

الأحكام

تأليف الإمام أبي عبد الله

محمد بن إدريس الشافعي

١٥٠ - ٢٠٢

الجزء الثاني

أشرف على طبعه وباشر تصحيحه

محمد زهري النجار

من علماء الأزهر

[تنبيه : قد جهلنا مختصر المزي آخر الكتاب تعميماً للقاعدة]

٠٠٠ (٩) ٠٠٠

المطبعة
مكتبة الكليات الأزهرية
محسن محمد الربيعي (الشاربي)
٩ شارع الصادقية بالأزهر

شركة الطباعة الفنية المتحدة
١٠ شارع السعدي بالدمية

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة

١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« كتاب الزكاة »

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس المظلي الشافعي رحمه الله قال قال الله عز وجل « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة » (**فَاللَّاتِغَابِي**) فأبان الله عز وجل أنه فرض عليهم أن يعبدوه مخلصين له الدين ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وقال الله جل وعز « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيسرهم بعذاب أليم » يوم يحصى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنتم تكزون » وقال عز ذكره « ولا تحسبن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيططون ما آتاهم الله من فضله يوم يأتي بأس عظيم » (**فَاللَّاتِغَابِي**) فأبان الله عز وجل في هاتين الآيتين فرض الزكاة لأنه إنما عاقب على منع ما أوجب وأبان أن في الذهب والفضة الزكاة (**فَاللَّاتِغَابِي**) قول الله عز وجل « ولا ينفقونها في سبيل الله » يعني والله تعالى أعلم في سبيله الذي فرض من الزكاة وغيرها (**فَاللَّاتِغَابِي**) وأما دفن المال فضرر من إحرازه وإذا حل إحرازه شيء حل بالدفن وغيره وقد جاءت السنة بما يدل على ذلك ثم لا أعلم فيه مخالفاً للآثار . أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال أخبرنا جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا أبا وائل يخبر عن عبد الله بن مسعود يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما من رجل لا يؤدي زكاة ماله إلا دُلَّ له يوم القيامة شجاعا أقرع يفر منه وهو يتبعه حتى يطوقه في عنقه » ثم قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم « سيطقون ما جعلوا به » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه كان يقول « من كان له مال لم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطلبه حتى يملكه يقول أنا كنزك » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر قال : كل مال يؤدي زكاته فليس بكنز وإن كان مدفونا وكل مال لا يؤدي زكاته فهو كنز وإن لم يكن مدفونا وقال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها » (**فَاللَّاتِغَابِي**) وإنما أمره أن يأخذ منهم ما أوجب عليهم وذكر الله تبارك وتعالى الزكاة في غير موضع من كتابه سوى ما وصفت منها (قال) فأبان الله عز وجل فرض الزكاة في كتابه ثم أبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم في أي المال الزكاة فأبان في المال الذي فيه الزكاة أن منه ما تسقط عنه الزكاة ومنه ما تثبت عليه وأن من الأموال ما لا زكاة فيه (قال) وكان فيما أبان من هذا مع غيره إبانة البضع التي وضع الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه وكتابه والدليل على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما لله عز وجل فيه

حكى والدليل على ما أراد الله تبارك وتعالى بحكمه أخاها أراد أم عاماً وما أراد منه وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الموضع من كتاب الله عز وجل ودينه في موضع كان كذلك في كل موضع وسنته لا تكون إلا بالإبانة عن الله تبارك وتعالى واتباع أمره .

باب العدد الذي إذا بلغته الإبل كان فيها صدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثنا عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وهذا نأخذ ولا أعلم فيه مخالفاً لقته ولا أعلم ثقة يرويه إلا عن أبي سعيد الخدري فإذا أثبتوا حديثاً واحداً مرة وجب عليهم أن يثبتوه أخرى (قال الشافعي) وبين في السنة أن ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة وأن في الخمس صدقة .

باب كيف فرض الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن المثني بن أنس أو ابن فلان ابن أنس « الشافعي يشك » عن أنس بن مالك قال هذه الصدقة ثم تركت الغنم وغيرها وكرهها الناس « بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة اق فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله تعالى بها فمن سلبها على وجهها من المؤمنين فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطه في أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسة وعشرين إلى خمس وثلاثين من الإبل ففيها ابنة مخاض أي إن لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أي فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها ابنة لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل فإن زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وأن بين أستان الإبل في فريضة الصدقة من بلغ عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعندة حقة فاتها قبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسر عليه أو عشرين درهماً فإذا بلغت عليه الحقة وليست عنده حقة وعندة جذعة فاتها قبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرني عدد نقات كلهم عن حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس ابن مالك عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ينزل معنى هذا لا يخالفه إلا أني لأحفظ فيه ألا يعطى شاتين أو عشرين درهماً ولا أحفظ إن استيسر عليه (قال الشافعي) وأحسب في حديث حماد عن أنس أنه قال دفع إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه كتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر هذا المسمى كما وصفت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال قال لي ابن طاووس « عند أبي كتاب من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من العقول أو الصدقة فلأنما نزل به الوحي » (قال الشافعي) وذلك

إن شاء الله تعالى كما روى ابن طاوس وبين في قول أنس (قال) وحديث أنس حديث ثابت من جهة حماد بن سلمة وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه نأخذ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عرياض عن موسى بن عتبة عن نافع عن عبد الله بن عمر أن هذا كتاب الصدقات فيه في كل أربع وعشرين من الإبل فدونها من الغنم في كل خمس شاة وفيما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين بنت محاض فإن لم تكن بنت محاض فابن لبون ذكر وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين بنت لبون وفيما فوق ذلك إلى ستين حقة طروقة الجمل وفيما فوق ذلك إلى خمس وسبعين جذعة وفيما فوق ذلك إلى تسعين ابنتا لبون وفيما فوق ذلك إلى عشرين ومائة حقتان طروقتا الجمل فما زاد على ذلك ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين إلى أن تبلغ عشرين ومائة شاة وفيما فوق ذلك إلى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك إلى ثلثمائة ثلاث شياه فما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج في الصدقة حرمة ولا ذات عمار ولا تيس إلا ماشاء الصدق ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلتين فإنهما يتراهما بينهما بالسوية وفي الرقة ربع العشر إذا بلغت رقة أحدهم خمس أواق « هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب التي كان يأخذ عليها (قال الشافعي) وهذا كله نأخذ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني أئمة من أهل العلم عن سفيان ابن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم (لا أدري أدخل ابن عمر بيته وبين النبي صلى الله عليه وسلم عمر في حديث سفيان أم لا) في صدقة الإبل مثل هذا العي لا يخالفه ولا أعلمه بل لأشك إن شاء الله تعالى إلا أنه حدث بجميع الحديث في صدقة الغنم والحلطاء والرقة هكذا إلا أني لأحفظ إلا الإبل في حديثه (قال الشافعي) فإذا قيل في سائمة الغنم هكذا فيشبه والله تعالى أعلم أن لا يكون في الغنم غير السائمة شيء لأن كما قيل في شيء بصفة الشيء يجمع صفتين يؤخذ من صفة كذا فيه دليل على أن لا يؤخذ من غير تلك الصفة من صفته (قال الشافعي) بهذا قلنا لا يبين أن يؤخذ من الغنم غير سائمة صدقة الغنم وإذا كان هذا هكذا في الإبل والبقر لأنها الماشية التي تجب فيها الصدقة دون ما سواها (قال الشافعي) وإذا كان للرجل أربعة من الإبل فلا يكون فيها زكاة حتى تبلغ خمسا فإذا بلغت خمسا ففيها شاة ثم لازكاة في الزيادة على خمس حتى تبلغ عنرا فإذا بلغت ففيها شاتان فإذا زادت على عشر فلا زكاة في الزيادة حتى تكمل خمس عشرة فإذا كملتها ففيها ثلاث شياه فإذا زادت فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت ففيها أربع شياه فإذا زادت فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ خمسا وعشرين سقطت الغنم فلا يكون في الإبل غنم بحال وكانت فيها بنت محاض فإن لم يكن فيها بنت محاض ففيها ابن لبون ذكر فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وثلاثين فإذا كملتها ففيها بنت لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وأربعين فإذا كملتها ففيها حقة طروقة الفحل ، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل إحدى وستين . فإذا كملتها ففيها جذعة فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستا وسبعين فإذا بلغت ففيها بنتا لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ إحدى وتسعين فإذا بلغت ففيها حقتان طروقتا الفحل فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وإحدى وعشرين فإذا بلغت ففيها سقط افترض ثمانى واستقبل بها فرض ثالث فعدت كلها فكان في كل أربعين منها بنت لبون وفي كل خمسين حقة (قال الشافعي) وإبانة ذلك أن تكون الإبل مائة وإحدى وعشرين فيكون فيها ثلاث بنات لبون فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وثلاثين فإذا كملتها ففيها حقة وبنتا لبون فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وأربعين فإذا كملتها ففيها حقتان طروقتا الجمل فما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة وبنت لبون فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وستين فإذا كملتها ففيها أربع بنات لبون فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة

وسبعين فإذا بلغت فيها حقة وثلاث بنات لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وثمانين فإذا بلغت فيها حقان وأبنا لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وتسعين فإذا بلغت فيها ثلاث حقاق وبنات لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائتين فإذا بلغت فعلى الصدق أن يسأل فإن كانت أربع حقاق منها خيرا من خمس بنات لبون أخذها وإن كانت خمس بنات لبون خيرا أخذها لا يحل له غير ذلك ولا أراه يحل لرب المال غيره فإن أخذ من رب المال النصف الأدنى كان حقا عليه أن يخرج فضل ما بين ما أخذ منه وترك له فيعطيه أهل السهمان (قال الشافعي) ثم هكذا كل ما اجتمع فيه الفرض في أربعة وأربعين وغيره أخذ المصدق الأفضل لأهل السهمان وأعطى ذلك رب المال فإن ترك له أخرج رب المال فضله (قال الشافعي) وإن استوت قيم أربع حقاق وخمس بنات لبون كان للمصدق أن يأخذ من أي الصنفين شاء لأنه ليس هنالك فضل يدهه لرب المال (قال الشافعي) وإن وجد المصدق أحد الصنفين ولم يجد الآخر أخذ النصف الذي وجد ولم يأخذ الآخر كأن وجد أربع حقاق ولم يجد خمس بنات لبون فيأخذ الحقائق فإن وجد خمس بنات لبون ولم يجد الحقائق فيأخذ بنات اللبون لأنه ليس هنالك فرض ولا فضل يدهه (قال الشافعي) وإيا كانت الإبل مائتين فوجد أربع بنات لبون وأربع حقاق فرأى أربع بنات لبون يتقاربن الحقائق ولم يشك في أن لو كانت مائة واحدة منهن في أنها أفضل من الحقائق لم يكن له أن يأخذ إلا الحقائق ولم يكن له أن يكلفه ماليس في إبله وهو يجد فريضته في إبله (قال) ولو كانت بنات لبون كما وصفت وهنالك حق فأراد أخذها وحقا أو أخذها وبنات محاض لأنها دون بنت لبون وكان مع بنات اللبون خيرا للساكنين لم يكن ذلك له لأنه حينئذ يصير إلى فراق الفريضة (قال) ولو كانت الحقائق مرضا أو ذوات نقص أو عيب لم يكن له أن يأخذ إلا بنات لبون إذا كانت صحاحا (قال) ولو كان الصنفان اللذان هما المرض معا ناقصين وسائر الإبل صحاحا قيل له : إن أعطيت من أحد الصنفين صحاحا من حيث شئت قبلناه وإن لم تفعل أخذنا منك السن التي هي أعلى ورددنا عليك ، أو السن التي هي أسفل وأخذنا منك (قال الشافعي) وإن كانت الإبل معيبة كلها أو بعضها معيبة إلا الأقل من عدد الصدقة كأن الصدقة خمس أو أربع والصحيح ثلاث أو اثنتان قيل له نأخذ منك الصحيح الذي عندك وعليك ما بقي من الصحيح صحيحا مثله فإن جئت به وإلا أخذنا منك الصحيح الأعلى ورددنا عليك ، أو الصحيح الأسفل وأخذنا منك ، ولا نأخذ منك ، مريضا . وفي الإبل عدد صحيح (قال الشافعي) وإذا كانت الإبل خمسا وعشرين فلم يكن فيها بنت محاض أخذ منها ابن لبون ذكر فإن لم يكن فيها فالحيار لرب المال يأتي بأيهما شاء وأيهما جاء به فهو فريضة فإن جاء بهما معا لم يكن للمصدق أن يأخذ إلا ابنة محاض لأنها المرض الأول الذي لا فرض غيره وهي موجودة .

باب عيب الإبل ونقصها

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال : وإن كانت الإبل معيبة كلها بجرب أو هيام أو مرض أو عوار أو عيب ما كان أخذ المصدق واحدة منها ولم يكلفه صحيحة من غيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للمصدق إذا كانت الإبل معيبة كلها أن ينخفض ولا يرتفع عن الفرض ويرد أو يأخذ نظرا للساكنين إنما يكون له الارتفاع أو الانخفاض إذا لم تكن السن موجودة أو كانت السن موجودة معيبة وفي المال سواها سالم من العيب (قال) وله أن يأخذ غير المعيب من السن التي وجبت له وليس لرب المال أن يبدله شرا منها (قال الشافعي) ولو كانت الإبل معيبة كانت فريضتها الغنم فكانت الشاة التي تجب فيها أكثر ثمننا من بعير منها قيل له : إن أعطيتها قبلت وإن لم تعطها

فلك الخيار وأن تعطى بعيرا متطوعا مكانها أو عطيتها فإن أبا الخيار جبر على أخذ الشاة متى جبر فلم يعط الشاة حتى يختار أن يعطى البعير قبل منه (قال) وإذا كان بعض الإبل مبينا لبعض فأعطى أنفسها أو أدناها أو أعلاها قبل منه وليس كالإبل فريضتها منها فيها النقص (قال الشافعي) وسواء كان النقص قديما أو حدث بعد ما عد الإبل (١) وقبل ينقص منها أو من غنم ثم نقص ما قبض أو هلك في يده أو نقصت إبل رب المال أو هلكت في يده لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ (قال الشافعي) وإن عد الساعي الإبل فلم يقبض من ربهما الزكاة حتى تلفت أو تلف بعضها ولم يفرط فإن كان في الباقي شيء أخذه وإلا فلا شيء له (قال الشافعي) وإن كانت لرجل إبل فعددها الساعي وقال رب المال: «لى إبل غائبة» فأخذ منه صدقة الغائبة والحاضرة ثم أخذ منه ساعي بإدليله الغائبة صدقة فعلى المصدق الذى أخذ منه صدقة الغائبة أن يرد عليه قدر صدقة الغائبة من صدقة غيره مثل ما أخذ منه إذا كان قد قسم صدقته إلا أن يشاء رب الماشية أن يدع حقه.

باب إذا لم توجد السن

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في أسنان الإبل التي فريضتها بنتلبون فصاعدا «إذا لم يجد المصدق السن التي وجبت له وأخذ السن التي دونها أخذ من رب المال شاتين أو عشرين درهما وإن أخذ السن التي فوقها رد على رب المال شاتين أو عشرين درهما» (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعلى المصدق إذا لم يجد السن التي وجبت له ووجد السن التي هي أعلى منها أو أسفل أن لا يأخذ لأهل السهمان إلا الخير لهم وكذلك على رب المال أن يعطيه الخير لهم فإن لم يقبل المصدق الخير لهم كان على رب المال أن يخرج فضل ما بين ما أخذ المصدق وبين الخير لهم ثم يعطيه أهل السهمان (قال الشافعي) وإذا وجد العليا ولم يجد السفلى أو السفلى ولم يجد العليا فلا خيار له ويأخذ من التي وجد وليس له غير ذلك (قال الشافعي) وإذا وجد أحد السنين ذات عوار أو هماما ذات عوار وتحتهما أو فوقهما من الإبل سائما من العوار ولم يجد السن العليا ولا السفلى فليس له أن يأخذ ذلك من ذوات العوار وفى الإبل صحيحة وله أن يأخذ على النظر للمساكين على ما وصفت فكما ارتفع سنا أعطى رب المال شاتين أو عشرين درهما وإذا ارتفع إلى السن التي فوق السن التي تلى ما وجب له فقد ارتفع سينا أعطى رب المال أربع شياه أو أربعين درهما ثم إن ارتفع سنا ثالثا زاد شاتين فأعطاه ست شياه أو ستين درهما وهكذا إذا انخفض أخذ منه في سن ما انخفض إليها شاتين أو عشرين درهما لا يختلف ولا ينظر في ذلك إلى أن تكون قieme ما بين السنين أكثر أو أقل مما جاءت به السنة أن يأخذه (قال الشافعي) ولا يحل للساعي أن يعطيه عشرين درهما والشافعي أقل نقدا على المساكين من العشرين الدراهم ولا الشاتين والعشرون الدراهم أقل نقدا على المساكين منهما (قال الشافعي) (٢) وإذا كان المصدق يلى صدقة دراهم وإبل وغنم وهكذا وإن لم يكن يصدق إلا ماشية باع منها فريد على المأخوذ منه عشرين درهما إذا كان ذلك النظر للمساكين (قال الشافعي) ويبيع على النظر للمساكين من أى أصناف الماشية أخذ (قال الشافعي) وإذا كان يصدق إبلا لا أئمان لها لولونها أو غيب بها

(١) قوله: وقيل ينقص منها أو من غنم ثم نقص الخ كذا فى النسخ، ولعل فى العبارة تحريفا وسقطا فلتحذر كتيبه . مصححه .

(٢) قوله: وإذا كان المصدق الخ كذا فى النسخ ، وانظر أين جواب الشرط ، ولعل قوله: بعد « وهكذا » محرف عن فهو هكذا أو نحوه ، وحرر . كتيبه . مصححه .

فلم يجد السن التي وجبت في المال ووجد السن التي أسفل منها فكان إذا أخذها وشاتين أو عشرين درهما كانت الشاتان أو عشرين درهما خيراً من بعير منها ، خير رب المال بين أن يتطوع له بالسن التي هي أعلى مما وجبت عليه أو يعطيه المصدق الذي هو خير (مسكين) (قال الشافعي) وإذا أخذ من رب المال الفضل بين السنين أعطى رب المال أيهما شاء إن شاء شاتين وإن شاء عشرين درهما وليس للوالى أن يتمتع لأن في الحديث شاتين ، إن تيسرتا أو عشرين درهما فإذا تيسرت الشاتان وفيهما وفاء أعطاهما إلا أن يشاء عشرين درهما (قال الشافعي) والاحتياط لرب المال أن يعطى الأكثر المساكين من شاتين أو عشرين درهما (قال الشافعي) وإذا كانت إبل لرجل فيها صدقة منها فلم يكن فيها السن التي وجبت فيها فقال رب الإبل آتى بها قبلت منه إذا جاء بها من أمثل إبله أو خيراً منها وإن جاء بها من إبل ألأم منها لم يكن للمصدق أن يقبلها وكان له أن يرتفع في إبل ويرد عليه أو ينخفض ويأخذ منه (قال الشافعي) والإبل في هذا مخالفة للبقر والغنم إذا لم يجد السن من البقر وانعم كلنفا ربه إلا أن يتطوع له بأعلى منها وإذا وجد ذلك السن منها معيبة وفي ماشيته صحيح فليس له أن يرتفع ويرد ، ولا ينخفض ويأخذ من البقر ولا الغنم بحال .

باب الشاة تؤخذ في الإبل

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل إبل فريشتها الغنم وله غنم أخذ من غنمه مما يجوز أن يكون أضحية فإن كانت غنمه معزى فتبى وإن كانت ضأناً فجذعة ولا يؤخذ منه أعلى منها ولا دونها إلا أن يتطوع رب المال بأعلى فيقبل منه (قال الشافعي) وإن كانت غنمه ذوات عوار أو مرضاً أولاً غنم له فالحيار فيها إليه يدفع إلى أي شاة أجزأت أضحية من ضأن أو معزى ولا أنظر إلى الأغلب بالبلد لأنه إنما جاء أن عليه شاة فإذا أخذتها في السن الذي يجزى في صدقة الغنم فليس لي أكثر منها (قال الشافعي) وهكذا إن كانت ضأناً أو معزى أو ضأناً فأراد أن يعطى ماعزة أو معزى فأراد أن يعطى ضائة قبلتها منه لأنه إنما سميت عليه شاة فإذا جاء بها قبلتها منه (قال الشافعي) ويأخذ إبله بالعد ما كانت إبله لثاماً أو كراماً لا يختلف ذلك وأى شاة من شاء بلده تجزى أضحية قبلت منه وإن جاء بها من غير شاء بلده ومثل شاء بلده أو خير قبلت وإن جاء بها دونها لم تقبل ولو كانت له إبل كرام وجبت فيها فريضة منها فأراد أن يعطينا من إبل له ولغيره تلك السن وهي أدنى من إبله لم يكن لنا أخذها منه ولم تجز عنه أن يعطينا إياها كما لو كانت له إبل لثام وله إبل كرام يولد غير بلده أو يولد له إبل كرام لم نأخذ منه صدقة اللثام من إبل بلده ولا إبله التي يولد غير بلده وأخذنا من كل واحدة منهما بقدر ما فيها (قال الشافعي) وإذا وجبت لنا عليه جذعة لم يكن للمصدق أن يأخذها منه ماخضاً إلا أن يتطوع فإذا ضرب الفحل السن التي وجبت فلم يدر أحالت أو لقت قيل له : لا نأخذها منك أو تأتى بغيرها من تلك السن إن شئت أو نأخذ السفلى وترد علينا أو العليا ونرد عليك .

باب صدقة البقر

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر فقال لم يأمرني فيه النبي صلى الله عليه وسلم بشيء (قال الشافعي) والوقص ما لم يبلغ الفريضة (قال الشافعي) ويشبه أن يكون معاذ إنما أخذ الصدقة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد روى أنه أتى بها دون ثلاثين ذلاً : ثم أمتع من النبي صلى الله عليه وسلم فيها شيئاً ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك

عن حميد بن قيس عن طاوس الجاني أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبعها ومن أربعين بقرة مسنة وأتى بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا وقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا حتى ألقاه بأسأله فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ بن جبل (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وطاوس عالم بأمر معاذ وإن كان لم يلقه على كثرة من لقي من أدرك معاذ من أهل اليمن فيما علمت وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاذ أن يأخذ من ثلاثين تبعها ومن أربعين مسنة (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وأخبرني غير واحد من أهل اليمن عن عدم مضوا منهم أن معاذ أخذ منهم صدقة البقرة على ما روى طاوس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بعض أهل العلم والأمانة عن يحيى ابن سعيد عن نعيم^(١) بن سلامة أن عمر بن عبد العزيز دعا بصحيفة فزعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب بها إلى معاذ بن جبل فإذا فيها « في كل ثلاثين تبع وفي كل أربعين مسنة » (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وهو مالا أعلم فيه بين أحد لقيته من أهل العلم خلافا ، وبه نأخذ .

باب تفريع صدقة البقر

(**فَاللَّيْثَانِيُّ**) رحمه الله تعالى : ليس في البقر شيء حتى تبلغ ثلاثين فإذا بلغتها ففيها تبع فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين فإذا بلغتها ففيها بقرة مسنة (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستين فإذا بلغتها ففيها تبعان ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ سبعين فإذا بلغتها ففيها مسنة وتبع ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ثمانين فإذا بلغتها ففيها مستتان ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ تسعين فإذا بلغتها ففيها ثلاثة أتبعه ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة فإذا بلغتها ففيها مسنة وتبعان ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغتها ففيها مستتان وتبع ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغتها جعل المصدق أن يأخذ الحبر للمساكين أربعة أتبعه أو ثلاث مستات كما قلت في الإبل وإذا وجد أحد السنين ولم يجد الآخر أخذ الصدقة من السن التي وجد كما قلت في الإبل لا يختلف إذا اجتمعت له سنان فيهما فرض ثم هكذا صدقة البقر حتى تنهاى إلى ماتناهت إليه

باب صدقة الغنم

(**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الغنم معنى ما أذكر إن شاء الله تعالى وهو أن ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين فإذا كانت أربعين ففيها شاة ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وإحدى وعشرين فإذا بلغتها ففيها شانان ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائتي شاة وشاة فإذا بلغتها ففيها ثلاث شياه ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ أربعين شياه فإذا كملتها ففيها أربع شياه ثم يسقط فرضها الأول فإذا بلغت هذا فقد في كل مائة شاة ولا شيء في الزيادة حتى تكمل مائة أخرى ثم تكون فيها شاة وتعد الغنم ولا تفرق ولا يخير رب المشاة والساعي أن يختار السن التي وجبت له من خير الغنم إذا كانت الغنم واحدة

باب السن التي تؤخذ في الغنم

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا بشر بن عاصم عن أبيه أن عمر استعمل

(١) قوله : ابن سلامة ، كذا في بعض النسخ ، وفي بعض آخر ، ابن سلام ، من غير هاء ، ولم نعر عليه في المسند ولا غيره من الكتب التي يدينها هـ .

أبا سفيان بن عبد الله على الطائف ومخالفها فخرج^(١) مصداقاً فاعتد عليهم^(٢) بالغذى ولم يأخذه منهم فقالوا له: إن كنت معتدا علينا بالغذى فخذ منا فأمسك حتى لقي عمر فقال: «إلا أنهم يزعمون أنا نطلبهم أنا نعتد عليهم بالغذى ولا تأخذه منهم» فقال له عمر: فاعتد عليهم بالغذى حتى بالسخلة يروح بها الراعى على بدوقل لهم: لا تأخذ منكم^(٣) الربى ولا الماخض ولا ذات الدر ولا الشاة الأكلة ولا فجّل الغنم وخذ الغنق والجذعة والثنية فذلك عدل بين غداء المال وخياره (قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول أن تؤخذ الجذعة والثنية وهو في معنى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ صدقة من^(٤) الجعور ولا ممى الفأرة وإن كان معقولاً أنه أخذ من وسط التمر فيقول تؤخذ الصدقة من وسط الغنم فتجزى الشاة التي تجوز أضحية (قال الشيخ أبي) وهو - والله أعلم - معقول إذا قيل فيها شاة فما أجزأ أضحية أجزأ فيما أطلق اسم شاة

باب الغنم إذا اختلفت

(قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى فإذا اختلفت غنم الرجل وكانت فيها أجناس بعضها أرفع من بعض أخذ المصدق من وسط أجناسها لا من أعلاها ولا من أسفلها وإن كانت واحدة أخذ خير ما يجب له (قال الشيخ أبي) وإن كان خير الغنم أكثرها أو وسطها أكثرها فسواء والله أعلم يأخذ من الأوساط من الغنم فإن لم يجد في الأوساط السن التي وجبت له قال لرب الغنم: إن تطوعت بأعلى منها أخذتها وإن لم تتطوع كلفتك أن تأتي بمثل شاة وسط ولم يأخذ من الأدنى والوسط فيؤخذ مما وصفت من ثنية وجذعة وإنما معنى أن أخذ أعلى منها إذا كانت الغنم كلها أعلى منها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لماذ بن جبل حين بعث مصداقاً «إياك وكرائم أموالهم» وكرائم الأموال فيها هو أعلى من كل ما يجوز أضحية (قال الشيخ أبي) وإن كانت الغنم ضأناً ومعزى سواء فقد قيل يأخذ المصدق من أيهما شاء وإن كانت إحداها أكثر أخذ من الأكثر (قال الشيخ أبي) والقياس أن يأخذ من كل بقدر حصته ولا يشبه هذا التمر لأن الضأن بين التمييز من المعزى وليس كذلك التمر (قال الشيخ أبي) وهكذا البقر لا يخالف الغنم إذا كانت جواميس وعرايا^(٥) ودربانية (قال الشيخ أبي) فإذا كانت الإبل مختلوعاً وعرايا ومن أجناس مختلفة فكانت صدقتها الغنم فلا تختلف وإن كانت صدقتها منها فمن قال يأخذ بالأكثر من أصنافها أخذ من الأكثر فإن لم يجد في الأكثر السن التي يجب له كلفه أرب الماشية ولم ينخفض ولم يرتفع ويرد إلا أن ينخفض في الأكثر منها أو يرتفع فيرد، فأما في غير النصف الذي هو أكثر فلا (قال الشيخ أبي) ومن قال يأخذ في كل بقدره أخذها بقم فسكانه كانت له ابنة مخاض والإبل عشر مهيبة تسوى مائة وعشر أرحية تسوى خمسين وخمس نجدية تسوى خمسين فيأخذ بنت مخاض أو ابن لبون ذكرًا بقيمة خمس مهيبة وخمسة أرحية وخمس واحدة نجدية إلا أن تطيب نفس رب المال فيعطيه من الخير

(١) قوله: مصداقاً، كذا في بعض النسخ. وفي بعض «مصنفاً» بالنون والفاء، وكلاهما له معنى صحيح. والدار على صحة الرواية.

(٢) الغذى، كغنى: السخلة. وجمعه، غذاء.

(٣) الربى: كجلى. الشاة يذبحها ولدها. والماخض: الجامل. والأكلة: السمينة تعد للذبح.

(٤) الجعور: بقم الجيم. ومعنى الفأرة: نوعان من ردى التمر. ككتبه، صححه.

(٥) الدربانية، بالفتح، ضرب من البقر، ترق أطرافها وجلودها ولها أسنعة كذا في القاموس. ككتبه، صححه.

منها بلا قيمة (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) فإذا كان في بعض الإبل أو البقر أو الغنم المختلفة عيب أخذ المصدق من الصنف الذي لا عيب فيه لأنه ليس له عيب (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وإذا كانت لرجل غنم غائبة عن الساعي فزعم أنها دون الغنم التي تحصر به وسأل الساعي أن يأخذ من الأكثر أو من التي هي دون الأكثر أو من كل بقدره فعلى الساعي تصدقه إذا صدقه على عددها صدقه على انخفاضها وارتفاعها وهكذا إذا كانت البقر عربا ودر بانية وجواميس والغنم مخلفة هكذا أخذت صدقتها كما وصفت بقدرها وقيمة المأخوذ منها من قدر عدد كل صنف منها ويضم البخت إلى العرب والجواميس إلى البقر والضأن إلى الغنم

باب الزيادة في المشاة

(**فَاللَّيْثَانِيُّ**) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل أربعون شاة كلها فوق اثنية جبر المصدق رب المشاة على أن يأتيه بثنية إن كانت معزى أو جذعة إن كانت ضأنًا إلا أن يتطوع فيعطى شاة منها فيقبأها لأنها أفضل لأنه إذا كلف ما يجب عليه من غير عنه فقد ترك فضلا في غنمه (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وهكذا إن كانت الغنم التي وجبت فيها الزكاة معاضا كلها^(١) أو لبنا أو متابع لأن كل هذا ليس له فضله على ما يجب له وكذلك إن كانت تيوسا لفضل التيوس (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وكذلك إن كانت كل الغنم التي وجبت له فيها الزكاة كولة كلف السن التي وجبت عليه إلا أن يتطوع فيعطى مما في يديه ومتى تطوع فأعطى مما في يديه فوق السن التي وجبت عليه غير ذات نقص قبلت منه فإن أعطاه منها ذات نقص وفيها صحيح : لم يقبل منه (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) فإن أعطى ذات نقص أكثر قيمة من سن وجبت عليه لم يقبل ذات نقص إذا لم تجز ضحية وقبلت إذا جاز ضحية إلا أن يكون تيسا فلا يقبل بحال لأنه ليس بفرض الغنم ذكر (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وهكذا في البقر لا يختلف إلا في خصلة فإنه إذا وجب عليه مسنة والبقر ثيران فأعطى ثورا أجزا عنه إذا كان خيرا من تبيع إذا كان مكان تبيع فإذا كان فرضا من الإناث فلا يقبل مكانها ذكرًا. قال الربيع أظن مكان مسنة تبيع وهذا خطأ من الكاتب لأن آخر الكلام يدل على أنه تبيع (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) فأما الإبل فتختلف الغنم والبقر في هذا المعنى بأن المصدق يأخذ السن الأعلى ويرد أو السفلى ويأخذ ولا رد في غنم ولا بقر وإذا أعطى ذكرا بقيمة أنثى لم يؤخذ منه وأنثى إذا وجبت أنثى وذكر إذا وجب ذكر إذا كان ذلك في ماشيته التي هي أعلى مما يجوز في الصدقة ولا يؤخذ ذكر مكان أنثى إلا أن تكون ماشيته كلها ذكورا فيعطى منها ومتى تطوع فأعطى مما في يده فوق السن التي وجبت غير ذات نقص قبلت منه

النقص في المشاة

قال الشافعي إذا كانت أربعون شاة فعلى عليها الحول فما نتجت بعد الحول لم يعد على ربه كان قبل أن يأتي المصدق أو بعده (قال) ويعد على رب المال ما نتجت قبل الحول ولو بطريقة عين عدده على رب المشاة (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ولا يصدق المشاة حتى تكون في أول الحول وآخره أربعين شاة (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ولا أنظر إلى قديم المصدق وإنما أنظر إلى الحول من يوم يملك رب المشاة المشاة واقول قول رب المشاة فإذا خرج المصدق في الحرم وحول المشاة صفر أو ربيع الأول أو رجب أو قبله أو بعده لم يأخذ من رب المشاة شيئا حتى يكون حولها

(١) أو لبنا أو متابع. اللبن : يضم اللام وكسرهما وسكون الباء، جمع «لبن» وهي ذات اللبن والمتابع : جمع متبع للبقرة أو الشاة التي يتبعها ولدها. كذا في كتب اللغة كتبه صححه .

إلا أن يتطوع رب الماشية بالأداء عنها (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وهذا بين أن المصدق ليس مما تجب به الصدقة بسبيل وأن الصدقة إنما تجب لحولها (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ويؤكد به المصدق من يقبض منه الصدقة في حولها فإن لم يفعل فعلى رب الماشية أن يؤدي صدقته لحولها (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فإذا كان لرجل أربعون من الغنم فحال عليها حول فولدت بعد الحول ثم ماتت الأمهات ولم يمكنه أن يؤدي صدقتها فلا صدقة عليه في أولادها وإن كثروا حتى يحول على أولادها الحول وأولادها كالفائدة فيها إذا حال عليها الحول قبل تلدها وإنما تعد عليه أولادها إذا كان الولاد قبل الحول (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإذا كانت الولادة قبل الحول ثم موت الأمهات فإن كان الأولاد أربعين ففيها الصدقة وإن لم تكن أربعين فلا صدقة فيها لأن الحول حال وهي مما تجب فيه الصدقة لو كانت الأمهات أنفسها (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولو كانت لرجل غنم لا يجب في مثلها الصدقة فتتأخر قبل الحول فحال الحول وهي أربعون لم يكن فيها صدقة ولا صدقة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم تمت أربعين ويحول عليه الحول وهي أربعون أو أكثر (قال) وهكذا لو أفاد غنما فضمها إلى غنم لا تجب فيها الصدقة لم يجب عليه فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفاد الأربعين (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولا يعد بالسخل على رب الماشية إلا بأن يكون السخل قبل الحول ويكون أصل الغنم أربعين فصاعدا فأما إذا كانت أقل من أربعين (١) ولم تكن الغنم مما فيه الصدقة ولا يعد بالسخل حتى يتم بالسخل أربعين ثم يستقبل بها حولا من يوم تمت أربعين (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فإذا كانت لرجل أربعون شاة فحال عليها الحول فأمكنه أن يصدقها ولم يفعل حتى هلكت كلها أو بعضها فعليه شاة ولو لم يمكنه أن يصدقها حتى ماتت منها شاة فلا زكاة في الباقي لأنه أقل من أربعين شاة فإذا كانت الغنم أربعين شاة فنسجت أربعين قبل الحول ثم ماتت أمهاتها وجاء المصدق وهي أربعون جديا أو بهيمة وبين جدي وبهيمة أو كان هذا في إبل وهكذا فجاء المصدق وهي فصال أو في بقرة فجاء المصدق وهي عجول أخذ من كل صنف من هذا واحدا منه ، فإن كان في غذاء الغنم إناث وذكر أخذ أي وإن لم يكن إلا واحدة وإن كان في غذاء البقر ذكر وإناث أخذ ذكرًا وإن لم يكن إلا واحدا إذا كانت ثلاثين وإن كانت أربعين أخذ أي وإن لم يكن إلا واحدة وإن كان في غذاء الإبل إناث وذكر أخذ أي ولو لم يكن إلا واحدة فإن كانت كلها إناثا أخذ من الإبل أي وقال لرب المال إن شئت فأت بذكر مثل أحدها وإن شئت أدت أي وأنت متطوع بالفضل إن كان فيها تتبع (قال) فإن قال قائل فكيف لم تبطل عنه الصدقة إذا لم تكن في ماشيته السن التي وجبت فيها الصدقة أو كيف لم تكلفه السن التي تجب في الصدقة إذا عدت عليه بالصغار عدل بالسكابر قيل له: إن شاء الله تعالى لا يجوز عندي واحد من أقولين لا يجوز أن أبطل عنه الصدقة وحكم الصغار حكم الأمهات في العدد إذا كن مع الأمهات يجب فيهن الصدقة وأما أخذى منه سناهي أكبر مما في غنمه فأبعد أن يجوز ولا يجوز عندي والله أعلم من قبل أني إذا قيل لي: دع الربي والمماخض وذات الدر وفعل الغنم واخفص عن هذا وخذ الجذعة والثنية فقد عقلت أنه قيل لي: دع خيرا مما تأخذ منه إذا كان فيما عنده خير منه ودوره وخذ من ماشية أدنى مما تدع وخذ عدل بين الصغير والكبير وهو الجذعة والثنية فإذا كانت عنده أربعون بهيمة تسوى عشرين درهما فسكفته شاة تسوى عشرين درهما فلم أخذ عدلا من ماله بل أخذت قيمة ماله كله وإنما قيل لي خذ ما يشبه أن يكون ربع عشر ماله إذا كان أربعين فإن قال فقد أمرت إذا كانت الثنية موجودة أن تأخذها ونهيت عما هو أصغر منها قيل: نعم

(١) ولم تكن الغنم الخ كذافي النسخ . وانظر أين جواب الشرط ولعل الواو في قوله «ولم» مزيدة من التماسيح

وأمرت أن لا تأخذ الجعور ولا مصران الفأرة فإذا كان تمر الرجل كله جعورا ومصران فأرة ، أخذت منها ولم أكلفه ما كنت آخذ منه ولو كان في تمره ما هو خير منه وإنما أخذت الثانية إذا وجدتها في البهم أن الصدقة قد وجبت فيها بالحوّل على أمهاتها غير أن أمهاتها بموتين فلا صدقة في ميت فهو يخالف ههنا الجعور ولو كان لرجل جعور ونخل^(١) بردى أخذت الجعور من الجعور وعشر البردى من البردى (قال الشيخ إني) فإن قال قائل كيف تأخذ من خمس وعشرين من الإبل أحد سنين ؟ قلت العدد فيما يؤخذ منها واحد وإنما الفضل بين الأخذ بهما في سن أعلى من سن فإذا لم يوجد أحد السنين ، ووجد السن الآخر آخذ من السن الذي وجد وهكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عمر من هذا . ولا يؤخذ مالا يوجد في المسالك والفضل في المال عنه وإنما صدقته فيه لا يكلف غيره إلا أن يكون في ماله فضل فيحبسه عن المصدق يقال : أثبت بالسن التي عليك إلا أن تعطى متطوعا بما في يدك كما قيل لنا خذوا من أوسط التمر ولا تأخذوا جعورا فإذا لم نجد إلا جعورا أخذنا منه ولم نقص من السكيل ولكننا نقصنا من جودة ما تأخذ إذا لم نجد الجيد فكذلك نقصنا من السن إذا لم نجدها ولم نقص من العدد

باب الفضل في الماشية

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كان لرجل أربعون من الغنم كلها فوق السن التي تؤخذ أو مخاضا كلها أو متبعة أو كانت كلها أوكولة أو تبوسا قيل لصاحبها عليك فيها ثنية أو جسدعة فإن جثت بها قبلت منك وإن أعطيت منها واحدة قبل منك وأنت متطوع بالفضل فيها^(٢) وهكذا هذا في البقر ، وإذا تركنا لك الفضل في مالك فلا بد أن تعطينا الذي عليك وهكذا هذا في البقر ، فأما الإبل فإذا أخذنا سنا أعلى رددنا عليك وإن أعطيتنا السن التي لنا لم نأخذ غيرها إن شاء الله تعالى ، وإذا أعطيتنا تيسا من الغنم أو ذكرا من البقر في عدده فيشته أثني وفيها اثني لم يقبل لأن الذكور غير الإناث .

باب صدقة الخطاء

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال جاء الحديث « لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية » (قال الشيخ إني) والذي لأشك فيه أن الخليطين الشريكان لم يقبلا الماشية وتراجعهما بالسوية أن يكونا خليطين في الإبل فيها الغنم توجد الإبل في يد أحدهما فتؤخذ في صدقتها فيرجع على شريكه بالسوية (قال الشيخ إني) وقد يكون الخليطان لرجلين يتخالطان بماشيتهما وإن عرف كل واحد منهما ماشيته ولا يكونان خليطين حتى يروحوا ويسرحا ويسقيا معا وتكون فحولهما مختلطة فإذا كانا هكذا صدقا صدقة الواحد بكل حال (قال الشيخ إني) وإن تفرقا في مراح أو سقى أو فحول فليسا خليطين وصدقتان صدقة الاثنين (قال الشيخ إني) ولا يكونان خليطين حتى يغول عليهما حول من يوم اختلطا فإذا حال عليهما حول من يوم

(١) البردى : بضم فككون ، من جيد التمر ، يشبه البرني ، أو ضرب من تمر الحجاز جيد معروف . كذا في اللسان . كتبه مصححه .

(٢) قوله : وهكذا هذا في البقر ، كذا في النسخ ، وهذا الجملة مكررة مع ما يأتي بعده ، ولعلها من زيادة من الناسخ كتبه مصححه :

اخطأ زكيا زكاة الواحد وإن لم يحل عليهما حول زكيا الاثنين وإن اخطأ (١) حولا ثم افترقا قبل أن يأتي المصدق والحول زكيا زكاة المفترقين (قال) وهكذا إذا كانا شريكين (قال الشافعي) ولا أعلم مخالفا في أن ثلاثة خطاء لو كانت لهم مائة وعشرون شاة أخذت منهم شاة واحدة فصدقوا صدقة الواحد ولا ينظر إلى عددهم ولا حصة كل واحد منهم (قال الشافعي) وإذا قالوا هذا فنقصوا المساكين شاتين من مال الخطاء الثلاثة الذين لو فرق ما لهم كان فيه ثلاث شياه لم يجز إلا أن يقولوا لو كانت أربعون شاة بين ثلاثة أو أكثر كان عليهم فيها صدقة لأنهم صدقوا الخطاء صدقة الواحد (قال الشافعي) وهذا أقول فصدق الخطاء صدقة الواحد في الماشية كلها الإبل والبقر والغنم وكذلك الخطاء في الزرع والحائط أرايت لو أن حائطا صدقته مجزئة على مائة إنسان ليس فيه إلا عشرة أوسق أما كانت فيها الصدقة؟ وإن كانت حصة كل واحد منهم من ثمره لا تبلغ خمسة أوسق (قال الشافعي) في هذا صدقة وفي كل شرك صدقة إذا بلغت جلته خمسة أوسق بكل حال (قال الشافعي) وما قلت في الخطاء معنى الحديث نفسه ثم قول عطاء بن أبي رباح وغيره من أهل العلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال سألت عطاء عن التفريق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة؟ قال فهذا يدل على ما قلنا لا يفرق بين ثلاثة في عشرين ومائة خشية إذا جمع بينهم أن يكون فيها شاة لأنها إذا فرقت ففيها ثلاث شياه ولا يجمع بين مفترق (٢) ورجل له مائة شاة وآخر له مائة شاة وإذا تركا على افتراقهما كانت فيهما شاتان وإذا اجتمعت كانت فيهما ثلاث ورجلان لهما أربعون شاة وإذا افترقا فلا شيء فيهما وإذا اجتمعت ففيها شاة فخشية خشية الوالي أن تقل الصدقة وخشية أخرى وهي خشية رب المال أن تسكر الصدقة وليس واحد منهما أولى باسم الخشية من الآخر فأمر أن تقر كل ذي حاله وإن كان مجتمعاً صدق مجتمعاً وإن كان مفترقاً صدق مفترقاً (قال الشافعي) وأما قوله وما كان من خليطين فإنهما يتراجمان بينهما بالسوية لجماعة أن يكون للرجلين مائة شاة وتسكون غنم كل واحد منهما معروفة فتؤخذ الشاة من غنم أحدهما فيرجع المأخوذة منه الشاة على خليطه بنصف قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغنمه إذا كان عدد غنمهما واحداً فإن كانت الشاة مأخوذة من غنم رجل له ثلث الغنم ولشريكه ثلثاها رجع المأخوذة منه الشاة على شريكه بثلثي قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغنم شريكه لأن ثلثها أخذ عن غنم شريكه فغرم حصة ما أخذ عن غنمه (قال الشافعي) ولو كانت في غنمهما معا ثلاث شياه فأخذت الثلاث من غنم واحد له ثلث الغنم رجع على خليطه بثلثي قيمة الثلاث الشياه المأخوذة عن غنمها ولا يرجع عليه بقيمة شاتين منها وذلك أن الشياه الثلاث أخذت معا فلانها عن خليطه وثلثها عنه مختلطة لا مقسومة (قال الشافعي) ولا يصدق صدق الخطاء أحد إلا أن يكون الخليطان مسلمين معا فأما أن خالط نصراني مسلماً صدق المسلم صدقة المنفرد لأنه إنما يصدق الرجلان كما يصدق الواحد إذا كانا معا ممن عليه الصدقة فأما إذا كان أحدهما ممن لا صدقة عليه فلا (قال الشافعي) وهكذا إن خالط مكاتب حراً لأنه لا صدقة في مال مكاتب (قال الشافعي) وإذا كانا خليطين عليهما صدقة فالقول فيهما كما وصفت (قال الشافعي) ولو كانت غنمهما سواء وكانت فيهما شاتان فأخذت من غنم كل واحد منهما شاة وكانت

(١) قوله: حولا كذا في النسخ وأصلها مريدة من الناسخ. كتبه مصححه .

(٢) قوله: ورجل كذا في الأصول التي يدينها، وأصل الواو زائدة أو محرفة من الناسخ، والوجه، في رجل الخ

قيمة الشاتين المأخوذتين متقاربة لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء لأنه لم يؤخذ منه الا ما عليه في غنمه لو كانت على الافراد ولو كانت لأحدهما ثلث الغنم والآخر ثلثاها فأخذت من غنم أحدهما شاة ومن غنم الآخر شاة رجع الذي له ثلث على شريكه بقيمة ثلث الشاة التي أخذت من غنمه لأن ثلثها مأخوذ عن غنم صاحبه وثلثها مأخوذ عن غنم نفسه (قال الشافعي) وإذا أخذت من غنم أحدهما شاة وغنمها سواء في العدد فتداعيا في قيمة الشاة فالتقول قول الذي يؤخذ منه نصف قيمة الشاة وعلى رب الشاة البينة فإن أقام رب الشاة البينة على أن قيمتها عشرة رجع بخمسة وإن لم يقم بينة فقال شريكه قيمتها خمسة حلف ورجع عليه بدرهمين ونصف (قال الشافعي) ولو ظلمهما الساعي فأخذ من غنم أحدهما عن غنمه وغنم الآخر شاة ربي أو ما خاضا أو ذات در أو تيسا أو شاتين وإنما عليهما شاة فأراد المأخوذ منه الشاة الرجوع على خليفه بنصف قيمة ما أخذ من غنمه عن غنمهما لم يكن له أن يرجع عليه إلا بقيمة نصف ما وجب عليهما إن كانت ثنية أو جذعة لا يزيد على ذلك وكذلك لو لم يكن عليهما شاة فأخذ من غنم أحدهما شاة لم يرجع على خليفه بشيء لأنه أخذها بظلم إنما يرجع عليه بالحق الذي وجب عليه وكذلك لو وجبت عليهما شاة فأخذ بقيمتها دراهم أو دنائير لم يرجع عليه إلا بقيمة نصف الشاة التي وجبت عليهما (قال الشافعي) وكذلك لو وجبت عليهما شاة فاعطاه أكبر من السن التي وجبت عليه لم يرجع إلا بنصف قيمة السن التي وجبت عليه وإذا تطوع بفضل أو ظلم لم يرجع به (قال الشافعي) وهذه المسائل كلها إذا كانت غنم كل واحد منهما تعرف بعينها فأما إذا كانا شريكين في جميع الغنم سواء لا فرق بين غنمهما فأخذ منهما ظلم كثير أو قليل لا يتراجعان في شيء من المظلة لأن المظلة دخلت عليهما معا (قال الشافعي) وإذا كان الرجلان خليطين فافترقا قبل الحول زكيا على الافتراق ، فإن افترقا بعد الحول زكيا على الاجتماع وإذا وجدا متفرقين فالتقول قولهما في الوقت الذي افترقا فيه (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل غنم تجب الزكاة في مثلبا فأقامت في يديه شهرا ثم باع نصفها مشاعا من رجل أو ملكه إياها ملكا أصبح أي ملك كان ثم حال الحول على هذه الغنم أخذت الزكاة من نصيب المالك الأول بحوله ولم تؤخذ من نصيب المالك الثاني إلا بحوله وإنما يصدقان معا إذا كان حولهما معا وإذا كانت أربعين أخذت من نصيب الأول نصف شاة فإذا حال الحول الثاني أخذت منه نصف شاة وإن كانت في يد رجل غنم تجب فيها الزكاة فخالطه رجل بغنم تجب فيها الزكاة فكان ذلك بقباع بينهما استقبل كل رجل منهما الحول بما ملك على صاحبه من يوم ملكه وزكي ما لم يخرج عن ملكه بحوله وإن لم يكونا تباعا ولكنهما اختلطازكيت ما شرب كل واحد منهما على حوله ولم يزكيا زكاة الخليطين في العام الذي اختلط فيه فإذا كان قابلا وهما خليطان كما هما زكيا زكاة الخليطين لأنهما قد حال عليهما الحول من يوم اختلط وإن كانت ماشيتهما حول أحدهما في الحرم وحول الآخر في صفر أخذت منهما نصف شاة في الحرم ونصف شاة في صفر يكون المصدق شريكا بنصف شاة ويعطيهما أهل الدهمان ويكونان شركا فيهما .

باب الرجل إذا مات وقد وجبت في ماله زكاة

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا مات الرجل وقد وجبت في ماله زكاة وعليه دين وقد أوصى بوصايا ، أخذت الزكاة من ماله قبل الدين والميراث والصايا وإن مات قبل أن تجب الزكاة فيها ثم حال حوله قبل أن تقسم أخذت منها الزكاة لأنها لم تقسم ولو أوصى منها بغنم بعينها أخذ فيما بقي منها الصدقة ولم يؤخذ من الغنم التي أوصى بها بعينها (١) أخذت

(١) قوله : أخذت منها كذا في النسخ ، ولعل هذه العبارة مزيدة من النسخ ، فإن قوله « في قول من لا يأخذ »

يظهر أنه متعلق بقوله : ولم يؤخذ ، فتأمل ، وحرر . كتبه مصححه .

منها في قول من لا يأخذ صدقة من الخيطين إذا عرفا غنمهما وأخذت في قول من يأخذ الصدقة منهما وإن عرفا أموالهما .

باب ما يعد به على رب الماشية

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن بشر بن عاصم عن أبيه أن عمر استعمل أبا سفيان ابن عبد الله على الطائف ومحاليفها فخرج مصدقا فاعتد عليهم بالغذاء ولم يأخذهم منهم فقالوا له: إن كنت معتدا علينا بالغذاء فخذ منا فأمسك حتى لقي عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال إنهم يزعمون أنا نعلمهم نعتد عليهم بالغذاء ولا نأخذهم منهم فقال له عمر اعتد عليهم بالغذاء حتى بالسخلة يروح بها الراعى على يده وقل لهم لا آخذ منكم الربى ولا المناخض ولا ذات الدر ولا الشاة الأكولة ولا فحل النعم وخذ العناق والجذعة والثنية فذلك عدل بين غداء المال وخياره (**فَاللَّيْثَانِي**) جملة ما أحفظ عن عدد لقيت وأقول به أن الرجل لا يكون عليه في ماشيته صدقة حتى يملك أربعين شاة في أول السنة وآخرها ويحول عليها حول في يده فإن كانت أقل من أربعين شاة في أول الحول ثم تجت فصارت أربعين لم يجب عليه فيها صدقة حتى يحول عليه فيها حول من يوم صارت أربعين وكذلك لو كانت أقل من أربعين شاة ثم أفاد إليها تمام أربعين لم يكن فيها زكاة حتى يحول عليها حول من يوم تمت في ملكه أربعين وأن تناجها إذا لم يجب فيها الصدقة كالفائدة فإذا حال عليها حول وحى مما تجب فيها الصدقة فتناجها كأصل ما وجبت فيه الصدقة منها (**فَاللَّيْثَانِي**) وإذا حال عليها الحول وحى أربعون وأكثر فبأنها الصدق عددها عليه بتناجها كله إذا كان تناجها قبل الحول وأخذ السن التي تجب له من الغنم (**فَاللَّيْثَانِي**) وكما أفاد الرجل من الماشية صدق الفائدة بحولها ولا يضمها إلى ماشية له وجبت فيها الزكاة فيزكها يحول ماشيته ولكن يزكى كل واحدة بما يحولها وكذلك كل فائدة من ذهب وريبع في ذهب أو ورق لا يضم منه شيء إلى غيره ولا يكون حول شيء منه إلا حول نفسه وكذلك كل تناج لماشية لا يجب في مثلها الصدقة فأما تناج الماشية التي يجب في مثلها الصدقة فنصدق بحول أمهاتها إذا كان التناج قبل الحول فإذا كان بعد الحول لم تعد لأن الحول قد مضى ووجبت فيها الصدقة

باب السن التي تؤخذ من الغنم

(**فَاللَّيْثَانِي**) رحمه الله أخبرنا إبراهيم بن محمد عن إسماعيل بن أمية عن عمرو بن أبي سفيان عن رجل سماه ابن مسعر إن شاء الله تعالى عن مسعر أخى بنى عدى قال جاءنى رجلان فقالا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا نصدق أموال الناس فأخرجت لهما شاة مائضا أفضل ما وجدت فرداها على وقالوا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نأخذ أشاة الجبل فأعطينا شاة من وسط الغنم فأخذها (**فَاللَّيْثَانِي**) إذا وجد المصدق عند الرجل الغنم فعدها عليه فزعم أن بعضها وديعة عنده أو أنه استرعاه أو أنها ضوال أو أن بعضها فائدة لم يحل عليها الحول أو أن كلها فائدة لم يحل عليها حول الصدقة لم يأخذ منها شيئا فإن خاف كذبه أحلفه بالله عز وجل ثم قبل منه وإن شهد عليه شاهدان أن له مائة شاة من أول السنة وآخرها لم تقبل شهادة الشاهدين حتى يشهدا أنها هذه الغنم بأعينها فإذا فعلا أخذ منه الصدقة وإن لم يشتا على هذا أو قالوا منها شيء نعرفه بينه وبينه ومنها شيء لا نعرفه فإذا كان ما يعرفانه مما تجب فيه الصدقة أخذ منه الصدقة وإن كان مما لا تجب فيه الصدقة لم يأخذ منه الصدقة

لأنه قد يكون له غنم بينها ثم يفيد أخرى ولا يحول على التي أفاد الحول حتى يأتي المصدق ولا يجب عليه فيها الصدقة (قال) فإن قطعاً الشهادة على مائة بعينها فقال : قد بعناها ثم اشترينا صدق ولم تؤخذ صدقتها حتى يحول عليها حول من يوم اشتراها الشراء الآخر (قال الشافعي) وهكذا الإبل والبقر (قال الشافعي) وإذا غل الرجل صدقة ثم ظهر عليه أخذت منه الصدقة ولم زد على ذلك (قال الشافعي) ولا ثبت أهل العلم بالحدث أن تؤخذ الصدقة وشطرها بل الغال لصدقته ولو ثبت قلنا به وإن كان الوالي عدلاً يضع الصدقة مواضعها فله عقوبته إلا أن يدعى الجهالة فيكف عن عقوبته وإن كان لا يضمها مواضعها لم يكن له أن يعرره

باب الوقت الذي تجب فيه الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال أخذ الصدقة كل عام سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال محمد بن إدريس الشافعي) وهذا مما لا اختلاف فيه علمته في كل صدقة ماشية وغيرها ليست مما تخرج الأرض أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول أخبرنا مالك عن ابن عتبة عن القاسم بن محمد قال لم يكن أبو بكر يأخذ في مال زكاة حتى يحول عليه الحول (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها قال كنت إذا جئت عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أقبض منه عطائي سألتني : « هل عندك من مال وجبت فيه الزكاة ؟ » فإن قلت نعم أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وإن قلت لا دفع إلى عطائي » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال أول من أخذ من الأعطية زكاة معاوية (قال الشافعي) « العطاء فائدة فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول (قال) وإنما هو مال يؤخذ من التي من المسلمين فيدفع إلى المسلمين فإنما يملكونه يوم يدفع إليهم (قال الشافعي) كل مال لرجل وجبت فيه الزكاة فإنما تجب فيه عليه بأن يحول عليه في يد مالكه حول إلا ما أثبتت الأرض فإن الزكاة تجب فيه حين يخرج من الأرض ويصلح وكذلك ما خرج من الأرض من العادن وما وجد في الأرض من الركاز (قال) فيجب على الوالي أن يبعث المصدقين قبل الحول فيوافون أهل الصدقة مع حلول الحول فيأخذون منهم صدقاتهم (قال) وأحب أن يكون يأخذها في الحرم وكذلك رأيت السعاة يأخذونها عند ما كان الحرم في صيف أو شتاء ولا يجوز إلا أن يكون لها شهر معلوم ولا نالوا (١) أدرنا بأشهر هاجم الصيف جعلنا وقتها بغير الأهلة التي جعلها الله تبارك وتعالى مواقيت (قال) ولا يجوز أن تكون الصدقة تجب إلا بالحول دون الصدق وبأخذها المصدق إذا حال عليها الحول (قال الشافعي) « وإن كانت الماشية مما تجب فيه الصدقة فتجبت قبل الحول حسب نتائجها معها وكذلك إن تجت قبل مضى الحول بطريقة حسب نتائجها معها وعد عليهم الساعي بالتاج فإذا حال الحول ولم تنقص العدة قبض الصدقة (قال الشافعي) ولا يبين لي أن يجب عليهم أن يعد عليهم المصدق بما تجت بعد الحول وقبل قدومه أو معه إذا كان قدومه بعد الحول وإن تطوع بها رب المال بأن يعد عليه فهو أحب إلى له. ولا أرى أن يجبر على ذلك، وإن حال الحول على رب الماشية وماشيتها مما تجب فيه الصدقة فتأخر عنه الساعي فلم يأخذها فعليه أن يخرج صدقتها فإن لم يفعل وهو يمكن له فهو ضامن لما فيها من الصدقة حتى يؤديه (قال الشافعي) وكذلك إن ذبح منها شيئاً

(١) أدرنا بأشهرها . كذا في النسخ بالجمع بين همزة « أدرنا » والباء في قوله « بأشهرها » كتبه مصححه ،

أو غيره أو بعه فبليه أن يعد عليه به حتى تؤخذ منه الصدقة على عددها يوم يحول عليها حولها (قال الشافعي) وكذلك إن باعها بعد ما يحول عليها الحول وقبل قدوم الساعى أو بعده وقبل أن يأخذها منه كانت عليه فيها الصدقة (قال) وهكذا لو عدها الساعى ثم موتت وقد أقامت بعد الحول ما يمكن الساعى أن يقبضها فيه فترك قبضه إياها وقد أمكن رب الماشية أن يضعها مواضعها فإذا اجتمع ما وصفت من الحول وأن يمكن الساعى قبضها مكانه ويمكن رب الماشية وضعها مكانها فلم يفعل ربه ولا الساعى فهلكت فهي من ضمان رب الماشية وعليه صدقتها كما يكون ذلك فيما حال عليه الحول من ناض ماله وأمكنه أن يضعه موضعه فلم يفعل حتى هلك ماله فبليه فيه الزكاة (قال الشافعي) ولا يجوز عندي إلا هذا القول لأن السنة أن الصدقة تجب بالحول وليس للمصدق معنى إلا أن يلى قبضها فيذبح ما وصفت من أن يحضرها حتى يقبضها مع رأس السنة ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أن أبا بكر وعمر لم يكونا يأخذان الصدقة مئنة ولكن يبعثان عليها في الجلب والحصب والسمن والعجف لأن أخذها في كل عام من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد علمته في أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الزكاة تجب في الماشية وغيرها من المال إلا ما أخرجت الأرض ^(١) من الحول ومن قال بتكون الصدقة بالمصدق والحول ، خالف السنة وجعل مع الحول غير الصدقة ولزمه إن استأخر المصدق سنة أو سنتين أن لا تجب الصدقة على رب المال حتى يقدم فإذا قدم أخذها مرة واحدة لامرارا (قال) وإذا كانت لرجل أربعون شاة فلم يصدقها حتى مر بها أعوام ولم تزد شيئا فعليه فيها شاة وإن زادت شاة فعليه فيها شاتان وإن زادت ثلاث شياء فعليه فيها أربع شياء إذا مورت بها أربع سنين لأن كل شاة فضل عما يجب فيه الصدقة ثم تبقى أربعون فيها شاة (قال الشافعي) وأحب إلى لو كانت أربعون لا تزيد أن يؤدي في كل سنة شاة لأنه لم ينقص عن أربعين وقد حالت عليها أحوال هي في كلها أربعون (قال الشافعي) ولو كانت عنده أربعون شاة فعلى حالها حول فلم يصدقها ثم حال عليها حول ثان وقد ولدت واحدا ثم مات الواحد وحال عليها حول ثالث وهي أربعون ففيها شاتان شاة في أنها أربعون وشاة لأنها زادت على أربعين ثم ماتت الشاة الرائدة بعد ما وجبت فيها الصدقة للزيادة فضعها ولم يؤدها وقد أمكنه أدائها (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أربعون شاة فضلت في أول السنة ثم وجدها في آخرها قبل الحول أو بعده كانت عليه زكاتها وكذلك لو ضلت أحوالها خمسون شاة أدى في كل عام منها شاة لأنها كانت في ملكه وكذلك لو غصبها ثم أخذها أدى في كل عام منها شاة (قال) وهذا هكذا في البقر والإبل التي فريضة منها وفي الإبل التي فريضة من النعم قولان أحدهما أنها هكذا لأن الشاة التي فيها في رقابها يباع منها بعير فيؤخذ منها إن لم يأت بها ربه وهذا أشبه القولين ، والثاني أن في كل خمس من الإبل حال عليها ثلاثة أحوال ثلاث شياء في كل حول شاة (قال) وإن كانت لرجل خمس وعشرون من الإبل فحال عليها في يده ثلاثة أحوال أدى بنت مخاض للسنة الأولى ثم أربع شياء للسنة الثانية ثم أربع شياء للسنة الثالثة ، ولو كانت إبله إحدى وتسعين مضى لها ثلاث سنين أدى للسنة الأولى حقتين وللسنة الثانية ابنتي لبون وللسنة الثالثة ابنتي لبون (قال) ولو كانت له مائتا شاة وشاة فحال عليها ثلاثة أحوال كانت فيها لأول سنة ثلاث شياء ولسكن واحدة من السنتين الآخريتين شاتان (قال) ولو

(١) قوله : من الحول أى بالحول متعلق بقوله « تجب » كما هو ظاهر . كنبه مصححه .

كان ترك الصدقة عاماً ثم أفاد عنها وترك صدقتها وصدقة الأولى عاماً آخر صدق الغنم الأولى لحولين واعتم المائدة لحول لأنه إنما وجبت عليه صدقتها عاماً واحداً .

باب الغنم تختلط بغيرها

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال : ولو كانت لرجل غنم فزنتها طباء فولدت لم تعد الأولاد مع أمهاتها بحال ولو كثر أولادها حتى تكون مائة وأكثر لم يكن فيها زكاة لأنه لا زكاة في الطباء . وكذلك لو كانت له طباء فزنتها تبوس فولدت لم يؤخذ منها صدقة وهذا خلط طباء وغنم ، فإن قيل فكيف أبطلت حق الغنم فيها ؟ قيل إنما قيل في الغنم الزكاة ولا يقع على هذه اسم الغنم مطلقاً ، وكما أسهمت للفرس في القتال ولا أسهم للبغل كان أبوه فرساً أو أمه (قال) وهكذا إن نزلت وروحت بقرة أنسية أو ثور أنسي بقرة وحشية فلا يجوز شيء من هذا الضحية ولا يكون للمحرم أن يذبحه (قال الشافعي) ولو نزل كبش ماعزة أو تيس ضائلة فتجت كان في تاجها الصدقة لأنها غنم كلها وهكذا لو نزل جادوس بقرة أو ثور جادوسة أو نحى عرية أو عربي بخنية كانت الصدقات في تاجها كلها لأنها بقر كلها ، ألا ترى أنا نصدق البخت مع العرب وأصناف الإبل كلها وهي مختلفة الخلق ونصدق الجواميس مع البقر والدرابانية مع العرب وأصناف البقر كلها وهي مختلفة (١) والضأن ينتج المعز وأصناف المعز والضأن كلها ، لأن كلها غنم وبقر وإبل (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أربعون شاة فضلت منها شاة قبل الحول لم يأخذ الصدق منها شيئاً فإذا وجدها فعليه أن يؤدي شاة يوم يجدها فإن وجدها بعد الحول بشهر أو أكثر وقد ماتت غنمه كلها أو بعضها أو باعها فعليه أن يؤدي الشاة التي وجد إلا أن يرغب فيها ويؤدي السن الذي وجب عليه فيجزئ عنه لأنه قد أحاط حين وجدها أنه كانت عليه شاة .

باب اقتراق الماشية

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل يلد أربعون شاة ويولد غيره أربعون شاة ، أو يولد عمرون شاة ويولد غيره عمرون شاة دفع إلى كل واحد من المصدقين قيمة ما يحب عليه من شاة بقسمه مع ما يقسم ، ولا أحب أن يدفع في أحد البلدين شاة ويترك البلد الآخر لأن أحب أن تقسم صدقة المال حيث المال (قال) وإذا كانت له أربعون شاة يلد فقال الساعي أخذ منها شاة فأعلمه أنه إنما عليه فيها نصف شاة فعلى الساعي أن يصدقه وإن اتهمه أحلفه وقيل قوله ولا يزيد على أن يحلفه بالله تعالى ، ولو أدى شاة في أحد البلدين كرهت ذلك له ولم أر عليه في البلد الآخر إعادة نصف شاة وعلى صاحب البلد الآخر أن يصدقه بقوله ولا يأخذ منه وإن اتهمه أحلفه بالله تعالى (قال) ولو كانت له يلد مائة شاة ويولد آخر مائة شاة كان عليه فيها ثلاث شياه في كل بلد شاة ونصف إلا زيادة فضل حسب الشاة على المائة كما وصفت في نصي الشاهين بحساب (قال الشافعي) ولو دفع الثلاث الشياه إلى عامل أحد البلدين ثم أثبت عنده أن ماشيته الثمانية قد تلفت قبل الحول كان على الساعي أن يرد عليه شاتين لأنه إنما وجبت عليه شاة (قال) وسواء كان إحدى غنمه بالشرق والأخرى بالغرب في طاعة خليفة واحد أو طاعة والين متفرقين إنما تجب عليه الصدقة بنفسه في ملكه لا بولاية ولا بقرب البلد ولا بعده (قال) وهكذا الطعام وغيره إذا افرق (قال) ولو أن رجلاً له ماشية فارتد عن الإسلام ولم يقتل ولم يتب حتى حال الحول على ماشيته وقفت ماشيته ، فإن تاب أخذ صدقتها وإن مات أو قتل على الردة كانت فيئاً تخمس فيكون

(١) قوله : والضأن ينتج المعز الخ كذا في النسخ ، وانظر . كبه مصححه .

حسب لأحد الخمس وأربعة أخماسها لأهل البقي (قال الشافعي) ولو كانت بين رجلين أربعون شاة ، ولأحدهما في بلد آخر أربعون شاة أخذ المصدق من الشريكين شاة ، ثلاثة أرباعها على صاحب الأربعين العائبة وربعا على الذي له عنرون لا غنم له غيرها لأن أضع كل مال رجل إلى ماله حيث كان ، ثم أخذه في صدقته (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أربعون شاة في بلد وأربعون في بلد غيره فلما مضت له ستة أشهر باع نصف الأربعين مشاعا من رجل فلم يقاسمه حتى حال الحول على غنمه وذلك بمضى ستة أشهر من يوم باع غنمه أخذت منه شاة كلها عليه لأن حوله قد حال ، وعليه شاة تامة لو هلكت ماشية شريكه فإذا حال حول شريكه بمضى ستة أشهر أخرى أخذ من شريكه نصف شاة بخلفه ولا أُرده على المأخوذ منه الشاة لاختلاف حوليهما وإن ضمعت ماشيتهما فيما اشتركا فيه (قال) ولو كان لرجل غنمان يجب عليه في كل واحدة منهما الزكاة وهما مختلفا حولين فضممتهما معا وأخذت من كل واحدة منهما بقدر حولهما بالغا ما بلغ .

باب أين تؤخذ الماشية ؟

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : على المصدق أن يأخذ الماشية على مياه أهل الماشية وليس عليه إذا كان لرجل ماء أن تخلية إلى أيهما شاء رب الماشية وعلى رب الماشية أن يوردها الماء لتؤخذ صدقتها عليه ، وليس المصدق أن يخبس الماشية على الماء على ماشية غيرها ليفتدي ربهما من حبسه بزيادة (قال الشافعي) وإذا جازت الماشية على الماء فعلى المصدق أن يأخذها في بيوت أهلها وأقربتهم وليس عليه أن يتبعها راعية (قال) ولو كافهم المجامع التي يوردونها إذا كان الظم ، ما كان ذلك ظما والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وإذا^(١) اتوا أخذ الصدقة منهم حيث اتوا على مياه مواضعهم التي اتوا إليها وحيث اتوا دارهم (قال الشافعي) وإذا عظمت المؤنة وقلت الصدقة كان المصدق أن يبعث من تخف مؤنته إلى أهل الصدقة حيث كانوا فيأخذ صدقاتهم .

باب كيف تعد الماشية ؟

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : تضمنط الغنم إلى حطار إلى جدار أو جبل أو شيء قائم حتى يضيق طريقها ثم تزجر فتسرب والطريق لا تتحمل إلا شاة أو اثنتين وبعد العاد في يده شيء يشير به ثم يأخذ الصدقة على ذلك العدد فإنه ليس عدد أحصى وأوحي من هذا العدد ، ولو ادعى رب الماشية أنه أخطأ عليه ، أعيد له العدد ، وكذلك إن ظن الساعي أن عاده أخطأ العدد .

باب تعجيل الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا فجاءته إلى من الصدقة فأمرني أن أقضيه إياه (قال الشافعي) ويجوز للوالي إذا رأى الخلة في أهل الصدقة أن يستسلف لهم من صدقات أهل الأموال إذا طلبوا بها نفسا ولا يخبر رب مال على أن يخرج صدقة قبل عملها إلا أن يتطوع (قال الشافعي) وإذا استسلف الوالي من رجل شيئا من الصدقة أو مال لرجل غير صدقة القوم الذين تقسم صدقاتهم على من استسلف فله أن يقضى من سهمان أهل الصدقات مثل ما أخذ لهم (قال الشافعي) فإن استسلف لهم فهلك السلف منه قبل أن

(١) اتوا . يقال : اتوى القوم : أى اتقلوا من منزل ، إلى منزل كذا في كتب اللغة . كتبه و صححه .

يدفعه إليهم وقد فرط أو لم يفرط فهو ضامن لهم في ماله وليس كوالى القيم الذى يأخذ له فيما لاصلاح له إلا به لأن أهل السهمان قد يكونون أهل رشد مثله وأرشد، ولا يكونون أهل رشد، ويكون لهم ولاية دونه (قال الشيخ النجفي) وإنما جاز أن يستسلف لهم لأنه تعجيل حق لهم قبل وجوبه وتعجيل الحق زيادة لهم بكل حال (قال) ويجوز له أن يستسلف لبعضهم دون بعض ثم يقضيه من حق من استسلف له دون حق غيره (قال) فإن استسلف والى لرجل أو اثنين من أهل الصدقة بعيراً أو اثنين فدفع ذلك إليهما فأتلفاه وماتا قبل الحول فله أن يأخذ مثل ما استسلف لهما من أموالهما لأهل السهمان لأنهما ماتا لم يبلغا الحول علمنا أنه لاحق لهما في صدقة حلت في حول لم يبلغاه، ولو ماتا بعد الحول وقبل أخذ الصدقة كانا قد استوجبا الصدقة بالحول وإن أبطىء بها عنهما (قال الشيخ النجفي) ولو ماتا معدمين ضمن الوالى ما استسلف لهما في ماله (قال) ولو لم يموتا ولكنهما أيسرا قبل الحول، فإن كان يسرها بما دفع إليهما من الصدقة فإنما أخذاهما حقهما وبورك لهما فلا يؤخذ منهما شيء، وإن كان يسرها من غير ما أخذ من الصدقة قبل الحول أخذ منهما ما أخذ من الصدقة لأن العلم قد أحاط أن الحول لم يأت إلا وهما من غير أهل الصدقة، فعلمنا أنه أعطاهما ما ليس لهما ولم يؤخذ منهما نمامة لأنهما لمسكاه فحدث التمام في ماسكهما، وإن نقص ما أعطيا من الصدقة أخذه ربه ناصباً وأعطى أهل السهمان تاماً، ولا ضمان على المعطى لأنه أعطيه مملوكاً له (قال) ولو قال قائل: ليس لهم أخذه منه وعلى رب المال إن كان أعطاه غرضه، أو على المصدق إن كان أعطاه كان يحد مذهباً وأقول الأول الأصح والله أعلم، لأنه أعطيه مملوكاً له على معنى فلم يكن من أهله، وإن ماتا قبل الحول وقد أيسرا ضمن الوالى ما استسلف لهما (قال) وسواء في هذا كله أى أصناف الصدقة استسلف (قال) ولو لم يكن الوالى استسلف من الصدقة شيئاً ولكن رب المال تطوع وله مائتا درهم، أو أربعون شاة قبل الحول فأدى زكاة ماله ثم هلك ماله قبل الحول ووجد عين ماله عند من أعطاهم إياها من أهل السهمان لم يكن له الرجوع على من أعطاه إياها، لأنه أعطاه من ماله متطوعاً غير ثواب ومضى عطائه بالقبض (قال الشيخ النجفي) ولو أعطاه رجل ما فلم يحل عليه الحول حتى مات المعطى وفي يدي رب المال مال فيه الزكاة أدى زكاة ماله ولم يرجع على مال الميت لتطوعه بإعطائه إياه، وإن حال الحول ولا شيء في يده تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه، وما أعطى كمتصدق به أو أنفق (قال الشيخ النجفي) ولو لم يحل الحول حتى أيسر الذى أعطاه زكاة ماله من غير ماله، فإن كان في يده مال تجب فيه الزكاة أدى زكاته، لأننا علمنا أنه أعطاه من لا يستوجب به يوم تحل الزكاة لأن عليه يوم تحل أن يعطيه قوماً بصفة، فإذا حال الحول والذى عجله إياها من لا يدخل في تلك الصفة لم تجزئ عنه من الزكاة وهذا مخالف للرجل يكون له الحق بعينه فيعجله إياه، وإذا حال الحول وهو دوسر بما أعطاه لا يغيره أجزأ عنه من زكاته (قال) ولو مات الذى عجل زكاة ماله قام ورثته فيما عجل من زكاة ماله مقامه فأجزأ عما ورثوا من ماله من الزكاة ما أجزأ عنه ولم يجز عنهم ما لم يجز عنه (قال) ولو أن رجلاً لم يكن له مال تجب فيه الزكاة فأخرج خمسة دراهم فقال: إن أدت مائتي درهم فهذه زكاتها أو شاة فقال إن أدت أربعين شاة فهذه صدقتها ودفعها إلى أهلها ثم أفاد مائتي درهم أو أربعين شاة وحال عليها الحول لم يجز عنه ما أخرج من الدراهم والغنم لأنه دفعها بلا سبب مال تجب فيه الزكاة (١) فيكون قد عجل شيئاً عليه إن حال عليه فيه حول فيجزى عنه ما أعطاه منه (قال الشيخ النجفي) وهكذا

(١) قوله: فيكون قد عجل شيئاً عليه الخ كذا في النسخ، وفي الكلام شيء سقط من النسخ يؤخذ من عبارة

لو تصدق بكفارة يمين قبل أن يخلف فقال إن حنت في يمين فهذه كفارتها فنحت لم تجز عنه من الكفارة لأنه لم يكن حلف، ولو حلف ثم كفر لعنت ثم حث أجزاء من الكفارة فإن قال قائل من أين قلت هذا؟ قلت قال الله عز وجل «فعلالين أمتعن وأسرحكن سراحا جيلا» فبدأ بالتتابع قبل السراح وفي كتاب الكفارات أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير منه» (قال) وقد روى عن عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يخلفون فيكفرون قبل يحثون (قال) وقد يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا ندري أثبت أم لا؟ أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف صدقة مال العباس قبل أن تحل، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر يومين أو ثلاثة .

باب النية في إخراج الزكاة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : لما كان في الصدقة فرض وتطوع لم يجز والله تعالى أعلم أن تجزى عن رجل زكاة يتولى قسمها إلا بنية أنه فرض وإذا نوى به الفرض وكان لرجل أربعائة درهم فأدى خمسة دراهم ينوى بها الزكاة عنها كلها أو بعضها أو ينوى بها مما وجب عليه فيها أجزاء عنه لأنه قد نوى بها نية زكاة (قال الشافعي) ولو أدى خمسة دراهم لا يحضره فيها نية زكاة ثم نوى بعد أدائها أنها مما تجب عليه لم تجز عنه من شيء من الزكاة لأنه أداها بلا نية فرض عليه (قال الشافعي) ولو كانت له أربعائة درهم فأدى ديناراً عن الأربعائة درهم قيمته عشرة دراهم أو أكثر لم تجز عنه لأنه غير ما وجب عليه وكذلك ما وجب عليه من نصف فأدى غيره بغيره لم تجز عنه وكان الأول له تطوعاً (قال الشافعي) ولو أخرج عشرة دراهم فقال : إن كان مالي الغائب سالماً فهذه العشرة من زكاته أو نافلة وإن لم يكن سالماً فهي نافلة فكان ماله الغائب سالماً لم تجزى عنه لأنه لم يقصد بالنية فيها قصد فرض خالصاً إنما جعلها مشتركة بين الفرض والنافلة (قال) وكذلك لو قال هذه العشرة دراهم عن مالي الغائب أو نافلة (قال الشافعي) ولو قال هذه العشرة الدراهم عن مالي الغائب أجزاء عنه إن كان ماله سالماً وكانت له نافلة إن كان ماله عاطفاً قبل تجب عليه فيه الزكاة (قال) ولو كان قال هذه العشرة عن مالي الغائب إن كان سالماً وإن لم يكن سالماً فهي نافلة أجزاء عنه وأعطاه إياها عن الغائب ينويه هكذا وإن لم يقبله لأنه إذا لم يكن عليه في ماله الغائب زكاة فما أخرج نافلة له (قال الشافعي) ولو أخرج رجل عن مائتي درهم غائبة عنه أو حاضرة عنده خمسة دراهم فهلكت الغائبة فإن كان عجل الخمسة عن الحاضرة قبل حولها أو أخطأ حولها فرأى أنه قد تم فأخرجها عنها ثم علم أنه لم يتم حولها فهلكت الحاضرة أو التامة قبل أن تجب فيها الزكاة فأراد أن يجعل هذه الخمسة دراهم له عن مائتين له الآخرين لم يكن له ذلك لأنه قصد بالنية في أدائها قصد مال له بعينه فلا يكون له أن يصرف النية فيه بعد أن يدفع الدراهم إلى أهلها (قال الشافعي) ولو لم يكن دفع الدراهم إلى أهلها وأخرجها ليقسمها فهلك ماله كان له حبس الدراهم ويصرفها إلى أن يؤديها عن الدراهم غيرها فتجزى عنه لأنها لم

== المزني في المختصر ونسبها «ولو كان له مال لا تجب في مثله الزكاة فأخرج خمسة دراهم فقال : إن أفدت مائتي درهم فبهذه زكاتها لم تجز عنه لأنه دفعها بلا سبب مال تجب في مثله الزكاة فيكون قد عجل شيئاً ليس عليه إن حال عليه فيه حول وإذا عجل شاتين من مائتي شاة فحال الحول وقد زادت شاة أخذ منها شاة ثالثة فيجزى عنه ما أعطى منه » اهـ كتيبه ممدحه .

تقبض منه (**قال الشافعي**) ولو كان دفع هذه الدراهم إلى والى الصدقة متطوعا بدفعها فأغناها والى الصدقة فهي تطوع عنه ونيس له الرجوع بها على والى الصدقة إذا أغناها ولا أن يجعلها بعد أن نذرت عن غيرها (**قال الشافعي**) ولو لم ينفذها حتى هلك ماله قبل أن تجب عليه فيه الزكاة كان على والى الصدقة ردّها إليه وأجزأه هو أن يجعلها عن غيرها (**قال الشافعي**) وإذا أخرج رجل خمسة دراهم فقال هذه من زكاة مالى قبل محل الزكاة أو بعده فكان له مال تجب فيه الخمسة أجزأ عنه وإن لم يكن له مال تجب فيه الخمسة فهي نافلة ولو كان له ذهب فأدى ربع عشرة ورقا أو ورق فأدى عنه ذهبا لم يجزه ولم يجزه أن يؤدي عنه إلا ما وجب عليه (قال) وإن كان له عترون ديناراً فأدى عنها نصف دينار دراهم بقيته لا يجزى عنه أن يؤدي إلا ذهبا (**قال الشافعي**) وكذلك كل صنف فيه الصدقة بعينه لا يجزى به أن يؤدي عنه إلا ما وجب عليه بعينه لا البدل عنه إذا كان موجودا ما يؤدي عنه (**قال الشافعي**) وإنما قلت لا تجزى الزكاة إلا بنية لأن له أن يعطى ماله فرضا ونافلة فلم يجز أن يكون ما أعطى فرضا إلا بنية ، وسواء نوى في نفسه أو تكلم بأن ما أعطى فرض (**قال الشافعي**) وإنما معنى أن أجعل النية في الزكاة كنية الصلاة لافتراق الزكاة والصلاة في بعض حالهما ألا ترى أنه يجزى أنه يؤدي الزكاة قبل وقتها ويجزى به أن يأخذها الوالى منه بلا طيب نفسه فتجزى عنه وهذا لا يجزى في الصلاة (**قال الشافعي**) وإذا أخذ الوالى من رجل زكاة بلا نية من الرجل في دفعها إليه أو بنية طائعا كان الرجل أوكارها ولا نية للوالى الأخذ لها في أخذها من صاحب الزكاة أو له نية فهي تجزى عنه كما تجزى في القسم لها أن يقسمها عنه وليه أو السلطان ولا يقسمها بنفسه كما يؤدي العمل عن بدنه بنفسه (**قال الشافعي**) وأحب إلّى أن يتولى الرجل قسمتها عن نفسه فيكون على يقين من أدائها (**قال الشافعي**) وإذا أئاد الرجل ماشية فلم يحل عليها حول حتى جاءه الساعى فقطع بأن يعطيه صدقتها كان للساعى قبولها منه وإذا قال خذها لتجسبها إذا حال الحول جاز ذلك له (**قال الشافعي**) فإن أخذ الساعى على أن يجسبها إذا وحال الحول فقسمها ثم موت ماشيته قبل الحول فعليه رد ما أخذ منه فإن ولى غيره فعليه رد ما أخذ منه الساعى من سهمان أهل الصدقة التي قبضها الساعى منه (**قال الشافعي**) وإن دفعها رب المال إليه ولم يعلم أن الحول لم يحل عليها فقسمها الساعى ثم موت غنم الدافع لم يكن له أن يرجع على الساعى بشيء وكان متطوعا بما دفع (قال) وإذا تطوع الرجل قبل الحول بأن يؤدي صدقة ماشيته فأخذت وهى مائتان فيها شاتان فعال عليها الحول وقد زادت شاة أخذت منها شاة ثالثة ولا يسقط عنه تقديمه الشاتين الحق عليه في الشاة الثالثة لأن الحق إنما يجب عليه بعد الحول كما لو أخذت منها شاتان فعال عليه الحول وليس فيها إلا شاة ردت عليه شاة .

باب ما يسقط الصدقة عن الماشية

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : في سائمة الغنم كذا ، فإذا كان هذا ثبت فلا زكاة في غير السائمة من الماشية (**قال الشافعي**) ويروى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن ليس في الإبل والبقر والعوامل صدقة (**قال الشافعي**) ومثلها الغنم تحلف (**قال الشافعي**) ولا يبين لى أن في شيء من الماشية صدقة حتى تكون سائمة والسائمة الراعية (قال) وذلك أن يجمع فيها أمران أن يكون لها مؤنة العلف ويكون لها تمام الرعى فأما إن علفت فالعلف مؤنة تحيط بكل فضل لها أو تزيد أو تقارب (**قال الشافعي**) وقد كانت النواضع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خلفائه فلم أعلم أحدا روى أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ منها صدقة ولا أحدا من خلفائه ولا أشك إن شاء الله تعالى أن قد كان يكون للرجل الخس وأكثروا في الحديث الذي ذكرت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه في سائمة النعم كذا، وهذا يشبه أن يكون يدل على أن الصدقة في السائمة دون غيرها من النعم (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل نواضع أو بقر حرث أو إبل حمولة، فلا يتبين لي أن فيها الزكاة وإن بطلت كثيرا من السنة ورعت فيها لأنها غير السائمة والسائمة ما كان راعيا دهره (قال الشافعي) وإن كانت المواشي (١) ترعى مرة وتركب أخرى أو زمانا وتركب في غيره فلم ينضج عليها أو كانت غنما هكذا تلف في حين وترعى في آخر فلا يبين لي أن يكون في شيء من هذه صدقة ولا آخذها من مالها وإن كانت لي أدبت عنها الصدقة إن شاء الله تعالى واخترت لمن همي له أن يفعل .

باب المبادلة بالماشية

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل ماشية من إبل فيأدل بها إلى بقر أو إبل بصنف من هذا صنفا غيره أو بادل معزى يقر أو إبلا يقر أو باعها بمال عرض أو نقد فكل هذا سواء فإن كانت مبادلة بها قبل الحول فلا زكاة عليه في الأولى ولا الثانية حتى يحول على الثانية الحول من يوم ملكها وكذلك إن بادل بالتي ملك آخر قبل الحول إلى ماشية أخرى لم يكن عليه فيها زكاة، وأكره هذا له إن كان فرارا من الصدقة ولا يوجب الفرار الصدقة إنما يوجبها الحول والملك (قال الشافعي) وإن بادلها بعد أن يحول عليها الحول أو باعها ففي الق حال عليها الحول الصدقة لأنها مال قد حال عليها الحول وسواء كان ذلك قبل قدوم المصدق أو بعده (قال الشافعي) وإذا بادل بها أو باعها بعد الحول ففيها الصدقة وفي عقد يعيها قولان، أحدهما أن مبتاعها بالخيار بين أن يرد البيع لأن ما أخذ منها من الصدقة نقص مما يبيع أو يحجز البيع ومن قال بهذا القول قال، وإن أعطى رب المال البائع المصدق ما وجب فيها من ماشية غيرها فلا خيار للمبتاع ولا المبادل لأنه لم ينقص من البيع شيء (قال) والقول الثاني أن البيع فاسد لأنه باع ما يملك ومالا يملك، فلا تجوز إلا أن يعدها فيها يعا مستنفا (قال الشافعي) ولو أن رجلا بادل بغيره له قبل أن يحول عليها الحول إلى غنم أو غيرها فحال حولها في يد المبادل الآخر بها ثم ظهر منها على عيب بعد الحول الأول الذي قبل المبادلة فكان رده إياها قبل الحول أو بعده فسواء ولا زكاة فيها على مالها الآخر بالبدل لأنه لم يحل عليها حول من يوم ملكها ولا على المالك الأول لأنه بادل بها قبل الحول فخرجت من ملكه ثم رجعت إليه بالعيب فيستأنف بها حول من يوم ملكها بخيار المبادل بها الذي ردها بالعيب (قال الشافعي) ولو بادل بها قبل الحول وقبضها المشتري لها بالبدل أو النقد فأقامت في يده حول أو لم يقبضها فأقامت في ملكه حول ثم أراد ردها بالعيب لم يكن ذلك له لأنها قد وجبت عليه فيها صدقة منها وهي في ملكه فلا يكون له أن يرددها ناقصة عما أخذها عليه ويكون له أن يرجع بالعيب من أصل الثمن (قال الشافعي) ولو كانت المسألة بخلافها فأقاله فيها ربهما الأول وهو يعلم أن الزكاة وجبت فيها أخذت الزكاة من ربهما الثاني الذي حال عليها في يده حول (قال الشافعي) ولو بادل رجل بأربعين شاة ولم يحل عليها حول

(١) ترعى مسرة وتركب الخ كذا في النسخ ولعل في الكلام تحريفا، وعبارة الزنى في المختصر (قال الشافعي) وإن كانت العوامل ترعى مرة وتركب أخرى أو كانت غنما تلف في حين وترعى في آخر فلا يبين لي البيع ككتبه .

في يده إلى أربعين شاة لم يحل عليها حول في يد صاحبه مبادلة صحيحة لم يكن على واحد منهما فيها صدقة حتى يحول على كل واحد منهما حول وهي في يده (**فَاللَّائِيَةُ**) ولو كانت المسألة بحالها وكانت المبادلة فاسدة كان كل واحد منهما مالكا غنمه التي بادل بها على كل واحد منهما فيها الصدقة لأنهما لم يخرج من ملكه بالمبادلة الفاسدة ولا البيع الفاسد (**فَاللَّائِيَةُ**) ولو باع رجل ماشيته قبل الحول أو بادل بها على أن البائع بالخيار وقبضها المشتري فعلى عليهما حول البائع في يد المشتري أو لم يبعها حتى حال عليهما حول في يده ثم اختار البائع رد البيع كانت عليه فيها صدقة لأنها لم تخرج من ملكه قبل الحول ولو اختار إمضاء البيع بعد حوله وجبت أيضا عليه فيها صدقة لأنها لم تخرج من ملكه إلا بعد الحول .

باب الرجل يصدق امرأة

(**فَاللَّائِيَةُ**) ولو أصدق رجل امرأة أربعين شاة بغير أعيانها أو قال أربعين شاة في غنمي هذه ولم يشر إليها بأعيانها ولم يقبضها إيها فالصدقة عليه وليس لها من ماشيته في الوجهين أما الأولى فعليه أربعون شاة بصفة وأما الثانية فعليه مهر مثلها ولو أصدقها إيها بأعيانها فأقبضها إيها أو لم يقبضها إيها فأى ذلك كان فلا زكاة عليه فيها (قال) وإذا حال عليهما حول وهي في ملكها قبضتها أو لم تقبضها فأدت زكاتها ثم طلقها رجع عليها بنصف الغنم ونصف قيمة الشاة التي أخذت منه وإن لم تؤدها وقد حال عليهما الحول في يدها أخذت منها الشاة التي وجبت فيها ورجع عليها بنصف الغنم ونصف قيمة الشاة التي أخرجت من زكاتها ولو أدت عنها شاة من غيرها رجع عليها بنصفها سواء لأنه لم يؤخذ منها شيء في يدها إذا كانت الغنم بحالها يوم قبضتها منه أو أصدقها إيها لم تزد ولم تنقص (**فَاللَّائِيَةُ**) ولو وجبت عليها فيها شاة فلم تخرجها حتى أدت نصفها إليه حين طلقها أخرجت من النصف الذي في يدها شاة فإن كانت استهلك ما في يدها منها أخذ من النصف الذي في يد زوجها ورجع عليها بقيتها (**فَاللَّائِيَةُ**) وهكذا لو كانت امرأته التي نسك بهذه الغنم بأعيانها أمة أو مدبرة لأن سيدها مالك مملكت ولو كانت مكاتبه أو ذمية لم يكن عليها فيها صدقة (قال) وهكذا هذا في البقر والإبل التي فريشتها منها ، فأما الإبل التي فريشتها من الغنم فتخالفها فيما وصفت وفي أن يصدقها خمسا من الإبل ولا يكون عندها شاة ولا ما تشتري شاة فيباع منها بغير فيؤخذ من ثمنه شاة ويرجع عليها بغيرين ونصف إذا طلقها قبل الدخول (قال) وهكذا الدراهم يبيعها بدراهم أو دنانير ، والدنانير يبيعها بدنانير أو دراهم لا يختلف ، لا زكاة في اليعين فيهما حتى يحول عليهما حول من يوم ملكه

باب رهن الماشية

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل غنم فعلى عليهما حول فلم يخرج صدقتها حتى رهنها أخذت منها الصدقة وكان ما بقى بعد انصدها رهنه . وكذلك الإبل والغنم التي فريشتها منها وإن كان المرتهن باع الراهن على أن يرهنه هذه الماشية التي وجبت فيها الزكاة كان له نسخ البيع لأنه رهنه شيئا قد وجب لغیره بعضه فكان كمن رهن شيئا له وشيئا ليس له وكذلك لو أخرج عنها الشاة من غيرها كان البائع الخيار ، وكان كمن باع شيئا له وشيئا ليس له ثم هلك الذي ليس له فللبائع الخيار بكل حال لأن عقد الرهن كان رهنها لا يملك (**فَاللَّائِيَةُ**) ولو كانت المسألة بحالها فرهنها بعد الحول ووجب عليه في إبل له أربع شياه أخذت من الغنم صدقة الغنم ولم يؤخذ

منها صدقة الإبل ويبيع من الإبل فاشترى منها صدقتها (قال الشافعي) ولو كان عليه في الغنم شيء من صدقتها عامين أو ثلاثة وهي فيها أخذت منها صدقة ما مضى وكان ما بقي رهنا (قال) ولو كانت له غنم غيرها وجبت فيها زكاة فلم يؤدها حتى استهلك الغنم لم يؤخذ من غنمه المرهونة زكاة الغنم غيرها وأخذ بأن يخرج زكاة الغنم غيرها من ماله فإن لم يوجد له مال وفلس فيباع الغنم الرهن فإن كان منها فضل بعد حق المرتهن أخذت زكاة الغنم غيرها منه وإن لم يفضل منها فضل كان ديناً عليه متى أيسر أداء وصاحب الرهن أحق برهه (قال الشافعي) ولو كان الرهن فاسداً في جميع السائل كان كماله لم يخرج من يده لا يخالفه في أن يؤخذ منه الصدقة التي فيه وفي غيره فيأخذ غراماً مع المرتهن (قال الشافعي) ولو رهن رجل إبلاً فرفضها الغنم قد حلت فيها الزكاة ولم يؤدها فإن كان له مال أخذت منه زكاتها وإن لم يكن له مال غيرها فرفضها بعد ما حلت الصدقة فيها فلم يؤدها أخذت الصدقة منها وإن كان رهنها قبل أن تحل فيها الصدقة ثم حلت فيها الصدقة فلم يوجد له مال ففيها قولان، أحدهما أن يكون مفلساً وتباع الإبل فيأخذ صاحب الرهن حقه فإن فضل منها فضل أخذت منه الصدقة وإلا كان ديناً عليه متى أيسر أداء وغراماً مع أصحاب أهل الصدقة من بعد ما يقضى المرتهن رهنه، والثاني أن نفس الإبل مرتبهة من الأصل بما فيها من الصدقة فهي حلت فيها الصدقة يبعث فيها على مالها وميرتها فكان لمرتبتها الفضل عن الصدقة فيها، وبهذا أقول (قال الشافعي) وإذا رهن الماشية فتجبت فالتاج خارج من الرهن ولا يباع ما خض منها حتى تضع إلا أن يشاء ربه الراهن، فإذا وضعت يبعث الأم في الرهن دون الولد

باب الدين في الماشية

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل ماشية فاستأجر عليها أجراً في مصلحتها بسن موصوفة أو يعير منها لم يسمه فحال عليها حول ولم يدفع منها في إيجارها شيء ففيها الصدقة وكذلك إن كان عليه دين أخذت الصدقة وقضى دينه منها وما بقي من ماله ولو استأجر رجل رجلاً يعير منها أو أبعة منها بأعيانها فالأبعة المستأجر فإن أخرجها منه فسكنت فيها زكاة زكاه وإن لم يخرجها منه فهي إبله وهو خليط بها يصدق مع رب المال الذي فيها وفي الحرث والورق والذهب سواء وكذلك الصدقة فيها كلها سواء

باب أن لا زكاة في الخيل

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وابن عيينة كلاهما عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة» (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن عراك بن مالك عن أبي هريرة مثله موقوفاً (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذن فقال «وهل في الحيا صدقة؟» (قال الشافعي) فلا زكاة في خيل بنفسها ولا في شيء في الماشية عدا الإبل والبقر والغنم بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا صدقة في الخيل فإنما لم تعلمه صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة في شيء من الماشية غير الإبل والبقر والغنم (قال الشافعي) فإذا اشترى شيئاً من هذه الماشية أو غيرها مما لا زكاة فيه للتجارة كانت فيه الزكاة بنبة التجارة والشراء لها لا بأنه نفسه مما يجب فيه الزكاة

باب من تجب عليه الصدقة

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله تعالى : وتجب الصدقة على كل مالك تام الملك من الأحرار وإن كان صبيا أو معتوها أو امرأة لا افتراق في ذلك بينهم كما يجب في مال كل واحد ما لم يملكه بوجه من الوجوه جناية أو ميراث منه أو نفقة على والديه أو ولد زمن محتاج وسواء كان في الماشية والزروع والناض والتجارة وزكاة العطر لا يختلف (قال) وإذا كانت لعبد ماشية وجبت فيها الصدقة لأنها ملك لمولاه وضمت إلى ملك مولاه حيث كان ملك مولاه وهكذا غنم المدير وأم الولد لأن مال كل واحد منهم ملك لمولاه وسواء كان العبد كافرا أو مسلما لأنه مملوك للسيد (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فأما مال المكاتب من ماشية وغيرها فيشبه أن يكون لازكاة فيه لأنه خارج من ملك مولاه ما كان مكاتباً (١) لما يملكه مولاه إلا أن يعجزه وإن ملك المكاتب غير تام عليه ألا ترى أنه غير جائز فيه هبته ولا أجيره على النفقة على من أجبر الحر على النفقة عليه من الولد والوالد وإذا عتق المكاتب مثاله كمال استفادة من ساعته إذا حال عليه الحول من يوم عتق صدقه ، وكذلك إذا عجز مثاله كمال استفادة سيده من متاعه إذا حال عليه حول صدقه ، لأنه حينئذ تم ملك كل واحد منهما عليه (٢) (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإذا كان لرجل مال تجب فيه الزكاة فارتد عن الإسلام وهرب أو جن أو عته أو حبس ليستتاب أو يقتل فحال الحول على ماله من يوم ملكه ففيها قولان ، أحدهما أن فيها الزكاة لأن ماله لا يعدو أن يموت على رده فيكون للمسلمين ، وما كان لهم ففيه الزكاة ، أو يرجع إلى الإسلام فيكون له فلا تسقط الردة عنه شيئا وجب عليه ، والقول الثاني أن لا يؤخذ منها زكاة حتى ينظر فإن أسلم تملك ماله وأخذت زكاته ، لأنه لم يكن سقط عنه الفرض وإن لم يؤجر عليها وإن قتل على رده لم يكن في المال زكاة لأنه مال مشترك ممنوم ، فإذا صار لإنسان منه شيء فهو كالفائدة ويستقبل به حولا ثم يزكيه ، ولو أقام في رده زمانا كان كالموصف ، إن رجع إلى الإسلام أخذت منه صدقة ماله وليس كالدنم الممنوع المال بالحرية ولا الحارب ولا المشرك غير الذمي الذي لم تجب في ماله زكاة قط ، ألا ترى أننا أمره بالإسلام فإن امتنع قتلناه وأنا نحكم عليه في حقوق الناس بأن نلزمه (٣) فإن قال : فهو لا يؤجر على الزكاة ، قيل ولا يؤجر عليها ولا غيرها من حقوق الناس التي تلزمه ويحبط أجر عمله فيما أدى منها قبل أن يرتد وكذلك لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ .

باب الزكاة في أموال اليتامى

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال : الناس عبيد الله جل وعز فملكهم ماشاء أن يملكهم وفرض عليهم فيما ملكهم ماشاء لا يستل عما يفعل وهم يستأون ، فكان فيما أتاهم أكثر مما جعل عليهم فيه . وكل أنعم فيه عليهم جل ثناؤه ، فكان فيما فرض عليهم فيما ملكهم زكاة أبان أن في أموالهم حقا لغيرهم في وقت على لسان نبيه صلى الله عليه

(١) قوله : لما يملكه ، كذا في النسخ ولعل فيه تحريفا من النسخ ، والوجه « لا يملكه كنه مصححه . »

(٢) كتب في هذا الموضع من نسخة السراج البلقيني ما نصه « اعلم أن الربيع ذكر الزكاة في مال المرتد في

آخر باب ميراث القوم المال ، فقد ذكرته هناك تباعا له ، وهذا موضعه ، قال الشافعي : « وإذا كان لرجل مال تجب فيه الزكاة فارتد عن الإسلام » الخ كتبه مصححه :

(٣) قوله : فإن قال . كذا في النسخ ، وانظر ابن الفاعل ، ولعله سقط من النسخ ، أو « قال » محرف عن

قبل كتبه مصححه .

وسلم فكان حلالا لهم ملك المال وحراما عليهم حبس الزكاة لأنه ملكها غيرهم في وقت كما ملكهم أموالهم دون غيرهم فكان بينا فيما وصفت وفي قول الله تعالى «خذ من أموالهم صدقة تطهيرهم» أن كل مالك تام الملك من حر ماله مال فيه زكاة سواء في أن عليه فرض الزكاة بالمالك أو صحيحا أو معتوها أو صيبا لأن كلا مالك ما يملك صاحبه وكذلك يجب في ملكه ما يجب في ملك صاحبه وكان مستغنيا بما وصفت من أن على الصبي والمعتوه الزكاة عن الأحاديث كما يلزم الصبي واخوته نفقة من تلزم الصحيح البالغ نفقته ويكون في أموالها جنائزها على أموال الناس كما يكون في مال البالغ العاقل وكل هذا حق لغيرهم في أموالهم فكذا الزكاة والله أعلم ، وسواء كل مال اليتيم من ناض وماشية ودرع وغيره ، فما وجب على الكبير البالغ فيه الزكاة وجب على الصغير فيه الزكاة والمعتوه وكل حر مسلم ، وسواء في ذلك الذكر والأنثى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ابتغوا في مال اليتيم أو في أموال اليتامى حتى لا تذهبها أو لا تمسكها الصدقة» أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب قال لرجل : إن عندنا مال يتيم قد أسرع فيه الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تلبس أنا وأخوين لي يتيمن في حجرها ، فكانت تخرج من أموالنا الزكاة .

باب زكاة مال اليتيم الثاني

أخبرنا الربيع قال (قال الشافعي) الزكاة في مال اليتيم كما في مال البالغ لأن الله عز وجل يقول «خذ من أموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم بها» فلا يخص مالا دون مال وقال بعض الناس إذا كانت ليتيم ذهب أو ورق فلا زكاة فيها واحتج بأن الله يقول «أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة» وذهب إلى أن فرض الزكاة إنما هو على من وجبت عليه الصلاة وقال : كيف يكون على يتيم صغير فرض الزكاة والصلاة عنه ساقطة وكذلك أكثر الفرائض ؟ ألا ترى أنه يزني ويشرب الخمر فلا يجد ويكفر فلا يقتل ؟ واحتجوا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «رفع القلم عن ثلاثة» ثم ذكر «والصبي حتى يبلغ» (قال الشافعي) رحمه الله بعض من يقول هذا القول : إن كان ما احتججت على ما احتججت فأنت تارك مواضع الحججة ، قال : وأين قلت زعمت أن الماشية والزرع إذا كانا ليتيم كانت فيهما الزكاة ؟ فإن زعمت أن لا زكاة في ماله فقد أخذتها في بعض ماله ولعله الأكثر من ماله وظلته فأخذت ما ليس عليه في ماله وإن كان داخلا في الإرث لأن في ماله الزكاة فقد تركت زكاة ذبته وورقه وأريت لو جاز لأحد أن يفرق بين هذا فقال : آخذ الزكاة من ذبته وورقه ولا أخذها من ماشيته وزرعه ، هل كانت الحججة عليه إلا أن يقال لا يمدو أن يكون داخلا في معنى الآية لأنه حر مسلم فتكون الزكاة في جميع ماله أو يكون خارجا منها بأنه غير بالغ فلا يكون في شيء من ماله الزكاة ؟ أو رأيت إذ زعمت أن علي وليه أن يخرج عنه زكاة الفطر فكيف أخرجه مرة من زكاة وأدخلته في أخرى ؟ أو رأيت إذ زعمت أنه لا فرض للصلاة عليه فذهب إلى أن الفرائض ثابتت بها وأن الفرائض بالفرائض هم البالغون وأن الفرائض كلها من وجه واحد ثبت بعضها بثبوت بعض ويؤول بعضها بزوال بعض حتى فرض الله عز ذكره على المعتدة من الوفاة أربعة أشهر وعشرا ثم زعمت أن الصغيرة داخلة في معنى فرض العدة وهي رضيع غير مدخول بها ، أو رأيت إذ فرض الله عز وجل على القاتل الدية فسبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على القاتل بجنابة القاتل خطأ كيف زعمت أن الصبي إذا قتل إنسانا كانت فيه دية وكيف زعمت أن الصبي في كل ما جنى على عبد

وحر من جنابة لها أرض أو أفسد له من متاع أو استهلك له من مال فهو مضمون عليه في ماله كما يكون مضمونا على الكبير وجنابته على غافلته ، أليس قد زعمت أنه داخل في معنى فرائض خارج من فرائض غيرها ؟ أو رأيت إذ زعمت أن الصلاة والزكاة إذا كانتا مفروقتين فلما تثبت إحداها بالأخرى أفرأت إن كان لا مال له أليس بخارج من فرض الزكاة ؟ فإذا خرج من فرض الزكاة أليكون خارجا من فرض الصلاة ؟ أو رأيت إن كان ذا مال فيسافر أفليس له أن ينقص من عدد الحظر ؟ أفيكون له أن ينقص من عدد الزكاة بقدر ما نقص من الصلاة ؟ رأيت لو أغمى عليه سنة أليس تكون الصلاة عنه مرفوعة أفنكون الزكاة عنه مرفوعة من تلك السنة ؟ أو رأيت لو كانت امرأة تحيض عسرا وتطهر خمسة عشر وتحيض عسرا أليس تكون الصلاة عنها مرفوعة في أيام حيضها ؟ وأما الزكاة عليها في الحول أفيرفع عنها في الأيام التي حاضتها أن تحسب عليها في عدد أيام السنة ؟ فإن زعمت أن هذا ليس هكذا فقد زعمت أن الصلاة تثبت حيث تسقط الزكاة وأن يكون قياسا على غيره أو رأيت المسكاتب أليس الصلاة عليه ثابتة والزكاة عليه عندك زائلة ؟ فقد زعمت أن من البالغين الأحرار وغير الأحرار والصغار من يثبت عليه بعض الفرض دون بعض ؟ قال : فإن رويناه عن النخعي وسعيد بن جبير وسى نفر من التابعين أنهم قالوا : ليس في مال اليتيم زكاة قيل له : لو لم تكن لنا حجة بنى ، بما ذكرنا ولا بغيره بما لعننا سنذكره إلا ما رويت كنت محجوبا به قال : وأين قلت زعمت أن التابعين لو قالوا كان لك خلافهم برأيك فكيف جعلتهم حجة لا تعدو أن يكون ما قلت من ذلك كما قلت فخطئ . باحتجاجك بتن لا حجة لك في قوله أو يكون في قولهم حجة فخطئ . بقولك لا حجة فيه وخلافهم إياك كثير في غير هذا الموضع فإذا قيل لك : ما خالفتم ؟ قلت إنما الحجة في كتاب أو سنة أو أثر عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أو قول عامة المسلمين لم يخلفوا فيه أو قياس داخل في معنى بعض هذا ثم أنت تخالف بعض ما رويت عن هؤلاء . هؤلاء يقولون فيما رويت : ليس في مال اليتيم زكاة وأنت تجعل في الأكثر من مال اليتيم زكاة ؟ قال : فقد رويناه عن ابن مسعود أنه قال أحض مال اليتيم فإذا بلغ فأعلمه بما مر عليه من السنين قلنا : وبهذه حجة عليك لو لم يكن لنا حجة غير هذا ، هذا لو كان ثابتا عن ابن مسعود كان ابن مسعود أمر وإلى اليتيم أن لا يؤدي عنه زكاة حتى يكون هو ينوي أداءها عن نفسه لأنه لا يأمر بإحصاء ما مر عليه من السنين وعدد ماله إلا ليؤدي عن نفسه ما وجب عليه من الزكاة مع أنك تزعم أن هذا ليس بثابت عن ابن مسعود من وجهين ، أحدهما أنه منقطع وأن الذي رواه ليس بخافض ولو لم يكن لنا حجة بما أوجدناك إلا أن أصل مذهبنا ومذهبك من أننا لا نخالف الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يخالفه غيره منهم كانت لنا بهذا حجة عليك ، وأنت تروون عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه ولي بنى أبي رافع أيتاما فكان يؤدي الزكاة عن أموالهم ونحن نرويه عنه وعن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم وغير هؤلاء ، مع أن أكثر الناس قبلنا يقولون به وقد رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه منقطع أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ابتغوا في مال اليتيم لا تسهللكم الصدقة ولا تذهب الصدقة » أو قال في أموال اليتامى لا تأكلها أو لا تذهب الزكاة أو الصدقة « شك الشافعي رحمة الله عليه بها جميعا » أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة تليق وأخالي يقيمون في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال « ابتغوا في أموال اليتامى لا تسهللكم الزكاة » أخبرنا سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يزكي مال اليتيم أخبرنا سفيان

عن أيوب بن موسى ويحيى بن سعيد وعبد الكريم بن أبي المخارق كلهم يخبر عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله عنها تركي أموالا وإنه ليتجر بها في البحرين أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن عليا رضي الله عنه كانت عنده أموال بني أبي رافع فكان يركبها كل عام (قال الشافعي) وهذه الأحاديث تأخذ وبالإستدلال بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيادون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة » فدل قوله صلى الله عليه وسلم على أن خمس ذود وخمس أواق وخمسة أوسق إذا كان واحد منها حر مسلم ففيه الصدقة في المال نفسه ، لافي المالك ، لأن المالك لو أعوز منها لم يكن عليه صدقة .

باب العدد الذي إذا بلغه التمر وجبت فيه الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الحدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الحدرى يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت عمرو بن يحيى المازني يقول أخبرني أبي عن أبي سعيد الحدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا تأخذ ، وليس يروى من وجه يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي سعيد الحدرى فإذا كان قول أكثر أهل العلم به وإنما هو خبر واحد فقد وجب عليهم قبول خبر واحد بمثله حيث وكان (قال الشافعي) فليس في التمر زكاة حتى يبلغ خمسة أوسق فإذا بلغ خمسة أوسق ففيه الزكاة (قال الشافعي) والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم فذلك ثلثائة صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم والصاع أربعة أمداد بمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأبي هو وأمى (قال الشافعي) والخليطان في النخل اللذان لم يقسا كالتركيبين في الماشية يصدقان صدقة الواحد فما وجبت فيه على الواحد صدقة وجبت على الجماعة إذا كانوا شركاء في أصل النخل وكذلك إذا كانوا شركاء في أصل الزرع (قال الشافعي) وكذلك إذا كانت أرض صدقة موقوفة على جماعة فبلغت ثمرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة وإذا ورث القوم النخل أو ملكوها أى ملك كان ولم يقسموها حتى أثمرت فبلغت ثمرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة ، فإن اقتسموها بعدما حل بيع ثمرتها في وقت الحرس قبلها صعيحا فلم يصر في نصيب واحد منهم خمسة أوسق وفي جماعتها خمسة أوسق فعليهم الصدقة لأن أول وجوب الصدقة كان وهم شركاء فلا تسقط الصدقة بفرقها بعد أول وجوبها وإذا اقتسموها قبل أن يحل بيع الثمرة فلا زكاة على واحد منهم حتى تبلغ حصته خمسة أوسق (قال الشافعي) وإن تجادبوا بغير قطع وبغير قسم لأصل النخل بتراض منهم معا ، فيهم شركاء بعد فيصدقون صدقة الواحد لأن هذه قسمة لاتبوز (قال الشافعي) وإن كانت صدقة موقوفة فاقسموها فالقسم فيها باطل لأنهم لا يملكون رقبته وتصدق الثمرة صدقة المالك الواحد فإذا بلغت خمسة أوسق وجبت فيها الصدقة وإذا كانت لرجل نخل بأرض وأخرى بغيرها بدت أو قربت فأثرتا في سنة واحدة ضمت إحدى اثنتين إلى الأخرى فإذا بلغتا معا خمسة أوسق أخذت منها الصدقة (قال الشافعي) ولو كانت بينه وبين رجل نخل فجاءت بأربعة أوسق وكانت له نخل أخرى جاءت بثلاثة

أوسق أدى الصدقة عن نخليه معا لأن له خمسة أوسق ولم يؤد شريكه الصدقة عن نخله لأنه ليس له ولشريكه خمسة أوسق في شيء مما هما فيه شريكان وهكذا، هنا في الماشية والزرع (قال الشافعي) وثمرة السنة تختلف فثمر النخل وتجد بهتامة وهي بنجد بسر وبلغ فيضم بعض ذلك إلى بعض لأنه ثمرة واحدة فإذا أثمرت النخل في سنة ثم أثمرت في قابل لم يضم إحدى الثمرتين إلى الأخرى وهكذا القول في الزرع كله مستأخره ومتقدمه فإنه يتقدم بيلاد الحر ويستأخر بيلاد البرد وإذا كان لرجل زرع بالبلدين معا، ضم بعضه إلى بعض فإذا بلغ خمسة أوسق وجبت فيه الصدقة (قال الشافعي) وإذا زرع رجل في سنة زرعاً فلم يخرج منه خمسة أوسق وله زرع آخر، وهما إذا ضمهما كانت فيهما خمسة أوسق فإن كان زرعهما وحصادهما معا في سنة واحدة فهما كالزرع الواحد والثمرة الواحدة وإن كان بذر أحدهما يتقدم عن السنة أو حصاد الآخر يستأخر عن السنة فهما زرعان مختلفان لا يضم واحد منهما إلى الآخر (قال الشافعي) وهكذا إذا كان لرجل (١) نخل مختلف أو واحد يعمل في وقت واحد حملين أو سنة حملين فهما مختلفان (قال الشافعي) وإذا كان النخل مختلف الثمرة، ضم بعضه إلى بعض، سواء في ذلك ذقه وبرديه والوسط منه وتؤخذ الصدقة من الوسط منه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه قال لا يخرج من الصدقة الجعور ولا معى الفأرة ولا (٢) عذق ابن حقيق، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زياد بن سعد عن الزهري (قال الشافعي) وهذا أثمر ردىء جداً ويترك لصاحب الحائط جيد الثمر من البردى الكيس وغيره ويؤخذ من وسط النمر (قال الشافعي) وهذا مثل القنم إذا اختلفت يترك منها ما فوق الثانية والجذعة لرب المال ويترك عليه ما دونها وتؤخذ الجذعة والثنية لأنهما وسط وذلك أن الأغلب من النعم أنها تكون أسناناً كما الأغلب من الثمر أن يكون ألواناً، فإن كان لرجل نمر واحد بردى كله أخذ من البردى وإن كان جعوراً كله أخذ من الجعور، وكذلك إن كانت له غنم صغار كلها أخذها منها (قال الشافعي) وإن كان له نخل (٣) بردى صنفين، صنف بردى، وصف لون، أخذ من كل واحد من الصنفين بقدر ما فيه وإنما يؤخذ الوسط إذا اختلف الثمر وكثر اختلافه وهو يخالف الماشية في هذا الموضع وكذلك إن كان أصنافاً أحصى كل صنف منها حتى لا يشك فيه وعرض رب المال أن يعطى كل صنف ما يلزمه أخذ منه .

باب كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن نافع عن بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة السكرم « يخرص كما يخرص النخل ثم تؤدى زكاته زبياً كما تؤدى زكاة النخل ثمرًا » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة السكرم « يخرص كما يخرص النخل ثم تؤدى زكاته زبياً كما تؤدى زكاة النخل ثمرًا » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة السكرم « يخرص كما يخرص النخل ثم تؤدى زكاته زبياً كما تؤدى زكاة النخل ثمرًا »

(١) قوله : نخل مختلف ، كذا في بعض النسخ، وسقط هذا الفرع من نسخ أخرى ، ولا يخلو من تحريف ، فليحذر كتبه مصححه .

(٢) عذق ابن حقيق هو نوع من التمر ردىء ، « وحقيق » مصغر كما في اللسان ، كتبه مصححه .

(٣) قوله : بردى كذا في جميع النسخ ، ولعل الكلمة مزيدة من التامخ . كتبه مصححه .

وسلم كان يبعث على الناس من يحرص كرومهم وثمارهم (**فَاللَّيْثَانِي**) رحمه الله: وبهذا نأخذ في كل ثمرة يكون لها زبيب، وثمار الحجاز فيما عمت كلها تكون تمراً أو زبيباً إلا أن يكون شيئاً لا أعرفه (**فَاللَّيْثَانِي**) وأحسب أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرص النخل والعنب لشئيهما أحدهما أن ليس لأهله منع الصدقة منه وأنهم مالم يكون تسعة أعشاره وعشره لأهل السهمان (قال) وكثير من منفعة أهله به إنما يكون إذا كان رطباً وعنباً لأنه أغلى ثمنانه تمراً أو زبيباً ولو منعوه رطباً أو عنباً ليؤخذ عشره أضربهم ، ولو ترك خرصه ضيع حق أهل السهمان منه فإنه يؤخذ ولا يحصى فحرص والله تعالى أعلم وخلى بينهم وبينه للرفق بهم والاحتياط لأهل السهمان (**فَاللَّيْثَانِي**) والحرص إذا حل البيع وذلك حين يرى في الحائط الحمرة والصفرة وكذلك حين يتنوع العنب ويوجد فيه ما يؤكل منه ويأتي الحرص النخلة فيطوف بها حتى يرى كل ما فيها ثم يقول خرصها رطباً كذا وينقص إذا صار تمراً كذا يقيسها على كيلها تمراً ويصنع ذلك بجميع الحائط ثم يجعل مكبلته تمراً وهكذا يصنع بالعنب ثم يغلى بين أهله وبينه فإذا صار زبيباً وتمراً أخذ العمر على ما خرصه تمراً وزبيباً من التمر والزبيب (**فَاللَّيْثَانِي**) فإن ذكر أهله أنه أصابته جائحة أذهبت منه شيئاً أو أذهبت كله صدقوا فيها ذكروا منه وإن اتهموا حلفوا وإن قالوا: قد أخذنا منه شيئاً وذهب شيء لا يعرف قدره قيل ادعوا فيها ذهب ما شئتم واتقوا الله ولا تدعوا إلا ما أحطتم به علماً وحلفوا ثم يأخذ العشر منهم مما بقي إن كان فيه عشر وإن لم يكن فيها بقي في أيديهم واستهلكوا عشره لم يؤخذ منهم منه شيء وإن قال هلك منه شيء لا أعرفه قيل له: إن ادعيت شيئاً وحلفت عليه طرحنا عنك من عشره بقدره وإن لم تدع شيئاً تعرفه أخذنا منك العشر على ما خرصنا عليك (**فَاللَّيْثَانِي**) فإن قال قد أحصيت مكيلة ما أخذت فكانت مكيلة ما أخذت كذا وما بقي كذا وهذا خطأ في الحرص صدق على ما قال وأخذ منه لأنها زكاة وهو فيها أمين (**فَاللَّيْثَانِي**) فإن قال قد سرق مني شيء لا أعرفه لم يضمن ما سرق وأخذت الصدقة منه مما أخذ وبقي إذا عرف ما أخذ وما بقي (**فَاللَّيْثَانِي**) وإن قال قد سرق بعد ما صيرته إلى الجرين فإن سرق بعد ما ييسر وأمكنه أن يؤدي إلى الوالي أو إلى أهل السهمان فقد فرط وهوله ضامن وإن سرق بعد ما صار تمراً يابساً ولم يمكنه دفعه إلى الوالي (١) أو يقسمه وقد أمكنه دفعه إلى أهل السهمان فهو له ضامن لأنه مفرط فإن جف التمر ولم يمكنه دفعه إلى أهل السهمان ولا إلى الوالي لم يضمن منه شيئاً وأخذت منه الصدقة مما استهلك هو وبقي في يده إن كانت فيه صدقة (**فَاللَّيْثَانِي**) وإذا وجد بعض أهل السهمان ولم يجد بعضاً فلم يدفعه إليهم ولا إلى الوالي ضمن بقدر ما استحق من وجد من أهل السهمان منه ولم يضمن حق من لم يجد من أهل السهمان (**فَاللَّيْثَانِي**) وإن استهلكه كله رطباً أو بسراً بعد الحرص ضمن مكيلة خرصه تمراً مثل وسط تمره وإن اختلف هو والوالي فقال: وسط تمرى كذا، فإن جاء الوالي بينة أخذ منه على ما شهدت به البينة وإن لم يكن عليه بينة أخذ منه على ما قال رب المال مع يمينه، وأقل ما يجوز عليه في هذا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين (**فَاللَّيْثَانِي**) وليس للوالي أن يحلف مع شاهده ولا لأحد من أهل السهمان أن يحلف لأنه ليس بمالك شيئاً مما يحلف عنه دون غيره (**فَاللَّيْثَانِي**) وإن أصاب حائظه عطش فعلم أنه إن ترك الشجرة فيه أضرت بالنخل وإن قطعها بعد ما يحرص بطل عليه كثير من ثمنها كان له قطعها ويؤخذ عشرها مقطوعة فيقسم على أهل السهمان

(١) قوله: أو يقسمه، كذا في النسخ، وانظر . كتبه مصححه .

فإن لم يدفع غيرها إلى الوالى ولا إلى السهمان ضمن قيمته مقطوعا إن لم يكن له مثل (قال الشافعى) وما قطع من ثمر نخله قبل أن يحل بيعه لم يكن عليه فيه عشر وأكره ذلك له إلا أن يكون قطع شيئا يأكله أو يطعمه فلا بأس وكذلك أكره له من قطع الطلع إلا ما أكل أو أطعم أو قطعه تخفيفا عن النخل ليحسن حملها فأما ما قطع من طلع الفحول التى لا تكون تمرا فلا أكرهه (قال الشافعى) وإن صير التمر فى الجربن لاستحققه غرش عليه ماء أو أحدث فيه شيئا فتلف بذلك الثمر أو نقص فهو ضامن له لأنه الجانى عليه، وإن لم يحدث منه إلا ما يعلم به صلاحه فلهلك لم يضمنه (قال الشافعى) وإذا وضع التمر حيث كان يضعه فى جريته أو بيته أو داره فسرقت قبل أن يحف لم يضمن وإن وضعه فى طريق أو موضع ليس بحوز ثلثه فلهلك ضمن عشره (قال الشافعى) وما أكل من التمر بعد أن يصير فى الجربن ضمن عشره وكذلك ما أطعم منه (قال الشافعى) وإذا كان النخل يكون تمرا فباعه ماله رطبا كله أو أطعمه كله أو أكله كرهت ذلك له وضمن عشره تمرا مثل وسطه (قال الشافعى) وإذا كان لا يكون تمرا بحال أحببت أن يعلم ذلك الوالى وأن يأمر الوالى من يبيع معه عشره رطبا فإن لم يفعل خرصه عليه ثم صدق ربه بما بلغ رطبه وأخذ عشر رطب نخله ثمنا فإن أكله كله أو استهلكه كله أخذ منه قيمة عشر رطبه ذهبيا أو ورقا (قال الشافعى) وإن استهلك من رطبه شيئا وبقي منه شيء فقال خذ العشر بما بقي فإن كان ثمن ما استهلك أكثر من ثمن ما بقي أخذ عشر ثمن ما استهلك وعشر ما بقي وكذلك لو كان أقل ثمنا أو مثله فلم يعطه رب المال إلا الثمن كان عليه أخذ ثمن العشر (قال الشافعى) وإن كان النظر للمساكين أخذ العشر بما بقي من الرطب وفعل ذلك رب المال، أخذه المصدق كما يأخذ لهم كل فضل تطوع به رب المال (قال الشافعى) وإن كان لرجل نخلان نخل يكون تمرا ونخل لا يكون تمرا أخذ صدقة الذى يكون تمرا تمرا، وصدقة الذى لا يكون تمرا كما وصفت (قال الشافعى) وإن عرض رب المال ثمن التمر على المصدق لم يكن له أن يأخذه بحال كان نظرا لأهل السهمان أو غير نظر ولا يحل بيع الصدقة (قال الشافعى) فإن استهلكه وأعوزه أن يجد تمرا بحال جاز أن يأخذ قيمته منه لأهل السهمان وهذا كرجل كان فى يده لرجل طعام فاستهلكه فعليه مثله فإن لم يوجد قيمته بالجناية بالاستهلاك، لأن هذا ليس بيعا من البيوع لا يجوز حتى يقبض (قال الشافعى) وإن كان يخرج نخل رجل بلحا فقطعه قبل أن ترى فيه الحمرة أو قطعه طمعا خوف العطش كرهت ذلك له ولا عشر عليه فيه ولا يكون عليه العشر حتى يقطعه بعد ما يحل بيعه (قال) وكل ما قلت فى النخل فسكان فى العنب، فهو مثل النخل لا يختلفان (قال الشافعى) وإن كانت لرجل نخل فيها خمسة أوسق وعنب ليس فيه خمسة أوسق أخذت الصدقة من النخل ولم تؤخذ من العنب ولا يضم صنف إلى غيره، والعنب غير النخل، والنخل كله واحد فيضم رديته إلى جيده وكذلك عنب كله واحد يضم رديته إلى جيده .

باب صدقة الغراس

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود خيبر حين افتتح خيبر « أقركم على ما أقركم الله تعالى على أن التمر بيننا وبينكم » قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيحرص عليهم ثم يقول إن شئتم فلكم وإن شئتم فلى ، فكانوا يأخذونه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سلمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة فيحرص بينه وبين يهود خيبر (قال الشافعى) وعبد الله بن رواحة كان يحرص

تخلأ ملكها للنبي صلى الله عليه وسلم وللناس ولا شك أن قد رضوا به إن شاء الله تعالى ثم يخبرهم بعدما يعلمهم الحرص بين أن يضمنوا له نصف ما حرص تمرا ويسلم لهم النخل بما فيه أو يضمن لهم مثل ذلك التمر ويسلموا له النخل بما فيه والعالمون يشتهون أن يكونوا ممن يجوز أمرهم على أنفسهم والمذعون إلى هذا المالكون يجوز أمرهم على أنفسهم فإذا حرص الواحد على العامل وخير جاز له الحرص (قال) ومن يؤخذ منه صدقة النخل والعنب خلط، فمنهم البالغ الجائز الأمر وغير الجائز الأمر من الصبي والسفيه والمعتوه والغائب ومن يؤخذ له الحرص من أهل السهمان^(١) وأكثر من أهل الأموال فإن بعث عليهم خارس واحد فمن كان بالغاً جائز الأمر في ماله فخيره الخارس بعد الحرص فاختار ماله جاز عليه كما كان ابن رواحة يصنع وكذلك إن لم يخبرهم فرضوا، فأما الغائب لا وكيل له والسفيه فليس يخبر ولا يرضى فأحب أن لا يبعث على العسر خارس واحد بحال ويبيع اثنان فيكونان كالقومين في غير الحرص (قال الشيخ أبي) وبهتة عبد الله بن رواحة وحده حديث منقطع وقد يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مع عبد الله غيره وقد يجوز أن يكون بعث مع عبد الله غيره وإن لم يذكر، وذكر عبد الله بن رواحة بأن يكون المقدم وفي سلك أحب أن يكون خارسان أو أكثر في العاملة والعسر وقد قيل يجوز خارس واحد كما يجوز حاكم واحد فإذا غاب عنا قدر ما بلغ التمر جاز أخذ العسر على الحرص وإنما يغيب ما أخذ منه بما يؤكل منه رطباً ويستهلك يابساً بغير إحصاء (قال الشيخ أبي) وإذا ذكر أهله أنهم أحصوا جميع ما فيه وكان في الحرص عليهم أكثر قبل منهم مع أيمانهم فإن قالوا: كان في الحرص نقص عما عليهم أخذ منهم ما أقروا به من الزيادة في ترجمه وهو يخالف الفقرة في هذا الموضع لأنه لا سويق له يعرف بها يوم الحرص كما يكون للسلة سوق يوم التقويم وقد يتلف فيطال عنهم فيما تلف الصدقة إذا كان التلف بغير إتلافهم، وتلف بالسرق من حيث لا يعلمون وضعة النخل بالعطش وغيره (قال الشيخ أبي) ولا يؤخذ من شيء من الشجر غير النخل والعنب فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة منهما فكانا قوتا، وكذلك لا يؤخذ من الكرسف ولا أعلاها تجب في الزيتون لأنه أدم لا مأكول بنفسه وسواء الجوز فيها واللوز وغيره مما يكون أدماً أو يابس ويدخر لأن كل هذا فاكهة لا لأنه كان بالحجاز قوتا لأحد علمناه (قال الشيخ أبي) ولا يحرص زرع لأنه لا يبين للخراس وقته والحائل دونه وأنه لم يخبر فيه من الصواب ما احتجبر في النخل والعنب وأن الخبر فيهما خاص وليس غيرهما في معانها لما وصفت

باب صدقة الزرع

(قال الشيخ أبي) رحمه الله ما جمع أن يزرعه الآدميون ويسب ويدخر ويقنأ ما كولا خبزاً أو سويقاً أو طيخاً فيه الصدقة (قال الشيخ أبي) ويروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أخذ الصدقة من الحنطة والشعير والذرة (قال الشيخ أبي) وهكذا كل ما وصفت يزرعه الآدميون ويمتاتونه فيؤخذ من العلى وهو حنطة والدخن والسلت والقطنية كلها حصصاً وعدسها وفولها ودخنها لأن كل هذا يؤكل خبزاً وسويقاً وطيخاً ويزعه الآدميون ولا يتبين لي أن يؤخذ من^(٢) الفث وإن كان قوتا لأنه ليس مما ينبت الآدميون ولا من حب الحنظل وإن اقتبث لأنه في أبعاد من هذا المني من الفث وكذلك لا يؤخذ من حب شجرة برية كما لا يؤخذ من بقر الوحش ولا من الطباء صدقة (قال الشيخ أبي) ولا يؤخذ في شيء من الثفاء ولا الأسبيوش لأن الأكثر من هذا أنه ينبت للدواء ولا مما في

(١) قوله: وأكثر، كذا في النسخ، ولعل الواو مزيدة من النسخ وما بعدها خبر المبتدأ، فانظر كتبه، مصححه.

(٢) الفث: بالفتح - ينبت بخبر حبه ويؤكل في الجذب والاسبيوش هو البرز قطونا، والثفاء: بالضم وتشديد الفاء حب الخردل أو الحرف. كذا في كتب اللغة، كتبه مصححه.

معناه من حبوب الأدوية ولا من حبوب البقل لأنها كالفاكهة وكذلك غشاء والبطيخ وجه لازكافيه لأنه كالفاكهة ولا يؤخذ من حب المعصر ولا بزر الفجل ولا بزر بقل ولا سمه.

باب تفريع زكاة الحنطة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا بلغ نصف من الحبوب التي فيها صدقة خمسة أوسق ففيه صدقة وأقول في كل نصف منه جمع جيد ودرى أن يد باليد مع أردى كما بعد بذلك في التمر. غير أن اختلافه لأشبهه اختلاف التمر لأنه إما يكون صنفين أو ثلاثة فيؤخذ من كل نصف منه بقدره والتمر يكون خمسين جنسا أو نحوها أو أكثر والحنطة صنفان صنف حنطة نداس حتى يبقى حبها مكشورا لا حائل دونه من كالم ولا قمح، فذلك إن بلغت خمسة أوسق ففيها الصدقة، ونصف علس إذا دبت بقيت حبتان في كالم واحد لا يضرح فيها الكالم إلا إذا أراد أهلها استعمالها ويذكر أهلها أن طرح الكالم عنها يضر بها فإنها لا تبقى بقاء الصنف الآخر من الحنطة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى: وإذا طرح عنها الكالم يهرس أو طرح في رحي خفيفة ظهرت فسكانت حبا كالحنطة الأخرى ولا يظهرها الدراس كما يظهر الأخرى وذكر من جربها أنها إذا كان عليها الكالم الباقي بعد الدرس ثم ألقى ذلك السكك عنها صارت على النصف مما كانت أولا فيخير السكك بين أن يلقى الكالم وتكالم عليه فإذا بلغت خمسة أوسق أخذت منها الصدقة وبين أن تكالم بكاملها فإذا بلغت عشرة أوسق أخذت منها صدقتها لأنها حينئذ خمسة، فأيهما اختار لم يحمل على غيره فيضرك ذلك به (قال الشافعي) فإن سأل أن يؤخذ منه في سبيلها لم يكن له ذلك وإن سأل أهل الحنطة غير العلس أن يؤخذ منهم في سبيلها لم يكن ذلك لهم كأنه يبيع الجوز في قشره والذي يبق عليه حرز له، لأنه لو زرع منه عجل فساده إذا ألقى عنه ولا يخبره فوق القشر الأعلى الذي فوق القشر الذي دونه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل حنطة غير علس وحنطاً علس ضم أحدهما إلى الأخرى على ما وصفت الحنطة بكاملها والعلس في أكاملها بنصف كيلة. فإن كانت الحنطة تبقى غير علس ثلاثة أوسق والعلس وسقان فلا صدقة فيها لأنها حينئذ أربعة أوسق (١) ونصف، وإن كانت أربعة ففيها صدقة لأنها حينئذ خمسة أوسق. الحنطة ثلاث والعلس الذي هو أربعة في أكاملها اثنان.

باب صدقة الحبوب غير الحنطة

(قال الشافعي) رحمه الله: ولا يؤخذ من زرع فيه زكاة غير العلس صدقة حتى يطرح عنه كالمه ويكال ثم تؤخذ منه الصدقة إذا بلغ خمسة أوسق فتؤخذ من الشعير ولا يضم شعير إلى حنطة ولا ملت إلى حنطة ولا شعير ولا أرز إلى دخن ولا ذرة (قال الشافعي) والذرة ذرتان ذرة (٢) بطيس لأكام عليه ولا قمح بيضاء وذرة عليها شيء أحمر كالحلقة أو الشفروك إلا أنه أرق وكقشرة الحنطة دقيق لا ينقص لها كيلا ولا يخرج إلا معلوماً وقلم يخرج بالمرس فكلهما يكال ولا يطرح لسكيله شيء كما يطرح لأطراف الشعير الحديدية ولا قمح التمرة وإن كان مبيناً للتمر. وهذا لا يباين الحبة لأنه متوصل بنفس الحلقة وكالا يطرح لنخالة الشعير ولا الحنطة شيء.

(١) قوله: ونصف، كذا في النسخ، وإعل الكامة من زيادة النسخ، أو يكون قوله السابق «والعلس وسقان» محرفاً والوجه «والعلس ثلاثة أوسق»، كما هو ظاهر. كتبه مصدحه.
(٢) قوله: بطيس، كذا في الأصل، وسيأتي بهذا اللفظ ولم تقف عليه في كتب اللغة. كتبه مصدحه.

(**فَاللَّشْتَانِي**) ولا يضم الدخن إلى الجلبان ولا الحصى إلى العدس ولا القول إلى غيره ولا حبة عرفت باسم منفرد دون صاحبها وخلافها بأن في الخلقة والطعم والتمر إلى غيرها ويضم كل صنف من هذا أكبر إلى ما هو أصغر منه وكل صنف استطال إلى ما تدحرج منه (**فَاللَّشْتَانِي**) ولا أعلم في الترمس صدقة ولا أعلمه يؤكل إلا دواء أو تفكه لا قوتا، ولا صدقة في بصل ولا ثوم لأن هذا لا يؤكل إلا أضرارا أو أدما (**فَاللَّشْتَانِي**) فإن قيل فاسم القطبية يجمع الحصى والعدس، قيل: نعم، قد يفرق لها أسماء يفرد كل واحد منها باسم دون صاحبه وقد يجمع اسم الحبوب معها الحنطة والذرة، فلا يضم بجاء اسم الحبوب ولا يجمع إليها، ويجمع التمر والزبيب في الحلاوة وأن يخرصا ثم لا يضم أحدهما على الآخر فإن قيل: فقد أخذ عمر العشر من^(١) النبط في القطبية، قيل: وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم من التمر والزبيب وما أثبتت الأرض مما فيه زكاة العشر وكان اجتماعه في أن فيه العشر غير دال على جمع بعضه إلى بعض وقد أخذ عمر من النبط من الزبيب والقطبية العشر^(٢) فيضم الزبيب إلى القطبية (**فَاللَّشْتَانِي**) ولا يؤخذ زكاة شيء مما أخرجت الأرض مما ليس حتى ييس ويدرس كما وصفت وييس تمره وزبيبه وينتهي بيسه فإن أخذ الزكاة منه رطبا كرهته له وكان عليه رده أو رد قيمته إن لم يوجد مثله وأخذها بياسا لا أجيز بيع بعضه رطبا لاختلاف نقصانه وأنه حينئذ مجهول (**فَاللَّشْتَانِي**) والعمر مقاسمة كالبيع فإن أخذه رطبا فليس في يده^(٣) كمال يبق في يدي صاحبه، فإن كان استوفى فذلك له وإن كان مافي يده أزيد من العشر رد الزيادة وإن كان أنقص أخذ النقصان وإن جهل صاحبه مافي يده واستهلكه فالقول قول صاحبه ويرد هذا ما في يده إن كان رطبا حتى ييس (قال) وهكذا إن أخذ الحنطة في أكلمها (**فَاللَّشْتَانِي**) وإن أخذه رطبا ففسد في يدي المصدق فالصدق ضامن للمثله لصاحبه أو قيمته إن لم يوجد له مثل ويرجع عليه بأن يأخذ عشره منه بياسا (**فَاللَّشْتَانِي**) ولو أخذه رطباً من عنب لا يصير زبيبا أو رطباً لا يصير تمرا كرهته وأمرته برده لما وصفت من أنه لا يجوز بيع بعضه رطباً فإن استهلكه ضمن مثله أو قيمته وترادا الفضل منه وكان شربكا في العنب يبيعه ويعطى أهل السهمان ثمنه وإن كان لا يترتب فلو قسمه عنباً موازنة وأخذ عشره وأعطى أهل السهمان، كرهته ولم يكن عليه غرم .

باب الوقت الذي تؤخذ فيه الصدقة مما أخرجت الأرض

(**فَاللَّشْتَانِي**) رحمه الله تعالى إذا بلغ ما أخرجت الأرض ما يكون فيه الزكاة أخذت صدقته ولم ينتظر بها حول لقول الله عز وجل «وأتوا حقه يوم حصاده» ولم يجعل له وقتا إلا الحصاد واحتمل قول الله عز وجل «يوم حصاد» إذا صلح بعد الحصاد واحتمل يوم يحصد وإن لم يصلح، فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن

(١) النبط : بفتح تين ، قوم يزلون بالبطائح بين العراقيين ، كذا في الصحاح . كتبه مصححه .

(٢) قوله : فيضم كذا في النسخ ، ولعل المعنى على الاستفهام ، أى أَيْضُفُ النخ كتبه مصححه ،

(٣) قوله : كمال يبق النخ كذا في النسخ ، ولعل في العبارة تحريفا ، والوجه والله أعلم « كان كما يبق النخ » وانظر . كتبه مصححه .

تؤخذ بعدما يحف لا يوم يحصد البخل والعنب والأخذ منهما زيبيا وعمراً فكان كذلك كل ما يصلح بحفوف ودرس بما فيه الزكاة مما أخرجت الأرض ، وهكذا زكاة ما أخرج من الأرض من معدن لا يؤخذ حتى يصلح فيصير ذهباً أو فضة ويؤخذ يوم يصلح (قال الشافعي) وزكاة الركاز يوم يؤخذ لأنه صالح بخاله لا يحتاج إلى إصلاح وكله مما أخرجت الأرض .

باب الزرع في أوقات

الثمرة تزرع مرة فتخرج فتعصد ثم تستخلف في كثير من المواضع فتعصد أخرى فهذا كله كجعدة واحدة يضم بعنه إلى بعض لأنه زرع واحد وإن استأخرت حصته الآخرة (قال الشافعي) وهكذا إذا بذرت ووقت البذر بذر اليوم وبذر بعد شهر لأن هذا كله وقت واحد للزرع وتلاحق الزرع فيه متقارب (قال) وإذا بذرت ذرة بطيسا وحمراء ومجنونة^(١) وهم في أوقات فأدرك بعضها قبل بعض ضم الأول المدرك إلى الثاني يليه وإلى يليه إلى المدبور بعد هذه ، فإذا بلغ كله خمسة أوسق وجبت فيه الصدقة (قال الشافعي) وإذا كان حائطاً فيه عنب أو رطب فبلغ بعنه قبل بعض في عام واحد وإن كان بين ما يحف ويقطف منه أولاً وآخر الشهر وأكثر وأقل ضم بعنه إلى بعض وهذه ثمرة واحدة لأن ما يخرج الأرض كله يدرك هذا ويدرك هذا (قال) وإذا كانت لرجل نخلات يطلعن فيكون فيهن الرطب والبسر والطلع في وقت واحد فيجد الرطب ثم يدرك البسر، فيجد ثم يدرك البخل فيجد ثم يدرك الطلع فيجد ضم هذا كله وحسب على صاحبه كما يحسب إطلاعة واحدة في جدة واحدة لأنه ثمرة نخله في وقت واحد (قال الشافعي) وإذا كان لرجل حائط بنجد وآخر بالشعف وآخر بهيمة فجعد النهاية ثم الشعف ثم النجد في هذه ثمرة عام واحد يضم بعضها إلى بعض وإن كان بينهما الشبر والشبران (قال الشافعي) وبعض أهل اليمن يزرعون في السنة مرتين في الحريف ووقت يقال له الشباط فإن كان قوم يزرعون هذا الزرع أو يزرعون في السنة ثلاث مرات في أوقات مختلفة من حريف وريبع وحبم أو صيف فزرعوا في هذا حنطة أو أرزاً أو حبساً ، فإن كان من صنف واحد ففيه أقاويل منها أن الزرع إذا كان في سنة واحدة فأدرك بعنه فيها وبعنه في غيرها ضم بعنه إلى بعض ومنها أنه يضم منه ما أدرك منه في سنة واحدة وما أدرك في السنة الثانية ضم إلى ما أدرك من سنة التي أدرك فيها ، ومنها أنه إذا زرع في أزمان مختلفة كما وصفت لم يضم بعنه إلى بعض (قال الشافعي) وأما ما زرع في حريف أو بكر شيء منه وتأخر شيء منه فأحريف ثلاثة أشهر فيضم بعنه إلى بعض وكذلك ما زرع في الربيع في أول شهره وآخرها وكذلك الصيف إن زرع فيه (قال) ولا يضم زرع سنة إلى زرع سنة غيرها ولا ثمرة سنة إلى ثمرة سنة غيرها وإن اختلف المصدق ورب الزرع وفي يده زرع فقال هذا زرع سنة واحدة وقال رب الزرع بل ستين فالقول قول رب الزرع مع يمينه وإن اتهم ، وعلى المصدق البينة ، فإن أقام البينة ضم بعنه إلى بعض وهذا هكذا في كل ما فيه صدقة

باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض

(قال الشافعي) رحمه الله : بائع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولاً معناه « ما سبق بفتح أو غروب ففيه نصف العشر وما سبق بغيره من عين أو سماء ففيه العشر » (قال الشافعي) وبلغني أن هذا الحديث يوصل من حديث ابن أبي ذباب عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أعلم مخالفاً . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : صدقة الثمار والزرع ما كان نخلاً أو كرمًا أو زرعاً أو شعيراً أو سلتاً ، فما كان منه بعلاً أو يسقي نهر أو يسقي بالعين أو عريباً بالطرء ففيه العشر ، في كل عشرة واحد

(١) قوله : وهم ، كذا في النسخ ، ولعلها من تحريف الشافعي ، والوجه « وهي » كتبه ، مصححه

وما كان به يسقى بالنضح فيه نصف العشر في كل عشرين واحد (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فهذا نأخذ، فكل ماسقه الأثمار أو السيول أو البحار أو السماء أو زرع غيرها مما فيه الصدقة فيه العشر . وكل ما يزرع برشاء من تحت الأرض المسقية يصب فوقها فيه نصف العشر وذلك أن يسقى من بئر أو نهر ^(١) أو نجل بدلو ينزع أو يغرب بغير أوبقرة أو غيرها أو بزروق أو محالة أو دولا ب (قال) فكل ماسق هكذا فيه نصف العشر (قال) فإن سقى شيء من هذا بئر أو سيل أو ما يكون فيه العشر فلم يكتف حتى سقى بالغرب فالقياس فيه أن تنظر إلى ما عاش بالسقيتين فإن كان عاش بهما نصفين كان فيه ثلاثة أرباع العشر وإن كان عاش بالسيل أكثر ، زيد فيه بقدر ذلك ، وإن كان عاش بالغرب أكثر نقص بقدر ذلك (قال) وقد قيل ينظر أيهما عاش به أكثر فتكون صدقته به ، فإن عاش بالسيل أكثر فتكون صدقته العشر أو عاش بالغرب أكثر فتكون صدقته نصف العشر (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإن كان فيه خير فالخير أولى به وإلا فالقياس ما وصفت ، والقول قول رب الزرع مع يمينه ، وعلى الصدق البينة إن خالف ربه (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وأخذ العشر أن يكال لرب المال تسعة ويأخذ المصدق العاشر وهكذا أخذ نصف العشري كالرب المال تسعة عشر ويأخذ المصدق تمام العشرين (قال) فما زاد على عشرة مما لا يبلغها أخذ منه بحساب ، وسواء أزيد مما قل أو أكثر إذا وجبت فيه الصدقة ففي الزيادة على العشرة صدقتها (قال) ويكال لرب المال ووالى الصدقة كيلا واحداً لا يلف منه شيء على المكيال ولا يدق ولا يزلزل المكيال ويوضع على المكيال فما أمسك رأسه أفرغ به وإن بلغ ما يؤخذ نصف عشره خمسة أوسق أخذت منه الصدقة كما تؤخذ الصدقة فيما يؤخذ عشره (قال) وإن حثى التمر في قرب أو جلال أو جرار أو قوارير فدعا رب التمر والى الصدقة إلى أن يأخذ الصدقة منه عدداً أو وزناً لم يكن ذلك له وكان عليه أن يأخذ مكياله على الحرس (قال) وكذلك لو أغفل الحرس فوجد في يديه تمراً أخذته كيلاً وصدق رب المال على ما بلغ كيلاه وما مضى منه ربطاً أخذته على التصديق له أو خرسه فأخذته على الحرس (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وهكذا لودعاه إلى أن يأخذ منه حنطة أو شعثاً من الجوب جزافاً أو معادة في غرائر أو أوعية أو وزناً لم يكن ذلك له وكان عليه أن يستوفي ذلك منه (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإذا أغفل والى الحرس ، قبل قول صاحب التمر مع يمينه

باب الصدقة في الزعفران والورس

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ليس في الزعفران ولا الورس صدقة لأن كثيراً من الأموال لا صدقة فيها ، وإنما أخذنا الصدقة خبراً أو بما في معنى الخبر ، والزعفران والورس طيب لا قوت ، ولا زكاة في واحد منهما ، والله تعالى أعلم كما لا يكون في عنب ولا مسك ولا غيره من الطيب زكاة (قال) وكذلك لآخس في لؤلؤ ولا زكاة في شيء يلقه البحر من حليته . ولا يؤخذ من صيده

باب أن لا زكاة في العسل

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن الحرث بن عبد الرحمن بن أبي ذياب عن أبيه عن سعد بن أبي ذياب قال : قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسألت ثم قلت : يا رسول الله اجعل لقومي ما أسعوا عليه من أموالهم قال : ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستعملني عليهم ، ثم استعماى أبو بكر

(١) أو نجل : النجل بالفتح التز الذي يخرج من الأرض والزروقان منارتان يمينان على رأس البئر من جانبيها فوضع عليهما العامة ، وهي خشبة تعرض عليهما ثم تعلق فيها البكرة فيستقي بها ، والمحالة : منجنون يستقي عليها ، كذا في كتب اللغة : كتبه مصححه .

ثم عمر ، قال : وكان سعد من أهل السراة ، قال فكلمت قومي في العمل فقلت لهم : زكوه فإنه لاخير في ثمرة لا تركي فقالوا: كم ترى ؟ قال فقلت: العشر فأخذت منهم العشر فأنتيت عمر بن الخطاب فأخبرته بما كان ، قال: فقبضه عمر فباعه ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله ابن أبي بكر قال: جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو « ي » أن لا يأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى : وسعد بن أبي ذباب يحكي ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمره بأخذ الصدقة من العسل وأنه شيء رآه فتطوع له به أهله (قال الشافعي) لا صدقة في العسل ولا في الخيل ، فإن تطوع أهلها بشيء قبل منهم وجعل في صدقات المسلمين ، وقد قيل عمر بن الخطاب من أهل الشام أن تطوعوا بالصدقة عن الخيل وكذلك الصدقة عن كل شيء تقبل ممن تطوع بها .

باب صدقة الورق

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا عمرو بن يحيى المازني قال أخبرني أبي أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » (قال الشافعي) وبهذا تأخذ ، فإذا بلغ الورق خمس أواق وذلك مائتا درهم بدرهم الإسلام وكل عشرة دراهم من دراهم الإسلام وزن سبعة مثاقيل من ذهب بمثل الإسلام في الورق الصدقة (قال الشافعي) وسواء كان الورق دراهم جيادا مضغاة غاية سعرها عشرة دينار أو ورقا تبرأ ثمن عشرين منه دينار ، ولا أنظر إلى قيمته من غيره لأن الزكاة فيه نفسه كما لا أنظر إلى ذلك في المشابة ولا الزرع وأضخم كل جيد من صنف إلى رديء من صنفه (قال الشافعي) وإن كانت لرجل مائتا درهم تنقص حبة أو أقل وبحوز جواز الوازنة أو لها فضل على الوازنة غيرها فلا زكاة فيها كما لو كانت له أربع من الإبل تسوي ألف دينار لم يكن فيها شاة وفي خمس من الإبل لتسوي عشرة دنانير شاة وكما لو كانت له أربعة أوسق بردى خير قيمته من مائة وسق لون لم يكن فيها زكاة (قال) ومن قال بغير هذا فقد خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأوجب الزكاة في أقل من خمس أواق وقد طرحها النبي صلى الله عليه وسلم في أقل من خمس أواق (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل ورق رديئة وورق جيدة أخذ من كل واحد منهما بقدر الزكاة التي وجبت عليه من الجيد بقدره ومن الرديء بقدره (قال) وإن كانت له ورق محمول عليها نحاس أو غش أمرت بتصفيتها وأخذت زكاتها إذا صفت إذا بلغت ما يجب فيه الزكاة وإذا تطوع فأدى عنها ورقا غير محمول عليه الغش دونها قبل منه وأكره له الورق المشوش للابغ به أحدا أو يموت فيغرب به وارثه أحدا (قال الشافعي) وبضم الورق التبر إلى الدرهم المضروبة (قال) وإذا كانت لرجل فضة قد خلطها بذهب كان عليه أن يدخلها النار حتى يميز بينهما فيخرج الصدقة من كل واحد منهما وإن أخرج الصدقة من كل واحد منهما على قدر ما أحاط به فلا بأس وكذلك إن لم يحيط علمه فاحتاط حتى يستيقن أن قد أخرج من كل واحد منهما ما فيه أو أكثر فلا بأس (قال) وإن أخذ ذلك منه الوالي

(١) وليس ، كذا في النسخ بالواو ، ولعلها ثبتت لسكون هذه الجملة بقية حديث كما لا يخفى . كتبه مصححه .

لم يكن له قبول هذا منه إلا أن يخلف على شيء يحيط به فيقبله منه ، فأما ما غاب عنه فلا يقبل ذلك منه فيه حتى يقول له أهل العلم لا يكون فيه أكثر مما قال وإن لم يقولوا له لم يخلف على إحاطة أدائه عليه فأخذ من كل واحد منهما الصدقة بقدر ما فيه (قال الشافعي) وإن كانت له فضة ملطوخة على لجام أو موهبها سقفة فكانت تبرق فتكون شيئاً إن جمعت بالنار فعليه إخراج الصدقة عنها وإن لم تكن تبرق ولا تكون شيئاً فهي مستهلكة فلا شيء عليه فيها (قال الشافعي) وإن كانت لرجل أقل من خمس أواق فضة حاضرة وما يتم خمس أواق فضة ديناً أو غائبة في تجارة أحصى الحاضرة وانتظر الدين فإذا اقتضاه وقوم العرض الذي في تجارة فبلغ ذلك كله ما يؤدي فيه الزكاة أداها (قال الشافعي) وزكاة الورق والذهب ربع عمره لا يزداد عليه ولا ينقص منه (قال الشافعي) وإذا بلغ الورق والذهب ما يجب فيه الزكاة أخذ ربع عمره وما زاد على أقل ما يجب فيه الزكاة أخذ ربع عمره ولو كانت الزيادة قيراطاً أخذ ربع عمره .

باب زكاة الذهب

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال: ولا أعلم اختلافاً في أن ليس في الذهب صدقة حتى يبلغ عشرين مثقالاً فإذا بلغت عشرين مثقالاً ففيها الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله والقول في أنها إنما تؤخذ منها الزكاة يوزن كان الذهب جيداً أو رديئاً أو دنائب أو إناء أو تبرأ ، كهو في الورق وأن الدنانير إذا نقصت عن عشرين مثقالاً حبة أو أقل من حبة وإن كانت تجوز كما تجوز الوازنة أو كان لها فضل على الوازنة لم يؤخذ منها زكاة لأن الزكاة بوزن وفيما خلط به الذهب وغاب منها وحضر كالقول في الورق لا يختلف في شيء منه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل عثرون مثقالاً من ذهب إلا قيراطاً أو خمس أواق فضة إلا قيراطاً لم يكن في واحد منهما زكاة ولا يجمع الذهب إلى الورق ولا الورق إلى الذهب ولا صنف مما فيه الصدقة إلى صنف (قال) وإذا لم يجمع الثمر إلى الزبيب وهما خمران ويعشران وهما حلوان معا وأشد تقارباً في الثمر والحلقة من الذهب إلى الورق فكيف يجوز لأحد أن يغلظ بأن يجمع الذهب إلى الفضة ولا يشتبهان في لون ولا ثمن ويحل الفضل في أحدهما على الآخر فكيف يجوز أن يجمعاً من جمع بينهما فقد خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قال « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » فأخذ هذا في أقل من خمس أواق فإن قال: قد ضمنت إليها غيرها؟ قيل: فضم إليها ثلاثين شاة أو أقل من ثلاثين بقرة فإن قال لا أضمرها وإن كانت مما فيه الصدقة لأنها ليست من جنسها فكذلك الذهب ليس من جنس الفضة ولا يكون على رجل زكاة في ذهب حتى يكون عشرين ديناراً في أول الحول وآخره ، فإن نقصت من عشرين قبل الحول يوم ثم تمت عشرين لم يكن فيها زكاة حتى يستقبل بها حول من يوم تمت (قال) وإذا أجز رجل في الذهب فأصاب ذهباً فضلاً لم يضم الذهب الفضل إلى الذهب قبله والذهب قبله على حوله ، ويستقبل بالفضل حولاً من يوم أناد كالفايدة غيره من غير ربع الذهب ، وهكذا هذا في الورق لا يختلف .

باب زكاة الحلي

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها كانت تلبس ثياباً خضياً تنامي في حجرها لهن الحلي ولا تخرج منه الزكاة ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كانت تحلب ثياباً خضياً بالذهب والفضة لا تخرج زكاة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخلى بانه وجواربه الذهب ثم لا يخرج منه الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال سمعت رجلاً يسأل جابر بن عبد الله عن الحلبي : أؤيه زكاة ؟ فقال جابر : لا . فقال وإن كان يبلغ ألف دينار ؟ فقال جابر : كثير (قال الشافعي) و يروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا أدري أثبتت عنهما معنى قول هؤلاء : ليس في الحلبي زكاة ؟ و يروى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص أن في الحلبي زكاة (قال الشافعي) المال الذي تجب فيه الصدقة بنفسه ثلاث عين ، ذهب ، وفضة ، وبعض نبات الأرض ، وما أصيب في أرض من معدن وركاز وماشية (قال) وإذا كان لرجل ذهب أو ورق في مثلهما زكاة ، فالزكاة فيها عيناً يوم يحول عليها الحول كإن كانت له مائتا درهم تسوى عشرة دنانير ثم غلت فصارت تسوى عشرين ديناراً ورخصت فصارت تسوى ديناراً ، فالزكاة فيها نفسها ، وكذلك الذهب ، فإن اتجر في المائتي درهم فصارت ثلثائة درهم قبل الحول ثم حال عليها الحول زكى المائتين لحولها والمائة التي زادتها لحولها ولا يضم ما ربح فيها إليها لأنه شيء ليس منها (قال الشافعي) وهذا يخالف أن يملك مائتي درهم ستة أشهر ثم يشتري بها عرضاً للتجارة فيحول الحول والعرض في يده فيقوم العرض بزيادته أو نقصه لأن الزكاة حينئذ تحولت في العرض بنية التجارة وصار العرض كالدرهم يحسب عليه حول الدرهم فيه فإذا نقص ثمن العرض بعد الحول أخذت الزكاة من ثمنه بالغا ما بلغ لأن الحول قد حال عليه وعلى الأصل الذي كانت فيه الزكاة فاشترى به (قال الشافعي) ولكن لو نقص ثمن العرض قبل الحول فصار درهم لم يكن في زيادته زكاة حتى يحول عليه الحول وصار الحكم إلى الدرهم لأنها كانت في أول السنة وآخرها درهم وحالت عن العرض (قال الشافعي) وهذا يخالف ثماء الماشية قبل الحول ويوافق ثماؤها بعد الحول وقد كتبت ثماء الماشية في الماشية (قال الشافعي) والخطأ في الذهب والفضة كالخطأ في الماشية والحرث لا يختلفون (قال الشافعي) وقد قيل في الحلبي صدقة وهذا ما أستخير الله عز وجل فيه (قال الربيع) قد استخار الله عز وجل فيه أخبرنا الشافعي وليس في الحلبي زكاة ، ومن قال في الحلبي صدقة قال هو وزن من فضة قد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل وزنه صدقة ووزن من ذهب قد جعل المسلمون فيه صدقة (قال الشافعي) ومن قال فيه زكاة فكان مقطوعاً منظوماً بغيره ووزنه وأخرج الزكاة منه بقدر وزنه أو احتاط فيه حتى يعلم أنه قد أدى جميع ما فيه أو أداه وزاد^(١) وقال فيها وصفت فيها موه بالفضة وزكاة حلية السيف والمصحف والخاتم وكل ذهب وفضة كان يملكه بوجه من الوجوه (قال الشافعي) ومن قال لا زكاة في الحلبي ينبغي أن يقول لا زكاة فيها جاز أن يكون حلياً ولا زكاة في خاتم رجل من فضة ولا حلية سيفه ولا مصحفه ولا منقلبه إذا كان من فضة فإن أخذه من ذهب أو أخذ لنفسه حلي المرأة أو قلادة أو دملجين أو غيره من حلي النساء ففيه الزكاة لأنه ليس له أن يتختم ذهباً ولا يلبسه في منقلبه ولا يتقلده في سيف ولا مصحف وكذلك لا يلبسه في درع ولا قبا ، ولا غيره بوجه . وكذلك ليس له أن يتحلى^(٢) مسكين ولا خيلابن ولا قلادة من فضة ولا غيرها (قال الشافعي) والمرأة أن تتحلى ذهباً وورقاً ولا يعمل في حليها زكاة من لم يرف في الحلبي زكاة (قال الشافعي) وإذا أخذ لرجل أو المرأة إناء من ذهب أو ورق زكاه في القولين معاً ، فإن كان إناء فيه ألف

(١) قوله : وقال فيها وصفت الخ كذا في النسخ وانظر ، وحرر . كتبه مصححه .

(٢) مسكين : ثنية مسكة بالتحريك وهي السوار من الذبل والقرون والعاج ، والذبل ، بالفتح ، جلد السحفاة يجعل

منه الأمشاط والمسك ، كذا في كتب اللغة . كتبه مصححه .

درهم قيمته مصوغا ألفان فإنما زكاته على وزنه لا على قيمته (قال) وإذا انكسر حلبي فأردت إخلافه أولم ترده فلا زكاة فيه في قول من لم ير في الحلى زكاة إلا أن تريد إذا انكسر أن تجعله مالا تكتز به فتزكاه (قال) وإذا اتخذ الرجل أو المرأة آتية ذهب أو فضة ففيها الزكاة في القولين معا ولا تسقط الزكاة في واحد من القولين إلا فيما كان حلبي يلبس (قال الشافعي) وإن كان حلبي يلبس أو يدخر أو يعار أو يكرى فلا زكاة فيه ، وسواء في هذا كثر الحلى لأمراة أو ضوعف أو قل وسواء فيه الفتوخ والحوائص والتاج وحلى العرائس وغير هذا من الحلى (قال الشافعي) ولو ورث رجل حلبي أو اشتراه فأعطاه امرأة من أهله أو خدمه هبة أو عارية أو أرسده لذلك لم يكن عليه زكاة في قول من قال لا زكاة في الحلى إذا أرسده لمن يصلح له ، فإن لم يرد هذا أو أراحه ليلبسه فعليه فيه الزكاة لأنه ليس له لبسه وكذلك إن أراحه ليكسره .

باب مالا زكاة فيه من الحلى

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال : وما يحلى النساء به أو ادخرنه أو ادخره الرجال من لؤلؤ وزبرجد وباقوت ومرجان وحلية بحر وغيره فلا زكاة فيه ، ولا زكاة إلا في ذهب أو ورق ، ولا زكاة في صفر ولا حديد ولا رصاص ولا حجارة ولا كبريت ولا مما أخرج من الأرض ، ولا زكاة في عنبر ولا لؤلؤ أخذ من البحر . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال : ليس في العنبر زكاة إنما هو شيء ^(١) دسره البحر . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طائوس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن العنبر فقال : إن كان فيه شيء ففيه الخمس (قال الشافعي) ولا شيء فيه ولا في مسك ولا غيره مما خالف الركاز والحارث والماشية والذهب والورق .

باب زكاة المعادن

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا عمل في المعادن فلا زكاة في شيء مما يخرج منها إلا ذهب أو ورق فأما السكحل والرصاص والنحاس والحديد والكبريت ^(٢) والموميا وغيره فلا زكاة فيه (قال الشافعي) وإذا خرج منها ذهب أو ورق فكان غير متميز حتى يعالج بالنار أو الطحن أو التحصيل فلا زكاة فيه حتى يصير ذهباً أو ورقاً ويتميز ما اختلط به من غيره (قال الشافعي) فإن سأل رب المعدن المصدق أن يأخذ زكاته مكايلة أو موازنة أو مجازفة لم يكن له ذلك وإن فعل فذلك مردود وعلى صاحب المعدن إصلاحه حتى يصير ذهباً أو ورقاً ثم تؤخذ منه الزكاة (قال) وما أخذ منه المصدق قبل أن يحصل ذهباً أو ورقاً فالمصدق ضامن له والقول فيما كان فيه من ذهب أو ورق قول المصدق مع يمينه إن استهلكه وإن كان في يده فقال : هذا الذى أخذت منك ، فاقول قوله (قال الشافعي) ولا يجوز بيع تراب المعادن بحال لأنه فضة أو ذهب مختلط بغيره غير متميز منه (قال الشافعي) وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن المعادن ليس بركاز وأن فيها الزكاة

(١) دسره البحر : أى دفعه الموج وألقاه إلى الشط فلا زكاة فيه .

(٢) الموميا : لفظ يونانى معناه حافظ الأجساد وهو ماء أسود كالتافق يقطر من سقف غور من بلد بأعمال أصطخر بفارس فيجمد قطعاً ، ويوجد نوع منه بساحل البحر العربي من أعمال قرطبة ومواقع غير ذلك . كذا في تذكرة داود .

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المزني معادن^(١) القبلية وهي من ناحية الفرع فتلك المعادن لا يؤخذ منها الزكاة إلى اليوم (قال الشافعي) ليس هذا مما يثبت أهل الحديث رواية ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا إقطاعه فأما الزكاة في المعادن دون المحس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه ، وقد ذهب بعض أهل ناحيتنا إلى أن في المعادن الزكاة (قال) وذهب غيرهم إلى أن المعادن ركاز فيها المحس (قال) فمن قال في المعادن الزكاة ، قال ذلك فيما خرج من المعادن فيما تكلفت فيه المؤنة فيما يحصل ويطعن ويدخل النار (قال) ولو قاله فيما يوجد ذهباً مجتمعاً في المعادن وفي البطحاء في أثر السيل مما خلق في الأرض كان مذهبا ولو فرق بينه فقال كل هذا ركاز لأن الرجل إذا أصاب البدره المجتمعة في المعادن قيل قد أركز وقاله فيما يوجد في البطحاء في أثر المطر وجعله ركازاً دون ما وصفت مما لا يوصل إليه إلا بتحصيل ويطعن كان مذهبا (قال الشافعي) وما قيل منه فيه الزكاة فلا زكاة فيه حتى يبلغ الذهب منه عشرين مثقالا والورق منه خمس أواق (قال) ويحصى منه ما أصاب في اليوم والأيام التسابعة ويضم بعضه إلى بعض إذا كان عمله في المعدن متتابعاً ، وإذا بلغ ما يجب فيه الزكاة زكاه (قال الشافعي) وإذا كان المعدن غير^(٢) حاد قطع المعدن فيه ثم استأنفه لم يضم ما أصاب بالعمل الآخر إلى ما أصاب بالعمل الأول قل قطعه أو كثر والقطع ترك عمل غير عذر أداة أو علة مرض ، فإذا كان العذر أداة أو علة من مرض متى أمكنه عمل فيه فليس هذا قاطعاً لأن العمل كله يكون هكذا . وهكذا لو تعذر عليه أجرأؤه أو هرب عبيده فكان على العمل فيه كان هذا غير قطع ولا وقت فيه إلا ما وصفت . قل أو كثر (قال الشافعي) ولو تابع العمل في المعدن فحقد ولم يقطع العمل فيه ضم ما أصاب منه بالعمل الآخر إلى العمل الأول لأنه عمل كله ، وليس في كل يوم سبيل للمعدن ولو قطع العمل ثم استأنفه لم يضم ما أصاب منه بالعمل الآخر إلى ما أصاب بالعمل الأول ، ولا وقت في قليل قطعه ولا كثيره إلا ما وصفت مع تقطع وغير القطع .

باب زكاة الركاز

أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وفي الركاز الخمس » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وفي الركاز الخمس » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وفي الركاز الخمس » أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان بن داود بن شاذان وعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كثر وجده رجل في خربة جاهلية « إن وجده في قرية مسكونة أو سبيل^(٣) ميتاء فعرقه وإن وجدته في خربة

(١) القبلية : بفتح القاف والباء - نسبة إلى قبل من ناحية النمرع - يضم الفاء وسكون الراء - موضع بين نخلة والمدينة كذا في كتب اللغة .

(٢) حاد : قال ابن الأعرابي : حقد المعدن إذا لم يخرج منه شيء وذهبت مثاله ، ومعدن حاد إذا لم ينل شيئاً الجوهرى ، وأ قد القوم إذا ضايعوا من المعدن شيئاً فلم يجدوا له كذا في اللسان . كتبه وصححه .

(٣) ميتاء : بكسر الميم وياء بعدها ، تهمز ولا تهمز ، مفعول من « الإتيان » وهو الطريق العام الذي يسلكه كل أحد . كذا في اللسان . كتبه وصححه .

جاهلية أو في قرية غير مسكونة فيه وفي الركاز الخمس» (قال الشيخان في) رحمه الله تعالى : الذي لا أشك فيه أن الركاز دفن الجاهلية (قال الشيخان في) والذي أنا واقف فيه الركاز في المعدن وفي التبر الخلق في الأرض (قال) والركاز الذي فيه الخمس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لأحد في الأرض التي من أحيائها كانت له من بلاد الإسلام ومن أرض الموات وكذلك هذا في الأرض من بلاد الحرب ومن بلاد الصلح إلا أن يكونوا صالحوا على ملك مواتها ، فمن وجد دفناً من دفن الجاهلية في موات ، فأربعة أخماسه له والخمس لأهل سبيل الصدقة (قال الشيخان في) وإن وجد ركازاً في أرض ميتة يوم وجده وقد كانت حية لقوم من أهل الإسلام أو العهد كان لأهل الأرض ، لأنها كانت غير موات كالأول وجده في دار خربة لرجل كان للرجل (قال الشيخان في) وإذا وجده في أرض الحرب في أرض عامرة لرجل أو خراب قد كانت عامرة لرجل فهو غنيمة ، وليس بأحق به من الجيش وهو كما أخذ من منازلهم (قال الشيخان في) وإذا أقطع الرجل قطيعة في بلاد الإسلام فوجد رجل فيها ركازاً فهو لصاحب القطيعة وإن لم يعمرها لأنها مملوكة له (قال الشيخان في) وإذا وجد الرجل في أرض الرجل أو داره ركازاً فادعى صاحب الدار أنه له فهو له بلا بين عليه وإن قال صاحب الدار : ليس لي ، وكان ورث الدار قيل إن ادعيته للذي ورثت الدار منه فهو بينك وبين ورثته وإن وقفت عن دعواك فيه أو قلت ليس لمن ورثت عنه الدار ، كان لمن بقي من ورثة مالك الدار أن يدعوا ميراثهم وأخذوا منه بقدر موارثهم (قال الشيخان في) وإن ادعى ورثة الرجل أن هذا الركاز لهم ، كان القول قولهم (قال الشيخان في) وإن أنكر الورثة أن يكون لأبيهم كان للذي ملك الدار قبل أبيهم ورثته إن كان ميتاً فإن أنكر إن كان حياً أو ورثته إن كان ميتاً أن يكون له ، كان للذي ملك الدار قبله أبداً هكذا ، ولم يكن للذي وجده (قال الشيخان في) وإن وجد الرجل الركاز في دار رجل وفيها ساكن غير ربها وادعى رب الدار الركاز له فالركاز للساكن كما يكون للساكن المتاع الذي في الدار (١) الذي بينا ، ولا متصل بينا (قال الشيخان في) ودفن الجاهلية ما عرف أن أهل الجاهلية كانوا يتخذونه من ضرب الأعاجم وحليتهم وحلية غيرهم من أهل الشرك (قال الشيخان في) وسواء ما وجد ذلك في قبر وغيره إذا كان في موضع لا يملكه أحد (قال الشيخان في) فإن كان لأهل الجاهلية والشرك عمل أو ضرب قد عمله أهل الإسلام وضربوه أو وجد شيء من ضرب الإسلام أو عملهم لم يضره ولم يعمل أهل الجاهلية فهو لقطة وإن كان مدفوناً أو وجد في غير ملك أخذ عرف وصنع فيه ما يصنع في اللقطة (قال الشيخان في) وإذا وجد في ملك رجل فهو له والاحتياط لمن وجد ما يعمل أهل الجاهلية والإسلام أن يعرفه فإن لم يفعل أن يخرج خمسة ولا أجبره على معرفه فإن كان ركازاً أدى ما عليه فيه وإن لم يكن ركازاً فهو متطوع بإخراج الخمس وسواء ما وجد من الركاز في قبر أو دار أو خربة أو مدفوناً أو في بناءها ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال جاء رجل إلى علي رضي الله تعالى عنه فقال : إني وجدت ألفاً وخمسمائة درهم في خربة بالسواد فقال علي كرم الله وجهه : أما لأقضي فيها قضاء بينا وإن كنت وجدتها في خربة يؤدي خراجها قرية أخرى فهي لأهل تلك القرية وإن كنت وجدتها في قرية ليس يؤدي خراجها قرية أخرى فلك أربعة أخماس ولنا الخمس ثم الخمس لك (قال الشيخان في) ولو وجد ركازاً في أرض غير مملوكة فأخذ الوالي خمسة وسلم له أربعة أخماس ثم أقام رجل بينة عليه أنه له . أخذ من الوالي

(١) قوله : الذي بينا ، كذا في جميع النسخ . وأصله في سقط من النسخ . والوجه «الذي ليس بينا» كنهه مصححه .

وأحد من واحد الركاز جميع ما أخذ^(١) وإن استهلكها ما ضمن صاحب الأربعة الأبخاس الأربعة الأبخاس في ماله وإن كان^(٢) الوالى دفعه إلى أهل السهمان أخذ من حق أهل السهمان دفعه إلى الذى استحقه وذلك أن يأخذ ما يقسم على أهل البلد الذى يقسم فيه خمس الركاز من ركاز غيره أو صدقات مسلم أى صدقة كانت يؤدوها إلى صاحب الركاز وإن استهلكه لنفسه ضمنه في ماله وكذلك إن أعطاه غير أهل السهمان ضمنه ورجع به على من أعطاه إياه إن شاء (قال الشافعى) وإن هلك الخس في يده بلا جناية منه وإنما قبضه لأهل السهمان فيغرمه لصاحبه من حق أهل السهمان (قال) وإن عزل الذى قبضه كان على الذى ولى من بعده أن يدفعه إلى صاحبه من حق أهل السهمان (قال الشافعى) وما قلت هو ركاز فهو هكذا وما قلت هو لأهل الدار وهو لقطة فلا تخمس اللقطة وهى للذى وجدها ، إذا لم يعترف ، وكذلك إذا اعترف لم تخمس (قال الشافعى) وإذا وجد رجل ركازا في بلاد الحرب في أرض موات ليس بملك موات كموات أرض العرب فهو لمن وجده وعليه فيه الخمس وإن وجده في أرض عادية يملكها رجل من العدو فهو كالغنيمة وما أخذ من بيوتهم .

باب ما وجد من الركاز

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى : لا أشك إذا وجد الرجل الركاز ذهباً أو ورقاً وبلغ ما يجد منه ما يجب فيه الزكاة أن زكاته الخمس (قال الشافعى) وإن كان ما وجد منه أقل مما يجب فيه الزكاة أو كان ما وجد منه من غير الذهب والورق فقد قيل فيه الخمس^(٢) ولو كان فيه فخر أو قيمة درهم أو أقل منه ولا يتبين لى أن أوجبه على رجل ولا أجبره عليه ولو كنت الواجد له الخمسة من أى شيء كان وبالغاً ثمته ما بلغ (قال الشافعى) وإذا وجد الركاز فوجب فيه الخمس وإنما يجب حين يجده كما يجب زكاة المعادن حين يجدها لأنها موجودة من الأرض وهو مخالف لما استفيد من غير ما يوجد في الأرض (قال الشافعى) ومن قال ليس في الركاز شيء حتى يكون ما يجب فيه الصدقة فكان حول زكاة ماله في الحرم فأخرج زكاة ماله ثم وجد الركاز في صفر وله مال يجب فيه الزكاة زكي الركاز بالخمسة وإن كان الركاز ديناراً الآن هذا وقت زكاة الركاز ويبدء مال يجب فيه الزكاة أو مال إذا ضم إليه الركاز وجبت فيه الزكاة وهذا هكذا إذا كان المال بيده وإن كان مالا دينياً أو غائباً في تجارة عرف الوقت الذى أصاب فيه الركاز ثم سأل فإذا علم أن المال الغائب في تجارة كان في يد من وكله بالتجارة فيه فهو ككينونة المال في يده وأخرج زكاة الركاز حين يعلم ذلك ولو ذهب المال الذى كان غائباً عنه وهكذا إذا كان له ودبعة في يد رجل أو مدفون في موضع فلم أنه في الوقت الذى أصاب فيه الركاز في موضعه (قال الشافعى) وهكذا لو أفاد عشرة دنائير فكان حولها في صفر وحول زكاته في الحرم كان كما وصفت في الركاز (قال الشافعى) وإذا وجد الركاز في صفر وله دين على الناس تجب فيه إذا قبضه الزكاة بنفسه وإذا ضم إلى الركاز فليس عليه أن يزكاه حتى يقبضه وعليه طلبه إذا حل وإذا قبضه أو قبض منه ما يبيع بالركاز ما يجب فيه الصدقة زكاة (قال الشافعى) من قال هذا القول قال لو أفاد اليوم ركازا لا تجب فيه زكاة وغداً مثله ولو جمعا معاً وجبت فيهما الزكاة لم يكن في واحد منهما خمس ولم يجمعا وكانا كالمال يبيده في وقت تمر عليه سنة ثم يبيد آخر في وقت

(١) قوله : وإن استهلكها . كذا في النسخ ، ولعل فيه تحريفاً من النسخ ، والوجه « استهلكها » . فانظر .

(٢) قوله : ولو كان فيه فخر الخ كذا في النسخ ، وانظر . وحرر . كتبه مصححه .

فتمر عليه سنة ليس فيه الزكاة ، فإذا أقام هذا من الركاز في يده هكذا وهو مما تجب فيه الزكاة فحال عليه حول وهو كذلك أخرج زكاته ربع العشر بالحوط لاختصاصه .

باب زكاة التجارة

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سدة عن أبي عمرو بن حماس ، أن أباه قال مروت بعمر بن الخطاب رضى الله عنه وعلى عنق^(١) أدمة أحملها فقال عمر « ألا تؤدى زكاتك يا حماس ؟ » فقالت يا أمير المؤمنين مالى غير هذه التى على ظهري وآهبة فى القرض فقال : « ذلك مال فضع » قال فوضعتها بين يديه فحسبها فوجدها قد وجبت فيها الزكاة فأخذ منها الزكاة (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثنا ابن عجلان عن أبي الزناد عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه مثله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه قال « ليس فى العرض زكاة إلا أن يراد به التجارة » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه : « أن انظر من مر لك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً فما نقص فبحسب ذلك حتى تبلغ عشرين ديناراً فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئاً » (قال الشافعي) ويعد له حتى يحول عليه الحول فأخذ ولا يأخذ منهم حتى يعلموا أن الحول قد حال على ما يأخذ منه (قال الشافعي) ونوافقه فى قوله « فإن نقصت ثلث دينار فدعها ونخاله فى أنها إذا نقصت عن عشرين ديناراً أقل من جبة لم تأخذ منها شيئاً لأن الصدقة إذا كانت محدودة بأن لا يؤخذ إلا من عشرين ديناراً ، فالعلم يحيط أنها لا تؤخذ من أقل من عشرين ديناراً بشئ ما كان النسيء » (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ وهو قول أكثر من حفظت عنه وذكر لى عنه من أهل العلم بالبلدان (قال الشافعي) والعروض التى لا تشتت للتجارة من الأموال ليس فيها زكاة بأنفسها فمن كانت له دور أو حمامات لعله أو غيرها أو ثياب كثرت أو قلت أو رقيق كثر أو قل فلا زكاة فيها وكذلك لازكاة فى غلاتها حتى يحول عليها الحول فى يدي مالكيها وكذلك كتابة المكاتب وغيره لازكاة فيها إلا بالحوط له وكذلك كل مال ما كان ليس بماشية ولا حرث ولا ذهب ولا فضة يحتاج إليه أو يستغنى عنه أو يستغل ماله غلة منه أو يدره ولا يريد بشئ منه التجارة فلا زكاة عليه فى شئ منه بقيمة ولا فى غلته ولا فى ثمنه لو باعه إلا أن يبيعه أو يستغله ذهباً أو ورقاً فإذا حال على ما نص يده من ثمنه حول زكاه وكذلك غلته إذا كانت مما يزكى من ساعة إلى أو بقر أو غنم أو ذهب أو فضة فإن أكرى شيئاً منه بمحنة أو زرع مما فيه زكاة فلا زكاة عليه فيه حال عليه الحول أو لم يحل لأنه لم يزرعه فتجب عليه فيه الزكاة وإنما أمر الله عز وجل أن يؤتى حقه يوم حصاده وهذا دلالة على أنه إنما جعل الزكاة على الزرع (قال الربيع) قال أبو يعقوب وزكاة الزرع على بائنه لأنه لا يجوز بيع الزرع فى قول من يجوز بيع الزرع إلا بعد أن يبيض (قال أبو محمد الربيع) وجواب الشافعي فيه على قول من يجوز بيعه فأما هو فكان لا يرى بيعه فى سنبله إلا أن يثبت فيه خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيقع (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد علمته أن من أذى عشر أرضه ثم حبس طعامها أحوالاً لم يكن عليه فيه زكاة (قال الشافعي) ومن ملك شيئاً من هذه العروض بميراث أو هبة أو وصية أو أوى وجوه الملك مالكيها

(١) قوله أدمة بوزن أفعلة، جمع أديم كزغيف وأرغفة، وآهبة كذلك جمع إهاب، كسوار وأسورة. كتبه مصححه

به إلا الشراء أو كان مترصاً يريد به البيع فحالت عليه أحوال فلا زكاة عليه فيه لأنه ليس بمشتري للتجارة (قال الشافعي) ومن اشترى من العروض شيئاً ما وصفت أو غيره مما لا تجب فيه الزكاة بعينه بذهب أو ورق أو عرض أو بأى وجهه الشراء الصحيح كان أحصى يوم ملكه ملكاً صحيحاً فإذا حال عليه الحول من يوم ملكه وهو عرض في يده للتجارة فعليه أن يقومه بالأغلب من نقد بلده دنائير كانت أو دراهم ثم يخرج زكاته من المال الذى قومه به (قال الشافعي) وهكذا إن باع عرضاً منه بعرض اشتراه للتجارة قوم العرض الثانى بحوله يوم ملك العرض الأول للتجارة ثم أخرج الزكاة من قيمته وسواء غبن فيما اشتراه منه أو غبن عامة إلا أن يغبن بالمحاباة وجاهلاً به لأنه بعينه لا اختلاف فيما تجب عليه الزكاة منه (قال الشافعي) وإذا اشترى العرض بنقد تجب فيه الزكاة أو عرض تجب في قيمته الزكاة حسب ما أقام المال في يده ويوم اشترى العرض كأن المال أو العرض الذى اشترى به العرض للتجارة أقام في يده ستة أشهر ثم اشترى به عرضاً للتجارة فأقام في يده ستة أشهر فقد حال الحول على المالكين معاً ، الذى كان أحدهما مقام الآخر وكانت الزكاة واجبة فيهما معاً ، فيقوم العرض الذى في يده فيخرج منه زكاته (قال الشافعي) فإن كذا في يده عرض لم يشتره أو عرض اشتراه لغير تجارة ثم اشترى به عرضاً للتجارة لم يحسب ما أقام العرض الذى اشترى به العرض الآخر وحسب من يوم اشترى العرض الآخر فإذا حال الحول من يوم اشتراه زكاه ، لأن العرض الأول ليس مما تجب فيه الزكاة بحال (قال الشافعي) ولو اشترى عرضاً للتجارة بدنائير أو بدرام أو شئ تجب فيه الصدقة من الماشية وكان أفاد ما اشترى به ذلك العرض من يومه لم يقدم العرض حتى يحول الحول يوم أفاد ثم العرض ثم زكاه بعد الحول (قال الشافعي) ولو أقام هذا العرض في يده ستة أشهر ثم باعه بدرام أو دنائير فأقامت في يده ستة أشهر زكاه وكانت كدنائير أو دراهم فأقامت في يده ستة أشهر لأنه لا يجب في العرض زكاة إلا بشرائه على نية التجارة فكان حكمه حكم الذهب والورق التى حال عليها الحول في يده (قال الشافعي) ولو كانت في يده مائتا درهم ستة أشهر ثم اشترى بها عرضاً فأقام في يده حتى يحول عليه حول من يوم ملك المائتي درهم التى حولها فيه للتجارة عرضاً أو باعه بعرض لتجارة فحال عليه الحول من يوم ملك المائتي درهم أو من يوم زكى المائتي درهم ، قومه بدرام ثم زكاه ولا يقومه بدنائير إذا اشتراه بدرام وإن كانت الدنائير الأغلب من نقد البلد وإنما يقومه بالأغلب إذا اشتراه بعرض للتجارة (قال الشافعي) ولو اشتراه بدرام ثم باعه بدنائير قبل أن يحول الحول عليه من يوم ملك الدرام التى صرفها فيه أو من يوم زكاه فعليه الزكاة من يوم ملك الدرام التى اشتراه بها إذا كانت مما تجب فيه الزكاة وذلك أن الزكاة تجوز في العرض بعينه بأى شئ يبيع العرض ففيه الزكاة ، وقوم الدنائير التى باعه بها دراهم ثم أخذ زكاة الدرام ألا ترى أنه يباع بعرض فيقوم فتؤخذ منه الزكاة ويبقى عرضاً فيقوم فتؤخذ منه الزكاة فإذا بيع بدنائير زكى الدنائير بقيمة الدرام (قال الربيع) وفيه قول آخر أن البائع إذا اشترى السلعة بدرام فباعها بدنائير فالباع جائز ولا يقومها بدرام ولا يخرج لها زكاة من قبل أن في الدنائير بأعيانها زكاة فقد تحولت الدرام دنائير فلا زكاة فيها ، وأصل قول الشافعي أنه لو باع بدرام قد حال عليها الحول إلا يوم بدنائير لم يكن عليه في الدنائير زكاة حتى يتبدى لها حول كاملاً كما لو باع بقر أو غنًا بإبل قد حال الحول على ما باع إلا يوم استقبل حولاً بما اشترى إذا كانت سائمة (قال الشافعي) ولو اشترى عرضاً لا ينوي بشرائه التجارة فحال عليه الحول أو لم يحل ثم نوى به التجارة لم يكن عليه فيه زكاة بحال حتى يبيعه ويحول على فنه الحول ، لأنه إذا اشتراه لا يريد به التجارة ، كان كما ملك بغير شراء لا زكاة فيه

(**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ولو اشترى عرضاً يريد به التجارة فلم يحل عليه حول من يوم اشتراه حتى نوى به أن يفتنه ولا يتخذ لتجارة لم يكن عليه فيه زكاة كان أحب إلى لو زكاه وإنما بين أن عليه زكاته إذا اشتراه يريد به التجارة ولم تنصرف نيته عن إرادة التجارة به فأما إذا انصرفت نيته عن إرادة التجارة فلا أعنه أن عليه فيه زكاة وهذا مخالف لماشية سائمة أراد علفها فلا يصرف عن السائمة حتى يعافها^(١) فأما نية اتنية والتجارة فسواء لا فرق بينهما إلا بنية المالك (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ولو كان لا يملك إلا أقل من مائتي درهم أو عشرين مثقالاً فاشترى بها عرضاً للتجارة فباع العرض بعد ما حال عليه الحول أو عنده أو قبله بما تجب فيه الزكاة زكى العرض من يوم ملك العرض لا يوم ملك الدراهم لأنه لم يكن في الدراهم زكاة لو حال عليها الحول وهي بحالها (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ولو كانت الدنانير أو الدراهم التي لا يملك غيرها التي اشترى بها عرضاً أقامت في يده أشهراً لم يحسب مقامها في يده لأنها كانت في يده لا تجب فيها الزكاة وحسب للعرض حول من يوم ملكه وإنما صدقنا العرض من يوم ملكه أن الزكاة وجبت فيه بنفسه بنية شرائه للتجارة إذا حال الحول من يوم ملكه وهو مما تجب فيه الزكاة^(٢) لأنى كما وصفت من أن الزكاة صارت فيه نفسه ولا أنظر فيه إلى قيمته في أول السنة ولا في وسطها لأنه إنما تجب فيه الزكاة إذا كانت قيمته يوم تحل الزكاة مما تجب فيه الزكاة وهو في هذا يخالف الذهب والفضة ألا ترى أنه لو اشترى عرضاً بعشرين ديناراً وكانت قيمته يوم يحول الحول أقل من عشرين سقطت فيه الزكاة لأن هذا بين أن الزكاة تحولت فيه وفي ثمنه إذا بيع لا فيما اشترى به (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وسواء فيما اشتراه للتجارة كل ما عدا الأعيان التي فيها الزكاة بأنفسها من رقيق وغيرهم فلو اشترى رقيقاً لتجارة فباع عليهم الفطر وهم عنده زكى عنهم زكاة الفطر إذا كانوا مسلمين وزكاة التجارة بحولهم ، وإن كانوا مشركين زكى عنهم التجارة وليست عليه فيهم زكاة الفطر (قال) وليس في شيء اشترى لتجارة زكاة الفطر غير الرقيق المسلمين وزكاته غير زكاة التجارة ألا ترى أن زكاة الفطر على عدد الأحرار الذين ليسوا بجمال وإنما هي ظهور لمن زكاه اسم الإيمان (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ولو اشترى دراهم بدنانير أو عرضاً أو دنانير بدرهم أو عرضاً يريد بها التجارة فلا زكاة فيها اشترى منها إلا بعد ما يحول عليه الحول من يوم ملكه كأنه ملك مائة دينار أحد عشر شهراً ثم اشترى بها مائة دينار أو ألف درهم فلا زكاة في الدنانير الآخرة ولا الدراهم حتى يحول عليها الحول من يوم ملكها لأن الزكاة فيها بأنفسها (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وهكذا إذا اشترى سائمة من إبل أو بقر أو غنم بدنانير أو دراهم أو غنم أو إبل أو بقر فلا زكاة فيها اشترى منها حتى يحول عليها الحول في يده من يوم ملكه اشتراه بمثله أو غيره مما فيه الزكاة^(٣) ولا زكاة فيها أقام في يده ما اشتراه ما شاء أن يقيم لأن الزكاة فيه بنفسه لا بنية للتجارة ولا غيرها (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وإذا اشترى السائمة لتجارة زكاهها زكاة السائمة لا زكاة التجارة وإذا ملك السائمة بميراث أو هبة أو غيره زكاهها بحولها زكاة السائمة وهذا خلاف التجارات (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وإذا اشترى نخلاً وأرضاً للتجارة زكاهها زكاة النخل والزرع وإذا اشترى أرضاً فيها غراس غير نخل أو كرم أو زرع غير حنطة (قال أبو يعقوب والربيع) وغير ما فيها الركاز لتجارة زكاهها زكاة التجارة

(١) قوله : فأما نية التنية يخ كذا في النسخ ولعل لفظ « قية » هذان من زيادة النسخ ، فانظر . كتبه مصححه .

(٢) قوله : لأنى كما وصفت . كذا في النسخ . ولعل في الكلام سقط من النسخ ، والوجه والله أعلم « لأنى

أنظر لما وصفت الخ » فانظر كتبه مصححه .

(٣) قوله : ولا زكاة فيها أقام الخ كذا في النسخ . وانظر . كتبه مصححه .

لأن هذا مما ليس فيه بنفسه زكاة وإنما يزكى زكاة التجارة (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ومن قال : لا زكاة في الحلى ولا في المشاية غير السائمة فإذا اشترى واحدا من هذين للتجارة ففيه الزكاة كما يكون في العروض ثم تشتري للتجارة .

باب زكاة مال القراض

(**فَاللَّيْثَانِيُّ**) رحمه الله تعالى : وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قراضا فاشتري بها سلعة تسوى ألفين وحال عليها الحول قبل أن يبيعها ففيها قولان ، أحدهما أن السلعة تزكى كلها لأنها من ملك مالِكها لا شيء فيها للقراض حتى يسلم رأس المال إلى رب المال ويقاسمه الربح على ما تشارطا (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وكذلك لو باعها بعد الحول أو قبل الحول فلم يقتسب المال حتى حال الحول (قال) وإن باعها قبل الحول وسلم إلى رب المال رأس ماله وانقسم الربح ثم حال الحول ففي رأس مال رب المال ورجحه الزكاة ، ولا زكاة في حصة القراض لأنه استفاد مالا لم يحل عليه الحول (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وكذلك لو دفع رأس مال رب المال إليه ولم يقتسب الربح حتى حال الحول صدق رأس مال رب المال وحسنه من الربح ولم يصدق مال القراض وإن كان شريكا به . لأن ملكه حادث فيه ولم يحل عليه حوله من يوم ملكه (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ولو استأجر المسكين لا يباع زكى كل سنة على رب المسكين أبدا حتى يسلم إلى رب المال رأس ماله ، فأما ما لم يسلم إلى رب المال فهو من ملك رب المال في هذا القول لا يختلف (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وإن كان رب المال حرا مسلما أو عبدا مأذونا له في تجارة والعامل نصرانيا أو مكاتباً ، فكذلك يزكى ما لم يأخذ رب المال رأس ماله وإذا أخذ رأس ماله زكى جميع ماله ولم يزك مال النصراني ولا المكاتب منه وهو أشبه القولين والله تعالى أعلم (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) والقول الثاني ، إذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قراضا فاشتري بها سلعة تسوى ألفا فحال الحول على السلعة في يدى القارض قبل بيعها قومت ، فإذا بلغت ألفين أدبت الزكاة على ألف وخمسة لأنها حصة رب المال ووقفت زكاة خمسة ، فإن حال عليها حول ثان ، فإن بلغت الألفين زكيت الألفان لأنه قد حال على الخمسة الحول من يوم صارت القارض فإن نقصت السلعة فلا شيء على رب المال ولا القارض يتراجعن به من الزكاة ، وإن زادت حتى تبلغ في عام مقبل ثمن ثلاثة آلاف درهم زكيت ثلاثة آلاف كما وصفت ولو لم يكن الفضل فيها إلا مائة درهم للقارض نصفها وحال عليها حول من يوم صار للقارض فيها فضل زكيت لأن القارض خليف بها ، فإن نقصت سلعة حتى تصير إلى ألف درهم زكيت ألفا ولا تعدو الزكاة الآوى أن تكون عنهما معا ، فهما لو كانا خليطين في مال أخذنا الزكاة منهما معا أو عن رب المال وهذا إذا كان القارض حرا مسلما أو عبدا أذن له سيده في القراض فسكان ماله مال سيده فإن كان القارض بمن لا زكاة عليه كإن كان نصرانيا والسألة بجها زكيت حصة القارض المسلم ولم تزك حصة القارض النصراني بحال لأن نماءها لو سلم كان له (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وهكذا لو كان القارض مكاتباً في القول الأول إذا كان رأس المال لمسلم ولا تزكى حصة العامل النصراني والمكاتب في القول الآخر لأنه لا زكاة عليهما في أموالهما (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ولو كانت المسألة بحالهما ورب المال نصراني والعامل في المال مسلم ، فاشتري سلعة بألف فحال عليها حول وهي ثمن ألفين فلا زكاة ، فيها وإن حال عليها أحوال لأنها مال نصراني إلا أن يدفع العامل إلى النصراني رأس ماله فيكون ما فضل بينه وبين النصراني فيزكى نصيب العامل المسلم منه إذا حال عليها حول ولا يزكى نصيب النصراني في القول الأول وأما القول الثاني ، فإنه يخصى ذلك ولا يكون عليه فيه زكاة ، فإذا حال حول ، فإن سلم له فضلا أدى زكاته

كما يؤدي زكاة ما مر عليه من السنين منذ كان له في المال فضل (قال) وإذا كان شرك في المال بين المسلم و كافر صدق المسلم ماله صدقة المنفرد لا صدقة الشريك ولا الخليط في المشية والناس وغير ذلك لأنه ، إنما يجمع في الصدقة ما فيه كله صدقة ، فأما أن يجمع في صدقة مالا زكاة فيه فلا يجوز له .

باب الدين مع الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان كان يقول : « هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى : وحديث عثمان يشبه والله تعالى أعلم أن يكون إنما أمر بقضاء الدين قبل حلول الصدقة في المال في قوله « هذا شهر زكاتكم » يجوز أن يقول هذا الشهر الذي إذا مضى حلت زكاتكم كما قال شهرذي الحجة وإنما الحجة بعد مضي أيام منه (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل مائتا درهم وعليه دين مائتا درهم قضى من المائتين شيئاً قبل حلول المائتين أو استعدى عليه السلطان قبل محل حول المائتين فقضاهما فلا زكاة عليه لأن الحول حال وليست مائتين (قال) وإن لم يقض عليه بالمائتين إلا بعد حولها فعليه أن يخرج منها خمسة دراهم ثم يقضى عليه السلطان بما بقي منها (قال الشافعي) وهكذا لو استعدى عليه السلطان قبل الحول فوقف ماله ولم يقض عليه بالدين حتى يحول عليه الحول كان عليه أن يخرج زكاتها ثم يدفع إلى غرمائه ما بقي (قال الشافعي) ولو قضى عليه السلطان بالدين قبل الحول ثم حال الحول قبل أن يقضه الغرماء لم يكن عليه فيه زكاة ، لأن المال صار للغرماء دونه قبل الحول ، وفيه قول ثان أن عليه فيه الزكاة من قبل أنه لو تلف كان منه ومن قبل أنه لو طرأ له مال غير هذا كان له أن يخس هذا المال وأن يقضى الغرماء من غيره (قال الشافعي) وإذا أوجب الله عز وجل عليه الزكاة في ماله فقد أخرج الزكاة من ماله إلى من جعلها له فلا يجوز عندي والله أعلم إلا أن يكون كمال كان في يده فاستحق بعضه فبعطى الذي استحقه ويقضى دينه من شيء ، إن بقي له (قال الشافعي) وهكذا هذا في الذهب والورق والتمر والماشية كلها لا يجوز أن يخالف بينها بحال لأن كل ما قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في كله إذا بلغ ما وصف صلى الله عليه وسلم الصدقة (قال الشافعي) وهكذا هذا في صدقة الإبل التي صدقتها منها والتي فيها النعم وغيرها كالترتهن بالشيء فيكون لصاحب الرهن ما فيه والغرماء صاحب المال ما فضل عنه وفي أكثر من حال المترهن وما وجب في ماله الصدقة من إجارة أجير وغيرها أعطى قبل الحول (قال الشافعي) ولو استأجر الرجل على أن يرعى غنمه بشاة منها بعينها فهي ملك للمستأجر فإن قبضها قبل الحول فهي له ولا زكاة على الرجل في ماشيته إلا أن يكون مانحاً فيها الصدقة بعد شاة الأجير وإن لم يقبض الأجير الشاة حتى حال الحول ففي غنمه الصدقة ، على الشاة حصتها من الصدقة لأنه خليط بالشاة (قال الشافعي) وهكذا ، هذا في الرجل يستأجر بتمر نخلة بعينها أو نخلات لا يخلط إذا لم يقبض الإجارة (قال الشافعي) فإن استأجر بئس من الزرع قائم بعينه لم تجز الإجارة به لأنه مجهول كما لا يجوز بيعه إلا أن يكون مضمي خبر لازم يجوز بيعه فتجوز الإجارة عليه ويكون كالشاة بعينها وتمر النخلة والنخلات بأعيانهم (قال الشافعي) وإن كان استأجره بشاة بصفة أو تمر بصفة أو باع غنماً فعليه الصدقة في غنمه وتمره وزرعته ويؤخذ بأن يؤدي إلى الأجير والمشتري منه الصفة التي وجبت له من ماله الذي أخذت منه الزكاة أو غيره (قال الشافعي) وسواء كانت له عروض كثيرة تحمل دينه أو لم يكن له شيء غير المال الذي وجبت فيه الزكاة

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولو كانت لرجل مائتا درهم فقام عليه غرامؤه فقال: قد حال عليها الحول ، وقال الغرماء : لم يحل عليها الحول فالقول قوله ويخرج منها الزكاة ويدفع مابقي منها إلى غرمائه إذا كان لهم عليه مثل مابقي منها أو أكثر (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولو كانت له أكثر من مائتي درهم فقال : قد حالت عليها أحوال وذا أخرج منها الزكاة وكذبه غرماء كان قول قوله ويخرج منها زكاة الأحوال ثم يأخذ غرامؤه مابقي منها بعد الزكاة أبداً أولى بها من مال الغرماء لأنها أولى بها من ملك مالكها (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولو رهن رجل رجلاً ألف درهم بألف درهم أو ألفي درهم بمائة دينار فسواء ، وإذا حال الحول على الدراهم الموهونة قبل أن يحل دين المرتهن أو بعده فسواء ، ويخرج منها الزكاة قبل دين المرتهن (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وهكذا كل مال رهن وجبت فيه الزكاة

باب زكاة الدين

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله تعالى : وإذا كان الدين لرجل غائباً عنه فهو كما تكون التجارة له غائبة عنه والوديعة وفي كل زكاة (قال) وإذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحول لم يجز أن يجعل زكاة ماله إلا في حول لأن المال لا يعدو أن يكون فيه زكاة ولا يكون إلا كما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً يكون فيه زكاة فيكون كالمال المستفاد (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإذا كان لرجل على رجل دين فحال عليه حول ورب المال يقدر على أخذه منه بحضور رب الدين وولائه وأنه لا يجحده ولا يضطره إلى عدوى فعليه أن يأخذه منه أو زكاته كما يكون ذلك عليه في الوديعة هكذا ، وإن كان رب المال غائباً أو حاضراً لا يقدر على أخذه منه إلا يخوف أو بغلس له إن استعدى عليه وكان الذي عليه الدين غائباً حسب ما احتبس عنده حتى يتمكن أن يقبضه فإذا قبضه أدى زكاته لمساو عليه من السنين لا يسمعه غير ذلك ، وهكذا الماشية تكون للرجل غائبة لا يقدر عليها بنفسه ولا يقدر له عليها ، وهكذا الوديعة والمال يدفعه فينسى موضعه لا يخلف في شيء (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإن كان المال الغائب عنه في تجارة يقدر وكيل له على قبضه حيث هو ، قوم حيث هو وأدبت زكاته ولا يسمعه إلا ذلك وهكذا المسال المدفون والدين ، وكما قلت لا يسمعه إلا تأدية زكاته بخوله وإمكانه له فإن هلك قبل أن يصل إليه وبعد الحول وقد أمكنه فزكاته عليه دين وهكذا كل مال له يعرف موضعه ولا يدفع عنه فكما قلت له يزكاه فلا يلزمه زكاة قبل قبضه حتى يقبضه قبل أن المال قبل أن يتمكن قبضه فلا ضامن عليه فيما مضى من زكاته لأن العين التي فيها الزكاة هلكت قبل تمكنه أن يؤديها (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فإن غصب مالاً فأقام في يدي اغاصب زماناً لا يقدر عليه ثم أخذه ، أو غرق مالاً فأقام في البحر زماناً ثم قدر عليه أو دفن مالاً ففصل موضعه فلم يدر أين هو ثم قدر عليه فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أن لا يكون عليه فيه زكاة لما مضى ولا إذا قبضه حتى يحول عليه حول من يوم قبضه لأنه كان مغلوباً عليه بلا طاعة منه كطاعته في السلف والتجارة ولدين أو يكون فيه الزكاة إن سلم لأن ملكه لم يزل عنه لما مضى عليه من السنين (قال الربيع) القول الآخر أصح القولين عندي لأن من غصب ماله أو غرق لم يزل ملكه عنه وهو قول الشافعي (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وهكذا لو كان له على رجل مال أصله مضمون أو أمانة فحجده إياه ولا يئنه له عليه ، أو له بينة غائبة لم يقدر على أخذه منه بأى وجه ما كان الأخذ (قال الربيع) فإذا أخذه زكاه لما مضى عليه من السنين وهو معنى قول الشافعي (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فإن هلك منه مال فالتقطه منه رجل أو لم يدر التقط أو لم يلتقط فقد يجوز أن يكون مثل هذا ويجوز أن لا يكون عليه فيه زكاة بخال لأن الملتقط مملوكه بعد سنة على أن يؤديه إليه إن جاءه ويخالف الباب قبله بهذا المعنى (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وكل ما أقبض من الدين الذي قلت عليه فيه زكاة زكاه إذا

ن في مثله زكاة لما مضى ثم كذا قبض منه شيئاً فكذا (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإذا عرف الرجل اللقطة سنة ثم ملكها فحال عليها أحوال ولم يزكها ثم جاء صاحبها فلا زكاة على الذي وجدها ، وليس هذا كصداق المرأة . لأن هذا لم يكن لها مالاً قط حتى جاء صاحبها وإن أدى عنها زكاة منها ضمنها لصاحبها (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وقول في أن لزكاة على صاحبها الذي اعترفوا أو أن عليه الزكاة في مقامها في يدي غيره كما وصفت أن تسقط الزكاة في مقامها في يدي الملقط بعد السنة لأنه أباح له أكلها بلا رضا^(١) من الملقط أو يكون عليه فيها الزكاة لأنها ماله^(٢) وكل ما قبض من الدين الذي قلت عليه فيه زكاة زكاة إذا كان في مثله زكاة لما مضى ، فكلما قبض منه شيئاً فكذا ، وإن قبض منه مالا زكاة في مثله فكان له مال ، أضافه إليه ، وإلا حسبه ، فإذا قبض ما تجب فيه الزكاة معه ، أدى زكاته لما مضى عليه من الدين

باب الذي^(٣) يدفع زكاته فتهلك قبل أن يدفعها إلى أهلها

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله تعالى وإذا أخرج رجل زكاة ماله قبل أن تحل فهلك قبل أن يدفعها إلى أهلها لم تجز عنه وإن حلت زكاة ماله زكي ما في يديه من ماله ولم يحسب عليه ما هلك منه من المال في هذا كله ، وسواء في هذا زرعه وتمرة ، إن كانت له (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإن أخرجها بعد ما حلت فهلك قبل أن يدفعها إلى أهلها ، فإن كان لم يفرط والتفريط أن يمكنه بعد حولها دفعها إلى أهلها أو الوالي فتأخر ، لم يحسب عليه ما هلك ولم تجز عنه من الصدقة لأن من لزمه شيء لم يبرأ منه إلا بدفعه إلى من يستوجبه عليه (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ورجع إلى ما بقى من ماله ، فإن كان فيما بقى منه زكاة زكاة وإن لم يكن فيما بقى منه زكاة لم يزك كأن حل عليه نصف دينار في عشرين ديناراً فأخرج النصف فهلك قبل أن يدفعه إلى أهله بقيت تسعة عشر ونصف فلا زكاة عليه فيها وإن كانت له إحدى وعشرون ديناراً ونصف فأراد أن يزكها فيخرج عن العشرين نصفاً وعن الباقي عن العشرين ربع عمر الباقي لأن مازاد من الدنانير والدراهم والطعام كله على ما يكون فيه الصدقة ففيه الصدقة بحسابه فإن هلكت الزكاة وقد بقي عشرون ديناراً وأكثر فيزكي ما بقى ربع عمره (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وهذا هكذا لما أثبت الأرض والتجارة وغير ذلك من الصدقة والماشية إلا أن الماشية تخالف هذا في أنها بعدد وأنها معفو عما بين العدين ، فإن حال عليه حول وهو في سفر فلم يجد من يستحق السهمان أو هو في مصر فطلب فلم يخضره في ساعته تلك من يستحق السهمان أو سجن أو حبل بينه وبين ماله ، فشكل هذا عذره ، لا يكون بمفرطاً ، وما هلك من ماله بعد الحول لم يحسب عليه في الزكاة كما لا يحسب ما هلك قبل الحول وإن كان يمكنه إذا حبس من يثق به فلم يأمره بذلك أو وجد أهل السهمان فأخر ذلك قليلاً أو كثيراً وهو يمكنه فلم يعطهم بوجود المال وأهل السهمان فهو مفرط وما هلك من ماله فالزكاة لازمة له فيما بقى في يديه منه كإن كانت له عشرون ديناراً فأمكنه أن يؤدي زكاتها فأخرها فهلكت العشرون فعليه نصف دينار يؤديه متى وجده ولو كان له مال يمكنه أن يؤدي زكاته فلم يفعل فوجبت عليه الزكاة ستين ثم هلك أدى زكاته لما فرط فيه وإن كانت له مائة شاة فأقامت في يده ثلاث سنين وأمكنه في مضي السنة الثالثة أداء زكاتها فلم يؤديها أدى زكاتها ثلاث سنين وإن لم يمكنه في السنة الثالثة أداء زكاتها حتى هلكت فلا زكاة عليه في السنة الثالثة وعليه الزكاة في السنتين اللتين فرط في أداء الزكاة فيها .

(١) قوله : من الملقط ، كذا في النسخ ، ولعله من تحريف النسخ ، ووجهه « من صاحبها » فتأمل كتبه مصححه .

(٢) قوله : وكل ما قبض إلى قوله « فكذا » مكرر مع ما سبق قريباً . كتبه مصححه .

(٣) قوله : في الترجمة « يدفع زكاته » ، أي يريد دفعها وبهيتها لذلك . كتبه مصححه .

باب المال يحول عليه أحوال في يدي صاحبه

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل خمس من الإبل فحال عليها أحوال وهي في يده لم يؤد زكاتها فعليه فيها زكاة عام واحد لأن الزكاة في أعيانها وإن خرجت منها شاة في السنة فلا يبق له خمس تجب فيه الزكاة (قال الربيع) وفيه قول آخر أن عليه في كل خمس من الإبل أقامت عنده أحوالا أداء زكاتها في كل عام أقامت عنده شاة في كل عام لأنه إنما يخرج الزكاة من غيرها عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك إن كانت له أربعون شاة أو ثلاثون من البقر أو عشرون ديناراً أو ما مثله أخرجه زكاتها لعام واحد لأن زكاتها خارجة من ملكه مضمونة في يده لأهلها ضمان ماغصب (قال الشافعي) ولو كانت إبله ستاً فحال عليها ثلاثة أحوال وعبر منها يسوى شاتين فأكثر أدى زكاتها لثلاثة أحوال لأن بعيراً منها إذا ذهب بشاتين أو أكثر كانت عنده خمس من الإبل فيها زكاة (قال الشافعي) ولو كانت عنده اثنتان وأربعون شاة أو واحد وعشرون ديناراً فحال عليها ثلاثة أحوال أخذت من الغنم ثلاث شياه لأن شاتين يذهبان ويبقى أربعون فيها شاة وأخذت منه زكاة الدنانير ديناراً ونصفاً وحصة الزيادة لأن الزكاة تذهب ويبقى في يده ما فيه زكاة وهكذا لو كانت له أربعون شاة أول سنة ثم زادت شاة فحال عليها سنة ثانية وهي إحدى وأربعون ثم زادت شاة في السنة الثالثة فحال عليها سنة وهي اثنتان وأربعون شاة كانت فيها ثلاث شياه لأن السنة لم تحل إلا وربها يملك فيها أربعين شاة (قال الشافعي) فعلى هذا الباب كله فيه الزكاة (قال الشافعي) ولو كانت له أربعون شاة فحال عليها أحوال ولم تزد فأجب إلى أن يؤدى زكاتها لما مضى عليها من السنين ولا يبين أن أن يجبر ما إذا لم يكن له إلا الأربعين شاة فحال عليها ثلاثة أحوال أن يؤدى ثلاث شياه (قال الربيع) وفي الإبل إذا كانت عنده خمس من الإبل فحال عليها أحوال كانت عليه في كل حول شاة لأن الزكاة ليست من غيرها إنما يخرج من غيرها وهي مخالفة للغنم التي في غيرها الزكاة

باب البيع في المال الذي فيه الزكاة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولو باع رجل رجلاً مائتي درهم بخمسة دنانير بيعاً فاسداً فأقامت يده المشتري شهراً ثم حال عليها الحول من يوم ملكها البائع ففيها الزكاة من مال البائع وهي مردودة عليه لأنها لم تخرج من ملكه بالبيع الفاسد وهكذا كل مال وجبت فيه الزكاة فبيع بيعاً فاسداً من ماشية أو غيرها رضي على أصل ملك المالك الأول لأنه لم يخرج من ملكه ولو كان البائع باعها بيعاً صحيحاً على أنه بالخيار ثلاثاً وقبضها المشتري أو لم يقبضها فحال عليها حول من يوم ملكها البائع وجبت فيها الزكاة لأنه لم يتم خروجها من ملك البائع حتى حال عليها الحول والمشتري ردها للنقص الذي دخل عليها بالزكاة وكذلك لو كان الخيار للبائع والمشتري معاً (قال الشافعي) ولو كان الخيار للمشتري دون البائع فاختار إنفاذ البيع بعدما حال عليها الحول ففيها قولان، أحدهما أن على البائع الزكاة لأن البيع لم يتم إلا بعد الحول ولم يتم خروجها من ملكه بحال (قال) وأقول الثاني أن الزكاة على المشتري لأن الحول حال وهي ملك له وإنما له خيار الرد إن شاء دون البائع (قال الربيع) وكذلك لو كانت له أمة كان للمشتري وطؤها في أيام الخيار دون البائع فلما كان أكثر المالك للمشتري كانت الزكاة عليه إذا حال عليها الحول من يوم اشتراها وقبضت وسقطت الزكاة عن البائع لأنها قد خرجت من ملكه ببيع صحيح (قال الشافعي) ولو باع الرجل صنفاً من مال وجبت فيه الزكاة قبل حوله يوم على أن البائع فيه بالخيار يوماً، فاختار إنفاذ البيع بعد يوم وذلك بعد تمام حوله كانت في المال الزكاة، لأن البيع لم يتم حتى حال عليه الحول قبل أن يخرج من ملكه وكان للمشتري رده بعض الزكاة منه

الزكاة وجبت فيها فلا يجوز أن يقطع فيمنع الزكاة وهي حق لأهلها ولا أن تؤخذ بحالها تلك وليست الحال التي أخذها فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ثبت له شترى على البائع ثمرة في نخله وقد شرط قطعا ولا يكون في هذا البيع إلا فسخه ولو رضى البائع بتركها حتى تجدد في نخله ورضى المشتريان لم يرجعا على البائع بالعثر لأنه قد أقبضهما جميع ماباعهما من الثمرة ولا عثر فيه ، وعليهما أن يركبا بما وجب من العثر (**فَاللَّيْثُ ابْنُ**) ولو كانت المسألة بخالها فتركها المشتريان حتى بدا صلاحها فرضى البائع بتركها ولم يرعه المشتريان كان فيها قولان (أحدهما) أن يجبرا على تركها ولا يفسخ البيع بما وجب فيها من الصدقة (والثاني) أن يفسخ البيع لأنهما شرطا القطع ثم صارت لا يجوز قطعا بما استحق من الصدقة فيها (**فَاللَّيْثُ ابْنُ**) ولو رضى أحد المشتريين إقرارها والبائع ولم يرعه الآخر جبرا في القول الأول على إقرارها وفي القول الآخر يفسخ نصيب الذي لم يرع ويقر نصيب الذي رضى وكان كرجل اشترى نصف الثمرة وإذا رضى إقرارها ثم أراد قطعها قبل الجداد لم يكن له قطعها كلها ولا يفسخ للبيع إذا ترك رده مرة لم يكن له رده بعدها ، وكل هذا إذا باع الثمرة مشاعا قبل أن يبدو صلاحها (**فَاللَّيْثُ ابْنُ**) فإن كان لرجل حائط في ثمره خمسة أوسق فباع رجلا منه نخلات بأعيانهن وآخر نخلات بأعيانهن بعد ما يبدو صلاحه ففيه العثر والبيع مفسوخ إلا أن يبيع من كل واحد منهما تسعة أعشاره وإن كان هذا البيع قبل أن يبدو صلاح الثمرة على أن يقطعها فقطعا منها شيئا وتركها شيئا حتى يبدو صلاحه ، فإن كان فيما بقي خمسة أوسق ففيه الصدقة والبيع فيه كما وصفت في المسألة قبله فإن لم يكن فيما بقي من الثمرة خمسة أوسق فالبيع جائز لا يفسخ ويؤخذ بأن يقطعها إلا أن يتطوع البائع بتركها لهما وإن قطعها الثمرة بعد ما يبدو صلاحها قبالا : لم يكن فيها خمسة أوسق ، فالقول قولهما مع أيمانهما ولا يفسخ البيع في هذا الحال ، فإن قامت بينة على شيء أخذ بالبينه وإن لم تقم بينة قبل قول رب المال فيها طرح عن نفسه به الصدقة أو بعضها إذا لم تقم عليه بينة بخلاف ما قال (**فَاللَّيْثُ ابْنُ**) وإذا قامت بينة بأمر يطرح عنه الصدقة أو بعضها وأقر بما ثبت عليه الصدقة أو يزيدا أخذت بقوله لأنني إنما أقبل بينته إذا كانت كما ادعى فيها يدفع به عن نفسه فإذا أكرهها قبلت قوله في الزيادة على نفسه وكان أثبت عليه من بينته (**فَاللَّيْثُ ابْنُ**) وإذا كان للرجل الحائط لم يمنع قطع ثمره من حين تطلع إلى أن ترى فيه الحجرة فإذا رؤيت فيه الحجرة منع قطعه حتى يخرص فإن قطعه قبل يخرص بعد ما يرى فيه الحجرة فالقول قوله فيما قطع منه وإن أتى عليه كله مع بينته ، إلا أن يعلم غير قوله بينته أهل مضره فيؤخذ ذلك منه بالبينه (**فَاللَّيْثُ ابْنُ**) وإذا أخذت بينته أو قوله أخذ بتمر وسط سوى ثمر حائطه حتى يستوفى منه عشره ولا يؤخذ منه ثمنه (**فَاللَّيْثُ ابْنُ**) فهذا إن خرس عليه ثم استهلكه أخذ بتمر مثل وسط ثمره .

باب ميراث القوم المال

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا ورث القوم الحائط فلم يفتسموا وكانت في ثمره كله خمسة أوسق فعليه الصدقة لأنهم خلطوا يصدقون صدقة الواحد (**فَاللَّيْثُ ابْنُ**) فإن اقتسموا الحائط مشعرا قبل أصبح فكان القسم قبل أن يرى في الثمرة صفرة أو حمرة فلا صدقة على من لم يكن في نصيبه خمسة أوسق وعلى من كان في نصيبه خمسة أوسق صدقة (**فَاللَّيْثُ ابْنُ**) فإن اقتسموا بعد ما يرى فيه صفرة أو حمرة صدق كله صدقة الواحد إذا كانت في جميعه خمسة أوسق أخذت منه الصدقة لأن أول محل الصدقة أن يرى الحجرة والصفرة في الحائط ، خرص الحائط أو لم يخرص (**فَاللَّيْثُ ابْنُ**) فإن قال قائل : كيف جعلت صدقة النخل والعنب اللذين يخرصان أولا وآخرا دون الماشية والوزق والذهب وإنما أول ما تجب فيه الصدقة عندك وآخره الحول دون المصدق ؟ قيل له إن شاء الله تعالى : لما خرصت

جار من الأعتاب والنخل لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين طابت علمنا أنه لا يحرصها ولا زكاة له فيها ، ولما قبضها تمرا وزبيباً علمنا أن آخر ما يجب فيه الصدقة منها أن تصير تمراً أو زبيباً على الأمر المتقدم فإن قال ما يشبه هذا ؟ قيل لحج له أول وآخران ، فأول آخره رمى الجرات والحلق ، وآخر آخره زيارة البيت بعد الجرة والحلق ، وليس هكذا عمرة ولا الصوم ولا الصلاة كلها لها أول وآخر واحد وكل كما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم (**فَاللَّيْثُ بَنِي**) ولو اقتصموا ولم ترفيه صفرة ولا حمرة ثم لم يقتصروا عليه حتى يعلم حق كل واحد منهم أو لم يترافوا حتى يعلم كل واحد منهم حقه حتى يرى فيه صفرة أو حمرة كانت فيه صدقة الواحد لأن القسم لم يتم إلا بعد وجوب الصدقة فيه (**فَاللَّيْثُ بَنِي**) والقول قول أرباب المال في أنهم اقتصموا قبل أن يرى فيه صفرة أو حمرة إلا أن تقوم فيه بينة بخير ذلك (**فَاللَّيْثُ بَنِي**) فإن كان الحائط خمسة أوسق فاقسمه اثنان فقال أحدهما اقتصمنا قبل أن ترى فيه حمرة أو صفرة وقال الآخر : بعد ما رؤيت فيه ، أخذت الصدقة من نصيب الذي أقر أنهما اقتصمها بعد ما حلت فيه الصدقة بقدر ما يلزمه ولم تؤخذ من نصيب الذي لم يقر (**فَاللَّيْثُ بَنِي**) ولو اقتصما الثمرة دون الأرض والنخل قبل أن يبدو صلاحها كان القسم فاسداً وكانوا فيه على الملك الأول (قال) ولو اقتصمها بعدما يبدو صلاحها كانت فيه الزكاة كما يكون على الواحد في الحالين معا (**فَاللَّيْثُ بَنِي**) وإذا ورث الرجل حائطاً فآثر أو آثر حائطه ولم يكن بالميراث أخذت الصدقة من ثمر الحائط وكذلك لو ورث ماشية أو ذهباً أو ورقاً فلم يعلم أو علم فاعل عليه الحول ، أخذت صدقتها لأنها في ملكه وقد حال عليها حول ، وكذلك ماله لا علمه (**فَاللَّيْثُ بَنِي**) وإذا كان لرجل مال يجب فيه الزكاة فارتد عن الإسلام وهرب أو جن أو غنم أو حبس ليستتاب أو يقتل فحال الحول على ماله من يوم ملكه ففيها قولان أحدهما أن فيها الزكاة لأن ماله لا بعدو أن يموت على رده فيكون للمسلمين وما كان لهم ففيه الزكاة أو يرجع إلى الإسلام فيكون له فلا تسقط الردة عنه شيئاً وجب عليه ، والقول الثاني أن لا يؤخذ منها زكاة حتى ينظر ، فإن أسلم تملك ماله وأخذت زكاته لأنه لم يكن سقط عنه الفرض وإن لم يؤجر عليها ، وإن قتل على رده لم يكن في المال زكاة لأنه مال مشترك مغنوم فإذا صار لإنسان منه شيء فهو كالفائدة ويستقبل به حوله ثم يزكاه ، ولو أقام في رده زماناً كان كما وصفت ، إن رجع إلى الإسلام أخذت منه صدقة ماله ، وليس كالدنمى الممنوع المال بالجزية ولا الحجاب ولا المشرك غير الدنمى الذي لم يجب في ماله زكاة قط ، ألا ترى أنا نأمره بالإسلام فإن امتنع قتلناه وأنا نحكم عليه في حقوق الناس بأن نلزمه ، فإن قال : فهو لا يؤجر على الزكاة ، قيل : ولا يؤجر عليها ولا غيرها من حقوق الناس التي نلزمه ويحجب أجر عمله فيما أدى منها قبل أن يرتد ، وكذلك لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ .

باب ترك التعدي على الناس في الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن إقاسم ابن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت « مر على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بغنم من الصدقة فرأى فيها شاة حافلاً ذات ضرع » فقال عمر : « ماهذه الشاة ؟ » فقالوا : شاة من الصدقة فقال عمر : « ما أعطى هذه أهلها وهم طامعون لا تفقتوا الناس لاتأخذوا » (١) حذرات المسلمين نكبوها عن الطعام (**فَاللَّيْثُ بَنِي**) رحمه الله تعالى توه

(١) قوله : حذرات : جمع « حذرة » كسجدة وسجديات ، وحذرة المال خياره ، يقال : هذا حذرة نفسي ، أي خير ما عندي وقوله « نكبوها عن الطعام » أي اعدلوا عن الأكلة وذات الدر ونحوها واتركوها لأهلها . كذا في كسب النعمة . كتيبه مصححه .

عمر أن أهلها لم ينطوعوا بها ولم ير عليهم في الصدقات ذات در فقال هذا، ولو عاين صدق جبر أهلها على أخذها لردّها عليهم إن شاء الله تعالى وكان شديداً أن يعاقب المصدق، وإن أُرِ بَأْسَانٌ تَوْخِذَ طَبِيبٍ أَنْفَسَ أَهْلُهَا (فَالْإِسْنَانِيُّ) وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعازل حين بعثه إلى اثنين مصدقاً «إياك وكرائم أموالهم» وفي كل هذا دلالة على أن لا يؤخذ خيار المال في الصدقة وإن أخذ بحق على وإلى رده وأن يجعله من ضمان المصدق لأنه تعسّى بأخذه حتى يردّه على أهله وإن فات ضمنه مصدق وأخذ من أهله ما عليه إلا أن يرضوا بأن يرد عليهم فضل ما بين القسمتين فيردها المصدق وينفذ ما أخذ هو بما هو فوق ذلك من فضل له من أهل السهمان، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن (١) حبان أنه قال: أخبرني رجلان من أشجع أن محمد بن مسلمة الأنصاري كان يأتيهم مصدقاً فيقول لرب المال: أخرجني صدقة مالك فلا يقود إليه شاة فيها وفاء من حقّه إلا قبلها (فَالْإِسْنَانِيُّ) وسواء أخذها المصدق وليس فيها تعد أو قادها إليه رب المال وهي وافية وإن قال المصدق لرب المال: أخرج زكاة مالك فأخرج أكثر مما عليه، فإن طاب به نفساً بعد علمه. أخذه منه وإلا أخذ منه ما عليه، ولا يسعه أخذه إلا حتى يعلمه أن ما أعطاه أكثر مما عليه.

باب غاؤل الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل الصدقات وكان حبسها حرماً ثم أكد تحريم حبسها فقال عز وعلا «ولا تحبس الذين ييخولون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم بما هو شرهم» الآية وقال تبارك وتعالى «والذين يكتزون الذهب والنفضة» إلى قوله «ما كنتم تكثرون» (فَالْإِسْنَانِيُّ) وسبيل الله والله أعلم ما فرض من الصدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا جامع عن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا أبا وائل يخبر عن عبد الله بن مسعود يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ما من رجل لا يؤدي زكاة ماله إلا جعل له يوم القيامة شجاع أقرع يفر منه وهو يتبعه حتى يطوقه في عنقه» ثم قرأ علينا «سيطوفون ما جئوا به يوم القيامة» أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت عبد الله بن عمر وهو يسأل عن السكتز فقال هو المال الذي لا تؤدي منه الزكاة (فَالْإِسْنَانِيُّ) وهذا كما قال ابن عمر إن شاء الله تعالى لأنهم إنما عذبوا على منع الحق فأما على دفن أموالهم وحبسها فذلك غير محرم عليهم وكذلك إحرازها والدفن ضرب من الإحراز وأولا إباحة حبسها ما وجبت فيها الزكاة في حوز لأنها لا تجب حتى تجبس حولا، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار (٢) عن أبي هريرة أنه كان يقول: «من كان له مال لم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطلبه حتى يمكّه» يقول أنا أكثر له «أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه قال: استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة ابن الصامت على صدقة فقال «أتق الله يا أبا الوليد لا تأتي يوم القيامة يبيع نحره على رقبتك له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة لها» (٣) ثؤاج» فقال بارسول الله وإن ذا السكزا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إي والذي نفسي بيده إلا من رحم الله تعالى» فقال: والذي بعثك بالحق لا أعمل على اثنين أبداً.

- (١) حبان: - بفتح أوله وتشديد الموحدة، كذا في الخلاصة. كتبه مصدحه.
- (٢) في نسخة المسند زيادة أي صالح ليمان بن عبد الله بن دينار وأبي هريرة، فحرق السند. كتبه مصدحه.
- (٣) ثؤاج: - بالضم، صياح منه تأجت ثؤاج من ثب يقع كتبه مصدحه.

باب ما يحل للناس أن يعطوا من أموالهم

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله : قال الله تبارك وتعالى « ولا تيمموا الخبث منه تنفقوا » الآية (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) يعنى والله أعلم تأخذونه لأنفسكم ممن لكم عليه حق فلا تنفقوا مالا تأخذون لأنفسكم ، يعنى لا تعطوا مما خبث عليكم والله أعلم وعندكم طيب (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فحرام على من عليه صدقة أن يعطى الصدقة من شرها وحرام على من له عمر أن يعطى "عمر من شره" ، ومن له الخطئة أن يعطى "عمر من شرها" ، ومن له ذهب أن يعطى زكاتها من شرها ، ومن له إبل أن يعطى الزكاة من شرها إذا ولي إعطاءها أهلها ، وعلى السلطان أن يأخذ ذلك منه ، وحرام عليه إن غابت أعيانها عن السلطان فقبل قوله أن يعطيه من شرها ويقول : ماله كله هكذا . قال الربيع : أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن جرير بن عبد الله البجلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أتاكم المصدق فلا يفارقكم إلا عن رضا » (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) يعنى والله أعلم : أن يوفوه طائعين ولا يبلووه لأن يعطوه من أموالهم ما ليس عليهم فيها تأمرهم ، وتأمر المصدق .

باب الهدية للوالى بسبب الولاية

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن الزهرى عن عروة بن الزبير عن أبي حميد الساعدى قال : استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الأزد يقال له (١) ابن اللثية على الصدقة فلما قدم قال : « هذا لكم وهذا أهدي إلى » فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال : (ما بال العامل نبهه على بعض أعمالنا فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلى ؟) فبلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أهدي له أم لا ؟ فوالذى نفسى بيده لا يأخذ أحد منها شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بعيرا له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة (٢) تير . ثم رفع يديه حتى رأينا غرفة إبطيه ثم قال اللهم : « هل بلغت ، اللهم هل بلغت ؟ » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي حميد الساعدى قال : بصر عيني وسمع أذنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلوا زيد بن ثابت ، يعنى مثله (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فيجتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم في ابن اللثية تحريم الهدية إذا لم تكن الهدية له إلا بسبب السلطان ويحتمل أن الهدية لأهل الصدقات إذا كانت بسبب الولاية لأهل الصدقات كما يكون ما تطوع به أهل الأموال مما ليس عليهم لأهل الصدقات لا لوالى الصدقات (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإذا أهدي واحد من القوم للوالى هدية ، فإن كانت لشيء ينال به منه حقا أو باطلا (٣) أو لشيء ينال منه حق أو باطل ، فحرام على الوالى أن يأخذها لأن حراما عليه أن يستعمل على أخذه الحق وإن ولي أمره ، وقد ألزمه الله عز وجل أخذ الحق لهم وحرام عليه أن يأخذ لهم باطلا والجعل عليه أحرم وكذلك إن كان أخذ منه ليدفع به عنه ماكرهه ، أما أن يدفع عنه بالهدية حقا لزمه فحرام عليه دفع الحق إذا لزمه . وأما أن يدفع عنه باطلا فحرام عليه إلا أن يدفع عنه بكل حال (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإن أهدي له من غير هذين الوجهين أحد من أهل ولايته فكانت تفضلا عليه أو شكر الحسن في المعاملة فلا يقبلها ، وإن قبلها كانت في الصدقات ، لا يسهه عندي غيره إلا أن يكافئه عليه

(١) في القاهوس : وبنو ثب - بالضم - ، حتى منهم عبد الله بن اللثية اه كته مصححه .

(٢) يعرف الشاة تير . من باب ضرب وفتح يمارا - بالضم - صاحت ، كذا في كتب اللغة . كته مصححه .

(٣) قوله : أو لشيء ينال منه الخ كذا في النسخ . وانظر . كته مصححه .

بقدرها فيسعه أن يتمولها . (قال الشافعي) وإن كان من رجل لاسلطان له عليه وليس لبلد الذي له به سلطان شكرا على حسن ما كان منه فأحب إلي أن يجعلها لأهل الولاية إن قبلها ، أو يدع قبولها فلا يأخذ على الحسن مكافأة ، وإن قبلها فتمولها لم تحرم عليه عندي . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وقد أخبرنا مطرف بن مازن عن شيخ ثقة سماه لا يخفى ذكر اسم أن رجلا ولي عدن فأحسن فيها فبعث إليه بعض الأعاجم بهدية حمدا له على إحسانه فكتب فيها إلى عمر بن عبد العزيز فأحسبه قال قولنا معناه : نجعل في بيت المال . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن عثمان بن صفوان الجمعي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تخاط الصدقة مالا إلا أهلكته » . (قال الشافعي) يعني والله أعلم أن خيانة الصدقة تلتف المال المخلوط بالحيانة من الصدقة (قال الشافعي) وما أهدى له ذو رحم أو ذو مودة كان يهاديه قبل الولاية لا يبعثه للولاية فيكون إعطاؤه على معنى من الخوف ، فالتزّه أحب إلى وأبعد لقالة سوء ، ولا بأس أن يقبل ويتمول إذا كان على هذا المعنى ما أهدى أو وهب له .

باب ابتياع الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثني شيخ من أهل مكة قال : سمعت طاوسا وأنا واقف على رأسه يسأل عن بيع الصدقة قبل أن تقبض فقال طاوس : ورب هذا البيت ما يحل بيعها قبل أن تقبض ولا بعد أن تقبض (قال الشافعي) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن تؤخذ من أغنيائهم فتدفع على فقرائهم فقراء أهل السهمان ، فتدفع بعينها ولا يرد ثمنها (قال الشافعي) وإن باع منها المصدق شيئا لم ير أن يقع لرجل نصف شاة أو ما يشبه هذا فعليه أن يأتي بثمنها أو يقسمها على أهلها لا يجزئه إلا ذلك (قال) وأفسخ بيع المصدق فيها على كل حال إذا قدرت عليه وأكره لمن خرجت منه أن يشتريها من يد أهلها الذي قسمت عليهم ولا أفسخ البيع إن اشتروها منهم وإنما أكرهت ذلك منهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حمل على فارس في سبيل الله فراه يباع أن لا يشتريه وأنه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « العائد في هبته أو صدقته كالكلب يعود في قيئه » ولم يبين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شراء ما وصفت على الذي خرج من يده فأفسخ فيه البيع وقد تصدق رجل من الأنصار بصدقة على أبيه ثم ماتا فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأخذ ذلك بالمرأث فبذلك أجزت أن يملك ما خرج من يده بما يحل به الملك (قال الشافعي) ولا أكره لمن اشترى من يد أهل السهمان حقوقهم منها إذا كان ما اشترى منها ما لم يؤخذ منه في صدقته ولم يتصدق به متطوعا . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن عمرو بن مسلم أو ابن طاوس أن طاوسا ولي صدقات الركب لمحمد بن يوسف فكان يأتي القوم فيقول : زكوا رحمكم الله ما أعطاكم الله فما أعطوه قبله ثم يسألهم « أين سأكذبها ؟ » فيأخذها من هذا ويدفعها إلى هذا وأنه لم يأخذ لنفسه في عمله ولم يبيع ولم يدفع إلى الوالي منها شيئا ، وأن الرجل من الركب كان إذا ولي عنه لم يقل له : هلم (قال الشافعي) وهذا يسع من وليهم عندي وأحب إلي أن يختلط لأهل السهمان فيسأل ويخلف من اتهم لأنه قد كثر الغلو فيهم وليس لأحد أن يختلط ولا يخلف ولا يلي حتى يكون يضعها مواضعها ، فأما من لم يكن يضعها مواضعها فليس له ذلك .

باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم » الآية (قال) وإصلاحاً عليهم الدعاء لهم عند أخذ الصدقة منهم (قال) فحق على الوالي إذا أخذ صدقة امرئ أن يدعو له وأحب إلى أن يقول : أجرك الله فيما أعطيت وجعلها لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت وما دعا له به أجره إن شاء الله .

باب كيف تعد الصدقة وكيف تؤسم

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حضرت عمى محمد بن العباس تؤخذ الصدقات بحضرتة يأمر بالخطار فيحظر ويأمر قوماً فيسكتون أهل السهمان ثم يقف رجال دون الخطار قليلاً ثم تسرب الغنم بين الرجال والخطار فتمر الغنم سرعاً واحدة واثنان وفي يد الذي يدها عصاً يشير بها ويعد بين يدي محمد بن العباس وصاحب المال معه فإن قال خطأ، أمره بالإعادة حتى ينجحها على عدد ثم يأخذ ما وجب عليه بعد ما يسأل رب المال : هل له من غنم غير ما أحضره؟ فيذهب بما أخذ إلى الميسم فيؤسم بميسم الصدقة وعز كتاب الله عز وجل، وتؤسم الغنم في أصول أذانها والإبل في أنفها إذا شئت تصير إلى الخطيرة حتى ينجح ما يؤخذ من الجميع ثم يفرقها بقرها ماري (قال الشافعي) وهكذا أحب أن يفعل المصدق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه : إن في الظفر ناقة عجماء فقال « أمن نعم الجزية أم من نعم الصدقة ؟ » فقال أسلم : بل من نعم الجزية قال : إن عليها ميسم الجزية (قال الشافعي) وهذا يدل على أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يسم وسمين ، رسم جزية ، ووسم صدقة . وبهذا نقول .

باب الفضل في الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول : « والذي نفسي بيده ما من عبد يتصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا طيباً ولا يصعد إلى السماء إلا طيب إلا كان كأنما يضعها في يد الرحمن فريشها له كما يرى أحدكم ^(١) فلو هو حتى إن اللقمة لتأتى يوم القيامة وإنها لثل الجبل العظيم » ، ثم قرأ « ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مثل المنفق والبخل كمثل رجلين عليهما جبتان أو حستان من لدن ^(٢) ندهما إلى تراقيهما فإذا أراد المنفق أن يتفق صبغت عليه الدرع أو موت حتى تحق بنائه وتعفر أثره وإذا أراد البخل أن يتفق تقلصت ولزمت كل حلقة موضعها حتى تأخذ بمنقه أو ترقوته فهو يوسعها ولا تنسع » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال

(١) الفلو : - يفتح فاء وضمة اللام وتشديد الواو . الجشش أو المهر إذا قطع ، يقال : فلاه عن أمه ، إذا عزله عنها وطمعه كذا في كتب اللغة . كتبه مصححه .

(٢) قوله « ندهما » بضم الأول وكسر الثاني وتشديد ثالث . جمع « ندى » على ممول ، كفلس وفلوس . كتبه مصححه .

أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ،
إلا أنه قال « فبئس يوسعها ولا توسع » (**قال الشافعي**) حمد الله عز وجل صدقة في غير موضع من كتابه ، فمن
قدر على أن يكفر منها ليفعل .

باب صدقة النافقة على المشرك

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن هشام بن عروة عن أبيه عن أمه أسماء بنت أبي بكر
قالت « أتاني أمي رغبة في عهد قريش فسمأت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أأصلها ؟ قال نعم »
(**قال الشافعي**) ولا بأس أن يتصدق على المشرك من النافقة وليس له في الفريضة من الصدقة حق ، وقد حمد الله
تعالى قوما فقال « ويظعمون الطعام » الآية .

باب اختلاف زكاة مالا يملك

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا سلف الرجل الرجل مائة دينار في طعام أو غيره سلفا
صحيحا فللمائة ملك للسلف ويتركها كان له مال غيرها يؤدي دينه أو لم يكن يتركها لحولها يوم قبضها ولو أقلس بعد
الحول والمائة قائمة في يده بعينها زكاهما وكان للذي له المائة أخذ ما وجد منها وانباها بما يبقى عن الزكاة وعما تلف
منها وهكذا لو أصدق رجل امرأة مائة دينار فقبضتها وحال عليها الحول في يدها ثم طلقها زكت المائة ورجع عليها
بخمسين لأنها كانت مائة للكل وإنما انتقض الملك في خمسين بعد تمام ملكها لها حولا وهكذا لو لم تقبضها وحال
عليها حول في يده ثم طلقها وجب عليها فيها الزكاة إذا قبضت الخمسين منه أدت زكاة المال ، لأنها كانت في ملكها
وكانت كمن له على رجل مائة دينار فقبض خمسين بعد الحول وأبرأه من خمسين وهو قادر على أخذها منه ، يترك
منها مائة (**قال الشافعي**) رحمه الله تعالى : ولو طلقها قبل الحول من يوم نكحها لم يكن عليها إلا زكاة الخمسين إذا
حال الحول لأنها لم تقبضها ولم يحل الحول حتى انتقض ملكها في الخمسين (**قال الشافعي**) ولو أكرى رجل رجلا
دارا بمائة دينار أربع سنين فالكراء حال إلا أن يشترطه إلى أجل ، فإذا حال عليه الحول من يوم أكرى الدار
أحصى الحول وعليه أن يترك خمسة وعشرين دينارا والاختيار له ولا يخرج على ذلك أن يترك المائة ، فإن تم حول ثان
فعليه أن يترك عن خمسين دينارا السنتين يختصب منها زكاة الخمسة والعشرين التي أداها في أول سنة ثم إذا حال حول
ثالث فعليه أن يترك خمسة وسبعين ثلاث سنين يختصب منها ماضى من زكاته عن الخمسة والعشرين والخمسين ، فإذا
مضى حول رابع فعليه أن يترك مائة لأربع سنين يختصب منها كل ما أخرج من زكاته قليلا وكثيرا (قال الربيع
وأبو يعقوب) عليه زكاة المائة (قال الربيع) سمعت الكتاب كله إلا أني لم أعارض به من هبنا إلى آخره
(**قال الشافعي**) ولو أكرى بمائة فقبض المائة ثم انهدمت الدار انفسخ الكراء من يوم تهدم ولم يكن عليه زكاة
إلا فيما سلم له من الكراء قبل الهدم ولهذا قلت ليس عليه أن يترك المائة حتى يسلم الكراء فيها وعليه أن يترك ما سلم
من الكراء منه وهكذا إجارة الأرض بالذهب والفضة وغير ذلك مما أكره المالك من غيره (**قال الشافعي**) وإنما
فرقت بين إجارة الأرضين والمنازل والصدائق لأن المداق شيء تملكه على الكمال ، فإن ماتت أو مات الزوج أو
دخل بها ، كان لها الكمال ، وإن طلقها رجع إليها بنفسه ، والإجارة لا يملك منها شيء بكانه إلا بسلاطة متفعة ما يستأجره

مدة فيكون لها حصة من الإجارة فلا تجز إلا الفرق بينهما بما وصفت (**قال الشافعي**) وملك الرجل نصف المهر بالطلاق يشبه ملكه الشفعة تكون لملك الذي هي في يديه حتى تؤخذ من يديه (قال) وكتابة المكاتب والعمد يخرج والأمة فلا يشبه هذا هذا لا يكون عليه ولا على سيده فيه زكاة وإن ضمنه مكاتبه أو عبده حتى يقبضه السيد ويحول عليه الحول من يوم قبضه لأنه ليس بدين لازم للمكاتب ولا العبد ولا الأمة ، فليس يتم ملكه عليه بحال حتى يقبضه وما كان في ذمة حرقه فأنتم عليه (**قال الشافعي**) وهكذا كل ممالك مما في أصله صدقة تبر ، أو فضة ، أو غنم ، أو بقر ، أو إبل . فأما ممالك من طعام أو تمر أو غيره فلا زكاة فيه ، إنما الزكاة فيما أخرجت الأرض بأن تكون أخرجه وهو تلك ما أخرجت فيكون فيه حق يوم حصاده (**قال الشافعي**) وما أخرجت الأرض فأديت زكاته ثم حبسه صاحبه سنين فلا زكاة عليه فيه لأن زكاته إنما تكون بأن تخرجه الأرض له يوم تخرجه ، فأما ما سوى ذلك فلا زكاة فيه بحال إلا أن يشتري التجارة ، فأما إن نوبت به التجارة وهو ملك لصاحبه بغير شراء فلا زكاة فيه (**قال الشافعي**) فإذا أوجف المسلمون على العدو بالخيول والركاب فجمعت غنائمهم فحال عليها حول قبل أن تقسم فقد أساء الوالي إذا لم يكن له عذر ، ولا زكاة في فضة منها ولا ذهب ولا ماشية حتى تقسم ، يستقبل بها بعد القسم حولا لأن الغنيمة لا تكون لملك واحد دون صاحبه فإنه ليس ببنى ملكوه بشراء ولا ميراث فأفروه راضين فيه بالسرقة وإن للامام أن يمنع قسمه إلى أن يسكنه ولأن فيها خمسا من جميعها قد يصير في القسم في بعضها دون بعض فليس منها مملوك لأحد بعينه بحال (**قال الشافعي**) ولو قسمت فجمعت سهام مائة في شيء براضم وكان ذلك الشيء ماشية أو شيئا مما يحب فيه الزكاة لم يقسموه بعد أن صار لهم حتى حال عليه الحول زكوه لأنهم قد ملكوه دون غيره من غنيمة ودون غيره من أهل الغنيمة ، ولو قسم ذلك الوالي بلا رضاء لم يكن له أن يلزمهم ذلك ولو قسمه وهم غيب ودفعه إلى رجل فعال عليه حول لم يكن عليهم فيه زكاة لأنهم لم يملكوه ، وليس للوالي جبرهم عليه ، فإن قبلوه ورضوا به ملكوه ملكا مستأنفا واستأنفوا له حولا من يوم قبلوه (**قال الشافعي**) ولو عزل الوالي سهم أهل الخمس ثم أخرج لهم سهمهم على شيء بعينه ، فإن كان ماشية لم يجب عليهم فيه الصدقة ، لأنه لا يقوم متفرقين لا يعرفهم فهو كالغنيمة بين الجماعة لا يحصون ، وإذا صار إلى أحد منهم شيء استأنف به حولا ، وكذلك الدنانير والدرهم والدرهم في جميع هذا (**قال الشافعي**) وإذا جمع الوالي ألفي ذهب أو ورقا فأدخله بيت المال فعال عليه حول أو كانت ماشية فرعاها في الحمى فعال عليها حول فلا زكاة فيها لأن مالكيها لا يحصون ولا يعرفون كلهم بأعيانهم وإذا دفع منه شيئا إلى رجل استقبل به حولا (**قال الشافعي**) ولو عزل منها الخمس لأهلها كان هكذا لأن أهلها لا يحصون وكذلك خمس الخمس ، فإن عزل منها شيئا لصف من الأصناف فدفعه إلى أهلها فعال عليه في أيديهم حول قبل أن يقسموه صدقوه صدقة الواحد لأنهم خلطاء فيه ، وإن اقتسموه قبل الحول ، فلا زكاة عليهم فيه .

باب زكاة الفطر

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر وأث من المسلمين ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر وعبد والذكر والأنثى ممن يموتون . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عيسى بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : « كما تخرج زكاة الفطر

صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط » (**فَالْإِسْتِثْنَائِي**) رحمه الله تعالى : وهذا كله نأخذ وفي حديث نافع دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرضها إلا على المسلمين وذلك موافقة لكتاب الله عز وجل فإنه جعل الزكاة للمسلمين طهوراً والظهور لا يكون إلا للمسلمين وفي حديث جعفر دلالة على أن نبي صلى الله عليه وسلم فرضها على المرء في نفسه ومن يموت (**فَالْإِسْتِثْنَائِي**) وفي حديث نافع دلالة^(١) سنة بحديث جعفر إذا فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحر والعبد والأهل له ، وبين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما فرضها على سيده وما لا اختلاف فيه أن على السيد في عبده وماله زكاة فطر وهما بمن يموت (**فَالْإِسْتِثْنَائِي**) فعلى كل رجل لزمته مؤنة أحد حتى لا يكون له تركها أداء زكاة الفطر عنه ، وذلك بمن جبرناه على نفقته من ولده الصغار والسكران الزمنى فقراء وآبائه وأمهاته انزى الفقراء وزوجته وخادم لها ، فإن كان لها أكثر من خادم لم يلزمه أن يزكي زكاة الفطر عنه ونسباً تأدية زكاة فطر عن من بقي من رقيقها (**فَالْإِسْتِثْنَائِي**) وعليه زكاة الفطر في ربيعة الحضور وقرب رجا رجعتهم أو ما ينج إذا عرف حياتهم لأن كلاً في ماله ، وكذلك أمهات أولاده والمعتقون إلى أجل من رقيقه ومن رهن من رقيقه لأن كل هؤلاء في ماله وإن كان فيمن يموت كافر لم يلزمه زكاة الفطر عنه لأنه لا يظهر بازكاة (**فَالْإِسْتِثْنَائِي**) ورقيق رقيقه رقيقه ، فعليه أن يزكي عنهم (**فَالْإِسْتِثْنَائِي**) فإن كان ولده في ولايته لهم أموال فعليه أن يخرج من أموالهم عنه زكاة الفطر إلا أن يتطوع فيخرجها من ماله عنهم فتجزي عنهم فإذا تطوع حر ممن يموت رجل فأخرج زكاة فطر عن نفسه أو امرأته كانت أو ابن له أو أب أو أم أجزاء عنهم ولم يكن عليه أن يخرج زكاة الفطر عنهم ثانية فإن تطوعوا يعرض ماعليهم كان عليه أن يتم الباقي عنهم من زكاة الفطر (قال) ومن قلت يجب عليه أن يزكي عنه زكاة الفطر فإذا ولد له ولد أو كان أحد في ماله أو عياله في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه وإن مات من ليلته وإذا غابت الشمس من ليلة فطر ثم ولد بينهما أو صار واحد منهم في عياله لم يجب عليه زكاة الفطر في عامه ذلك عنه وكان في سقوط زكاة الفطر عنه كمالاً يملكه بعد الحول وإن كان عبد بينه وبين رجل فعلى كل واحد منهما أن يزكي عنه من زكاة الفطر بقدر ما يملك منه (**فَالْإِسْتِثْنَائِي**) وإن باع عبداً على أن له الخيار فأهل هلال شوال ولم يخر إنفاذ البيع ثم أنهذه فزكاة الفطر على البائع (قال الربيع) وكذلك لو باعه على أن البائع والمشتري بالخيار فأهل هلال شوال وعبد في يد المشتري فأختار المشتري والبائع إجازة البيع أو رده فبهما سواء وزكاة الفطر على البائع (**فَالْإِسْتِثْنَائِي**) ولو باع رجل رجلاً عبداً على أن المشتري بالخيار فأهل هلال شوال قبل أن يختار الرد أو الأخذ كانت زكاة الفطر على المشتري وإن اختار رد البيع إلا أن يختاره قبل الهلال وسواء كان عبد المبيع في يد المشتري أو البائع إنما أنظر إلى من يملكه فأجعل زكاة الفطر عليه (قال) ولو غصب رجل عبد رجل كانت زكاة الفطر في عبد على ماله وكذلك لو استأجره وشرط على المستأجر نفقته (**فَالْإِسْتِثْنَائِي**) ويؤدى زكاة الفطر عن رقيقه الذي اشتري للتجارة ويؤدى عنه زكاة التجارة معا وعن رقيقه للخدمة وغيرها وجميع ما يملك من خدم (**فَالْإِسْتِثْنَائِي**) وإن وهب رجل لرجل عبداً في شهر رمضان فلا يقضه الموهوب له حتى أهل شوال وقتنا زكاة فطر فإن أمضه إياه فزكاة فطر على الموهوب له وإن لم يقضه فالزكاة على الواهب ولو قبضه قبل الليل ثم غابت شمس وهو في ماله مقبوضاً له كانت عليه فيه زكاة الفطر

(١) قوله : سنة كذا في النسخ وأولها بحرفة من النسخ عن « بينة » فانظر . كتبه مصححه .

ولو رده من ساعته (قال) وكذلك كل ما ملك به رجل رجلا عبدا أو أمة (قال الشافعي) وإذا أعتق رجل نصف عبد بينه وبين رجل ولم يكن موصرا فبقي نصفه رفيقا لرجل فعليه في نصفه نصف زكاة الفطر وإن كان للعبد ما يقوت نفسه ليلة الفطر ويومه ويؤدى نصف عن نفسه فعليه أداء زكاة نصف عن نفسه لأنه مالك ما اكتسب في يومه (قال الشافعي) وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا قراضا فاشتري به رفيقا فأهل شوال قبل أن يباعوا فزكائهم على رب المال (قال الشافعي) ولو مات رجل له رقيق فورثه ورثته قبل هلال شوال ثم أهل هلال شوال ولم يخرج الرقيق من أيديهم فلعلمهم فيه زكاة الفطر بقدر موارثهم منه (قال الشافعي) ولو أراد بعضهم أن يدع نصيبه من ميراثه زكاة الفطر فيه لأنه قد لزمه ملكه له بكل حال ولو أنه مات حين أهل هلال شوال وورثه ورثته كانت زكاة الفطر عنه وعمن يملك في ماله مبدأة على الدين وغيره من الميراث والوصايا (قال الشافعي) ولو مات رجل فأوصى لرجل بعبد أو بعبد فإن كان موته بعد هلال شوال فزكاة الفطر عن الرقيق في ماله وإن كان موته قبل شوال فلم يرد الرجل الوصية ولم يقبها أو عليها أو لم يعنها حتى أهل شوال فصدقة الفطر عنهم موقوفة ، فإذا أجاز الموصى له قبول الوصية فهي عليه لأنهم خارجون من ملك الميت وإن ورثته غير المالكين لهم ، فإن اختار رد الوصية فليست عليه صدقة الفطر عنهم ، وعلى الورثة إخراج الزكاة عنهم لأنهم كانوا موقوفين على ملكهم أو ملك الموصى له (قال الشافعي) ولو مات الموصى له بهم قبل أن يختار قبولهم أو ردهم قام ورثته مقامه في اختيار قبولهم أو ردهم ، فإن قبلهم فزكاة الفطر عنهم في مال أبيهم لأنهم يملكه ملكهم إلا أن يتطوعوا بها من أموالهم (قال الشافعي) وهذا إذا أخرجوا من الثلث وقبل الموصى له الوصية فإن لم يخرجوا من الثلث فهم شركاء الورثة فيهم ، وزكاة الفطر بينهم على قدر ميراث الورثة ووصية أهل الوصايا (قال الشافعي) ولو أوصى برفقة عبد لرجل وخدمته لآخر حياته أو وقتا قليلا ، كانت صدقة الفطر على مالك الرقبة ولو لم يقبل كانت صدقة الفطر على الورثة لأنهم يملكون رقبته (قال الشافعي) ولو مات رجل وعليه دين وترك رفيقا فإن زكاة الفطر في ماله عنهم فإن مات قبل شوال زكى عنهم الورثة لأنهم في ملكهم حتى يخرجوا بأن يباعوا بالموت أو الدين وهؤلاء بخلافون العبيد يوصى بهم ، لعبد يوصى بهم خارجون بأعيانهم من ماله إذا قبل الوصية الموصى له وهؤلاء إن شاء الورثة لم يخرجوا من ماله بحال إذا أدوا الدين فإن كان لرجل مكاتب كاتبه فمادة ، فهو مثل رفيقه يؤدى عنه زكاة الفطر ، وإن كانت كتابته صحيحة فليست عليه زكاة الفطر لأنه ممنوع من ماله ويبيع ولا على المكاتب زكاة الفطر لأنه غير تام الملك على ماله ، وإن كانت لرجل أم ولد أو مدبرة فعليه زكاة الفطر فيها معا ، لأنه مالك لها (قال الشافعي) ويؤدى على الممتوه والصبي عنهما زكاة الفطر وعمن تلمهما مؤثما كما يؤدى المصبيح عن نفسه (قال الشافعي) ولا يقف الرجل عن زكاة عبده اغائب عنه وإن كان منقطع الخبر عنه حتى يعلم موته قبل هلال شوال^(١) فإن فعل فعلم أنه مات قبل شوال لم يؤد عنه زكاة الفطر وإن لم يستيقن أدى عنه (قال الشافعي) وإذا غاب الرجل عن بلد الرجل ، لم يعرف موته ولا حياته في ساعة زكاة الفطر فليؤد عنه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرج زكاة الفطر عن غلمان الذين يوادى القرى وخيبر (قال الشافعي) وكل من دخل عليه شوال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه وما يؤدى به زكاة الفطر عنه عنهم أداها عنهم وعنه ، وإن لم يكن عنده إلا ما يؤدى عن بعضهم أداها عن بعض

(١) قوله : فإن فعل صح كذا في النسخ ، ولعل هنا تحريفا من النسخ ، فانظر . كتبه مصححه .

وإن لم يكن عنده سوى مؤنة ووثنتهم يومه فليس عليه ولا على من يقوت عنه زكاة الفطر (قال الشافعي) فإن كان أحد ممن يقوت واجدا لزكاة الفطر لم أرخص له أن يدع أداءها عن نفسه ، ولا يبين لي أن تجب عليه لأنها مفروضة على غيره فيه (قال الشافعي) ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر وأخذها إذا كان محتاجا وغيرها من المهدقات المفروضات وغيرها ، وكل مسلم في الزكاة سواء (قال الشافعي) وليس على من لا عرض له ولا نقد ولا يجد قوت يومه أن يستسلم زكاة .

باب زكاة الفطر الثاني

أخبرنا الربيع قال (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من شهر رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر وأني من المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله لا زكاة فطر إلا على مسلم ، وعلى الرجل أن يزكي عن كل أحد لزومه مؤنة صافرا أو كيارا (قال الشافعي) ويلزمه نفقة امرأته وخادم لها لا أكثر منها ويلزمه أنه تأدية الزكاة عن بقى من رقيقها ويلزم من كان له رقيق حضورا أو غيبا كانوا للتجارة أو لخدمة رجاء رجوعهم أو لم يرجه إذا عرف حياتهم أن يزكي عنهم وكذلك يزكي عن رقيق رقيقه وزكي عن أمهات الأولاد والمعتقين إلى أجل ، ولا زكاة على أحد في عبد كافر ولا أمة كافرة ، ومن مات تجب عليه زكاة الفطر فإذا ولد أو كان في ملكه أو عياله في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان غابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه ، وإن مات من ليلته وإذا غابت الشمس في آخر يوم من شهر رمضان ثم ولد له أو صار أحد في عياله لم تجب عليه زكاة الفطر وذلك كمال يملكه بعد الحول وإنما تجب إذا كان عنده قبل أن يجل ثم حل وهو عنده ، وإذا اشترى رجل عبدا على أن المشتري باختيار فأهل شوال قبل أن يختار الرد أو الأخذ فاختار الرد أو الأخذ فالتزم على المشتري لأنه إذا وجب بيعه ولم يكن الخيار إلا له ، فالبيع له . وإن اختار رده بالشرط فهو مختار رده بالبيع وسواء كان العبد المبيع في يد المشتري أو البائع إنما أنظر إلى من يملكه فأجعل زكاة الفطر عليه ولو غصب رجل عبدا كانت زكاة الفطر على مالكة ولو استأجر رجل عبدا وشرط عليه نفقته كانت زكاة الفطر على سيد العبد وإن وهب رجل لرجل عبدا في شهر رمضان فلم يقبضه الموهوب له حتى أهل شوال وقفنا زكاة الفطر فإن أقبضه إياه زكاة الموهوب له وإن لم يقبضه زكاة الواهب وإن قبضه قبل الليل ثم غابت الشمس فردّه على الموهوب له زكاة الفطر وكذلك كل مالكة به رجل رجلا عبدا أو أمة ولو مات رجل وله رقيق فورثه ورثته قبل هلال شوال ثم أهل شوال ولم يخرج الرقيق من أيديهم فعلمهم فهم زكاة الفطر بقدر ما ورثتهم ولو أراد أحدهم أن يدع نصيبه من ميراثه بعد ما أهل شوال فعليه زكاة الفطر لأن الملك لزمه بكل حال . وإذا كان العبد بعشه حر وبعشه رقيق ، أدى الذي له فيه الملك بقدر ما يملك وعلى العبد أن يؤدي ما بقي وللعبد ما كسب في يومه إن كان له ما يقوته يوم الفطر وليلته ، وإن لم يكن له فضل ما يقوته نفسه ليلة الفطر ويومه فلا شيء عليه وإذا اشترى المقارض رقيقا فأهل شوال وهم عنده فعلى رب المال زكاتهم وإذا مات الرجل حين أهل شوال فالزكاة عليه في ماله مبدأة على الدين والوصايا يخرج عنه وعن يملك ويمون من المسلمين الذين تلزمه النفقة عليهم ، ولو مات رجل وأوصى لرجل بعبد ، فإن كان موته بعد هلال شوال وخرج من الثلث فالزكاة على السيد في ماله وإن مات قبل هلال شوال فالزكاة على الموصى له إن قبل الوصية^(١) وإن لم يقبلها أو علمها

(١) قوله : وإن لم يقبلها أو علمها الخ كذا في النسخ . وانظر . كتبه مصححه .

و لم يعلمها فإزكاة مرفوعة فإن اختار أخذه فإزكاة عليه ، وإن رده فعلى الورثة إخراج الزكاة عن العبد وإن لم يخرج من الثلث فهو شريك للورثة إن قبل الوصية وإزكاة عليهم كهي على تركاء ، وإن مات الموصى له قبل أن يختار قبولهم أو رده فورثته يقوّمون ماله ، فإن اختاروا قبوله فعليه زكاة الفطر في ماله أبهم ولو أوصى لرجل برقة عبد وخدمته وآخر حياة الموصى له فزكاة فطر على مالك الرقة ولو لم يقبل الموصى له بالبرقة كانت زكاة الفطر على الورثة (قال الشيخ الثاني) وإن مات رجل وله رقيق وعليه دين بعد هلال شوال فالزكاة عليه في ماله عنه وعنهم ، وإن مات قبل الهلال فالزكاة على الورثة لأنهم في ملكهم حتى يخرجوا في الدين ، ولا يؤدي الرجل عن مكاتبه إذا كانت كتابته صحيحة ولا على المكاتب أن يؤدي عن نفسه ، فإن كانت كتابته فاسدة فهو مثل رقيقه فيؤدي عنه زكاة الفطر (قال الشيخ الثاني) ويؤدي ولي الصبي والمعتوه عنهما وعن من تلزمهما مؤنته كما يؤدي الصحيح ، وكل من دخل عليه هلال شوال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه وليلته وما يؤدي به زكاة الفطر عنهم وعنه أداها عنه وعنهم فإن لم يكن عنده إلا ما يؤدي به زكاة الفطر عنه أو عن بعضهم أداها ، فإن لم يكن عنده إلا قوته وقوتهم فلا شيء عليه فإن كان فيهم واحد للفضل عن قوت يومه أدى عن نفسه إذا لم يؤد عنه ولا يتبين لي أن تجب عليه لأنها مفروضة على غيره فيه ولا بأس أن يؤدي الرجل زكاة الفطر ويأخذها وغيرها من الصدقات المفروضة والتطوع وكل مسلم في الزكاة سواء ، وليس على أحد لا شيء عنده أن يستسلم زكاة الفطر وإن وجد من يسلفه ولو أيسر بعد هلال شوال لم يجب عليه أن يؤدي لأن وقتها قد زال وهو غير واجد ولو أخرجها كان أحب إلى (قال الشيخ الثاني) وإذا باع الرجل عبدا يباع فاسدا فزكاة الفطر على البائع لأنه لم يخرج من ملكه وكذلك لو رهنه رهنا فاسدا أو صحيحا فزكاة الفطر على مالكه وإذا زوج الرجل أمة عبدا فعليه أن يؤدي عنها زكاة فطر وكذلك المكاتب ، فإن زوجها حرا فعلى الحر الزكاة إذا خلى بينه وبينها فإن لم يخل بينه وبينها فعلى السيد الزكاة فإن كان الزوج الحر معسرا فعلى سيد الأمة الزكاة وإذا وهب الرجل لولده الصغير أمة أو عبدا ولا مال لولده غيره فلا يتبين أن تجب الزكاة على أبيه لأن مؤنته ليست عليه إلا أن يكون مرضعا أو من لاغنى بالصغير عنه فيلزم أباه نفقتهم وإزكاة عنهم وإن حبسهم أبوه لخدمة نفسه فقد أساء ولا يتبين أن عليه زكاة الفطر فيهم لأنهم ليسوا بمن تزعم النفقة عليهم فإن كان لابنه مال أدى منه عن رقيق ابنه وإن استأجر لابنه مرضعا فليس على أبيه زكاة الفطر عنها ، وليس لعير ولي الصبي أن يخرج عنه زكاة فطر وإن أخرجها غير أمر حاكم ضمن .

باب مكيكة زكاة الفطر

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : « كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن داود بن قيس سمع عياض بن عبد الله ابن سعد يقول : إن أبا سعيد الخدري يقول « كنا نخرج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير فله نزل نخرج ذلك حتى قدم معاوية حاجا أو معتمرا فخطب الناس

فكان فيما كالم الناس به أن قال إني أرى : « مدين من سمراء تعيل صاعاً من تمر » فأخذ الناس بذلك .
 (قال الشافعي) ولا يخرج من الحنطة في صدقة الفطر إلا صاع (قال الشافعي) والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تمر والشعير ولا يرى أبا سعيد الخدري عزاً أن النبي صلى الله عليه وسلم فرضه ، إنما عزاً أنهم كانوا يخرجونه (قال الشافعي) وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن زكاة الفطر مما يقتات الرجل ومما فيه زكاة (قال) وأى قوت كان الأغلب على رجل أدى منه زكاة الفطر^(١) وإن وجد من يسلفه فإذا أفلس ليس عليه زكاة الفطر فلو أديس من يومه أو من ماله لم يجب عليه إخراجها من وقفها لأن وقفها كان وليست عليه ولو أخرجها كان أحب إلى له (قال الشافعي) وإذا باع الرجل العبد يباعاً فاسداً فزكاة الفطر على البائع لأنه لم يخرج منه ملكه وكذلك لو ربه رجلاً أو غصبه إياه رجل فزكاة فطر عليه لأنه في ملكه (قال الشافعي) وهكذا لو باع عبداً بالخيار فأهل شوال قبل أن يختار إنفاذ البيع ثم أنفذه كانت زكاة فطر على المشتري لأنه ملكه بالاعد الأول وإن كان الخيار للمشتري وقفت زكاة الفطر فإن اختاره فهو على المشتري وإن رده فهو على البائع (قال أبو محمد) وفيه قول آخر ، أن زكاة فطر على البائع من قبل أنه لا يتم ملكه عليه إلا بعد اختياره أو مضي أيام الخيار (قال الشافعي) وإذا زوج الرجل أمة عبد فعليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر وكذلك المكاتب ، فإن زوجها حراً فعلى الحر أداء زكاة الفطر عنها وإن كان محتاجاً فعلى سيدها زكاة الفطر عنها ، ولو زوجها حراً فلم يدخلها عليه أو منعها منه فزكاة الفطر على السيد ، وإذا وهب الرجل لولده الصغير عبداً أو أمة ولا مال للصغير فلا يبين أن على أبيه فيهم زكاة الفطر وإيسوا ممن مؤتمه عليه إلا أن تكون مرضعاً أو ممن لاغى للصغير عنه قلزم أباه نفقتهم وزكاة الفطر عنهم (قال) فإن حبسهم أبوه لخدمة نفسه فقد أساء ولا يبين أن عليه فيهم صدقة الفطر لأنهم ليسوا بمن تلزمه نفقتهم بكل حال إنما تلزمه بالخس له ، وإن استأجر لآبته مرضعاً فليس عليه فيها زكاة الفطر ولا يكون لمن ليس بولي أن يخرج من ماله زكاة الفطر وإن أخرجها أو زكاة غيرها بغير أمر حاكم ضمن ورفع ذلك إلى الحاكم حتى يأمر من يخرجها عنه إن كانت الحنطة أو اللوزة أو العسل أو الشعير أو التمر أو الزبيب وما أدى من هذا أدى صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وسلم ليس له عندي أن ينقص من ذلك شيئاً ، ولا تقوم الزكاة ولو قومت كان لو أدى صاع زبيب^(٢) ضررع أدى ثمان أصع حنطة (قال الشافعي) ولا يؤدي من الحب غير الحب نفسه ولا يؤدي دقيقاً ولا سويقاً ولا قيمته وأحب لأهل البادية أن لا يؤديوا أقطاً لأنه إن كان لهم قوتاً فأدوا من قوت فالث قوت وكذلك لو يقتاتون الحنظل والذي لا شك فيه أن يتكفوا أداء قوت أقرب أهل البلدان بهم لأنهم يقتاتون من ثمرة لا زكاة فيها فيؤدون من ثمرة فيها زكاة صاعاً عن كل إنسان وأهل البادية والقرية في هذا سواء لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص أحداً من المسلمين دون أحد ولو أدوا أقطاً لم يبين أن أرى عليهم إعادة ، وما أدوا أو غيرهم من قوت ليس في أصله زكاة غير الأقط فعليه إعادة (قال الشافعي) ولا أعلم من يقتات القطنية وإن لم تكن تقتات فلا تجزى زكاة وإن كان قوم يقتاتونها أجزأت عنهم زكاة لأن في أصلها الزكاة (قال) ولا يجوز أن يخرج الرجل نصف صاع حنطة ونصف

(١) قوله : وإن وجد من يسلفه كذا في النسخ ، ولعل هذه الجملة مقدمة من النسخاء وحققها التأخير بعد قوله « فإذا أفلس ليس عليه زكاة الفطر » فانظر ، كتبه مصححه .

(٢) قوله : ضررع : الضرع - عنب أبيض ، كبير الحب ، قليل الماء عظيم المنافع . وجنس من عنب الطائف اه . كتبه مصححه .

صاع شعير وإن كان قوته الشعير ولا يجوز أن يخرج زكاة واحدة إلا من صنف واحد ويجوز إذا كان قوته الشعير أن يخرج عن واحد وأكثر شعيرا وعن واحد وأكثر حنطة لأنها أفضل كما يجوز أن يعطى في الصدقة السن التي هي أعلى ولا يقال جاء بعدل من شعير إنما يقال لهذا جعل له أن يؤدي شعيرا إذا كان قوته لأبأن الزكاة في شعير دون حنطة وإن كان قوته حنطة فأراد أن يخرج شعيرا لم يكن له لأنه أدنى مما يقتات كما لا يكون له أن يخرج تمرا رديئا وتمرا طيبا ولا سنا دون من وجبت عليه وله أن يخرج نصف صاع تمر ردى، إن كان قوته وإن تكلف نصف صاع جيد فأخرجه معه أجزاء لأن هذا صنف واحد والحنطة والشعير صنفان ، فلا يجوز أن يضم صنفا إلى غيره في الزكاة وإذا كانت له حنطة أخرج من أيها شاء زكاة الفطر (قال الشافعي) وإذا كان له تمر أخرج من وسطه الذي يجب فيه الزكاة فإن أخرج من أعلاه كان أحب إلى ، ولا يكون له أن يخرج من تمر ولا حنطة ولا غيرها إذا كان مسوسا أو معيبا ، لا يخرجها إلا سالما . ويجوز له أن يخرجها قديما سالما لم يتغير طعمه أو لونه فيكون ذلك عيبا فيه .

باب مكيلة زكاة الفطر الثاني

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض ابن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول « كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط » وأخبرنا أنس بن عياض عن داود بن قيس أنه سمع عياض بن عبد الله بن سعد يقول: إن أبا سعيد الخدري قال: كنا نخرج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير فلم نزل نخرجه كذلك حتى قدم معاوية حاجا أو معتمرا فخطب الناس فكان فيما تكلم الناس به أن قال: « إني أرى المدين من سرراء الشام تعدل صاعاً من تمر » فأخذ الناس بذلك (قال الشافعي) فبما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم نأخذ (قال الشافعي) ويؤدي الرجل من أي قوت كان الأغلب عليه من الحنطة أو الذرة أو العلس أو الشعير أو التمر أو الزبيب وما أدى من هذا أدى صاعا بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يؤدي ما يخرجه من الحب لا يؤدي إلا الحب نفسه لا يؤدي سويقا ولا دقيقا ولا يؤدي قيمته ولا يؤدي أهل البادية من شيء يقتاتونه من الفث والحنظل وغيره أو ثمرة لا يجوز في الزكاة ويكفون أن يؤدوا من قوت أقرب البلاد إليهم بمن يقتات الحنطة والذرة والعلس والشعير والتمر والزبيب لا غيره وإن أدوا أقطا أجزاء عنهم وما أدوا أو غيرهم من شيء ليس في أصله الزكاة غير الأقط أعادوا (قال الشافعي) ولا أعلم أحدا يقتات القطنية ، فإن كان أحد يقتاتها أجزأت عنه لأن في أصلها الزكاة وإن لم يقتتها لم تجز عنه ولا يجوز أن يخرج رجل نصف صاع حنطة ونصفها شعيرا ، وإن كان قوته الشعير لا يجوز أن يخرج زكاة إلا من صنف واحد ويجوز أن يخرج عن نفسه وعن بعض من يمتن حنطة ويخرج عن بعض من يمتن شعيرا كما يجوز أن يعطى في الصدقة السن الأعلى ، وإن كان قوته حنطة فأراد أن يؤدي شعيرا لم يكن له لأنه أدنى مما يقات ولا يقات له أن يخرج تمرا طيبا وتمرا رديئا ولا شيئا دون شيء . وجب عليه وإن أخرج تمرا رديئا وهو قوته أجزاء وإن كان له تمر أخرج من وسطه الزكاة ، فلا يجوز أن يخرج من تمر أو حنطة ولا غيرها إذا كان مسوسا ولا معيبا ، لا يخرجها إلا سالما .

باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي : ومن أخرج زكاة الفطر عند مجئها أو قبله أو بعده ليقسمها فضاءت منه وكان ممن يحد زكاة الفطر فعليه أن يخرجها حتى يقسمها أو يدفعها إلى الوالي ، وكذلك كل حق وجب عليه فلا

يرفعه منه إلا أداؤه ما كان من أهل الأداء الذين يجب عليهم (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وتقسّم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يجزئ فيها غير ذلك فإن تولّاها رجل قسمها على ستة أسهم لأن سهم العاملين وسهم المؤلف ساقطان (قال) ويسقط سهم العاملين لأنه تولّاها بنفسه فليس له أن يأخذ عليه أجراً ويقسمه على الفقراء والمساكين وفي الرقاب وهم المكتوبون والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فأى صنف من هؤلاء لم يحده فليده ضمان حقه منها (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ويعطى الرجل زكاة ماله ذوى رحمه إذا كانوا من أهلها ، وأقربهم به أحبهم إلى أن يعطيه إياها إذا كان ممن لا تلزمه نفقته بكل حال ولو أشق عليه متطوعاً أعطاه منها لأنه متطوع بنفقته لأنها لازمة له (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وأختار قسم زكاة الفطر بنفسى على طرحها عند من تجمع عنده ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل قال سمعت ابن أبى مليكة ورجل يقول له : إن عطاء أمرنى أن أطرح زكاة الفطر في المسجد فقال ابن أبى مليكة : أتراك العليج يغير رأيه ؟ أقسمها فإنا يعطيها ابن هشام أحراره ومن شاء . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا أنس بن عياض عن أسامة بن زيد اللبثى أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال : أعطاها أنت فقلت : ألم يكن ابن عمر يقول ادفعها إلى السلطان ؟ قال : بلى . ولكنى لأرى أن تدفعها إلى السلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر التى تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة .

باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها الثانى

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) : فمن أخرج زكاة الفطر عند محالها أو قبله أو بعده ليقسمها فضاقت منه وكان ممن يحده فعليه أن يخرجها حتى يقسمها أو يدفعها إلى الوالى كذلك كل حق وجب عليه فلا يبرأ منه إلا بأدائه ، وتقسّم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يجزئ فيها غير ذلك وإذا تولّاها الرجل ، فقسمها قسمها على ستة أسهم ، لأن سهم العاملين والمؤلفة فلوهم ساقطان ويقسمها على الفقراء والمساكين وفي الرقاب ، وهم المكتوبون ، والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل . فأى صنف من هؤلاء لم يعطه وهو يحده فليده ضمان حقه منها وللرجل إذا أخرج زكاة الفطر أن يعطيها ذوى رحمه إذا كانوا من أهلها وأقربهم به أحقهم أن يعطيه إذا كانوا ممن لا تلزمه نفقتهم ، وقسم الرجل زكاة الفطر حسن وطرحها عند من تجمع عنده يجزئه إن شاء الله . كان ابن عمر وعطاء بن أبى رباح يدفعانها إلى الذى تجمع عنده (قال الربيع) سأل الشافعى عن زكاة الفطر فقال : تليها أنت يسديك أحب إلى من أن تطرحها من قبل أنك على يقين إذا أعطيتها بنفسك ، وأنت إذا طرحتها لم تيقن أنها وضعت في حقها .

باب الرجل يختلف قوته

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال وإذا كان الرجل يقات حيوياً بخنافة شعيراً وحنطة وتمراً وزبيباً فلاختيار له أن يخرج زكاة الفطر من الخنطة ومن أيها أخرج أجزأه إن شاء الله تعالى (قال) فإن كان يقات حنطة فأراد أن يخرج زبيباً أو تمراً أو شعيراً كرهت له ذلك وأحببت لو أخرجه أن يعيد فيخرجه حنطة لأن الأغلب من القوت كان في زمن النبی صلى الله عليه وسلم بالمدينة التمر وكان من يقات الشعير قليلاً ، وإعله لم يكن بها أحد يقات حنطة ولعل الخنطة كانت بها شبيباً (١) بالطرفة ففرض النبي صلى الله عليه وسلم أن عليهم زكاة الفطر من

(١) الطرفة : بالضم - ما يستطرف ، أى يستلح ، كذا في المصباح . كتبه مصححه .

قوهم، ولا أحب إذا اقتات رجل حنطة أن يخرج غيرها وأحب لو اقتات شعيراً أن يخرج حنطة لأنها أفضل . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر إلا التمر إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيراً (**قال الشافعي**) وأحسب نافعاً كان مع عبد الله بن عمر وهو يقتات الحنطة وأحب إلى ما وصفت من إخراج الحنطة (**قال الشافعي**) وإن اقتات قوم ذرة أو دخنأ أو سلتأ أو أرزأ أو أى حبة ما كانت مما فيه الزكاة فليهم إخراج الزكاة منها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ فرض زكاة الفطر من الطعام وسى شعيراً وتمراً فقد عطفنا عنه أنه أراد من القوت فكان ماسى من القوت مما فيه الزكاة فإذا اقتاتوا طعاماً فيه الزكاة فأخرجوا منه أجراً عنهم إن شاء الله تعالى ، وأحب إلى في هذا أن يخرجوا حنطة إلا أن يقتاتوا تمراً أو شعيراً فيخرجوا أيهما اقتاتوا .

باب الرجل يختلف قوته الثاني

(**قال الشافعي**) رحمه الله تعالى : إذا كان الرجل يقتات حبوباً شعيراً وحنطة وزبيباً وتمراً فأحب إلى أن يؤدي من الحنطة ومن أيها أخرج أجزاءه فإن كان يقتات حنطة فأراد أن يخرج زبيباً أو تمراً أو شعيراً كرهته وأحببت أن يعيد وإن اقتات قوم ذرة أو دخنأ أو أرزأ أو سلتأ أو أى حبة ما كانت مما فيه الزكاة فليهم إخراج الزكاة منها وكذلك إن اقتاتوا القطنية .

باب من أعسر زكاة الفطر

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ومن أهل عليه شوال وهو مسر بزكاة الفطر ثم أيسر من يوم الفطر أو بعده فليس عليه زكاة الفطر وأحب إلى أن يؤدي زكاة الفطر متى أيسر في شهرها أو غيره (قال) وإنما قلت وقت زكاة الفطر هلال شوال لأنه خروج الصوم ودخول أول شهر الفطر كما لو كان لرجل على رجل حق في انسلاخ شهر رمضان حل إذا رأى هلال شوال لا إذا طلع الفجر من ليلة هلال شوال ، ولو جاز هذا في كل يوم من شوال بعد يوم وعشر وأكثر مالم ينسأخ شوال (**قال الشافعي**) رحمه الله تعالى : ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر وبأخذها إذا كان محتاجاً وغيرها من الصدقات المفروضات وغيرها ، وكل مسلم في الزكاة سواء (**قال الشافعي**) وليس على من لا عرض له ولا نقد ولا يجد قوت يومه أن يستألف زكاة .

باب جماع فرض الزكاة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال : فرض الله عز وجل الزكاة في غير موضع من كتابه (١) قد كتبناه في آخر الزكاة فقال في غير آية من كتابه « أقيموا صلاة وآتوا الزكاة » يعنى أعطوا الزكاة وقال عز وجل تنبيه صلى الله عليه وسلم « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها » الآية (**قال الشافعي**) ففرض الله عز وجل على من له مال تجب فيه الزكاة أن يؤدي الزكاة إلى من جعلت له وفرض على من ولي الأمر أن يؤديها إلى الوالى إذا لم يؤدها وعلى الوالى إذا أداها أن لا يأخذها منه لأنه ساءها زكاة واحدة لازكاتبين وفرض الزكاة مما أحك الله عز وجل وفرضه في كتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وبين في أى المال الزكاة وفي أى المال تسقط وكه الوقت الذى

(١) قوله : قد كتبناه في آخر الزكاة . ثبتت هذه الجملة في جميع أصول الأم ، وانظر عبارة من هي : كتيبه مصححه .

إذا باعه المال حلت فيه الزكاة وإذا باعه ما تسكن فيه زكاة ومواقيت الزكاة وما قدرها فيها خمس وبها عمر ومنها نصف عمر ومنها ربع عمر ومنها بعد غنم (قال الشيخ الثاني) وهذا من بيان الموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم من الإبانة عنه (قال) وكل ما وجب على مسلم في ماله بلا جنابة جناها أو جناها من يكون عليه العقل ولا تطوع تطوع به ولا شيء أوجب به في ماله فهو زكاة والزكاة صدقة كمالها لها اسم فإذا ولي الرجل صدقة ماله أو ولي ذلك الوالي فعلى كل واحد منهما أن يقسمها حيث قسمها الله ليس له خلاف ذلك وقد بينا ذلك في مواضعه ونسأل الله التوفيق

كتاب قسم الصدقات

(قال الشيخ الثاني) قال الله تبارك وتعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن سبيل » فأحكم الله عز وجل فرض الصدقات في كتابه ثم أكدها فقال « فريضة من الله » (قال) وليس لأحد أن يقسمها على غير ما قسمها الله عز وجل عليه ذلك ما كانت الأصناف موجودة لأهله إنما يعطى من وجدته قوله « للرجل نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » وكقوله « ولكم نصف ما ترك أزواجكم » وكقوله « وللمن نربع مما تركن » ومقول عن الله عز وجل أنه فرض هذا لمن كان موجودا يوم يموت الميت وكان ممتولا عنه أن هذه السبعان لمن كان موجودا يوم تؤخذ الصدقة وتقسم (قال) وإذا أخذت لصدقة من قوم قسمت على من معه في دارهم من أهل هذه السبعان ولم يخرج من جيرانهم إلى أحد حتى لا يلقى منهم أحد يستحقها (أخبرنا) بطرف من دعوى عن ابن طاوس عن أبيه عن معاذ بن جبل أنه قضى : أيما رجل انتقل من خلاف عشيرته فمعه صدقته إلى خلاف عشيرته (قال الشيخ الثاني) وهو ما وصفت من أنه جعل العمر والصدقة إلى جيران المال ولم يجعلها على جيران ماله المال إذا أنشأ عن موضع المال أخبرنا وكيع ابن الجراح أو ثقة غيره أو هما عن زكريا بن إسحق عن يحيى بن عبد الله بن صفي عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن « فإن أجابوك فأعلمهم أن عليهم الصدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم » (قال) وهذا مما وصفت من أنه جعل العمر والصدقة إلى جيران المال ولم يجعلها إلى جيران ماله المال إذا أنشأ عن موضع المال . أخبرنا ثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك أن رجلا قال : يا رسول الله ، ناشدتك الله أنه أمرك أن تأخذ صدقة من أغنيائنا وتردها على فقرائنا ؟ فقال « اللهم نعم » (قال) ولا تنقل الصدقة من موضع حتى لا يلقى فيه أحد يستحق من شيء .

جماع بيان أهل الصدقات

(قال الشيخ الثاني) رحمه الله الفقير والله أعلم من لا مال له ولا حرفة تقع منه موقعا زمانا كان أو غير زمان سائلا كان أو متعافا ، والمساكين من له مال أو حرفة لا تقع منه موقعا ولا تغنيه سائلا كان أو غير سائل (قال) وإذا كان فقيرا أو تسكنيا فأغناه وعياله كسبه أو حرفه فلا يعطى في واحد من الوجهين شيئا لأنه غني بوجه . والعاملون عليها استولون لقبها من أهلها من السعاة ومن أعانهم من عريف لا يقدر على أخذها إلا بمعرفته ، فأد الخليفة ووالي الإقليم . عظم الذي تولى أخذها عدل دونه فليس له فيها حق وكذلك من أعان ونا على قبضه

ممن به التقي عن معونه فليس له في سهم العاملين حق وسواء كان العاملون عليها أغنياء أو فقراء من أهلها كانوا أو غرباء إذا ولوها فهم العاملون ، ويعطى أعوان إدارة والى الصدقة بقدر معوناتهم عليها ومنفعتهم فيها ، والمؤلفة قلوبهم من دخل في الإسلام ، ولا يعطى من الصدقة مشرك يتألف على الإسلام ، فإن قال قائل : أعطى النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين بعض المشركين من المؤلفة ، فذلك العطايا من النبي ومن ماله النبي صلى الله عليه وسلم خاصة لا من مال الصدقة ومباح له أن يعطى من ماله وقد خول الله تعالى المسلمين أموال المشركين لا المشركين أنفسهم وجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم كما سعى لعل من خالف دينهم (قال) والرقاب المكتوبون من جيران الصدقة فإن اتسع لهم السهم أعطوا حتى يعقوا وإن دفع ذلك الوالى إلى من يعقهم فحسن وإن دفع إليهم أجزاء وإن ضاقت السهمان دفع ذلك إلى المكتبين فاستعانوا بها في كتابتهم . والغارمون صفغان ، صف ادأنا في مصالحهم أو معروف وغير معصية ثم عجزوا عن أداء ذلك في العرض والتقد فيعطون في غرمهم لعجزهم ، فإن كان لهم عروض أو نقد يقضون منه ديونهم فهم أغنياء ، لا يعطهم منها شيئا ويقضون من عروضهم أو من نقودهم ديونهم وإن قضوا فكان قسم الصدقة ولهم ما يكونون به أغنياء لم يعطوا شيئا وإن كان وهم فقراء أو مساكين فسألوا بأى الأوصاف كانوا أعطوا لأنهم من ذلك الصنف ولم يعطوا من صدقة غيره (قال) وإذا بقي في أيديهم من أموالهم ما يكونون به أغنياء وإن كان عليهم فيه دين يحيط به لم يعطوا من السهمان شيئا لأنهم من أهل غنى وأنهم قد يبرءون من الدين فلا يعطوا حتى لا يبق لهم ما يكونون به أغنياء (قال) وصنف ادأنا في حمالات وإصلاح ذات بين ومعروف ولهم عروض تحمل حمالاتهم أو عامتهم إن يمت أضر ذلك بهم وإن لم يفتقروا فيعطى هؤلاء ما يوفر عروضهم كما يعطى أهل الحاجة من غارمين حتى يقضوا غرمهم ، أخبرنا سفيان بن عيينة عن هرون بن (١) رباب عن كنانة بن نعيم عن قبصة بن مخارق الهلالى قال تحملت بحملة فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال « تؤذيها أو تخرجها عنك غذا إذا قدم نعم الصدقة يا قبصة المسألة حرمت إلا في ثلاث رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يؤذيها ثم يمسك ، ورجل أصابته فاقة أو حاجة حتى شهد له أو تكلم ثلاثة من ذوى الحجا من قومه أن به حاجة أو فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة فاحتاحت ماله حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ثم يمسك وما سوى ذلك من المسألة فهو سحت » (قال ابن أبي) وبهذا تأخذ وهو معنى ما قلت في الغارمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم « تحل المسألة في الفاقة والحاجة » يعنى والله أعلم من سهم الفقراء والمساكين لا الغارمين وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يصيب سدادا من عيش يعنى والله أعلم أقل من اسم التقي وبذلك نقول وذلك حين يخرج من الفقر أو المسكنة ويعطى من سهم سبيل الله جل وعز من غزا من جيران الصدقة فقيرا كان أو غنيا ولا يعطى منه غيره إلا أن يحتاج إلى الدفع عنهم فيعطاه من دفع عنهم الشركين وابن السبيل من جيران الصدقة الذين يريدون السفر في غير معصية فيعجزون عن بلوغ سفرهم إلا بمعونة على سفرهم وأما ابن السبيل فيقدر على بلوغ سفره بلا معونة فلا يعطى لأنه ممن دخل في جملة من لا تحل له الصدقة وليس ممن استثنى أنها تحل له ومخالف للغازى في دفع الغازى بالصدقة عن جماعة أهل الإسلام ومخالف للغارم الذى ادأن في منفعة أهل الإسلام وإصلاح ذات البين والعامل التقي بصلاح أهل الصدقة وهو مخالف للفقهاء يهدى له المسلمون لأن الهدية تطوع من المسلمين لأن التقي أخذها بسبب الصدقة وهذا يدل على أن الصدقة والعطايا غير المفروضة تحل لمن لا تحل له الصدقة من آل محمد صلى الله عليه وسلم وهم أهل التحس ومن الأغنياء من الناس وغيره .

(١) قوله : رباب . براء مكسورة ومثناة تحية ثم موحدة كما في شرح مسلم . كتبه مصححه .

باب من طلب من أهل السهمان

(قال الشيخ النجفي) رحمه الله تعالى : الأغلب من أمور الناس أنهم غير أغنياء ، حتى يعرف غناهم ، ومن طلب من جيران الصدقة باسم فقر أو مسكنة أعطى ما لم يعلم منه غيره ، أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عدى بن الحيار قال حدثني رجلان أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألانه من الصدقة فصعد فيهما النظر وصوب ثم قال « إن شئنا ولاحظ فيها لفتى ولا لقوى مكتسب » (قال الشيخ النجفي) رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا ظاهرا يشبه الاكتساب الذي يستغنى به وغاب عنه العلم في المال وعلم أن قد يكون الجلد فلا يغنى صاحبه مكتسبه به إما لكثرة عيال وإما لضعف حرفة فأعلمهما أنهما إن ذكرا أنهما لا يغنى لهما مال ولا كسب أعطاهما ، فإن قيل : أين أعلمهما ؟ قيل حيث قال « لاحظ فيها لفتى ولا لقوى مكتسب » أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ربحان بن يزيد قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول : لاصح الصدقة لفتى ولا لدى مرة ، أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تلحق الصدقة إلا ناعزا في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشترأها بماله أو لرجل نه جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين لفتى » (قال الشيخ النجفي) وبهذا قلنا يعطى العازي والعامل وإن كانا غنيين وأغارم في الحملة على ما أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم لأغارما غيره إلا غارما لآمال له يقضى منه فيعطى في غرمه ، ومن طلب سهم ابن السبيل وذكر أنه عاجز عن البلد الذي يريد إلا بالعونة أعطى عنى مثل معنى ما قلت من أنه غير قوى حتى تعلم قوته بالمال ومن طلب بأنه يغزو أعطى غنيا كان أو فقيرا ، ومن طلب بأنه غارم أو عبد بأنه مكتسب لم يعط إلا بينة تقوم على ما ذكر لأن أصل أمر الناس أنهم غير غارمين حتى يعلم غرمهم والعبد أنهم غير مكتاتين حتى تعلم كتابتهم ، ومن طلب بأنه من المؤلفة قلوبهم لم يعط إلا أن يعلم ذلك ، وما وصفته يستحق به أن يعطى من سهم المؤلفة .

باب علم قاسم الصدقة بعدما أعطى غير ما علم

(قال الشيخ النجفي) رحمه الله تعالى : إذا أعطى الوالى القاسم الصدقة من وصفنا أن عليه أن يعطيه بقوله أو بينة تقوم له ثم علم بعد إعطائهم أنهم غير مستحقين لما أعطاهم نزع ذلك منهم وأعطاه غيرهم ممن يستحقه (قال) وإن أفلسوا به أو (١) فاتوه فلم يقدر لهم على مال ولا عين فلا ضمان على الوالى لأنه أمين لمن يعطيه ويأخذ منه لالبعضهم دون بعض وإن أخطأ وإنما كلف فيه الظاهر مثل الحكم فلا يضمن الأورين دعاء ، وقد يقدر على ما فات من ذلك أو قدر على غيره أغرمهموه وأعطاه الذين استحقوه يوم كان قسمه (قال الشيخ النجفي) وإن كانوا ماتوا دفعه إلى ورثته إن كانوا فقراء أو أغنياء دفعه إليهم لأنهم استحقوه في اليوم الذى أعطاه غيرهم وهم يؤخذ من أهله ، وإن كان التولى اقسّم رب المال دون الوالى فعلم أن بعض من أعطاه ليس من أهل السهمان أما ما أعطاه على مسكنة وفقر وغرم أو ابن سبيل فإذا هم بمالك أو ليسوا على الحال التى أعطاهم لها رجع عليهم فأخذهم منهم فقسّمه على أهله فإن ماتوا أو أفلسوا فيها قولان أحدهما أن عليه ضمانه وأداه إلى أهله ومن قال هذا قال على صاحب الزكاة أن يوفى بها أهلها ولا يبرئه منها إلا أن يدفعها إلى أهلها كما لا يبرئه ذلك من شئ ، لزمه فأما الوالى فهو أمين في أخذها وإعطائها ألا ترى أنه لا يضمن صاحب الصدقة الدافع إلى الوالى وأنه يبرأ بدفعه إليه الصدقة لأنه أمر بدفعها إليه ، والقول الثانى

(١) فاتوه : أى سبقوه وأعجزوه ، كما يفيدُه قوله : فلم يقدر الخ . كتبه مصححه .

أنه لاضبان على صاحب الصدقة إذا قسمها على الاجتهاد كما لا يضمن الوالى (قال) وإن أعطاهما رجل على أن يغزو أو رجلا على أن يسير من بلد إلى بلد ، فأقاما نزع منهما الذى أعطاهما وأعطاه غيرهما ممن يخرج إلى مثل مخرجهما .

باب جماع تقريع السهمان

(قال الشيخ) رحمه الله تعالى ينبغى لوالى الصدقة أن يبدأ فأمر بأن يكتب أهل السهمان ويضعون مواضعهم ويحصى كل أهل صنف منهم على حديثهم فيحصى أسماء الفقراء والمساكين ويعرف كم يخرجهم من الفقر أو المسكنة إلى أدنى اسم الغنى وأسماء الغارمين ويبلغ غرم كل واحد منهم وابن السبيل وكل يبلغ كل واحد منهم البلد الذى يريد والمساكين وكل يؤدى كل واحد منهم حتى يعقوا وأسماء القرابة وكل يكفيمهم على غاية مغازيهم ويعرف المؤلفة قلوبهم والعاملين عليها وما يستحقون بعلمهم حتى يكون قبضه الصدقات مع فراغه من معرفة ما وصفت من معرفة أهل السهمان أو بعدها ثم يحزى الصدقة ثمانية أجزاء ثم يفرقها كما أوصف إن شاء الله تعالى وقد مثلت لك مثالا كان المال ثمانية آلاف فلكل صنف ألف لا يخرج عن صنف منهم من الألف شئ ، وفيهم أحد يستحقه فأحصينا الفقراء فوجدناهم ثلاثة والمساكين فوجدناهم مائة والغارمين فوجدناهم عشرة ثم ميزنا الفقراء فوجدناهم يخرج واحد منهم من الفقر بمائة وآخر من الفقر بثلاثمائة وآخر من الفقر بستائة فأعطينا كل واحد ما يخرج به من الفقر إلى الغنى وميزنا المساكين هكذا فوجدنا الألف يخرج المائة من المسكنة إلى الغنى فأعطيناهموها على قدر مسكنتهم كما وصفت في الفقراء لأعلى العدد ولا وقت فبنا يعطى الفقراء والمساكين إلى ما يخرجهم إلى أن يكونوا ممن يقع عليهم اسم أغنياء لا غنى سنة ولا وقت ولكن ما يعقل أنهم خارجون به من الفقر أو المسكنة داخلون في أول منازل الغنى إن أغنى أحدهم درهم مع كسبه أو ماله لم يزد عليه وإن لم يغه الألف أعطينا إذا اتسعت الأهم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لاحظ فيها لنى » وأنى إذا كان غنيا بالمال « ولا تقوى مكتسب » يعنى والله تعالى أعلم ولا فقير استغنى بكسبه لأنه أحد اتقناين ولكنه صلى الله عليه وسلم فرق السكاليين لافراق سبب اتقناين فالغنى الأول أغنى بالمال الذى لا يضر معه ترك الكسب ويزيد فيه الكسب وهو الغنى الأعظم ، والغنى الثانى أغنى بالكسب فإن قيل : قد يذهب الكسب بالمرض ، قيل : ويذهب المال بالتلف وإنما ينظر إليه بالحال الذى يكون فيها القسم لافى حال قبلها ولا بعدها لأن ما قبلها ماض وما بعدها لا يعرف ما هو كائن فيه وإنما الأحكام على يوم يكون فيه القسم والقسم يوم يكون الاستحقاق ووجدنا الغارمين فنظرنا في غرمهم فوجدنا الألف نخرجهم دما من القرم على اختلاف ما يخرج كل واحد منهم فأعطيناهم الألف كلها على مثال ما أعطينا الفقراء والمساكين ثم فعلنا هذا في المساكين كما فعلناه في الفقراء والمساكين والغارمين ثم نظرنا في أبناء السبيل فميزناهم ونظرنا البلدان التى يريدون فإن كانت بعيدة أعطيناهاهم الحلال والنفقة ، وإن كانوا يريدون البداء فالبداء وحدها ، وإن كانوا يريدون الرجعة فالرجعة والنفقة والرجعة مبلغ الطعام والشراب والكرء ، وإن لم يكن لهم ملبس فالملبس بأقل ما يكفي من كان من أهل صنف من هذا وأقصده ، وإن كان المسكن قريبا وابن السبيل ضعيفا فهكذا وإن كان قريبا وابن السبيل قويا ، فالنفقة دون الحولة إذا كان بلادا يمشى مثلها مأهولة متصلة المياه مأهولة فإن^(١) اتطاعت مياهها أو أخافت أو أوحشت أعطوا

(١) اتطاعت المياه : أى بعدت ، كذا فى كتب اللغة . كسبه : صححه .

الحمولة ثم صنع بهم فيها كما وصفت في أهل السهمان قبلهم يعطون على المؤنة لاعلى العدد ويعطى الغزاة الحمولة والرحل والسلاح والنفقة والسكوة فإن اتسع المال زيدوا الخيل وإن لم يتسع فحمولة الأبدان بالكرء ويعطون الحمولة بادئين وراجمين وإن كانوا يريدون انقام أعطوا المؤنة بادئين وقوة على انقام بقدر ما يريدون منه على قدر مغازيهم ومؤناتهم فيها لاعلى العدد وما أعطوا من هذا فضل في أيديهم لم يضيق عليهم أن يتمولوه ولم يكن للوالى أخذه منهم بعد أن يغزوا وكذلك ابن السيل (قال) ولا يعطى أحد من المؤلفة قلوبهم على الإسلام ولا إن كان مسلما إلا أن ينزل بالمسلمين نازلة لا تكون الطاعة للوالى فيها قائمة ولا أهل الصدقة^(١) المولى أفوياء على استخراجها إلا بالمؤلفة لها وتكون بلاد أهل الصدقات ممنعة بالبعد أو كثرة الأهل أو منعهم من الأداء أو يكون قوم لا يوثق بثباتهم فيعطون منها القى على ما قدر ما يرى الإمام على اجتihad الإمام لا يبلغ اجتihadه في حال أن يزيدهم على سهم المؤلفة وينقصهم منه إن قدر حتى يقوى بهم على أخذ الصدقات من أهلها ، وقد روى أن عدى بن حاتم أتى أبا بكر بنحو ثلثمائة بعير صدقة قومه فأعطاه منها ثلاثين بعيرا وأمره بالجهاد مع خالد فجاهد معه بنحو من ألف رجل ، ولعل أبا بكر أعطاه من سهم المؤلفة إن كان هذا ثابتا فلاى لا أعرفه من وجه بثبته أهل الحديث وهو من حديث من ينسب إلى بعض أهل العلم بالردة (قال) ويعطى العاملون عليها بقدر أجور مثلهم فيها تسكفوا من السفر وقاموا به من الكفاية لا يزدادون عليه شيئا وينبغى للوالى أن يستأجرهم أجرة فإن أغفل ذلك أعطاهم أجر أمثالهم فإن ترك ذلك لم يسعهم أن يأخذوا إلا قدر أجور أمثالهم وسواء كان ذلك سهما من أسهم العاملين أو سهم العاملين كله إنما لهم فيه أجور أمثالهم فإن جاوز ذلك سهم العاملين ولم يوجد أحد من أهل الأمانة والكفاية إلى إلا بمجازاة العاملين رأيت أن يعطيهم الوالى سهم العاملين تاما ويزيدهم قدر أجور أمثالهم من سهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الفء والنعمة ولو أعطاهم من السهمان معه حتى يوفيههم أجور أمثالهم مارأيت ذلك والله أعلم ضيقا عليه ولا على العامل أن يأخذه لأنه إن لم يأخذه ضاعت الصدقة ألا ترى أن مال اليتيم يكون بالموضع فيستأجر عليه إذا خيف ضيعته من يحفظه وإن أتى ذلك على كثير منه وقلا يكون أن يعجز سهم العاملين عن مبلغ أجرة العامل وقد يوجد من أهل الصدقة أمين يرضى بسهم العامل وأقل منه فيؤلاه أحب إلى .

باب جماع بيان قسم السهمان

(قال الشافعى) رحمه الله : وجماع ما قسمنا على السهمان على استحقاق كل من سعى لا على العدد ولا على أن يعطى كل نصف سهما وإن لم يعرفه بالحاجة إليه ولا يتمتعن أن يستوفوا سهماتهم أن يأخذوا من غيرها إذا فضل عن غيره لأن الله عز وجل أعطى كل نصف منهم سهما مؤقتا فأعطيتناه بالوجهين معا فكان معقولا أن الفقراء والمساكين والغارمين إذا أعطوا حتى خرجوا من الفقر والمسكنة إلى الغنى والقرم إلى أن لا يكونوا غارمين لم يكن لهم في السهمان شيء وصاروا أغنياء كما لم يكن للأغنياء على الابتداء معهم شيء وكان الذى يخرجهم من اسم الفقر والمسكنة وأنهم يخرجهم من معنى أمثالهم وهكذا السكاتبون وكان ابن السيل واعازى يعطون مما وصفت من كفايتهم مؤنة سيلهم وغزوهم وأجرة الوالى العامل على الصدقة ولم يخرجهم من اسم أن يكونوا بنى سيل ولا غزاة ولا عاملين ما كانوا مسافرين وغزاة وعمالا ، فلم يعطوا إلا بأسمى دون جماع الاسم ، وهكذا المؤلفة قلوبهم

(١) قوله : المولى كذا فى النسخ ولعله محرف من النساخ والوجه « المولى » بالواو ، لأنه صفة للرفوع كما لا يخفى . كتبه مصححه .

لا يزول هذا الاسم عنهم ، ولو أعطى كل صنف من هؤلاء كل السهمان (قال) فهم يجتمعون في المال فيعطون بها وإن تفرقت بهم الأسماء .

باب اتساع السهمان حتى تفضل عن بعض أهلها

أخبرنا الربيع قال : (قال الشافعي) رحمه الله تعالى : فإذا اتسعت السهمان فقد مثلت لها مثالا كانت السهمان ثمانية آلاف فوجدنا الفقراء ثلاثة يخرجهم من الفقر مائة والمساكين خمسة يخرجهم من المسكنة مائتان والغارمين أربعة يخرجهم من الغرم ألف ، فيفضل عن الفقراء تسعمائة ، وعن المساكين ثمانمائة واستغرق الغارمون سهمهم ، فوقفنا الألف وسبعمائة التي فضلت عن الفقراء والمساكين ، فضممناها إلى السهمان الخمسة الباقية سهم الغارمين وسهم المؤلفة وسهم الرقاب وسهم سبيل الله وسهم ابن السبيل ، ثم ابتدأنا بالقسم بين هؤلاء الباقين كابتدأنا لو كانوا هم أهل السهمان ليس لأحد من غير أهل السهمان معهم ، فأعطيناهم سهمانهم ، والفضل عمن استغنى من أهل السهمان منهم فإذا استغنى صنف منهم بأقل من سهمه جعل في جملة الأصل وهو الثمن وما رد عليهم من الفضل عن أهل السهمان ، وأرد الفضل عنه على أهل السهمان معا . كما أرد عليه وعلى أهل السهمان معه الفضل عن غيره .

باب اتساع السهمان عن بعض وعجزها عن بعض

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : فإذا كانت السهمان ثمانية آلاف فكان كل سهم ألفا فأحصينا الفقراء فوجدناهم خمسة يخرجهم من الفقر خمسمائة ووجدنا المساكين عشرة يخرجهم من المسكنة خمسمائة ووجدنا الغارمين عشرة يخرجهم من الغرم خمسة آلاف فسأل الغارمون أن يبدأ بالقسم بينهم فوضي على قدر استحقاقهم بالحاجة فليس ذلك لهم ويعطى كل صنف منهم سهمه حتى يستغنى عنه فإذا استغنى عنه رد على أهل السهمان معه ولم يكن أحد منهم بأحق به من جميع أهل السهمان ثم هكذا يصنع في جميع أهل السهمان (١) وفي كل صنف منهم سهمه ولا يدخل عليه غيره حتى يستغنى ثم لا يكون أحد أحق بالفضل عنه من أهل السهمان من غيره ، فإن اختلف غرم الغارمين فكان عدتهم عشرة وغرم أحد مائة وغرم الآخر ألف وغرم الآخر خمسمائة فسألوا أن يعطوا على العدد لم يكن ذلك لهم وجمع غرم كل واحد منهم فكان غرمهم عشرة آلاف وسهمهم ألفا فيعطى كل واحد منهم عشر غرمه بالغا ما بلغ ، فيعطى الذي غرمه مائة عشرة ، والذي غرمه ألف مائة ، والذي غرمه خمسمائة خمسين فيكونون قد سوى بينهم على قدر غرمهم لا على عددهم ولا يزداد عليه فإن فضل فضل عن أحد من أهل السهمان معهم عيب به عليهم وعلى غيرهم فأعطى كل واحد منهم ما يصيبه لعشر غرمه فإذا لم تكن رقاب ولا مؤلفة ولا غارمون ابتدأ القسم على خمسة أسهم ففضت الثانية أسهم عليهم أخماسا ، وهكذا كل صنف منهم لا يوجد ، وكل صنف استغنى عيب بفضله على من معه من أهل السهمان ، ولا يخرج من الصدقة شيء عن بلده الذي أخذت به ، قل ولا كثر ، حتى لا يبقى واحد من أهل السهمان إلا أعطى حقه ، ولو فقد أهل السهمان كلهم إلا الفقراء والعاملين ، قسمت الثانية عليهم ، حتى يوفي الفقراء ما يخرجهم من الفقر ، ويعطى العاملون بقدر إجازتهم .

(١) وفي : فعل ماضٍ مجزئ للدفعول من التوفيق و«كل صنف» نائب فاعل «وسهمه» مفعول ثانٍ . كتيبه مدحجه ،

باب ضيق السهمان عن بعض أهلها دون بعض

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت السهمان ثمانية وأهل السهمان وأفرون فجمعنا الفقراء فوجدناهم (١) ووجدنا المساكين مائة يخرجهم من المسكنة ألف وأما من فوجدناهم ثلاثة يخرجهم من الترم ألف فسأل الفقراء والمساكين أن يجعل المال كله بينهم فوضي على قدر استحقاقهم منه لم يكن ذلك لهم ، وأعطى كل صنف منهم كاملاً وقسم بين أهل كل صنف على قدر استحقاقهم فإن أغناهم فذاك وإن لم ينهم لم يعطوا شيئاً إلا ما فضل عن غيرهم من أهل السهمان ، وإن لم يفضل عن غيرهم شيء لم يزدوا على سهمهم ، ولو كانت المسألة بخالها فضاقت السهمان عنهم كلهم فلم يكن منهم صنف يستغنى بسهمه ، أو في كل صنف منهم سهمه ، لم يزد عليه لأنه ليس في المال فضل يعاد به عليه ولو كان أهل صنف منهم متمسكين لو تركوا ولم يعطوا في علمهم ذلك لما شكوا (٢) وأهل كل صنف منهم يخاف هلاكهم لسكنتهم وشدة حاجتهم وضيق سهمهم لم يكن للوالى أن يزيدهم على سهمهم من سهم غيرهم حتى يستغنى غيرهم ثم يرد فضلاً إن كان عليهم مع غيرهم ولم يجعلهم أولى بالفضل من غيرهم ، وإن كانوا أشد حاجة ، كما لا يجعل ما قسم لقوم على قوم بمعنى لغيرهم لشدة حاجة ولا علة ، ولكن يوفى كل ما جعل له ، وهكذا يصنع بجميع السهمان ولو أجذب أهل بلد وهلكت مواشيهم حتى يخاف تلفهم وأهل بلد آخر مخصبون لا يخاف عليهم لم يجر نقل صدقاتهم عن جيرتهم حتى يستغنوا فلا ينقل شيء جعل لقوم إلى غيرهم أحوج منهم لأن الحاجة لا تنحى لأحد أن يأخذ مال غيره ،

باب قسم المال على ما يوجد

(قال الشافعي) وأى مال أخذت منه الصدقة قسم المال على وجهه ولم يبدل بغيره ولم يبيع ، فإن اجتمع حق أهل السهمان في بيع أو بقرعة أو شاة أو دينار أو درهم أو اجتمع فيه اثنان من أهل السهمان وأكثر أعطوه وأشرك بينهم فيه كما يعطى الذى وهب لهم وأوصى لهم به وأقر لهم به واشتروه بأموالهم وكذلك إن استحق أحدهم عشرة وآخر نصفه وآخر ما بقي منه أعطوه على قدر ما استحقوا منه وهكذا يصنع في جميع أصناف الصدقات لا يختلف فيه في الماشية كلها والدنانير والدرهم حتى يشرك بين نفر في الدرهم والدينار ولا يباع عليهم بغيره ولا تباع الدنانير بدرهم ولا الدراهم بفلوس ولا بخنطة ثم يفرق بينهم ، وأما التمر والزبيب وما أخرجت الأرض فإنه يكال لكل حقه .

باب جماع قسم المال من الوالى ورب المال

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجميع ما أخذ من مسلم من صدقة فطر وخمس ركاز وزكاة معدن وصدقة ماشية وزكاة مال وعشر زرع وأى أصناف الصدقات أخذ من مسلم قسمه واحد على الآية التى في براءة « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » الآية لا يختلف ، وسواء قلله وكثيره على ما وصفت ، فإذا قسمه الوالى فيه سهم العاملين منه ساقط لأنه لا عامل عليه يأخذه فيكون له أجره فيه والعاملون فيه عدم فإن قال رب المال : فأنا إلى أخذه من نفسى وجمعه وقسمه فأخذ أجر مثلى قيل إنه لا يقال لك عادل نفسك ولا يجوز لك إذا كانت الزكاة فرضاً

(١) يياض في جميع النسخ التى يدينا .

(٢) قوله : وأهل كل صنف كذا في النسخ ، ولعل لفظ « كل » هنا من زيادة النساخ ، فانظر . كتبه . صححه .

عليك أن يعود إليك منها شيء فإن أدت ما كان عليك أن تؤديه وإلا كنت عاصيا لو منعه ، فإن قال : فإن وإتيها غيري ؟ قيل إذا كنت لاتسكون عاملا على غيرك لم يكن غيرك عاملا إذا استعملته أنت ، ولا يكون وكيلك فيها إلا في معنك أو أقل لأن عليك تفريقها^(١) فإذا تحقق منك فليس لك الانتقاص منها لما تحققت بقيامه بها (قال) ولا أحب لأحد من الناس يولي زكاة ماله غيره لأن المحاسب بها المسئول عنها هو ، فهو أولى بالاجتهاد في وضهها مواضعها من غيره وأنه على يقين من فعل نفسه في أدائها ، وفي شك من فعل غيره لا يدرى أداها عنه أو لم يؤدها فإن قال : أخاف حباي . فهو يخاف من غيره مثل ما يخاف من نفسه ، ويسدقن فعل نفسه في الأداء ويشك في فعل غيره .

باب فضل السهمان عن جماعة أهلها

(قال الشيخ أبي) رحمه الله ويعطى الولاة جميع زكاة الأموال الظاهرة ، الثمرة ، والزرع ، والحداد ، واناشية . فإن لم يأت الولاة بعد حلولها لم يسع أهلها إلا قسمها فإن جاء الولاة بعد قسم أهلها لم يأخذوها منهم ثانية فإن ارتابوا بأحد وخافوا دعواه الباطل في قسمها فلا بأس أن يحلفوه بالله لقد قسمها كاملة في أهلها ، وإن أعطوه زكاة التجارات أجزأهم ذلك إن شاء الله تعالى ، وإن قسموها دونهم فلا بأس ، وهكذا زكاة الفطر والركاز ،

باب تدارك الصدقتين

(قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى : لا ينبغي للوالي أن يؤخر الصدقة عن محليها عاما واحدا . فإن أخرها لم ينبغ لرب المال أن يؤخر ، فإن فعلا معا قبيها معا في ساعة يمكنهما قسمها لا يؤخرانها بحال ، فإن كان قوم في العام الماضي من أهلها وهم العام من أهلها وكان يقوم حاجة في عامهم هذا وكانوا من أهلها ولم يكونوا في العام الماضي أعطى الدين كانوا في العام الماضي من أهلها صدقة العام الماضي ، فإن استغنوا به ، لم يعطوا منه في هذا العام شيئا وكذلك لو أخذت الصدقة ورجل من أهلها فلم تقسم حتى أيسر ، لم يعط منها شيئا ، ولا يعطى منها حتى يكون من أهلها يوم تقسم ، وإن لم يستغنوا بصدقة العام الماضي كانوا شركاء في صدقة عامهم هذا مع الذين استحقوا في عامهم هذا بأن يكونوا من أهلها ولا يدفعهم عن الصدقة العام وهم من أهلها بأن يكونوا استوجبوها في العام الماضي قبله على قوم لم يكونوا من أهلها ، وإنما يستحقها في العامين ، ما الفقراء والمساكين والغارمون والرقاب ، فأما من سواهم من أهل السهمان فلا يؤتى لعام أول ، وذلك أن العاملين إنما يعطون على العمل فهم لم يعملوا عام أول ، وأن ابن السبيل والغزاة إنما يعطون على الشخص وهم لم بشخصوا عام أول أو شخصوا فاستغنوا عنها وأن المؤلفة قلوبهم لا يعطون إلا بالتأليف في قومهم للعون على أخذها وهي في عام أول لم تؤخذ فيعينون عليها .

باب جيران الصدقة

(قال الشيخ أبي) رحمه الله : كانت العرب أهل الصدقات وكانت تجاور بالقرابة^(٢) ليمتنع بعضها على بعض

(١) قوله : فإذا تحقق منك الخ كذا في بعض النسخ ، وفي بعض آخر « فإذا تحققت منه فليس لك الانتقاص منها لما تحققت بقيامه بها » وانظر ، وحرر . كتبه مصححه .

(٢) قوله : ليمتنع بعضها الخ كذا في النسخ ولعل فيه تحريفا من التماسخ والوجه والله أعلم ليمتنع بعضها ببعض ممن أداها « فحرر كتبه مصححه .

لمن أرادها . فلما أمر نبي صلى الله عليه وسلم أن تؤخذ الصدقة من أغنيائهم وترد على فقراءهم كان بينا في أمره أنها ترد على فقراء الجيران المأخوذة منه الصدقة ، وكانت الأخبار بذلك متظاهرة على رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصدقات أن أحدهم يأخذها من أهل هذا البيت ويدفعها إلى أهل هذا البيت بنجبتهم إذا كانوا من أهلها وكذلك قضى معاذ بن جبل حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه «أيما رجل انتقل عن مخلاف عشيرته إلى غير مخلاف عشيرته فصدقته وعسره إلى مخلاف عشيرته» يعنى إلى جوار المال الذى تؤخذ منه الصدقة دون جوار رب المال فهكذا نقول إذا كان للرجل مال يولد وكان ساكنا يولد غيره قسطن صدقته على أهل البلد الذى به ماله الذى فيه صدقة كانوا أهل قرابة له أو غير قرابة . وأما أهل الزرع واشجرة التى فيها الصدقة فأمرهم بين ، يقسم الزرع والشجرة على جيرانها ، فإن لم يكن لها جيران فأقرب الناس بها جوارا لأنهم أولى الناس باسم جوارها ، وكذلك أهل المواشى الخصب^(١) والأواريك والإبل التى لا يتجمع بها فأما أهل التجمع^(٢) الذين يتجمعون بمواقع القطر ، فإن كانت لهم ديار بها مياههم وأكثر مقامهم لا يؤثرون عليها إذا أخضبت شيئا فأهل تلك الدار من المشاكين الذين يلزمهم أن تكون الأغلب عليهم أولى كما كان جيران أهل الأموال المتجمين أولى بها ، فإن كان فيهم من يتجمع بنجبتهم ، كان أقرب جوارا ممن يقيم في ديارهم إلى أن يقدم عليهم ، وتقسم الصدقة على الناجعة القيمة بنجبتهم ومقامهم دون من اتجمع معهم من غير أهل دارهم ودون من اتجمعوا إليه في داره أو لقيمهم في النجعة ممن لا يجاورهم ، وإذا تخلف عنهم أهل دارهم ولم يكن معهم منتجع من أهلها يستحق السهمان جعلت السهمان في أهل دارهم دون من اتجمعوا إليه ولقيمهم في النجعة من أهلها ، ولو انتقلوا بأموالهم وصدقاتهم يجيران أموالهم التى فروا بها وإن بعدت تجمعهم حتى لا يعودوا إلى بلادهم إلا فيها تقصر فيه الصلاة ، قسمت الصدقة على جيران أموالهم ، ولم تحمل إلى أهل دارهم إذا صاروا منهم سفرا تقصر فيه الصلاة .

باب فضل السهمان على أهل الصدقة

(قال الشيخ ابن تيمية) رحمه الله : وإذا لم يبق من أهل الصدقة إلا صنف واحد قسمت الصدقة كلها في ذلك الصنف حتى يستغنوا ، فإذا فضل فضل عن إغنائهم نقلت إلى أقرب الناس بهم دارا (قال) وإذا استوى في القرب أهل نسهم^(٣) وعدى قسمت على أهل نسهم دون العدى وإن كان العدى أقرب الناس بهم دارا وكان أهل نسهم منهم على سفر تقصر الصلاة فيه قسمت الصدقة على العدى إذا كان دون ما تقصر فيه الصلاة لأنهم أولى باسم حضرتهم ، ومن كان أولى باسم حضرتهم كان أولى بجوارهم ، وإن كان أهل نسهم دون ما تقصر فيه الصلاة والعدى أقرب منهم ، قسمت على أهل نسهم ، لأنهم بالبساطة غير خارجين من اسم الجوار ، ولذلك هم في النجعة حاضرو المسجد الحرام .

باب ميسم الصدقة

(قال الشيخ ابن تيمية) رحمه الله : ينبغى لوالى الصدقة أن يسم كل ما يأخذ منها من إبل أو بقر أو غنم ، يسم الإبل

(١) الأواريك : - هى الإبل المقيمة في الأراك وهو الخض ترعاه ، كذا في كتب اللغة . كسبه مصححه .

(٢) التجمع : - يضم ففتح جمع نجعة كغرفة وغرف ، وهى طلب الكلاء والخصب .

(٣) العدى - بالسكسر والقصر التبراء - قال الشاعر :

إذا كنت في قوم عدى لست منهم فكل ما علفت من خبيث وطيب

والبقر في أخذها والغنم في أصول أذنائها ويجعل ميسم الصدقة مكتوباً لله ويجعل ميسم الغنم اللطيف من ميسم الإبل والبقر وإنا قلنا يتبعه لما قلنا أن عمال النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يسمون وكذلك بلغنا أن عمال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه كانوا يسمون، أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب : إن في الظهيرة ناقة عمية، فقال عمر «ندفعها إلى أهل بيت ينتفعون بها» قال: فقات وهي عمية؟ فقال «يقطرونها بالإبل» قلت : فكيف تأكل من الأرض؟ فقال عمر «أمن نعم الجزية أم من نعم الصدقة؟» قلت : لا بل نعم الجزية فقال عمر «أردتم والله أكلها» فقلت إن عليها وسم الجزية قال فأمر بها عمر فأتى بها فنجرت وكانت عنده صحاف تسع فلا تكون فأكفه ولا طرفة إلا جعل منها في تلك الصحاف فبعث بها إلى أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكون الذى يبعث به إلى حفصة من آخر ذلك، فإن كان فيه نقصان كان في حظ حفصة، قال فجعل في تلك الصحاف من لحم تلك الجوز فبعث بها إلى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأمر بما بقي من اللحم فضع فدعا المهاجرين والأنصار (قال الشافعي) فلم يزل السعاة يلغى عنهم أنهم يسمون كما وضعت، ولا أعلم في الميسم علة إلا أن يكون ما أخذ من الصدقة معلوما فلا يشتريه الذى أعطاه لأنه شيء خرج منه لله عز وجل كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب في فرس حمل عليه في سبيل الله فراه يباع «أن لا يشتريه» وكذا ترك المهاجرون زول منازلهم بمكة لأنهم تركوها لله عز وجل.

باب العلة في القسم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : إذا تولى الرجل قسم الصدقة قسمها على ستة أسهم أسقط منها سهم المؤلفه قلوبهم إلا أن يجدهم في الحال التي وصفت يستخسون إمونة على أخذ الصدقة فيعطيه، ولا سهم للعاملين فيها، وأحب له ما أمرت به الوالي من تفرقة في أهل السهمان من أهل مصره كلهم ما كانوا موجودين، فإن لم يوجد من صنف منهم إلا واحد أعطاه سهم ذلك الصنف كله إن استحقه، وذلك أتى إن لم أعطه إياه فإما أخرجه إلى غيره ممن له معه قسم فلم أجز أن أخرج عن صنف سوا شيتا ومنهم محتاج إليه (قال) وإن وجد من كل صنف منهم جماعة كثيرة وضاعت زكاته أحببت أن يفرقها في عامتهم بالغة ما بلغت، فإن لم يفعل فأقل ما يكفيه أن يعطى منهم ثلاثة، لأن أقل جماع أهل سهم ثلاثة إنما ذكرهم الله عز وجل بجماع فقراء ومساكين، وكذلك ذكر من معهم فإن قسمه على اثنين وهو يجد ثالثا ضمن ثلث السهم وإن أعطاه واحدا ضمن ثلثي السهم لأنه لو ترك أهل صنف وهم موجودون ضمن سهمهم وهكذا هذا من أهل كل صنف، فإن أخرجه من بلد إلى بلد غيره كرهت ذلك له، ولم يين لى أن أجعل عليه الإعادة من قبل أنه قد أعطاه أهله بالاسم وإن ترك موضع الجوار وإن كانت له قرابة من أهل السهمان ممن لا تلزمه النفقة عليه أعطاه منها وكان أحق بها من البعيد منه، وذلك أنه يعلم من قرابته أكثر مما يعلم من غيرهم وكذلك خاصته ومن لا تلزمه نفقته من قرابته ما عدا أولاده ووالديه، ولا يعطى ولد الولد صغيرا ولا كبيرا ولا زنا ولا أبا ولا أما ولا جد ولا جدة زنى (قال الربيع) لا يعطى الرجل من زكاة ماله لا أبا ولا أما ولا ابنا ولا جد ولا جدة ولا أعلى منهم إذا كانوا فقراء من قبل أن نفقتهم تلزمه وهم أغنياء به، وكذلك إن كانوا غير زنى لا يغنيهم كسبهم فهم في حد الفقر لا يعطيه من زكاته، وتلزمه نفقتهم، وإن كانوا غير زنى مستغنين بحرفهم لم تلزمه نفقتهم وكانوا في حد الأغنياء الذين لا يجوز أن يأخذوا من زكاة المال، ولا يجوز له ولا لغيره أن يعطيه من زكاة ماله شيئا وهذا عدى أشبه بتذهب الشافعي (قال الشافعي) ولا يعطى زوجته لأن نفقتها تلزمه، وإنا قلت : لا يعطى من تلزمه نفقتهم لأنهم أغنياء به في نفقاتهم (قال الشافعي) وإن كانت امرأته

أو ابن له بلغ فأذن من زمن وإحسان أو أب له . التي أعطاهم من سهم عربين ، وكذلك من سهم بن سبيع ، وعظيم بما عدا الفقر والسكينة . لأنه لا يلزمه قضاء الدين عنهم ولا تسليم إلى بلد أرادوه ، فلا يكونون أغنياء عن هذا كما كانوا أغنياء عن الفقر والسكينة بإتفاقه عليهم (قال) ويعطى أباه وجده وأمه وجدته وولده بالعين غير زنى من صدقته إذا أرادوا سفراً لأنه لا يلزمه تقديمه في حالانهم تلك (قال الشيخ الثاني) رحمه الله تعالى : ويعطى رجالهم أغنياء وفقراء إذا غزوا ، وهذا كله إذا كانا من غير آل محمد صلى الله عليه وسلم (قال الشيخ الثاني) فأما آل محمد الذين جعل لهم الخمس عوضاً من الصدقة فلا يعطون من الصدقات المفروضة شيئاً ، قل أو أكثر ، لا يحل لهم أن يأخذوها ولا يحجز عن عظميهموها إذا عرفهم وإن كانوا محتاجين ، وغرباء ومن أهل السهمان ، وإن حبس عنهم الخمس وليس منهم حقهم في الخمس ، محل لهم ما حرم عليهم من الصدقة (قال) وآل محمد الذين حرم عليهم الصدقة المفروضة أهل الخمس ، وهم أهل الشعب ، وهم صلبية بنى هاشم وبني المطلب ، ولا يحرم على آل محمد صدقة تطوع إنما يحرم عليهم لصدقة المفروضة . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات الناس بمكة والمدينة فقلت له : أتشرب من الصدقة وهي لا تحل لك ؟ فقال : إنما حرمت عليا الصدقة المفروضة (قال الشيخ الثاني) وتصدق على وفاطمة على بنى هاشم وبني المطلب بأموالها وذلك أن هذا تطوع ، وقبل انني صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنها من بريرة تطوع لا صدقة (قال) وإذا تولى العامل قسم الصدقات قسمها على ما وصفت وكان الأمر فيها عليه واسداً لأنه يجمع صدقات عامة فكثير فلا يحل له أن يؤثر فيها أحداً على أحد علم مكانه ، فإن فعل على غير الاجتهاد خشيت عليه الأساء ، ولم يبين لي أن أضمه إذا أعطأها أهلها ، وكذلك لو نقلها من بلد إلى بلد فيه أهل الأصناف لم يبين لي أن أضمه في الحالين (قال) ويضمنه رجل كان مذهبا ، والله أعلم (قال) فأما لو ترك العامل أهل صنف موجودين حيث يقسمها وهو يعرف ، وأعطى حظهم غيرهم ضمن لأن سهم هؤلاء بين في كتاب الله تبارك وتعالى ، وليس أن يصير بين في النص ، وكذلك إذا قسمها الوالي لما فرك أهل سهم موجودين ، ضمن ، لما وصفت (قال الشيخ الثاني) الفقير الذي لا حرفة له ولا مال ، والمساكين الذي له الشيء ، ولا يقوم به .

باب العلة في اجتماع أهل الصدقة

(قال الشيخ الثاني) رحمه الله تعالى : وإذا كانت صدقة ثمانية آلاف وأهل السهمان موجودين فسكان فيهم فقير واحد يستغرق سهمه ومساكين واحد يستغرق سهمه وغارمون مائة يحجز السهم كله عن واحد منهم فسأل الغارمون أن يعطى الفقراء والمساكين ثلث سهم لأنه واحد وأقل ما يحجز عليه أن يعطى إذا وجدوا ثلاثة ، قيل ليس ذلك لكم لأنكم لا تستحقون من سهم الفقراء والمساكين شيئاً أبداً ما كان منهم محتاج إليه والسهم مجموع مقتصر به عليهم ما احتاج إليه أحد منهم فإذا فضل منه فضل كنتم وغيركم من أهل السهمان فيه سواء وأنتم لا تستحقون إلا بما يستحق به واحد منهم وكذلك هذا في جميع أهل السهمان ، وإذا كان فيهم غارمون لا أموال لهم عليهم ديون فأعطوا مبلغ غريمهم أو أقل منه فقالوا : نحن فقراء غارمون فقد أعطينا بالكرم وأنتم ربونا أهل فقر ، قيل : لهم إنما نعطيكم بأحد المعنيين ولو كان غذا على الابتداء فقال : أنا فقير غارم ، قيل له : اختر بأى المعنيين شئت أعطيتك ، فإن شئت بمعنى الفقر ، وإن شئت بمعنى الغرم . فأيهما اختار وهو أكثر له أعطيتاه ، وإن اختار الذي عداؤه أعطيتاه

وأيهما قال هو الأكثر أعطيتاه به ولم تعطه بالأخر، فإذا أعطيتاه باسم الفقر فأعترماه أن يأخذوا بما في يده حقوقهم كما لهم أن يأخذوا مالا لو كان له، وكذلك إن أعطيتاه بمعنى الترم، فإذا أعطيتاه بمعنى الترم أحببت أن يتولى دفعه عنه فإن لم يفعل فأعطاه جاز كما يجوز في المكاتب أن يعطى من سهمه، فإن قال: ولم لأعطى بمعنىين إذا كنت من أهلها معا؟ قيل الفقير المسكين والمسكين فقير بحال يجمعهما اسم ويفترق بهما اسم وقد فرق الله تعالى بينهما^(١) فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين يعطى الفقير بالمسكنة مع الفقر والمسكين بالفقر والمسكنة، ولا يجوز أن يعطى أحدهما إلا بأحد اثنين، وكذلك لا يجوز أن يعطى رجل ذو سهم إلا بأحد المعنيين، ولو جاز هذا، جاز أن يعطى رجل بفقر وغرم وبأنه ابن سبيل، وغار ومؤلف وعامل، فيعطى بهذه المعاني كلها، فإن قال قائل: فيل من دلالة تدل على أن اسم الفقر يلزم المسكين؟ والمسكنة تلزم الفقير؟ قيل: نعم. معنى الفقر معنى المسكنة، ومعنى المسكنة معنى الفقير، فإذا جمعا معا، لم يجز إلا بأن يفرق بين حالهما بأن يكون الفقير الذي يدعى به أحدهما، وكذلك هو في اللسان، والعرب تقول للرجل فقير مسكين ومسكين فقير، وإنما^(٢) المسكنة والفقر لا يكونان بحرفة ولا مال.

قسم الصدقات الثاني

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال: فرض الله عز وجل على أهل دينه المسلمين في أموالهم حقا لغيرهم من أهل دينه المسلمين المحتاجين إليه لا يسع أهل الأموال حبسه عن أمرؤا بدفعه إليه من أهله أو ولاته، ولا يسع الولاية تركه لأهل الأموال لأنهم أمناء على أخذه لأهله منهم، قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم «خذ من أموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم». في هذه الآية دلالة على ما وصفت من أن ليس لأهل الأموال منع ما جعل الله عز وجل عليهم ولا لمن وليهم ترك ذلك لهم، ولا عليهم (أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال: لما بينا أن أبا بكر وعمر أخذوا الصدقة مشاة ولكن كانا يمشان عليها في الحصب والجذب والسمن والعجف ولا يضمنانها أهلها ولا يؤخرانها عن كل عام، لأن أخذها في كل عام سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (بالحديثين) رحمه الله تعالى: ولم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرها عاما لا يأخذها فيه، وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه «لو منعوني عنقا مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها لا تفرقوا بين ما جمع الله» (بالحديثين) هذا إنما هو فيما أخذ من المسلمين خاصة لأن الزكاة والطهور إنما هو للمسلمين والدعاء بالأجر والبركة (بالحديثين) وإذا أخذ صدقة مسلم دعا له بالأجر والبركة كما قال الله عز وجل: «وصل عليهم» أي ادع لهم فما أخذ من مسلم فهو زكاة والزكاة صدقة والصدقة زكاة وطهور وأمرها ومعناها واحد. وإن سبت مرة زكاة ومرة صدقة هما اسمان لها بمعنى واحد، وقد تسمى العرب الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وهذا بين في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لسان العرب، قال الله عز وجل «وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة» قال أبو بكر «لو منعوني عنقا مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه لا تفرقوا بين ما جمع الله» يعني والله أعلم قول الله عز وجل «وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة» واسم مأخوذ من الزكاة صدقة وقد سماها الله تعالى في القسم صدقة فقال «إنما الصدقات للفقراء والمساكين» الآية تقول: إذا جاء الصدق يعني الذي يأخذ المشاة تقول إذا جاء الساعي وإذا جاء العامل (بالحديثين) قال رسول

(١) قوله فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين، كذا في النسخ، ولعل في الكلام تكرارا أو تحريفا، فليحرق. كنبه

صححه.

(٢) قوله: وإنما الخ الأظهر أن يقال: وإن الفقر الخ بدل «إنما».

الله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة ولا فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » (قال الشيخ ابن) والأغلب على أفواه العامة أن في التمر عشر وفي الماشية الصدقة وفي الورق الزكاة ، وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة ، والعرب تقول له صدقة وزكاة وماهما عندهم معنى واحد ، فما أخذ من مسلم من صدقة ماله ناسأ كان أو ماشية أو زرعاً أو زكاة فطر أو خمس ركاز أو صدقة معدن أو غيره مما وجب عليه في ماله في كتاب أو سنة أو أمر أجمع عليه عوام المسلمين فغناه واحد أنه زكاة ، والزكاة صدقة وقسمه واحد لا يختلف كما قسمه الله . صدقات ما فرض الله عز وجل على المسلمين فهي طهور (قال الشيخ ابن) وقسم النبي ، خلاف قسم هذا ، وفيه ما أخذ من مشرك فهو (١) أهل دين الله وهو موضوع في غير هذا الموضوع (قال) يقسم ما أخذ من حق مسلم وجب في ماله بقسم الله في الصدقات سواء قليل ما أخذ منه وكثير . وعبر ما كان أو خمس أو ربع عشر أو بعدد يختلف أن يستوى لأن اسم الصدقة يجمعهم كله قال الله تبارك وتعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » الآية فيبين الله عز وجل لمن الصدقات ثم وكدها وشددها فقال « فريضة من الله والله عليم حكيم » يقسم كل ما أخذ من مسلم على قسم الله عز وجل وهي سبعة ثمانية لا يصرف منها سهم ولا شيء منه عن أهله ما كان من أهله أحد يستحقه ولا تخرج صدقة قوم منهم عن بلدهم وفي بلدهم من يستحقها ، أخبرنا وكعب عن زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صبيح عن أبي عبد عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه « فإن أجابوك فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » أخبرنا يحيى ابن حسان الثقة من أصحابنا عن الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن شريك بن أبي نمر عن أنس بن مالك أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : لشدة ك الله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتردها على فقرائنا؟ قال : نعم (قال الشيخ ابن) والفقراء ههنا كل من لزمه اسم حاجة عن سمي الله تعالى من الأصناف الثمانية وذلك أن كلهم إنما يعطى بموجب الحاجة لا بالاسم فلو أن ابن سبيح كان غنياً لم يعط وإنما يعطى ابن السبيل المحتاج إلى السلاح في وقته الذي يعطى فيه ، فإن لم يوجد من أهل الصدقات الذين يوجد منهم أحد من أهل السهمان الذين سمي الله عز وجل ردت حصه من لم يوجد على من وجده ، كأن وجد فيهم فقراء ومساكين وغارمون ولم يوجد غيرهم ، فقسم الثمانية الأسهم على ثلاثة أسهم (٢) وبيان هذا في أسفل الكتاب فأهل السهمان يجمعهم أنهم أهل حاجة إلى ما لهم منها كلهم وأسباب حاجاتهم مختلفة وكذلك أسباب استحقاقهم بمجان مختلفة يجمعها الحاجة ويفرق بينها صفاتها فإذا اجتمعوا فالفقراء الزمنى الضعفاء الذين لا حرفة لهم وأهل الحرفة الضعيفة الذين لا تقع حرفة من موقعا من حاجتهم ولا يسألون الناس والمساكين أسؤال ومن لا يسأل ممن له حرفة تقع منه موقعا ولا تغنيه ولا عياله ، فإن طلب الصدقة بالمسكة رجل جلد فلم يوالى أنه صحيح مكتسب بغنى عياله بشيء إن كان له وبكسبه إذ لا عيال له فلم يوالى أنه يغنى نفسه بكسبه غنى معروفاً لم يعطه شيئاً فإن قال السائل لها (٣) يعنى الصدقة الجلد لست مكتسباً أو أنا مكتسب لا يغنى كسبي أو لا يغنى عيالي ولى عيالي وليس عند الوالى يقين من أن ما قال على غير ما قال فالقول قوله ويعطيه الوالى ، أخبرنا سيفان عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عدى بن الحيار أن رجلين أخبراه أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) قوله : فهو . هكذا في الأصل بدون نقط .

(٢) قوله : وبيان هذا في أسفل الكتاب ، كذا في جميع النسخ التي يدنا وليس لهذا البيان أثر في شيء منها ، فلهذا كان في أصل الأم الذى كتبه الربيع أو كتب من نسخه .

(٣) قوله : يعنى الصدقة . كذا وقعت هذه الجملة في جميع النسخ . ولعلها حاشية أثبتتها النسخ بسبب الكتاب . كتبه مصححه .

سأله من صدقة فصدع فيها وصوب وقال «إن شئنا ولا حظ فيها نفى ولا ندى قوة مكتسب» (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رأى
 صلى الله عليه وسلم جليدا ووجهه يشبه الاكتساب وأعلمهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يصلح لهما مع
 لا اكتساب الذى يستغنيان به أن يأخذا منها ولا يعدا مكتسبان أم لا؟ فقال : «إن شئنا بعد أن أعلمتكما أن لا حظ فيها
 نفى ولا حكتسب فقلت وذلك أنهما يقولان أعطنا فإننا ذوا حظ لأننا لسنا غنيين ولا مكتسبين كسبا نفى، أخبرنا إبراهيم
 ابن سعد عن أبيه عن ربحان بن يزيد قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول «لا تصلح الصدقة لغيرى ولا لى مرة
 قوى» (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ورفع هذا الحديث عن سعد عن أبيه . والعاملون عليها من ولاء الوالى قبضها وقسمها من
 أعاها كان أو غيرهم ممن أعان الوالى على جمعها وقبضها من العرفاء ومن لاغى للوالى عنه ولا يصلحها إلا مكانه، فأما
 رب الماشية يسوقها فليس من العاملين عليها وذلك يلزم رب الماشية وكذلك من أعان الوالى عليها ممن بالوالى
 العنى عن معونه فليس من العاملين عليها الذين لهم فيها حق ، والخليفة ووالى الإقليم العظيم الذى يلى قبض
 وإن كانا من العاملين عليها القائمين بالأمر بأخذها فليسا عندنا ممن له فيها حق من قبل أنهما لا يلبان أخذها . أخبرنا
 مالك عن زيد بن أسلم أن عمر شرب لبنا فأعجبه فقال للذى سقاه «من أين لك هذا اللبن؟» فأخبره أنه ورد على ما قد
 ساء فإذا بنعم من نعم الصدقة وهم يستقون فقبلوا لى من لبنها فجعلته فى سقاء فيهو هذا ، فأدخل عمر إصبعه فاستقام
 أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة
 غارز فى سبيل الله والعاملون عليها أو العارم أو الرجل اشتراها بماله أو الرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين
 فأهدى المسكين للغنى» (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) والعامل عليها يأخذ من الصدقة بقدر غنائه لا يزداد عليه وإن كان العامل
 موصرا إنما يأخذ على معنى الإجارة والوفاء قلوبهم فى مقدم من الأخبار^(١) فضربان ضرب مسجون مطاعون
 أشرف يجاهدون مع المسلمين فيقوى المسلمون بهم ولا يرون من نياتهم ما يرون من نيات غيرهم ، فإذا كانوا هكذا
 فجاءهوا المشركين فأرى أن يسموا من سهم النبى صلى الله عليه وسلم وهو خمس الخمس ما يأتون به سوى سهمائهم
 مع المسلمين إن كانت نازلة فى المسلمين وذلك أن الله عز وجل جعل هذا السهم خالصا لنبيه فردده النبى صلى الله عليه
 وسلم فى مصلحة المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم «مالى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود فيكم» يعنى بالخمسة
 حقه من الخمس وقوله «مردود فيكم» يعنى فى مصلحتكم وأخبرنى من لا أنهم عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث
 عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفة قلوبهم يوم حنين من الخمس (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وهم مثل عيينة
 والأقرع وأصحابهما ولم يعط النبى صلى الله عليه وسلم عباس بن مرداس وكان شريفا عظيم الغناء حتى استتب فأعطاه
 (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) لما أراد ما أراد القوم واحتمل أن يكون دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شيء حين رغب
 عما صنع بالمهاجرين والأنصار فأعطاه على معنى ما أعطاهم واحتمل أن يكون رأى أن يعطيه من ماله حيث رأى لأنه
 له خالص ويحتمل أن يعطى على التقوية بالعطية ولا يرى أنه قد وضع من شرفه فإنه صلى الله عليه وسلم قد أعطى
 من خمس الخيل وغير الخيل لأنه له وقد أعطى صفوان بن أمية قبل أن يسلم ولكنه قد أعار رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أداة وسلاحا وقال فيه عند الهزيمة أحسن مما قال فيه بعض من أسلم من أهل مكة عام الفتح وذلك أن
 الهزيمة كانت فى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين فى أول النهار فقال له رجل : « غلبت هوازن وقتل

(١) قوله : فضربان الضرب الأول ، وأشار للثانى بقوله الآتى « وقد أعطى صفوان الخ »

محمد» فقال «صفوان بفيك الحجر» (١) فوالله لرب من فريش أحب إلى من رب هوارن» وأسلم قومه من قريش وكان كأنه لا يشك في إسلامه والله أعلم « وهذا مثبت في كتاب قسم النعماء » فإذا كان مثل هذا رأيت أن يعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحب إلى للاقتداء بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو قال قائل: كان هذا السهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان له أن يضع سهمه حيث رأى فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا مرة وأعطى من سهمه بخير رجلا من المهاجرين والأنصار لأنه ماله يضعه حيث شاء، فلا يعطى اليوم أحد على هذا من الغنيمة ولم ينام أن أحدا من خلفائه أعطى أحدا بعده وليس للمؤلفة في قسم الغنيمة سهم مع أهل السهمان، ولو قال هذا أحد، كان مذهبا والله أعلم، وللمؤلفة قلوبهم في سهم الصدقات سهم، والذي أحفظ فيه من تقدم الخبر أن عدى ابن حاتم جاء أباه بكر الصديق - أحسبه - بثلاثة من الإبل من صدقات قومه فأعطاه أبو بكر منها ثلاثين بعيرا وأمره أن يلحق بخالد بن الوليد بمن أطاعه من قومه فجاءه بزهاء ألف رجل وأبلى بلاء حسنا وليس في الخبر في إعطائه إياها من أين أعطاه إياها غير أن الذي يكاد أن يعرف القلب بالاستدلال بالأخبار والله أعلم أنه أعطاه إياها من قسم المؤلفة فلما زاده ليرغبه فيما يصنع وإما أعطاه لئلا ينف به غيره من قومه ممن لا يشق منه بثقل ما يثق به من عدى بن حاتم فأرى أن يعطى من سهم المؤلفة قلوبهم في مثل هذا المعنى إن نزلت بالمسلمين نازلة ولن ينزل إن شاء الله تعالى وذلك أن يكون فيها العدو موضع (٢) شاط لئلا تاله الجيوش إلا بتؤنة ويكون العدو يراة قوم من أهل الصدقات فأعان عليهم أهل الصدقات إما بنية فأرى أن يقوى بسهم سبيل الله من الصدقات، وإما أن يكون لا يقاتلون إلا بأن يعطوا سهم المؤلفة أو ما يكتفون منه وكذلك إن كان العرب أشرفا محتجين (٣) غير ذي نية إلى أعطوا من صدقاتهم عشرين المسلمين أو أحدهما إذا كانوا إن أعطوا أعانوا على المتكرين فيما أعانوا على الصدقة وإن لم يعطوا لم يوفق بهم رأت أن يعطوا بهذا المعنى إذا شاط العدو وكانوا أقربى عليه من قوم من أهل النعماء يوجهون إليه تبعد دارهم وثقل مؤنتهم ويضعفون عنه، فإن لم يكن مثل ما وصفت مما كان في زمان أبي بكر مع امتناع أكثر العرب بالصدقة على الردة وغيرها لم أر أن يعطى أحد منهم من سهم المؤلفة قلوبهم، ورأيت أن يرد سهمهم على السهمان معه، وذلك أنه لم يلق أن عمر ولا عثمان ولا عليا أعطوا أحدا تألفا على الإسلام وقد أعز الله لوله الحمد - الإسلام عن أن تألف الرجال عليه، وقوله وفي الرقاب يعني المكاتبين والله أعلم، ولا يشتري عبد فيعتق. والغارمون كل من عليه دين كان له عرض بمختمل دينه أو لا بمختمل وإما يعطى الغارمون إذا ادانوا في حمل دية أو أصابهم جائحة أو كان دينهم في غير فسق ولا سرف ولا بعضية، فأما من ادان في محبة فلا أرى أن يعطى من سهم سبيل الله كما وصفت يعطى منه من أراد الغزو، فلو امتنع قوم كما وصفت من أداء الصدقة فأعان عليهم قوم رأيت أن يعطى من أعان عليهم، فإن لم يكن مما وصفت شيء، رد سهم سبيل الله إلى السهمان معه، وابن السبيل عدى. ابن السبيل من أهل الصدقة الذي يريد البلد غير بلده، لا من يلازمه.

(١) قوله: فوالله لرب الخ كذا في النسخ والمعروف في الرواية فوالله لأن يربى رجل من قريش أحب إلى من أن يربى رجل من هوارن، قال ابن الأثير: يعني أن يكون ربا فوق سيدا يملكها أه فاعلم ما في الأم رواية أخرى. كتبه مصححه.

(٢) شاط: أي بعيد، وفي بعض النسخ «متشاط» وهو بمعناه، يقال: شطت الدار وانتطت. أي جئت.

(٣) غير ذي نية. كذا في النسخ بإفراء «ذو» وانظر.

كيف تفريق قسم الصدقات

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : ينبغي للساعي على 'صدقات أن يأمر بإحصاء أهل السهمان في عمله فيكون فراغه من قبض الصدقات بعد تناسي أسمائهم وأنسابهم وحالاتهم وما يحتاجون إليه ، ثم ينحصر ما صار في يديه من 'صدقات فيوزل من سهم العاملين بقدر ما يستحق عمله^(١) ثم يقضى جميع ما بقي من السهمان كله عندهم كما أوصف إن شاء الله تعالى ، إذا كان الفقراء عشرة ، والمساكين عشرين ، والغارمون خمسة . وهؤلاء ثلاثة أصناف من أهل الصدقة ، وكان سهمانهم الثلاثة من جميع المال ثلاثة آلاف . فإن كان فقراء^(٢) يفرقون سهمهم وهو ألف وهو ثلث المال ، فيكون سهمهم كغافا يخرجون به من حد الفقر إلى حد أعطوه كله ، وإن كان يخرجهم من حد الفقر إلى حد غنى ثلاثة أو أربعة أو أقل أو أكثر ، أعطوا منه ما يخرجهم من اسم الفقر ، ويصيرون به إلى اسم الغنى ويقت الوالي ما بقي منه ، ثم يقسم على المساكين سهمهم وهو ألف هكذا ، وعلى الغارمين سهمهم ، وهو ألف ، هكذا فإن قال قائل : كيف قلت لكل أهل صنف موجود سهمهم ثم استغنوا بعض اسمهم ، فلي لا يسلم إليهم بقية ؟ (قال الشافعي) قلته بأن الله تبارك وتعالى ماله مع غيرهم بمعنى من العاني وهو الفقر والمسكنة والغرم ، فإذا خرجوا من الفقر والمسكنة فصاروا إلى الغنى ومن الغرم . فبرئت ذمتهم وصاروا غير غارمين ، فلا يكونون من أهل لأنهم ليسوا ممن يلزمه اسم من قسم الله عز وجل له بهذا الاسم ومعناه ، وهم خارجون من تلك الحال ممن قسم الله له ، ألا ترى أن أهل الصدقة الأغنياء لو سألو بالفقر والمسكنة في الابتداء أن أعطوا منها لم يعطوا ، وقيل لستم ممن قسم الله له ، وكذلك لو سألو بالغرم وليسوا غارمين . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تحل الصدقة لغني إلا من استغنى ، فإذا أعطيت الفقراء والمساكين فصاروا أغنياء فهم ممن لا تحل لهم ، وإذا لم تحل لهم كنت لو أعطيتهم أعطيتهم مالا يحل لهم ولا لي أن أعطيتهم ، وإنما شرط الله عز وجل إعطاء أهل الفقر والمسكنة وليسوا منهم (قال يأخذ العاملون عليها بقدر أجورهم في مثل كفائتهم وقيامهم وأمانتهم والمؤنة عليهم ، فيأخذ الساعي نفسه لنفسه بهذا المعنى ، ويعطى العريف ومن يجمع الناس عليه بقدر كفايته وكلفته وذلك خفيف لأنه في بلاده ، ويعطى ابن السبل منهم قدر ما يبايعه البلد الذي يريد في نفقته وحملته إن كان البلد بعيدا وكان ضعيفا ، وإن كان البلد قريبا وكان جلدًا الأغلب من مثله وكان غنيا بالشيء إليها أعطى ، وإنه في نفقته بلا حيلة ، فإن كان يريد أن يذهب ويأتي أعط ما يكفيه في ذهابه ورجوعه من النفقة ، فإن كان ذلك يأتي على السهم كله أعطيه كله إن لم يكن معه ابن سبل غيره وإن كان يأتي على سهم من مائة سهم من سهم ابن السبل لم يزد عليه . فإن قال قائل : لم أعط الفقراء والمساكين والغارمين حتى خرجوا من اسم الفقر والمسكنة وغرم ولم تعط العاملين وابن السبل حتى يسقط عنهم الاسم الذي له أعطيتهم ويوزل ؟ فليس للاسم أعطيتهم ولكن له غنى ، وكان المعنى إذا زال زال الاسم ونسب العاملين بمعنى الكفاية وكذلك ابن السبل بمعنى البلاغ ، ولو أني أعطيت العاملين وابن السبل جميع السهمان وأما لم يسقط عن العاملين اسم العاملين ما يعزل ، ولم يسقط عن ابن السبل اسم ابن السبل مادام محتارا أو كان يريد الأجرة فأعطيتهم ، والفقراء والمساكين والغارمين بمعنى واحد ، غير مختلف وإن اختلفت أسماءهم كما اختلفت أسماءهم ، والعاملون

(١) ثم يقضى الخ كذا في جميع النسخ ، ولعل في العبارة تحريفا من النسخ ، ووجه الكلام « ثم يقضى ما بقي من السهمان عليهم » فانظر .

(٢) قوله : يفرقون . أى . يستوعبون ويستغنون . كتبه مصححه .

إنما هو مدخل عليهم صار له حق معهم بمعنى كفاية وصلاح للمأخوذ منه والمأخوذ له، فأعطى أجر مثله. وبهذا في العامل مضت الآثار وعلم من أدركت ممن سمعت منه يلدنا، وهى ابن السبيل في أن يعطى ما يبلغه، إن كان عاجزا عن سفره إلا بالمعونة عليه بمعنى العامل في بعض أمره ويعطى المكاتب ما بينه وبين أن يعتق قل ذلك أو أكثر، حتى يعتق السهم، فإن دفع إليه، فالظاهر - عندنا - على أنه حريص على أن لا يعجز، وإن دفع إلى السكه كان أحب إلى وأقرب من الاحتياط.

رد الفضل على أهل السهمان

(فَاللَّاتِيغِي) رحمه الله تعالى: إذا لم تكن مؤلفة ولا قوم من أهل الصدقة يريدون الجهاد فليس فيهم أهل سهم سبيل الله ولا سهم مؤلفة، عزلت سهاهم، وكذلك إن لم يكن ابن سبيل ولم يكن غارم، وكذلك إن غابوا فأعطوا ما يبلغهم ويفضل عنهم أو عن أحد من أهل السهمان معهم شيء من المال عزل أيضا ما يفضل عن كلهم ثم أحصى ما بقي من أهل السهمان الذين لم يعطوا أو أعطوا فلم يستغنوا فابتدى قسم هذا المال عليهم كما ابتدى قسم الصدقات فجري على من بقي من أهل السهمان، سواء كان بقى فقراء ومساكين لم يستغنوا، وغارمون لم تقص كل ديونهم ولم يبق معهم من أهل السهمان الثانية أحد غيرهم، فيقسم جميع ما بقي من المال بينهم على ثلاثة أسهم، فإن استغنى الغارمون بسهميه وهو ثلث جميع المال أعيد فضل سهمهم على الفقراء والمساكين فيقسم على أهل هذين القسمين حتى ينفد، فإن قسم بينهم فاستغنى الفقراء بعضه رد ما بقي على المساكين حتى يستغنوا، فإن قال: كيف رددت ما يفضل من السهمان عن حاجة أهل الحاجة منهم ومنهم من لم يكن له سهم من أهل السهمان مثل المؤلفة وغيرهم إذا لم يكونوا^(١) على أهل السهمان معهم وأنت إذا اجتمعوا جعلت لأهل كل صنف منهم سهما؟ (فَاللَّاتِيغِي) فإذا اجتمعوا كانوا^(٢) شرعا في الحاجة وكل واحد منهم يطلب ما جعل الله له وهم ثمانية، فلا يكون لى منع واحد منهم ما جعل الله له. وذكر الله تبارك وتعالى لهم واحد لم يخص أحدا منهم دون أحد فأقسم بينهم معا كما ذكرهم الله عز وجل معا، وإنما منعى أن أعطى كل صنف منهم سهمه تاما وإن كان يغنيه أقل منه أن بينا والله تعالى أعلم أن في حكم الله عز وجل أنهم إنما يعطون بمعان سماها الله تعالى، فإذا ذهبت تلك المعاني وصار الفقير والمساكين غنيا وغارم غير غارم فليسوا ممن قسم له، ولو أعطيتهم كنت أعطيت من لم أؤمر به، ولو جاز أن يعطوا بعد أن يصيروا إلى حد الغنى والخروج من الغرم جاز أن يعطاها أهل دارهم ويسهم للأغنياء فأحيلت ممن جعلت له إلى من لم يجعل له، وليس لأحد إحالتها عما جعلها الله تعالى له ولا إعطاؤها من لم يجعلها الله له وإنما رد ما فضل عن بعض أهل السهمان على من بقي ممن يستغن من أهل السهمان بأن الله تبارك وتعالى أوجب على أهل الغنى في أموالهم شيئا يؤخذ منهم لقوم بمعان، فإذا ذهب بعض من سعى الله عز وجل له أو استغنى، فهذا مال المالك له من الأدبيين به يرد إليه كما يرد عطايا الأدبيين ووصاياهم لو أوصى رجل لرجل فوات الموصى له قبل الموصى كانت الوصية رابعة إلى وارث الموصى. فلما كان هذا المال محالفا المال يورث ههنا لم يكن أحد أولى عندنا به في قسم الله عز وجل، وأقرب ممن سعى الله تبارك وتعالى له هذا المال وهؤلاء من جملة من سعى الله تبارك وتعالى له هذا المال ولم يبق مسلم يحتاج إلا وله حق سواء. أما أهل الغنى

(١) قوله: على أهل السهمان، متعلق بقوله «رددت» ان تقدم في صدر السؤال. كتبه مصححه.

(٢) شرعا: بالتحريك، أى سواء، كتبه مصححه.

فلابدحاون على أهل الصدقة، وأما أهل صدقة أخرى (١) فكثير مرسوم لهم صدقتهم ولو كثرت لم يدخل عليهم غيرهم وواحد منهم يستحقها فكلما كانوا لابدحاون عليهم غيرهم فكل ذلك لابدحاون على غيرهم ما كان من غيرهم من يستحق منها شيئاً ولو استغنى أهل عمل يعرض لهم بفضل عنهم فضل لرأيت أن ينقل الفضل عنهم إلى أقرب الناس بهم نسباً وداراً .

ضيق السهمان وما ينبغي فيه عند القسم

أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال وإذا ضاقت السهمان فكان الفقراء ألفاً وكان سهمهم ألفاً والعامرون ثلاثة وكان غريمهم ألفاً وسهمهم ألفاً، فقال الفقراء : إنما يغنينا مائة ألف ، وقد يخرج هؤلاء من الغرم ألف ، فاجمع سهمنا وسهمهم ثم اضرب لنا بمائة سهم من ألف ولهم سهم واحد كما يقسم هذا المال لو كان بيننا فوضي بمعنى واحد فليس ذلك لهم عندنا والله أعلم . لأن الله عز وجل ذكر للعامرين سهماً كما ذكر للفقراء سهماً فنفض على العامرين وإن اغترقوا السهم فهو لهم ولم يعطوا أكثر مما أعطوا ، وإن فضل عنهم فضل فلستم بأحق به من غيركم إن فضل معهم أهل سهمان ذكرهم معهم . ولكن ما فضل منهم أو من غيرهم رد عليهم وعلى غيركم بمن لم يستغن من أهل السهمان معهم كما يتبدأ القسم بينهم ، وكذلك لو كنتم المستغنين والغرماء غير مستغنين لم تدخلهم عليكم إلا بعد غناكم ولم تجعلهم يخاصمونكم ما اغترق كل واحد منكم سهمه ولا وقت فيما يعطى الفقراء إلا ما يخرجهم من حد الفقر إلى غنى ، قل ذلك أو أكثر، مما تجب فيه الزكاة أو لا تجب ، لأنه يوم يعطى لازكاة عليه فيه، وقد يكون الرجل غنياً وليس له مال تجب فيه الزكاة، وقد يكون الرجل فقيراً بكثرة الديار وله مال تجب فيه الزكاة، وإنما اتفقوا الفقراء معارف الناس بقدر حال الرجل وانعرب قديماً يتجاوزون في بلادهم وقراهم بالنسب لحوفهم من غيرهم، كان في الجاهلية يتجاوزون ليمتع بعضهم بعضاً، فإذا كانوا هكذا يوم يصدقون قسمت صدقاتهم على فقرائهم بالقرابة والجوار معاً، فإن كانوا أهل بادية وكان العامل الوالي يجعل فيهم على قبيلة أو قبيلتين وكان بعض أهل القبيلة يخالط القبيلة الأخرى التي ليس منها دون أهلها، وجوارهم وخالطهم أن يكونوا ينتجعون معاً ويقبضون معاً فضاقت السهمان، قسمناها على الجوار دون النسب، وكذلك إن خالطهم عجم غيرهم وهم معهم في انقسم على الجوار فإن كانوا عند النجعة يفترون دوة وخالطون أخرى فأحب أن لو قسمها على النسب إذا استوت الحالات وكان النسب عندي أولى، فإذا اختلفت الحالات فالجوار أولى من النسب، وإن قال من تصدق لنا فقراء على غير هذا الماء وهم كما وصفت يخالطون في النجعة، أحصوا معاً ثم فقس ذلك على الغائب والحاضر . وإن كانوا بأطراف من باديتهم متباعدة فكان يكون بعضهم بالطرف وهو له الأثر قسم ذلك بينهم وكان الطرف الذي هو له الأثر كالأثر لهم، وهذا إذا كانوا معاً أهل نجعة لا دار لهم يقرون بها، فأما إن كانت لهم دار يكونون بها الأثر فإني أقسمها على الجوار أبداً، وأهل الإدراك والحض من أهل البادية يلزمون منازلهم فأقسم بينهم على الجوار في المنازل وإن جاورهم في منازلهم من ليس منهم قسم على جيرانهم أقسم على الجوار إذا كان جوار وعلى النسب والجوار إذا كانا معاً . ولو كان لأهل البادية معدن، قسم ما يخرج من المعدن على من يلزم قرية المعدن وإن كانوا غريباً دون ذوي نسب أهل المعدن إذا كانوا منه بعيداً، وكذلك لو كان لهم زرع قسم زرعهم على حيران أهل زرع دون ذوي النسب إذا كانوا بعيداً من موضع الزرع، وزكاة أهل القرية تقسم على أهل سهمان من أهل القرية دون أهل النسب إذا لم يكن أهل النسب بالقرية وكانوا منها بعيداً، وكذلك نخلهم

وزكاة أموالهم، ولا يخرج شيء من الصدقات من قرية إلى غيرها وفيها من يستحقها، ولا من موضع إلى غيره، وفيه من يستحقه، وأولى الناس بالقسم أقربهم جواراً ممن أخذ المال منه وإن بعد نسبه إذا لم يكن معه ذو قرابة، وإذا ولي الرجل إخراج زكاة ماله فكان له أهل قرابة يملكه الذي يقسمه به وجيران، وقسمه عليهم معا، فإن ضاق فآثر قرابته فحسن عندي إذا كانوا من أهل السهمان (قال الشافعي) فأما أهل النبي، فلا يدخلون على أهل الصدقات ما كانوا يأخذون من النبي، فلو أن رجلاً كان في العطاء فضرب عليه لبعث في الغزو وهو بقرية فيها صدقات، لم يكن له أن يأخذ من الصدقات شيء، فإن سقط من العطاء بأن قال لا أغزو واحتاج، أعطى في الصدقة، ومن كان من أهل الصدقات بالبلدية والقرى ممن لا يغزو عدوا فليس من أهل النبي، فإن هاجر (١) وأفرض وغزا صار من أهل النبي، وأخذ منه، ولو احتاج وهو في النبي، لم يكن له أن يأخذ من الصدقات. فإن خرج من النبي وعاد إلى الصدقات فذلك له.

الاختلاف

(قال الشافعي) رحمه الله: قال بعض أصحابنا: لا مؤلفة فيجعل سهم المؤلفة وسهم سبيل الله في الكراع والسلاح في غير المسلمين حيث يراه الوالي، وقال بعضهم: ابن السبيل من يقاسم الصدقات في البلد الذي به الصدقات من أهل الصدقات أو غيره وقال أيضاً (٢): إنما قسم الصدقات دلالات فحيث كانت الكثرة أو الحاجة فهي أسد به. كأنه يذهب إلى أن السهمان لو كانت ألفاً وكان غارم غرمه ألف ومساكين بينهم عشرة آلاف وفقراء مثلهم بينهم ما بينهم وابن السبيل مثلهم بينهم ما بينهم، جعل للغارم سهم واحد من هؤلاء، فكان أكثر المال في الذين معه لأنهم أكثر منه عدداً وحاجة، كأنه يذهب إلى أن المال فوض بينهم فيقسمونه على العدد والحاجة لا السكك صنف منهم سهم ومن أصحابنا من قال: إذا أخذت صدقة قوم يملك وكان آخرون يملك مجدين فكان أهل السهمان من أهل البلد الذين أخذت صدقاتهم إن تركوا تماسكوا ولم يجهدوا جهد المجدين الذين لا صدقة ببلادهم، أولهم صدقة يسيرة لا تقع منهم وموتها، نقلت إلى المجدين إذا كانوا يخاف عليهم الموت هزلاً إن لم ينقل إليهم، كأنه يذهب أيضاً إلى أن هذا المال مال من مال الله عز وجل قسمه لأهل السهمان أي صلاح عباد الله فينتظر إليهم الوالي فينقل هذه إلى هذه السهمان حيث كانوا على الاجتهاد، قروياً أو عدواً، وأحسبه يقول: وتنقسم سهمان أهل الصدقات إلى أهل النبي إن جهدوا وضاق النبي عليهم، وينقل النبي إلى أهل الصدقات إن جهدوا وضاحت الصدقات، على معنى إرادة صلاح عباد الله تعالى وإنما قلت بخلاف هذا قول، لأن الله عز وجل جعل المال قسمين، أحدهما قسم الصدقات التي هي ظهور قسمها لثمانية أصناف ووكدتها وجاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن تؤخذ من أغنياء قوم وترد على فقرائهم لأفقرهم وغيرهم ولغيرهم فقراء، فلم يجز عندي والله أعلم أن يكون فيها غير، أقات من آن لا تقبل عن قوم إلى قوم وفيهم من يستحقها ولا يخرج سهم ذي سهم منهم إلى غيره وهو يستحقه، وكيف يجوز أن يسمى الله عز وجل أصنافاً فيكونوا موجودين معا فيعطى أحدهم سهمه وسهم غيره لو جاز هذا عندي جاز أن تجعل في سهم واحد قيمته سبعة فرضاً فرض

(١) وأفرض :- بالبناء للمفعول، أي جعل له فرض أي عطية. كذا في كتب اللغة. كتبه مصححه.

(٢) إنما قسم الصدقات دلالات، وفي بعض النسخ: إنما صدقات دلالات. إسقاط لفظ « قسم » وانظر، وحرر مرة. كتبه مصححه.

لهم ويعطى واحد ما لم يفرض له . والذي يقول هذا لا يخالفنا في أن رجلاً (١) لو قال: أوصى لفلان وفلان وفلان وأوصى بثلاث ماله لفلان وفلان وفلان كانت الأرض أثلاثاً بين فلان وفلان وفلان وكذلك الثلث ، ولا يخالف علمته في أن رجلاً لو قال ثلث مالى لفقراء بنى فلان وغارم بنى فلان رجل آخر وبنى سبيل بنى فلان رجل آخر أن كل صنف من هؤلاء يعطون من ثلثه وأن ليس لوصى ولا لوالد أن يعطى أحد هؤلاء الثلث دون صاحبه ، وكذلك لا يكون جميع المال للفقراء دون الغارمين ولا للغارمين دون بنى السبيل ولا صنف ممن سعى دون صنف منهم أفقر وأحوج من صنف ثم يعطيهموه دون غيرهم ممن سعى الموصى ، لأن الموصى أو المتصدق قد سعى أصنافاً فلا يصرف مال صنف إلى غيره ، ولا يترك من سعى له من لم يسم له معه ، لأن كلا ذو حق لما سعى له ، فلا يصرف حق واحد إلى غيره ولا يصرف حقه إلى غيره ممن لم يسم له فإذا كان هذا عندنا وعند قائل هذا أقول فما أعطى الآدميون لا يجوز أن يمتضى إلا على ما أعطوا ، فمطاء الله عز وجل أحق أن يجوز وأن يمتضى على ما أعطى ، ولو جاز في أحد العطائين أن يصرف ممن أعطيه إلى من لم يعطه أو يصرف حق صنف أعطى إلى صنف أعطيه منهم كان في عطاء الآدميين أجوز ولكنه لا يجوز في واحد منهما ، وإذا قسم الله عز وجل النعم فقال «واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة وللرسول» الآية . ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أربعة أخماسه لمن أوجف على النعمة للفارس من ذلك ثلاثة أسهم وللراجل سهم ، فلم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل الفارس ذا انعام العظيم على الفارس الذى ليس مثله ، ولم نعم المسلمين إلا سواهم بين الفارسين ، حتى قالوا: لو كان فارس أعظم الناس غناء وآخر جبان سواهم بينهما ، وكذلك قالوا في الرجالة ، أفرأيت لو عارضنا وإياهم معارض فقال ، إذا جعلت أربعة أخماس النعمة لمن حضر ، وإنما معنى الحضور للنماء عن المسلمين والتكافؤ في الشكرين فلا أخرج الأربعة الأخماس لمن حضر ولكنى أحصى أهل انعام ممن حضر ، فأعطى الرجل سهم مائة رجل أو أقل إذا كان ينهى مثل غنائهم أو أكثر ، وأترك الجبان وغير ذى النية الذى لم يغن فلا أعطيه أو أعطيه جزءاً من مائة جزء من سهم رجل ذى غناء أو أكثر قليلاً أو أقل قليلاً بقدر غنائه هل الحجة عليه إلا أن يقال له : لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً . فكان يخرج الخبر منه عاماً ، ولم تعلمه خص أهل انعام ، بل أعطى من حضر على الحضور والحرية والإسلام فقط ، دون انعام . ومن خالفنا في قسم الصدقات لا يخالفنا في قسم ما أوجف عليه من الأربعة الأخماس . فكيف جاز له أن يخالفنا في الصدقات وقد قسم الله عز وجل لهم أمين التمس فيعطى بعضاً دون بعض ؟ وإذا كان لا يجوز عندنا ولا عنده في الوجفين لو أوجفوا وهم أهل ضعف لغناء لهم على أهل ضعف من الشكرين لغناء عندهم وكان بإزاءهم أهل غناء يقاتلون عدواً أهل شوكة شديدة أن يعطوا ما أوجف عليه الضعفاء من المسلمين من انفعاء من الشكرين ولا يعطاه المسلمون ذوو انعام الذين يقاتلون الشكرين ذوى العدد والشوكة نظراً للإسلام وأهله حتى يعطى بالنظر ما أوجف عليه المسلمون الضعفاء على الشكرين الضعفاء إلى المسلمين الأقوياء المقاتلين للشرك الأقوياء لأن عليه مؤنة عظيمة في قتالهم وهم أعظم غناء عن المسلمين ، ولكنى أعطى كل موجد حقه . فكيف جاز أن تنقل صدقات قوم يحتاجون إليها إلى غيرهم إن كانوا أحوج منهم أو يشركهم معهم . أو ينقلها من صنف منهم إلى صنف ، والضعف الذين نقلها

(١) لو قال أوصى لفلان الخ كذا في جميع النسخ ، ولعل في العبارة تحريفاً من النسخ ، فأنامل . وحرر . كتيبه

عنهم محتاجون إلى حقهم؟ أو رأيت لو قال قائل لقوم أهل يسر كثير أو جفرا على عدو: أنتم أغنياء فأخذ ما أوجعتم عليه فأقسمه على أهل الصدقات المحتاجين إذا كان عام سنة لأن أهل الصدقات مسلمون من عيال الله تعالى، وهذا مال من مال الله تعالى، وأخاف إن حبست هذا عنهم وليس يحضرني مال غيره أن يضر بهم ضررا شديدا، وأخذه منكم فلا يضر بكم هل تكون الحجة عليه إلا أن يقال له: من قسم له أحق بما قسم ممن لم يقسم له وإن كان من لم يقسم له أوجع، وهكذا ينبغي أن يقال في أهل الصدقات إنها بقسمة مقسومة لهم بينة القسم، أو رأيت لو قال قائل في أهل الموارث الذين قسم الله تعالى لهم أو الذين جاء أثر بالقسم لهم أو فيها معا، إنما ورثوا بالقرابة والمصيبة بالميت، فإن كان منهم أحد خيرا الميت في حياته ولتركته بعد وفاته وأفقر إلى مارك أو أثر بميراثه، لأن كلا ذو حق في حال هل تكون الحجة عليه إلا أن يقال لا نعدو ما قسم الله تبارك وتعالى فهكذا الحجة في قسم الصدقات (فالأشئ ينبغي) الحجة على من قال هذا أقول أكثر من هذا وفيه كفاية وليست في قول من قال هذا شبهة ينبغي عندي أن يذهب إليها ذاهب لأنها عندى والله تعالى أعز إبطال حق من جعل الله عز وجل له حقا وإباحة أن يأخذ الصدقات الوالي فينقلها إلى ذى قرابة له واحد أو صديق يولد غير البلد الذى به الصدقات إذا كان من أهل السهمان (فالأشئ ينبغي) فاحتج محتج في نقل الصدقات بأن قال إن بعض من يقتدى به قال إن جعلت في صنف واحد أجزأ والذي قال هذا القول لا يكون قوله حجة تلزم وهو لو قال هذا لم يكن قال إن جعلت في صنف وأصناف موجودة، ونحن نقول كما قال إذا لم يوجد من الأصناف إلا صنف أجزأ أن توضع فيه، واحتج بأن قال إن طابوا روى أن معاذ بن جبل قال لبعض أهل اليمن الشوفى بعرض ثياب آخذها منكم مكان الشعر والحظلة فإنه أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة (فالأشئ ينبغي) صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل ذمة اليمن على دينار على كل واحد كل سنة فكان في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ من الرجل دينار أو قيمته من (١) المعافر كان ذلك إذا لم يوجد الدينار فاعل معاذ لو أعدروا بالدينار أخذ منهم الشعر والحظلة لأنه أكثر ما عندهم وإذا جاز أن يترك الدينار لغرض فاعله جاز عنده أن يأخذ منهم طعاما وغيره من العرض بقيمة الدينار فأسرعوا إلى أن يعطوه من الطعام لكثرة عندهم يقول الثياب خير للمهاجرين بالمدينة وأهون عليكم لأنه لا مسؤنة كثيرة في المحمل للثياب إلى المدينة والثياب بها أغلى ثمناء، فإن قال قائل هذا تأويل لا يقبل إلا بدلالة عن روى عنه فإنما قلناه بالدلائل عن معاذ وهو الذى رواه عنه هذا، أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه أن معاذ قضى: «إنما رجل انتقل من خلاف عشيرته إلى غير خلاف عشيرته فعدته وصدقته إلى خلاف عشيرته» (فالأشئ ينبغي) فبين في قصة معاذ أن هذا في المسلمين خاصة وذلك أن العمر والصدقة لا تكون إلا للمسلمين (فالأشئ ينبغي) وإذا رأى معاذ في الرجل المأخوذ منه الصدقة ينتقل بنفسه وأهله عن خلاف عشيرته أن تكون صدقته وعشره إلى خلاف عشيرته وذلك ينتقل بصدقته ماله الناض والمأشية فيجعل معاذ صدقته وعشره لأهل خلاف عشيرته لأن ينتقل إليه بقرابته دون أهل الخلاف الذى انتقل عنه وإن كان الأكثر أن خلاف عشيرته لعشيرته، وإنما خلطهم غيرهم وكانت العشيرة أكثر، والآخر أنه رأى أن الصدقة إذا ثبتت لأهل خلاف عشيرته لم تحول عنهم صدقته وعشره بتحوله وكانت لهم كما ثبتت بدءا (فالأشئ ينبغي) وهذا يحتمل أن يكون عشره وصدقته التى إلى بين ظهراني خلاف عشيرته لا تحول عنهم

(١) المعافر: بفتح الميم: ثياب منسوبة إلى بلد أو قبيلة باليمن. قال الأزهري: برد معافرى منسوب إلى معافر اليمن ثم صار اسمها غير نسبة فيقال: معافرا. كنبه وضححه.

دون الناس الذي يتحول ، وهما إذ حكم بهذا كان من أن ينقل صدقة المسلمين من أهل اليمن الذين هم أهل الصدقة إلى أهل المدينة الذين أكثرهم أهل الفيء أبعد . وفيها روي من هذا عن معاذ ما يدل على قولنا : لا ينقل الصدقة من جيران المال المأخوذ منه الصدقة إلى غيرهم (قال الشيخان في) وطاوس لو ثبت عن معاذ شيء لم يخالفه إن شاء الله تعالى ، وطاوس يخالف ما يلح بيع الصدقات قبل أن تقبض ولا بعد أن تقبض ولو كان ما ذهب إليه من احتج علينا بأن معاذ باع الحنطة والشعير الذي يؤخذ من المسلمين بالياب كان يبيع الصدقة قبل أن تقبض ولكه عندنا إنما قال اتفقوا بعرض من الثياب ، فإن قال قائل : كان عدى بن حاتم جاء أبا بكر بصدقات والزرقان بن بدر وهما وإن جاء بما فضل عن أهلهم ما فقد تقلاها إلى المدينة فيحتمل أن يكون بالمدينة أقرب الناس نسبا ودارا ممن يحتاج إلى سعة من مضر وطيء من اليمن ويحتمل أن يكون من حولهم ارتد فلا يكن لهم حق في الصدقة ويكون بالمدينة أهل حق هم أقرب من غيرهم ويحتمل أن يؤتى بها أبو بكر ثم يأمر بردها إلى غير أهل المدينة ، وليس في ذلك عن أبي بكر خبر نصير إليه ، فإن قال قائل : إنه باعنا أن عمر كان يؤتى بنعم من نعم الصدقة (قال الشيخان في) فالمدينة صدقات النخل والزرع والناس والمناشية وللمدينة ساكن من المهاجرين والأنصار وحلفائهما وأشجع وجهينة ومزينة بها وبأطرافها وغيرهم من قبائل العرب ، فبالحال ساكن المدينة بالمدينة . وعيال عشائهم وجيرانهم وقد يكون عيال ساكن أطرافها بها وعيال جيرانهم وعشائهم فيؤتون بها ويكونون مجعدا لأهل السهمان كما تكون المياه واقرى مجعدا لأهل السهمان من العرب ولعلمهم استغنوا فقلبا إلى أقرب الناس بهم دارا ونسبا وكان أقرب الناس بالمدينة دارا ونسبا فإن قال قائل : فإن عمر كان يحمل على أهل كثيرة إلى الشام والعراق ، قيل له : ليست من نعم الصدقة والله أعلم وإنما هي من نعم الجزية لأنه إنما يحمل على ما يحتمل من الإبل وأكثر فرائض الإبل لا تحمل أحدا ، أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن عمر كان يؤتى بنعم كثيرة من نعم الجزية ، أخبرنا بعض أصحابنا عن محمد بن عبد الله بن مالك الدار عن يحيى بن عبد الله بن مالك عن أبيه أنه سأله : أرايت الإبل التي كان يحمل عليها عمر الفزاة وعثمان بعده؟ قال أخبرني أبي أنها إبل الجزية التي كان يبيع بها معاوية وعمر بن العاص ، قلت : ومن كانت تؤخذ؟ قال : من أهل جزية أهل المدينة تؤخذ من بني تغلب على وجهها فيبعث فيباعت بها إبل (١) جلة فيبعث بها إلى عمر فيحمل عليها أخبرنا الثقة من أصحابنا عن عبد الله بن أبي يحيى عن سعيد بن أبي هند قال بعث عبد الملك بعض الجماعة بعتاء أهل المدينة وكتب إلى والي الجاهة أن يحمل من الجاهة إلى المدينة ألف درهم يتم بها عطاهم فلما قدم المال إلى المدينة أبوا أن يأخذه وقالوا أبيعنا أوساخ الناس ولا يصاح لنا أن نأخذ لاناخذ أبداء فباع ذلك عبد الملك فرده وقال : لا تزال في أقوم بقية فاعفوا هكذا ، قالت لسعيد بن أبي هند : ومن كان يود بديتكم؟ قال أولهم سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله في رجال كثيرة (قال الشيخان في) وقولهم لا يصلح لنا أي لا يلح لنا أن نأخذ الصدقة ونحن أهل الفيء وليس لأهل الفيء في الصدقة حق (٢) ومن أن ينقل عن قوم إلى قوم غيرهم (قال الشيخان في) وإذا أخذت المناشية في الصدقة وسمت وأدخلت الحظير ، ووسم الإبل وبقر في أخذها والغنم في أصول آذانها ووسم الصدقة مكتوب لله عز وجل ، وتوسم الإبل التي تؤخذ في الجزية ميسما مخالفا لميسم الصدقة فإن قال قائل : ما دل على أن ميسم الصدقة يخالف لميسم الجزية؟ قيل فإن الصدقة أداها بالسكيات ركبت لله

(١) جلة : - بكسر الجيم ، وتشديد اللام ، أي مسان كبيرة . كذا في كتب اللغة . كتبه مصححه .

(٢) قوله : ومن أن ينقل نبح كذا في جميع النسخ . ويظهر أن في السلام سقطا ، فانظر . وحرر كتبه مصححه .

عز وجل على أن مالكها أخرجها لله عز وجل وإلا الجزية أدبت صفار الأجر صاحبها فيها ، أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر : إن في السهم ناقة عجماء قال : «أمن بها الجزية من مائة الصدقة؟» قال : بل من نعمة الجزية وقال له : إن عليها مائة الجزية وهذا يدل على فرقي بين المسلمين أيضا وقال بعض الناس من قولنا أن كل ما أخذ من مسلم فسيطه سبيل الصدقات وقولوا سبيل الركاز سبيل الصدقات ورووا مثل ما رويوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس (قال الشيخ) وإعاده من الركاز (١) وفي كل ما أصيب من دفين الجاهلية مما يجب فيه الزكاة أو لا يجب فهو ركاز ولو أصابه غني أو فقير كان ركازا فيه الخمس (قال الشيخ) ثم عاد لما شدد فيه كله فأبطله فزعم أن الرجل إذا وجد ركازا فواسع فيها بينه وبين الله عز وجل أن يكسبه الوالي وللوالى أن يرده عليه بعد ما يأخذه منه ويدعه له (قال الشيخ) أو رأيت إذ زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع في الركاز الخمس وزعم أن كل ما أخذ من مسلم قسم على قسم الصدقات فقد أبطل الحق بالنسبة في أخذه وحق الله عز وجل في قسمه ، والخمس إنما يجب عندنا وعند من ماله لساكنين جعله الله عز وجل لهم فكيف جاز للوالى أن يترك حقا أوجبه الله عز وجل في ماله وذلك الحق لمن قدمه الله عز وجل له؟ أ رأيت لو قال قائل : هذا في عشر الطعام أو زكاة الذهب أو زكاة التجارة أو غير ذلك مما يؤخذ من المسلمين ما ألحبه عليه؟ أليس أن يقال إن الذي عليك في مالك إنما هو شيء وجب لغيرك فلا يعمل للسلطان تركه لك ولا لك حبه إن تركه لك السلطان عمن جعله الله تبارك وتعالى له؟ (قال الشيخ) ولست أعلم من قال هذا في الركاز ولو جاز هذا في الركاز جاز في جميع من وجب عليه حق في ماله أن يحسبه وللسلطان أن يدعه له فيبطل حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان الثانية فقال : إننا روي عن الشعبي أن رجلا وجد أربعة آلاف أو خمسة آلاف فقال على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه «لأقضي فيها قضاء بينا ، أما أربعة أخماس فلك وخمس للمسلمين» ثم قال : «والخمس مردود عليك» (قال الشيخ) وهذا الحديث ينقض بعضه بعضا إذ زعم أن عليا قال وخمس للمسلمين فكيف يجوز أن يكون الوالي يرى للمسلمين في مال رجل شيئا ثم يرده عليه أو يدعه له والواجب على الوالي أن لو منع رجل من المسلمين شيئا لهم في ماله أن يجاهده عليه (قال الشيخ) وهذا عن علي مستنكر وقد روى عن علي بإسناد موصول أنه قال «أربعة أخماس لك واقسم الخمس على فقراء أهلك» وهذا الحديث أشبه بعلي لعل عليا عليه آمينا وعلم في أهله فقراء من أهل السهمان فأمره أن يقسمه فيهم (قال الشيخ) وهم مخالفون لما روي عن الشعبي من وجبهين أحدهما أنهم يزعمون أن من كانت له مائة درهم فليس للوالى أن يعطيه ولا له أن يأخذ شيئا من السهمان المقسومة بين من سمي الله عز وجل ولا من الصدقة تطوعا والذي زعموا أن عليا ترك له خمس ركائزه وهذا رجل له أربعة آلاف درهم ولعله أن يكون له مال سواها ويزعمون أن الوالي إذا أخذ منه واجبا في ماله لم يكن للوالى أن يعود بما أخذ منه عليه ولا على أحد يعوله ويزعمون أن لو ولها هو دون الوالي لم يكن له حبه ولا دفعها إلى أحد يعوله (قال الشيخ) والذي روى عن علي رضي الله تعالى عنه إعادتها عليه بعد أن أخذها منه أو تركها له قبل أن يأخذها منه وهذا إبطالها بكل وجه وخلاف ما يقولون وإذا صار له أن يكسبها وللوالى أن يردها عليه فليس بحاجة عليه وتركها لا تؤخذ منه وأخذها سواء وقد أبطل بهذا أقول السنة في أن في الركاز الخمس وأبطل به حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان الثانية ، فإن قال لا يصلح هذا إلا في الركاز قبل فإذا قال قائل فإذا صلح في الركاز وهو من الصدقات صلح في كذا ولو جاز لك أن تخص

(١) قوله : وفي كل ما أصيب . كذا في النسخ ، ولعل لفظ « في » مزيد من الناسخ . كتبه مصححه .

بعضها دون بعض قلت يصلح في العثور وصدقات الماشية وقال غري وغيرك يصلح في صدقة الرقة ولا يصلح في هذا فإن قال فإنما هو خمس وكذلك الحق فيه كما الحق في الزرع العثور وفي الرقة ربع العشر وفي الماشية مختلفة وهي مخالفة كل هذا وإنما يؤخذ من كل قدر ما جعل فيه ويقسم كل حيث قسم الصدقات (قال الشيخ النجاشي) ثم خالفنا بعض الناس فيما يعطى من الصدقات فقال لا يأخذ منها أحد له مال تجب فيه الزكاة ولا يعطى منها أحد مائة درهم ولا شيء تجب فيه الزكاة (قال الشيخ النجاشي) وإذا كان الرجل لا يكون له مائة درهم ولا شيء تجب فيه الزكاة فلا يحل له أن يأخذ منها شيئا إذا لم يكن محتاجا بضعف حرفة أو كثرة عيال وكان الرجل يكون له أكثر منها فيكون محتاجا بضعف الحرفة أو غلبة العيال فكانت الحاجة وإنما هي ما عرف الناس على قدر حال الطالب للزكاة وماله لا على قدر المال فقط فكيف إذا كان الرجل له مائة من العيال ومائتا درهم لا يعطى وهذا المحتاج البين الحاجة وآخر إن لم يكن له مائة درهم ولا عيال له وليس بالعتى أعطى والناس يعلمون أن هذا الذي أمر بإعطائه أقرب من العتى والذي نهى عن إعطائه أبعد من العتى ولم إذا كان العامر يعطى ما يخرج من الترم لا يعطى الفقير ما يخرج من الفقر وهو أن يقول إن أخرجه من الفقر إلى العتى مائة درهم أو أقل لم يزد عليها فلم إذا لم يخرج من الفقر إلى العتى إلا مائتا درهم لا يعطاها وهو يوم يعطاها لا زكاة عليه فيها وإنما الزكاة عليه فيها إذا حال عليها حول من يوم ملكها

كتاب الصيام الصغير^(١)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الشهر تسع وعشرون لاتصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين » (قال الشيخ النجاشي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول ، فإن لم تر العامة هلال شهر رمضان وراه رجل عدل رأيت أن أقبله للأثر والاحتياط (قال الشيخ النجاشي) أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين أن رجلا شهد عند علي رضي الله تعالى عنه على رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه قال وأمر الناس أن يصوموا ، وقال : أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان . (قال الشيخ النجاشي) بعد لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان (قال الشيخ النجاشي) وقد قال بعض أصحابنا لا أقبل عليه إلا شاهدين وهذا القياس على كل معيب استدلل عليه بيينة وقال بعضهم جماعة (قال الشيخ النجاشي) ولا أقبل على رؤية هلال الفطر إلا شاهدين عدلين وأكثر فإن صام الناس بشهادة واحد أو اثنين أكملوا العدة ثلاثين إلا أن يروا الهلال أو تقوم بيينة برؤيته فيفطروا وإن غم الشهران معا فصاموا ثلاثين فجاءتهم بيينة بأن شعبان رثى قبل صومهم يوم قضا يوما لأنهم تركوا يوما من رمضان وإن غا فجاءتهم البيينة بأنهم صاموا يوم افطروا أي ساعة جاءتهم البيينة فإن جاءتهم البيينة قبل الزوال صلاوة العيد وإن كان بعد الزوال لم يصلوا صلاة العيد وهذا قول من أحفظ عنه من أصحابنا (قال الشيخ النجاشي) فخالفه في هذا بعض الناس فقال فيه قبل الزوال قولنا وقال بعد الزوال يخرج بهم الإمام من الند ولا يصلح بهم في يومهم ذلك (قال الشيخ النجاشي) فقليل لبعض من يحتاج بهذا القول : إذا كانت صلاة العيد عندنا وعندك سنة لا تقضى إن تركت ونحك وقت فكيف أمرت بها أن تعمل في غيره وأنت إذا مضى الوقت تعمل في وقت لم تؤمر بأن تعمل ، مثل المزدلفة إذا مرت ليلتها لم تؤمر بالمبيت فيها والجار إذا مضت أيامها

(١) ثبت في جميع النسخ التي بيدنا الوصف بالصغير وهو يفيد أن هناك كتابا صغيرا للصيام ولم نجد في الأم بعد البحث والتفتيش ولو وجدناه في غير هذا الموضع أو شيئا منه وضعناه حيث وجدناه إن شاء الله . كتبه مصححه .

لم تؤمر برمها وأمرت بالفدية فيما فيها فدية من ذلك ومثل الرمل إذا مضت الأطواف الثلاثة فلا ينبغي أن تأمر به في الأربعة الباقى لأنه مضى وقته وليس منه بدل بكفارة وإذا أمرت بالعيد في غير وقته فكيف لم تأمر به بعد نظير من يومه والصلاة تحل في يومه؟ وأمرت بها من الغد ويوم الفطر أقرب من وقت الفطر من غده؟ (قال) فإنها من غدتصلى في مثل وقته، قيل له: أو ليس تقول في كل ما فات مما يقضى من المكتوبات يقضى إذا ذكر فكيف خالفت بين هذا وبين ذلك؟ فإن كانت علتك الوقت لما تقول فيه إن تركته من غده أصليه بعد غده في ذلك الوقت؟ قال: لا. قيل فقد تركت علتك في أن تصلى في مثل ذلك الوقت لما حجتك فيه؟ قال رويته فيه شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قلنا: قد سمعناه ولكنه ليس مما ثبت عندنا والله أعلم، وأنت تضعف ما هو أقوى منه: وإذا زعمت أنه ثابت فكيف يقضى في غده^(١) ولم تنبه أن يقضى بعده فينبغي أن تقول يقضى بعد أيام وإن طالت الأيام (قال الشافعي) وأنا أحب أن أذكر فيه شيئا وإن لم يكن ثابتا وكان يجوز أن يفعل تطوعا أن يفعل من الغد وبعد الغد إن لم يفعل من الغد لأنه تطوع وأن يفعل المرء ما ليس عليه أحب إلى من أن يدع ما عليه وإن لم يكن الحديث ثابتا فإذا كان يجوز أن يفعل بالتطوع فهذا خير أراده الله به أرجو أن يأجره الله عليه بالنية في عمله. (قال الشافعي) بعد لا يصلى إذا زالت الشمس من يوم الفطر (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن الهلال رثى في زمن عثمان بن عفان بمعنى فلم يفطر عثمان حتى غابت الشمس (قال الشافعي) وهكذا نقول إذا لم ير الهلال ولم يشهد عليه أنه رثى ليلا لم يفطر الناس برؤية الهلال في النهار كان ذلك قبل الزوال أو بعده، وهو والله أعلم هلال الليلة التي تستقبل وقال بعض الناس فيه إذا رثى بعد الزوال قولنا وإذا رثى قبل الزوال أفطروا وقالوا إنما اتبعنا فيه أثرا رويناه وليس بقياس، فقلنا: الأثر أحق أن يتبع من القياس، فإن كان ثابتا فهو أولى أن يؤخذ به (قال الشافعي) إذا رأى الرجل هلال رمضان وحده بصوم لايسته غير ذلك، وإن رأى هلال شوال فيفطر إلا أن يدخله شك أو يخاف أن يتهم على الاستخفاف بالصوم.

باب الدخول في الصيام والخلاف فيه

(قال الشافعي) رحمه الله فقال بعض أصحابنا لا يجزى صوم رمضان إلا بنية كما لا تجزى الصلاة إلا بنية واحتج فيه بأن ابن عمر قال: لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر (قال الشافعي) وهكذا أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (قال الشافعي) فكان هذا والله أعلم على شهر رمضان خاصة وعلى ما أوجب المرء على نفسه من نذر أو وجب عليه من صوم فأما التطوع فلا بأس أن ينوي الصوم قبل الزوال ما لم يأكل ولم يشرب، فخالف في هذا القول بعض الناس فقال معنى قول ابن عمر هذا على النافلة فلا يجوز في النافلة من الصوم ويجوز في شهر رمضان وخالف في هذا الآثار (قال الشافعي) وقيل لقائل: هذا القول لم زعمت أن صوم رمضان يجزى بغير نية ولا يجزى صوم النذر ولا صوم الكفارات إلا بنية وكذلك عندك لا تجزى الصلاة المكتوبة ولا نذر الصلاة ولا التيمم إلا بنية؟ (قال) لأن صوم النذر والكفارات بغير وقت متى عمله أجزأ عنه^(٢) والصلاة والنية للتيمم بوقت، قيل له: ما تقول

(١) قوله: ولم تنبه، كذا في جميع النسخ، ولعله محرف من النسخ. ووجهه «ولم تنه» بصيغة الاستفهام، لأن المقام يقتضيه لا النفي، فتأمل، وحرر. كتبه مصححه.

(٢) قوله: والصلاة والنية للتيمم بوقت، كذا في النسخ، والظاهر أن في العبارة تحريفا وسقطا، فتأمل، وحرر. كتبه مصححه.

فيمن قال لله على أن أصوم شهرا من هذه سنة فأجاب حتى إذا كان آخر شهر منها فصامه لا ينوي به النذر؟ قال لا يجزئه قيل: قد وقت السنة ولم يبق منها إلا هذا الشهر فصام إن لم يصمه يخرج من الوقت وقيل له ما تقول : إن ترك الظهر حتى لا يبق عليه من وقتها إلا ما يكملها فيه ثم صلى أربعاً كقصر الصلاة لا ينوي الظهر؟ قال لا يجزئه لأنه لم ينو الظهر قال الشافعي: لأعدل بين رمضان وبين هذا فرقا وقد اعتل بالوقت فأوجدنا الوقت في المكتوبة محمدا ومحسورا بفوت إن ترك العمل فيه فأوجدناه ذلك في النذر ثم أوجدناه في الوقتين المحصورين كلاهما عملا كعمل المكتوبة وعمل النذر وليس في الوقتين فضل للمكتوبة والنذر لأنه لم يبق للمكتوبة ونذر وضع إلا هذا الوقت ندى عملها فيه لأنه عملها في آخر الوقت فزعم أنهم لا يجزيان إذا لم ينو بهما المكتوبة والنذر ، فلو كانت العلة أن الوقت محصور ، انبى أن يزعم ههنا أن المكتوبة والنذر يجزيان إذا كان وقتها محصورا كما يجزى رمضان إذا كان وقته محصورا .

باب صوم رمضان

(قال الشافعي رحمه الله تعالى قال : لا يجزى رمضان إلا بنية فلو اشتبهت عليه الشهور وهو أسير فصام شهر رمضان ينوي به الطوع لم يجزه وكان عليه أن يأتي بأبديل منه ومن قال يجزى بغيره فقد أجزأ عنه غير أن قائل هذا القول قد أخطأ قوله عندى والله أعلم فزعم أن رجلا لو أصبح يرى أنه يوم من شعبان فلم يأكل ولم يشرب ولم ينو الإفطار فعلم أنه من رمضان قبل نصف النهار فأمسك عن الطعام أجزأ عنه من شهر رمضان ، وهذا يشبه قوله الأول ، ثم قال : وإن علم بعد نصف النهار فأمسك ونوى الصيام لم يجزه وكان عليه أن يأتي بيوم مكانه وهذا خلاف قوله الأول (قال الشافعي) وإنما قال ذلك فيما علمت بالرأى وكذلك قال فيه أصحابنا والله أعلم بالرأى فيما علمت ، ولكن معهم قياس ، فصح فيه لمن خالفه قول أصحابنا والله أعلم وهذا - فيما أرى - أحسن وأولى أن يقال به إذا كان قياسا .

باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه

(قال الشافعي رحمه الله تعالى : الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم حين يتبين الفجر الآخر معترضا في الأفق (قال الشافعي) وكذلك بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن تغيب الشمس وكذلك قال الله عز وجل « ثم آتوا الصيام إلى الليل » (قال الشافعي) فإن أكل قبل بين هذين الوقتين أو شرب عامدا للأكل والشرب ذاكرا للصوم فعليه قضاء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس فقال عمر « الخطب يسير » (قال الشافعي) كأنه يريد بذلك والله أعلم قضاء يوم مكانه (قال الشافعي) وأسحب التأني بالسحور ما لم يكن في وقت مقارب يخاف أن يكون الفجر طلع فإني أحب قطعه في ذلك الوقت ، فإن طلع الفجر وفي فيه شيء قد أدخله ومضعه ، لفظه . لأن إدخاله فاه لا يصنع شيئا إنما يفطر بإدخاله جوفه . فإن ازدرده بعد الفجر ، قضى يوما مكانه ، والذي لا يقضى فيه من ذلك الشيء يبقى بين أسنانه في بعض فيه مما يدخله الريق لا يتمتع منه ، فإن ذلك عندى خفيف فلا يقضى ، فأما كل ماعد إدخاله مما يقدر على لفظه فيفطره عندى والله أعلم (وقال بعد) نفطره بما بين أسنانه ، إذا كان يقدر على طرحه

(قال الربيع) إلا أن يغلبه ولا يقدر على دفعه فيكون مكرها فلا شيء عليه وهو معنى قول الشافعي (**فَاللَّشْتَانِي**) وأحب تعجيل نطر وترك تأخيرهِ وإنما أكره تأخيرهِ إذا عمد ذلك كأنه يرى الفضل فيه (**فَاللَّشْتَانِي**) أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما لم يحطوا الفطر و **يُخْرَوهُ** (**فَاللَّشْتَانِي**) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن ابن عوف أن عمر وعثمان كانا يحلان المغرب حين ينظران الليل (١) أسود ثم يفتران بعد الصلاة وذلك في رمضان (**فَاللَّشْتَانِي**) كأنهما يريان تأخير ذلك واسعاً لأنهما بعدان الفضل لتركه بعد أن أيسح لها وصارا مبطرين بخير أكل ولا شرب لأن الصوم لا يحتاج في الليل ولا يكون به صاحبه صائماً وإن نواه (**فَاللَّشْتَانِي**) فقال بعض أصحابنا : لا بأس أن يحتجم الصائم ولا يفطره ذلك (**فَاللَّشْتَانِي**) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحتجم وهو صائم ثم ترك ذلك (**فَاللَّشْتَانِي**) وأخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه لم ير أباه قط احتجم وهو صائم (**فَاللَّشْتَانِي**) وهذا فتيا كثير ممن لقيت من نقباء وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أفطر الحاجم والمحجوم » وروى عنه أنه احتجم صائماً (**فَاللَّشْتَانِي**) ولا أعلم واحدا منهما ثابتاً ولو ثبت واحد منهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت به فكانت الحجة في قوله ولو ترك رجل الحجامة صائماً للثوق كان أحب إلي ، ولو احتجم لم أره يفطره (**فَاللَّشْتَانِي**) من نقياً وهو صائم وجب عليه القضاء ومن ذرعه النية فلا قضاء عليه ، وبهذا أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (**فَاللَّشْتَانِي**) ومن أكل أو شرب ناسياً فليتيم صومه ولا قضاء عليه وكذلك بلغنا عن أبي هريرة وقد قيل : إن أبا هريرة قد رفعه من حديث رجل ليس بمحافظ (**فَاللَّشْتَانِي**) وقد قال بعض أصحابنا يقضى ولستأخذ بقوله وقد بعض الناس بمثل قولنا لا يقضى والحجة عليهم في كلام في محالة ساهياً وتفرقة بين العمد والنسيان في الصوم حجة عليهم في الصلاة بل الكلام في الصلاة ناسياً أثبت وأولى لأنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف فرق بين العمد والنسيان في الصوم؟ وإنما فرق بينهما بأن أبا هريرة لم ير على من أكل ناسياً لصومه قضاء فرأى أبي هريرة حجة فرق بها بين العمد والنسيان وهو عندنا حجة ثم ترك رواية أبي هريرة وابن عمر وعمران بن حصين وطلحة بن عبيد الله وغيرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ذي الـيدين وفيه ما دل على الفرق بين العمد والنسيان في الصلاة فهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجب مما جاء عن غيره فترك الأوجب والأثبت وأخذ بالذي هو أضعف عنده وعاب غيره إذ زعم أن العمد في الصوم والنسيان سواء ثم قل بما عاب في الصلاة فزعم أن العمد والنسيان سواء ثم لم يقم بذلك (**فَاللَّشْتَانِي**) من احتجم في رمضان اغتسل ولم يقض وكذلك من أصاب أهله ثم طلع المحرم قبل أن يغتسل اغتسل ثم أتم صومه (**فَاللَّشْتَانِي**) وإن طلع المحرم وهو مجامع فأخرجه من ساعته أتم صومه لأنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا وإن ثبت شيئاً آخر أو حركة تغير إخراج وقد بان له فجزك كفر (**فَاللَّشْتَانِي**) أخبرنا مالك عن عبد الله ابن عبد الرحمن بن معمر عن أبي أيوب عن مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تسمع : إني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فأغتسل ثم أصوم ذلك اليوم » فقال الرجل : إنك لست مثلاً قد غفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فغضب

(١) قوله : أسود ، كذا في بعض النسخ ، وفي بعض آخر « الأسود » ومثله في المسند ، وكلامهما صحيح ، والدار على الرواية . كتبه صححه .

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إني لأرجو أن أكون أخشاك لله وأعظمكم بما أني» (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) وفد جاء هذا من غير هذا الوجه وهو قول العامة عندنا وفي أكثر البلدان، فإن ذهب ذهاب إلى أنه جنب من جماع في رمضان فإن الجماع كان وهو مباح والجنب باقية بمعنى تقدم غسل ليس من نكاح بسبيل وإن وجب بالجماع فهو غير الجماع (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) وهذا حجة لنا على من قال في المطلقة لزوجها عليها رجعة حتى تغتسل من الحصة الثالثة وقد قال الله تبارك وتعالى «ثلاثة قروء» وأقره عنده الحصة فما بال اغسل؟! وإن وجب بالحليض فهو غير الحليض فلو كان حكمه إذا وجب به حكم الحليض كان حكم غسل إذا وجب بالجماع حكم الجماع فأفطر وكفر من أصبح جنباً (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) فإن قال: فقد روى فيه شيء فهذا أثبت من تلك الرواية لعل تلك الرواية كانت بأن سمع صاحبها من أصبح جنباً أفطر على معنى إذا كان الجماع بعد الفجر أو عمل فيه بعد الفجر كما وصفنا (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) ومن حركت القبلة شهوته كرهتها له وإن فعلها لم ينقض صومه ومن لم تحرك شهوته فلا بأس له بالقبلة، ومالك ننس في الحالين عنها أفضل لأنه منع شهوة يرجى من الله تعالى ثوابها (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) وإنما قلنا لا ينقض صومه لأن القبلة لو كانت تنقض صومه لم يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرض ابن عباس وغيره فيها كما لا يرضون فيها يفتطر ولا ينظرون في ذلك إلى شهوة فعلها الصائم لها ولا غير شهوة (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: قالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تضعك (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) أخبرنا مالك أن عائشة كانت إذا ذكرت ذلك قالت «وأيكم أملك لأثره من رسول الله صلى الله عليه وسلم» (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: لم أر القبلة تدعو إلى خير (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيها للشيخ وكرها للشباب (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) وهذا عندى والله أعلم على ما وصفت، ليس اختلافاً منهم، ولكن على الاحتياط، لكلا يشترى فيجامع، وبقدر ما يرى من السائل أو يظن به.

باب الجماع في رمضان والخلاف فيه

(فَاللَّيْثُ نَائِفِي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في شهر رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بعق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً قال إني لأجد فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق تمر فقال «خذ هذا فتصدق به» فقال يا رسول الله ما أجد أحداً أحوج مني، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابته ثم قال «كله» (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال أتى أعرابي النبي صلى الله عليه وسلم لينتف شعره ويضرب نحره ويقول هلاك الأعداء فقال النبي صلى الله عليه وسلم «وما ذاك؟» قال: أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم» فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «هل تستطيع أن تعق رقبة؟» قال: لا، قال «فهل تستطيع أن تهدي بدنة؟» قال: لا، قال «فاجلس» فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق تمر فقال: «خذ هذا فتصدق به» فقال «ما أجد أحداً أحوج مني» قال «فصم يوماً مكان ما أصبت» قال عطاء فسألت سعيداً كم في ذلك العرق؟ قال: ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) وفي حديث غير هذا «فأطعمه أهلك» (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) فهذا كله نأخذ بعق فإن لم يقدر صام شهرين متتابعين فإن لم يقدر أطعم ستين مسكيناً (فَاللَّيْثُ نَائِفِي) وقول النبي صلى الله عليه وسلم «كله وأطعمه أهلك» يحتمل معاني، منها أنه لما كان في الوقت الذي أصاب أهله فيه ليس بمن يقدر على واحدة من الكفارات تطوع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه

بأن قاله في شيء أتى به : كفر به ، فلما ذكر الحاجة ولم يكن الرجل قبضه قال « كاه وأطعمه أهله » (١) وجعل التعميك حينئذ ويحتمل أن يكون ملكه فلما ملكه وهو محتاج كان إنما يكون عليه الكفارة إذا كان عنده فضل فلا يمكن عنده فضل فكان له أكله هو وأهله ، ويحتمل في هذا أن تكون الكفارة ديناً عليه متى أطاها أو شربها وإن كان ذلك ليس في الخبر وكان هذا أحب إلينا وأقرب من الاحتياط ، ويحتمل أن كان لا يقدر على شيء من الكفارات فكان لغيره أن يكفر عنه وأن يكون لغيره أن يضعه عليه وعلى أهله إن كانوا محتاجين (٢) ويجزى عنهم ويحتمل أن يكون إذا لم يقدر في حاله تلك على الكفارة أن تكون الكفارة ساقطة عنه إذا كان مغلوباً كما تسقط الصلاة عن النعمى عليه إذا كان مغلوباً والله أعلم ، ويحتمل إذا كفر أن تكون الكفارة بدلاً من نصيام ويحتمل أن يكون لنصيام مع الكفارة - ولكل وجبة (قال) وأحب أن يكفر متى قدر وأن يصوم مع الكفارة (قال الشافعي) وفي الحديث ما بين أن الكفارة مد (٣) لا مد (٤) (قال الشافعي) وقال بعض الناس مدين وهذا خلاف الحديث والله أعلم (قال الشافعي) (٥) وإن جامع يوماً فكفر ثم جامع يوماً فكفر وكذلك إن لم يكفر فلكل يوم كفارة لأن فرض كل يوم غير فرض الماضي (قال الشافعي) وقال بعض الناس : إن كفر ثم عاد بعد الكفارة كفر وإن لم يكفر حتى يعود فكفارة واحدة ورمضان كله واحد (قال الشافعي) فقيل لقائل هذا أقول ليس في هذا خبر بما قلت والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلاً جامع مرة بكفارة وفي ذلك ما دل عندنا والله أعلم على أنه لو جامع يوماً آخر أمر بكفارة لأن كل يوم مفروض عليه في أي شيء ذهب؟ قال : ألا ترى أنه لو جامع في الحج مراراً كانت عليه كفارة واحدة؟ قلنا : وأى شيء الحج من الصوم؟ الحج شريعة ، والصوم أخرى ، قد يباح في الحج الأكل والشرب ويحرم في الصوم ويباح في الصوم اللبس والتخفيف والطيب ويحرم في الحج (قال الشافعي) والحج إحرام واحد ولا يخرج أحد منه إلا بكاهه وكل يوم من شهر رمضان كاهه بنفسه ونقصه فيه . ألا ترى أنه يصوم اليوم من شهر رمضان - يفطر وقد كمل اليوم وخرج من صومه ثم يدخل في آخر فلو أفسده ففسد الذي قبله والحج متى أفسده فسده قبل الزوال من يوم عرفه فسد كله ، وإن كان قد مضى كثير من عمله ، مع أن هذا القول خطأ من غير وجه ، الذي يقيد بالحج يزعم أن الحاج في الحج تختلف أحكامه فيكون عليه شاة قبل عرفه وفسد حجه ، وبدنة إذا جامع بعد الزوال ولا يفسد حجه وهذا عنده في الصوم لا يختلف في أول النهار وآخره إنما عليه رقبة فيهما وفسد صومه فيفطر بينهما ، في كل واحدة منهما ويفرق بينهما في الكفارتين (٥) ويرغم أنه لو جامع يوماً ثم كفر ثم جامع يوماً آخر ثم كفر وهو لو كفر عنده في الحج عن الجامع ثم عاد لجامع آخر لم يعد الكفارة فإذا قيل له : لم ذلك؟ قال الحج واحد وأيام رمضان متفرقة ، قلت : فكيف تقيس أحدهما بالآخر وهو يجمع في الحج فيفسده ثم يكون عليه أن يعمل عمل الحج وهو فاسد وليس هكذا الصوم ولا الصلاة ؟ (قال الشافعي) فإن قال قائل منهم فأقيسه بالكفارة قلنا : هو من الكفارة

(١) قوله : وجعل له تعميك حينئذ ، كذا في بعض النسخ ، وفي بعض آخر زيادة « مع القبض على التعميك » ، فانظر .

(٢) قوله : ويجزى عنهم ، كذا في النسخ بضمير الجمع .

(٣) قوله : لا مدنين ، كذا في النسخ بالياء والتون ، وانظر .

(٤) قوله : وإن جامع نخ ، كذا في النسخ ، ولعل في التركيب تحريفاً من الناسخ . كتبه مصححه .

(٥) قوله : ويرغم أنه لو جامع يوماً ثم كفر الخ ، كذا في النسخ ، ولعل « ثم » في الجملتين زائدة من الناسخ ، فتأمل . كتبه مصححه .

أبعد ، الحائث يحث غير عامد للحنث فيكفر ويحنث عامدا فلا يكفر عندك^(١) وأنت إذا جامع عامدا كفر وإذا جامع غير عامد لم يكفر فكيف قسته بالكفارة والمكفر لا يفسد عملا يخرج منه ولا يعمل بعد انقضاء شيئا يقضيه وإنما يخرج من عندك من كذبة حلف عليها وهذا يخرج من صوم ويعود في مثل الذي خرج منه (**فَاللَّيْثُ نَائِبِي**) ولو جامع صبية لم تبلغ أو أتى بهيمة فكفارة واحدة ولو جامع باغمة كانت كفارة لإيراد عليها على الرجل ، وإذا كفر أجزأ عنه وعن امرأته وكذلك في الحج والعمرة وبهذا مضت السنة ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل تكفر المرأة وأنه لم يقل في الخبر في الذي جامع في الحج تكفر المرأة (**فَاللَّيْثُ نَائِبِي**) فإن قال قائل : فما بال الحد عليها في الجماع ولا تكون الكفارة عليها ؟ قيل الحد لا يشبه الكفارة ، ألا ترى أن الحد يختلف في الحر والعبد والثيب والسكر ولا يختلف الجماع عامدا في رمضان مع اقترانها في غير ذلك فإن مذهبنا وما ندعى إذا فرقت الأخبار بين الشيء أن يفرق بينه كما فرقت (**فَاللَّيْثُ نَائِبِي**) وإن جامع في قضاء رمضان أو صوم كفارة أو نذر فقد أفسد صومه ولا كفارة عليه ولكن يقضى يوما مكان يومه الذي جامع فيه (**فَاللَّيْثُ نَائِبِي**) وهكذا قال بعض الناس وهذا كان عندنا أولى أن يكفر لأن البذل في رمضان يقوم مقامه فإذا اقتصر بالكفارة على رمضان لأنها جاءت فيه في الجماع ولم يقس عليه البذل منه فكيف قاس عليه الطعام والشراب ولم تأت فيه كفارة ؟ (**فَاللَّيْثُ نَائِبِي**) وإن جامع ناسيا لصومه لم يكفر وإن جامع على شبهة مثل أن يأكل ناسيا فيجسب أنه قد أفطر فيجامع على هذه الشبهة فلا كفارة عليه في مثل هذا (**فَاللَّيْثُ نَائِبِي**) وهذا أيضا من الحجية عليهم في السهو في الصلاة إذ زعموا أن من جامع على شبهة سقطت عنه الكفارة فمن تكلم وهو يرى أن الكلام في الصلاة كان له مباحا أولى أن يسقط عنه فساد صلاته (**فَاللَّيْثُ نَائِبِي**) وإن نظر فأنزل من غير لمس ولا تلذذ بها فصومه تام لا تجب الكفارة في رمضان إلا بما يجب به الحد أن يلتقي الختانان ، فأما مادون ذلك فإنه لا يجب به الكفارة ، ولا تجب الكفارة في فطر في غير جماع ولا طعام ولا شراب ولا غيره ، وقال بعض الناس : تجب إن أكل أو شرب كما تجب بالجماع (**فَاللَّيْثُ نَائِبِي**) فقيل لمن يقول هذا أقول السنة جاءت في الجماع ، فمن قال لكم في الطعام والشراب ؟ قال قلناه قياسا على الجماع قلنا : وأشبهه الأكل والشراب الجماع فتقسيهما عليه ؟ قال : نعم . في وجه من أنهما محرمان يفطران ف قيل لهما فكل ما وجدتموه محرما في الصوم يفطر قضيتم فيه بالكفارة ؟ قال : نعم . قيل فما تقول فيمن أكل طيبا أو دواء ؟ قال لا كفارة عليه قلنا ولم ؟ قال هذا لا يذو الجسد قلنا إنما قست هذا بالجماع لأنه محرر يفطر وهذا عندنا وعندك محرر يفطر قال هذا لا يذو الجسد ، قلنا وما أدراك أن هذا لا يذو البدن وأنت تقول إن ازدرد من الفاكهة شيئا صحيحا فطره ولم يكفر وقد يذو هذا البدن فما ترى وقلنا قد صرت من الفقه إلى الطب فإن كنت صرت إلى قياس ما يذو فالجماع ينقص البدن وهو إخراج شيء ينقص البدن وليس بإدخال شيء فكيف قسته بما يزيد في البدن والجماع ينقصه ؟ وما يشبهه والجماع يجيع ؟ فكيف زعمت أن الحقة والسعوط يفطران وهما لا يذوان ؟ وإن اعتك بالعداء ولا كفارة فيها عندك كان يلزمك أن تنتظر كل ما حكت له بحكم النظر أن تحكم فيه بالكفارة إن أردت القياس (**فَاللَّيْثُ نَائِبِي**) قال منهم قائل إن هذا يلزمنا كله ولكن لم لم تقسه بالجماع ؟ فقلت له : أخبرنا مالك بن أنس عن نافع ابن عمر أنه قال « من ذرعه الله ، فلا قضاء عليه ومن استقاء عامدا فعليه القضاء » (**فَاللَّيْثُ نَائِبِي**) وهكذا تقول نحن وأتم فقد وجدنا رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرى على رجل إن أفطر من أمر عمده القضاء ولا يرى عليه الكفارة فيه وبهذا قلت : لا كفارة إلا في جماع

(١) قوله : وأنت إذا جامع الخ هكذا في النسخ ، ولعل هنا سقطا . والأصل « وأنت تقول إذا جامع الخ » كتبه مصححه .

ورأيت الجماع لا يشبه شيئا سواه رأيت حده مائتاً لحدود سواه ورأيت من رأيت من الفقهاء مجتمعين على أن المحرم إذا أصاب أهله أنسد حجه ومضى فيه وجاء بالبدل منه وقد يحرم عليه في الحج الصيد والطيب واللبس فأى ذلك فعله لم يفسد حجه غير الجماع ورأيت من جامع وجب عليه الغسل وليس كذلك من صنع ما هو أقدر منه ، فهذا فرقنا بين الجماع وغيره (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) إن تلذذ بامرأته حتى ينزل أفسد صوره وكان عليه قضاءه وما تلذذ به دون ذلك كرهته ولا يفسد والله أعلم ، وإن أتى امرأته في دبرها فغيبه أو هزيمته أو تلوط أفسد وكفر مع الإثم بالله في المحرم الذي أتى مع إفساد الصوم ، وقال بعض الناس في هذا كله لا كفارة عليه ولا يعيد صومه إلا أن ينزل فيفضي ولا يكفر (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فخالفه بعض أصحابه في اللوطي ومن أتى امرأته في دبرها فقال يفسد وقال هذا جماع وإن كان غير وجه الجماع المباح ووافقه في الآث للبهيمة قال وكل جماع ، غير أن في هذا معصية لله عز وجل من وجهين فلو كان أحدهما يزد عليه ربه على الآثي ما حرم الله من وجهين (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولا يفسد السكحل وإن تنخه فالتخامة تجيء من الرأس باستنزاله والتمين متصلة بالرأس ولا يصل إلى الرأس والجوف على ولا أعلم أحدا كره السكحل على أنه يفسد (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولا أكره الدهن وإن استتقع فيه أو في ماء فلا بأس وأكره العلك أنه يجلب الريق وإن مضغه فلا يفسده وبذلك إن تهمض واستنشق^(١) ولا يستنقع في الاستنشاق لئلا يذهب في رأسه وإن ذهب في رأسه لم يفسده فإن استيقن أنه قد وصل إلى الرأس أو الجوف من المضمضة وهو عائد ذاكر لصومه فطره (**قَالَ الرِّبِيعُ**) وقد قال الشافعي مرة لاشيء عليه (**قَالَ الرِّبِيعُ**) وهو أحب إلى وذلك أنه مغلوب (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولا أكره لسواك بالعود الرطب واليابس وغيره بكرهه وأكرهه بالعنى لما أحب من خلوف فم أصامه وإن فعل لم يفسده وما دأوى به قرحه من رطب أو يابس فخلص إلى جوفه فطره إذا دأوى وهو ذاكر لصومه عائد لإدخاله في حونه وقال بعض الناس يفسده الرطب ولا يفسده اليابس (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فإن كان أنزل الدواء إذا وصل إلى الجوف بمنزلة الماء كالأكل أو الشراب فالرطب واليابس من الماء كالأكل عندهم سواء وإن كان لا ينزله إذا لم يكن من سبيل الأكل ولا الشراب بمنزلة واحد منهما فيذهب أن يقول لا يفسدان فأما أن يقول يفسد أحدهما ولا يفسد الآخر فهذا خطأ (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وأحب له أن ينزه صباه عن اللطخ والمثاقمة وإن شتم أن يقول : أنا صائم ، وإن شاتم لم يفسده (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإن قدم مسافر في بعض اليوم وقد كان فيه مفطرا وكانت امرأته حائضا فطهرت فجهامها لم أر بأساً وكذلك إن أكل أو شربا وذلك أنها غير صائمين ، وقال بعض الناس هما غير صائمين ولا كفارة عليهما إن فعلا وأكره ذلك لأن الناس في المصر صيام (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) إما أن يكونا صائمين فلا يجوز لهما أن يفعل ، أو يكونا غير صائمين فأما يحرم هذا على الصائم (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولوتوفي ذلك لئلا يراه أحد فيظن أنه أفطر في رمضان من غير علة كان أحب إلى (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولو اشتهت الشهور على أسير فتحرى شهر رمضان فوافقه أو ما بعده من الشهور فصام شهرا أو ثلاثين يوما أجزأه ، ولو صام ما قبله فقد قال قائل لا يجزيه إلا أن يصيه أو شهرا بعده فيكون كالقضاء له وهذا مذهب . ولو ذهب ذاهب إلى أنه إذا لم يعرفه بعينه فتأخاه أجزأه قبل كان أو بعد . كان هذا مذهبا وذلك أنه قد يتأخى القبلة فإذا علم بعد كمال الصلاة أنه قد أخطأها أجزأت عنه ويجزى ذلك عنه في خطأ عرفة والمطر وإنما كلف الناس في الغيب الظاهر والأسير إذا اشتهت عليه الشهور فهو مثل الغيب عنه

(١) قوله : ولا يستنقع ، كذا في النسخ التي بيدنا ، والمعروف الشهور ، يبالغ ، ولم نجد في كتب اللغة «استنقع»

فعل هنا تحريفا من «نساخ» . كتبه . صححه .

والله أعلم (قال الربيع) وآخر قول الشافعي أنه لا يجزئ إذا صامه على الشك حتى يصيبه عينه أو شهرا بعده وآخر قوله في القبلة كذلك لا يجزئ وكذلك لا يجزئ إذا تأخى وإن أصاب القبلة فعله الإعادة إذا كان تأخيه بلا دلالة وأما عرفة ويوم الفطر والأضحية فيجزئ لأن هذا أمر إنما يفعله بالاجتماع العامة عليه والصوم والصلاة شيء يفعله في ذات نفسه خاصة (قال الشافعي) ولو أصبح يوم الشك لا ينوي الصوم ولم يأكل ولم يشرب حتى علم أنه من شهر رمضان فأنتم صومه رأيتم إعادة صومه وسواء رأي ذلك قبل الزوال أو بعده إذا أصبح لا ينوي صيامه من شهر رمضان (قال الشافعي) وأرى والله أعلم كذلك لو أصبح ينوي صومه تطوعا لم يجزه من رمضان ولا أرى رمضان يجزئ إلا بإرادته والله أعلم، ولا أعلم بينه وبين نذر الصلاة وغير ذلك مما لا يجزئ إلا بنية فرقا (قال الشافعي) ولو أن مقبلا نوى الصيام قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر مسافرا لم يفطر يومه ذلك لأنه قد دخل في الصوم مقبلا (قال الربيع) وفي كتاب غير هذا من كتبه « إلا أن أصبح حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حين أفطر (١) بالكديد أنه نوى صيام ذلك اليوم وهو مقبم » (قال الشافعي) ولو نواه من الليل ثم خرج قبل الفجر كان كأن لم يدخل في الصوم حتى سافر وكان له إن شاء أن يتم فيصوم وإن شاء أن يفطر (قال الشافعي) وإذا تأخى الرجل القبلة بلا دلائل فلما أصبح علم أنه أصاب القبلة كانت عليه الإعادة لأنه صلى حين صلى على الشك (قال الشافعي) وقد نهى عن صيام السفر وإنما نهى عنه عندنا والله أعلم على الرفق بالناس لأعلى التحريم ولا يعزى أنه لا يجزئ وقد يسمع بعض الناس النهي ولا يسمع ما يدل على معنى النهي فيقول بالنهي جملة (قال الشافعي) والدليل على ما قلت لك أنه رخصة في السفر أن مالكا أخبرنا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال : « يا رسول الله أصوم في السفر وكان كثير الصوم » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن شئت فصم وإن شئت فافطر » أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على الفطر ولا المفطر على الصائم (قال الشافعي) وهذا دليل على ما وصفت، فإن قال إنسان فإنه قد سمى الذين صاموا العصاة فقد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن الصيام في السفر للتقوى للعدو وذلك أنه كان محاربا عام نهى عن الصيام في السفر فأبى قوم إلا الصيام فسمي بعض من سمع النهي العصاة إذ تركوا الفطر الذي أمروا به وقد يمكن أن يكون قد قيل لهم ذلك على أنهم تركوا قبول الرخصة ورغبوا عنها وهذا مكروه عندنا، إنما نقول يفطر أو يصوم وهو يعلم أن ذلك واسع له، فإذا جاز ذلك فالصوم أحب إلينا لمن قوى عليه (قال الشافعي) فإن قيل فقد روي « ليس من البر الصيام في السفر » قيل ليس هذا بخلاف حديث هشام بن عروة ولكنه كما وصفت إذا رأى الصيام برا والفطر مأثما وغير بر رغبة عن الرخصة في السفر (قال الشافعي) وإذا أدرك المسافر الفجر قبل أن يصل إلى بلده أو البلد الذي ينوي الإقامة به وهو ينوي الصوم أجزاءه وإن أزمع الفطر ثم أزمع الصوم بعد الفجر لم يجزه في حضر كان أو في سفر وإن سافر فلم يصم حتى مات فليس عليه قضاء ما أفطر لأنه كان له أن يفطر وإنما عليه القضاء إذا لزمه أن يصوم وهو مقبم فترك الصوم فهو حينئذ يلزم بالقضاء ويكثر عنه بعد موته وكذلك المريض لا يصح حتى يموت فلا صوم عليه ولا كفارة .

(١) الكديد : - وزان كريم ، ما بين عصفان وقديد . مصغرا ، على ثلاث مراحل من مكة شرقا الله تعالى .
كذا في الصباح . كتبه مصححه ،

باب صيام التطوع

(**قَالَ الشَّيْخُ إِبْنُ**) والتطوع بالصوم مخالف للذي عليه الصوم من شهر رمضان وغيره الذين يجب عليهم الصوم لا يجزئهم عندي إلا إجماع الصوم قبل الفجر والذي يتطوع بالصوم ما لم يأكل ولم يشرب وإن أصبح يجزيه الصوم وإن أفطر التطوع من غير عذر كرهته له ولا قضاء عليه . وخالفنا في هذا بعض الناس فقال عليه القضاء . وإذا دخل في شيء فقد أوجبه على نفسه واحتج بحديث الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة وحفصة أن يقضيا يوما . كان يومهما الذي فطرتا فيه (**قَالَ الشَّيْخُ إِبْنُ**) فقيل له ليس بثابت إنما حدثه الزهري عن رجل لا يعرفه ولو كان ثابتا كان يحتمل أن يكون إنما أمرهما على معنى إن شاءنا والله أعلم كما أمر عمر أن يقضي نذرا نذره في الجاهلية وهو على معنى إن شاء . قل فما دل على معنى ما قلت فإن الظاهر من الخبر ليس فيه ما قلت (**قَالَ الشَّيْخُ إِبْنُ**) أخبرنا ابن عيينة عن طلعة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت إنا نخبأتنا لك حيسا فقال «أما إني كنت أريد الصوم ولكن قريه» (**قَالَ الشَّيْخُ إِبْنُ**) فقلت له لو كان على التطوع انقضاء إذا خرج من الصوم لم يكن له الخروج منه من غير عذر وذلك أن الخروج حينئذ منه لا يجوز ، وكيف يجوز لأحد أن يخرج من عمل عليه تمامه من غير عذر إذا كان عليه أن يعود فيه لم يكن له أن يخرج منه (**قَالَ الشَّيْخُ إِبْنُ**) والاعتكاف وكل عمل له قبل أن يدخل فيه أن لا يدخل فيه فله الخروج قبل إكاله وأحب إلى لو أتمه إلا الحج والعمرة فقط فإن قال قائل فكيف أمرته إذا أفسد الحج والعمرة أن يعود فيهما فيضمهما مرتين دون الأعمال؟ قلنا لا يشبه الحج والعمرة الصوم ولا الصلاة ولا ما سواهما . ألا ترى أنه لا يختلف أحد في أنه يضى في الحج والعمرة على الفساد كما مضى فيهما قبل الفساد ويكفر ويؤد فيهما؟ ولا يختلف أحد في أنه إذا أفسد الصلاة لم يضى فيها ولم يخرج له أن يصلها فاسدة بلا وضوء ، وهكذا الصوم إذا أفسد لم يضى فيه . أو لا ترى أنه يكفر في الحج والعمرة متطوعا كان أو واجبا عليه كفارة واحدة ولا يكفر في الصلاة على كل حال ولا في الاعتكاف ولا في التطوع في الصوم؟ وقد روى الذين يقولون بخلافنا في هذا عن ابن عمر أنه صلى ركعة وقال : إنما هو تطوع ، وروينا عن ابن عباس شبهاه به في الطواف .

باب أحكام من أفطر في رمضان

(**قَالَ الشَّيْخُ إِبْنُ**) رحمه الله تعالى من أفطر أياما من رمضان من عذر مرض أو سفر قضاؤه في أي وقت ما شاء في ذى الحجة أو غيرها وبينه وبين أن يأتي عليه رمضان آخر متفرقات أو مجتمعات وذلك أن الله عز وجل يقول «فعدة من أيام أخر» ولم يذكرهن متتابعات وقد بلغنا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أحصيت العدة فسمين كيف شئت (قال) (١) وصوم كفارة اليمين متتابع والله أعلم ، فإن مرض أو سافر المفطر من رمضان فلم يصح ولم يقدر حتى يأتي عليه رمضان آخر قضاؤه ولا كفارة وإن فرط وهو يملكه أن يصوم حتى يأتي رمضان آخر صام رمضان الذي جاء عليه وقضاؤه وكفر عن كل يوم بعد خطئة (**قَالَ الشَّيْخُ إِبْنُ**) والحامل والمرضع إذا أطاقتا الصوم ولم تخافا على ولديهما لم تقطرا فإن خافتا على ولديهما أفطرتا وتصدقتا عن كل يوم بعد خطئة وصامتا إذا امتنا

(١) في نسخة سراج الدين البلقى هنا ما نصه « قال شيخنا شيخ الإسلام : ما ذكره الشافعي هنا من أن صوم كفارة اليمين متتابع هو أحد قوليه ، والقول الآخر : أنه لا يجب تنابع في كفارة اليمين . وهو الشهور المعتمد في الفتوى » اهـ . كتبه مصححه .

على ولديهما (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإن كانتا لا تقدران على الصوم فهذا مثل المرض أفطرنا وقضتا بلا كفارة إنما تكفران بالأثر وبأنهما لم تفطرا لأنفسهما إنما أفطرتا للغيرهما فذلك فرق بينهما وبين المريض لا يكفر والشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم ويقدر على الكفارة يتصدق عن كل يوم بمد حنطة خبزا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقياسا على من لم يطق الحج أن يحج عنه غيره وليس عمل غيره عنه عمله نفسه كما ليس الكفارة بعمله (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) والحال أن يترك بها الكبير الصوم أن يكون بجهد الجهد غير المحتمل وكذلك المريض والحامل (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإن زاد مرض المريض زيادة بينة أفطر وإن كانت زيادة محتملة لم يفطر والحامل إذا خافت على ولدها أفطرت وكذلك المرضع إذا أضر بلبنها الإضرار البين ، فأما ما كان من ذلك عنه فلا يفطر صاحبه والصوم قد يزيد عامة العلل ولكن زيادة محتملة وينتقص بعض اللبن ولكنه نقصان محتمل ، فإذا تفاحش أفطرتا (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فكأنه يتأول إذا لم يطق الصوم الفدية والله أعلم ، فإن قال قائل : فكيف يسقط عنه فرض الصلاة إذا لم يطقها ولا يسقط فرض الصوم؟ قيل ليس يسقط فرض الصلاة في حال تفعل فيها الصلاة ولكنه يصلي كما يطيق قائما أو قاعدا أو مضطجعا فيكون بعض هذا بدلا من بعض ، وليس شيء غير الصلاة بدلا من الصلاة ، ولا الصلاة بدلا من شيء ، فالصوم لا يجزى فيه إلا إكاله ولا يثبر بتغير حال صاحبه وبزال عن وقته بالسفر والمرض لأنه لا نقص فيه كما يكون بعض الصلاة قصرا وبعضها قاعدا وقد يكون بدلا من الطعام في الكفارة ويكون الطعام بدلا منه (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ومن مرض فلم يصح حتى مات فلا قضاء عليه إنما القضاء إذا صح ثم فرط ، ومن مات وقد فرط في القضاء أطعم عنه مكان كل يوم مسكين مدا من طعام (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ومن نذر أن يصوم سنة صامها وأفطر الأيام التي نهي عن صومها وهي يوم الفطر والأضحية وأيام منى وقضاها ، ومن نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان صامه ، وإن قدم فلان وقد مضى من النهار شيء أو كان يوم فطر قضاها ، وإن قدم ليلا فأحب إلى أن يصوم الغد بالنية لصوم يوم النذر وإن لم يفعل لم أره واجبا (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ومن نذر أن يصوم يوم الجمعة فوافق يوم فطر أفطر وقضاها ومن نوى أن يصوم يوم الفطر لم يصمه ولم يقضه لأنه ليس له صومه وكذلك لو أن امرأة نذرت أن تصوم أيام حَيْضِهَا^(١) لم تصمه ولم تقضه لأنه ليس لها أن تصومها (قال الربيع) وقد قال الشافعي مرة : من نذر صوم يوم يقدم فلان ، فوافق يوم عيد لم يكن عليه شيء ، ومن نذر صوم يوم يقدم فيه فلان فقدم في بعض النهار ، لم يكن عليه شيء (٢) .

(١) قوله : لم تصمه ولم تقضه ، كذا في النسخ ، بذكر الضمير ، أي لم تصم هذا الصوم ولم تقضه ، وهو ظاهر ، كتبه مصححه .

(٢) وفي اختلاف الحديث :

الرجل يموت ولم يحج أو كان عليه نذر

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن سعد بن عباد استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « إن أمي ماتت وعليها نذر؟ » فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أفضه عنها » (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقضى فريضة الحج عمن بلغ لا يستمسك على الراحة ومن أن يقضى نذر الحج عمن نذره وكان فرض الله في الحج على من وجد إليه السبيل ، ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

كتاب الاعتكاف

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي والاعتكاف سنة فمن أوجب على نفسه اعتكاف شهر فإنه يدخل في الاعتكاف قبل غروب الشمس ويخرج منه إذا غربت الشمس آخر الشهر (قال) ولا بأس بالاشتراط في الاعتكاف الواجب وذلك أن يقول «إن عرض لي عارض كان لي الخروج» ولا بأس أن يعتكف ولا يتوى أباما ولا وجوب اعتكاف متى شاء انصرف والاعتكاف في المسجد الجامع أحب إلينا وإن اعتكف في غيره فمن الجمعة إلى الجمعة وإذا أوجب على نفسه اعتكافا في مسجد فانهدم المسجد اعتكف في موضع منه فإن لم يقدر خرج من الاعتكاف وإذا بنى المسجد رجع فبني على اعتكافه وخرج المعتكف لحاجته إلى البول والغائط إلى بيته إن شاء أو غيره ولا يمتك بعد فراغه من حاجته ولا بأس أن يسأل عن المرض إذا دخل منزله ولا بأس أن يشتري ويبيع ويخط ويحاسب العلماء ويتحدث بما أحب ما لم يكن إثمًا ولا يفسد الاعتكاف سباب ولا جدال (قال) ولا يعود المريض ولا يشهد الجنازة إذا كان اعتكافا واجبا ولا بأس أن يعتكف النؤذز ويصوم المئارة كانت داخلية المسجد أو خارجة منه وأكره له الأذان للوالى بالصلاة ولا بأس أن يقضى وإن كانت عنده شهادة فدعى إليها فإنه يلزمه أن يحجب فإن أجاب يقضى الاعتكاف وإن أكل المعتكف في بيته فلا شيء عليه وإذا مرض الذي أوجب على نفسه الاعتكاف خرج فإذا برى رجع فبني على ما مضى من اعتكافه فإن نكث بعد برئه شيئا من غير عذر استقبل الاعتكاف وإذا خرج المعتكف لغير حاجة انتقض اعتكافه وإذا أفطر اعتكف أو وطئ استأنف اعتكافه إذا كان اعتكافا واجبا يصوم وكذلك المرأة إذا كانت معتكفة (قال) وإذا جعل لله عليه شهرا ولم يسم شهرا بعينه ولم يقل متما ما اعتكف متى شاء وأحب إلى أن يكون متما ولا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا ما وجب الحد لانفسده قبله ولا مباشرة ولا نظرة أنزل أو لم ينزل وكذلك المرأة كان هذا في المسجد أو في غيره وإذا قال لله على أن اعتكف شهرا بالتهار فله أن يعتكف التهار

== أن السبيل الزاد والركب وفي هذا نفقة على المال وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصدق عن الميت ولم يجعل الله من الحج بدلا غير الحج ، ولم يسم ابن عباس ما كان نذر أم سعد فاحتل أن يكون نذر حج ، فأدبره بقضائه عنها لأن من سنه قضاءه عن الميت ولو نذر صدقة كان كذلك وانعمرة كالحج (قال الشافعي) فأما من نذر صياما أو صلاة ثم مات فإنه يكفر عنه في الصوم ولا يصام عنه ولا يصلي عنه ولا يكفر عنه في الصلاة (قال الشافعي) فإن قال قائل: ما الفرق بين الحج والصوم والصلاة؟ قلت قد فرق الله بينها فإن قال: وإنى قلت فرض الله الحج على من وجد إليه سبيلا وضمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقضى ممن لم يحج ولم يجعل الله ولا رسوله من الحج بدلا غير الحج وفرض الله عز وجل الصوم فقال « فمن كان منكم مريضا » إلى « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » فليل يطيقونه كانوا يطيقونه ثم عجزوا فعليه في كل يوم طعام مسكين وأمر بالصلاة وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقضى الحائض ولا يقضى عنها ما تركت من الصلاة وقال عوام من المؤمنين ولا يغلوب على عقله ولم يجعلوا في ترك الصلاة كفارة ولم يذكر في كتاب ولا سنة عن صلاة كفارة من صدقة ولا أن يقوم به أحد عن أحد وكان عمل كل امرئ لنفسه وكان الصوم والصلاة عمل المرء لنفسه لا لعمل غيره وكان يعمل الحج عن الرجل اتباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبخلانه الصوم والصلاة فإن فيه نفقة من المال وليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فإن قيل: أفروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحدا أن يصوم عن أحد؟ قيل: نعم. روى ابن عباس عن النبي ==

دون الليل وكذلك لو قال لله على أن لا كلم فلانا شهرا بالنهار وإذا جعل لله عليه اعتكف شهر بعينه فذهب الشهر وهو لا يعلم فعله أن يعتكف شهرا سواه وإذا جعل لله عليه اعتكف شهر فاعتكفه إلا يوما فعليه قضاء ذلك اليوم وإذا اعتكف الرجل اعتكافا واجبا فأخرجه السلطان أو غيره مكرها فلا شيء عليه متى خلا بني على اعتكافه وكذلك إذا أخرجه بعد أو دين فحبسه فإذا خرج رجع فبني وإذا سكر المعتكف ليلا أو نهارا أقسد اعتكافه وعليه أن يبتدىء إذا كان واجبا وإذا خرج المعتكف لحاجة ففقه غريم له فلا بأس أن يوكل به وإذا كان المعتكف الذي عليه الدين يحبسه الطالب عن الاعتكف فإذا خلاه رجع فبني وإذا خاف المعتكف من الوالي خرج فإذا أمن بني والاعتكاف الواجب أن يقول لله على أن اعتكف كذا وكذا والاعتكاف الذي ليس بواجب أن يعتكف ولا ينوي شيئا فإن نوى الاعتكف يوما فدخل نصف النهار في الاعتكاف اعتكف إلى مثله وإذا جعل لله عليه اعتكاف يوم دخل قبل الفجر

== صلى الله عليه وسلم. فإن قيل فلم لم تأخذ به؟ قيل حدث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نذر نذرا ولم يسمعه مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس فلما جاء غيره عن رجل عن ابن عباس بنير مافي حديث عبيد الله أشبه أن لا يكون محفوظا، فإن قيل: أتعرف الذي جاء بهذا الحديث يغلط عن ابن عباس؟ قيل: نعم روى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لابن الزبير أن الزبير حل من متعة الحج فروى هذا عن ابن عباس أنها متعة النساء وهذا غلط فاحش (قال الشيخ أبي) وليس علينا كبير مؤنة في الحديث الثابت إذا اختلف أو ظن مختلفا لما وصفت ولا مؤنة من أهل العلم بالحديث والنسبة في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكون غلطا والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض صنفا من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال قصص محدثيه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت، فسألت منهم طائفة: نبطل الحديث عن هذا الموضع بضررين أحدهما الجهالة ممن لا يثبت حديثه والآخر بأن يوجد من الحديث ما يردده فيقولون فإذا جاز في واحد منه جاز في كله وصرتم في معاننا؟ قلت أرأيتم الحاكم إذا شهد عنده ثلاثة، عدل يعرفه ومجروح يعرفه ورجل يجهل جرحه وعدله، أليس يميز شهادة العدل ويرد شهادة المجروح ويقف شهادة المجهول حتى يعرفه بعدل فيجيزه أو يجرح فيرده، فإن قال بلى. قيل (١) فلما رد المجروح والموجود في شهادة الظنة والمجهول جاز أن يرد العدل الذي لا يوجد ذلك في شهادته، فإن قيل: لا. قيل فكذلك الحديث لا يختلف وليس يميز لكم خلاف الحديث وطائفة تكلمت بجهالة ولم ترض أن تترك الجهالة ولم تقبل العلم فقلت مؤنتها وقالوا قد تردون حديثا وتأخذون بآخره قلنا: نرده بما يجب به رده وقبله بما يجب به قبوله كما قلنا في الشهود وكأنت فيه. مؤنة وإن غضب قوم لبعض من رد من حديثه فقالوا هؤلاء يعيون الفقهاء وليس يجوز على الحكم أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين وإن ردوا شهادة بعضهم بظنة أو دلالة على غلط أو وجه يجوز به رد الشهادة.

وترجم به في اختلاف الحديث:

من أصبح جنبا في شهر رمضان

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري ==

(١) قوله: فلما رد المجروح الخ كذا في الأصل الذي يدنا، وهي عبارة لا تخلو من تحريف، فارجع في تحويرها إلى الأصول الصحيحة. كتبه مصممه.

إلى غروب الشمس وإذا جعل الله عليه اعتكاف يومين دخل قبل الفجر فيعتكف يوما و ليلة ويوما إلا أن يكون له نية النهار دون الليل وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر يصوم ثم مات قبل أن يقضيه فإنه يطعم عنه مكان كل يوم مدا فإن كان جعل على نفسه وهو مريض مات قبل أن يصح فلا شيء عليه فإن كان صبح أقل من شهر ثم مات أطعم عنه بعد ماصح من الأيام كل يوم مدا (قال الربيع) إذا مات وقد كان عليه أن يعتكف ويصوم أطعم عنه وإذا لم يمكنه فلا شيء عليه ولا بأس أن يعتكف الرجل الليلة وكذلك لا بأس أن يعتكف يوم النطر ويوم النحر وأيام التشريق والاعتكاف يكون بغير صوم فإذا قال: لله على أن اعتكف يوم يقدم فلان يقدم فلان في أول النهار أو آخره اعتكف ما بقي من النهار وإن قدم وهو مريض أو محبوس فإنه إذا صبح أو خرج من الحبس قضاه ، وإن قدم ليلا فلا شيء عليه وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر سماه فإذا الشهر قد مضى فلا شيء عليه (قال) وإذا أحرمت الاعتكاف بالحج وهو معتكف أتم اعتكافه فإن خاف فوات الحج مضى لحجه فإن كان اعتكافه متتابعاً فإذا قدم من الحج استأنف وإن كان غير متتابع بنى والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل من الاعتكاف فيما سواه وكذلك مسجد النبي صلى الله

== عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين عن عائشة أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وأنا أسمع : يا رسول الله إني أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فأغتسل وأصوم ذلك اليوم » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أبا هريرة يقول « من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم » فقال مروان: أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهب إلى أم المؤمنين عائشة وأم سلمة ففسألهما عن ذلك، قال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها عبد الرحمن وقال يأمر المؤمنين إنا كنا عند مروان فذكر له أن أبا هريرة يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم قالت عائشة ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن أترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله ؟ قال عبد الرحمن: لا والله. قالت عائشة « فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم » قال ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة ففسألهما عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة فخرجنا حتى جئنا مروان فقال له عبد الرحمن ما قلنا فأخبره، فقال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد لتركني دأبى بالباب فلأتين أبا هريرة فلتخبرنه بذلك قال فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدث عبد الرحمن معه ساعة ثم ذكر ذلك له فقال أبو هريرة لاعلى لي بذلك إنما أخبرني بحبر ، أخبرنا سفيان قال حدثنا سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه (قال الربيع) فأخذنا نحن بحديث عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم لعان: (منها) أنهم زوجناه وزوجناه أعلم بهذا من رجل إنما يعرفه سمعنا أو أخبرنا (ومنها) أن عائشة مقدمة الحفظ وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد (ومنها) أن الذي روتنا عن النبي صلى الله عليه وسلم المعروف في المعقول والأشبه بالسنة ، فإن قال قائل وما يعرف منه في المعقول؟ قيل إذا كان الجماع والطعام والشراب مباحاً في الليل قبل الفجر وندوخاً بعد الفجر إلى مغيب الشمس فكان الجماع قبل الفجر أما كان في الحال التي كان فيها مباحاً؟ فإذا قيل بلى. قيل أفرأيت التمسأه أهر الجماع أم هو شيء وجب بالجماع؟ فإن قال قائل هو شيء وجب بالجماع قيل وليس في فعله شيء محرم على صائمه في ليل ولا نهار، فإن قال: لا. قيل فبذلك زعمنا أن الرجل يتم صومه لأنه يحتمل من النهار فيجب ==

عليه وسلم وكل معظم من الساجد وكثر أهله فهو أفضل، والمرأة والعبد والمسافر يعتكفون حيث شاءوا لأنهم لاجتماع عليهم وإذا جعلت المرأة على نفسها اعتكافا فلزوجها منعها منه وكذلك لسيد العبد والمدير وأم الولد منعهم ، فإذا أذن لهم ثم أراد منعهم قبل تمام ذلك فذلك له وليس لسيد المكتف منع من الاعتكف وإذا جعل العبد المعتق نصفه عليه اعتكافا أياما فله أن يعتكف يوما ويغد يوما حتى يتم اعتكافه وإذا جن المعتكف فأقام سنين ثم أفاق بئى والأعمى والمقعّد في الاعتكاف كالصحيح ، ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكة مابدا لهما من الثياب وبأ كلابا مابدا لهما من الطعام ونظيما بما بدا لهما من الطيب ولا بأس أن ينام في المسجد ولا بأس بوضع المائدة في المسجد وغسل اليدين في المسجد في الطست ولو نسي المعتكف فخرج ثم رجع لم يفسد اعتكافه ولا بأس أن يخرج المعتكف رأسه من المسجد إلى بعض أهله فيغسله فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا بأس أن يشكج المعتكف نفسه وينكج غيره وإذا مات عن المعتكة زوجها خرجت وإذا قضت عتبتها رجعت فينت وقد قيل ليس لها أن تخرج فإن فعلت ابتدأت والله أعلم

== عليه الغسل ويتم صومه لأنه لم يجمع في نهار وأن وجوب الغسل لا يوجب إبطارا فإن قال فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تشبه هذا؟ قيل: نعم. الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والتهنى عن الطيب للحرم وقد كان تطيب حلالا قبل يحرم بما بقي عليه لونه ورائحته بعد الإحرام لأن نفس التطيب كان وهو مباح وهذا في أكثر معنى ما يجب به غسل من جماع متقدم قبل يحرم الجماع (قال الشافعى) فإن قال قائل فإنا نرى الذى روى خلاف عائشة وأم سلمة قيل والله أعلم قد سمع الرجل سائلا يسأل عن الرجل جاءه بليل وأقام مجامعا بعد الفجر شيئا فأمر بأن يقضى لأن بعض الجماع كان في الوقت الذى يحرم فيه (قال) فإن قال قائل فكيف إذا أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولزمت به حجة؟ قيل كما تلزم بشهادة الشاهدين في الحكم في المال والمم لم يخالفهما غيرها وقد يمكن عليهما الغلط والكذب ولا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما إن كانا عدلين في الظاهر ولو شهد غيرهما بصد شهادتهما لم يستعمل شهادتهما كما يستعملها إذا انفرد فحكم المحدث لا يخالفه غيره كحكم الشاهدين لا يخالفهما غيرهما ويحول حكمه إذا خالفه غيره بما وصفت ويؤخذ من الدلائل على الأحفظ من المحدثين بما وصفت بما لا يؤخذ في شهادة الشهود بحال إن كان إلا قليلا .

وترجم في اختلاف الحديث :

حجامة الصائم

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفى عن خالد الحذاء عن أبى قلابة عن أبى الأشعث الصنعانى عن شداد بن أوس قال كنت مع النبى صلى الله عليه وسلم زمن الفتح فرأى رجلا يحتجم لثان عشرة خلت من شهر رمضان فقال وهو آخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبى زياد عن مقسم عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم احتجم محرما صائما (قال الشافعى) وسمع ابن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح ولم يكن يومئذ محرما ولم يحجه محرر قبل حجة الإسلام فذكر ابن عباس حجامة النبى صلى الله عليه وسلم عام حجة الإسلام سنة عشر وحديث « أفطر الحاجم والمحجوم » في الفتح سنة ثمان قبل حجة الإسلام بستين فإذا كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث أفطر الحاجم والمحجوم منسوخ (قال الشافعى) وإسناد الحديثين معاً مشبه وحديث ابن عباس أمثلها إسنادا ، فإن توفى ==

كتاب الحج

باب فرض الحج على من وجب عليه الحج

أخبرنا الربيع بن سليمان أن إرمادى بمصر سنة سبع ومائتين قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله قال : أصل إثبات فرض الحج خاصة في كتاب الله تعالى ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الله عز وجل الحج في غير موضع من كتابه فعلى ما قال لإبراهيم عليه السلام « وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج مجئ » ، وقال تبارك وتعالى : « لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام » مع ما ذكر به الحج (**فَاللَّيْلِ نَابِئِي**) والآية التي فيها بيان فرض الحج على من فرض عليه قال الله جل ذكره « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين » وقال « وأنتموا الحج والعمرة لله » وهذه الآية موضوعة بتفسيرها في « **فَاللَّيْلِ نَابِئِي** » أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عكرمة قال لما نزلت « ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه » الآية قالت اليهود : فنجن مسلمون فقال الله تعالى لنبيه فحجهم فقال لهم نبي صلى الله عليه وسلم : حجوا فقالوا لم يكتب علينا وأبو أن يحجوا قال الله جل ثناؤه : « ومن كفر فإن الله غني عن العالمين » قال عكرمة : من كفر من أهل المال فإن الله غني عن العالمين وما أشبه ما قال عكرمة بما قال والله أعلم ، لأن هذا كفر بفرض الحج وقد أنزله الله والسكفر بآية من كتاب الله كفر » (أخبرنا) مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال : قال مجاهد في قول الله عز وجل « ومن كفر » قال هو ما إن حج لم يره برأ وإن جلس لم يره إنما كان سعيد بن سالم يذهب إلى أنه كفر بفرض الحج (**فَاللَّيْلِ نَابِئِي**) ومن كفر بآية من كتاب الله كان كافراً وهذا إن شاء الله كما قال مجاهد : وما قال عكرمة فيه أوضح وإن كان هذا واضحاً (**فَاللَّيْلِ نَابِئِي**) فعم فرض الحج على كل بالغ مستطيع إليه سبيلاً ، فإن قال قائل : فلم لا يكون غير البالغ إذا وجد إليه سبيلاً ممن عليه فرض الحج ؟ قيل الاستدلال بالكتاب والسنة قال الله جل ذكره : « وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم » يعني الذين أمرهم بالاستئذان من البالغين فأخبر أنهم إنما ثبت عليهم الفرض في إزانتهم في الاستئذان إذا بلغوا قال الله تعالى « وأتوا البيت أيتام حتى إذا بلغوا تنكح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم » فلم يأمر بدفع المال إليهم بالرشد حتى يجتمع البلوغ معه وفرض الله الجهاد في كتابه ثم أكد إيقين فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الله بن عمر حريصاً على أن يجاهد وأبوه حريص على جهاده وهو ابن أربع عشرة سنة فردده رسول الله صلى الله عليه وسلم عام « أحد » ثم أجازاه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بلغ خمس عشرة سنة عام الحندق ورسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله

تتدرج الحجة كان أحب إلى احتياطاً ولئلا يعرض صومه أن يضعف فيفطر وإن احتجم فلا تفطره الحجة إلا أن يحدث بعدها ما يفطره مما لو لم يحتجم ففطره (**فَاللَّيْلِ نَابِئِي**) ومع حديث ابن عباس أقياس أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد إلا أن يخرج من الصائم من جوفه متقيئاً وأن الرجل قد ينزل غير متلذذ ولا يبطل صومه ويعرق ويتوضأ ويخرج منه الحلاء والريح والبول ويغتسل ويتنور ولا يبطل صومه وإنما الفطر من إدخال البدن أو التلذذ بالجماع أو القيء فيكون على هذا إخراج شيء من جوفه كما عند إدخاله فيه (**فَاللَّيْلِ نَابِئِي**) رحمه الله والذي أحفظ عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وعامة المدنيين : أنه لا يفطر أحد بالحجامة .

ما أنزل جملا من إرادته جل شأنه فاستدلنا بأن الفرائض والحدود إنما تجب على البالغين وصنع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عام «أحد» مع ابن عمر ببيعة عشر رجلا كلهم في مثل سنة (قال الشافعي) فالج واجب على البالغ العاقل والفرائض كلها وإن كان سفيها وكذلك الحدود فإذا حج بالغا عاقلا أجزا عنه ولم يكن عليه أن يعود لحجة أخرى إذا صار رشيدا وكذلك المرأة البالغة (قال) وفرض الحج زائل عمن بلغ مغلوبا على عقله لأن الفرائض على من عقلها وذلك أن الله عز وجل خاطب بالفرائض من فرضها عليه في غير آية من كتابه ولا يخاطب إلا من يعقل الخطبة وكذلك الحدود ، ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك على ما دل عليه كتاب الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يحلم والمجنون حتى يفريق وإنائم حتى يستيقظ فإن كان مجنونا وفريق فعليه الحج فإذا حج مقيما أجزا عنه وإن حج في حال جنونه لم يجز عنه الحج وعلى ولي السفيه البالغ أن يتكأى له ويتمونه في حجة لأنه واجب عليه ولا يضيع السفيه من الفرائض شيئا وكذلك ولي السفيه البالغة (قال الشافعي) ولو حج غلام قبل بلوغ الحلم واستكمال خمس عشرة سنة ثم عاش بعدها بالغا لم يجز له تمضي الحجة حتى حج قبل البلوغ عنه حجة الإسلام وذلك أنه حجها قبل أن تجب عليه وكان في معنى من صلى فريضة قبل وقتها الذي تجب عليه فيه^(١) في هذا الموضع فيكون بها متطوعا كما يكون بالصلاة متطوعا ولم يختلف المسلمون عليه فيها وصفت في الذين لم يبلغوا الحلم والمالوك لو حجوا وأن ليست على واحد منهم فريضة الحج ولو أذن للمالوك بالخج أو أحجه سيده كان حجه تطوعا لا يجزى عنه من حجة الإسلام إن عتق ثم عاش مدة يمكنه فيها أن يحج بعد ما ثبتت عليه فريضة الحج (قال) ولو حج كافر بالغ ثم أسلم لم تجز عنه حجة الإسلام لأنه لا يكتب له عمل يؤدي فرضا في بدنه حتى يصير إلى الإيمان بالله ورسوله ، فإذا أسلم وجب عليه الحج (قال) وكان في الحج مؤنة في المال وكان العبد لآمال له لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين بقوله «من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع» فدل ذلك على أن لآمال للعبد وإن ماله ملك فإله هو ملك للسيد وكان المسلمون لا يورثون العبد من ولده ولا والده ولا غيرهم شيئا فكان هذا عندنا من أقوالهم استدلالا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه لا يملك إلا لسيدته وكان سيده غير الوارث وكان المسلمون لا يجمعون على سيده الإذن له إلى الحج فكان العبد ممن لا يستطيع إليه سبيلا فدل هذا على أن العبد خارج من فرض الحج بخروجه من استطاعة الحج وخارج من الفرض لو أذن له سيده ولو أذن له سيده وحج لم تجز عنه فإن قال قائل فكيف لا تجزى عنه؟ قلت لأنها لا تلزمه وأنها لا تجزى عمن لم تلزمه قال ومثل ماذا؟ قلت مثل مصلى المكتوبة قبل وقتها وصائم شهر رمضان قبل إهلاكه لا يجزى عن واحد منهما إلا في وقته لأنه عمل على البدن والعمل على البدن لا يجزى إلا في الوقت ، والكبير الفائ قادر يلزمه ذلك في نفسه وفي غيره وليس هكذا المملوك ولا غير البالغ من الأحرار ، فلو حج لم تجز عنهما حجة الإسلام إذا بلغ هذا وعتق هذا وأمكنهما الحج .

باب تفريع حج الصبي والمملوك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : ليس على الصبي حج حتى يبلغ الغلام الحلم والحجيرة المحيض في أي سن

(١) قوله: في هذا الموضع ، كذا في بعض النسخ، وفي بعض آخر في هذا الموضوع، وانظر بماذا يتعلق هذا الجار كما أن قوله بعده «ولم يختلف المسلمون عليه» هو هكذا في النسخ، وانظر بماذا يتعلق قوله «عليه» وحرر. كتبه مصححه.

ما بلغها أو استكملت خمس عشرة سنة ، فإذا بلغا استكمال خمس عشرة سنة ، أو بلغا الحيض أو الحلا ، وجب عليهما الحج (قال) وحسن أن يحجا صغيرين لايقلان ودون البالغين عقلان يجردان للإحرام ويحتميان ما يحتمب الكبير فإذا أطافا عمل شيء أو كانا إذا أمرا به عملا عن أنفسهما ما كان فإن لم يكونا يطيقاه عمل عنهما وسواء في ذلك الصلاة التي تجب بالطواف أو غيرها من عمل الحج ، فإن قال قائل أتصلى عنهما المكتوبة ؟ قيل لا فإن قال فما فرق بين المكتوبة وبين الصلاة التي وجبت بالطواف ؟ قيل تلك عمل من عمل الحج وجبت به كوجوب الطواف والوقوف به والرمي وليست بفرض على غير حاج فتؤدى كما يؤدى غيرها فإن قال قائل : فهل من فرق غير هذا ؟ قيل نعم ، الحائض تنحج وتعتمر فتقضى ركعتي الطواف لا بد منهما ولا تقضى المكتوبة التي مرت في أيام حيضها (قال) والحجة في هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للمرأة أن يحج عن غيره وفي ذلك أن عمله عنه يجزئ كما أجزأ عمله عن نفسه فمن علم هذا علم أنه مضطر إلى أن يقول لا يبقى من عمل الحج عنه شيئا ، فلو جاز أن يبقى من عمل الحج صلاة جاز أن يبقى طواف ورمي ووقوف ولكنه يأتي بالكسكال عمن عمل عنه كما كان على المعمول عنه أن يأتي بالكسكال عن نفسه (قال) ولا أعلم أحدا ممن سمعت منه في هذا شيئا خالف فيه ما وصفت . وقد حكى لي عن قائل أنه قال يعمل عنه غير الصلاة ، وأصل قول القائل هذا أنه لا يحج أحد عن أحد إلا في بعض الأحوال دون بعض فكيف جاز أن يأمر بالحج في حال لم يأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فيه ويتركها حيث أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم وكيف إذا ترك أصل قوله في حال يحج المرء فيها عن غيره أو يعمل فيها شيئا من عمل الحج عن غيره لم يجعل الصلاة التي تجب بالحج مما أمر بعمله في الحج غير الصلاة ؟ فإن قال قائل فما الحجة أن للصبي حجا ولم يكتب عليه فرضه قيل : إن الله بفضل نعمته أناب الناس على الأعمال أضاعها ومن على المؤمنين بأن ألحق بهم ذرياتهم ووفر عليهم أعمالهم فقال « الحقنا بهم ذرياتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء » فلما من على الترابي يادخالهم جنته بلا عمل كان أن من عليهم بأن يكتب لهم عمل البر في الحج وإن لم يجب عليهم من ذلك الشيء ، فإن قال قائل ما ذا على ما وصفت ؟ فقد جاءت الأحاديث في أطفال المسلمين أنهم يدخلون الجنة الفحجة فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشيخ ابن القيم) أخبرنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل فلما كان بالروحاء لقي ركباً فسلم عليهم فقال من القوم ؟ فقالوا مسلمون ، فمن القوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقت إليه امرأة صبيها من محبة فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال : نعم ، ولك أجر . أخبرنا مالك عن إبراهيم بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : هذا حج الله عليه وسلم فآخذت بعض صبي كان معها فقالت ألهذا حج ؟ قال : نعم . ولك أجر (قال الشيخ ابن القيم) أخبرنا سعيد بن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أيها الناس أعمروني ما تقولون وافهموا ما أقول لكم أيما مملوك حج به أهله مات قبل أن يعتق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحجج وأيما غلام حج به أهله مات قبل أن يدرك فقد قضى عنه حجه وإن بلغ فليحجج » أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال وتضى حجة العبد عنه حتى يعتق فإذا عتق وجبت عليه من غير أن تكون واجبة عليه (قال الشيخ ابن القيم) هذا كما قال عطاء في العبد إن شاء الله ومن لم يبلغ وقد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا وقوله : فإذا عتق فليحجج يدل على أنها لو أجزأت عنه حجة الإسلام لم يأمره بأن يحجج إذا عتق ويدل على أنه لا يراها واجبة عليه في عيوديته وذلك أنه وغيره من أهل الإسلام لا يرون فرض الحج على أحد إلا مرة

لأن الله عز وجل يقول « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » فذكره مرة ، ولم يرد ذكره مرة أخرى (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء : أرأيت إن حج العبد تطوعا يأذن له سيده بحج لا أجر نفسه ولا حج به أهله يخدعهم ؟ قال : سمعنا أنه إذا عتق حج لا بد . أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن ابن طاوس أن أباه كان يقول : تقضى حجة الصغير عنه حتى يعقل فإذا عقل وجبت عليه حجة لا بد منها والعبد كذلك أيضا (قالوا) وأخبرنا ابن جريج أن قولهم هذا عن ابن عباس (قال الشافعي) وقولهم : إذا عقل الصبي ، إذا احتلم والله أعلم . ويروي عن عمر في الصبي والمملوك مثل هذا القول ، فيجتمع المملوك وغير البالغين والعبد في هذا المعنى ، ويتفرقان فيها أصاب كل واحد منهما في حجه .

الإذن للعبد

(قال الشافعي) إذا أذن الرجل لعبده بالحج فأحرم فليس له منعه أن يتم على إحرامه وله بيعه وليس لمتابعه معه أن يتم إحرامه ولتباعه الخيار إذا كان لم يعلم بإحرامه لأنه محمول بيته وبين حبه لمنفعة إلى أن يقضى إحرامه وكذلك الأمة وكذلك الصبيان إذا أذن لها أبوها فأحرما لم يكن له حبسهما (قال) ولو أصاب العبد أمراته فبطل حجهم لم يكن لسيده حبسه وذلك لأنه مأمور بأن يتضى في حج فاسد مضى في حج صحيح ولو أذن له في الحج فأحرم ففعله مرض لم يكن له حبسه إذا صح عن أن يحل بطواف وإن أذن له في حج فحرم كان له منعه ما لم يحرم (قال) وإن أذن له أن يتمتع أو يقرن فأعطاه دما للتمتع أو القران لم يحز عنه لأن العبد لا يملك شيئا فإذا ملكه شيئا فلنما ملكه للسيد فلا يحزى عنه ما لا يكون له ماله كما يحال وعليه فيما لزمه الصوم ما كان مملوكا فإن لم يصم حتى عتق ووجد فيها قولان أحدهما أن يكفر كفارة الحر الواجد والثاني لا يكفر إلا بالصوم لأنه لم يكن له ولا عليه في الوقت الذي أصاب فيه شيء إلا الصوم ولو أذن له في الحج فأفسده كان على سيده أن يدعه يتم عليه ولم يكن له على سيده أن يدعه يقتنيه فإن قضاه أجزأ عنه من القضاء وعليه إذا عتق حجة الإسلام ولو لم يأذن للعبد سيده بالحج فأحرم به كان أحب إلى أن يدعه يتمه فإن لم يفعل فله حبسه وفيها قولان أحدهما أن عليه إذا حبسه سيده عن إتمام حجه شاة يقومها دراهم ثم يقوم الدراهم طعاما ثم يصوم عن كل مد يوما ثم يحل ، والقول الثاني يحل ولا شيء عليه حتى يعتق فيسكون عليه شاة ولو أذن السيد لعبده تمتع فمات العبد ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال إذا أذنت لعبدك فتمتع فمات فأغرم عنه ، فإن قال قائل فهل يجوز أن يفرق بين ما يحرز العبد حيا من إعطاء سيده عنه وما يحرزه ميتا ؟ فقم ، أما ما أعطاه حيا فلا يكون له إخراجها من ملكه عنه حيا حتى يكون المعطى عنه ماله له والميت لا يكون ماله له وهكذا ما أعطى عن الحر بإذنه أو وهبه لآخر فأعطاه الحر عن نفسه قد ملك الحر في الحالين ولو أعطى عن حر بعد موته أو عبد لم يكن الموت يتسكون شيئا أبدا ، ألا ترى أن من وهب لهم أو أوصى أو تصدق عليهم لم يحز وإنما أجزنا أن يتصدق عنهم بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر سعدا أن يتصدق عن أمه ، ولولا ذلك ، لما جاز ما وصفت لك .

باب كيف الاستطاعة إلى الحج

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : الاستطاعة وجهان . أحدهما أن يكون رجب مستطاعاً بيده واحد من ماله ما يبلغه الحج فتكون استطاعته تامة ويكون عليه فرض الحج لا يجزئه ما كان بهذا الحال ، إلا أن يؤديه عن نفسه ، والاستطاعة ثمانية أن يكون مضمناً في بيته لا يقدر أن يشتت على مركب فيخرج على المركب بحال وهو قادر على من يطعمه إذا أمره أن يخرج عنه بطاعته له أو قادر على مال يجد من يستأجره بعينه فيخرج عنه فيكون هذا ممن لزمته فريضة الحج كما قدر ، ومعروف في لسان العرب أن الاستطاعة تكون بالبدن وبمن يقوم بالبدن ، وذلك أن الرجل يقول : أنا مستطيع لأن أبني دارى ، أى بيده ويعنى بأن يأمر من بينهما بإجارتها . يتطوع ببنائها له ، وكذلك مستطيع لأن أحييت ثوبى وغير ذلك مما يعمل هو بنفسه وعمله له غيره ، قال قائل : الحج على البدن وأنت تقول في الأعمال على الأبدان إنما يؤديها عاملها بنفسه مثل الصلاة والعبادة . فصلى المرأة فإن لم يقدر صلى جالساً أو مضطجعا ولا يصلى عنه غيره . وإن لم يقدر على الصوم قضاها إذا قدر أو كفر ولم يصم عنه غيره وأجزأ عنه . قيل له إن شاء الله تعالى الشرائع اجتمع في معنى وتفرق في غيره بما فرق الله به عز وجل بينها في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أو بما اجتمعت عليه عوام المسلمين الذين لم يكن فيهم أن يجزئوا أحكام الله تعالى فإن قال : فادلائى على ما وصفت من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم قيل له : إن شاء الله أخبرنا سفيان قال سمعت الزهرى يحدث عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن امرأة من خضم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبى شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستمسك على راحلته فهل ترى أن أحج عنه ؟ فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم « نعم » قال سفيان هكذا حفظته عن الزهرى وأخبرته عمرو بن دينار عن الزهرى عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد فقالت : يا رسول الله فهل ينفعه ذلك ؟ فقال : نعم . كما لو كان عليه دين فقدمه نفعه . فكان فيما حفظ سفيان عن الزهرى ما بين أن أباهما إذا أدركته فريضة الحج ولا يستطيع أن يستمسك على راحلته أن جازأ لغيره أن يحج عنه ، ولد أو غيره ، وأن لغيره أن يؤدي عنه فريضة إن كان عليه في الحج إذا . غير مطبق لتأديته بيده فالفرض لازم له ، ولو لم يلزمه لقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا فريضة على أهلك إذا كان إنما أسلم ولا يستطيع أن يستمسك على الراحلة إن شاء الله تعالى ، وقال : لا يحج أحد عن أحد إنما يعمل المرء عن نفسه ثم بين سفيان عن عمرو بن دينار عن الزهرى في الحديث ما يدع عنه في قلب من ليس بأبيه شيئاً فقال في الحديث فقالت له : أيتنعه ذلك يا رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كما لو كان على أهلك دين فقدمته نفعه » وتأدية الدين عن غيره حيا وميتاً فرض من الله عز وجل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وفي إجماع المسلمين ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن تأديتها عنه فريضة الحج نافعة له كما ينفعه تأديتها عنه ديناً لو كان عليه ومنفعته إخراجها من المأثم وإيجاب أجر تأديته الفرض له كما يكون ذلك في الدين ، ولا شيء أولى أن يجمع بينهما مما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه ونحن نجتمع بالقياس بين ما أشبه في وجه وإن خالته في وجه غيره ، إذا لم يكن شيئاً أشد مجاعة له منه فيرى أن الحجة تلازم به العلماء ، فإذا جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين شيئين ، فالفرض أن يجمع بين ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم بينه ، وفيه فرق آخر أن العاقل للصلاة لا تسقط عنه حتى يصلها جالسا إن لم يقدر على القيام أو مضطجعا أو موميا وكيفما قدر وأن الصوم إن لم يقدر عليه قضاء ، فإن لم يقدر على قضاء كفر ، والفرض على الأبدان مجتمع في أنه لازم في حال ثم يختلف بما خالف الله عز وجل بينه ورسوله صلى الله عليه وسلم ثم يفرق بينه بما يفرق به أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من هو دونهم ، فالذي يخالفنا ولا يجوز أن يحج أحد عن أحد يزعم أن من نسي فسكلم في صلاة لم تقصد عليه صلاته ، ومن نسي فأكل في شهر رمضان فقد صومه ويزعم أن من جامع في الحج أهدي ، ومن جامع في شهر رمضان تصدق ومن جامع في الصلاة فلا شيء عليه ويفرق بين الفرائض فيما لا يحصى كثرة ، وعلمته في الفرق بينها خبر وإجماع ، فإذا كانت هذه علمته فلم رد مثل الذي أخذ به ؟ قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : كان الفضل ابن عباس رديف النبي صلى الله عليه وسلم ، فبعاءته امرأة من خثعم تستفتيه ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنتظر إليه ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر فقالت يارسول الله إن فريضه الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ فقال : نعم ، وذلك في حجة الوداع (**فَاللَّيْثُ يَنْبَغِي**) أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج قال قال ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس عن الفضل بن عباس أن امرأة من خثعم قالت يارسول الله : إن أبي أدركته فريضة الله عليه في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره قال : فصحبى عنه (**فَاللَّيْثُ يَنْبَغِي**) أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي عن زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وكل منى منحر » ثم جاءت امرأة من خثعم فقالت يارسول الله : إن أبي شيخ كبير قد^(١) أفند وأدركته فريضة الله على عباده في الحج ولا يستطيع أداءها فهل يجزى عنه أن يؤدبها عنه ؟ فقال : نعم (**فَاللَّيْثُ يَنْبَغِي**) وفي حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم بيان أن عليه أداءها إن قدر وإن لم يقدر^(٢) أداها عنه فأدائها إياها عنه يحزبه ، والأداء لا يكون إلا لمسا لزم (**فَاللَّيْثُ يَنْبَغِي**) أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة بن أبي سفيان قال سمعت طلوسا يقول : أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إن أمي ماتت وعليها حجة فقال « حجى عن أمك » أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول : لييك عن فلان فقال « إن كنت حججت فلب عنه وإلا فأحجج عنك » وروى عن جعفر ابن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال لشيخ كبير لم يحجج « إن شئت فبعز رجلا يحجج عنك » (**فَاللَّيْثُ يَنْبَغِي**) ولو جهز من هو بهذه الحال رجلا فحج عنه تم أنت له حال يقدر فيها على الركب للحج ويكنه أن يحج لم تجز تلك الحجة عنه وكان عليه أن يحج عن نفسه فإن لم يفعل حتى مات أو صار إلى حال لا يقدر فيها على الحج وجب عليه أن يعث من يحج عنه إذا بلغ تلك الحال أو مات لأنه إنما يجزى عنه حج غيره بعد أن لا يجد السبيل فإذا وجدها وجب عليه الحج وكان ممن فرض عليه بيده أن يحج عن نفسه إذا بلغ تلك الحال ، وما أوجب على نفسه من حج في نذر وتبر فهو مثل حجة الإسلام وعمرته ، يلزمه أن يحج عن نفسه ويحججه عنه غيره ، وإذا جاز أن يحج عنه حجة الإسلام وعمرته جاز ذلك فيما أوجب على نفسه .

(١) أفند : بالبناء للفاعل أى ضعف رأيه وخرف من المرض أو السكر ، كذا في كتب اللغة . كتبه مصححه .

(٢) أداها عنه : كذا في النسخ . وانظر أين الفاعل ، وحرر . كتبه مصححه .

باب الخلاف في الحج عن الميت

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : لا أعلم أحدا نسب إلى علم يولد يعرف أهله بالعلم حائفاً في أن يحج عن المرء إذا مات الحجة الواجبة عنه إلا بعض من أدركننا بالمدينة وأعلام أهل المدينة والأكابر من ماضى قضايتهم تأثر به مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمر علي بن أبي طالب وابن عباس به وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب وربيعة والذي قال لا يحج أحد عن أحد قاله ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ثلاثة وجوه سوى ما روى الناس عن نبي صلى الله عليه وسلم من غير روايته أنه أمر بعض من سألته أن يحج عن غيره ثم ترك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واحتج له بعض من قال بقوله بأن ابن عمر قال لا يحج أحد عن أحد وهو يروى عن ابن عمر ثلاثة وستين حديثاً يخالف ابن عمر فيها ما يدعه لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما يدعه لما جاء عن بعض أصحاب نبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما يدعه لقول رجل من التابعين ومنها ما يدعه لرأى نفسه فكيف جاز لأحد نسب نفسه إلى علم أن يخل قول ابن عمر عنده في هذا المثل ثم يراه حجة على السنة ولا يعله حجة على قول نفسه ؟ وكان من حجة من قال بهذا القول أن قال كيف يجوز أن يعمل رجل عن غيره وليس في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا اتباعها بفرض الله عز وجل وكيف والمسألة في شيء قد ثبتت فيه السنة ما لا يسمع عالماً والله أعلم ، ولو جاز هذا لأحد جاز عليه مثله فقد ثبت ، الذي قال هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء بأضعف من إسناد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعض الناس أن يحج عن بعض وله في هذا مخالفون كثير منها القطع في ربع دينار ومنها بيع عرباً ، ومنها للنبي عن بيع اللحم بالحيوان وأضعاف هذه السنن ، فكيف جاز له على من خالته أن يثبت الأضعف ويرد على غيره الأقوى ؟ وكيف جاز له أن يقول بالتساقط وهي مختلف فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وأكثر الخلق يخالفه فيها وأعطى فيها بأيمان المدعين الدم وعظيم المال وهو لا يعطى بها جرحاً ولا درهماً ولا أقل من المال في غيرها ، فإن قال ليس في السنة قياس ولا عرض على فعل فعدت حج الرجل عن غيره أثبت من جميع ما ذكرت وأخرى أن لا يبعد عن العقل بعد ما وضعت من قسامة وغيرها ثم عاد فقال بما عاب من حج المرء عن غيره حيث أو تركه كان أجوز له وتركه حيث لا يجوز تركه فقال إذا أوصى الرجل أن يحج عنه حج عنه من ماله ، وأما مذهبه أن لا يحج أحد عن أحد ، كما لا يعلى أحد عن أحد وقد سألت بعض من يذهب بمذهبه فقلت : أ رأيت لو أوصى الرجل أن يصلي أو يصام عنه بإجارة أو نفقة غير إجارة أو نطوع أو أيام أو يصلي عنه : لا . والوصية باطلة فقلت له : فإذا كان إنما يبطل الحج لأنه كالصوم والصلاة فكيف أجاز أن يحج المرء عن غيره بماله ولم يبطل الوصية فيه كما أبطلها ؟ قال أجازها : ناس قلت : فالناس الذين أجازوها أجازوا أن يحج الرجل عن الرجل إذا أفند ، وإن مات بكل حال وأنت لم تجزها على ما أجازوها عليه مما جاءت به السنة ولم تبطلها بإبطال الوصية بالصوم والصلاة فلم يكن عنده فيها سنة ولا أثر ولا قياس ولا معقول ، بل كان عنده خلاف هذا كله وخلاف ما احتج به عن ابن عمر ، فما علمت إذ قال لا يحج أحد عن أحد استقام عليه ، ولا أمر بالحج في الحال التي أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمحاه وعامة فقهاء وما علمت من رد الأحاديث من أهل الكلام تروحوها من الحجة عالياً إلى شيء تروحوهم إلى البطلان من أبطال أصحابنا أن يحج المرء عن الآخر حيث أبطلها وأشياء قد

بركها من سن ولا شغب فيه شعبه في هذا، فقلنا لبعض من قال ذلك: لنا مذهبك في التروح إلى الحج بهذا مذهب ومن لا عد له أو من له عد بلا نصفة فقال: وكيف؟ قلت أرأيت ما تروحت إليه من هذا أهو قول أحد يلزم قوله فأنت تكبر خلافه أو قول آدمي قد يدخل عليه ما يدخل على الآخرين من الخطأ؟ قال بل قول من يدخل عليه الخطأ قلنا فتركه بأن يحج المرء عن غيره حيث تركه مرغوب عنه غير مقبول منه عندنا قال فهو من أهل ناحيتكم قلنا وما زعمنا أن أحدا من أهل زماننا وناحيتنا يرى من أن يغفل وإنيهم لكالناس وما يحتاج منصف على امرئ يقول غيره إنما يحتاج على المرء بقول نفسه .

باب الحال التي يجب فيها الحج

(قال الشافعي) رحمه الله : ما أحب لأحد ترك الحج ماشيا إذا قدر عليه ولم يقدر على مركب رجل أو امرأة والرجل فيه أقل عذرا من المرأة ولا يبين لي أن أوجبه عليه لأنني لم أحفظ عن أحد من المفتين أنه أوجب على أحد أن يحج ماشيا وقد روى أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم تدل على أن لا يجب المشي على أحد إلى الحج وإن أطافه غير أن منها منقطعة ومنها ما يمتنع أهل العلم بالحديث من تنبيهه (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر قال قعدنا إلى عبد الله بن عمر فسمعته يقول سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما الحاج ؟ فقال « السمعت النفل » فقام آخر فقال يارسول الله أي الحج أفضل ؟ قال « الحج والتمتع » فقام آخر فقال يارسول الله ما السبيل ؟ فقال : زاد وراحلة (قال) وروى عن شريك بن أبي نمر عن سمع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « السبيل الزاد والراحلة » .

باب الاستسلاف للحج

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سألت عن الرجل لم يحج أيستقرض للحج ؟ قال لا (قال الشافعي) ومن لم يكن في ماله سعة يحج بها من غير أن يستقرض فهو لا يجد السبيل ولكن إن كان ذا عرض كثير فعليه أن يبيع بعض عرضه أو الاستدانة فيه حتى يحج فإن كان له مسكن وخادم وقوت أهله بقدر ما يرجع من الحج إن سلم فعليه الحج وإن كان له قوت أهله أو ما يركب به لم يجمعهما فقوت أهله أئزم له من الحج عندى والله أعلم ، ولا يجب عليه الحج حتى يضع لأهله قوتهم في قدر غيبته ، ولو أجر رجل نفسه من رجل يخدمه ثم أهل بالحج معه أجزأت عنه من حجة الإسلام وذلك أنه لم ينتقص من عمل الحج بالإجارة شيء إذا جاء بالحج بكمله ولا يحرم عليه أن يقوم بأمر غيره بغير أن ينقص من عمل الحج شيئا كما يقوم بأمر نفسه إذا جاء بما عليه وكما يتطوع فيخدم غيره لثواب أو لغير ثواب ، أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال أو أجر نفسي من هؤلاء القوم فأنتسك معهم المناسك ألى إجر ؟ فقال ابن عباس نعم « أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب » ولو حج رجل في حمان غيره ومؤتته أجزأت عنه حجة الإسلام وقد حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر حملهم فقسم بين عوامهم غنا من ماله فذبحوها مما وجب عليهم وأجزأت عنهم وذلك أنهم ملكوا ما أعطاهم من الغنم فذبحوا ما ملكوا ، ومن كفاه غيره مؤتته أجزأت عنه متطوعا أو بأجرة لم ينتقص حجه إذا أتى بما عليه من الحج ، ومباح له أن يأخذ الأجرة ويقبل الصلة ، غنيا كان أو فقيرا ، الصلة لا تحرم على أحد من الناس إنما تحرم الصدقة على بعض الناس وليس عليه إذا وجد مركبا أن يسأل ولا يؤجر نفسه وإنما السبيل الذي يوجب الحج أن يجد المؤتة والمركب من شيء كان يملكه قبل الحج أو في وقته .

باب حج المرأة والعبد

(**فَاللَّيْثَانِيُّ**) رحمه الله تعالى : وإذا كان فيما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن السبل الزاد والراحلة وكانت المرأة تجدها وكانت مع ثقة من النساء في طريق مأهولة آمنة فهي ممن عليه الحج عندى والله أعلم وإن لم يكن معها ذو محرم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستثن فيما يوجب الحج إلا الزاد والراحلة ، وإن لم تكن مع حرة مسلمة ثقة من النساء فصاعدا لم تخرج مع رجال لامرأة معهم ولا محرم لها منهم ، وقد بلغنا عن عائشة وابن عمر وابن الزبير مثل قولنا في أن تسافر المرأة للحج وإن لم يكن معها محرم ، أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال سئل عطاء عن امرأة ليس معها ذو محرم ولا زوج معها ولكن معها ولأئد ومولات يلين إنزالها وحفظها ورثها؟ قال : نعم . فلتحج (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) فإن قال قائل فهل من شيء يشبه غير ما ذكرت؟ قيل : نعم . مالا يخالفنا فيه أحد علمته من أن المرأة يلزمها الحق وتثبت عليها الدعوى بيلد لأفاضى به فجلب من ذلك البلد ولعل الدعوى تبطل عنها أو تأتي بمخرج من حق لو ثبت عليها مسيرة أيام مع غير ذى محرم إذا كانت معها امرأة وأن الله تعالى قال في المعتدات « ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » فقيل بيقام عليها الحد . فإذا كان هذا هكذا فقد بين الله عز وجل أنه لم تمنعها الخروج من حق لزمها ، وإن لم يكن هكذا وكان خروجها فاحشة فهي بالعصية بالخروج إلى غير حق أثم فإن قال قائل : ما دل على هذا ؟ قيل : لم يختلف الناس عمنه أن المعتدة تخرج من بيتها لإقامة الحد عليها وكل حق لزمها ، والسنة تدل على أنها تخرج من بيتها للنداء كما أخرج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس ، فإذا كان الكتاب ثم السنة يدلان معا والإجماع في موضع على أن المرأة في الحال التي هي ممنوعة فيها من خروج إلى سفر أو خروج من بينها في العدة إنما هو على أنها ممنوعة مما لا يلزمها ولا يكون سببها لما يلزمها وما لها تركه ، فالحج لازم وهي له مستطاعة بالمال والبدن ومعهما امرأة فأكثر ثقة ، فإذا باغت المرأة الحريص أو استكملت خمس عشرة سنة ولا مال لها تطبق به الحج يجبر أبوها ولاولئها ولا زوج المرأة على أن يعطيها من ماله ما يحجها به (قال) ولو أراد رجل الحج ماشيا وكان ممن يطبق ذلك لم يكن لأبيه ولا أوليه منعه من ذلك (قال) ولو أرادت المرأة الحج ماشية كان لولائها منعها من المشي فيها لا يلزمها (قال) وإذا باغت المرأة قادرة بنفسها ومالها على الحج فأراد ولها منعها من الحج أو أراد زوجه منعها منه ما تهل بالحج ، لأنه فرض بغير وقت إلا في العمر كله ، فإن أهلت بالحج فإنه لم يكن له منعها ، وإن أهلت بغير إذنه ففيها قولان ، أحدهما أن عليه تخليتها ، ومن قال هذا القول لزمه عندى أن يقول : لو تطوعت فأهلت بالحج أن عليه تخليتها من قبل أن من دخل في الحج ممن قدر عليه لم يكن له الخروج منه ولزمه ، غير أنها إذا اتفقت بصوم لم يكن له منعها ولزمه عندى في قوله أن يقول ذلك في الاعتكاف والصلاة . واقول اثنان أن تكون كمن أحصر فذهب ونقص وتحمل ويكون ذلك لزوجه (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) أخبرنا سعيد بن سالم وسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في المرأة تهل بالحج فيمنعها زوجها : هي بمنزلة الحصر (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وأحب لزوجه أن لا يمنعهما فإن كان واجبا عليه أن لا يمنعهما كان قد أدى ما عليه وأن له تركه إياها أداء الواجب ، وإن كان تطوعا أجز عليه إن شاء الله تعالى .

الخلاف في هذا الباب

(**فَاللَّيْثَانِيُّ**) رحمه الله تعالى : فذهب بعض أهل الكلام إلى معنى سأصنف ما كلني به ومن قال قوله ، فزعم أن فرض الحج على المستطيع إذا لزمه في وقت يمكنه أن يحج فيه فتركه في أول ما يمكنه كان آثما بتركه وكان كمن ترك الصلاة وهو يقدر على صلاتها حتى ذهب الوقت ، وكان إنما يجزئه حجه بعد أول سنة من قدرته عليه

قضاء كما تكون الصلاة بعد ذهاب الوقت قضاء ، ثم أعطانا بعضهم ذلك في الصلاة إذا دخل وقتها الأول فتركها (١) فإن صلاها في الوقت ، وفيما نذر من صوم ، أو وجب عليه بكفارة أو قضاء ، فقال فيه كله . هي أمكنه فأخبره فهو عاص بتأخيرها ثم قال في المرأة يخبر أبوها وزوجها على تركها لهذا المعنى وقاله معه غيره ممن بقى ولا أعرف فيه حجة إلا ما وصفت من مذهب بعض أهل الكلام (قال الشافعي) وقال لي نفر منهم : نسألك من أين قلت في الحج للمرأة أن يؤخره وقد أمكنه ؟ فإن جاز ذلك جاز لك ما قلت في المرأة ؟ قلت : استدلالا مع كتاب الله عز وجل بالحجة اللازمة ، قالوا فاذكرها ، قلت : نعم زلت فريضة الحج بعد الهجرة وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر على الحاج وتخلف هو عن الحج بالمدينة بعد منصرفه من تبوك لا محاربا ولا متغولاً . وتخلف أكثر المسلمين قادرين على الحج وأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو كان هذا كما تقولون لم يتخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فرض عليه لأنه لم يصل إلى الحج بعد فرض الحج إلا في حجة الإسلام التي قال لها حجة الوداع . ولم يدع مسلماً يتخلف عن فرض الله تعالى عليه وهو قادر عليه ومعهم ألف كلهم قادر عليه لم يخرج بعد فريضة الحج وصلى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في وقتين وقال « ما بين هذين وقت » وقد أعمت النبي صلى الله عليه وسلم بالتمعة حتى نام الصبيان والنساء ، ولو كان كما تصفون صلاها حين غاب الشفق وقالت عائشة رضی الله تعالى عنها : إن كان يسكون على الصوم من شهر رمضان فما أقدر على أن أقضيه حتى شعبان وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يحل لامرأة أن تصوم يوماً وزوجها شاهد إلا بإذنه » (قال الشافعي) فقال لي بعضهم : فصف لي وقت الحج ، فقلت الحج ما بين أن يجب على من وجب عليه إلى أن يموت أو يقضيه ، فإذا مات علمنا أن وقته قد ذهب . قال : ما الدلالة على ذلك ؟ قلت ما وصفت من تأخير النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه وكثير ممن معه وقد أمكنهم الحج ، قال : فتى يكون ثلثاً فقلت إذا مات قبل أن يؤدبها أو بلغ مالا يقدر على أدائه من الإفناد ، قال قبل يقضى عنه ؟ قلت : نعم . قال : أفوجدني مثل هذا ؟ قلت : نعم . يكون عليه الصوم في كل ماعدا شهر رمضان ، فإذا مات قبل أن يؤدبه وقد أمكنه ، كفر عنه ، لأنه كان قد أمكنه فتركه ، وإن مات قبل أن يتمكن لم يكفر عنه لأنه لم يتمكن أن يتركه قال أفرأيت الصلاة ؟ قلت : موافقة لهذا في معنى ، مخالفة له في آخر قال : وما المعنى الذي توافقه ؟ فيه قلت إن للصلاة وقتين أول وآخر . فإن أخرها عن الوقت الأول كان غير مفرط حتى يخرج الوقت الآخر ، فإذا خرج الوقت قبل أن يصل كان آثماً بتركه ذلك وقد أمكنه . غير أنه لا يصل أحد عن أحد قال : وكيف خالفت بينهما ؟ قلت : بما خالف الله ثم رسوله بينهما ، ألا ترى أن الحائض تقضي صوماً ولا تقضي صلاة ولا تصلي ونحوه وأن من أفسد صلاته بجماع أعاد بلا كفارة في شيء منها ، وأن من أفسد صومه بجماع كفر وأعاد وأن من أفسد حجه بجماع كفر غير كفارة الصيام وأعاد ؟ قال : قد أرى افتراقهما فدع ذكره (قال الشافعي) فإن قال قائل فكيف من تقل في المرأة تهمل بالحج فيمنعها ولها أنه لا حج عليها ولا دم إذ لم يكن لها ذلك ، وتقول ذلك في المملوك ؟ قلت إنما أقول لا حج عليها ولا دم على من كان لا يجوز له بخال أن يكون محرراً في الوقت الذي يحرم فيه والإحرام لذين جائز (٢) بأحوال أو حال لبسا ممنوعين منه بالوقت الذي أحرم فيه إنما كانا ممنوعين منه بأن بعض الآدميين عليهما المنع ولو خلاهما كان إحراماً صحيحاً عنهما معاً ، فإن قال : فكيف قلت لهرق الدم في موضعهما قلت : نحر النبي صلى الله عليه وسلم بالحديدية في الحل إذ أحصر ، فإن قال : ويشبه هذا المحصر ؟ قيل : لا أحسب شيئاً أولى

(١) قوله : فإن صلاها النحر كذا في النسخ ، ولعل في السلام تحريفاً أو نقصاً ، فانظر . كتيبه مصححه .

(٢) قوله : - بأحوال أو حال ، كذا في النسخ ، وانظر . كتيبه مصححه .

أن يقاس عليه من أحصر، وهو في بعض حالاته في أكثر من معنى المحصر، وذلك أن المحصر مانع من آدميين يخوف من الممنوع فيعمل له الخروج من الإحرام وإن كان المانع من الآدميين متعديا بالنع، فإذا كان لهذه المرأة والملوك مانع من الآدميين غير متعد كانا مجامعين له في منع بعض الآدميين وفي أكثر منه، من أن آدمي الذي منعها، له منعها (فَاللَّشَّائِقُ) في تعديله بالعج من غير إذن سيده فأحب إلى أن يدعه سيده وله منعه، وإذا دعه فأبعد كالحصر لا يجوز فيه إلا قولان والله أعلم، أحدهما أن ليس عليه إلا دم لا يجزيه غيره فيحل إذا كان عبدا غير واجد للدم ومتى عتق ووجد ذبح، ومن قال هذا في العبد قاله في الحر يحصر بالعند وهو لا يجد شيئا خلق ويحل ومتى أيسر أدى الدم، والقول الثاني أن تقوم الشاة دراهم والدراهم طعاما، فإن وجد الطعام تصدق به وإلا صام عن كل مد يوما والعبد بكل حال ليس بواجد فيصوم (فَاللَّشَّائِقُ) ومن ذهب هذا المذهب قاسه على ما يلزمه من هدى النعمة فإن الله عز وجل يقول «لَمَّا اسْتِيسِرَ مِنَ الْهَدْيِ مَن لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ» فلو لم يجد هديا ولم يصم لم ينعم بذلك من أن يحل من عمرته وحجه ويكون عليه بعده الهدى أو الطعام، فيقال إذا كان للمحصر أن يحل بدم يذبحه فلم يجده حل وذبح متى وجد أو جاء بالبدل من الذبح إذا كان له بدل ولا يحبس للهدى حراما على أن يحل في الوقت الذي يؤمر فيه بالإحلال، وقاسه من وجه آخر أيضا على ما يلزمه من جزاء الصيد فإن الله تعالى يقول «يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّمَّنْ هَدْيَا بِالْعِجَّةِ أَوْ كَفَّارَةَ طَعَامٍ مَّسَاكِينَ أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا» فيقول: إن الله عز وجل لما ذكر الهدى في هذا الموضع وجعل بدله غيره، وجعل في الكفارات أبدا، ثم ذكر في المحصر الدم ولم يذكر غيره كان شرط الله جل ثناؤه الإبدال في غيره مما يلزم ولا يجوز للعالم أن يجعل ما أنزل مما يلزم في النكاح مفسرا دليلا على ما أنزل مجعلا فيحكم في المحمل حكم المفسر كما قلنا في ذكر رقية ومؤنة في قتل، مثلها رقية في الظهار وإن لم يذكر مؤنة فيه، وكما قلنا في الشهود حين ذكروا عدولا وذكروا في موضع آخر فلم يشترط فيهم عدول: هم عدول في كل موضع على ما شرط الله تعالى في الغير حيث شرطه، فاستدلنا والله أعلم على أن حكم المحمل حكم المفسر إذا كانا في معنى واحد وبديل ليس بزيادة وقد يأتي موضع من حكم الله تعالى لا نقول هذا فيه: هذا ليس بالبين أن لازمه أن تقول هذا في دم الإحصار كل البيان وليس بالبين وهو مجمل والله أعلم.

(فَاللَّشَّائِقُ) في المرأة المعتدة من زوج له عليها الرجعة، تهل بالحج: إن راجعها فله منعها، وإن لم يراجعها منعها حتى تنقضي العدة، فإذا انقضت العدة فهي السكنة لأمرها ويكون لها أن تم على العج، وهكذا المالكة لأمرها التيب تحرم بمنع ولها من حبسها ويقال لولها: إن شئت فاخرج معها، وإلا بعثنا بها مع نساء ثقات، فإن لم تجد نساء ثقة لم يكن لها في سفر أن تخلو برجل ولا امرأة معها، فإن قال قائل: كيف لم تبطل إحرامها إذا أحرمتم في العدة؟ قلت إذا كانت تجد السبيل إليه بحال لم أعجل بإبطاله حتى أعلم أن لا تجد السبيل إليه، وإن أهلت في عدة من وفاة أو هي قد أتت على طلاقها لزمها الإحلال ومنعها الخروج حتى تتم عدتها، فإن انقضت خرجت فإن أدركت حجا وإلا حلت بعمل عمره، فإن قال قائل: فلم لا تجمعها محصورة بمنعها؟ قلت له منعها إلى مدة فإذا بلغتها لم يكن له منعها وبلغها أيام يأتي عليها ليس منعها بشيء إلى غيرها ولا يجوز لها الخروج حتى يأذن لها فإذا بلغتها لم يكن لغيرها سبيل عليها بمنعها منه والعبد إذا دعه سيده لم يكن عليه تخليه، فإن قيل قد يعق قيل عتقه شيء يحدته غيره له أو لا يحدته وليس كالعتدة فيما للمانعة من معها فلو أهل عبد خرج شفعه سيده حل وإن عتق بعد ما حل فلا حج عليه إلا حجة الإسلام وإن عتق قبل أن يحل مضي في إحرامه، كما يحصر الرجل بعدو فيكون له أن يحل، فإن لم يحل حتى يأمن العدو، لم يكن له أن

يحل وكان عليه أن يمضي في إحرامه، ولو أن امرأة مالهة لأمرها أهلت بحج ثم نكحت، لم يكن لزوجه منها من حج لأنه لزمها قبل أن يكون له منعها ولا نفقة لها عليه في مضيا ولا في إحرامها في الحج لأنها مائة لنفسها بغير إذنه. كان معها في حجها أو لم يكن، ولا يجوز نكاح المحرمة ولا المحرم (قال الربيع) هذه المسألة فيها غلط لأن الشافعي يقول لا يجوز نكاح المحرمة ولا المحرم فلما أهلت هذه بحج ثم نكحت كان نكاحها باطلا، ولم يكن لها زوج يتنمى وتنفق في حجها وليس لها زوج تلزمه النفقة لها لأنها ليست في أحكام الزوجات، ولعل الشافعي إنما حكى هذا القول في قول من يميز نكاح المحرم، فأما قوله: فإنه لا يجوز نكاح المحرم ولا المحرمة، وهذا له في كتاب الشغار (قال الشافعي) وعلى ولي السفينة البالغة إذا تطوع لها ذو محرم وكان لها مال أن يعطيها من مالها ما يحج به إذا شئت ذلك، وكان لها ذو محرم يحج بها أو خرجت مع نساء مسلمات.

باب المدة التي يلزم فيها الحج ولا يلزم

(قال الشافعي) رحمه الله: وإذا احتل الغلام أو حاضت الجارية وإن لم يستكمل خمس عشرة سنة أو استكمل خمس عشرة سنة قبل البلوغ وهما غير مغلوبين على عقولهما، واجدان، مركبا، وبلاغا، مطيقان المركب، غير محبوسين عن الحج بمرض ولا سلطان ولا عدو، وهما في الوقت الذي بلغا فيه قادران بموضع، لو خرجا منه، فصارا يسير الناس قدرا على الحج فقد وجب عليهما الحج، فإن لم يفعلا حتى ماتا فقد لزمهما الحج، وعليهما بأنهما قادران عليه في وقت يحجز عنهما لو مضيا فيه حتى يقضى عنهما الحج، وإن كانا بموضع يعلمان أن لو خرجا عند بلوغهما، لم يدركا الحج بعد دارهما أو ذو الحج، فلم يخرجوا للحج ولم يعيشا حتى أتى عليهما حج قابل، فلا حج عليهما، ومن لم يحب الحج عليه فيدعه وهو لو حج أجزاء، لم يكن عليه قضاءه، ولو كانا إذا بلغا فخرجا يسيران سيرا مبانينا لسير الناس في السرعة حتى يسيرا مسيرة يومين في سير العامة في يوم. ومسيرة ثلاث في يومين، لم يلزمهما عندي، والله أعلم، أن يسيرا سيرا يخالف سير العامة، فهذا كله لو فعلا كان حسنا، ولو بلغا عاقلين ثم لم يأت عليهما مخرج أهل بلادها حتى غلب على عقولهما ولم ترجع إليهما عقولهما في وقت لو خرجا فيه أدركا حجا، لم يلزمهما أن يحج عنهما، وإنما يلزمهما أن يحج عنهما إذا أتى عليهما وقت يعقلان فيه ثم لم تذهب عقولهما حتى يأتى عليهما وقت أو خرجا فيه إلى الحج بلغاه فإن قال قائل: ما فرق بين المغلوب على عقله وبين المغلوب بالمرض؟ قبل انقراض على المغلوب على عقله زائلة في مدته كلها، والفرق بين المغلوب بالمرض المعقل على بدنه غير زائلة في مدته، ولو حج المغلوب على عقله لم يحجز عنه لا يحجز عمل على البدن لا يعقل عامله قياسا على قول الله عز وجل «لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى» ولو حج مائل المغلوب بالمرض أجزاء عنه، ولو كان بلوغهما في عام جذب الأغلب فيه على الناس خوف المهلكة بالعطش في سفر أهل ناحية ها فيها، أو لم يكن مالا بدلهم منه من علف موجود فيه، أو في خوف من عدو لا يقوى جماعة حاج مصرها عليه أو الاصوص كذلك، أشبه هذا والله أعلم أن يكون من أراد فيه الحج غير مستطيع له، فيكون غير لازم له بأنه غير مستطيع، فإن مات قبل أن يتمكن الحج بتغير هذا، لم يكن عليه حج، وكذلك لو حج أول ما بلغ فأحضر بعدو فحرج وحل دون مكة ورجع فلم يتمكن الحج حتى تمت، لم يكن عليه حج، ولو كان ما وصفت من أخطائ البر، وكان يقدر على الركوب في البحر، فيكون له طريقا، أحببت له ذلك، ولا يبين له أنه يحب عليه ركوب البحر للحج لأن الأغلب من ركوب البحر خوف المهلكة، ولو بلغا مغلوبين على عقولهما فلم يبقا فتأتى عليهم مدة يعقلان فيها ويتمكنهما الحج لم يكن عليهما، وإذا بلغا ما فنعما الحج بعدو حائل بين أهل ناحيتهما

وما بين الحج ، ثم لم يأت عليهما مدة وقت الحج ، يقدرانها ولا غيرها من أهل ناحيتهما فيه على الحج ، فلا حج عليهما يقضى عنهما إن ماتا قبل تمكنهما أو أحد من أهل ناحيتهما من الحج ، ولو حيل بينهما خاصة بنحس عدو أو سلطان أو غيره . وكان غيرها يقدر على الحج ثم ماتا ولم يحجا كان هذان ممن عليه الاستطاعة بغيرهما ويقضى الحج عنهما ، وكذلك لو كان حبس يبلده أو في طريقه بمرض أو زمن لا بعلة غيره وعاش حتى الحج غير صحيح ثم مات قبل أن يصح وجب عليه الحج ، وجماع هذا أن يكون البالغان إذا لم يقدرأ بأى وجه ما كانت القدرة بأبدانتهما وهما قادران بأموالهما وفي ناحيتهما من يقدر على الحج غيرها ثم ماتا قبل أن يحجا فقد لزمهما الحج ، إنما يكون غير لازم لهما إذا لم يقدر أحد من أهل ناحيتهما على الحج ببعض ما وصفت ، فإن قال قائل : ماخالف بين هذا وبين المحصر بما ذكرت من عدو وحدث ؟ قيل ذلك لا يجد السبيل بنفسه إلى الحج ولا إلى أن يخرج عنه غيره من ناحيته ، من قبل أن غيره في معناه في خوف العدو والهلكة بالجلب والزمن والمرض ، وإن كان معذورا بنفسه فقد يمكنه أن يخرج عنه صحيح غيره ، ومثل هذا أن يحبس سلطان عن حج أولصوص وحده ، وغيره يقدر على الحج فيموت ، فعليه أن يخرج عنه ، والشيخ الفاني أقرب من العذر من هذين ، وقد وجب عليه أن يخرج عنه إذا وجد من يخرج عنه .

باب الاستطاعة بنفسه وغيره

(قال الشيخ الفاني) رحمه الله تعالى : ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخفعية بالحج عن أبيها دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قول الله « من استطاع إليه سبيلا » على معنيين : أحدهما : أن يستطيعه بنفسه وماله ، والآخر أن يعجز عنه بنفسه بمرض كبر أو سقم أو فطرة خالقة ، لا يقدر معها على الثبوت على المركب ويكون من يطيعه إذا أمره بالحج عنه ، إما بشئ يعطيه إياه وهو واجد له ، وإما بغير شئ ، فيجب عليه أن يعطى إذا وجد ، أو يأمر إن أطيع ، وهذه إحدى الاستطاعتين ، وسواء في هذا الرجل يسلم ولا يقدر على الثبوت على المركب أو الصبي يبلغ كذلك أو العبد يثق كذلك . ويجب عليه إن قدر على الثبوت على الحمل بلا ضرر وكان واجداً له أو لمركب غيره وإن لم يثبت على غيره ، أن يركب الحمل أو ما أمكنه الثبوت عليه من المركب ، وإن كان واحد من هؤلاء لا يجد مطيعاً ولا مالا ، فهو ممن لا يستطيع بالبدن ولا بالطاعة فلا حج عليه ، وجماع الطاعة التي توجب الحج وتفرعها اثنتان ، أحدهما أن يأمر قيطاع بلامال ، والآخر أن يجد مالا يسأجر به من يطيعه . فتكون إحدى الطاعتين ، ولو تحمل فحج أجزاء عنه ورجوت أن يكون أعظم أجراً ممن يغف ذلك عليه ، ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن تخرج عن أبيها إذ أسلم وهو لا يستمسك على الرحلة فدل ذلك على أن عليه الفرض إذا كان مستطيعاً بغيره ، إذا كان في هذه الحال ، والميت أولى أن يجوز الحج عنه ، لأنه في أكثر من معنى هذا الذي لو تكلف الحج بحال أجزاء ، والميت لا يكون فيه تكلف أبداً .

باب الحال التي يجوز أن يخرج فيها الرجل عن غيره

(قال الشيخ الفاني) رحمه الله تعالى : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج الواجب أن يخرج المرء عن غيره فاحتمل القياس على هذا وجهين ، أحدهما أن الله تعالى فرض على خلقه فرضين ، أحدهما فرض على البدن . والآخر فرض في المال ، فلما كان ما فرض الله على الأبدان عليها (١٦٢ - ٢)

لا يتجاوزها، مثل صلاة والحدود وخصص وغيرها . ولا يصرف عنها إلى غيرها بحال . وكان المريض يصلي كما رأى ، وغلب على عقله فيرتفع عنه فرض الصلاة ، وتحص المرأة فيرتفع عنها ، فرض الصلاة في وقت الغلبة على العقل والحض ، ولا يجزى المغلوب على عقله صلاة صلاها وهو مغلوب على عقله . وكذلك العائض لا تجزىها صلاة صلتها وهي حائض ، ولا يجب عليها أن يصلي عنهما غيرهما في حالهما تلك . فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرء أن يخرج عن غيره حجة الإسلام ، كان هذا كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الإسلام وعمرته . وكل ما وجب على المرء بإيجابه على نفسه من حج وعمره وكان ماسوى هذا من حج تطوع أو عمرة تطوع لا يجوز لأحد أن يحجبه عن أحد ولا يمتنع في حياته ولا بعد موته . ومن قال هذا . كان وجهها محتমা ولزمه أن يقول لو أوصى رجلا أن يحج عنه تطوعا بطلت الوصية كما لو أوصى أن يصلي عنه بطلت الوصية ولزمه أن يقول إن حج أحد عن أحد بوصية فهي في ثلثه والإجارة عليه فاسدة ، ثم يكون القول فيها أخذ من الإجارة على هذا واحدا من قولين ، أحدهما أن له أجر مثله ويرد الفضل مما أخذ عليه ويلحق بالفضل إن كان نقصه كما يقول في كل إجارة فاسدة ، والآخر أن لا أجرة له لأن عمله عن نفسه لا عن غيره ، ويقول الثاني أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر المرء أن يخرج عن غيره في الواجب ، دل هذا على أن يكون الغرض على الأبدان من وجهين ، أحدهما ما لا يعمل المرء عن غيره ، مثل الصلاة ، ولا يحمله عنه غيره مثل الحدود وغيرها ، والآخر النسك من الحج والعمرة فيسكون المرء أن يعمل عن غيره متطوعا عنه أو واجبا عليه إذا صار في الحال التي لا يقدر فيها على الحج . ولا يشبه أن يكون له أن يتطوع عنه ، والمتطوع عنه يقدر على الحج ، لأن الحال التي أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بالحج عنه هي الحال التي لا يقدر فيها على أن يخرج عن نفسه ولأنه لو تطوع عنه وهو يقدر على الحج لم يجز عنه من حجة الإسلام . فلما كان هو لو تطوع عن نفسه كانت حجة الإسلام وإن : ينوها فتطوع عنه غيره لم يجز عنه ، وقد ذهب عطاء مذهبا يشبه أن يكون أراد أنه يجزى عنه أن يتطوع عنه بكل نسك من حج أو عمرة إن عملها مطلقا أو غير مطلق ، وذلك أن سفيان أخبرنا عن يزيد مولى عطاء قال : ربما أئتمنى عطاء أن أطوف عنه (قال ابن أبي) فكأنه ذهب إلى أن تطوف من النسك وأنه يجزى أن يعمل المرء عن غيره في أى حال ما كان ، وليس تقول بهذا ، وقولنا لا يعمل أحد عن أحد إلا والمعول عنه غير مطبق العمل ، بكبر أو مرض لا يرجى أن يطبق بحال ، أو بعد موته ، وهذا أشبه بالسنة والمعقول ، لما وصفت من أنه لو تطوع عنه رجل والتطوع عنه يقدر على الحج لم يجز المحجوج عنه (قال) ومن ولد زمانا لا يستطيع أن يثبت على مركب . يحمل ولا غيره . أو عرض ذلك له عند بلوغه . أو كان عبدا فعتق ، أو كافرا فأسلم فلم تأت عليه مدة يتمكن فيها الحج حتى يصير بهذه الحال ، وجب عليه إن وجد من يخرج عنه بإجارة أو غير إجارة ، وإذا أمكنه مركب يحمل أو (١) شجار أو غيره فعليه أن يخرج يديه . وإن لم يقدر على الثبوت على غير أو دابة إلا في يحمل أو شجار وكيفما قدر على المركب وأى مركب قدر عليه ، فعليه أن يخرج بنفسه . لا يجزىه غيره (قال) ومن كان صحيحا يتمكن الحج فلم يحج حتى عرض له هذا . كان له أن يبعث من يخرج عنه ، لأنه قد صار إلى الحال التي أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج فيها عمن بلغها (قال) ولو كان به مرض يرجى البرء منه . لم أر له أن يبعث أحدا يخرج عنه حتى يبرأ فيحج عن نفسه ، أو يهرم فيحج عنه أو يموت فيحج عنه بعد الموت . فإن قال قائل : ما الفرق بين هذا المريض الضنى وبين الهرم أو الزمن ؟ قيل له لم يصبر

(١) شجار : - بوزن كتاب . هو المودج الصغير الذي يكنى واحدا فقط ، كذا في كتب اللغة . كتبه مصححه .

أحد علمته بعد هزم لا يخلطه سقم غيره إلى قوة يقدر فيها على المركب . والاعاب من أهل . إنا أنهم كالهرم . وأما أهل السقم فتراهم كثيرا يعودون إلى الصحة (قال) ولو حج رجل عن زمن ثم ذهبت زمامته ، ثم عاش مدة يمكثه فيها أن يحج عن نفسه ، كان عليه أن يحج عن نفسه ، لأننا إنما أذننا له على ظاهر أنه لا يقدر ، فلما أمسكته القدرة على الحج لم يكن له تركه وهو يقدر على أن يعمل بيده والله أعلم (قال) ولو بعث استقيم رجلا يحج عنه فحج عنه ثم برأ وعاش بعد البرء مدة يمكثه أن يحج فيها فلم يحج حتى مات كان عليه الحج . وكذلك الزمن والهرم (قال) والزمن والزمانة التي لا يرجى إبراء منها والهرم ، في هذا المعنى . ثم يفارقهم المرض ، فلا تأمره أن يبعث أحدا يحج عنه وتأمر الهرم والزمن أن يبعثا من يحج عنهما ، فإن بعث المريض من يحج عنه ثم لم يبرأ حتى مات ففيها قولان . أحدهما أن لا يعزى عنه لأنه قد بعث في الحال التي ليس له أن يبعث فيها . وهذا أصح الأقوالين وبه أخذ . والثاني أنها مجزية عنه . لأنه قد حج عنه حر بالغ وهو لا يطيق . ثم لم يصر إلى أن يقوى على الحج بعد أن حج عنه غيره ، فيحج عن نفسه .

باب من ليس له أن يحج عن غيره

أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عطاء قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول « ليك عن فلان » فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « إن كنت حبببت قلبك عن فلان وإلا فاحجج عن نفسك ثم احجج عنه » أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة قال : سمع ابن عباس رجلا يقول « ليك عن شبرمة » فقال ابن عباس « ويحك وما شبرمة ؟ » قال فذكر قرابة له فقال « أحججبت عن نفسك » فقال : لا قال « فاحجج عن نفسك ثم احجج عن شبرمة » (قال الشافعي) وإذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم الجمعية بالحج عن أبيها ففي ذلك دلائل منها ما وصفنا من أنها إحدى الاستطاعتين . وإذا أمرها بالحج عنه فكان في الحال التي أمر فيها بالحج عنه وكان كفضاء الدين عنه ، فأبان أن العمل عن بدنه في حاله تلك . يجوز أن يعمل عنه غيره فيعزى عنه ويخالف الصلاة في هذا المعنى . فسواء من حج عنه من ذى قرابة أو غيره . وإذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة تحج عن رجل وهما مجتمعان في الإحرام كله إلا اللبس ، فإنهما يختلفان في بعضه ، فالرجل أولى أن يجوز حجه عن الرجل والمرأة من المرأة عن الرجل وكل جائز مع ما روى عن طاووس وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم . ثم كتبنا مما يستغنى فيه بنص الخبر . ولو أن أمة لم يحج عليه الحج إلا وهو غير مطيق بيده لم يكن على أحد غيره واجبا أن يحج عنه . وأحب إلى أن يحج عنه ذو رحمه . وإن كان ليس عليه أو يستأجر من يحج عنه من كان . ولو كان فقيرا لا يقدر على زاد ومركب وإن كان بدنه صحيحا فلا يزل كذلك حتى أيسر قبل الحج بمدة لو خرج فيها لم يدرك الحج ثم مات قبل أن يأتي عليه حج آخر لم يحج عليه حج يقضى ، ولو أيسر في وقت لا يمكنه فيه الحج فأقام . موسرا إلى أن يأتي عليه أشهر الحج ولم يذن الوقت الذي يخرج فيه أهل بلده لموافاة الحج حتى صار لا يجد زادا ولا مراكبا ثم مات قبل حجه ذلك أو قبل حج آخر يوسر فيه . لم يكن عليه حج . إنما يكون عليه حج إذا أتى عليه وقت حج بعد بلوغه وقصره . ثم لم يحج حتى يموت الحج . ولو كان موسرا محبوسا عن الحج ، وجب عليه أن يحج عن نفسه غيره . أو يحج عنه بعد موته وهذا مكتوب في غير هذا الموضوع .

باب الإجارة على الحج

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : للرجل أن يستأجر الرجل يحج عنه إذا كان لا يقدر على المركب لضعفه وكان ذا مقدرة بماله ولوارثه بعده ، والإجارة على الحج جائزة جوازها على الأعمال سواء ، بل الإجارة إن شاء الله تعالى على البر خير منها على مالا بر فيه ، ويأخذ من الإجارة ما أعطى وإن كثركم يأخذها على غيره . لا فرق بين ذلك ، ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه ففرن عنه كان دم القرآن على الأخير وكان زاد المحجوج عنه خيرا لأنه قد جاء بحج وزاد معه عمرة ولو استأجر الرجل الرجل يحج عنه أو عن غيره فلا إجارة جائزة ، والحج عنه من حيث شرط أن يحرم عنه ، ولا يجوز الإجارة على أن يقول يحج عنه من بلد كذا حتى يقول تحرم عنه من موضع كذا ، لأنه يجوز الإحرام من كل موضع ، فإذا لم يقل هذا فلا إجارة بمجهولة ، وإذا وقت له موضعا يحرم منه فأحرم قبله ثم مات فلا إجارة له في شيء من سفره ، وتجعل الإجارة له من حين أحرم من المقات الذي وقت له إلى أن يكمل الحج ، فإن أهل من وراء المقات لم تحسب الإجارة إلا من المقات ، وإن مر بالمقات غير محرم مات قبل أن يحرم فلا إجارة له لأنه لم يعمل في الحج . وإن مات بعد ما أحرم من وراء المقات حسبت له الإجارة من يوم أحرم من وراء المقات ولم تحسب له من المقات إذا لم يحرم منه لأنه ترك العمل فيه ، وإن خرج للحج فترك الإحرام والتلبية وعمل عمل الحج أو لم يعمل إذا قال لم أحرم بالحج أو قال اعتمرت ولم أتحج أو قال استؤجرت على الحج فاعتمرت فلا شيء له ، وكذلك لو حج فأفسده لأنه تارك للإجارة مبطل لحق نفسه ولو استأجره ليحج عنه على أن يحرم من موضع فأحرم منه ثم مات في الطريق فله من الإجارة بقدر ما مضى من سفره أو استأجره على أن يهل من وراء المقات ففعل فقد قضى بعض ما استأجره عليه ، وإذا استأجره فإنما عليه أن يحرم من المقات ، وإحرامه قبل المقات تطوع ، ولو استأجره على أن يحج عنه من اليمن فاعتمر عن نفسه ثم خرج إلى المقات الذي استؤجر عليه فأهل يحج عن الذي استأجره ، فلا يحج به إذا أهل بالعمرة عن نفسه إلا أن يخرج إلى مقات المستأجر الذي شرط أن يهل منه فيهل عنه بالحج منه ، فإن لم يفعل وأهل بالحج من دون المقات فكان عليه أن يهل فبلغ المقات فأهل منه بالحج عنه أجزأ عنه وإلا أهرق دما ، وذلك من ماله دون مال المستأجر ، ويرد من الإجارة بقدر ما يصب ما بين المقات والموضع الذي أحرم منه لأنه شيء من عمله نقصه ، ولا يحسب الدم على المستأجر لأنه بعمله كان ويجزئه الحج على كل حال شرط عليه أن يهل من دون المقات أو من وراء المقات أو منه وكل شيء أحدثه الأجير في الحج لم يأمر به المستأجر مما يجب عليه فيه الفدية فالفدية عليه في ماله دون مال المستأجر ، ولو أهل بالحج بعد العمرة عن نفسه من مقات المستأجر عن المستأجر ثم مات قبل أن يقضى الحج ، كان له من الإجارة بقدر ما عمل من الحج وقد قيل لا أجر له إلا أن يكمل الحج ، ومن قال هذا القول قاله في الحاج عن الرجل لا يستوجب من الإجارة شيئا إلا بكمال الحج وهذا قول يتوجه ، والقياس القول الأول لأن لكل حظا من الإجارة ، ولو استأجره يحج عنه فأفسد الحج كان عليه أن يرد جميع ما استأجره به ، وعليه أن يقضى عن نفسه من قابل من قبل أنه لا يكون حاجا عن غيره حجيا فاسدا ، وإذا صار الحج التماسد عن نفسه فعليه أن يقضيه عن نفسه ، فلو حج عنه غيره كان عن نفسه ، ولو أخذ الإجارة على قضاء الحج الفاسد ردها لأنها لا تكون عن غيره ، ولو كان إنما أصاب في الحج ما عليه فيه الفدية مما لا يفسد الحج كانت عليه الفدية فيما أصاب والإجارة له ، ولو استأجره للحج فأحضر بعد وفاته الحج ثم دخل فظاف وسعى وحلق أن له من الإجارة بقدر ما بين أن أهل من المقات إلى بلوغه الموضع الذي حبس فيه

بيع ذلك ثلث وبدى على الوصايا لأنه لازم فإن لم يوص لم يخرج عنه من ثلث ولا من غيره^(١) إذا أزلت الحج عنه وصيه حاس أهل الوصايا ولم يبدأ غيره من الوصايا ومن قال هكذا فكان يبدأ بالعق بدأ عليه (قال) وامايس في هذا أن حجة الإسلام من رأس المال ، فمن قال هذا قضى أن يستأجر عنه بأقل ما يقدر عليه وذلك أن يستأجر رجل من أهل ميقاته أو قربه تتخف مؤنته ولا يستأجر رجل من بلده إذا كان بلده بعيدا إلا أن يبدل ذلك بما يوجد به رجل قريب . ومن قال هذا القول قاله في الحج بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به ورآه ديننا عليه وقاله في كل ما كان في معناه وقاله في كل ما أوجبه الله عز وجل عليه فليكن له مخرج منه إلا بأدائه ولم يكن له خيار فيه مثل زكاة المال وما كان ، لا يكون أبدا إلا أوجبا عليه شاء أوكره بغير شيء ، أحده هو لأن حقوق الآدميين إنما وجبت لهم من رأس المال وهذا من حقوق الآدميين ، أمر أن يؤديه إلى صنف منه بعينه فجمع أن وجب وجوب الحج بفرض الله عز وجل وأن كان كما وصفت للآدميين ، ومن قال هذا بدأ هذا على جميع ماله من الوصايا والتدبير وحاس به أهل الدين قبل الورثة إذا جعله الله واجبا وجوب ماللآدميين ، وهذا قول يصح والله أعلم ، ومن قال هذا قاله في الحج إن لم يبلغ إلا مريضاً لم يصح حتى مات مريضاً أنه واجب عليه لاوصية لأن الواجب على المريض والصحيح سواء فأما ماأزره من كفارة يمين أو غيره فإن أوصى به فقد قيل يكون في ثلثه كالوصايا وقيل بل لازم وماأزره من شيء الزمه نفسه من نذر أو كفارة قتل أو ظهار وهو واحد فقد يخالف ماأزره بكل حال من قبل أنه قد كان ولم يجب عليه فإنما أوجبه على نفسه ، فيختلفان في هذا ، ويجتمعان في أنه قد أوجب كلا منهما فأوجب هذا وأوجب إقرار الآدمي فيحتمل أن يقال هما لازمان معا وأنا استخير الله تعالى فيه .

باب الحج بغير نية

(قال الشيخ ابن) رحمه الله : أحب أن ينوى الرجل الحج وعمره عند دخوله فيها كما أحب له في كل واجب عليه غيرهما فإن أهل بالحج ولم يكن حج حجة الإسلام ينوى أن يكون تطوعا أو ينوى أن يكون عن غيره أو أحرم فقال إحرامى كإحرام فلان لرجل غائب عنه فكان فلان مهلا بالحج كان في هذا كله حاجا وأجزأ عنه من حجة الإسلام فإن قال قائل ما دل على ماوصفت؟ قلت فإن مسلم بن خالد وغيره أخبرنا عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء أنه سمع جابرا يقول قدم على رضى الله عنه من سعيته فقال له انبي صلى الله عليه وسلم «هم أهللت باعلى؟» قال: بما أهل به انبي صلى الله عليه وسلم قال «فأهد وامك حراما كما أنت» قال وأهدى له على هديا (قال الشيخ ابن) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا أتى البيداء فنظرت مد بصرى من بين راكب وراجل من بين يديه وعن يمينه وعن شماله ومن وراءه كلهم يريد أن يأتم به يلتصق أن يقول كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لاينوى إلا الحج ولايعرف غيره ولايعرف فلب طفا فلكنا عند الروة قال «أما الناس من لم يكن معه هدى فليحللوا ويجعلها عمرة ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت» فحل من لم يكن معه هدى ، أخبرنا مسلم ابن خالد عن ابن جريج عن منصور بن عبد الرحمن عن صفية بنت شيبة عن أسماء بنت أبي بكر قالت : خرجنا مع نبي صلى الله عليه وسلم فقال انبي صلى الله عليه وسلم «من كان معه هدى فليقم على إحرامه ومن لم يكن معه هدى فليحلل» ولم يكن معي هدى فحللت ، وكان مع الزبير هدى فلم يحلل ، أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة

(١) قوله : إذا أزلت الحج ، كذا في النسخ وانظر . كتبه مصححه .

عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس بهين من ذي قعدة لانرى إلا أنه الحج فلما كنا بسرف أو قريبا منها أمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة فلما كنا بمى أتيت بلحم بقر فقلت ماهذا؟ قالوا ذبيح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه، قال يحيى فحدثت به القاسم ابن محمد فقال جاءتك والله بالحدث على وجهه، أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة والقاسم مثل معنى حديث سفيان لا يخالف معناه، أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة لا نرى إلا الحج حتى إذا كنا بسرف أو قريبا منها حضرت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال «مالك أغسست؟» فقلت: نعم فقال «إن هذا أمر كتبته الله على بنات آدم فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت» قالت وضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر أخبرنا سفيان قال حدثنا ابن طاوس وإبراهيم بن ميسرة وهشام بن حجير سمعوا طاوسا يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمى حجا ولا عمرة ينتظر اقتضاء فزل عليه قضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولسكنى لبدت رأسى وسقت هدى فليس لى محل دون محل هدى» فقال ابن مالك فقال بارسول الله «أفضل لنا قضاء قوم كأنتما وادوا اليوم أعمرتا هذه عامنا هذا أم لأبد؟» فقال «لا، بل لأبد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة» قال ودخل على من أيعن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «هم أهملت؟» فقال أحدهما عن طاوس إهلال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر: لبيك حجة النبي صلى الله عليه وسلم (فألا الشافعي) فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مهلين ينتظرون اقتضاء فعدوا الإحرام ليس على حج ولا عمرة ولا قران ينتظرون القضاء، فزل القضاء على النبي صلى الله عليه وسلم فأمر من لاهدى معه أن يجعل إحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا (فألا الشافعي) ولبي على وأبو موسى الأشعري باليمن وقالوا في تلبيتهما «إهلالا كإهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهما بالمقام على إحرامهما، فدل هذا على الفرق بين الإحرام والصلاة لأن الصلاة لا تجزى عن أحد إلا بأن يشوى فريضة بعينها وكذلك الصوم، ويجزى بالسنة الإحرام، فلما دلت السنة على أنه يجوز للمرء أن يهل وإن لم يشو حجا بعينه ويحرم بإحرام الرجل لا يعرفه دل على أنه إذا أهل متلوعا ولم يحج حجة الفريضة كانت حجة الفريضة، ولما كان هذا كان إذا أهل بالحج عن غيره ولم يهل بالحج عن نفسه كانت الحجة عن نفسه وكان هذا معقولا في السنة مكفى به عن غيره، وقد ذكرت فيه حديثا منقطعا عن النبي صلى الله عليه وسلم ورأيا لابن عباس رضي الله عنهما متصلا (قال) ولا يجوز أن يحج رجل عن رجل إلا حر بالغ مسلم ولا يجوز أن يحج عنه عبد بالغ ولا حر غير بالغ إذا كان حجهما لأنفسهما لا يجزى عنهما من حجة الإسلام لم يجز عن غيرهما والله أعلم (قال) وأمر الحج والعمرة سواء، فيعتمر عن الرجل كما يحج عنه، ولا يجزىه أن يعتمر عنه إلا من اعتمر عن نفسه من بالغ حر مسلم (قال) ولو أن رجلا اعتمر عن نفسه ولم يحج فأمره رجل يحج عنه ويعتمر فحج عنه واعتمر أجزاء العتمر عنه العمرة ولم تجز عنه نعمة، وهكذا لو حج عن نفسه ولم يعتمر فحج عن غيره واعتمر، أجزاء المحجوج عنه النعمة ولم تجز عنه العمرة، ويجزىه أى التمكن كان العامل عمله عن نفسه ثم عمله عنه، ولا يجزىه التمكن الذى لم يعمل العامل عن نفسه، وإذا كان ممن له أن يبعث من يحج عنه ويعتمر أجزاء أن يبعث

رجلا واحداً يقرن عنه وأجزأه أن يبعث اثنين، فترقبين بحج هذا عنه ويعتمر هذا عنه وكذلك امرأتين أو امرأة ورجلا (قال) وهذا في فرض الحج والعمرة كما وصفت يجزى رجلا أن يحج عن رجل وقد قيل إذا أجزأ في الفرض أجزأ أن يتقل بالحج عنه وقد قيل يحج الفرض فقط بالنسبة ولا يحج عنه نافلة ولا يعتمر نافلة (قال الشافعي) ومن قال يحج المرء عن المرء متطوعاً قال إذا كان أصل الحج مفارقاً للصلاة والصوم وكان المرء يعمل عن المرء الحج فيجزى عنه بعد موته وفي الحال التي لا يطبق فيها الحج فكذلك يعمل عنه متطوعاً وهكذا كل شيء من أمر النسك ، أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن مولى عطاء قال ربما قال لي عطاء ، طف عني (قال الشافعي) وقد يَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ لَا يَحْجُزُ أَنْ يَحْجُزَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ إِلَّا حُجَّةُ الْإِسْلَامِ وَعِمْرَتُهُ وَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَمَرَ بِالْحَجِّ عَنِ الرَّجُلِ فِي الْحَالِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ فِيهَا الْمَحْجُوزُ عَنْهُ أَنْ يَحْجُزَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ مُخَالَفًا فِي أَنَّ رَجُلًا لَوْ حَجَّ عَنْ رَجُلٍ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ لَا يَجْزِي عَنْهُ مِنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ ، فَإِذَا كَانَ هَذَا عَنْهُمْ هَكَذَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا عَذَرَ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ بِتَأْدِيَةِ الْفُرْضِ وَمَا جَازَ فِي الضَّرُورَةِ دُونَ غَيْرِهَا ، لَا يَحْجُزُ ، مَا لَمْ يَكُنْ ضَرُورَةٌ مِثْلَهُ (قال الشافعي) ولو أهل رجل يحج ففاته فعل بطواف البيت وسمى بين الصفا والمروة لم يحج عنه من حجة الإسلام لأنه لم يدركها ولم يحج عنه من عمرة الإسلام ولا عمرة نذر عليه لأنها ليست بعمرة ، وإنما كان حجاً لم يحج له أن يقيم عليه لوجهين . أحدهما أنه حج سنة فلا يدخل في حج سنة غيرها ، والآخر أنه ليس له أن يقيم محرماً بحج في غير أشهر الحج ، ولو أهل بالحج في غير أشهر الحج كان إهلاله عمرة يجزى عنه من عمرة الإسلام لأنه لا وجه للإهلال إلا بحج أو عمرة ، فلما أهل في وقت كانت العمرة فيه مباحة والحج محظوراً كان مهلاً بعمرة وليس هذا كامل بالحج والحج مباح له فيفوته ، لأن ابتداء ذلك الحج كان حجاً ، وابتداء هذا الحج كان عمرة ، وإذا أجزأت العمرة بلانية لها أنها عمرة أجزأت إذا أهل بحج وكان إهلاله عمرة (قال الشافعي) والعمرة لا تقوت من قبل أنها تصلح في كل شهر والحج يفوت من قبل أنه لا يصلح إلا في وقت واحد من السنة ، فلو أن رجلاً أهل بالعمرة في عام فحجسه مرض أو خطأ عدد أو غير ذلك ما خلا العدو أقام حراماً حتى يحل متى حل ، ولم تفته العمرة متى وصل إلى البيت ففعل عملها (قال) ولو حج رجل عن رجل بلا إجازة ثم أراد الإجازة لم يكن له وكان متطوعاً عنه وأجزأت عنه حجته (قال) ولو استأجر رجل رجلاً يعتمر عنه في شهر فاعتمر في غيره أو على أن يحج عنه في سنة فعج في غيرها كانت له الإجازة وكان مسيئاً بما فعل (قال) ولا بأس بالإجازة على الحج وعلى العمرة وعلى الحجير كله ، وهي على عمل الحجير أجوز منها على ما ليس بخير ولا بر من المباح ، فإن قال قائل : ما الحجة في جواز الإجازة على تعليم القرآن والحجير ؟ قيل أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً امرأة بسورة من القرآن (قال) والتكاح لا يجوز إلا بماله قيمة من الإجازات والأثمان .

باب الوصية بالحج

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : وإذا أوصى رجل لم يحج أن يحج عنه وارث ولم يسم شيئاً أحج عنه الوارث بأقل ما يوجد به أحد يحج عنه ، فإن لم يقبل ذلك فلا يزداد عليه ، ويحج عنه غيره بأقل ما يوجد من يحج عنه به ممن هو أمين على الحج (قال الشافعي) ولا يرد عن الوارث وصية بهذا إنما هذه إجازة ، ولكن لو قال أحجوه بكذا

أبطل كل مازاد على أقل ما يوجد به من يحج عنه ، فإن قبل ذلك لم أحج عنه غيره (قال) ولو أوصى لغير وارث بمائة دينار يحج بها عنه فإن حج فذلك له وما زاد على أجر مثله وصية ، فإن امتنع لم يحج عنه أحداً لا بأقل ما يوجد به من يحج عنه ، ولو قال أحجوا عني من رأى فلان بمائة دينار فرأى فلان أن يحج عنه وارث لم يحج عنه الوارث إلا بأقل ما يوجد به من يحج عنه فإن أبى قبل فلان^(١) رأى غير وارث فإن فعل أجزنا ذلك وإن لم يفعل أحجبت عنه رجلاً بأقل ما يوجد به من يحج عنه (قال) ولو قال رجل أول واحد يحج عني فله مائة دينار فحج عنه غير وارث فله مائة دينار ، وإن حج عه وارث فله أقل ما يوجد به من يحج عنه وما زاد على ذلك مردود لأنها وصية لوارث (قال) ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه أو يعتمر بما شاء كان ذلك مالا من مال المستأجر إذا أحج عنه أو اعتمر ، فإن استأجره على أن يحج عنه فأفسد الحج لم يقض ذلك عن الرجل الحج وكان عليه أن يرد الإجارة كلها ، وكذلك لو أخطأ العدد ففاته الحج ، وكذلك الفساد في العمرة (قال) ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه أو يعتمر فاصطاد صيدا أو تطيب أو فعل في الحج أو العمرة شيئاً نجس فيه القدية فدى ذلك من ماله وكانت له الإجارة وأنظر إلى كل ما كان يكون حجه لو حج عن نفسه قاضيا عنه وعليه فيه كفارة حج عن غيره جعلته قاضيا عن غيره وله الإجارة كاملة في ماله وعليه في ماله فدية كل ما أصاب (قال) وهكذا ولي الميت إذا استأجر رجلاً يحج عن الميت لا يختلفان في شيء ، (قال) ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه فمقر عنه كان زاده خيرا له ولم ينقصه وعليه في ماله دم قرآن (قال) ولو استأجره يحج عنه فاعتمر أو يعتمر فصح رد الإجارة ، لأن الحاج إذا أمر أن يعتمر عمل عن نفسه غير ما أمر به والحج غير العمرة والعمرة غير الحج (قال) ولو استأجره يحج عنه فاعتمر ثم عاد فحج عنه من ميقاته أجزأت عنه (قال) ولو اعتمر عن نفسه ثم أراد الحج عن غيره ، لم تكن حجته كاملة عن غيره إلا بأن يخرج إلى ميقات المحجوج عنه ، يحج عنه من ميقاته ، فإن ترك ذلك وحج من دون ميقاته أهرق دما وأجزأت عنه (قال) ولو خرج رجل حاجا عن رجل فسلك غير طريق المحجوج عنه وأتى على ميقات في طريقه غير ميقات الرجل فأفرد منه ومضى على حجه أجزأت عنه حجة الإسلام إن شاء الله تعالى (قال) ويجزى الحاج عن الرجل أن ينوي الحج عنه عند إحرامه وإن لم يتكلم به أجزأ عنه كما يجزئه ذلك في نفسه ، والمنطوع بالصح عن الرجل كاستأجر في كل أمره يجزئه في كل ما أجزأه في كل ويفسد عليه في كل ما أفسد عليه في كل إلا أن المنطوع لا يرد إجارة لأنه لم يأخذها (قال) ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه أو عن ميت فعج ولم يكن حج عن نفسه أجزأت عنه ولم تجزعهما (قال) ولا بأس أن يستأجر الوصي للميت إذا لم يحج الميت بعض وروثة الميت عنه أوصى بذلك الميت أول بوص ، والإجارة ليست بوصية منه ، وإن كان المستأجر وارثا أو غير وارث فسواء ويحج عن الميت الحجة والعمرة الواجبتان أوصى بهما أو لم بوص كما يؤدي عنه الواجب عليه من الدين وإن لم بوص به (قال) ولو أوصى بثلاثة للحاج اخترت أن يعطاه فقراء الحاج ولا أعلمه محرم أن يعطاه غنى منهم (قال) ولو أوصى أن يحج عنه تطوعا ففيها قولان. أحدهما أن ذلك جائز ، والآخر أن ذلك غير جائز كما لو أوصى أن يستأجر عنه من يصلي عنه لم يجز ، ومن قال لا يجوز رد وصيته فجعلها ميراثا (قال) ولو قال رجل

(١) قوله : رأى غير وارث ، كذا في النسخ ، ولعل هنا تحريفا من النسخ ، ووجه الكلام « ره » غير وارث بصيغة الأمر من رأى لحقه هاء السكت وقفا وخطأ لباقه على حرف واحد كما هو معلوم من التصريف ، أى انظر غير وارث . كتيبه مصححه .

لرجل : حج عن نزل ميت بفتنك ، دفع إليه النفقة أو لم يدفعها ، كان هذا غير جائز ، لأن هذه أجرة غير معلومة ، فإن حج أجزأت عنه وله أجرة مثله ، وسواء كان المستاجر وارثاً أو غير وارث ، أوصى بذلك الميت أو لم يوص به ، غير أنه إن أوصى بذلك لوارث لم يجز أن يعطى من الإجارة ما زاد على أجرة مثله من الفضل ، لأن الحاباة وصية والوصية لا تجوز لوارث .

باب ما يؤدي عن الرجل البالغ الحج

(قال الشيخ إبي) رحمه الله تعالى : وإذا وصل الرجل المسلم الحر البالغ إلى أن يحج أجزأت عنه حجة الإسلام وإن كان ممن لا مقدرة له بذات يده فحج ماشياً فهو محسن بشكفه شيئاً له الرخصة في تركه وحج في حين يكون عمله مؤدياً عنه ، وكذلك لو أجز نفسه من رجل يخذه وحج ، أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن رجلاً سأل ابن عباس فقال أوجر نفسي من هؤلاء القوم فأنتك معهم الناسك هل يجزي عني ؟ فقال ابن عباس : نعم « أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب » (قال) وكذلك لو حج وغيره يكنه مؤتمته لأنه حاج في هذه الحالات عن نفسه لاعتن غيره (قال) وكذلك لو حج في عام أخطأ الناس فيه يوم عرفة لأن حجهم يوم يحجون كما فطرهم يوم يفطرون وأضحاهم يوم يضعون لأنهم إنما كفوا الظاهر فيما يغيب عنهم فيما بينهم وبين الله عز وجل ، وهكذا لو أصاب رجل أهله بعد الرمي والحلاق كانت عليه بدنة وكان حجه تاماً ، وهكذا لو دخل عرفة بعد الزوال وخرج منها قبل مغيب الشمس أجزأت عنه حجه وأهراق دمأ ، وهكذا كل ما فعل ما ليس له في إحرامه غير الجماع كفر وأجزأت عنه من حجة الإسلام .

باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق والذمي يسلم

أخبرنا الربيع قال : (قال الشيخ إبي) رحمه الله تعالى : وإذا بلغ غلام أو عتق مملوك أو أسلم كافر بعرفة أو مزدلفة فأحرم أى هؤلاء صار إلى هذه الحال بالحج ثم وافى عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة ، واقفا بها أو غير واقف ، فقد أدرك الحج وأجزأ عنه من حجة الإسلام وعليه دم لترك الميقات ، ولو أحرم العبد والغلام الذي لم يبلغ بالحج ينوبان بإحرامهما فرض الحج أو النافلة أو لانية لهما ثم عتق هذا وبلغ هذا قبل عرفة أو بعرفة أو بمزدلفة أو أين كانا فرجعا إلى عرفة بعد البلوغ والعتق أجزأت عنهما من حجة الإسلام ، ولو احتاطا بأن يهرقا دما كان أحب إلى ، ولا يبين لى أن يكون ذلك عليهما ، وأما الكافر فلو أحرم من ميقاته ثم أسلم بعرفة لم يكن له بد من دم يهرقه لأن إحرامه ليس بإحرام ولو أذن الرجل لعبده فأهل بالحج ثم أفسده قبل عرفة ثم عتق فوافى عرفة لم تجزعه من حجة الإسلام لأنه قد كان يجب عليه تمامها لأنه أحرم بإذن أهله وهى تجوز له وإن لم تجزعه من حجة الإسلام ، فإذا أفسدها مضى فيها فاسدة وعليه قضاؤها ويهدى بدنة ، ثم إذا قضاها فالقضاء عنه يجزيه من حجة الإسلام (قال الشيخ إبي) في الغلام المراهق لم يبلغ : يهل بالحج ثم يصيب امرأته قبل عرفة ثم يتخلم بعرفة يمسى في حجة ولا أرى هذه الحجة مجزئة عنه من حجة الإسلام من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جعل له حجاً فالحاج إذا جامع أفسد وعليه البدل وبدنة ، فإذا جاء يبدل وبدنة أجزأت عنه من حجة الإسلام (قال) ولو أهل ذمى أو كافر ما كان هذا يحج ثم جامع ثم أسلم قبل عرفة وبعد الجماع فجدد إحراماً من الميقات أو دونه وأهراق دما لترك الميقات أجزأت عنه من حجة الإسلام ، لأنه لا يكون مفسداً في حال الشرك لأنه كان غير محرم ، فإن قال قائل : فإذا

زعمت أنه كان في إحرامه غير محرم، أفسكان الفرض عنه، موضوعاً قين: لا، بل من عليه وعلى كل أحد أن يؤمن بالله عز وجل وبرسوله ويؤدي الفرائض التي أنزلها الله تبارك وتعالى على نبيه، غير أن نسبة تدل عليه، أعلم المسلمين اختلافوا فيه أن كل كافر أسلم انتصف ففرائض من يوم أسلم ولم يؤمر بإعادة ما فرط فيه في الشرك منها وأن الإسلام يهدم ما قبله إذا أسلم ثم استقام، فمما كان إنما يستأنف الأعمال ولا يكون عاملاً محلاً يكتب له إلا بعد الإسلام كان ما كان غير مكتوب له، من إحرامه ليس إحراماً والعمل يكتب للعبد البالغ، وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصغير: له حج، ففي ذلك دلالة على أنه حاج وأن حجه إن شاء الله تعالى مكتوب له.

باب الرجل ينذر الحج أو العمرة

(قال الشافعي) من أوجب على نفسه حجاً أو عمرة بنذر نفيح أو اعتمر برباه قضاء حجته أو عمرته التي نذر، كان حجته وعمرته التي نوى بها قضاء النذر حجة الإسلام وعمرته ثم كان عليه قضاء حجة نذر بعد ذلك (قال الشافعي) فإذا مات ولم يقض النذر ولا الواجب قضى عنه الواجب أولاً، فإن كان في ماله سعة أو كان له من الحج عنه قضى النذر عنه بعده (قال الشافعي) وإن حج عنه رجل بإجارة أو تطوع بنوى عنه قضاء النذر كان الحج الواجب عليه ثم قضى عنه النذر بعده إذا كان إحرام غيره عنه، إذا أراد تأدية الفرض عنه بقرم مقام إحرام نفسه عنه في الأداء عنه، فكذلك هو في نذره عنه والله أعلم، ولو حج عنه رجلان هذا الفرض وهذا النذر، كان أحب إلى وأجرأ عنه.

باب الخلاف في هذا الباب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى: وقد خالفنا بعض الناس في هذا الباب فقال: نحن نوافقك على أن الرجل إذا حج تطوعاً أو بغير نية كان ذلك عندنا حجة الإسلام للأنار والقياس فيه ولأن التطوع ليس بواجب عليه، أفرأيت الواجب عليه من النذر إن كان واجباً (١) وفرض الحج التطوع واجباً فكيف زعمت أنه إذا نوى النذر وهو واجب كان الحج الواجب كما قلته في التطوع والنذر غير تطوع؟ فقلت له زعمته بأنه إذا كان مستطيعاً من حين يبلغ إلى أن يموت فلم يكن وقت حج يأتي عليه إلا وفرض الحج لازم له بلا شيء أزمه نفسه ولم يكن للنذر لازماً له إلا بعد إيجابه فكان في نفسه بمعنى من حج تطوعاً وكان الواجب بكل حال أولى أن يكون المتقدم من الذي لم يجب إلا بإيجابه على نفسه، فإن قال ما يشبه النذر من لتألفه؟ قيل له إذا دخل فيه بعد حج الإسلام وجب عليه أن يسهه ولكنه لما كان إذا دخل فيه كان في حكمه في أنه يسهه كمتدى حج الإسلام بنويه كان دخوله فيه لم يوجه عليه إنما أوجب على نفسه فرضاً عليه وغيره لو أوجه عليه فأمره بالخروج منه كما أمره بالخروج من الحج بالظروف وأمره بقضائه فقال: فإنك رويت أن ابن عباس وابن عمر سئلا فقال أحدهما: قضيتها ورب السكة من نذر حجا فبعجه قضاء النذر والحج المكتوب وقال الآخر هذه حجة الإسلام فليتمس وفاء نذره، فقلت فأنت تخالفهما جميعاً فترحم أن هذا النذر وعليه حجة الإسلام فكيف يحتج بما تخالف؟ قال وأنت تخالف أحدهما، فقلت إن خالفته خالفته بمعنى السنة وأوافق الآخر، أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة عن الثوري عن عبد الله بن جبير، قال: إني لعبد عبد الله بن عمر إذ سئل عن هذه فقال: هذه حجة لإسلام فليتمس أن يقضى نذره

(١) قوله: وفرض الحج التطوع، كذا في النسخ، ولعل لفظ «التطوع» هنا من زيادة الناسخ. كتبه مصححه.

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولم تر عمليين وجبا عليه ، فلم يكن له ترك واحد منهما على الابتداء يحرم أن يأتي بأحدهما فنقول هذا في الحج ينذر الرجل وعليه حجة الإسلام ، فإن كان قضى حجة الإسلام وبقي عليه حجة نذره فحج متطوعاً ففي حجة النذر ولا يتطوع بحج وعليه حج واجب ، وإذا أجزأ التطوع من الصفة المكتوبة لأننا نجعل ما تطوع به هو الواجب عليه من الفرض ، فكذلك إذا تطوع وعليه واجب من نذر لافرق بين ذلك .

باب هل تجب العمرة وجوب الحج ؟

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله تعالى : قال الله تبارك وتعالى : « وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ » فاختلف الناس في العمرة فقال بعض المشركين : العمرة تطوع وقاله سعيد بن سالم واحتج بأن سفیان الثوري أخرجه عن معاوية ابن إسحق عن أبي صالح الحنفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الحج جهاد والعمرة تطوع » فقالت له أثبت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال هو منقطع وهو وإن لم تثبت به الحجة فإن حجبتنا في أنها تطوع أن الله عز وجل يقول « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » ولم يذكر في الموضع الذي بين فيه إيجاب الحج إيجاب العمرة وأنا لم نعلم أحداً من المسلمين أمر بقضاء العمرة عن ميت فقالت له قد يحتمل قول الله عز وجل « وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ » أن يكون فرضاً معاً وفرضه إذا كان في موضع واحد ثبت ثبوته في مواضع كثيرة كقوله تعالى « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » ثم قال « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » فدكرها مرة مع الصلاة وأفرد الصلاة مرة أخرى دونها فلم يمنع ذلك الزكاة أن تثبت وليس لك حجة في قولك لا نعلم أحداً أمر بقضاء العمرة عن ميت إلا عليك مثلاً لمن أوجب العمرة بأن يقول ولا نعلم من السلف أحداً ثبت عنه أنه قال لا تنقض عمرة عن ميت ولا هي تطوع كما قلت ، فإن كان لا نعلم لك حجة كان قول من أوجب العمرة لا نعلم أحداً من السلف ثبت عنه أنه قال هي تطوع وأن لا تنقض عن ميت حجة عليك (قال) ومن ذهب هذا المذهب أشبه أن يتأول الآية « وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ » إذا دخلتم فيهما ، وقال بعض أصحابنا : العمرة سنة لا نعلم أحداً أرخص في تركها (قال) وهذا قول يحتمل إيجابها إن كان يريد أن الآية تحتمل إيجابها وأن ابن عباس ذهب إلى إيجابها ولم يخالفه غيره من الأئمة ويحتمل تأكيدها لا إيجابها (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) والذي هو أشبه بظاهر القرآن وأولى بأهل العلم عندي وأسأل الله التوفيق أن تكون العمرة واجبة ، فإن الله عز وجل قرنهما مع الحج فقال « وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتصر قبل أن يحج وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن إحرامها والخروج منها بطواف وحلاق وميقات ، وفي الحج زيادة عمل على العمرة ، فظاهر القرآن أولى إذا لم يكن دلالة على أنه باطن دون ظاهر ، ومع ذلك قول ابن عباس وغيره ، أخبرنا ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أنه قال : والذي نفسي بيده إنها لقرنتها في كتاب الله « وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ » ، أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أنه قال : ليس من خلق الله تعالى أحد إلا وعليه حجة وعمرة واجبتان (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وقاله غيره من مكيننا وهو قول الأكثر منهم (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) قال الله تبارك وتعالى « فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قران العمرة مع الحج هدبا ولو كان أصل العمرة تطوعاً أشبه أن لا يكون لأحد أن يقرن العمرة مع الحج لأن أحداً لا يدخل في نافلة فرضاً حتى يخرج من أحدها قبل الدخول في الآخر ، وقد يدخل في الأربع

ركعات وأكثر نافلة قبل أن يفصل بينهما بسلام ، وليس ذلك في مكتوبة ونافلة من الصلاة فأشبهه أن لا يلزمه بالتمتع أو اقتران هدى إذا كان أصل العمرة تطوعا بكل حال ، لأن حكمه مالا يكون إلا تطوعا بخلاف غير حكم ما يكون فرضا في حال (**فَاللَّهِ شَافِعِي**) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسائله عن الطيب والثياب « انزل في عمرتك ما كنت فاعلا في حجتك » (أخبرنا) مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر أن في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن العمرة هي الحج الأصغر ، قال ابن جريج : ولم يحدثني عبد الله بن أبي بكر عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم شيئا إلا قلت : له أفى شك أنتم من أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لا (**فَاللَّهِ شَافِعِي**) فإن قال قائل : فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أن تقضى الحج عن أبيها ولم يحفظ عنه أن تقضى العمرة عنه ، قيل له إن شاء الله قد يكون في الحديث فيحفظ بعنه دون بعض ويحفظ كله فيؤدى بعنه دون بعض ، ويجب عما يسأل عنه ويستغنى أيضا بأن يعلم أن الحج إذا قضى عنه فسيحل للعمرة سبيله فإن قال قائل وما يشبه ماقلت ؟ قيل روى عنه طلحة أنه سأل عن الإسلام فقال خمس صلوات في اليوم والليلة ، وذكر الصيام ولم يذكر حجاً ولا عمرة من الإسلام وغير هذا ما يشبه هذا ، والله أعلم . فإن قال قائل : ما وجه هذا ؟ قيل له : ما وصفت من أن يكون في الخبر فيؤدى بعنه دون بعض أو يحفظ بعنه دون بعض أو يكفي يعلم السائل أو يكفي بالجواب عن المسألة ثم يعلم السائل بعد ولا يؤدي ذلك في مسألة السائل ويؤدى في غيره (قال) وإذا أفرد العمرة فالميقات لها كالميقات في الحج ، والعمرة في كل شهر من السنة كلها إلا أنا تنهى المحرم بالحج أن يتمر في أيام التشريق لأنه معكوف على عمل الحج ولا يخرج منه إلى الإحرام حتى يفرغ من جميع عمل الإحرام الذي أفرد (**فَاللَّهِ شَافِعِي**) ولو لم يحج رجل فوق العمرة حتى تمضي أيام التشريق كان وجها وإن لم يفعل فبأثره ، لأنه في غير إحرام تمتعه به من غيره لإحرام غيره (**فَاللَّهِ شَافِعِي**) ويجزئه أن يقرن الحج مع العمرة ويجزئه من العمرة الواجبة عليه وبهريق دما قياسا على قول الله عز وجل « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى » فالقارن أخف حالا من المتمتع ، المتمتع إنما أدخل عمرة فوصل بها حجاً فسقط عنه ميقات الحج وقد سقط عن هذا وأدخل العمرة في أيام الحج وقد أدخلها القارن ، وزاد المتمتع أن تمتع بالإحلال من العمرة إلى إحرام الحج ولا يكون المتمتع في أكثر من حال القارن فيما يجب عليه من الهدى (قال) ويجزئ العمرة قبل الحج والحج قبل عمرة من الواجبة عليه (قال) وإذا اعتمر قبل الحج ثم أقام بمكة حتى ينشئ الحج أنشأه من مكة لأمه الميقات (قال) وإن أفرد الحج فأراد العمرة بعد الحج خرج من الحرم ثم أهل من أين شاء وسقط عنه إحرامه بالحج من الميقات ، فأحرم بها من أقرب المواضع من ميقاتها ، ولا ميقات لها دون الحل . كما يسقط ميقات الحج إذا قدم العمرة قبله لدخول أحدهما في الآخر وأحب إلى أن يتمر من الجعرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها ، فإن أخطأه ذلك اعتمر من التمتع لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة أن تعتمر منها وهي أقرب الحل إلى البيت ، فإن أخطأه ذلك اعتمر من "عديبة" لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد المدخل لعمرته منها ، أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت عمرو بن أوس الثقفي يقول أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يردف عائشة فيعمرها من التمتع (**فَاللَّهِ شَافِعِي**) وعائشة كانت قارئة فقضت الحج والعمرة الواجبين عليها ، وأحب أن تصرف بعمرة غير مقرونة بحج ، فسألت ذلك

لبي صلى الله عليه وسلم فأمر بإعمارها ، فكانت لها نافذة خيرا ، وقد كانت دخلت مكة بإحرام ، فلم يكن عليها رجوع إلى اليقات ، أخبرنا سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أمية عن مزاحم عن عبد العزيز بن عبد الله ابن خالد عن^(١) محرش الكعبي أو محرش أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الجمرات ليلا فاعتمر وأصبح بها كبائت ، أخبرنا مسلم عن ابن جريج هذا الحديث بهذا الإسناد ، وقال ابن جريج هو محرش . (قال الشيخ إني) وأصاب ابن جريج لأن ولده عندنا يقول بنو محرش ، أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة « طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك » (أخبرنا) سفيان عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، وربما قال سفيان عن عطاء عن عائشة وربما قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة (قال الشيخ إني) فعائشة كانت قارئة في ذى الحجة ثم اعتمدت بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بإعمارها بعد الحج فكانت لها عمرتان في شهر ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل الجمرات عمرة القضية فكان تطوعا بعمرة الجمرات ، فكان وإن دخل مكة عام الفتح بغر إحرام للحرب فليست عمرته من الجمرات قضاء ، ولكنها تطوع ، والتطوع يتطوع بالعمرة من حيث شاء خارجا من الحرم (قال الشيخ إني) ولو أهل رجل بحج ففاته خرج من حجه بعمل عمرة وكان عليه حج قابل والهدى ولم تجز هذه عنه من حجة ولا عمرة واجبة عليه لأنه إنما خرج من الحج بعمل العمرة ، لأنه ابتداء عمرة فجزى عنه من عمرة واجبة عليه .

باب الوقت الذي يجوز فيه العمرة

(قال الشيخ إني) رحمه الله تعالى : يجوز أن يهل الرجل بعمرة في السنة كلها يوم عرفة وأيام مني وغيرها من السنة إذا لم يكن حاجا وذلك بطمع بإدراك الحج وإن طمع بإدراك الحج أحببت له أن يكون إهلاله بحج دون عمرة أو حج مع عمرة وإن لم يفعل واعتمر جازت العمرة وأجزأت عنه عمرة الإسلام وعمرة إن كان أوجبها على نفسه^(٢) من نذر أو أوجبه تبرر أو اعتمر عن غيره (قال الشيخ إني) فإن قال قائل وكيف يجوز أن تكون العمرة في أيام الحج ؟ قيل قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة فأدخلت الحج على العمرة فوافقت عرفة وهي حجة معتمرة والعمرة لها مقدمة وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه هبار بن الأسود وأبا أيوب الأنصاري في يوم النحر^(٣) وكان مهلا بحج أن يطوف ويسعى ويحلق ويحل فهذا عمل عمرة إن فاته الحج فإن أعظم الأيام حرمة أولاهها أن ينسك فيها لله تعالى (قال الشيخ إني) ولا وجه لأن ينهى أحد أن يعتمر يوم عرفة ولا لبالي مني إلا أن يكون حاجا فلا يدخل العمرة على الحج ولا يعتمر حتى يكمل عمل الحج كله ، لأنه مكسوف بمنى على عمل من عمل الحج من

(١) قوله : محرش الكعبي أو محرش كذا في النسخ ، وانظر ما لفرق بين الموضعين وما الذي أصاب فيه ابن جريج والذي في المسند والحلاصة أنه محرش بمهملتين قبل العجمة بدون شك في ضبط فحرر المقام . كتبه مصححه .

(٢) قوله : من نذر أو أوجبه تبرر ، كذا في النسخ ، وفي مضمها « أو أوجبه بنذر » وعلى كل حال فالعبارة لا تخلو من تحريف ، فانظر ، وحرر . كتبه مصححه .

(٣) قوله : وكان مهلا ، كذا في النسخ بالإفراد فيه وفيما بعده ، وأعل معناه « وكان كل منهما مهلا » الخ . فانظر . كتبه مصححه .

الرمي والإقامة حتى طاف للزيارة أو لم يطف ، فإن اعتمر وهو في بقية من إحرام حجه أو حرجا من إحرام حجه وهو مقبى على عمل من عمل حجه فلا عمرة له ولا فدية عليه لأنه أهل بالعمرة في وقت لم يكن له أن يهل بها فيه (قال الشافعي) والعمرة في السنة كلها فلا بأس بأن يعتمر الرجل في السنة مرارا ، وهذا قول العامة من المسلمين وأهل البلدان . غير أن قائلا من العجائزين كره العمرة في السنة إلا مرة واحدة ، وإذا كانت العمرة تصلح في كل شهر فلا تشبه الحج الذي لا يصلح إلا في يوم من شهر بعينه إن لم يدرك فيه الحج فات إلى قابل فلا يجوز أن تقاس عليه وهي تخالفه في هذا كله ، فإن قال قائل : ما دل على ما وصفت ؟ قيل له عائشة ممن لم يكن معه هدى ومن دخل في أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون إحرامه عمرة فمركت فلم تقدر على الطواف للطول فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تهل بالحج فكانت قارئة وكانت عمرتها في ذي الحجة ثم سأله أن يعمرها فأعمرها في ذي الحجة فكانت هذه عمرتين في شهر فكيف ينكر أحد بعد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعمرتين في شهر يزعم أن لا تكون في السنة إلا مرة ؟ أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي حنيفة عن معاذ بن أنس بن مالك قال كنا مع أنس بن مالك بكة فكان (١) إذا حم رأسه خرج فاعتمر أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في كل شهر عمرة ، أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عائشة اعتمرت في سنة مرتين . مرة من ذي الحليفة ومرة من الجعبة . أخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتمرت في سنة مرتين قال صدقة : فقلت هل عاب ذلك عليها أحد ؟ فقال سبحان الله أم المؤمنين فاستحييت ، أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع قال اعتمر عبد الله بن عمر أعواما في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام ، أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المحيد عن حبيب بن أبي عمير قال سئل عطاء عن العمرة في كل شهر؟ (٢) قال نعم (قال الشافعي) وفيما وصفت من عمرة عائشة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها في ذي الحجة وفي أنه اعتمر في أشهر الحج بيان أن عمرة تجوز في زمان الحج وغيره وإذا جازت في شهر مرتين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم زابت معنى الحج الذي لا يكون في السنة إلا مرة واحدة وصاحت في كل شهر ، وحين أراد صاحبه إلا أن يكون محرما غيرها من حج أو عمرة فلا يدخل إحراما بغيره عليه قبل أن يكمله (قال الشافعي) وإذا أحرم رجل بعمرة كان له أن يدخل الحج على العمرة ما يدخل في الطواف بالبيت فإذا دخل فيه فليس له أن يدخل عليه الحج ولو فعل لم يلزمه حج لأنه يعمل في الخروج من عمرته في وقت ليس له إدخال الحج فيه على عمل العمرة ولو كان إهلاله يوجب لم يكن له أن يدخل عليه عمرة ولو فعل لم يكن مهلا بعمرة ولا عليه فدية (قال) ومن لم يحج اعتمر في السنة كلها ومن حج لم يدخل العمرة على الحج حتى يكمل عمل الحج وهو آخر أيام التشريق إن أقام إلى آخرها وإن نفر النفر الأول فاعتمر يومئذ لزمته عمرة لأنه لم يبق عليه للحج عمل ولو أخره كان أحب إلى ولو أهل بالعمرة في يوم النفر الأول ولم ينفر كان إهلاله باطلا لأنه مكثف على عمل من عمل الحج فلا يخرج منه إلا بكامله والخروج منه (قال) وخالفنا بعض حجازيين فقال لا يعتمر في السنة إلا مرة . وهذا خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أعمار عائشة في شهر واحد من سنة واحدة مرتين وخلاف فعل عائشة نفسها وعلى بن أبي طالب وابن عمر وأنس رضي

(١) إذا حم رأسه ، أي اسود بعد الحلق بنبات شعره ، والمعنى أنه كان لا يؤخر العمرة إلى الحرم ، وإنما كان يخرج إلى اليقات ويعتمر في ذي الحجة ، كذا في النهاية . كتيبه مصدحه .

(٢) لعل هنا سقطا من النسخ ووجه الكلام « سئل عطاء عن العمرة في كل شهر أجوز الخ » .

الله عنهم وعوام الناس وأصل قوله إن كان قوله : إن العمرة تصلح في كل السنة فكيف قاسها بالعمرة الذي لا يصلح إلا في يوم من السنة ؟ وأى وقت وقت للعمرة من الشهور ؟ فإن قال : أى وقت شاء ، فكيف لم يهتم في أى وقت شاء مرارا ، وقول العامة على ما قلنا .

باب من أهل بحجتين أو عمرتين

(قال الشافعي رحمه الله تعالى : من أهل بحجتين معاً أو حج ثم أدخل عليه حجا آخر قبل أن يكمل الحج فهو مهل بحج واحد ولا شيء عليه في الثاني من فدية ولا قضاء ولا غيره (قال) وإكمال عمل الحج أن لا يبقى عليه طواف ولا حلاق ولا رمى ولا تقلم بغيره ، فإن قال قائل فكيف قلت هذا ؟ قيل كان عليه في الحج أن يأتي بعمله على كماله فيدخل فيه حراما ويكون كماله أن يخرج منه حالاً من يوم النحر من بعضه دون بعض وبعد النحر من كله بكامله فلو ألتزمه الحجتين وقتاً : أكمل إحداهما أمرناه بالإحلال وهو محرم بحج ، ولو قلنا له لا تخرج من إحرام أحدهما إلا بخروجك من الآخر بكامله قلنا له انت ببعض عمل الحج دون بعض فإن قال وما يبقى عليه من عمل الحج ؟ قيل الحلاق فأمرناه أن لا يكمل الحج انتظارا للذي بعده ولو جاز هذا جاز أن يقال له أقم في بلدك أو في مكة ولا تعمل لأحد حجيكم حتى تعمل للآخر منهما كما يقال للفقارن ، فيكون إنما عمل بحج واحد وبطل الآخر ولو قلنا بل يعمل لأحدهما ويبقى محرماً بالآخر قلنا : فهو لم يكمل عمل أحدهما وأكمل عمل الآخر فكيف يجب عليه في أحدهما ما سقط عنه في الآخر ؟ فإن قلت بل يحل من أحدهما ، قيل فلم يلزمه أداء الآخر إذا جاز له أن يخرج من الأول لم يدخل في غيره إلا بتجديده دخول فيه (قال الشافعي) وإذا كان عمر بن الخطاب وكثير ممن حفظنا عنه لم نعلم منهم اختلافاً يقولون إذا أهل بحج ثم فاته عرفه لم يقيم حراماً وطاف وسعى وحلق ثم قضى الحج الفاتية لم يجز أبداً في الذي لم يفته الحج أن يقيم حراماً بعد الحج صحيح وإذا لم يجز لم يجز إلا سقوط إحدى الحجتين والله أعلم وقد روى من وجه عن عطاء أنه قال إذا أهل بحجتين فهو مهل بحج وتابعه الحسن بن أبي الحسن (قال) والقول في العمرتين هكذا وكما للعمرة الطواف بالبيت وبالصفا والمروة والحلاق وأمرهم من فاته الحج أن يحل بطواف وسعى وحلاق ويقضى بدلان معاً على أنه لا يجوز أن يهمل بالحج في غير أشهر الحج لأن من فاته الحج قد يقدر أن يقيم حراماً إلى قابل ولا أراه أن يروه بالخروج من إحرامه بالطواف ولا يقيم حراماً (١) لأنه لا يجوز له أن يقيم محرماً بحج في غير أشهر الحج وبدل على أنه إذا خرج من حجه بعمل عمرة فليس أن حجه صار عمرة ولا يصير عمرة وقد ابتدأ حجا في وقت يجوز فيه الإهلال بالحج ولو جاز أن ينفسخ الحج عمرة جاز أن يكون من ابتدأ فأهل بحجتين مهلاً بحج وعمرة لأنه يصلح أن يتبدأ حج وعمرة ولم يجز لمن قال يقيم حجه عمرة إلا ما وصفت من أنه إذا ابتدأ فأهل بحجتين فهو مهل بحج وعمرة ، فأما من أهل بحج ثم أدخل عليه بعد إهلاله به حجا فبين في كل حال أن لا يكون مدخلا حجا على حج ولا تسكون عمرة مع حج ، كما لو ابتدأ فأدخل عمرة على حج لم تدخل عليه ، ولو جاز أن يصرف الحج عمرة جاز أن تصرف العمرة حجا فيكون من أهل بعمرتين في أشهر الحج مهلاً بحج وعمرة . وصرفنا إحرامه إلى الذي يجوز له ، ولا يجوز شيء من هذا غير القول الأول من أن من أهل بحجتين فهو مهل بحج ومن أهل بعمرتين فهو مهل بعمرة ولا شيء عليه غير ذلك .

(١) قوله : لأنه لا يجوز ، كذا في النسخ . وإما هنا سقطا . ووجه الكلام « إلا لأنه الخ » لأن انتهى على خبر النبي ، فانظر . كتبه مصححه .

باب الخلاف فيمن أهل بحجتين أو عمرتين

(قال الشافعي) رحمه الله : وخالفنا رجلا من الناس . فقال أحدهما : من أهل بحجتين لزمناه فإذا أخذ^(١) في عملهما فهو رافض للأخر ، وقال الآخر : هو رافض للأخر حين ابتدأ الإيهال وأحسبهما قالا : وعليه في الرفض دم وعليه القضاء (قال الشافعي) قد حكى لي عنهما معا أنهما قالا : من أجمع صيام يومين فضاء أحدهما فليس عليه الآخر لأنه لا يجوز أن يدخل في الآخر إلا بعد الخروج من الأول ، وهكذا من فاتته صلوات فكبر ينوي صلاتين لم يكن إلا صلاة واحدة ، ولم يلزمه صلاتان معا ، لأنه لا يدخل في الآخر إلا من بعد الخروج من الأولى (قال) وكذلك لو نوى صلاتين تطوعا نما يفصل بينهما بسلام ، فإذا كان هذا هكذا في الصوم والصلاة فكيف لم يكن عندهما هكذا في الحج ؟ مع أنه يلزمهما أن يدعوا قولها في الحج ، إن زعما أن الحج يصير عمرة إذا فاتت عرفة أشبه أن يلزمهما إذا كان الإحرام بحجتين لازما أن يقولاهما حج وعمرة قالا يرض أحدهما أول بقوله (قال الشافعي) وهذا قلنا لا يقرن بين عمليتين إلا بحج وعمرة يدخل الحج على العمرة ولا يدخل العمرة على الحج إذا بدأ بالحج لأن الأصل أن لا يجمع بين عمليتين ، فلما جمع بينهما في حال سلم للخبر في الجمع بينهما ، ولم يجمع بينهما إلا على إجماع فيه الخبر لا يخالفه ولا يقس عليه .

في المواقيت

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يهل أهل المدينة من ذى الحليفة ويهل أهل الشام من الجحفة ويهل أهل نجد من قرن » قال ابن عمر : ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ويهل أهل اليمن من يلم » أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه قال أمر أهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة وأهل الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن . قال ابن عمر : أما هؤلاء الثلاث فسمعتم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ويهل أهل اليمن من يلم » أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر قال : قام رجل من أهل المدينة في المسجد فقال : يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل ؟ قال « يهل أهل المدينة من ذى الحليفة ويهل أهل الشام من الجحفة ويهل أهل نجد من قرن » قال لي نافع : ويزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ويهل أهل اليمن من يلم » (قال) وأخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن النهل فقال سمعت ، ثم انتهى ، أراد يريد النبي صلى الله عليه وسلم يقول « يهل أهل المدينة من ذى الحليفة » والطريق الآخر من الجحفة وأهل المغرب « ويهل أهل العراق من ذات عرق ويهل أهل نجد من قرن ويهل أهل اليمن من يلم » (قال الشافعي) ولم يسم جابر بن عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم . وقد يجوز أن يكون سمع عمر بن الخطاب ، قال ابن سيرين : روى عن عمر بن الخطاب مرسل أنه وقت لأهل المشرق ذات عرق ، ويجوز أن يكون سمع غير عمر بن الخطاب من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا سعيد بن سالم قال : أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذى الحليفة ولأهل المغرب الجحفة ولأهل المشرق ذات عرق ولأهل نجد قرنا ومن سلك نجدا من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلم . أخبرنا

(١) في عملهما ، أى في عمل أحدهما ، كما هو ظاهر . كتبه مصححه .

مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال : فرأيت عطاء قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم زعموا لم يوقت ذات عرق ولم يكن أهل المشرق حينئذ ، قال كذلك سمعنا أنه وقت ذات عرق أو أمقير لأهل المشرق قال : ولم يكن عراق ولكن لأهل المشرق ولم يره إلى أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه أبى إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم وقته ، أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه قال : لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ أهل مشرق ، فوقت ناس ذات عرق (قال الشيخان) ولا أحسبه إلا كما قال طاوس والله أعلم . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي شعثاء أنه قال : لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق شيئاً فاتخذ الناس بحال قرن ذات عرق ، أخبرنا الثقة عن أيوب عن ابن سيرين أن عمر ابن الخطاب وقت ذات عرق لأهل المشرق (قال الشيخان) وهذا عن عمر بن الخطاب مرسل ، وذات عرق شبيه بقرن في القرب والم (قال الشيخان) فإن أحرم منها أهل المشرق رجوت أن يحرمهم قياساً على قرن ويحكم ، ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى ، أخبرنا سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن ولأهل اليمن يلم . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هذه المواقيت لأهلها ولكل أتى عليها من غير أهلها ممن أراد الحج والعمره ومن كان أهله من دون الميقات فلهل من حيث ينشئ حتى يأتي ذلك على أهل مكة » . أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت مثل معنى حديث سفيان في المواقيت ، أخبرنا سعيد ابن سالم عن القاسم بن ميمون عن ليث عن عطاء عن طاوس عن ابن عباس أنه قال : وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل اليمن يلم ولأهل نجد قرن ومن كان ذلك فمن حيث يبدأ . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقت المواقيت قال ليستمتع المرء بأهله وثيابه حتى يأتي كذا وكذا للمواقيت ، قلت : أفلم يملك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا بلغوا كذا وكذا ؟ أهلوا قال : لا أدري .

باب تفريع المواقيت

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس قال : قال « ولم يسم عمرو القائل إلا أنا نراه ابن عباس » الرجل يهل من أهله ومن بعدما يجاوز ابن شاء ولا يجاوز الميقات إلا محرم ، أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي شعثاء أنه رأى ابن عباس يرد من جاوز الميقات غير محرم (قال الشيخان) وبهذا نأخذ ، وإذا أهل رجل بالحج أو العمرة من دون ميقاته ثم رجع إلى ميقاته فهو محرم في رجوعه ذلك ، فإن قال قائل : فكيف أمرته بالرجوع وقد أثمرته إحراماً قد ابتدأه من دون ميقاته ؟ قلت ذلك اتباعاً لابن عباس أم خبراً من غيره أو قياساً ؟ قلت : هو وإن كان اتباعاً لابن عباس ففيه أنه في معنى سنة ، فإن قال : فاذكر السنة التي هو في معناها ، قلت : أرأيت إذ وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم المواقيت إن أراد حجاً أو عمرة ، أليس المراد لها ما دونه أن يكون محرم من الميقات لا يدخل إلا بإتيان البيت والطواف والعمل به ؟ قال : بلى . قلت : أفتراه ما أدونا له قبل بلوغ الميقات أن يكون غير محرم ؟ قال : بلى . قلت : أفتراه أن يكون بعض سفره حلالاً وبعضه حراماً ؟ قال : نعم . قلت : أفأرأيت إذا جاوز الميقات فأحرم أو لم يحرم ثم رجع إلى الميقات فأحرم منه ، أما أني بما أمر به من أن يكون

عمرها من المقات إلى أن يحل بالطواف بالبيت وعمل غيره ؟ قال : بلى . ولكنه إذا كان في إحرام بعد المقات فقد لزمه إحرامه وليس يمتد إلى إحراما من المقات (قال الشافعي) قلت له لا يضيّق عليه أن يمتدّ الإحرام قبل المقات كما لا يضيّق عليه لو أحرم من أهله فلم يأت المقات إلا وقد تقدم إحرامه لأنه قد أتى بما أمر به من أن يكون عمرها من المقات إلى أن يحل بالطواف وعمل الحج ، وإذا كان هذا هكذا كان لدى جاوز المقات ثم أحرم ثم رجع إليه في معنى هذا في أنه قد أتى على المقات عمرها ثم كان بعد عمرها إلى أن يطوف ويعمل لإحرامه إلا أنه زاد على نفسه سقراً بالرجوع والزيادة لا تؤثّر ولا توجب عليه شيء إن شاء الله تعالى ، فإن قال : أفرايت من كان أهله من دون المقات أو كان من أهل المقات ؟ قلت سفر ذلك كله إحرام وحاله إذا جاوز أهله حال من جاوز المقات يفعل ما أمرنا به من جاوز المقات (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار عن طاوس : من شاء أهل من بيته ومن شاء استمتع ببيته حتى يأتي ميقاته ولكن لا يجاوزه إلا عمرها يعني ميقاته ، أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال : المواقيت في الحج والعمرة سواء ومن شاء أهل من ورائها ومن شاء أهل منها ولا يجاوزها إلا بحرها وبهذا نأخذ ، أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن جريج عن أنس عن عطاء قال : ومن أخطأ أن يهل بالحج من ميقاته أو عمد ذلك فليرجع إلى ميقاته فليهل منه إلا أن يحبس أمر يعذر به من وجع أو غيره أو يخشى أن يفوته الحج إن رجع فليهرق دما ولا يرجع ، وأدنى ما يهرق من الدم في الحج أو غيره شاة ، أخبرنا مسلم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أرايت الذي يخطئ أن يهل بالحج من ميقاته ويأتي وقد أذف الحج فليهرق دما أخرج مع ذلك من لعمر فليهل بالحج من البعل ؟ قال : لا . ولم يخرج خشية الدم الذي يهرق (قال الشافعي) وبهذا نأخذ من أهل من دون ميقاته أمرناه بالرجوع إلى ميقاته ما بينه وبين أن يطوف بالبيت فإذا طاف بالبيت لم تأمره بالرجوع وأمرناه أن يهرق دما ، وإن لم يقدر على الرجوع إلى ميقاته بعذر أو تركه عامدا لم تأمره بأن يخرج إلى شيء من دون ميقاته وأمرناه أن يهرق دما وهو مسمّى في تركه أن يرجع إذا أمكنه عامدا ولو كان ميقاته قوم قرية فأقل ما يلزمه في الإهل أن لا يخرج من بيوتها حتى يحرم وأحب إلى إن كانت بيوتها مجتمعة أو متفرقة أن يتقضى فيحرم من أقصى بيوتها مما يلي بلده الذي هو أبعد من مكة وإن كان واديا فأحب إلى أن يحرم من أقصاه وأقرب بيته وأبعد من مكة وإن كان ظهرا من الأرض فأقل ما يلزمه في ذلك أن يهل بما يقع عليه اسم الظاهر أو الوادي أو الموضع أو القرية إلا أن يعلم موضعا فيهل منه وأحب إلى أن يحرم من أقصاه إلى بلده الذي هو أبعد من مكة ، فإنه إذا أتى بهذا فقد أحرم من أحيات يقينا أو زاد والزيادة لا تضر . وإن علم أن القرية تقتل فيحرم من القرية الأولى ، وإن جاوز ما يقع عليه الاسم رجع أو أهرق دما ، أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري قال رأى سعيد بن جبير رجلا يريد أن يحرم من ميقات ذات عرق فأخذ يده حتى أخرجه من البيوت وقطع به الوادي وأتى به المقابر ثم قال : هذه ذات عرق الأولى (قال الشافعي) ومن سلك بحرا أو برا من غير وجه المواقيت أهل بالحج إذا حاذى المواقيت متأخيا وأحب إلى أن يخطأ فيحرم من وراء ذلك ، فإن علم أنه أهل بعد ما جاوز المواقيت كان كمن جاوزها فخرج أو أهرق دما أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال : من سلك بحرا أو برا من غير جهة المواقيت أحرم إذا حاذى المواقيت (قال الشافعي) وبهذا نأخذ ومن سلك كداه من أهل نجد والسرّة أهل بالحج من قرن ، وذلك قبل أن يأتي نغية كدى وذلك رُفِعَ من قرن في نجد وعلى وادي قرن

وجماع ذلك ما قال عطاء أن يهل من جاء من غير جهة المواقيت ، إذا حاذى المواقيت وحديث طاوس في المواقيت عن النبي صلى الله عليه وسلم أوضعا معنى وأشدّها غنى عما دونه ، وذلك أنه أتى على المواقيت ثم قال عن النبي صلى الله عليه وسلم «هن لأهلهم ولكل أتى عليهن من غير أهلهم ممن أراد حجا أو عمرة» وكان بينا فيه إن عراقيا أو شاميا لو مر بالمدينة يريد حجا أو عمرة كان ميقاته ذا الحليفة وإن مدنيا لو جاء من اليمن كان ميقاته يلم أو قوله يهل أهل المدينة من ذي الحليفة إنما هو لأنهم يخرجون من بلادهم ويكون ذو الحليفة طريقهم وأول ميقات يمرّون به وقوله «وأهل الشام من الجلفة» لأنهم يخرجون من بلادهم والجلفة طريقهم وأول ميقات يمرّون به ليست المدينة ولا ذو الحليفة طريقهم إلا أن يعرجوا إليها وكذلك قوله في أهل نجد واليمن لأن كل واحد منهم خارج من بلده وكذلك أول ميقات يمرّون به وفيه معنى آخر أن أهل نجد اليمن يمرّون بقرن ، فلما كانت طريقهم لم يكافؤا أن يأتوا يلم وإنما ميقات يلم لأهل غور اليمن^(١) سميها بمن هي طريقهم (قال الشافعي) ولا يجوز في الحديث غير ما قلت والله أعلم وذلك أنه لو كان على أهل المدينة أين كانوا فأرادوا الحج أن يهلوا من ذي الحليفة رجعوا من اليمن إلى ذي الحليفة ورجع أهل اليمن من المدينة إن أرادوا منها الحج إلى يلم ، ولكن مناه ما قلت والله أعلم وهو موجود في الحديث معقول فيه ومعقول في الحديث في قوله «ولكن أتى عليها» ما وصفت وقوله «ممن أراد حجا أو عمرة» أنهن مواقيت لن أتى عليهن يريد حجا أو عمرة ، فمن أتى عليهن لا يريد حجا ولا عمرة فجاءوا من حيث بدا له أن يحج أو يعتمر أهل بالحج من حيث يبدو له وكان ذلك ميقاته كما يكون ميقات أهله الذين أنشأوا منه يريدون الحج أو العمرة حين أنشأوا منه ، وهذا معنى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله «ممن أراد حقا أو عمرة» لأن هذا جاوز الميقات لا يريد حجا ولا عمرة ومعنى قوله «ولكن أتى عليهن ممن أراد حجا أو عمرة» فبذره إنما أراد الحج أو عمرة بعد ما جاوز المواقيت فأراد وهو ممن دون المواقيت المنصوبة وأرادوه وهو داخل في جملة المواقيت يقول النبي صلى الله عليه وسلم «ومن كان أهله دون المواقيت فمن حيث يشئ ، حتى يأتي ذلك على أهل مكة» فهذا جملة المواقيت ، أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه أهل من القرع (قال الشافعي) وهذا عندنا والله أعلم أنه مر بميقاته لم يرد حجا ولا عمرة ثم بدا له من القرع فأهل منه أو جاء القرع من مكة أو غيرها ثم بدا له الإهلال فأهل منها ولم يرجع إلى ذي الحليفة وهو روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت ، فلو أن بعض أهل المدينة أتى الطائف لحاجته عامدا لا يريد حجا ولا عمرة ثم خرج منها كذلك لا يريد حجا ولا عمرة حتى قارب الحرم ثم بدا له أن يهب بالحج أو العمرة أهل من موضعه ذلك ولم يرجع ، أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال : إذا مر السكي بميقات أهل مصر فلا يجاوزه إلا محرما ، أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال طاوس : فإن مر السكي على المواقيت يريد مكة فلا يخلفها حتى يعتمر .

باب دخول مكة لغير إرادة حج ولا عمرة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل «وإذا جعلنا البيت ، شابة للناس وأمانا» إلى قوله «والركع السجود» (قال الشافعي) الشابة في كلام العرب الموضع يشوب الناس إليه ويشوبون يعودون إليه بعد الذهاب منه ، وقد يقال

(١) قوله : سميها الخ كذا في النسخ بدون نقط . وأصلها محرفة من النسخ وأصلها «تسميتها» ولتحرير العبارة ، كتبه . صححه .

ثاب إليه اجتمع إليه ، فإثابة تجمع الاجتماع ويثوبون يجتمعون إليه راجعين بعد ذهابهم منه ومبتدئين^(١) قال ورقة ابن نوفل يذكر البيت :

مثابا لأفناء القبائل كاهيا تحب إليه العيالات الذوالم

وقال خدش بن زهير النصرى :

ثما برحت بكر تثوب وتدعى ويأحق منهم أولون وآخر

وقال الله عز وجل « أولم يروا أنا جعلنا حرما آمنا ويتخطف الناس من حولهم » يعنى والله أعلم ، آمنا من صار إليه لا يتخطف اختطف من حولهم وقال لإبراهيم خليله « وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق » (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) . فسمعت بعض من أرمى من أهل العلم يذكر أن الله تبارك وتعالى لما أمر بهذا لإبراهيم عليه السلام ، وقف على المقام فصاح صيحة « عباد الله أجيئوا داعي الله » فاستجاب له حتى من في أصلاب الرجال وأرحام النساء ، فمن حج البيت بعد دعوته فهو بمن أجاب دعوته ووافاه من وافاه يقولون « لبيك داعي ربنا لبيك » وقال الله عز وجل « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » الآية ، فكان ذلك دلالة كتاب الله عز وجل فينا وفي الأمم ، على أن الناس مندوبون إلى إتيان البيت بإحرام ، وقال الله عز وجل « وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن تطهرا بيتنا للطائفين والعاكفين والركع السجود » وقال « فاجعل أئمة من الناس تهدي إليهم » (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فكان مما تدبوا به إلى إتيان الحرم بالإحرام قال : وروى عن ابن أبي ليث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال « لما أهبط الله تعالى آدم من الجنة طأطأه فشكا الوحشة إلى أصوات الملائكة » فقال « يارب مالي لا أسمع حس الملائكة » فقال « خطيئتك يا آدم ولكن اذهب فإن لى بيتا بمكة فائمه فاعمل حوله نحو ما رأيت الملائكة يفعلون حول عرشي » فأقبل يتخطى موضع كل قدم قرية وما بينهما فافازة فلقية الملائكة^(٢) بالردم فقالوا « برحمتك يا آدم لقد حججنا هذا البيت قبلك بألفى عام » أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي ليث عن محمد بن كعب القرظى أو غيره قال : حج آدم فلقية الملائكة فقالت رَّبِّ نَسْكَك يا آدم لقد حججنا قبلك بألفى عام (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وهو إن شاء الله تعالى كما قال ، وروى عن أبي سلمة وسفيان بن عيينة كان يشك في إسناده (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وعجبي أن الذين كانوا يحجون فإذا أتوا الحرم مشوا إعظاما له ومشوا حفاة . ولم يشك لنا عن أحد من النبيين ولا الأمم الحالية أنه جاء أحد البيت قط إلا حراما ولم يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة علمناه إلا حراما إلا في حرب ففتح فيها فلما إن سنة الله تعالى في عباده أن لا يدخل الحرم إلا حراما وبأن من سمعاه من علمائنا قالوا فمن نذر أن يأتى البيت يأتيه محرما يحج أو عمرة (قال) ولا أحسبهم قالوه إلا بما وصفت وأن الله تعالى ذكر وجه دخول الحرم فقال « لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ، إن شاء الله آمنتين محلقتين رءوسكم ومقصرين » (قال) فدل على وجه دخوله للنسك وفى الأمن وعلى رخصة الله فى العرب وغفوه فيه عن النسك وأن فيه دلالة على الفرق بين من يدخل مكة وغيرها من البلدان وذلك أن جميع البلدان تستوى لأنها لا تدخل إحرام وإن مكة تفرد بأن من دخلها مستتابا لها لم يدخلها إلا بإحرام (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) إلا أن من أصعابنا من رخص للحطائين ومن مدخله إياها لمنافع أهلبا والكسب لنفسه ورأيت أحسن ما عمل عليه

(١) قوله : قال ورقة ابن نوفل ، كذا فى جميع نسخ الأُم التي بيدنا ، وفى اللسان فى مادة ث وب أن البيت لأبى طالب ، فانظر لمن البيت منها . كُتِبَ مَصْحُوحُهُ .

(٢) الردم : — بالفتح ، سد ينسب إلى بنى جميع بمكة ، كذا فى معجم ياقوت . كُتِبَ مَصْحُوحُهُ .

هذا القول إلى أن سلب هؤلاء مكة أنياب كسب لا انتيب تبرر ، وأن ذلك متتابع كثير متصل فكانوا يشبهون التميميين فيها ، ونسب خطايهم كانوا عاتيك غير مأذون لهم بالشاغل بالنسك ، فإذا كان فرض الحج على الملوك ساقطا سقط عنه ، ليس بفرض من النسك ، فإن كانوا عبيدا ففيهم هذا المعنى الذى ليس فى غيرهم مثله ، وإن كانت الرخصة لهم نعى أن قصدهم فى دخول مكة ليس قصد النسك ولا التبرر وأنهم يجمعون أن دخولهم شيه بالدائم فمن كان هكذا كانت له لرخصة ، فأما المرء يأتي أهله بمكة من سفر فلا يدخل إلا محرما لأنه ليس فى واحد من الدينين ، فأما التبريد يأتي برسالة أوزور أهله وليس بدائم الدخول فلو استأذن فدخل محرما كان أحب إلى ، وإن لم يفعل ففيه المعنى الذى وصف أنه يسقط به عنه ذلك ، ومن دخل مكة خائفا الحرب فلا بأس أن يدخلها بغير إحرام ، فإن قال قائل : ما دل على ما وصفت ؟ قيل الكتاب والسنة ، فإن قال وأين ؟ قيل قال الله تبارك وتعالى « فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى » فأذن للمحرمين بحج أو عمرة أن يحلوا لخوف الحرب ، فكان من لم يحرم أولى إن خاف الحرب أن لا يحرم من محرم يخرج من إحرامه ، ودخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عام لفتح غير محرم للحرب ، فإن قال قائل : فهل عليه إذا دخلها بغير إحرام لعدو وحرب أن يقضى إحرامه ؟ قيل : لا ، إنما يقضى ماوجب بكل وجه فاسد ، أو ترك فلم يعمل ، فأما دخوله مكة بغير إحرام فلما كان أصله أن من شاء لم يدخلها إذا قضى حجة الإسلام وعمرته كان أصله غير فرض فلما دخلها محلا فتركه كان تاركها الفضل وأمر لم يكن أصله فرضا بكل حال فلا يقضيه ، فأما إذا كان فرضا عليه إتيانها لحجة الإسلام أو نذر نذره فتركه إياه لا بد أن يقضيه أو يقضى عنه بعد موته أو فى بلوغ الوقت الذى لا يستطيع أن يستمسك فيه على المركب ، ويجوز عندئذ أن يدخلها خائفا من سلطان أو أمر لا يقدر على دفعه ، ترك الإحرام إذا خافه فى الطواف والسعى ، وإن لم يخفه فبهما لم يجوز له والله أعلم ، ومن الدينين من قال : لا بأس أن يدخل بغير إحرام واحتج بأن ابن عمر دخل مكة غير محرم (قال الشافعى) وابن عباس يخالفه ومعه ما وصفنا واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم دخلها عام لفتح غير محرم وأن النبي صلى الله عليه وسلم دخلها كما وصفنا محاربا ، فإن قال أقيس على من دخل النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل له : أفتقيس على إحصار النبي صلى الله عليه وسلم بالحرب ؟ فإن قال : لا ، لأن حرب مخالفة لغيرها ، قيل : وهكذا الفعل فى الحرب حيث كانت ، لا تفرق بينهما فى موضع وتجمع بينهما فى آخر .

باب ميقات العمرة مع الحج

(قال الشافعى) رحمه الله : وميقات العمرة والحج واحد ومن قرن أجزأت عنه حجة الإسلام وعمرته وعليه دم القرآن ومن أهل بعمرته ثم بدله أن يدخل عليها حجة فذل أن ما بينه وبين أن يفتح الطواف بالبيت فإذا افتتح الطواف بالبيت فقد دخل فى العمل الذى يخرج من الإحرام ، فلا يجوز له أن يدخل فى إحرام ولم يستكمل الخروج من إحرام قبله . فلا يدخل إحراما على إحرام ليس بقيا عليه ، وهذا قول عطاء وغيره من أهل العلم ، فإذا أخذ فى الطواف فأدخل عليه الحج لم يكن به محرما ولم يكن عليه فضاؤه ولا فدية لتركه ، فإن قال قائل : وكيف كان له أن يكون مفردا بالعمرة ثم يدخل عليها حجا ؟ قيل : لأنه لم يخرج من إحرامها ، وهذا لا يجوز فى صلاة

ولاسم وقيل إن شاء الله : أهلت عائشة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرون قضاء ، فقول على نهي
صلى الله عليه وسلم القضاء فأمر من لم يكن معه هدى أن يجعل إحرامه عمرة ، فكانت معتمرة بأن لم يكن
معه هدى فلما حال الحظي بينهما وبين الإحلال من عمرتهما ورهق الحج فلهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن تدخل عليها الحج ففعلت فكانت قنرة ، فهذا قلنا يدخل الحج على معتمرة لا يستحب طواف وذكرته له قرآن
الحج والعمرة فإذا قال جائز قيل أفيجوز هذا في صلاتين أن نقرأنا أو في صومين ؟ فإن قال : لا ، قيل فلا يجوز أن
تجمع بين ما تفرق أنت بينه (**قال الشافعي**) ولو أهدى بالحج ثم أراد أن يدخل عليه عمرة فإن أكثر من أهدت
وحفظت عنه يقول : ليس ذلك له ، وإذا لم يكن ذلك له فلا شيء عليه في ترك عمرة من قضاء ، ولا فدية
(**قال الشافعي**) فإن قال قائل (١) فكيف إذا كانت لسهة أنهما لسان يدخل أحدهما في الآخر ويفترقان في
أنه إذا أدخل الحج على العمرة فإنما زاد إحراما أكثر من إحرام عمرة ، فإذا أدخل عمرة على الحج زاد
إحراما أقل من إحرام الحج وهذا وإن كان كما وصفت فليس يفرق بين أحدهما أن يكون قياسا على الآخر لأنه
يقاس ما هو أبعد منه ، ولا أعلم حجة في الفرق بين هذا إلا ما وصفت من أنه لم يحفظ عن سمعت عنه ممن
لقيت ، وقد يروى عن بعض التابعين ، ولا أدري هل ثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه
شيء أم لا فإنه قد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وليس يثبت ، ومن رأى أن لا يكون معتمرا فلا يجزى
عنه من عمرة الإسلام ولا هدى عليه ولا شيء تركها ومن رأى أنه أن يدخل عمرة على الحج رأى أن يجزى
عنه من حجة الإسلام وعمرته ، وإذا أهل لرجل بعمرة ثم أقام بمكة إلى الحج أنشأ الحج من مكة وإذا أهل
بالحج ثم أراد العمرة أنشأ العمرة من أي موضع شاء ، إذا خرج من حرمه وقد أجدها إذا أقام عامها بمكة أهل
كإحلال أهل الآفاق أن يرجعوا إلى مواطنهم ، فإن قال قائل : ما نصيحة فيما وصفت ؟ قيل أهل عامة أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم معه بعمرة ثم أمرهم بالهجرة إذا توجهوا إلى منى من مكة فكانت العمرة
إذا حج قبلها قياساً على هذا ولم أعلم في هذا خلافا من أحد حفظت عنه ممن لقيت ، فإن قال قائل : قد أمر
النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن أبي بكر بعمر عائشة من تنعيم فعائشة كان إحرامها عمرة فأهلت
بالحج من مكة وعمرتها من تنعيم نافلة ، فليست في هذا حجة عندنا لما وصفنا ، ومن أهل بعمرة من خارج
الحرم فذلك مجزئ عنه ، فإن لم يكن دخل قبلها بحج أو عمرة ثم أقام بمكة فكانت عمرته الواجبة رجع إلى ميقاته
وهو محرم في رجوعه ذلك ولا شيء عليه إذا جاء ميقاته محرما وإن لم يفعل أهرق دما فكانت عمرته الواجبة
عليه مجزئة عنه ، ومن أهل بعمرة من مكة فبها قولان ، أحدهما أنه إذا لم يخرج إلى الحل حتى يطوف بالبيت
وبالصفا والروة لم يكن حلالا وكان عليه أن يخرج فيأبى بتلك العمرة خارجا من الحرم ثم يطوف بعدها
ويسعى ويحلق أو يقصر ولا شيء عليه ، إن لم يكن حلق ، وإن كان حلق أهرق دما ، وإن كان أصاب النساء
فهو مفسد لعمرته وعليه أن يلبى خارجا من الحرم ثم يطوف ويسعى ويقصر أو يحلق وينحر بدنة ثم يقضى
(١) قوله : فإن قال قائل : فكيف إذا كانت الحج ، كذا في النسخ ، وانظر أين جواب الشرط ، ولعل
في العبارة تحريفا أو نقصا ، فحذر . كتبه مصححه .

هذه لعمره إذا أفسدها بعمره مستأنفة وإنما خروجه من الحرم لهذه العمرة المسددة ، والقول الآخر أن هذه عمره ويهريق دماً لها ، والقول الأول أشبه بها والله أعلم ولكن لو أهل بحج من مكة ولم يكن دخل مكة محرماً ولم يرجع إلى ميقاته أهرق دماً لتركه الميقات وأجزأت عنه من حجة الإسلام الحج من مكة لأن عماد الحج في غير الحرم وذلك عرفة وجميع عمل العمرة سوى الوقت في الحرم فلا يصلح أن يتبدأ من موضع منتهى عملها وعمادها ، وأكره للرجل أن يهل بحج أو عمره من ميقاته ثم يرجع إلى بلده أو يقيم بموضعه وإن فعل فلا فدية عليه ولكن أحب له أن يضيء لوجهه فيقصد قصد نسكه (قال) وكذلك أكره له أن يسلك غير طريقه مما هو أبعد منها لغیر أمر بنو به أو رفق به ، فإن نابه أمر أو كانت طريق أرفق من طريق فلا أكره ذلك ولا فدية في أن يعرج وإن كان لغیر عذر ومن أهل بعمره في سنة فأقام بمكة أو في بلده أو في طريق سنة أو سنتين كان على إحرامه حتى يطوف بالبيت وكانت هذه العمرة بحجة عنه لأن وقت العمرة في جميع السنة وليس كالحج الذي إذا فات في عامه ذلك لم يكن له المقام على إحرامه وخرج منه وقضاه وأكره هذا له للتفرير بإحرامه ولو أهل بعمره مفيقاً ثم ذهب عقله ثم طاف مفيقاً أجزأت عنه وعاد العمرة الإهلال والطواف ولا يضر المعتمر ما بينهما من ذهاب عقله (قال الشافعي) فقال قائل : لم جعلت على من جاوز الميقات غير محرم أن يرجع إليه إن لم يخف فوت الحج ؟ قلت له لما أمر في حجه بأن يكون محرماً من ميقاته وكان في ذلك دلالة على أنه يكون فيها بين ميقاته والبيت محرماً (١) ولا يكون عليه في ابتدائه الإحرام من أهله إلى الميقات محرماً قلت له ارجع حتى تسكون مهلاً في الموضع الذي أمرت أن تسكون مهلاً به على الابتداء وإنما قلناه مع قول ابن عباس لما يشبهه من دلالة السنة فإن قال قائل : فلم قلت إن لم يرجع إليه لحوف فوت (٢) ولا غير عذر بذلك ولا غيره أهرق دماً عليه ؟ قلت له لما جاوز ما وقت له رسول الله صلى الله عليه وسلم فترك أن يأتي بكامل ما عليه أمرناه أن يأتي بالبدل لما ترك فإن قال فكيف جعلت البدل من ترك شيء يلزمه في عمل بخاوزه ومجاوزه الشيء ليس له ثم جعلت البدل منه دماً يهريقه وأنت إنما تحبس البدل في غير الحج شيئاً عليه فتجعل الصوم بالصوم والصلاة بالصلاة ؟ قلت إن الصوم والصلاة مخالفان للحج مختلفان في أنفسهما قال فأتى اختلافهما ؟ قلت يفسد الحج فيمضي فيه ويأتي ببدنة والبدل وتفسد الصلاة فيأتي بالبدل ولا يكون عليه كفارة وبفوته يوم عرفة وهو محرم فيخرج من الحج بطواف وسعى ونحر بالصلاة في وقت فيخرج الوقت فلا يخرج منها وبفوته الحج فلا يقضيه إلا في مثل يومه من سنته وبفوته الصلاة فيقضيها إذا ذكرها من ساعة وبفوته الصوم فيقضيه من غد ويفسده عندنا عندك بقي ، وغيره فلا يكون عليه كفارة ويعود له ويفسده بجماع فيجب عليه اعتق رقبة إن وجده وبدل مع اختلافهما فيما سوى ما سمينا فكيف تجمع بين المختلف حيث يختلف ؟ (قال الشافعي) قلت له الصيغة في هذا أنا لم نعلم مخالفاً في أن للرجل أن يهل قبل أن يأتي ميقاته ولا في أنه إن ترك الإهلال من ميقاته ولم يرجع إليه أجزأه حجه وقال أكثر أهل العلم يهريق دماً وقال أغلبهم لا شيء عليه وحجه مجزئ عنه وعن قول أكثرهم فيه أن قالوا في التارك لبيتوته بنتى وتارك مزدلفة يهريق دماً ، وقلنا في الجمار يدعها يهريق دماً ففعلنا وجعلوا الإبدال في أشياء من عمل الحج دماً (قال) وإذا جاوز المسكن ميقاتاً أتى عليه يريد حجاً أو عمره ثم أهل دونه فمثل غيره يرجع أو يهريق دماً . فإن قال قائل : وكيف قلت هذا في المسكن وأنت لا تجعل عليه دم الثمة ؟ قيل لأن الله عز وجل قال « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » .

(١) قوله : ولا يكون عليه الحج ، كذا في النسخ ولعل كلمة « عليه » من زيادة الناسخ ، فانظر . كتبه مصححه .

(٢) قوله : ولا غير عذر بذلك ولا غيره ، كذا في النسخ ، والعبارة لا تخلو من تحريف ، فصرر . كتبه مصححه .

باب الغسل للإهلال

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الدراوردي وحاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال حدثنا جابر بن عبد الله الأنصاري وهو يحدث عن حجة بن نبي صلى الله عليه وسلم قال فلما بدى الخليفة ولدت أسماء بنت عميس فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل والإحرام (قال الشافعي) فاستحب الغسل عند الإهلال للرجل والصبي والمرأة والحائض وانفساء وكل من أراد الإهلال اتباعا للسنة ومعقول أنه يجب إذا دخل المراء في نسك لم يكن له فيه أن يدخله إلا بأكس الطهارة وأن يتنظف له لامتناعه من إحداث الطيب في الإحرام وإذا اختار رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة وهي نفساء لا يظهرها فغسل للصلاة فاختار لها الغسل كان من يظهره الغسل للصلاة أولى أن يختار له أو في مثل معناه أو أكثر منه وإذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء أن تغتسل وتهل وهي في الحال التي أمرها أن تهل فيها ممن لا تحل له الصلاة فلو أحرم من لم يغتسل من جنب أو غير متوضئ أو حائض أو نفساء أجزأ عنه الإحرام لأنه إذا كان يدخل في الإحرام والداخل فيه ممن لا تحل له الصلاة لأنه غير طاهر جاز أن يدخل فيه كل من لا تحل له الصلاة من المسلمين وفي وقته الذي دخل فيه ولا يكون عليه فيه فدية وإن كنت أكره ذلك له، واختار له غسل وما تركت الغسل للإهلال قط ولقد كنت أغتسل له مريضا في السفر وإنني أخاف ضرر الماء وما صحبت أحدا أفتدي به فرايته تركه ولا رأيت منهم أحدا عدا به أن آراه اختيارا (قال الشافعي) وإذا كانت انفساء والحائض من أهل أفق فخرجتا طاهرتين فحدث لهما نفاس أو حيض أو كانتا نفساوين أو حائضتين بمصرهما فبأه وقت جههما فلا بأس أن تخرجا محرمتين بتلك الحال وإن قدرتا إذا جاءتا ميقانهما أن تغتسلا فعلتا، وإن لم تقدرا ولا الرجل على ماء أحببت لهما أن يتيمموا معاهم يهلوا بالحج أو العمرة، ولا أحب للنفساء والحائض أن تقدمتا إحرامهما قبل ميقانهما وكذلك إن كان بلدهما قريبا آمنأ وعليهما من الزمان ما يمكن فيه طهورهما وإدرا كهما الحج بلا مفاتوة ولا علة أحببت استخارهما لتطهرها قتيلا طاهرتين، وكذلك إن كانتا من دون الواقية أو من أهل الواقية وكذلك إن كانتا مقيمتين بمكة لم تدخلها محرمتين فأمرتهما بالخروج إلى ميقانهما بخج أحببت إذا كان عليهما وقت أن لا تخرجا إلا طاهرتين أو قرب تطهرهما لتبلا من الميقات طاهرتين، ولو أقامتا بالمقات حتى تطهرا كان أحب إلى وكذلك إن أمرتهما بالخروج لعمرة قبل الحج وعليهما ما لا يفوتهما معه الحج أو من أهلها أحببت لهما أن تهلا طاهرتين وإن أهلنا في هذه الأحوال كلها مبتدئ وغير مبتدئ سفر غير طاهرتين أجزأ عنهما ولا فدية على واحدة منهما وكل ما علمته الخائض من عمل الحج عمله الرجل جنباً وعنى غير وضوء والاختيار له أن لا يعمل كله إلا طاهرا وكل عمل الحج عمله الخائض وغير الطاهر من الرجال إلا لطواف بالبيت والصلاة فقط .

باب الغسل بعد الإحرام

أخبرنا الربيع قال أخبرنا شافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حطين عن أبيه أن عبد الله بن عباس والمصور بن حمزة اختلفا بالأبواء فقال عبد الله بن عباس: يغسل الحرم رأسه، وقال المسور لا يغسل الحرم رأسه. فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري أسأله فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستتر بثوب قال فسلمت فقال: من هذا؟ فقلت أنا عبد الله أرسلني إليك ابن عباس أسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم؟ قال فوضع أبو أيوب يديه على الثوب فطأطأ حتى بدا لى رأسه ثم قال لإنسان يحسب عليه

اصب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيده فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عطاء أن صفوان ابن يعلى أخبره عن أبيه يعلى بن أمية أنه قال: بينا عمر بن الخطاب يتغسل إلى بعير وأنا أستر عليه بثوب إذ قال عمر يا يعلى^(١) اصب على رأسي قلت: أمير المؤمنين أعلم، فقال عمر بن الخطاب: والله لا يزيد الماء الشعر إلا شعثا فسمي الله ثم أفاض على رأسه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه بلغه أن ناسا^(٢) تماقلا بين يدي عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وهو بساحل من السواحل وعمر ينظر إليهم فلم ينكره عليهم، أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال: ربما قال لى عمر بن الخطاب تعال أباييك في الماء أينما أطول نفسا ونحن محرمون؟ أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال الجنب المحرم وغير المحرم إذا اغتسل ذلك جلده إن شاء ولم يبدلك رأسه قال ابن جريج فقلت لم يبدلك جلده إن شاء ولا يبدلك رأسه؟ قال من أجل أنه يبدو له من جلده ما لا يبدو له من رأسه أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب قال: تماقل عاصم بن عمر وعبد الرحمن بن زيد وهما محرمان وعمر ينظر^(٣) فقال لى^(٤) وبهذا كله نأخذ فيغتسل المحرم من غير جنابة ولا ضرورة ويغسل رأسه ويبدلك جسده بالماء وما تغير من جميع جسده ليقبه ويذهب تغيره بالماء وإذا غسل رأسه أفرغ عليه الماء إفراغا، وأحب إلى إن يغسله من جنابة أن لا يحرك يديه فإن فعل رجوت أن لا يكون في ذلك ضيق وإذا غسله من جنابة أحببت أن يغسله يبطون أنامله ويديه وبزابل شعره مزيلة رفيقة وشرب الماء أصول شعره ولا يحكه بأظفاره ويتوقى أن يقطع منه شيئا فإن حركه تحريكا خفيفا أو شديدا فخرج في يديه من الشعر شيء فلا حياط أن يغديه ولا يجب عليه أن يغديه حتى يستيقن أنه قطعه أو تنقه بفعله وكذلك ذلك في لحيته لأن الشعر قد ينتفخ ويتعلق بين الشعر فإذا مس أو حرك خرج المنتفخ منه ولا يغسل رأسه بسدر ولا خطمي لأن ذلك برجله فإن فعل أحببت لو اتقدي ولا أعلم ذلك واجبا ولا ينفطس المحرم رأسه في الماء إذا كان قد لبده مرارا ليلين عليه وبذلك المحرم جسده دلكا شديدا إن شاء لأنه ليس في بدنه من الشعر ما يتوقى كما يتوقاه في رأسه ولحيته وإن قطع من الشعر شيئا من ذلك إياه فده .

باب دخول المحرم الحمام

أخبرنا الربيع قال (قال الشيخ أبي) ولا أكره دخول الحمام للمحرم لأنه غسل ، والغسل مباح لمعنيين للطهارة والتنظيف ، وكذلك هو في الحمام والله أعلم ، وبذلك الوسخ عنه في حمام كان أو غيره ، وليس في الوسخ نسك ولا أمر نهى عنه ولا أكره للمحرم أن يدخل رأسه في ماء سخن ولا بارد جار ولا نافع .

باب الموضع الذي يستحب فيه الغسل

(قال الشيخ أبي) أستحب الغسل للدخول في الإهلال وللدخول مكة وللوقوف عشة عرفة وللوقوف بمزدلفة ولرمي الجمار سوى يوم النحر وأستحب الغسل بين هذا عند تغير البدن بالعرق وغيره تنظيفا للبدن ، وكذلك أحبه للعائض ، وليس من هذا واحد واجب ، وروى عن إسحق بن عبد الله بن أبي فروة عن عثمان بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بات بذي طوى حتى صلى الصبح ثم اغتسل بها ودخل مكة وروى عن أم هانئ

(١) قوله : اصب على رأسي ، كذا في النسخ بصيغة الأمر ، وحرر الرواية ، كتبه مصححه .

(٢) تماقلا : - أى تغطاسوا في الماء ، كما في كتب اللغة . كتبه مصححه .

بنت أبي طالب وروى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً بن أبي طالب رضى الله عنه كان يغتسل بمنزله بمكة حين يقدم قبل أن يدخل المسجد ، وروى عن صالح بن محمد بن زائدة عن أم ذرة ، أن عائشة رضى الله تعالى عنها كانت تغتسل بذي طوى حين تقدم مكة (قال الشيخ في) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا خرج حاجاً أو معتمراً لم يدخل مكة حتى يغتسل ويأمر من معه فيغتسلوا .

باب ما يلبس المحرم من الثياب

(قال الشيخ في) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء جابر بن زيد يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول « إذا لم يجد المحرم ثياباً لابس خفين وإذا لم يجد إزاراً لبس سراويل » أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله : ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا الخفين إلا لمن لا يجد ثياباً ، فإن لم يجد ثياباً فليلبس خفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تلبسوا القميص ولا العمام ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد ثياباً فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين » أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بزعفران أو ورس ، وقال « من لم يجد ثياباً فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين » (قال الشيخ في) استثنى النبي صلى الله عليه وسلم لمن لم يجد ثياباً أن يلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين (قال الشيخ في) ومن لم يجد إزاراً لبس سراويل فهما سواء ، غير أنه لا يقطع من السراويل شيئاً ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر بقطعه ، وأمرهم لبس ثم وجد بعد ذلك ثياباً ، لبس الثياب ، وألقى الخفين ، وإن وجد بعد أن لبس السراويل إزاراً لبس الإزار وألقى السراويل ، فإن لم يفعل افتدى ، أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصفرات المشبعت وهي محرمة ليس فيها زعفران ، أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي قال : أبصر عمر بن الخطاب على عبد الله بن جعفر ثوبين مخرجين وهو محرم فقال : ما هذه الثياب ؟ فقال علي بن أبي طالب رضى الله عنه : ما إخال أحداً يعلمنا السنة ، سكت عمر .

باب ما تلبس المرأة من الثياب

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أنه سمع يقول : لا تلبس المرأة ثياب الطيب تلبس الثياب المعصفرة ، ولا أرى المعصفر طيباً ، أخبرنا سفيان بن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يفتي النساء إذا أحرمن أن يقطعن الخفين حتى أخبرته سفية عن عائشة أنها كانت تفتي النساء أن لا يقطعن ، فاتته عن (قال الشيخ في) لا يقطع المرأة الخفين ، والمرأة تلبس السراويل والخفين والدرع من غير ضرورة كضرورة الرجل ، وليست في هذا كالرجل ، أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال : في كتاب علي رضى الله عنه « من لم يجد ثياباً فليلبسها » قلت : أتتبعن بأنه كتاب علي ؟ قال : ما أشك أنه كتابه ؟ قال :

وبس فيه « فليقطعهما » ، أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال : من لم يكن له إزار وله بياض أو سراويل فيلبسهما ، قال سعيد بن سالم : لا يقطع الخفاف (قال الشيخ إني) أرى أن يقطعها ، لأن ذلك في حديث ابن عمر ، وإن لم يكن في حديث ابن عباس ، وكلاهما صادق حافظ ، وليس زيادة أحدهما على الآخر شيئا ، يؤده الآخر ، إما عزب عنه وإما شك فيه فلا يؤده ، وإما سكنت عنه وإما أداه فلا يؤده عنه لبعض هذه المعاني اختلافا ، وبهذا كله نقول إلا ما بينا أننا ندعه ، والسنة ، ثم أقول : أكثر من حفظت عنه من أهي علم تدل على أن الرجل والمرأة المحرمين يمتنعان في اللباس ويفترقان ، فأما ما يجتمعان فيه فلا يلبس واحد منهما ما يصبوغا زعفران ولا ورس ، وإذا لم يلبس ثوبا يصبوغا زعفران ولا ورس لأنهما طيب ، فصنع ثوب بماء الورد أو المسك أو العنبر أو غير ذلك ، من الطيب الذي هو أطيب من الورد أو مثله ، أو ما يعد طيبا كان أولى (١) أن لا يلبسانه ، كن ذلك مما له أوفى في ثوب أو لم يكن له ، إذا كانت له رائحة طيبة توجد والثوب جاف أو رطب ، ولو أخذ ماء ورد فصنع به ثوبا فسكان رائحته توجد منه و ثوب جاف أو مبلول لأنه أثر طيب في الثوب لم يلبسه المحرمان وكذلك لو سعد له زعفران حتى يبيض لم يلبسه المحرمان وكذلك لو غمس في (٢) نضوح أو ضياع أو غير ذلك وكذلك لو عصر له الزرخان العربي أو الفارسي أو شيئا من الريحان التي كره للمحرم شيئا فغمس في مائه لم يلبسه المحرمان ، وجماع هذا أن ينظر إلى كل ما كان طيبا لا يشمه المحرم فإذا استخرج ماؤه بأي وجه استخرج نثا كان أو مطبوخا ثم غمس فيه ثوب فلا يجوز للمحرم ولا للحرمة لبسه وما كان مما يجوز للمحرم والحرمة شمه من نبات الأرض الذي لا يعد طيبا ولا ريحانا مثل الإذخر والضرى والشيخ و قيصوم والبشام وما أشبهه ، أو ما كان من النبات المأكول الطيب الريح مثل الأترج والسفرجل والنفاح فعصر ماؤه خالصا فغمس فيه ثوب فلو توافاه المحرمان كان أحب إلى وإن لبساه فلا فدية عليهما ويغتتمعان في أن لا يترتقان ولا يلبسان ثقبازين ولبسان معا الثوب المصبوغ بالعصفر مشعا كان أو غير مشيع ، وفي هذا دلالة على أن لم يمتنع لبس المصبوغ بالورد والزعفران لونه وأن اللون إذا لم يكن طيبا لم يصنع شيئا ولكن إنما نهى عما كان طيبا و لعصفر ليس بطيب ، والذي أحب لهما معا أن يلبسا البياض وأكره لهما كل شهرة من عصفر وسواد وغيره ، ولا فدية عليهما إن لبسا غير المطيب ولبسان المشق وكل صباغ يغير طيب ولو تركا ذلك ولبسا بياض كان أحب إلى الذي يقتدى به ولا يقتدى به ، أما الذي يقتدى به فلما قال عمر بن الخطاب « يراه الجاهل فيذهب إلى أن الصبغ واحد فلبس المصبوغ بالطيب » ، وأما الذي لا يقتدى به فأخاف أن يساء لظن به حين يترك مستحقا بإحرامه ، وهذا وإن كان كما وصفت فالقمتى به وغير المقتدى به يمتنعان ، فيترك العالم عند من جهل العلم مستحقا بإحرامه ، وإذا رأى الجاهل فلم يشكر عليه ما رأى من ينهاه أنه لم يقر الجاهل إلا وهذا جائز عند العالم فيقول الجاهل : قد رأيت فلانا العالم رأى من لبس ثوبا مصبوغا وصعبه فلم يشكر عليه ذلك . ثم تفارق المرأة الرجل فيكون لها لبس الخفين ولا يقطعهما وتلبسهما وهي تعد عاتق من قبل لها لبس الدرع والخمار ورس الخفاف بأكثر من واحد من هذا ولا أحب لهما أن تقابسا عاتقين وتفارقا امرأة الرجل فيكون إحرامها في وجهه وإحرام الرجل في رأسه فيكون

(١) أن لا يلبسانه . كذا في جميع النسخ . بإثبات النون مع « أن » النامية ، وكثيرا ما يقع ذلك في هذا كتاب . وأما من تحريف المسامع إن لم يكن حربا على لغة من لا ينصب به « أن » .

(٢) النضوح : بالفتح . ضرب من طيب تقوح رائحته ، وأصل نضج الرش . فشه ككرة ما يفوح من عطية بالرشح . كذا في اللسان ، و ضياع كضباب ، ضرب من الطيب . كذا في القاموس . كتبه مصححه .

للرجل تغطية وبه فنه من ناء سرور ولا يراى ذلك للمرأة و ان كان
 ان رضى ما بها او بعض حرها او غير ذلك من ثيابها من فوق رأسها ويجوز فيه عن وجهها حتى تغطي وجهها
 متجافا كسبع على وجهها ولا يكون له ان تقب خبرنا سعيد بن ساه عن ابن جريح عن عبد الله بن عباس قال
 ليس عليها من حجابها ولا تترك به عات وما لا تضرب به فاشرب كما تجلب راقا ثم اشربى على خدعه من
 الجيب فقال لا تضعه تضربه على وجهه فذلك انى يبق علمه وان كان تساه على وجهه كما هو معمول ولا
 تقبه ولا تضرب به ولا تعصه خبرنا سعيد بن ساه عن ابن جريح عن ابن طاووس عن أمه قال لشدل امرأة الجرمه
 ثوب على وجهه ولا تسبق (الزناى) ولا ترفع ثوب من أسفل إلى فوق ولا تغطي وجهه ولا تترك من
 وجهه إلا ما لا يمسك خمار إلا عاهة على فخذ من وجهها من وجهها ثيابها وستر كستر أن تجار لو
 وضع على فخذ من شعر فقط لا يكتشف شعر ويكون له اختار ولا يكون للرجل ثوب ولا يكون له ليس الحجاب
 إلا أن لا يجد تعالى من يسهه ويضعه أسفل من سكرين ولا يكون له ليس سراويل إلا أن لا يجد إزارا فيلبسه
 ولا تضع منه شيئا ولا يكون ذلك ولا يلبس رقيق يوشى (١) و يصب ودقيق قصص وغشيه وانبسوخ كله ما يرد أن
 له ليس يصب وأنسوخ يسير وكل صبغ عدس واد كصب ثوب يصب فوق رجليه فيلبسه ولبسه وكن
 كاصبع ووصب ثوب يصب في ورس يصب ربيع ربيع أو ليس من الثوب يصبون ليس أو غيره وكان
 إذا أصاب واحد منهما صبغ رجليه شيئا وإن لم يلبسه غيره وإن كان ماء إذا أصابهما لم يحرهما واحد منهما
 فلو غسل كان أحب إلى واحد وأخرى أن لا يلقى في نفس منهما شيء وإن لم يغسل رجوت أن يسع لابسهما إذا
 كان هكذا لأن الصباغ ليس يصب وإن ردت رجليه يصب ربيع فإن ذهب ربيع يغسل رجوت أن يجزى
 ولو كان أمه أن لا يلبس من ثياب شيئا منه أو غير أن أو ورس يجل كان إن صبغ ثم ذهب لم يجز لابس بعد
 غسلات وسكنه إذا ارتل لا يلبسه إذا كان برقعان ولو لم يوجد في ذلك الحين فيه والله عز (٢) وما قلت
 موجود من ذلك في خبر راته أعلم (٣) وكذا لو صبغ ثوب عدس زعفران ولورس بسدر أو سواد فكانا
 إذا صبغ لابسهما يظهر للزعفران وأورس يصب كان له يصبهما ولو كان زعفران ولورس إذا صبغ لابسهما يظهر
 لهما شيء من ربيع زعفران أو لورس يلبسهما وورس زعفران أو ورس يصب بعض ثوب لم يكن للحرم يصبه حتى
 يصب ويعقد حرم عليه إزاره لأنه من صلاح الأزار ولا إزار ما كان معفوا ولا يأتز ذليل ثم يعقد الذليل من
 وراءه ولا يعقد رداءه عليه وان كان يبرز صرى رداءه إن شاء في إزاره أو في سراويله إذا كان رداء منشورا فإن
 لبس شيئا مما قلت ليس له لابس ذراعه لا يجوز له لبسه اقتضى وقيل لابس له وكثيره سواء فإن وقع الحرم
 رأسه طرفة عين إذا كرا علما أو انفتحت امرأة أو لبست ما ليس لها أن تلبسه فاعليهما فدية ولا يصب الحرم رأسه
 من علة ولا غيرها فإن لم يصب وإن لم يكن دلال يلبس أخيرا سعيد بن ساه عن ابن جريح عن عطاء أنه قال
 في الحرم يلبس ثوب على بطنه من ضرورة أو من برد قال إذا نزل من ضرورة فلا فدية أخيرا سعيد بن ساه عن
 ابن جريح عن هشام بن حمير عن طاووس قال رأيت ابن عمر يلبس بالبيت وقد حرم على بطنه ثوب أخيرا سعيد

(١) لعصب : - بفتح فسكون ، برود فدية وعصب غزلها ثم يصبغ ويأخذ موشيا لفة ، وعصب أيضا : -
 يأخذ صبغ .

(٢) قوله : - وما قلت موجود الخ كذا في نسخ ، وأنظر ، وحرر . كنه مصححه .

ابن ساء عن إسماعيل بن أمية أن نافعاً أخبره أن عبد الله بن عمر لم يكن عقد الثوب عليه إنما غرز طريقه على إزاره أخبرنا سعيد بن سالم عن مسلم بن جندب قال: جاء رجل يسأل ابن عمر وأنا معه قال «أخالف بين طرفي ثوبي من ورأى ثم أعقده وأنا محرم» فقال عبد الله «لا تعقد شيئاً» أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه كره للمحرم أن يتوشع بالثوب ثم يعقد طريقه من ورأه إلا من ضرورة، فإن فعل من ضرورة لم يفتد. أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً مخزماً بجحداء يرق فقال «انزع الجلب» مرتين، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء في المحرم: يجعل المسك على رأسه؟ فقال: نعم لا بأس بذلك وسألت عن عصاة يعصبها المحرم رأسه؟ فقال: لا العصابة تكفت شعرا كثيرا (قال الشيخ إني) لا بأس أن يرتدى المحرم ويطرح عليه قميص والبراويل والقرو وغير ذلك ما لم يلبسه لباساً وهو كالرداء ولا بأس أن يغسل المحرم ثيابه وثياب غيره ويلبس غير ما أحرم فيه من الثياب ما لم يكن من أشتاب المنهى عن لبسها، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال «ويلبس المحرم من الثياب ما لم يمل فيه» أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بالمشق للمحرم بأساً أن يلبسه وقال: إنما هو مدرة. أخبرنا سعيد بن سالم قال الربيع أظنه عن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بأساً أن يلبس المحرم (١) ساجاً ما لم يزره عليه فإن زره عليه عمدا افتدى كما يفتدى إذا قمص عمدا (قال الشيخ إني) وهذا تأخذ (قال الشيخ إني) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بدرس العصفور والزعران للمحرم بأساً ما لم يجد ريحه (قال الشيخ إني) أما العصفور فلا بأس به وأما الزعران فإذا كان إذا مسه الماء ظهرت رائحته فلا يلبسه المحرم وإن لبسه افتدى، أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة أنها قالت كنا عند عائشة إذ جاءت امرأة من نساء بني عبد الدار يقال لها تملك فقالت يا أم المؤمنين إن ابنتي فلانة حلفت أنها لا تلبس حليها في الموسم فقالت عائشة «قولي لها إن أم المؤمنين تقسم عليك إلا لبست حليك كله» أخبرنا سعيد عن موسى بن عبيدة عن أخيه عبد الله بن عبيدة وعبد الله بن دينار قالا: من السنة أن تمسح المرأة يديها عند الإحرام بشيء من الحناء ولا تحرم (٢) وهي عفا (قال الشيخ إني) وكذلك أحب لها (قال) إن اختضت الحمره ولغت على يديها رأيت أن تفتدى وأما لو مسحت يديها بالحناء فإني لا أرى عليها فدية وأكرهه. لأنه ابتداء زينة، أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن ناساً سألوه عن السكحل الأتعد المرأة المحرمة الذي ليس فيه طيب قال أكرهه لأنه زينة وإنما هي أيام تخشع وعبادة (قال الشيخ إني) والسكحل في المرأة أشد منه في الرجل فإن فعلا فلا أعلم على واحد منهما فدية ولكن إن كان فيه طيب فأيهما اكتحل به افتدى، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر أنه إذا رمد وهو محرم أقطر في عينه الصبر إقطارا، وأنه قال: يكتحل المحرم بأي كحل إذا رمد، ما لم يكتحل بطيب، ومن غير رمد، ابن عمر أمثال.

(١) الساج - هو الطيأسان الأخضر أو الأسود. كما في القاموس.

(٢) قوله: وهي عفا كذا في نسخ الأم التي يدنا، ووقع في «مختصر المزني» وهي غفل، وكتبنا هنالك أن الغفل التي لا أثر بها من الحضاب من قول العرب «نافقة غفل» لا علامة عليها، فانظر. كتبه مصححه.

باب لبس المنطقة والسيف للمحرم

(**ثالثنا في**) رحمه الله تعالى: يلبس المحرم المنطقة ولو جعل في طرفها سيورا فعقد بعضها على بعض لم يضره ويتقلد المحرم السيف من خوف ولا فدية عليه ويتنكب المصحف .

باب الطيب للإحرام

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب « إذا رميت الحجرة فقد حل لكم ما حرم عليكم إلا النساء والطيب » أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم قال قالت عائشة « أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال سالم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع ، أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت « كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت » أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال سمعت عائشة وبسطت يديها تقول « أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين لإحرامه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت » أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت » أخبرنا سفيان بن عيينة عن عثمان بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عائشة تقول « طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه ولحله » فقلت لها بأى الطيب : فقالت « بأطيب الطيب » وقال عثمان ما روى هشام هذا الحديث إلا عنى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت « رأيت ويص الطيب في فارق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث » أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمر بن عبد الله بن عروة أنه سمع القاسم بن محمد وعروة بن مخرجان عن عائشة أنها قالت « طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي في حجة الوداع للعل والإحرام » أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان أنه سمع عائشة بنت سعد تقول طيبت أبي عند إحرامه ^(١) بالسك والقديرة أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن بن زيد عن أبيه أنه قال رأيت ابن عباس محرما وأن على رأسه مثل ^(٢) الرب من العالية (**ثالثنا في**) وبهذا كله نأخذ فنقول : لا بأس أن يتطيب الرجل قبل إحرامه بأطيب ما يجد من الطيب غالبه ومجده وغيرهما إلا ما نهى عنه الرجل من التزعفر ولا بأس على المرأة في التطيب بما شاءت من الطيب قبل الإحرام وكذلك لا بأس عليهما أن يفعلا بعد ما يريان حرة العقب ، وحلق الرجل وتقصير المرأة قبل الطواف بالبيت ، والحجة فيه ما وصفتنا من تطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحالين ، وكذلك لا بأس بالمجموع وغيره من الطيب لأنه أحرم وابتدأ الطيب حلالا وهو مباح له ، وبقاؤه عليه ليس بابتداء منه له . وكذلك إن كان الطيب دهنا أو غيره . ولكنه إذا أحرم فمس من الطيب شيئا قل أو كثر يده أو أمسه جسده وهو ذا كره لحرمته غير جاهل بأنه لا ينبغي له ، اقتدى . وكل ما سمي الناس طيبا في هذه الحال من الأفابيه وغيرها وكل ما كان مأكولا إنما يتخذ ليؤكل أو يشرب لدواء أو غيره ، وإن كان طيب الريح ويصلح في الطيب فلا بأس بأكله ، وشبه ذلك مثل المصطكا والزنجبيل والدارصيني وما أشبه هذا ، وكذلك كل معوف أو حطب من نبات الأرض مثل الشيع والقيقوم والأذخر وما أشبه هذا . فإن شئ أو أكله أو دقه فطبخ به

(١) السك : - بالضم ، ضرب من الطيب ، يركب من مسك ورامك . كذا في اللسان .

(٢) الرب : - بالضم ، الطلاء الحائر . كذا في اللسان .

جسده فلا فدية عليه ، لأنه ليس بطيب ولا دهن ، وريحان عندى طيب ، وما طيب من الأدهان بالرياحين في طيبا كان طيبا وما (١) رب بها عندى طيب إذا بقى طيبا مثل الزنبق والحيرى ولسكاذى والبان المنشوش وليس البنفسج بطيب إنما رب للنفعة لا للطيب ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أنه سئل : أيشم الحرم الريحان والدهن والطيب؟ فقال : لا ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال ما أرى الورد والياسمين إلا طيبا (قال الشيخ فى) وممس الحرم من رطب الطيب بشئ من بدنه اقتدى وإن مس يده منه شيئا يابس لا يبق له أثر في يده ولا له ريح كرهته له ولم أر عليه الفدية وإنما يفتدى من الشم خاصة بما أثر من الطيب من لشم ، لأن غاية الطيب للتطيب وإن جلس إلى عطار فأطال ، أو مر به فوجد ريح الطيب أو وجد ريح السكبة مطيبة أو بمجرة لم يكن عليه فدية وإن مس خلوق لسكبة جافا كان كما وصفت لأفدية عليه فيه لأنه لا يؤثر ولا يبق ريحه في بدنه وكذلك الركن وإن مس الخلوق رطبا اقتدى وإن انتضع عليه أو تلطخ به غير عامد له غسله ولا فدية عليه وكذلك لو أصاب ثوبه ولو عقد طيبا فعمله في خرقة أو غيرها وريحه يظهر منها لم يكن عليه فدية وكرهته له لأنه لم يمس طيب نفسه ولو أكل طيبا أو استعط به أو احتقن به اقتدى وإذا كان طعام قد خالطه زعفران أصابته نار أو لم تصبه فأظفر ، فإن كان ريحه يوجد أو كان طعم الطيب يظهر فيه فأكله الحرم اقتدى وإن كان لا يظهر فيه ريح ولا يرجده له طعم وإن ظهر لونه فأكله الحرم لم يفتد لأنه قد يكثر الطيب في الماء كالأكل ويمس النار فيظهر فيه ريحه وطعمه ويقبل ولا تمسه نار فلا يظهر فيه طعمه ولا لونه وإنما الفدية وتركها من قبل الريح والطعم وليس للون معنى لأن اللون ليس بطيب وإن حشا الحرم في جرح له طيبا اقتدى والأدهان دهنان ، دهن طيب فذلك يفتدى صاحبه إذا دهن به من جسده شيئا قل أو كثر وذلك مثل البان المنشوش بالطيب والزنبق وماء الورد وغيره (قال) ودهن ليس بطيب مثل سليخة البان غير المنشوش والشرق والزيت واسمن والزبد ، فذلك إن دهن به أى جسده شاء غير رأسه ولحيته أو أكله أو شربه فلا فدية عليه فيه ، وإن دهن به رأسه أو لحيته اقتدى ، لأنهما في موضع الدهن وعما يرحلان ويذهب شعتهما بالدهن فأى دهن أذهب شعتهما ورجلها ، بقى فيها طيبا أو لم يبق ، فعلى المدهن به فدية . ولو دهن رأسه بعسل أو لبن لم يفتد لأنه لا طيب ولا دهن إنما هو يقدر لا يرجل ولا يمس الرأس ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال يدهن الحرم قدميه إذا تشقت بالودك ما لم يكن طيبا . أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء ، أنه سأله عن الحرم يتشقق رأسه أيدهن الشقاق بمسمن؟ قال : لا ، ولا بودك غير السمن . إلا أن يفتدى قفلت له : إنه ليس بطيب قال واسكنه رجل رأسه قال قفلت له : فإنه يدهن قدمه إذا تشقت بالودك ما لم يكن طيبا فقال : إن القدم ليست كالشعر إن شعر رجل قال عطاء : واللعية في ذلك مثل الرأس .

باب لبس المحرم وطيبه جاهلا

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يحيى بن أبيه عن أبيه قال : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة فأتاه رجل وعليه مقطعة (عنى جبة) وهو متضمخ بالخلوق فقال يا رسول الله : إني أحرمت بالمعرة وهذه على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما كنت تصنع في حجك؟ » قال كنت أترع هذه المقطعة وأغسل هذا الخلوق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما كنت صانعا في حجك فأصنعه في عمرتك »

(١) رب : بها أى طيب وغذى ودهن ، منشوش ، أى مخلوط بالطيب ، كذا في كتب اللغة . كتبه : صححه ،

أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول : من أحرم في قريش وبعث بها رعا ولا يشتمها (قال الشافعي) ولسنة كما قال عطاء لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر صاحب الجبة أن يزرعها ولم يأمره بشتمها ، أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال قلت لعطاء : أ رأيت لو أن رجلا أكل من ميثاقه وعليه جبة ثم سار سبيلا ثم ذكرها فنزعها أعليه أن يعود إلى ميثاقه فيحدث إحراما ؟ قال : لا ، حسبه الإحرام لأول (قال الشافعي) وهذا كما قال عطاء ، إن شاء الله تعالى ، وقد أكل من ميثاقه واجبة لاعتقه أن يكون بهلا ، وبهذا كان نأخذ (قال الشافعي) أحسب من نهى الحرم عن تطيب قبل الإحرام والإفاضة بأنه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الأعرابي بمس الخلق عنه ونزع الجبة وهو محرم فذهب إلى أن النهي عن التطيب لأن الخلق كان عنده طيبا وحق عليه ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عمرو فرأوه عتلك فأخذوا بالنهي عن عيب ، وإعانة رسول الله صلى الله عليه وسلم الأعرابي بمس الخلق عنه والله تعالى أعلم ، أنه نهى أن يزرع رجل ، أخبرنا جريج قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني إسحاق بن عمار قال أخبرني عبد العزيز بن صهيب عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يزرع رجل ، فإن قلنا : إن حديث النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب الجبة بمس الخلق يحتمل ما وصفت ويحتمل أن يكون إنما أمره بنفسه لأنه طيب وليس له عزم أن يقي عليه التطيب ، وإن كان قبل الإحرام قبله إن شاء الله تعالى فلو كان كما قلت كان منسوخا فإن قلنا وما نسخة ؟ قلنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الأعرابي بالجعة والجرعانة في سنة ثمان وحدثت عائشة أنها طيبت النبي صلى الله عليه وسلم لحله وحرمة في حجة الإسلام وهي سنة عشر ، فإن قال فقد نهى عنه عمر قتادة عنه نهى عنه علي النعماني وصحت إن شاء الله تعالى فإن قال أغلظ غلط من روى عن عائشة ؟ قيل : هم أولى أن لا يغلطوا ممن روى عن ابن عمر عن عمر لأنه إنما روى هذا عن ابن عمر عن عمر رجل أو الثمان وروى هذا عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة أو سبعة ، واعدد الكثير أولى أن لا يغلط من عدد القليل ، وكل عندنا يغلط إن شاء الله تعالى ولو جاز إذا خالف ما روى عن عمر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في التطيب أن يخاف غلط من روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن يخاف غلط من روى هذا عن عمر ، وإذا كان ، علمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب وأن عمر كره علنا واحدا من جهة الخبر فلا يجوز لأحد أن يزعم أن قول النبي صلى الله عليه وسلم يترك الخلق إلا بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا بقول غيره وقد خالف عمر سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عباس وغيرهما وقد يترك من بكره التطيب للإحرام والإحلال لقول عمر أقاويل لعمر لقول الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأقاويل لعمر لا يخالفه فيها أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخالف عمر لراي نفسه ، فإذا كان يصنع هذا في بعض قول عمر فكيف حاز أن يدع السنة التي فرض الله تعالى على الخلق اتباعها لقول من يفعل في قوله مثل هذا (١) لعمرى لأن جاز له أن يأخذ به فيدعي سنة بخلافه فما لا سنة عليه فيه أضيق وأحرى أن لا يخرج من خلافه وهو يكثر خلافه فيما لا سنة فيه وإلا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسام بن أنزاع الجبة عنه وبمس الصغيرة ولم يأمره

(١) قوله : لعمرى لأن جاز الخ في جميع النسخ التي بيدنا اختلاف في هذا المقام بزيادة وتقص وتحرير ، ولعل أقربها إلى الصحة نسخة في أمتهاها ، فانظر ، وحرر .

بالكفارة قلنا : من لبس ما ليس له لبسه قبل الإحرام جاهلا بما عليه في لبسه أو ناسيا لحرمه (١) ثم ثبت عليه أي مدة ما ثبت عليه بعد الإحرام أو ابتداء لبسه بعد الإحرام جاهلا بما عليه في لبسه أو ناسيا لحرمه أو مخطئا به وذلك أن يريد غيره فيلبسه نزع الحبة وقيامه نزعاً ولم يشقه ولا فدية عليه في لبسه وكذلك الطيب قياساً عليه فإن كان نبي صلى الله عليه وسلم إنما أمره بغسله لما وصفناه من الصفرة وإن كان للطيب فهو أكثر أو مثله والصفرة جامعة لأشياء طيب وصفرة ، فإن قال قائل : كيف قلت هذا في الناسي والجاهل في اللبس والطيب ولم تقله فيمن جز شعره أو قتل صيدا ؟ قيل له إن شاء الله تعالى قلته خبراً وقياساً وأن حاله في اللبس والطيب مخالفة حاله في جز الشعر وقتل الصيد ، فإن قال : فما فرق بين الطيب واللبس وقتل الصيد وجز الشعر وهو جاهل في ذلك كله ؟ قيل له الطيب واللبس شيء إذا أزاله عنه زال فكان إذا أزاله كحاله قبل أن يلبس ويتطيب لم يتلف شيئاً حرم عليه أن يتلفه ولم يزل شيئاً حرم عليه إزالته إنما أزال ما أمر بإزالته مما ليس له أن يثبت عليه وقتل الصيد أتلف ما حرم عليه في وقته ذلك لإتلافه وجاز الشعر والظفر أزال بقطعه ما هو ممنوع من إزالته في ذلك الوقت والإزالة لما ليس له إزالته إتلاف وفي الإتلاف لما نهى عن إتلافه عوض خطأ كان أو عمداً ، لما جعل الله في إتلاف النفس خطأ من الدية وليس ذلك غير في الإتلاف كهو في الإتلاف ولكنه إذا فعله علماً بأنه لا يجوز له وذا كرا لإحرامه وغير مخطئ ، فعليه الفدية في قليل اللبس والطيب وكثيره على ما وصفت في الباب قبل هذا ولو فعله ناسياً أو جاهلاً ثم علمه فتركه عليه ساعة وقد أمكنه إزالته عنه بنزع ثوب أو غسل طيب اقتدى لأنه أثبت الثوب والطيب عليه بعد ذهاب المذر وإن لم يمكنه نزع الثوب لعل مرض أو عطب في بدنه وانتظر من ينزعه فلم يقدر عليه فهذا عذر ومضى أمكنه نزع نزعته وإلا اقتدى إذا تركه بعد الإمكان ولا يفتدى إذا نزعته بعد الإمكان ولو لم يمكنه غسل الطيب وكان في جسده رأيت أن يسحه بخرقه فإن لم يجد خرقه فتراب إن أذهبته فإن لم يذهب فبشجر أو حشيش ، فإن لم يقدر عليه أو قدر فلم يذهب ، فهذا عذر ، ومضى أمكنه الماء غسله ولو وجد ماء قليلاً إن غسله به لم يكفه لوضوئه غسله به وتيمم لأنه مأثور بغسله ولا رخصة له في تركه إذا قدر على غسله وهذا مخصص له في التيمم إذا لم يجد ماء ولو غسل الطيب غيره كان أحب إلى ، وإن غسله هو يده لم يفتد من قبل أن عليه غسله وإن ماسه فأباً ماسه ليذهب عنه لم يماسه ليتطيب به ولا يثبت . وهكذا ما وجب عليه الخروج منه خرج منه كما يستطيع ، ولو دخل دار رجل بغير إذن لم يكن جائزاً له وكان عليه الخروج منها ، ولم أزع أنه يخرج بالخروج منها ، وإن كان يمشي فيها لم يؤذن له فيه لأن مشيه للخروج من الذنب لا للزيادة ، فيه فهكذا هذا الباب كله وقياسه .

باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة

(قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل «الحج أشهر معلومات فمن فرض فبين الحج فلا رقت» إلى قوله «في الحج» أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن الرجل يهل بالحج قبل أشهر الحج ؟ فقال : لا ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال قلت لثنايف أئمت عبد الله بن عمر يسمى شهر الحج ؟ فقال : نعم . كان يسمى (٢) شوالاً وذا القعدة وذا الحجة

(١) قوله : ثم ثبت عليه الخ ، كذا في النسخ ، ولعل في العبارة ، تحريفاً ، فحرر . كتبه مصححه .

(٢) قوله : شوالاً وذا القعدة وذا الحجة . كذا في بعض النسخ بالنصب ، وفي بعضها شوال وذو القعدة الخ بالرفع ومثله في المسند ، وكل صحيح ، والمدار على الرواية . كتبه مصححه .

قلت لنافع : فإن أهل إنسان بالحج قبلهن : قال : ثم أسمع منه في ذلك شيئاً ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قال طاوس هي شوال وذو القعدة وذو الحجة ، أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنه قال عطاء : أرأيت لو أن رجلاً جاء مهلاً بالحج في شهر رمضان كيف كنت قائلًا له ؟ قال أقول له : اجعلها عمرة ، أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرنا عمر بن عطاء عن عكرمة أنه قال : لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج إلا في أشهر الحج من أجل قول الله عز وجل « الحج أشهر معلومات » ولا ينبغي لأحد أن يلي بحج ثم يقم .

باب هل يسمى الحج أو العمرة عند الإهلال أو تسكني النية منهما ؟

أخبرنا الربيع قال (قال الشافعي) رحمه الله فيها حكيتنا من الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم دليل على أن نية الملبى كافية له من أن يظهر ما يحرم به كما تكون نية النسي مكتوبة أو نافلة أو نذرًا كافية له من إظهار ما ينوي منها بأي إحرام نوى ، ونية الصائم كذلك . وكذلك لو حج أو اعتمر عن غيره كفته نيته من أن يسمى أن حجه هذا عن غيره (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلبيته حجا قط ولا عمرة (قال الشافعي) ولو سمي الحرم ذلك لم أكرهه إلا أنه لو كان سنة سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من بعده ، ولو لم يكن الحرم فقال : « لبيك بحجة وعمرة » وهو يريد حجة كان مفرداً ولو أراد عمرة كان معتمراً ولو سمي عمرة وهو يريد حجا كان حجا ولو سمي عمرة وهو يريد قرانا كان قرانا إنما يصير أمره إلى النية إذا أظهر التلبية معها ولا يلزمه إذا لم يكن له نية أن يكون عليه أكثر من سلفه ، وذلك أن هذا عمل لله خالص لا شيء ، لأحد من آدميين غيره فيه فيؤخذ فيه بما طهر من قوله دون نيته . ولو لم يكن رجل لا يريد حجا ولا عمرة لم يكن حاجا ولا معتمرا كما لو كبر لا يريد صلاة لم يكن داخلا في الصلاة ولو أكل سحراً لا يريد صوما لم يكن داخلا في الصوم وكذلك لو لم يأكل يوماً كاملاً ولا ينوي صوما لم يكن صائماً ، وروى أن عبد الله بن مسعود لقي ركباً بالساحل محرمين فلبوا فلبى ابن مسعود وهو داخل إلى الكوفة والتلبية ذكر من ذكر الله عز وجل ، لا يضيّق على أحد أن يقول ، ولا يوجب على أحد أن يدخل في إحرام إذا لم ينوّه .

باب كيف التلبية ؟

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم « لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » قال نافع كان عبد الله بن عمر يزيد فيها « لبيك لبيك لبيك وسعديك والخير بيدك والرغباء إليك والعمل » (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالتوحيد « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » وذكر المناجسون عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم « لبيك إله الحق لبيك » (قال الشافعي) كما روى جابر وابن عمر كانت أكثر تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم وحى إلى حب النبي صلى الله عليه وآله لا يقصر عنه ولا يجاورها ، إذا قرأ القرآن ، روى أبو هريرة
عن أبي بن كعب قال صلى الله عليه وسلم فإنه مشبه على معنى لآلهة ثلثية وتلبية إجابة ، فأبى الله أن يبعث إليه الحق بليان أولا
وآخر ، أخرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني حميد الأعرج عن مجاهد أنه قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصبر من التلبية « بليان الله بليانك سبب لا شريك لك » ثم إن الحمد والنعمة لك والمآل لا شريك لك » قال
حق إذا كان ذلك يوم الناس يصرفون عنه كأنه أعجب به ، هو فيه فإراد فيه « بليان إن عيش عيش الآخرة » قال ابن
جرير وحسب أن ذلك يوم عرفة (قال ابن أبي) وهذه تلبية كتبت في روي عنه وأخر أن عيش عيش
الآخرة لا عيش الدنيا ولا ، فبها ولا يضيع على أحد في مثله ، قال ابن عمر ولا غيره من تعظيم الله تعالى ودعائه
مع التلبية ، غير أن لا خير عسى أن يرد ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من التلبية ولا يصد بها شيئا إلا
ذكر عن أبي بن كعب عليه وسلم ويعظم الله تعالى ويدعوه بعد قطع التلبية ، أخرنا سعيد بن قاسم بن دهم عن
عبد بن عجلان عن عبد الله بن أبي سعدة أنه قال سمع بعض بني أخيه وهو يلبي (إذا أعرج) فقال : سعد
أعرج : إنه لا ذو أعرج ، به هكذا كسا نبي عن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

باب رفع الصوت بالتلبية

(قال ابن أبي) حميد بن سالم بن نيس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك
بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن خالد بن الصائب الأحمري عن أبيه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال « أنا جبريل فأمرني أن أمر سحابة و من معي أن رفعوا أصواتهم بالتلبية أو : لإهلال » يريد أحدهما
(قال ابن أبي) وإنما أمر به جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم تأمر رجال المحرمين وفيه دلالة على أن أصحابه
هم لرجال دون النساء فأمرهم أن يرفعوا أصواتهم ، ومع ذلك أن يقطع أصواتهم (١) فكانوا ينكروه قطع أصواتهم
وإذا كان الحديث يدل على أن الأمور يرفع الأصوات بالتلبية رجال فكانت النساء بأمرت بالسكوت فإن لا سمع
صوت امرأة أحد منهن وأمرت به فلا ترفع المرأة صوتها بالتلبية وتسمع نفسها .

باب من يستحب لزوم التلبية ٢

(قال ابن أبي) أحمد بن محمد بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن
عبد الرحمن بن عبد سعيد قال كان سلفنا لا يدعون تلبية عند أربع ، عند اضطمام إرفاق حتى تظم وعند إشرافهم على
شيء ، وعند طهيم بن بطون لأودية وعند هبوطهم من شيء ، متى يشرفون منه وعند صلاة إذا فرغوا ذهب
(قال ابن أبي) وهو روى بن سالم عن سائب هو موافق له روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن
سبح عليه سلام أمره بأن يرفع صوت بالتلبية وإذا كانت ليلة برا أمر الملوك برفع الصوت به فأوى
موضع أن يرفع الصوت به مجتمع الناس حيث كانوا من مساجد الجماعات والأسواق واضطمام إرفاق ، وأين كان
أحدهم لما شفع من ذلك من طاعته برفع صوت ، وأن معنى رفع صوت به كمن رفعه بالأذان الذي لا سمعه
شيء ، إلا شهد به ، وإن في ذلك تنبيه للسامع له ، يحدث له رغبة في فعله بنفسه ولسانه أو بعضها ، ويؤجر
له عليه له .

(١) قوله : فكانوا ينكروه قطع أصواتهم ، كذا في جميع النسخ ، وانظر . كتبه مصححه .

باب الخلاف في رفع الصوت في السجدة

(باب الثاني) فإن قال قائل : لا يرفع المني صوته ، تعبه في سجدة واحدة في مسجد مكة وبني
 قول مخالف الحديث ثم لا يكون له معنى يجوز أن يذهب به أحد ، إذ حكي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 جبريل أمره أن يأمر أصحابه أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية ، ففي كانت التلبية من رحاب فينبغي له أن يرفع صوته بها
 وفي جاز لأحد أن يقول يرفعها في حال دون حال ، جاز غايه أن يقول يرفعهم حيث زعمت أنه يخفض ، ويخفض
 حيث زعمت أنه يرفع ، وهذا لا يجوز عندنا لأحد ، وفي حديث ابن سابط عن سابق أنهم كانوا لا يسمعون التلبيز
 عند انضمام الزم في حال على أنهم وضوا عليه عند اجتماع الناس ، وإذا تحروا اجتماع الناس على عروق كانت
 لمساجد أولى أن يجهروا بذلك فيها أولى من غيرها ، وأرأيت الأذان أينك رفع الصوت به في مسجد اجاعات ، وما
 قيل : لا ، لأنه قد أثر رفع الصوت من وكذلك تلبية به أرأيت لو لم يعلم أحد من هؤلاء شيئا ذكرته سابقا تعدو
 أن يرفع أصواتهم مع الجماعات فكل جماعة في ذلك سواء أو ينهي عنها في الجماعات لأن ذلك يشغل الصلي عن
 صلواته فيهي في المسجد الحرام ومسجد منى أولى أن لا يرفع عليهم صوت أو من غيرهم وإن كان ذلك كراهية
 رفع الصوت في المساجد أذ وإعطاء لها ، فأولى المساجد أن يعظم ، المسجد الحرام ومسجد منى « لأنه في الحرم

باب التلبية في كل حال

أخبرنا ربيع قال أخبرنا شافعي قال أخبرنا سعيد بن مسام عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر أن
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر من التلبية أخبرنا سعيد بن مسام عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر أن
 كان يلبي راكبا وناظرا ومضطجعا (قال الشافعي) واتفق عن محمد بن الحنفية أنه سئل أيها الحرم وهو جنب
 فقال : نعم (قال الشافعي) وتلبية ذكر من ذكر الله عز وجل فيلبي المرأة صاهر وجنبا وغير متوضئ ، وأمرأة
 حائضا وجنبا وطاهرا وفي كل حال . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة وعكرمة : اعلمي ما يفعل الحاج
 غير أن لا تصوقي بالبيت » وتلبية مما يرفع الحاج .

باب ما يستحب من القول في أثر التلبية

(باب الثالث) استحب إذا سلم أهل أن يلبي ثلاثا وأستحب إذا فرغ من التلبية أن يقول الحمد لله على ما
 صلى الله عليه وسلم وسأل الله جزاءه رضاه والجنة ونعيمه من غير ابتلاء . وقد قيل إن النبي وإذا الله تعالى وأن
 منطقته تلبية منطقته بإجابة داعي الله وأن تمام دعاءه . وإجابته الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأن يسأل
 الله تعالى في إركاب ذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والجنة ونعيمه من غير ابتلاء . فأما ما أعظم ما يسأل وسأل
 بعد ما أحب . أخبرنا ربيع قال أخبرنا شافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن صالح بن محمد بن زائدة عن
 عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا فرغ من تليته سأل الله تعالى رضاه به
 والجنة واستغفار برحمته من النار . أخبرنا إبراهيم بن محمد أن قاسم بن محمد كان يأمر إذا فرغ من تليته أن
 صلى على محمد النبي صلى الله عليه وسلم .

باب الاستثناء في الحج

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِنِجَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ «أَمَا تَرِيدِينَ الْحَجَّ؟» فَقَالَتْ إِنِّي شَاكِيَةٌ فَقَالَ لَهَا «حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ يَحِلَّ حَيْثُ حَبَسْتِي» أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَتْ لِي عَائِشَةُ هَلْ تَسْتَتْنِي إِذَا حَجَجْتُ؟ فَقُلْتُ لَهَا مَاذَا أَقُولُ؟ فَقَالَتْ: قُلِ «اللَّهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ وَلَهُ عَمَلْتُ فَإِنْ يَسِرْتُ فَهُوَ الْحَجُّ وَإِنْ حَبَسْتَنِي بِخَابِسٍ فَهُوَ عِمْرَةٌ» (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وَلَوْ ثَبِتَ حَدِيثُ عُرْوَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ لَمْ أَعُدْهُ إِلَى غَيْرِهِ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ عِنْدِي خِلَافُ مَا ثَبِتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَتِ الْحُجَّةُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَتْنَى مَخَالَفًا غَيْرَ الْمُسْتَتْنَى مِنْ حَصْرِ بَعْدُو أَوْ مَرَضٍ أَوْ ذَهَابِ مَالٍ أَوْ خَطَأٍ عِنْدَ أَوْ تِرَانٍ وَكَانَ إِذَا اشْتَرَطَ فَحَبَسَ بَعْدُو أَوْ مَرَضٍ أَوْ ذَهَابِ مَالٍ أَوْ ضَعْفٍ عَنِ الْبُلُوغِ حَلٌّ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي حَبَسَ فِيهِ بِلَا هَدًى وَلَا كُفْرًا غَيْرِهِ وَانْصَرَفَ إِلَى بِلَادِهِ وَلَا قِضَاءٌ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يَحِجَّ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ فَيَجْعَلُهَا وَكَانَتِ الْحُجَّةُ فِيهِ أَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَأْمُرْ بِشَرْطٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا يَأْمُرُ بِهِ وَكَانَ حَدِيثُ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ يُوَاقِفُهُ فِي مَعْنَى أَنَّهَا أَمَرَتْ بِالشَّرْطِ وَكَانَ وَجْهُ أَمْرِهَا بِالشَّرْطِ إِنْ حَبَسَ عَنِ الْحَجِّ فَهِيَ عِمْرَةٌ أَنْ يَقُولَ إِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ عَنِ الْحَجِّ وَوَجَدْتُ سَبِيلًا إِلَى الْوَصُولِ إِلَى الْبَيْتِ فَهِيَ عِمْرَةٌ وَكَانَ مَوْجُودًا فِي قَوْلِهَا أَنَّهُ لَا قِضَاءَ وَلَا كُفْرًا عَلَيْهِ وَاللهُ أَعْلَمُ ، وَمَنْ لَمْ يَثْبُتْ حَدِيثُ عُرْوَةَ لَانْقِطَاعِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَمَلُ أَنْ يَحْتَجَّ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ لِأَنَّهَا تَقُولُ : إِنْ كَانَ حَجٌّ وَإِلَّا فَهِيَ عِمْرَةٌ ، وَقَالَ أَسْتَدِلُّ بِأَمْرِهِمْ لَمْ تَرَهُ يَحِلُّ إِلَّا بِالْوَصُولِ إِلَى الْبَيْتِ وَلَوْ كَانَتْ إِذَا ابْتَدَأَتْ أَنْ تَأْمُرَ بِشَرْطٍ رَأَتْ لَهُ أَنْ يَحِلَّ بِغَيْرِ وَصُولٍ إِلَى الْبَيْتِ أَمَرَتْ بِهِ وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْأَشْرَاطَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ عَلَى الْحَاجِّ الْقِضَاءَ إِذَا حَلَّ بِعَمَلِ عِمْرَةٍ كَمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ فِيمَنْ قَالَ هَذَا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ خِلَافُ عَائِشَةَ إِذَا أَمَرَ بِالْقِضَاءِ وَالْجَمْعُ بَيْنَ مَنْ اشْتَرَطَ وَلَمْ يَشْتَرِطْ فَلَا يَكُونُ لِلشَّرْطِ مَعْنَى وَهَذَا مِمَّا أُسْتَبْخِرَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ ، وَلَوْ جَرَّدَ أَحَدٌ خِلَافَ عَائِشَةَ ذَهَبَ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ فِيمَنْ فَاتَهُ الْحَجَّ يَطُوفُ وَيَسْعَى وَيَخْلُقُ أَوْ يَقْصُرُ وَيَهْدِي ، وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا يَذْهَبُ إِلَى إِبْطَالِ الشَّرْطِ وَلَيْسَ يَذْهَبُ فِي إِبْطَالِهِ ^(١) إِلَى شَيْءٍ عَالٍ أَحْفَظُهُ ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحَجِّ فَأَنْكَرَهُ ، وَمَنْ أَبْطَلَ الْإِسْتِثْنَاءَ فَعَمِلَ رَجُلٌ بِهِ فَحُلَّ مِنْ حَجٍّ أَوْ عِمْرَةٍ فَأَصَابَ النِّسَاءَ وَالطِّيبَ وَالصَّيْدَ جَعَلَهُ مُفْسِدًا وَجَعَلَ عَلَيْهِ الْكُفْرَةَ فِيمَا أَصَابَ وَأَنْ يَمُودَ حَرَامًا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ يَقْضَى حَجًّا ، إِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِحَجٍّ أَوْ عِمْرَةٍ ، إِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِعِمْرَةٍ .

باب الإحصار بالعدو

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعِمْرَةَ لَهْ فَإِنْ أَحْصَرْتُمَا فَاسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ» آيَةٌ (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فَلَمْ أَمْعَمْ عَنْ حِفْظِ عَنْ مَنْ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ مُخَالَفًا فِي أَنَّ هَذِهِ آيَةٌ نَزَلَتْ بِالْخُدَيْيَةِ حِينَ أَحْصَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَالَ الْمُشْرِكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْتِهِ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَرَ بِالْخُدَيْيَةِ وَحَلَقَ وَرَجَعَ حَلَالًا وَلَمْ يَصِلْ إِلَى الْبَيْتِ وَلَا أَصْحَابَهُ إِلَّا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ وَحْدَهُ وَسَنَذَكَرُ قِصَّةَهُ وَظَاهِرُ آيَةِ أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِإِيَّامِهِمْ أَنْ لَا يَحْلِقُوا حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ وَأَمْرَهُ مَنْ كَانَ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ

(١) إِلَى شَيْءٍ عَالٍ أَحْفَظُهُ ، كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخ ، وَفِي بَعْضِهَا «إِلَى شَيْءٍ قَالَ أَحْفَظُهُ» وَانْظُرْ .

بغدية سماها وقال عز وجل « فإذا أمنتُمُ من جمعٍ بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى » الآية وما بعدها يشبه والله أعلم أن لا يكون على المحصر بعدو قضاء لأن الله تعالى لم يذكر عليه قضاء وذكر فرائض في الإحرام بعد ذكر أمره (قال) والذي أعقل في أخبار أهل المغازي شبه بما ذكرت من ظاهر الآية وذلك أنا قد عشنا في متراطى أحاديثهم أن قد كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية رجال يعرفون بأسمائهم ثم اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرة القضية وتخلف بعضهم بالحديبية من غير ضرورة في نفس ولا مال علته ولو لم يهره القضاء لأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شاء الله تعالى أن لا يتخلفوا عنه وما تخلفوا عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي توطؤ أخبار أهل المغازي وما وصفت من تخلف بعض من أحصر بالحديبية ، والحديبية موضع من الأرض منه ماهو في الحل ، ومنه ماهو في الحرم ، فإتيا نحر الهدى عندنا في الحل وفيه مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الهدى يبيع فيه تحت الشجرة فأزل الله عز وجل « لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة » فهذا كله نقول فنقول من أحصر بعدو حل حيث يحبس في حل كان أو حرم ونحر أو ذبح هديا ، وأقل ما يذبح شاة ، فإن أشرك سبعة في بدنة أو بقرة أجزأتهم أخرجوا معا منها أو أحدهم وهوب لهم حصصهم منها قبل ذبحها فذبحوها ، فأما إن ذبحها ثم وهب لهم حصصهم منها فهي له ولا تجزئهم ولا قضاء على المحصر بعدو إذا خرج من إحرامه والمحصر قائم عليه فإن خرج من إحرامه والعدو بخاله ثم زال العدو قبل أن ينصرف فكانوا على رجاء من الوصول إلى البيت بإذن العدو لهم أو زوالهم عن البيت أحببت أن لا يعجلوا بالإحلال ولو عجلوا به ولم ينتظروا جاز لهم إن شاء الله تعالى ولو أقام المحصر متأنيا لأى وجه ما كان أو متوانيا في الإحلال فاحتاج إلى شيء مما عليه فيه الفدية ففعله افتدى لأن فدية الأذى زلت في كعب بن عجرة وهو محصر ، فإن قال قائل ما قول الله عز وجل في الحديبية « حتى يبلغ الهدى محله » ؟ قيل والله أعلم . أما السنة فتدل على أن محله في هذا الموضع نحره لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر في الحل فإن قال فقد قال الله عز وجل في البدن « ثم محليا إلى البيت العتيق » قيل ذلك إذا قدر على أن ينحرها عند البيت العتيق فهو محليا فإن قال فهل خالفنا أحد في هدى المحصر ؟ قيل : نعم ، عطاء بن أبي رباح كان يزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر في الحرم فإن قال فبأى شيء رددت ذلك وخبر عطاء وإن كان منقطعاً شبه بخبرك عن أهل المغازي ؟ قلت عطاء وغيره يذهبون^(١) إلى أن محل الهدى وغيره ممن خالفنا يقول لا محل للمحصر بعدو ولا مرض حتى يبلغ الهدى الحرم فينحر فيه لما وصفت من ذكره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينحر إلا في الحرم ، فإن قال فهل من شيء بين ماقلت ؟ قلت : نعم^(٢) إذا زعموا وزعمنا أن الحرم منتهى الهدى بكل حال وإن نحر فيه فقد أجزأ عنه والقرآن يدل على أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ الحرم فإن قال : وأين ذلك ؟ قلت قال الله عز وجل « هم الذين كفروا وصدوك عن المسجد الحرام والهدى معكوا فإن يبلغ محله » فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول « حتى يبلغ الهدى محله » قلت الله أعلم بمحله ههنا يشبه أن يكون إذا أحصر نحره حيث أحصر كما وصفت ومحله في غير الإحصار الحرم وهو كلام عربى واسع ، وخالفنا بعض الناس فقال : المحصر بالعدو والمرض سواء وعليهما القضاء ولهما الخروج من الإحرام . وقال : عمرة النبي صلى الله عليه وسلم التي اعتمر بعد حصره قضاء عمرته التي أحصر بها ، ألا ترى أنها تسمى عمرة القضية وعمرة القصاص ؟ فقول لبعض من قال هذا القول : إن لسان العرب واسع فهي تقول : اقتضيت ماصع بى

(١) قوله : إلى أن محل الهدى . كذا في النسخ ، وفي الكلام نقص أو تحريف ، فيحور .

(٢) قوله : إذا زعموا النسخ ، كذا في النسخ ، وانظر أين جواب الشرط . إن لم تكن « إذا » محرفة عن « إذ » وحرر ، كتبه مصححه .

واقصصت ما صنع بي فبلغت ما منعت مما يجب لي وما لا يجب عليّ أن أبلغه وإن وجب لي (قال الشافعي) والذي نذهب إليه من هذا أنها إنما سميت عمرة القصاص وعمرة القضية أن الله عز وجل أقصم لرسوله صلى الله عليه وسلم فدخل عليه كما منعه لاعلى أن ذلك وجب عليه قال: أفذكر في ذلك شيئاً؟ قلت: نعم، أخبرنا سفيان عن مجاهد (قال الشافعي) فقال فهذا قول رجل لا يلزمي قوله، قلت ما زعمنا أن قوله يلزمك لولا دلالة القرآن وأخبار أهل المغازي وما تدل عليه السنة فقال قد سمعت ما ذكرت من السنة ولم تسند فيه حديثاً بيناً، فقلت ولا أنت أسندت فيه حديثاً في أن عمرة النبي صلى الله عليه وسلم يقال لها عمرة القضية وإنما عندك فيها أخبارهم فكان لي دفع ما علمت ولم تقم فيه حديثاً مسنداً مما ثبت على الانفراد ولم يكن إذا كان معروفاً متواطئاً عند بعض أهل العلم بالمغازي، فإن لم يكن لي دفعك عنه بهذا، لم يكن لك دفعي عن أنه تخلف بعض من شهد الحديبية من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن عمرة القضية فقال ما يقتضي هذا الجواب فادللي على الدلالة من القرآن قلت قال الله عز وجل «الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» قال فمن حقيق أن الله عز وجل قال «قصاص» واقصاص إنما يكون بواجب (قال الشافعي) قلت له إن القصاص وإن كان يجب لمن له القصاص فليس القصاص واجباً عليه أن يقتص قال وما دل على ذلك؟ قلت قال الله عز وجل «والجروح قصاص» أفواجب على من جرح أن يقتص ممن جرحه أو مباح له أن يقتص وخير له أن يعفو؟ قال: له أن يعفو ومباح له أن يقتص وقلت له قال الله عز وجل «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» فلو أن معتدياً مشركاً اعتدى علينا كان لنا أن نعتدي عليه بمثل ما اعتدى علينا ولم يكن واجباً علينا أن نفعل قال ذلك على ما وصفت فقلت فهذا يدل على ما وصفت وما قال مجاهد من أن الله عز وجل أقصم منهم فدخل عليهم في مثل الشهر الذي ردوه فيه وليس فيه دلالة على أن دخوله كان واجباً عليه من جهة قضاء نسك والله أعلم وإنما يدرك الواجب فيه وغير الواجب خيراً والخبر يدل على مثل ما وصفنا من أنه ليس بواجب (قال الشافعي) ومن أحصر في موضع كان له أن يرجع عن موضعه الذي أحصر فيه ويحل فإذا أذن بعد انصرافه كان له أن يتم على الانصراف قريباً كان أو بعيداً إلا أن إذا أمرته بالخروج من إحرامه عاد كن لم يحرم قط، غير أني أحب له إذا كان قريباً أو بعيداً أن يرجع حتى يصل إلى ما صد عنه من البيت واختياري له في ذلك بالقرب بأنه وإن كان الرجوع له مباحاً فترك الرجوع كان فيه وحشة أكثر بهذا المعنى وإن كان الرجوع من بعد أعظم أجراً، ولو أوجت له أن يذبح ويحل ويصرف فذبح ولم يحلق حتى يزول أعدوه لم يكن له الحلاق وكان عليه الإتمام لأنه لم يحل حتى صار غير محصور وهو مأجور في الذبح إن شاء الله تعالى، وهذا قول من يقول لا يكمل إحلال المحرم إلا بالحلاق، ومن قال يكمل إحلاله قبل الحلاق وحلاق أول الإحلال قال إذا ذبح فقد حل وليس عليه إذا ذبح أن يمسح على وجهه ولو أحصر ومعه هدى قد ساءه متطوعاً به أو وجباً عليه قبل الإحصار فله ذبحه في مكانه كما ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه بالحديبية وقد أوجه قبل أن يحصر، وإذا كان عليه أن يحل بالبيت فتمعه فعل دونه بالعدر كان كذلك المحدث أولى أن يكون له نحره حيث حبس وعليه الهدى لإحصاره سوى ما وجب قبل أن يحصر من هدى وجب عليه بكل حال (قال الشافعي) ولو وجب عليه هدى في فوره ذلك فلم يكن معه كان له أن يشتريه ويذبحه مكانه

ولو كان وجب عليه قبل ذلك كان ذلك له ولو أخر هديه ليعث به إذا ذهب الحصر كان أحب إلى ، لأنه شيء لم يجب عليه في فوره . وتأخيره بعد فوره كتأخيره بعد ما وجب عليه (قال) ولو أحصر ولا هدى معه اشترى مكانه هدبا وذبيحه وحل ، ولو وهب له أو ملكه بأى وجه ما كان فذبحه أجزأ عنه ، فإن كان موسرا لأن يشتري هدبا ولم يجد هدبا مكانه أو موسرا يهدى وقد أحصر فيها قولان ، أحدهما لا يحل إلا يهدى ، والآخر أنه مأثور بأن يأنى بما يقدر عليه فإذا لم يقدر على شيء خرج مما عليه وكان عليه أن يأنى به إذا قدر عليه ، ومن قال هذا قال يحل مكانه ويذبح إذا قدر ، فإن قدر على أن يكون الذبيح بمكة لم يجوز أن يذبح إلا بها وإن لم يقدر ذبح حيث يقدر (قال) ويقال لا يجوز له إلا هدى ، ويقال يجوز له إذا لم يجد هدبا إطعام أو صيام ، فإن لم يجد الطعام كان كمن لم يجد الهدى ، وإن لم يقدر على الصيام كان كمن لم يجد هدبا ولا طعاما ، وإذا قدر أدى أى هذا كان عليه ، وإن أحصر عبد قد أذن له سيده في الحج وابتدأ له مال له وعليه الصوم تقرب له الشاة ذراعى ، ثم الدراهم طعاما ، ثم يصوم عن كل مد يوما واقول في إحلاله قبل الصوم واحد من قولين ، أحدهما أن يحل قبل الصوم ، والآخر لا يحل حتى يصوم والأول أشبههما بالقياس لأنه إذا أدر بالخروج من الإحرام والرجوع للخوف أشبه أن لا يؤخر بانقضاء على الخوف للصوم والصوم يجزئه في كل موضع وإذا أحصر رجل أو امرأة أو عدد كثير بدو مشركين كالعدو الذى أحصر بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية وأصحابه فكانت بهم قوة على قتالهم أو لم تكن كان لهم الانصراف لأن لهم ترك القتال إلا في الضرر أو أن يبدؤا بالقتال وإن كان النظر للمسلمين الرجوع عنهم اخترت ذلك لهم وإن كان النظر للمسلمين قتالهم اخترت قتالهم ولبس السلاح والتفدية ، وإذا أحصروا بغير مشركين اخترت الانصراف عنهم بكل حال بعد الإحلال من الإحصار فإن قال قائل فكيف زعمت أن الإحصار بالمسلمين إحصار يحل به الحرم إذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أحصر بمشركين ؟ قيل له إن شاء الله تعالى ذكر الله الإحصار بالعدو مطلقا لم يخص فيه إحصارا بكافر دون مسلم وكان المعنى الذى في الشرك الحاضر الذى أحل به المحصر الخروج من الإحرام خوفا أن ينال العدو من الحرم ما ينال عدوه فكان معقولا في نص السنة أن من كان بهذه الحال كان للحرم عذر بأن يخرج من إحرامه به ، أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه خرج إلى مكة في الفتنة معتبرا فقال : إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال ابن عباس) يعنى أحلنا كما أحلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية ، وقول ابن عمر هذا في مثل المعنى الذى وصفت لأه إنما كان بمكة ابن الزبير وأهل الشام فرأى أنهم إن منعوه أو خافهم إن لم يمنعوه أن ينال في غار الناس فهو في حال من أحصر فكان له أن يحل وإن أحصر بمشركين أو غيرهم فأعطوهم الآن على أن يأذنوا لهم في أن يحلوا لم يكن لهم الرجوع وكانوا كغير محصرين إلا أن يكونوا ممن لا يوفق بأمانه ويعرف غدرهم فيكون لهم الانصراف إذا كانوا هكذا بعد الإحلال ، ولو كانوا ممن يوفق بأمانه بعد فأعطوه أن يدخل فيحل على جعل قليل أو كثير ، لم أر أن يعطوهم شيئا لأن لهم عذرا في الإحصار يحل لهم به الخروج من الإحرام وإنى أكره أن ينال مشرك من مسلم أخذ شيء (١) لأن المشركين المأخوذ منهم الصغار ولو فعلوا ما حرم ذلك عليهم وإن كرهته لهم كما لا يحرم عليهم ما وهبوا للمشركين من أموالهم وبيع للحصر قتال من منعه من البيت من المشركين وبيع له الانصراف عنهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعله الأبرار فقاتلهم

(١) قوله : لأن المشركين اتخ كذا في النسخ ، ولعل في العبارة تحريفا من النسخ ، فانظر ، وحرر كتبه ، صححه .

وانصرف عنهم ولو قاتلهم المحصر فقتل وجرح وأصاب دواب أسية فقتلها لم يكن عليه في ذلك غرم ولو قاتلهم فأصابهم صيدا يملكونه جزاء بئله ولم يضمن لهم شيئا ، ولو كان الصيدان هو بين ظهرانيهم من المسلمين ممن لا يقاتلهم فأصابه جزاء بئله وضمنه للمسلمين لأن مكة ليست بدار حرب فيباح ما فيها ، ولو كان الوحش لغير مالك جزاء الحرم بئله إن شاء مكانه لأن الله جعل فدية الرأس في مكانه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بها كعبا وجعل الهدى في مكانه ونحر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ساق من الهدى تطوعا في مكانه فيكون حال الإحصار غير حال الوصول ولو كرهت أن يوصله إلى البيت لم أكره ذلك إلا لأن يحدث عليه حدث فلا يقضى عنه ولو أحصر قوم بعدو فأرادوا الإحلال ثم قاتلوهما أو بذلك بأسا ولو أحصر قوم بعدو غير مقيمين بمكة أو في الموضع الذي أحصره فيه فكان الحرم يؤمل انصرافهم وبأمنهم في مكانه لم أر أن ينصرف أياما ثلاثا ولو زاد كان أحب إلى ، ولو انصرف بعد إحلاله ولم يتم ثلاثا جاز له ذلك لأن معنى انصراف العدو مغيب وقد يريدون الانصراف ثم لا ينصرفون ولا يريدونه ثم ينصرفون وأما كان مقام النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية مراسلة المشركين ومهادنتهم ، ولو أحصر قوم بعدو دون مكة وكان للحاج طريق على غير العدو رأيت أن يسلكوا تلك الطريق إن كانوا يأمنون بها ولم يكن لهم رخصة في الإحلال وهم يأمنون فيها أن يصلوا إلى البيت ويقدرُوا فإن كانت طريقهم التي يأمنون فيها بحرا لا برا ، لم يلزمهم ركوب البحر لأنه مخوف تلف ولو فعلوا كان أحب إلى وإن كان طريقهم برا وكانوا غير قادرين عليه في أموالهم وأبدانهم كان لهم أن يغلوا إذا كانوا غير قادرين على الوصول إلى البيت محصرين بعدو فإن كان طريقهم برا يبعد وكانوا قادرين على الوصول إلى البيت بالأموال والأبدان وكان الحج ينفوتهم وهم محرمون لم يكن لهم أن يغلوا حتى يطوفوا بالبيت وبالصفا والمروة ، لأن أول الإحلال من الحج الطواف ، و قول في أن عليهم الإعادة وأنها ليست عليهم واحد من قولين ، أحدهما أنه لا إعادة للحج عليهم لأنهم ممنوعون منه بعدو وقد جاءوا بما عليهم مما قدرُوا من الطواف ، ومن قال هذا قال وعليهم هدى لفوت الحج وهو الصحيح في القياس ، والقول الثاني أن عليهم حجا وهديا وهم كمن فاتته الحج بمن أحصر بغير عدو إذا صاروا إلى الوصول إلى البيت ولهذا وجه ولو وصلوا إلى مكة وأحصرُوا ممنوعوا عرفة حلوا بطواف وسعى وحلق وذبح وكان قول في هذا كقول في المسألة قبلها وسواء المسكى المحصر ، إن أقبل من أفق محرما وغير المسكى يجب على كل ما يجب على كل ، وإن أحصر المسكى بمكة عن عرفة فهو كالغريب يحصر بمكة عن عرفة يذبحان ويطوفان ويسعيان ويحلقان ، وأقول في قضائهما كقول في المسألتين قبل مسألتها ولا يخرج واحد منهما من مكة إذا كان إحلاله بالحج ولو أهلا من مكة فلم يطوفا حتى أخرجا منها أو أحصرَا في ناحيتها ومنعا الطواف كانا كمن أحصر خارجا منها في القياس ، ولو ترجعا لعلهما يصلان إلى الطواف كان احتياطاً حسنا ولو أحصر حاج بعد عرفة بمزدلفة أو بمكة فمعه عمل بمزدلفة ومضى والطواف كان له أن يذبح ويحلق أو يقصر ويحل إذا كان له الخروج من الإحرام كله كان له الخروج من بعضه فإن كانت حجة الإسلام فعل إلا النساء قضى حجة الإسلام وإن كانت غير حجة الإسلام فلا قضاء عليه لأنه محصر بعدو ولو أراد أن يمسك عن الإحلال حتى يصل إلى بيت فيطوف به ويهريق دما لترك مزدلفة ، ودما لترك الجار ودما لترك البيتة بمعنى ليلي وفي أجزاء ذلك عنه من حجة الإسلام متى طاف بالبيت وإن بعد ذلك ، لأنه لو فعل هذا كله بعد إحضار ثم أمراق له دما أجزاء عنه من حجة الإسلام وكذلك لو أصاب صيدا ففاده ، وإنما يفسد عليه أن يحزى عنه من حجة

الإسلام النساء فقط، لأن الذي يفسد الحج دون غيره مما فعل فيه، والمحصرون بعدو، والمحبوس أي حبس ما كان تأمره بالخروج منه، فإن كانوا مهلين بالحج فأصابوا النساء قبل يخلون فيهن مفسدون للحج وعليهم معها بدنة وحج بعد الحج الذي أفسده، وإذا أصابوا ما فيه القدية كانت عليهم القدية ما لم يخلوا فإذا حلوا فهم كمن لم يحرم.

باب الإحصار بغير حبس العدو

أخبرنا الربيع قال (قال الشافعي) ولو أن رجلاً أهل بالحج فحبسه سلطان فإن كان حبسه غاية يرى أنه يدرك معها الحج وكانت طريقه آمنة بمكة لم يخلل فإن أرسل مضى وإن كان حبسه مغنياً عنه لا تدرى غايته أو كانت له غاية لا يدرك معها الحج إذا أرسل أو لا يتمكن المضى إلى بلده فله أن يحبس كما يحبس المحصر ولقياس في هذا كله أنه محصر يحصر عدو ومثله المرأة أهل بالحج فيمنعها زوجها ومثله العبيد يهلون فيمنعهم ساداتهم (قال الشافعي) في الرجل يهل بالحج غير الفريضة فيمنعه والده أو أحدهما: أرى وأساء له أن يحبس المحصر (قال الشافعي) وهذا إذا كانت حجة تطوع، فأما فريضة إذا أهل بها مضى فيها ولم يكن لواحد من والديه منعه بعد ما زمته وأهل بها، فإن قل قائل أرايت العدو إذا كان ماعياً مخوفاً فأذنت للمحرم أن يحبس منعه أفنتجده أبا الرجل وأمه وسيد العبد وزوج المرأة فيمنعه؟ قيل له: نعم، هو في معناه في أنهم مانعون وفي أكثر من: معناه في أن لهم المنع وليس للعدو المنع ومخالفون له في أنهم غير مخوفين خوفاً فإن قال: كيف جمعت بينهم وهم مفرقون في معنى وإن اجتمعوا في معنى غيره؟ قلت اجتمعوا في معنى وراود هؤلاء أن لهم المنع وحفظت عن غير واحد أن المرأة إذا أهلت بالحج غير حجة الفريضة كان لزوجها منعها وحفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (لا يخلل لامرأة أن تصوم يوماً وزوجها شاهد إلا بإذنه) فكان هذا على التطوع دون الفريضة وكانت إذا لم يحبس لها الصوم إلا بإذنه فكان له أن يطررها وإن صامت لأنه لم يكن لها الصوم وكان هكذا الحج وكان سيد العبد أقدر عليه من زوج المرأة على المرأة، وكان حق أحد والدي الرجل أعظم عليه من حق الزوج على المرأة وطاعتها أوجب. فهذا قلت ما وصفت.

باب الإحصار بالمرض

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى: «وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» (قال الشافعي) فله أجمع حالاً ممن حفظت عنه ممن لقيت من أهل العمل بالتفسير في أمها نزلت بالحديبية وذلك إحصار عدو مكان في العصر إذ أن الله تعالى لصاحبه فيه بما استيسر من الهدى، ثم بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذي يحبس منه المحرم الإحصار بالعدو فرأيت أن الآية بأمر الله تعالى بإتمام الحج وعمرة لله عبادة على كل حال ودمعتم إلا من استثنى الله ثم سن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من المحصر بالعدو وكان الرخص عندي ممن عليه عموه الآية وقول ابن عباس وابن عمر وعائشة يوافق معنى ما قلت وإن لم يلفظوا به إلا كما حدث عنهم، أخبرنا سفيان ابن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أنه قال: لا يحصر إلا محصر العدو (قال الشافعي) قول ابن عباس لا يحصر إلا محصر العدو، لا يحصر يحبس منه المحصر إلا محصر عدو كأنه يريد مثل المعنى الذي وصفت والله أعلم، أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سائر بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال: من حبس دون البيت يمرض فيه لا يخلل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة، أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سائر عن أبيه أنه قال لا يحصر إلا يخلل حتى يطوف بالبيت

وبين الصفا والروء ، فإن اضطر إلى شيء من لبس الثياب التي لابد له منها صنع ذلك وافدى (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) يعنى
 اخصر بالمرض والله أعلم (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عمر
 ومروان بن الحكم وابن الزبير أتوا ابن حزيمة الخزومى وأنه صرع ببعض طريق مكة وهو محرم أن يتداوى بما
 لابد له منه ويقتدى فإذا صح اعتمر فحل من إحرامه وكان عليه أن يحج عادا قابلا ويهدي ، أخبرنا مالك عن أيوب
 السخيتى عن رجل من أهل البصرة كان قديما أنه قال : خرجت إلى مكة حتى إذا كنت بالطريق كسرت فخذى
 فأرسلت إلى مكة وبها عبد الله ابن عباس وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم واتناس فلم يرخص لى أحد فى أن أحل
 فأثقت على ذلك الماء سبعة أشهر ثم حلت بعمره ، أخبرنا إسماعيل بن علية عن رجل كان قديما وأحسبه قد سماه وذكر
 نسبه وصلى الماء الذى أقام به الدئنة وحدث شيها بمعنى حديث مالك ، أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن
 عائشة أنها كانت تقول : الحرم لا يحله إلا البيت (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وسواء فى هذا كله أى مرض ما كان ، وسواء ذهب
 عقله أو لم يذهب وإن اضطر إلى دواء يداوى به دووى وإن ذهب عقله فدى عنه فدية ذلك الدواء ، فإن قال قائل
 كيف أمرت الذاهب العقل أن يفتدى عنه واتقلم مرفوع عنه فى حاله تلك ؟ قيل له إن شاء الله إنما يداويه من يعقل
 والفدية لازمة بأن فاعلها يعقل وهى على المداوى له فى ماله إن شاء ذلك المداوى لأنها جناية من المداوى على المداوى
 وإن غلب الحرم على عقله فأصاب صيدا ففيها قولان أحدهما أن عليه جزاءه من قبل أنه يلزم الحرم بإصابة الصيد
 جزاء لما كين الحرم كما يلزمه لو قتله لرجل والقاتل مغلوب على عقله ولو أتلف لرجل مالا لزمته قيمته ومحمّل
 حلقه شعره هذا المعنى فى الوجبين جميعاً ، والقول الثانى لاشئ عليه من قبل أن القلم مرفوع عنه ، وأصل الصيد ليس
 بحرم وكذلك حلق الشعر وإنما جعل هذا عقوبة على من أتاه تعبد الله والمغلوب على عقله غير متعبد فى حال غلبته (١)
 وليس كأموال الناس المنوعة بكل حال كالبلح إلا فى حال (قال) ولو أصاب امرأته احتمل المغنين وكان أخف لأنه
 ليس فى إصابته لامرأته إتلاف لشيء فأما طيبه ولبسه فلا شيء عليه فيه من قبل أنها تضعه عن الجاهل العاقل واتناسى
 اماقل وهذا أولى أن يوضع عنه وذلك أنه ليس فى واحد منهما إتلاف لشيء وقد محتمل الجماع من المغلوب اعقل أن
 يقاس على هذا لأنه ليس بإتلاف شيء فإن قال قائل أفرأيت إذا غلب على عقله كيف لم تزعم أنه خارج من الإحرام
 كما أنه خارج من الصلاة ؟ قيل له إن شاء الله لاختلاف الصلاة والحج ، فإن قال قائل فأين اختلافهما ؟ قيل يحتاج المصل
 إلى أن يكون طاهرا فى صلاته عاقلا لها ومحتاج إلى أن يكون عاقلا لها كلها لأن كلها عمل لا يجزئ غيره والعلاج يجوز
 له كبير من عمل الحج وهو جنب وتعمله العاقص كله إلا الطواف بالبيت فإن قال قائل : فما أئى ما يجزئى الحاج أن
 يكون فيه عاقلا ؟ قيل له عمل الحج على ثلاثة أشياء أن يحرم وهو يعقل ويدخل عرفة فى وقتها وهو يعقل ويطوف
 بالبيت وبالصفا والروء وهو يعقل فإذا جمع هذه الحصا وذهب عقله فها بينها فعمل عنه أجزا عنه حجه إن شاء الله
 وهذا مكتوب فى دخول عرفة (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فى مكى أهل بالبحر من مكة أو غريب دخلها محرماً فدل ثم أقام بها
 حتى أنشأ الحج منها فبعيها مرض حتى فاتهما الحج يطوفان بالبيت وبين الصفا والروء ويحلقان أو يقصران فإذا
 كان قابل حجا وأجزأ كل واحد منهما أن يخرج من الحرم إلى الحل لأنهما لم يكونا معتمرين قط إنما يخرجان بأقل
 ما يخرج به من عمل الحج إذا لم يكن لها أن يعمل بعرفة ومضى ومزدلفة وذلك طواف وسعى وأخذ من شعره ، فإن قال

(١) قوله : وليس كأموال الخ كذا فى النسخت ، وفى الكلام تحريف ، والأصل والله أعلم « وليست أموال
 الناس الخ » فانظر .

قائل فكيف بما روى عن عمر من هذا ؟ قيل له على معنى ما قلت إن شاء الله وذلك أنه قال لسانه : اعلم ما يعمل المعتمر ولم يقل له : إنك معتمر وقال له احجج قابلا وأهد ولو انقلب إحرامه عمرة لم يكن عليه حج وكان مدركا للعمرة وفي أمره وأمرنا بإداء الحج قابل دلالة على أن إحرامه حج وأنه لا يتقلب عمرة ، ولو انقلب عمرة لم يجز أن تأمره بالحج قابل قضاء وكيف يقضى ما قد انقلب عنه ؟ ولكن أمره بالقضاء لأنه فائت له وقد جاء من فاته الحج فسأل عمر وهو ينحر ولا أشك إن شاء الله تعالى أن قد دخل الحرم قبل طلوع الفجر من ليلة النحر فلو كان حجه صار عمرة حين طلع الفجر من ليلة النحر وكان الحج فائتاً لأمره عمر أن يخرج بنفسه إلى الحل فيأى منه ولكنه كما وصفت إن شاء الله لا كقول من قال صار عمرة^(١) وإنما قول من قال صار عمرة بغلط إلى قوله يعنى صار عمله عمرة وسقط بعض عمل الحج إذا فانت عرفة ولو كان صار عمرة أجراً عنه ، من عمرة الإسلام وعمرة لو نذرها فنواها عند فوت الحج له وهو لا يجزى من واحد منهما ومن أحرم بحج فحبس عن الحج بمرض أو ذهاب عقل أو شغل أو توان أو خطأ عدتهم أفاق من المرض في حين يقدر على إتيان البيت لم يحل من شيء من إحرامه حتى يصل إلى البيت فإن أدرك الحج عامه الذى أحرم فيه لم يحل إلى يوم النحر وإن فاته حج عامه الذى أحرم فيه حل إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وحلق أو قصر ، فإن كان إهلاله بحج فأدركه فلا شيء عليه ، وإن كان إهلاله بحج ففاته خرج منه بعمل عمرة وعليه حج قابل أو بعد ذلك وما استيسر من الهدى ، وإن كان قازنا فأدرك الحج فقد أدركه والعمرة فإن فاته الحج حج بالطواف والسعى والحلق أو التقصير وكان عليه أن يهل بحج وعمرة مقرونين لا يزيد على ذلك شيئاً كما إذا فاته صلاة أو صوم أو عمرة أمرناه أن يقضى ذلك بمثله لا يزيد على قضاءه شيئاً غيره وإذا فاته الحج فبجاء بعد عرفة لم يقم يعنى لم يعمل من عمل الحج شيئاً وقد خرج من عمل الحج مفرداً كان أو قازناً بعمل عمرة من طواف وسعى وحلق أو تقصير وحج قابل أحب إلى ، فإن أخر ذلك فأداه بعد أجراً عنه كما يؤخر حجة الإسلام بعد بلوغه أوعاماً^(٢) فيؤديه عنها متى أداها وإن اضطر قبل الإحلال إلى شيء مما عليه فيه فدية إذا كان محرماً أو أصابه فعليه فدية وكان إذا لم يصل إلى البيت أكمل الإحرام قبل فوت الحج وبعده يجب عليه الفدية فيما فيه فدية وانفساد فيما فيه فساد لا يختلف ذلك لأن الإحرام قائم عليه ولو كان ممن يذهب إلى أن المريض يحل بهدى يعث به فبعث بهدى ونحر أو ذبح عنه وحل كان ممن حل ولم يبعث بهدى ولم ينحر ولم يذبح عنه حراماً بحاله ، ولو رجع إلى بلده رجع حراماً بحاله ولو صح وقد بعث بهدى قضى إلى البيت من فوره ذلك وقد ذبح الهدى لم يجز ذلك الهدى عنه من شيء وجب عليه في إحرامه فدية حج ولا عمرة لأنه ذبحه عما لا يلزمه ولو أدرك الهدى قبل أن يذبح فحبسه كان ذلك له ما لم يتكلم بإيجابه ولو أدرك الهدى قبل أن ينحر أو يذبح وقد أوجبه بكلام بوجه ، كان واجباً أن يذبح وكان كالتسالة الأولى وكان كمن أوجبه تطوعاً وكان كمن أعق عن شيء لم يلزمه فيه العتق فالعتق ماض تطوعاً ، ولو لم يوجب الهدى بكلام وبعث به فأدركه قبل أن يذبح كان مالا من ماله ولو لم يوجه بكلام وقلده وأشعره وبعث به فأدركه قبل أن يذبح فمن قال نيته في هديه وتخليله وتقليده وإعلامه أى علامات الحج أعلمه بوجه عليه كان كالسكاهم به ومن قال هذا القول أشبه أن يفرق بين العمل في نفسه وماله فيما بينه وبين الله تعالى وبين العمل في

(١) قوله : وإنما قول من قال الخ كذا في النسخ ، وانظر وحرر . كتيبه . مصححه .

(٢) قوله : فيؤديه عنها الخ كذا في النسخ ، ولعل في العبارة تحريفاً . والوجه ، والله أعلم « فيؤديه » وتجزى عنه متى أداها » فحرر . كتيبه . مصححه .

نفسه وماله فيما بينه وبين الآدميين فلم يوجب عليه للآدميين إلا ما تكلم به ولم يلزمه فيما بينه وبينهم إلا ما تكلم به معاً يكون فيه السلام وقال فيما بينه وبين الله عز وجل تجزيه النية والعمل كما تجزيه في الصلاة والصوم والحج ولم يتكلم بفرض صلاة مكتوبة ولا صوم ولا حج إلا أنه نواه وعمله ، والمسكي يهل بالحج من مكة أو الحل من ميقات أو غير ميقات ثم يمرض أو يغلب على عقله أو يفوته الحج بأى وجه ما كان مثل الغريب لا يزال به يحل بطواف وسعى وحلق أو تقصير ، ويكون عليه حج بعد حجه الذى فاته وأن يهدى ما استيسر من الهدى شاة .

باب فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل

(قال الشافعى) رحمه الله : تعالى من فاته الحج لا يحصر العدو ولا محبوساً بمرض ولا ذهاب عقل بأى وجه ما فاته من خطأ عدد أو إبطاء في مسيره أو شغل أو توان فم سواء ذلك كله ، والمرضى والذاهب العقل يفوته الحج يجب على كل الفدية واقتضاء والطواف والسعى والحلاق أو التقصير وما وجب على بعضهم وجب على كل ، غير أن الترانى حتى يفوته الحج آثم إلا أن يعفو الله عنه فإن قال قائل فهل من أثر فيا قلت ؟ قلت نعم ، في بعضه وغيره في معناه (قال الشافعى) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله ابن عمر أنه قال : من أدرك ليلة النحر من الحاج فوقف بحمال عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفة فيقف بها قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج فليات البيت فليطف به سبعاً وليطف بين الصفا والمروة سبعاً ثم ليحلق أو يقصر إن شاء . وإن كان معه هدى فليجره قبل أن يخلق فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليحلق أو يقصر ثم ليرجع إلى أهله ، فإن أدركه الحج قابلاً فليحجج إن استطاع ولهد في حجه فإن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب خرج حاجاً حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل رواحلته وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر ذلك له فقال له « اصنع كما يصنع المعتزم ثم قدحلت فإذا أدركك الحج قابلاً حج وأهد ما استيسر من الهدى » أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار أن هبار بن الأسود جاء وعمر بن الخطاب ينحر هديه فقال له عمر « اذهب فطف ومن معك وانحروا هدياً إن كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فإذا كان قابل حجوا وأهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع » (قال الشافعى) وبهذا كله نأخذ ، وفي حديث يحيى عن سليمان دلالة على أن عمر أنه يعمل عمل معتزلاً لأن إحرامه عمرة وإن كان الذى يفوته الحج قارناً بحج قارناً وقرن وأهدى هدياً لفوت الحج وهدياً للقران ولو أراد الحرم بالحج إذا فاتته الحج أن يقيم إلى قابل محرماً بالحج لم يكن ذلك له وإذا لم يكن ذلك له فهذا دلالة على ما قلنا من أنه لا يكون لأحد أن يكون مهلاً بالحج في غير أشهر الحج لأن أشهر الحج معلومات لقول الله عز وجل « الحج أشهر معلومات » فأشبهه الله أعلم أن يكون حظار الحج في غيرها ، فإن قال قائل فلم نقل أنه يقيم مهلاً بالحج إلى قابل ؟ قيل لما وصفت من الآية والأثر عن عمر وابن عمر وما لا أعلم اختلفوا فيه وفي هذا دلالة على أنه لو كان له أن يقيم محرماً بالحج إلى أن يحج قابلاً كان عليه انقاص ولم يكن له الخروج من عمل يقدر على القيام فيه حتى يكمله لأننا رأينا كذلك العمرة وكل صلاة وصوم كان له انقاص فيها كان عليه أن يقيم فيها حتى يكملها إذا كانت مما يلزمه بكل حال وخالفنا بعض الناس وبعض مكيناً في محبوس عن الحج بمرض فقالوا هو والمحصر بدو لا يفترقان في شيء وقال ذلك بعض من لقيت منهم وقال يبعث المحصر بالهدى ويراعده المبعوث بالهدى معه يوماً يذبحه فيه عنه وقال بعضهم يحتاط يوماً أو يومين بعد مواعده ثم يخلق أو يقصر ثم يحل ويعود إلى بلده وعليه قضاء إحرامه الذى فاتته وأنه لا يزيد عليه ، وقال بعض الناس بل إن كان مهلاً بحج قضى حجا وعمرة لأن إحرامه بالحج صار عمرة وأحسبه قال : فإن كان قارناً فصاعاً وعمرتين لأن

حجه صار عمرة ، وإن كان مهلا بعمرة قضى عمرة وقال لي بعض من ذهب إلى هذا : ما يخالفك في أن آية الإحصار نزلت في الحديبية وأنه إحصار عدو ، أفرأيت إذن الله تعالى للمحصص بما استيسر من الهدى ؟ ثم سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذبيح والإحلال كيف لم يجعل المحصر بالمرض قياسا على المحصر بالعدو أن يحكم له حكمك له ؟ فقلت له الأصل على الفرض إتمام الحج والعمرة قد ولرخصة في الإحلال للمحصص بعدو قتلنا في كل بأمر الله عز وجل وعند بالرخصة موضحا كما لم نجد بالرخصة السبع على الحفين ولم نجد عمدة ولا قفازين قياسا على الحفين فقال فهل يفتقر الإحصار بالعدو والمرض : قلت : نعم ، قال وآين : قلت المحصر بعدو خائف قتل على نفسه إن أقدم عليه وغير عالم بما يصير إليه منه إذا أقدم عليه وقد رخص لمن لقي المشركين أن ينحرف للقتال أو يتحيز إلى فئة فإذا فارق المحصر موضعه راجعا صار إلى حال أحسن من حاله في التقدم والمقام لمزاية الخوف إلى الأمن والربض ليس في شيء من هذه النعاني ، لاهو خائف بشراً ولا صائر بالرجوع إلى أمن بعد خوف ولا حال ينتق عنه إلا رجاء البر والذي يرجوه في تقدمه رجاءه في رجوعه ومقامه حتى يكون الحال به ، متدلا له في المقام وتقدم إلى البيت والرجوع ، فالمرض أولى أن لا يقاس على المحصر بعدو ، من عمامة وقفازين وبرقع على الحفين ولو تجاوز أن يجعل ما وصفنا من الأصل في إتمام الحج والعمرة وأن المستثنى المحصر بعدو قتلنا الجبس ما كان كالعفو جاز لنا لو ضل رجل طريقا أو أخطأ عددا حتى يقوته الحج أن يحل فقال بعضهم : إنا إنما استعدنا في هذا على الشيء رويناه عن ابن مسعود وبه قلنا . قلت لو لم يخالفه واحد ممن سمعنا أننا قلنا بقوله أما كنت محجوجا به : قال : ومن أين ؟ قلت ألسنا وإياكم نزعهم أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لو اختلفا فكان قول أحدهما أشبه بالقرآن كان الواجب علينا أن نصير إلى أشبه القولين بالقرآن فقولنا أشبه بالقرآن بما وصفت لك ، أفرأيت لو لم نستدل على قولنا وقولك بالقرآن وكان قولنا أصح في الإبداء والمتعقب من قولك أكان قولنا أولى أن يذهب إليه ؟ قال : بلى ، إن كان كما تقول قلت : فهو كما أقول ومعنا ثلاثة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وثلاثة أكثر عددا من واحد ، قال فأين هو أصح ؟ قلت أفرأيت إذا مرض فأمرته أن يبعث يهدي ويؤامنه يوما يذبح فيه عنه الهدى ثم يخلق أو يقصر ويحل أأست قد أمرته بأن يحل وأنت لا تدري نعل الهدى لم يبلغ محله وأنت تعيب على الناس أن يأروا أحدا بالخروج من شيء ، ثمهم بالظنون ؟ قال إنا لا نقول بظن ولكن بالظاهر قلت : الظاهر في هذا ظن . ولو خرج الظاهر في هذا من أن يكون ظنا كنت أيضا متناقض القول فيه قال ومن أين ؟ قلت إذا كان الحكم في أمرك المريض بالإحلال بالمؤبد يذبح الهدى وكان الظاهر عندك أنه قد حل بهذه الهدى (١) فكيف زعمت أنه إن بلغه أن الهدى عطب أو ضل أو سرق وقد أمرته بالإحلال فحل وجامع وضاد (قال) يكون عابه جزاء تصيد والغدية ويعود حراما كما كان قلت وهكذا لو بعث الهدى عشرين مرة وأصابه مثل هذا قال : نعم ، قلت أفأست قد أبحت له الإحلال ثم جعلت عليه الغدية فيما أبحت له والفساد فيه وجعلته في موضع واحد حللا أيما وحراما أيما ؟ فأى قول أشد تناقضا وأولى أن يترك من هذا ؟ وأي شيء يؤخذ من قول أولى أن ترده لمقول من هذا : وقال أيضا في الرجل فوتته عرفة وبأى يوم الذحر فقال كما قلنا بطواف ويسعى ويخلق أو يقصر وعليه حج قابل ثم خالفنا فقال لاهدى عليه وروى فيه حديث عن عمر أنه لم يذكر فيه أمر بالهدى قال وسألت زيد بن ثابت عن ذلك بعشرين سنة فقال كما قال عمر : وقال قد رويناه هذا عن عمر (قال) فإلى قول من ذهبتم ؟ فقلت رويناه عن عمر مثل قولنا من أمره بالهدى . قال رويناه

(١) قوله : فكيف زعمت أنه إن بلغه الخ كذا في نسخ . والنظر . كتبه صححه .

منقطعاً وحديثنا متصل قلنا فحديثك المتصل يوافق حديثنا عن عمر وزيد عليه الهدى ، والذي يزيد في الحديث أولى بالحفظ من الذي لم يأت بالزيادة عندنا وعندك قال لأثبتته لك بالحال عن عمر منقطعاً فهل ترويه عن غير عمر ؟ قلنا : نعم عن ابن عمر قلنا متصلاً قال فسكيف اخترت ما رويت عن ابن عمر على ما روي عن عمر ؟ قلنا روي عن عمر مثل روايتنا عن ابن عمر وإن لم يكن متصلاً قال أفذهبت فيما اخترت من قول ابن عمر إلى شيء غير تقليد ابن عمر فيكون لنا تقليد عمر على ابن عمر ؟ فقلت له : نعم ذهبت إلى ما يملك أنت خاصة أكثر مما يلزم الناس حتى يكون عليك ترك قولك لقولنا قال وأين ؟ قلت له زعمت أن الحائض إذا لم تطهر إلى عرفة وهي معتمرة رفضت العمرة وأهلجت بالحج وأهرقت ارفض العمرة دماً وكان عليها قضاءها ثم قلتم هذا فيمن خاف فوت الحج من الرجال المعتمرين قال قد قلته في الحائض وفيمن خاف فوت الحج من الرجال المعتمرين ثم شككت في الرجال المعتمرين وأنا ثابت على الحائض بما روي فيها فقلت له ولم شككت هل كان عليها أن تهريق دماً عندك إلا لفوت العمرة ؟ قال فإن قلت ليس لفوت العمرة ؟ قلت فقل ما شئت قال لخروجها من العمرة بلا فوت لأنها لو شاءت أقامت على العمرة قلت فما تقول إن لم يرهقها الحج فأرادت الخروج من العمرة بدم تهريقه ثم نجيح وتقضى العمرة ؟ قال ليس ذلك لها ، قلت فهل أهرتها بالخروج من العمرة إلا بفوتها عندك وهي لو أنفادت على العمرة لم يكن عليها شيء والحاج عندك إذا فاتته الحج لم يكن له انقمام على الحج وكان قد خرج منه قبل يكمله كما خرجت الحائض من العمرة قبل تسكاتها فلم جعلت على الحائض دماً لخروجها قبل إكمال الإحرام الذي لزمها ولم تجعل ذلك على الحاج وقد خرج منه قبل إكمال الإحرام الذي لزمه واجتماعاً في هذا المعنى وفي أنها بقضيان ما خرجا منه فكيف فرقت بينهما في الدم ؟ وقلتم عن ابن عمر أن رجلاً لو كان عليه صوم من شهر رمضان ففسيه إلى أن يأتي رمضان آخر فصامه أنه يصوم بعده ما عليه من الشهر لرمضان الذي نسي ويتصدق عن كل يوم على مسكين لأنه لم يأت بالصوم في موضعه ، فالحاج يموت الحج في مثل معناه وأولى أن تقولوا به فيه وخالفنا أيضاً فقال إن كان الذي فاتته الحج مفرداً بالحج فعليه حج وعمرة وإن كان قارناً فعليه حج وعمرتان فقلت له أقأت هذا خبراً أم قياساً ؟ فلم يذكر خبراً نراه ولا عنده هو إذا أنصف حجة قال قلته قياساً ، قلنا فعلى أي شيء قسته ؟ قال إن عمر قال « اعمل ما يعمل المعتمر » فدل هذا على أن حجه صار عمرة فقلت له لما لم يكن يخرج من الإحرام إلا بطواف ومعى في حج كان أو عمرة وكان الطواف والسعى كمال ما يخرج به من العمرة ، وعرفة والجمر ومعى والطواف كمال ما يخرج به من الحج ، فكان إذا فاتته عرفة لا حج له ولا عمل عليه من عمل الحج فقل اخرج بأقل ما يخرج به من الإحرام وذلك عمل معتمر لا أن حجه صار عمرة أرايت لو كانت عليه عمرة واجبة فنوى بهذا الحج عمرة ففاته أفضى العمرة الواجبة عنه ؟ قال : لا . لأنه عقده حجا فقلت فإذا عقده حجا لم يصبر عندك عمرة تجزى عنه ؟ قال لا . فقلت فمن أين زعمت أنه عمرة وهو لا يجزى عنه من عمرة واجبة ولو ابتداء بإحرامه ابتداء العمرة الواجبة عليه ؟ وقلت له ولو كان صار عمرة كان أبعد لقولك أن لا تقول عليه حج ولا عمرة لأنه قد قضى العمرة وإنما فاتته الحج فلا يكون عليه حج وعمرة فقال إنما قلته لأن الحج تحول عمرة ففاته لما فاتته الحج فقلت له : ما أعلمك تورده حجة إلا كانت عليك أرايت إحرامه بالحج متى صار عمرة ؟ قال بعد عرفة ، قلت فلو ابتداء الإحرام بعد عرفة بعمرة أليكون غير محرم بها أو محرماً يجزىه العمل عنها ولا يقضيها ؟ قال فيقول ماذا ؟ قلت أيهما قلت فقد لزمك ترك ما احتججت به قال فذع هذا قلت أقاويلك متباينة قال وكيف ؟ قلت رويت عن عمر أنه أمر من فاتته الحج بطواف ويسعى ويقصر أو يحلق ويحج

قابلا وقلت لو كان عليه هدى أمره به ورددت روايتنا عنه أنه أمر بالهدى ، فإن قلت هي مقلوطة فكيف إذا كان في روايتك عنه أنه أمره بحج قابل ولم يأمره بعمره ، فلم لا تقول : لا عمره عليه اتباعا لقول عمر وزيد بن ثابت وروايتنا عن ابن عمر : ما أعلمك إلا قصدت قصد خلافتهم معا ثم خالفهم بمحال فقلت لرجل فانه الحج : عليك عمره وحج وهل رأيت أحدا قط فانه شيء فكان عليه قضاء ، فافانه وآخروه ؟ والآخر ليس الذي فانه لأن الحج ليس عمره والعمره ليست بحج .

باب هدى الذى يفوته الحج

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى في المحصر يعدو يسوق هديا واجبا أو هدى تطوع ، ينجر كل واحد منهما حيث أحصر ولا يجزى واحد منهما عنه من هدى الإحصار لأن كل واحد منهما وجب عليه الواجب بوجوبه والتطوع بإيجابه ، قبل أن يلزمه هدى الإحصار ، فإذا أحصر فعليه هدى سواهما يحل به ، فأما من فاته الحج بمرض أو غيره فلا يجزى به الهدى حتى يبلغ الحرم .

باب الغسل لدخول مكة

(قال الشافعى) وإذا اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح لدخول مكة وهو حلال يصيب الطيب فلا أراه إن شاء الله ترك الاغتسال ، ليدخلها حراما وهو في الحرم لا يصيب الطيب ، أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة (قال الشافعى) وأحب الغسل لدخول مكة وإن تركه تارك لم يكن عليه فيه فدية لأنه ليس من الغسل الواجب .

باب القول عند رؤية البيت

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال « اللهم زد هذا البيت ترفعا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه من حجه أو اعتمره تبرعا وتكريما وتعظيما » وأخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال حدثت عن قيس بن عبد الله بن الحرث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ترفع الأيدي في الصلاة وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وعشبة عرفة وبجمع وعند الجمرتين وعلى الميت » أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن سعيد بن المسيب عن أبيه أنه كان حين ينظر إلى البيت يقول « اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام » (قال الشافعى) فأستحب للرجل إذا رأى البيت أن يقول ما حكيت وما قال من حسن أجزأه إن شاء الله تعالى .

باب ما جاء في تعجيل الطواف بالبيت حين يدخل مكة

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لم يلو ولم يرج (قال الشافعى) رحمه الله لم يبلغنا أنه حين دخل مكة لوى كفى ولا عرج في حجه هذه ولا عمرته كلها حتى دخل المسجد ولا صنع شيئا حين دخل المسجد لا ركع ولا صنع غير ذلك حتى بدا بالبيت فطاف هذا أجمع في حجه وفي عمرته كلها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال عطاء فممن قدم بعتمر أقدم المسجد لأن يطوف بالبيت فلا يمنع الطواف ولا يصلى تطوعا حتى يطوف ، وإن وجد الناس في المكتوبة فليصل معهم ولا أحب أن يصلى بعدها شيئا حتى يطوف بالبيت ، وإن جاء قبل الصلاة فلا يجلس ولا ينتظرها وليطوف فإن الإمام طوافه فليتم به ، أخبرنا سعيد بن سالم

عن ابن جريج قال قلت لعطاء: ألا أركع قبل تلك المكتوبة إن لم أكن ركعت ركعتين؟ قال: لا، إلا ركعتي الصبح إن لم تسكن ركعتيهما فأركعهما ثم طف لأتبعهما أعظم شأنًا من غيرهما، أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء: المرأة تقدم نهارًا؟ قال ما أبالي إن كانت مستورة أن تقدم نهارًا (قال الشافعي) وبما قال عطاء كله أخذتوافقه السنة فلا أحب لأحد قدر على الطواف أن يبدأ بشيء قبل الطواف إلا أن يكون نسي مكتوبة فصلها أو يقدم في آخر مكتوبة فيخاف فوتها فيبدأ بصلاتها أو خاف فوت ركعتي الفجر فيبدأ بهما أو نسي الوتر فليبدأ به ثم بطواف فإذا جاء وقد منع الناس الطواف ركع ركعتين لدخول المسجد إذا منع الطواف، فإن جاء وقد أقيمت الصلاة بدأ بالصلاة. فإن جاء وقد تقاربت إقامة الصلاة بدأ بالصلاة والرجال والنساء فيما أحببت من التعجيل حين يقدمون ليلا سواء وكذلك هم إذا قدموا نهارًا إلا امرأة لها شباب ومنظر فإني أحب لتلك تؤخر الطواف حتى الليل ليستريح الليل منها.

باب من أين يبدأ بالطواف ؟

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله ابن مسعود أنه رآه بدأ فاستلم الحجر ثم أخذ عن يمينه فرمل ثلاثة أطواف ومشي أربعة ثم أتى المقام فصلى خلفه ركعتين، أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال: يلي المعتمر حين يفتتح الطواف مستلمًا أو غير مستلم (قال الشافعي) لا اختلاف أن حد مدخل الطواف من الركن الأسود وأن يكمل الطواف إليه، وأحب استلامه حين يدخل الرجل الطواف فإن دخل الطواف في موضع فلم يحاذ بالركن لم يمتد بذلك الطواف وإن استلم الركن بيده من موضع فلم يحاذ الركن لم يعتد بذلك الطواف بحال، لأن الطواف على البدن كله لا على بعض البدن دون بعض، وإذا حاذى الشيء من الركن بيده كله اعتد بذلك الطواف وكذلك إذا حاذى شيء من الركن في الساج فقد أكمل الطواف، وإن قطعه قبل أن يحاذى شيء من الركن وإن استلمه، فلم يكمل ذلك الطواف.

باب ما يقال عند استلام الركن

أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرني أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: يارسول الله كيف تقول إذا استلمنا الحجر؟ قال قولوا «باسم الله والله أكبر إيمانًا بالله وتصدقًا بما جاء به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم» (قال الشافعي) رحمه الله هكذا أحب أن يقول الرجل عند ابتداء الطواف ويقول كلما حاذى الركن: بعد الله أكبر ولا إله إلا الله» وما ذكر الله به وحلى على رسوله فحسن.

باب ما يفتتح به الطواف وما يستلم من الأركان

(قال الشافعي) وأحب أن يفتتح الطواف بالاستلام. وأحب أن يقبل الركن الأسود وإن استلمه بيده قبل يده وأحب أن يستلم الركن الثاني بيده ويقبلها ولا يقبله لآخرى لم أعلم أحدا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل إلا الحجر الأسود وإن قبله فلا بأس به. ولا أمره بالاستلام الركبتين اللذين يليان الحجر الأسود ولو استلمهما أو ما بين الأركان من البيت لم يكن عليه إعادة ولا فدية إلا أني أحب أن يقتدى برسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الركن الأسود فكذلك أحب، ويجوز استلامه بلا تقبيل

لأنه قد استلمه واستلامه دون تقبيله ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن^(١) أبي جعفر قال رأيت ابن عباس جاء يوم التروية^(٢) مسبدا رأسه قبيل الركن ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرات . أخبرنا سعيد عن حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس أنه كان لا يستلم الركن إلا أن يراه خاليا ، قال وكان إذا استلمه قبله ثلاث مرات وسجد عليه على أثر كل تقبيلة (قال الشافعي) وأنا أحب إذا أمكنني ماصح ابن عباس من السجود على الركن لأنه تقبيل وزيادة سجود لله تعالى وإذا استلمه لم يدع تقبيله وإن ترك ذلك تارك فلا فدية عليه أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء : هل رأيت أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا استلموا قبلوا أيديهم ؟ قال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة إذا استلموا قبلوا أيديهم قلت وابن عباس ؟ قال : نعم حسبت كثيرا قلت : هل تدع أنت إذا استلمت أن تقبل يدك ؟ قال فلم أستلمه إذا : (قال الشافعي) وإذا ترك استلام الركن لم أحب ذلك له ولا شيء عليه . أخبرنا سعيد بن سالم عن إبراهيم بن نافع قال : طفت مع طاوس فلا يستلم شيئا من الأركان حتى فرغ من طوافه .

الركنان اللذان يليان الحجر

أخبرنا سعيد بن سالم^(٣) عن موسى بن عبيدة الرضبي عن محمد بن كعب القرظي : أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح الأركان كلها ويقول : لا ينبغي لبيت الله تعالى أن يكون شيء منه مهجورا ، وكان ابن عباس يقول : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » (قال الشافعي) الذي فعل ابن عباس أحب إلى لأنه كان يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد رواه عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وليس ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر الأسود يدل على أن منهما مهجورا ، وكيف يهجر ما يطاف به ؟ ولو كان ترك استلامهما هجرانا لهما لكان ترك استلام ما بين الأركان هجرانا لهما .

باب استحباب الاستلام في الوتر

أخبرنا سعيد بن سالم عن عثمان بن الأسود عن مجاهد أنه كان لا يكاد أن يدع أن يستلم الركن الثاني والحجر في كل وتر من طوافه ، أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن طاوس أنه قال : استلموا هذا لنا خامس (قال الشافعي) أحب الاستلام في كل وتر أكثر مما استعجب في كل شفع . فإذا لم يكن زحام أحببت الاستلام في كل طواف .

الاستلام في الزحام

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : وأحب الاستلام حين أبدى بالطواف بكل حال وأحب أن يستلم الرجل إذا لم يؤذ ولم يؤذ بالزحام ويدع إذا أودى أو أذى بالزحام ولا أحب الزحام إلا في بدء الطواف وإن زاحم في الآخرة وأحسب

(١) أبي جعفر : هو كذلك في بعض النسخ ، وفي بعضها ابن جعفر ، وحرر .

(٢) قوله : مسبدا رأسه ، في اللسان : سبده شعره استأصله حتى أئزقه بالجلد وأعفاه جميعا فهو ضد ، ويقال سبده الشعر إذا نبت بعد الحلق فبدا سواده ، وقال أبو عبيد : التسبيد هبنا (يعني في حديث ابن عباس) ترك التدخين وأفسل اه ، كتبه مصححه .

(٣) في بعض النسخ زيادة « عن إبراهيم بن نافع » بين سعيد بن سالم وموسى بن عبيدة ، فحرر السند ، كتبه مصححه .

النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن «أصبت» أنه وصف له أنه استلم في غير زحام وترك في زحام لأنه لا يشبه أن يقول له أصبت في فعل وترك إلا إذا اختلف الحال في الفعل والترك وإن ترك الاستلام في جميع طوافه وهو يمكنه أو استلم وهو يؤذى ويؤذى بطوافه لم أحبه له ولا فدية ولا إعادة عليه ، أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: «إذا وجدت على الركن زحاما فانصرف ولا تقف» أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن منبذ بن أبي سليمان عن أمه أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها فدخلت عليها مولاة لها فقالت لها : يا أم المؤمنين طفت بالبيت سبعا واستلمت الركن مرتين أو ثلاثا ، فقالت لها عائشة «لا أجرك الله لا أجرك الله تدافعين الرجال؟ ألا كبرت ومررت» أخبرنا سعيد بن (١) عثمان بن قيس عن عائشة بنت سعد أنها قالت كان أبي يقول لنا «إذا وجدت من فرجة من الناس فاستلمن وإلا فكبرن وامضين» فلما قالت عائشة أم المؤمنين وسعد أمر الرجال إذا استلم النساء أن لا يزاحوهن ويحضا عنهن لأنى أكره لكل زحاما عليه وأحب إذا أمكن الطائف الاستلام أن يستلم الركنين الحجر واليمنى ويستلمهما يسده ويقبل يده ، وأحب إذا أمكنه الحجر أن يقبله بفيه ويستلم اليماني يسده فإن قال قائل : كيف أمرت بتقبيل الحجر ولم تأمر بتقبيل اليماني؟ قيل له إن شاء الله رويانا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الركن واليمنى وأنه استلم الركن اليماني ورأينا أهل العلم يقولون هذا ويستلمون هذا ، فإن قال فلو قبله مقبل؟ قلت حسن وأى البيت قبل فحسن غير أنا إنما تأمر بالاتباع وأن تفعل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون ، فإن قال فكيف لم تأمر باستلام الركنين الذين يليان الحجر؟ قلنا له لانعلم النبي صلى الله عليه وسلم استلمهما ورأينا أكثر الناس لا يستلمونهما فإن قال فإنا نرى ذلك قلنا الله أعلم أما الحجة في ترك استلامهما فهي كثرة استلام ما بقي من البيت فقلنا نستلم ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه دون ما لم ير يستلمه وأما العلة فيها فترى أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم فكانا كسائر البيوت إذا لم يكونا (٢) مستوظفا بهما البيت فإن مسحهما رجل كما يمسح سائر البيوت فحسن ، أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني موسى بن عبيدة الرضدى عن محمد بن كعب القرظى أن ابن عباس كان يمسح على الركن اليماني والحجر وكان ابن الزبير يمسح على الأركان كلها ويقول : لا ينبغي لبيت الله أن يكون شيء منه مهجورا ، وكان ابن عباس يقول «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» (٣) قال الله تعالى (فألا لعنة الله على الذين اتبعوا ما أمروا به) كان ابن عباس يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركن اليماني والحجر دون الشاميين وبهذا نقول وقول ابن الزبير «لا ينبغي أن يكون شيء من بيت الله مهجورا» ولكن لم يدع أحد استلام الركن هجرة لبيت الله تعالى ولكنه استلم ما استلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمسك عما أمسك رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استلامه ، وقد ترك استلام ما سوى الأركان من البيت فلم يكن أحد تركه على أن هجر من بيت الله شيئا ، أخبرنا سعيد بن سالم عن أبي مسلم عن إبراهيم بن ميسرة قال : ذكر ابن طائوس قال كان لا يدع الركنين أن يستلمهما ، قال : لكن أفضل منه كان يدعهما أبوه .

القول في الطواف

أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن يحيى بن عبيد مولى السائب عن أبيه عن السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه

(١) عثمان بن قيس الرضى ، كذا في النسخ ولم نقف عليه في كتب أسماء الرجال ، فحرره . كتبه مصححه .

(٢) مستوظفا ، كذا في بعض النسخ . وفي بعض آخر مستظيفا ، ولعل الأولى هي الصواب ، ويكون مستوظفا بفتح الظاء ، أى مستوعبا ، بالياء للمفعول ، فحرر السكامة . كتبه مصححه .

وسلم يقول ، فإبين ركن بنى جمع والركن الأسود « ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » وهذا من أحب ما يقال في الطواف إلى ، وأحب أن يقال في كله .

باب إقلال الكلام في الطواف

أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس أنه سمعه يقول سمعت ابن عمر يقول : أقلوا الكلام في الطواف فإنما أنتم في صلاة (قال الشيخ) فذهب إلى استحباب قلة الكلام وقوله « في صلاة » في طاعة لا يجوز أن يكون فيها إلا بطهارة الصلاة لأن الكلام يقطع الصلاة ولو كان يقطعه عنده نهي عن قليله وكثيره . أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال طفت خلف ابن عمر وابن عباس فما سمعت واحداً منهما متكلماً حتى فرغ من طوافه أخبرنا سعيد عن إبراهيم بن نافع الأعور قال طفت مع طاوس وكلمته في الطواف فكلمني ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء ، أنه كان يكره الكلام في الطواف إلا الشيء اليسير منه إلا ذكر الله وقراءة القرآن (قال الشيخ) وبلغنا أن مجاهداً كان يقرأ القرآن في الطواف (قال الشيخ) وأنا أحب اقراءة في الطواف وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في الطواف وكلم ، فمن تكلم في الطواف فلا يقطع الكلام طوافه وذكر الله فيه أحب إلى من الحديث ، فإن قال قائل فلم إذا أبحت الكلام في الطواف استحبت إقلاله والإقبال على ذكر الله فيه ؟ قيل له إن شاء الله إني لأحب الإقلال من الكلام في الصحراء والمنازل وفي غير موضع منسك إلا بذكر الله عز وجل لتعود منفعة الذكر على التذكر أو يكون الكلام في شيء من صلاح أمره ، فإذا كان هذا هكذا في الصحراء واليوت فكيف قرب بيت الله مع عظيم رجا ، الثواب فيه من الله ، فإن قال قيل من دليل من الآثار على ما قلت ؟ قلت : نعم . ما ذكرت لك عن ابن عمر وابن عباس « وأستحب القراءة في الطواف » والقراءة أفضل ماتكم به المرء .

باب الاستراحة في الطواف

(قال الشيخ) رحمه الله : لا بأس بالاستراحة في الطواف ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بأساً بالاستراحة في الطواف وذكر الاستراحة جالسا .

الطواف راكباً

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير السكي عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه سمعه يقول : طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة ليراه الناس وأشرف لهم لأن الناس غشوه ، أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على راحلته واستلم الركن بمحجنه ، أخبرنا سعيد عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وبالصفا والمروة راكباً فقلت : لم ؟ قال لا أدرى قال ثم نزل فضلى ركعتين أخبرنا سفيان بن عيينة عن الأحوص بن حكيم قال رأيت أنس بن مالك يطوف بين الصفا والمروة راكباً على حمار وطاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت والصفا والمروة راكباً من غير مرض ولكنه أحب أن يشرف للناس ليسأأوه وليس أحد في هذا الموضع من الناس ، وأكثر ما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت والصفا والمروة لتسكه ماشياً ، فأحب

إلى أن يطوف الرجل بالبيت والصفاء والروة ماشيا إلا من علة ، وإن طاف راكبا من غير علة فلا إعادة عليه ولا فدية .

باب الركوب من العلة في الطواف

(قال الشافعي) رحمه الله : ولا أكره ركوب المرأة في الطواف بين الصفا والروة ولا حمل الناس إياها في الطواف بالبيت من علة وأكره أن يركب المرأة الدابة حول البيت ، فإن فعل فطاف عليها أجزاء (قال الشافعي) فأخبر جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه طاف راكبا ، وأخبر أنه إنما فعل ليراه الناس وفي هذا دلالة على أنه لم يطف من شكوى ولا أعلمه اشتكى صلى الله عليه وسلم في حجته تلك ، وقد قال سعيد بن جبير طاف من شكوى ولا أدري عن قيله ، وقول جابر أولى أن يقبل من قوله لأنه لم يذكره (قال الشافعي) أما سبعة الذي طاف مقدمه فعلى قدميه لأن جابرا المحكي عنه فيه أنه رمل منه ثلاثة ومشى أربعة فلا يجوز أن يكون جابرا محكي عنه الطواف ماشيا وراكبا في سبع واحد وقد حفظ عنه أن سبعة الذي ركب فيه في طوافه يوم النحر ، أخبرنا سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجرُوا بالافاضة وأفاض في نسائه ليلا على راحلته يستلم الركن بحجته وأحسبه قال : ويقبل طرف المحجن .

باب الاضطباع

أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اضطبع بردائه حين طاف ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب استلم الركن ليسعى ثم قال إن ندى الآن متاكبتا ومن نرائي وقد أظهر الله الإسلام : والله على ذلك لأسمعين كما سعى (قال الشافعي) رحمه الله يعني رمل مضطعاً (قال الشافعي) والاضطباع أن يشتغل بردائه على منكبيه الأيسر ومن تحت منكبيه الأيمن حتى يكون منكبه الأيمن بارزا حتى يكمل سبعة فإذا طاف الرجل ماشيا لأعلة به تمتعه الرمل لم أحب أن يدع الاضطباع مع دخوله الطواف وإن تهيأ بالاضطباع قبل دخوله الطواف فلا بأس ، وإن كان في إزار وعمامة أحببت أن يدخلهما تحت منكبه الأيمن . وكذلك إن كان مرتديا بقميص أو سراويل أو غيره وإن كان مؤتزرا لأشياء على منكبيه فهو بادي المنكبين لا ثوب عليه يضطبع فيه ثم يرمل حين يفتتح الطواف فإن ترك الاضطباع في بعض السبع اضطبع فيما بقي منه ، وإن لم يضطبع بحال كرهته له كما أكره له ترك الرمل في الأطواف ثلاثة ولا فدية عليه ولا إعادة ، أخبرنا سعيد عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرمي من الحجر إلى الحجر ثم يقول : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من سبعة ثلاثة أطواف خبيا ليس بينهن مشى ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى في عمره كل من الأربع بالبيت والصفاء والروة إلا أنهم ردوه في الأولى والأربعة من الحديبية ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال : سعى أبو بكر عام حج إذ معه نبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر ثم عثمان والخلفاء هاجرا يسعون كذلك (قال الشافعي) والرمل الحجب لاشدة سعى ثلاثة أطواف لا يفصل بينهن بوقوف إلا أن يقف عند استلام الركنين ثم يمضي خبيا ، فإذا كان زحاما لا يمكنه معه أن يخب فكان إن وقف وجد فرجة وقف ، فإذا وجد الفرجة رمل ، وإنه

كان لا يطعم بفرجة لسكرة الزحام أحببت أن يصير حاشية في الطواف فيمكنه أن يرمي فإنه إذا صار حاشية أمكنه أن يرمي ولا أحب ترك الرمل وإن كان إذا صار حاشية منعه كثرة النساء أن يرمي رملا إذا أمكنه الرمل، ومشي إذا لم يمكنه الرمل سعية مشيه ولم أحب أن ينب من الأرض وثوب الرمل وإنما يمشي مشيا ويرمل أول ما يبتدئ ثلاثة أطواف ويمشي أربعة فإن ترك الرمل في أطواف الأول رمل في الطوافين بعده وكذلك إن ترك الرمل في الطوافين الأولين رمل في الطواف بعدهما وإن ترك الرمل في الثلاثة لم يقضه في الأربعة لأنه هيئة في وقت، فإذا مضى ذلك الوقت لم يضعه في غير موضعه ولم يكن عليه فدية ولا إعادة لأنه جاء بالطواف والطواف هو الفرض فإن ترك الذي ذكر فيهما لم نجبه ولا إعادة عليه وإن ترك الرمل في بعض طواف رمل فيما بقي منه لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرق ما بين سبعة يرفقون رمل فيه ورفقا ممشى فيه، فلا يرمي حيث مشى النبي صلى الله عليه وسلم، وأحب إلى لو لم يمش حيث رمل النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وترك الرمل عامدا ذا كرا وساهيا وناسيا وجاهلا سواء لا يعيد ولا يفتدي من تركه غير أني أكرهه للعامد ولا مكروه فيه على ساه ولا جاهل، وسواء في هذا كله طواف نسك قبل عرفة وبعدها وفي كل حج وعمرة إذا كان الطواف الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة فإن قدم حاجا أو فارنا فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ثم زار يوم النحر أو بعده لم يرمي لأنه طاف الطواف الذي يصل بينه وبين الصفا والمروة، وإنما طوافه بعده لتحل له النساء، وإن قدم حاجا فلم يطف حتى يأتي «معي» رمل في طوافه بالبيت بعد عرفة، أخبرنا سعيد عن سفيان الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم أنه رأى مجاهدا يرمي يوم النحر، فإن قال قائل فإنك قد تقول في أشياء يتركها الرء من نسكه بهريق دما فكيف لم تأمره في هذا بأن يهريق دما؟ قلت إنما أمره إذا ترك العمل نفسه قال: أفليس هذا عمل نفسه؟ قلت: لا. الطواف العمل وهذا هيئة في العمل فقد أتى بالعمل على كماله وترك الهيئة فيه والسجود والركوع العمل فإن ترك التسبيح فيها لم يكن تاركا لعمل يقضيه كما يقضى سجدة لو تركها أو تفسد بها عليه صلاته لو خرج منها قبل أن يكملها بل التسبيح في الركوع والسجود كان أولى أن يفسد من قبل أنه قول وعمل واتقول وعمل والاضطباع والرمل هيئة أخف من التسبيح في الركوع والسجود (قال) وإذا رمل في الطواف فاشتد عليه الزحام تحرك حركته مشيه يقارب وإنما مسمى من أن أقول له يقف حتى يجد فرجة، أنه يؤذى بالوقوف من خلفه ولا أطمع له أن يجد فرجة بين يديه فلو كان في غير مجمع فازدحم الناس لفتح باب الكعبة أو عارض الطواف حيث لا يؤذى بالوقوف من خلفه ويطمع أن يفرج له ما بين يديه أمرته أن يقف حتى يفرج ما بين يديه فيمكنه أن يرمي ومتى أمكنه الرمل رمل وأحب إلى أن يدنو من البيت في الطواف، وإن بعد عن البيت وطمع أن يجد السبيل إلى الرمل أمرته بالبعد.

باب في الطواف بالراكب أو صبيا والراكب على الدابة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى: وإذا طاف رجل بالصبى أحببت أن يرمي به، وإن طاف رجل برجل أحببت إن قدر على أن يرمي به أن يرمي به، وإذا طاف الفرس بالرجل في عفة أحببت إن قدروا على رمل أن يرملوا وإذا طاف الرجل راكبا فلو وجد أحدا أحببت أن يحد ذاته في موضع الرمل وهذا كله في أرجال.

باب ليس على النساء سعى

أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال : ليس على النساء سعى بالبيت ولا بين الصفا والمروة. أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه سأل عطاء : أتسعى النساء ؟ فأنكره نكرة شديدة أخبرنا سعيد عن رجل عن مجاهد أنه قال رأت عائشة رضى الله عنها النساء يسعين بالبيت فقالت «أما الكن فينا أسوة؟ ليس عليكن سعى» (قال الشيخ إني) لا رمل على النساء ولا سعى بين الصفا والمروة ولا اضطباع وإن حملن لم يكن على من حملهن رمل بهن وكذلك الصغيرة منهن تحملها الواحدة ، والكبيرة تحمل في محفة ، أو ترك دابة ، وذلك أنهن ماء ورات بالاستتار والاضطباع ، والرمل مفارقان للاستتار .

باب لا يتألم شوط ولا دور

أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن مجاهد أنه كان يكره أن يقول شوط دور للطواف ولكن يقول طواف طوافين (قال الشيخ إني) رحمه الله تعالى وأكره من ذلك ما كره مجاهد ، لأن الله عز وجل قال « وليطوفوا بالبيت العتيق » فسمى طوافا لأن الله تعالى سمى جماعه طوافا .

باب كمال الطواف

أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر أخبر عبد الله ابن عمر عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ألم ترى إلى قومك حين بنوا الكعبة أقصروا عن قواعد إبراهيم؟ » فقلت يا رسول الله أفلا تردھا على قواعد إبراهيم؟ قال « لولا حدثان قومك بالكفر لرددتها على ما كانت عليه » فقال عبد الله بن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم . أخبرنا سفيان قال حدثنا هشام بن حجير عن طاوس فيما أحسب أنه قال عن ابن عباس أنه قال : « الحجر من البيت » قال الله عز وجل « وليطوفوا بالبيت العتيق » وقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء الحجر أخبرنا سفيان قال حدثنا عبد الله بن أبي يزيد قال أخبرني أبي قال أرسل عمر إلى شيخ من بني زهرة فبحث معه إلى عمر وهو في الحجر فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال الشيخ ، أما النظفة فمن فلان وأما الولد فعلى فراش فلان ، فقال عمر « صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالولد للفراش » فلما ولى الشيخ دعاه عمر فقال « أخبرني عن بناء البيت فقال » إن قريشا كانت (١) تقوت لبنا البيت فعبزوا فتركوا بعضها في الحجر فقال له عمر « صدقت » أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما حجر الحجر فطاف الناس من ورائه إلا إرادة أن يستوعب الناس الطواف بالبيت وسمعت عددا من أهل العلم من قريش يذكر أن ترك من الكعبة في الحجر نحواً من ستة أذرع (قال الشيخ إني) وكال الطواف بالبيت أن يطوف الرجل من وراء الحجر فإن طاف فسلك الحجر لم يعتد بطوافه الذي سلك فيه الحجر وإن طاف على جدار الحجر لم يعتد بذلك الطواف لأنه لم يكمل الطواف بالبيت وكان كل طواف طائفة على شاذروان الكعبة أو في الحجر أو على جدار الحجر كما لم يطف وإذا ابتدأ الطائف الطواف استلم الركن ثم يدعه عن يساره ويطوف فإن استلم الركن وتركه عن يمينه وطاف فقد نسكس الطواف ولا يعتد بما طاف بالبيت منكوسا ، ومن طاف سبعا على ما نهيت عنه من نسكس الطواف أو على شاذروان الكعبة أو في الحجر أو على جداره كان في حكم من لم يطف ولا يختلفان .

(١) قوله : تقوت ، كذا في بعض النسخ ، وفي بعض آخر ، صورة ذلك ، بدون نقط . فليحذر .

باب ما جاء في موضع الطواف

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله تعالى : وإكمال الطواف بالبيت من وراء الحجر ووراء شادروس سبعة فإن طاف طائف بالبيت وجعل طريقه من بطن الحجر أعاد الطواف وكذلك لو طاف على شاذروان الكعبة أعاد الطواف فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول « **وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ** » فكيف زعمت أنه يطوف بالبيت وغيره ؟ قيل له إن شاء الله تعالى ، أما الشاذروان فأحسبه منشأ على أساس الكعبة ثم مقتصر بالبيان ^(١) عن استيظانه فإذا كان هذا هكذا كان الطائف عليه لم يستكمل الطواف بالبيت إنما طاف ببعضه دون بعض ، وأما الحجر فإن قريشا حين بنت الكعبة استقصرت من قواعد إبراهيم فتركوا الحجر أذرع من البيت ، فهدمه ابن الزبير وابتناء على قواعد إبراهيم وهدم الحاجب زيادة ابن الزبير إلى استوطفت بها القواعد ، وهم بعض الولاة بإعادته على القواعد ، ففكره ذلك بعض من أشار عليه وقال أخاف أن لا يأتي وال إلا أحب أن يرى له في البيت أثر ينسب إليه والبيت أجل من أن يطمع فيه ، وقد أقره رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خلفاؤه بعده (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) والمسجد كله موضع للطواف .

باب في حج الصبي

أخبرنا مالك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأمرأة وهى في محبتها فقيل لها : هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذت يمينه صبي كان معها فقالت : ألهذا حج ؟ قال « **نعم ولاك آخر** » أخبرنا سعيد عن مالك بن عوف عن أبي السفر قال قال ابن عباس « أيها الناس أسمعوني ما يقولون وافهموا ما أقول لكم إنما محاملك حج به أهله فمات قبل أن يعتق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحجج ، وأما غلام حج به أهله فمات قبل أن يدرك فقد قضى عنه حجه وإن بالغ فليحجج » أخبرنا سعيد ومسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال وتكفى حجة أعبده حتى يعتق فإذا عتق وجبت عليه من غير أن تكون واجبة عليه (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) هذا كما قال عطاء إن شاء الله في العبد ومن لم يبلغ وقد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا وقوله فإذا عتق فليحجج يدل على أنها لو أجزأت عنه حجة الإسلام لم يأمره أن يحج إذا عتق ويدل على أنه لا يبرأها واجبة عليه في عبوديته وذلك أنه وغيره من أهل الإسلام لا يرون فرض الحج على أحد إلا مرة لأن الله عز وجل يقول « **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** » .

باب في الطواف متى يجوز ثم ومتى لا يجوز ثم ؟

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله تعالى : والمسجد كله موضع للطواف فمن حاف في المسجد من دون السقاية وزمن أو من وراءها أو وراء سقايات المسجد التي أحدث فيها المسجد حتى يسكنوا أطراف من وراءها كلها فطوافه محرم عنه لأنه في موضع أطراف ، وأكثر الطائفتين يحول بينه وبين أطراف الناس الطائفتين والناس وإن خرج من المسجد فطواف من وراءه لم يعتد بشيء من طوافه خارجا من المسجد لأنه في غير موضع الطواف ولو أجزأت هذا له أجزأت له الطواف لو طافه وهو خارج من الحرم أو في الحرم ، ولو طاف بالبيت منكوسا لم يعتد بطوافه (١) قوله : عن استيظانه ، أى استيعابه وعبارة الشافعي في « **كتاب الصيد والذبائح** » إذا ذبحت ذبحة فاستوطفت

قطع الحلقوم والمريء ، والودجين » أى استوعب ذلك كله ، كذلك في اللسان اه ، كتبه مسجحه .

أولا أحسب حدا يطوف به منكوسا لأن محضرته من يعله لو جهل ، ولو طاف بالبيت محرما وعليه طواف واجب ولا ينوي ذلك الطواف الواجب ولا ينوي به نافلة أو نذرا عليه من طوافه كان طوافه هذا طوافه الواجب وهكذا ما عمل من عمل حج أو عمرة لأنه إذا أجزأه في الحج والعمرة أن يبتدئ به نافلة فيكون فرضا كان في بعض عمله أولى أن يجزئه ولو طاف بعض طوافه ثم أغشى عليه قبل إكماله فطيف به ما بقى عليه من الطواف لا يعقله من إغاء أو جنون أو عارض ما كان أو ابتدئ به في الطواف ، فلو با على عقله لم يجزه حتى يكون يعقل في السبع كله كما لا تجزئ الصلاة حتى يعقل في الصلاة كلها ولو طاف وهو يعقل ثم أغشى عليه قبل كمال الطواف ثم أفاق بعد ذلك ابتداء الوضوء والطواف قريبا كان أو بعيدا ولو طاف على بعير أو فرس أجزأه وقد كثر الناس واتخذوا من يحملهم فيكون أخف على من معه في الطواف من أن يركب بعيرا أو فرسا ولو طاف بالبيت فيما لا يجوز للمحرم أن يلبسه من أثياب كان طوافه مجزئا عنه وكانت عليه الفدية فيما لبس مما ليس له لبسه وهو محرم وهكذا الطواف منتقيا أو مترقعا .

باب الخلاف في الطواف على غير طهارة

(قال الشافعي) رحمه الله : فزعم بعض الناس أن الطواف لا يجزئ إلا طاهرا وأن المتمتع والحاج إن طاف بالبيت الطواف الواجب عليه على غير وضوء أمره بالإعادة فإن بلغ بلده لم يأمره بالإعادة ولو طاف جنباً أمره أن يعود من بلده حيث كان فقبل لبعض من يقول قوله : أبعاد الطواف قبل الطهارة أن يكون كما قلنا لا يطوف بالبيت إلا من تحل له الصلاة أو يكون كذكر الله وعمل الحج والعمرة غير الطواف ؟ قال إن قلت هو كالصلاة وأنه لا يجزئ إلا بوضوء قلت فالجنب وغير المتوضئ سواء لأن كلا غير طاهر وكل غير جائز له الصلاة .

(قال الشافعي) قلت أجل قال فلا أقوله وأقول هو كغيره من عمل الحج قلت : فلم أمرت من طاف على غير وضوء أن يعيد الطواف وأنت تأمره أن يبتدئ على غير وضوء ؟ قال فإن قلت لا يعيد قلت إذا تخالف السنة قال فإن قلت إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة أن لا تطوف بالبيت لئلا يدخل المسجد حائض . قلت فأنت تزعم أن المشرک يدخل المسجد الحرام والجنب ، قال فلا أقول هذا ولكن أقول إنه كالصلاة ولا تجوز إلا بطهارة ولكن الجنب أشد حالا من غير المتوضئ ، قلت أو تجد بينهما فرقا في الصلاة ؟ قال : لا ، قلت فأى شيء شئت فقل ولا تعدو أن تخالف السنة وقول أكثر أهل العلم لأنه لا يكون لغير الطاهر أن يطوف بالبيت ، أو تقول لا يطوف به إلا طاهر فيكون تركك أن تأمره أن يرجع حيث كان ويكون كمن لم يطف تركاً لأصل قولك .

باب كمال عمل الطواف

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك وعبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله وأخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف بالبيت ومشي أربعة ثم يصلي سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة (قال الشافعي) فمن طاف بالبيت أقل من سبعة أطواف بخطوة واحدة فلم يكمل الطواف ، وإن طاف بعده بين الصفا والمروة فيبو في حكمة من لم يسع بين الصفا والمروة ولا يجزئه أن يسعي بين الصفا والمروة إلا بعد كمال سبع تام بالبيت ، وإن كان معتمرا فصدر إلى أهله فهو محرم كما كان يرجع فيبتدئ أن يطوف

سبعاً بالبيت وبين الصفا والمروة سبعاً ، ثم يخلق أو يقصر وإن كان حلق قبل ذلك فعليه دم للعلاق قبل أن يحل ولا أرخص له في قطع الطواف بالبيت إلا من عذر وذلك أن تقام الصلاة فيصليها ثم يعود فيأتي على طوافه من حيث قطع عليه ، فإن بنى من موضع لم يعد فيه إلى الموضع الذي قطع عليه منه انتهى ذلك الطواف ولم يعتد به . (قال الشافعي) أو يصيبه زحام فيقف فلا يكون ذلك قطعاً أو يعي فيستريح قاعداً فلا يكون ذلك قطعاً أو ينقض وضوؤه فيخرج فيتوضأ وأحب إلى إذا فعل أن يبتدىء الطواف ولا يبنى على طوافه وقد قيل يبنى ويجزئه إن لم يتناول فإذا تناول ذلك لم يجزه إلا الاستئناف ولا يجزئه أن يطوف إلا في المسجد لأن المسجد موضع الطواف ويجزئه أن يطوف في المسجد ، وإن حال دون الكعبة شيء نساء أو جماعة ناس أو سقايات أو أساطين المسجد أجراه لم يخرج من المسجد فإن خرج فطاف لم يعتد بما طاف خارجاً من المسجد قل أو كثر ، ولو أجزت له أن يطوف خارجاً من المسجد أجزت له أن يطوف ، من وراء الجبال إن لم يخرج من الحرم ، فإن خرج من باب من أبواب المسجد ثم دخل من آخر فإن كان الباب الذي دخل منه يأتي على الباب الذي خرج منه ، اعتد بذلك الطواف لأنه قد أتى على الطواف ورجع في بعضه ، وإن كان لا يأتي عليه لم يعتد بذلك الطواف .

باب الشك في الطواف

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يشك أصل ثلثاً أو أربعاً ؟ أن يصلي ركعة فكان في ذلك إلقاء الشك والبناء على اليقين فكذلك إذا شك في شيء من الطواف صنع مثل ما يصنع في الصلاة فألقى الشك وبنى على اليقين إلا أنه ليس في الطواف سجود سهو ولا كفارة (قال) وكذلك إذا شك في وضوئه في الطواف ، فإن كان على يقين من وضوئه وشك من حدثه أجزأه الطواف كما تجزئه الصلاة ، فإن كان على يقين من حدثه وفي شك من وضوئه لم يجزه الطواف كما لا تجزئه الصلاة .

باب الطواف في الثوب النجس والراف والحدث والبداء على الطواف

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : فإذا طاف في ثوب نجس أو على جسده نجاسة أو في نعليه نجاسة لم يعتد بتأطاف تلك الحال كما لا يعتد في الصلاة وكان في حكم من لم يطف وانصرف فألقى ذلك الثوب وغسل النجاسة عن جسده ثم رجع فاستأنف لا يجزئه من الطهارة في نفسه وبدنه وما عليه إلا ما يجزئه في الصلاة ومن طاف بالبيت فكان على الطهارة خاصة ، وإن رجع أوقاف انصرف فغسل الدم عنه والقي ثم رجع فيبي ، وكذلك إن غلبه حدث انصرف فتوضأ ورجع فيبي وأحب إلى في هذا كله لو استأنف (قال) ولو طاف ببعض ما لا يجزئه به الصلاة ثم سعى أعاد الطواف والسعي ولا يكون له أن يعتد بالسعي حتى يكمل الطواف بالبيت ولو انصرف إلى بلده رجع حتى يطوف ويسعى هذا الطواف على الطهارة ، وجماع هذا أن يكون من طاف بغير كمال الطهارة في نفسه ولباسه فهو كمن لم يطف (قال الشافعي) وأختار إن قطع الطائف الطواف فتناول رجوعه أن يستأنف فإن ذلك احتياط وقد قيل : لو طاف اليوم طوافاً وغداً آخر أجزأه لأنه عمل بغير وقت .

باب الطواف بعد عرفة

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى « ثم ليقتضوا تقهيم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق » (قال الشافعي) فاحتملت الآية أن تكون على طواف الوداع لأنه ذكر الطواف بعد قضاء التمتع واحتملت

أن تكون على الطواف بعد « منى » وذلك أنه بعد خلاق الشعر ولبس الثياب وتطيب وذلك قضاء التفث وذلك أشبه بمعنيها بها لأن طواف بعد « منى » واجب على الحاج والتزليل كالدليل على إيجابه والله أعلم، وليس هكذا طواف الوداع (قال الشيخ نجيب) إن كانت نزلت في الطواف بعد « منى » دل ذلك على إباحة الطيب (قال الشيخ نجيب) أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه أرخص للمرأة الحائض أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال « لا يصدرون أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت فإن آخر النسك الطواف بالبيت » (قال الشيخ نجيب) وبهذا نقول وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الحائض أن تنفر قبل أن تطوف طواف الوداع دلالة على أن ترك طواف الوداع لا يفسد حجاً والحج أعمال متفرقة منها شيء إذا لم يعملها الحاج أنفسد حجه وذلك الإحرام وأن يكون عاقلاً للإحرام وعرفة فأى هذا ترك لم يجزه عنه حجه (قال الشيخ نجيب) ومنها ما إذا تركه لم يخل من كل إحرامه وكان عليه أن يعمل في عمره كله وذلك الطواف بالبيت والصفاء والمروة الذي يخل به (١) إلا النساء وأمرهما ترك رجوع من بلده وكان محرماً من النساء حتى يقضيه ، ومنها ما يعمل في وقت فإذا ذهب ذلك الوقت كانه يمكن له ولا عليه عمله ولا بدله وعليه التقدمة مثل المزدلفة والبيتوتة بد « منى » ورمى الجمار ومنها ما إذا تركه ثم رجع إليه سقط عنه الدم ولو لم يرجع لزمه الدم وذلك مثل الميقات في الإحرام ومثله - والله أعلم - طواف الوداع لأتهما إعلان أمر بهما ، مما فتركهما فلا يتفرقان عندى فيما يجب عليه من التقدمة في كل واحد منهما قياساً على مزدلفة والجمار والبيتوتة ليالى « منى » لأنه نسك قد تركه وقد أخبرنا عن ابن عباس أنه قال « من نسى من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دماً » فإن قال قائل طواف الوداع طواف مأثور به وطواف الإحلال من الإحرام طواف مأثور به وعملان في غير وقت متى جاء بهما العامل أجزأ عنه فلم يمس الطواف بالطواف؟ قيل له بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينهما والدلالة بما لا أعلم فيه مخالفاً فإن قال قائل وأين الدلالة؟ قيل له لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بطواف الوداع وأرخص للحائض أن تنفر بلا ووداع فاستدلنا على أن الطواف للوداع لو كان كالطواف للإحلال من الإحرام لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض في تركه ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل عن صفة : أطافت بعد النحر؟ فقيل : نعم ، فقال : فلتنفر (قال الشيخ نجيب) وهذا إثمها المقام للطواف بعد النحر وتخفيف طواف الوداع (قال الشيخ نجيب) ولا يخفف مالا يخل الحرم إلا به أو لا ترى أن من طاف بعد الجرة والنحر والحلاق حل له النساء وهو إذا حل له النساء خارج من إحرم الحج بكامل الخروج ومن خرج من إحرام الحج لم يفسده عليه ما تركه بعده وكيف يفسد ما خرج منه؟ وهذا يبين أن ترك الميقات لا يفسد حجاً لأنه يكون محرماً وإن جاوز الميقات وأن من دون الميقات يهل فيجزى عنه ، والله أعلم ، فاستدل بالحج إذا ترك مالا يجزى أحداً غير فعله وقد يجزى عالماً أن يهاول دون الميقات إذا كان أهلوه دونه ، ويدل على أن ترك البيتوتة ليالى « منى » وترك رمى الجمار لا يفسد الحج .

باب ترك الحائض الوداع

أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت « حاضت صفة بعد ما أفاضت فذكرت حبسها

(١) قوله : إلا النساء ، كذا في بعض النسخ بلفظ « إلا » الاستثنائية . وفي بعضها « إلى النساء » بلفظ « إلى »

الجارة ، وكلاهما لا يظهر ، ولعله من زيادة النسخ ، فحذر . كتبه مصححه .

لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «أحباستنا هي» ، فقلت «يا رسول الله إياها حاضت بعد» ، أوضت «قال «فلا إذا»
 أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن صفية بنت حيي حاضت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال «أحباستنا هي» ، فقلت إياها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك فقلت «فلا إذا» ، أخبرنا سفيان عن الزهري
 عن عروة عن عائشة أن صفية حاضت يوم النحر فذكرت عائشة حاضتها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال «أحباستنا هي»
 فقلت: إياها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك قال «فلتنفر إذا» ، أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صفية بنت حيي فقيل إياها قد حاضت فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم «أحباستنا» فقالوا يا رسول الله إياها قد أفاضت قال «فلا إذا» ، أخبرنا مالك عن هشام بن عروة
 قال عروة قالت عائشة ونحن نذكر ذلك فلا يقدم الناس نسائهم إن كان لا ينفعهم ولو كان ذلك الذي يقول لأصبح «هي» أكثر
 من ستة آلاف امرأة حائض . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن
 عباس إذا قال له زيد بن ثابت أتفق أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها باليت؟ قال: نعم، قال فلا تمت بذلك
 قال فقال ابن عباس إما لا، فليس فلانة الأنصارية هل أمرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال فرجع إليه زيد
 ابن ثابت يضعك ويقول ما أراك إلا قد صدقت ، أخبرنا سفيان عن ابن أبي حسين قال اختلف ابن عباس وزيد بن
 ثابت في المرأة الحائض فقال ابن عباس تنفر ، وقال زيد لا تنفر ، فقال له ابن عباس سل ، فسأل أم سليم وموافقاها قال فذهب زيد
 فلبث عنه ثم جاءه وهو يضحك فقال «القول ما قلت» ، أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة
 بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت إذا حجت ومعهن نساء تخاف أن يخضن
 فدمتهن يوم النحر فأفطن فإن خضن بعد ذلك لم تنتظر بهن أن يطهرن تنفرن بهن وهن حيض ، أخبرنا سفيان عن
 أيوب عن قاسم بن محمد أن عائشة كانت تأمر النساء أن يعجلن الإفاضة مخافة الخيض ، أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار
 وإبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال: جلست إلى ابن عمر فسمعتة يقول «لا يفترن أحد حتى يكون آخر عهده باليت»
 فقلت «ماله أما سمع ما سمع أصحابه ؟» ثم جلست إليه من العام المقبل فسمعتة يقول زعموا أنه رخص للمرأة الحائض
 (قال الشيخ أبي) كأن ابن عمر والله أعلم سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة للحائض فقال به على العامة وهكذا
 يذنيه له وإن سمع عاما أن يقول به فلما باعه الرخصة للحائض ذكرها وأخبرنا عن ابن شهاب قال جلست عائشة
 للنساء عن ثلاث ، لا تصدر الحائض إذا أفاضت بعد العرف ثم حاضت قبل الصدر وإذا طافت المرأة طواف الزيارة
 الذي يغلبها لزوجها ثم حاضت نفرت بغير وداع ولا فدية عليها وإن طهرت قبل أن تنفر فعليها الوداع كما يكون على
 التي لم تحض من النساء ، وإن خرجت من بيوت مكة كآباء قبل أن تطهر ثم طهرت لم يكن عليها الوداع وإن طهرت
 في البيوت كان عليها الوداع . وكذلك لو رأت الطهر فلم تجد ماء كان عليها الوداع كما تكون عليها الصلاة ، فإن كانت
 مستعاضة طافت في الأيام التي تصلى فيها فإن بدأت بها الاستعاضة قلنا لها ، تقف حتى تعلم قدر حاضتها واستعاضتها
 ففترت فعلمنا أن اليوم الذي نفرت فيه يوم طهر كان عليها دم لترك الوداع ، وإن كان يوم حيض لم يكن عليها دم .

باب تحریم الصيد

(قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل «أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم
 صيد البر ما دمتم حرما» (قال الشيخ أبي) والبحر اسم جامع فكل ما أكثر ماؤه واتسع قعره هذا بحر ، فإن قال قائل
 فالبحر المعروف بالبحر هو المالح . قيل : نعم ، ويدخل فيه العذب ، وذلك معروف عند عرب ، فإن قال : فهل من دليل عليه

في كتاب؟ الله قيل: نعم، قال الله عز وجل «وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا» في الآية دلالتان إحداهما أن البحر العذب والمالح وأن صيدهما، المذكور ذكرنا واحدا فكل ماصيد في ماء عذب أو بحر قليل أو كثير مما يعيش في الماء للحرم حلال وحلال أسطياده وإن كان في الحرم لأن حكمه حكم صيد البحر الحلال للحرم لا يختلف ومن خوطب بإحلال صيد البحر وطعامه عذب أنه إنما أحل له ما يعيش في البحر من ذلك وأنه أحل كل ما يعيش في سائه لأنه صيده وطعامه عندنا ما ألقى وطفا عليه والله أعلم ولا أعلم الآية تحتمل إلا هذا المعنى أو يكون طعامه في دواب تعيش فيه فتؤخذ بالأيدى بغير تكلف كتكلف صيده فكان هذا داخلا في ظاهر جملة الآية والله أعلم، فإن قال قائل فهل من خبر يدل على هذا؟ قيل أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه سئل عن صيد الأنهار وقلات المياه ليس بصيد البحر؟ قال: بلى. وتلا «هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا» أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن إنسانا سأل عطاء عن حيتان بركة القمري وهي بر عظيمة في الحرم: أنصاذ؟ قال: نعم، ولوددت أن عندنا منه.

باب أصل ما يحل للمحرم قتله من الوحش ويحرم عليه

(قال الشافعي) ذكر الله عز وجل صيد البحر جملة ومفسرا، فافسر من كتاب الله عز وجل يدل على معنى الجعل منه بالدلالة المفسرة المبينة والله أعلم، قال الله تعالى «أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما» فلما أثبت الله عز وجل إحلال صيد البحر وحرم صيد البر ما كانوا حرما، دل على أن الصيد الذي حرم عليهم ما كانوا حرما، ما كان أكلا حلالا لهم قبل الإحرام، لأنه والله أعلم لا يشبه أن يكون حرم بالإحرام خاصة إلا ما كان مباحا قبله، فأما ما كان محرما على الحلال فالتحريم الأول كف منه، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنى ما قلنا وإن كان بيننا في الآية والله أعلم، أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «خمس من الدواب لا جناح على من قتلهن في الحل والحرم: الغراب، والحداة، والفأرة، والمقرب، والسكب العقور».

باب قتل الصيد خطأ

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى «لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا» (قال الشافعي) يحزى الصيد من قتله عمدا أو خطأ، فإن قال قائل إيجاب الجزاء في الآية على قاتل الصيد عمدا وكيف أوجبه على قاتله خطأ؟ قيل له إن شاء الله: إن إيجاب الجزاء على قاتل الصيد عمدا لا يعظم أن يوجب على قاتله خطأ فإن قال قائل فإذا أوجب في العمد بالكتاب فمن أين أوجب الجزاء في الخطأ؟ قيل أوجبه في الخطأ قياسا على القرآن والسنة والإجماع فإن قال فأن القياس على القرآن؟ قيل قال الله عز وجل في قتل الخطأ «ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله» وقال «فإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة» فلما كانت الفساق ممنوعين بالإسلام والعهد فأوجب الله عز وجل فيهما بالخطأ ديتين ورتبتين كان الصيد في الإحرام ممنوعا بقول الله عز وجل «وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما» وكان لله فيه حكم فيما قتل منه عمدا بجزائه مثله وكان المنع بالكتاب مطلقا عاما على جميع الصيد وكان المالك لما وجب بالصيد أهل الحرم لقول الله تعالى «هديا بالغ الكعبة» ولم أعلم بين المسلمين اختلاف أن ما كان ممنوعا أن يذبح من نفس إنسان أو طائر أو دابة أو غير ذلك مما يجوز ملكه فأصابه

إنسان عمدا فكان على من أصابه فيه ثمن يؤدي لصاحبه وكذلك فيما أصاب من ذلك خطأ لا فرق بين ذلك إلا الماتم في العمد فلما كان هذا كما وصفت مع أشباه له كان الصيد كله ممنوعا في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل «أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم والسبارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما» فلما كان الصيد محرما كله في الإحرام وكان الله عز وجل حكيم في شيء منه بعدل بالغ الكعبة كان كذلك كل ممنوع من الصيد في الإحرام لا يتفرق كالم يفرق المسلمون بين الغرم في المنوع من الناس والأهوال في العمد والخطأ، فإن قال قائل فمن قال هذا معلك؟ قيل الحجة فيه ما وصفت وهي عندنا مكتفي بها وقد قاله ممن قبلنا غيرنا قال فاذا ذكره قلت أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء قول الله عز وجل «لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا» قلت له فمن قتله خطأ أبغرم؟ قال: نعم يعظم بذلك حرمة الله ووضعت به السنن أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال رأيت الناس يغرمون في الخطأ (قال الشافعي) فإن قال قائل فقل شيء أعلى من هذا؟ قيل شيء يحتمل هذا المعنى ويحتمل خلافه فإن قال: هو؟ قلت أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قريش (١) (قال الشافعي) فيحتمل أن يكون أوطأ لأصحاب خطيئين بإبطائه وأوطأه عامدين له فقال لي قائل هل ذهب أحد في هذا خلاف مذهبك؟ فقلت: نعم قال فاذا ذكره قلت أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال كان مجاهد يقول ومن قتله منكم متعمدا غير ناس لحرمه ولا مريدا غيره فأخطأ به فقد أحل وليست له رخصة ومن قتله ناسيا لحرمه أو أراد غيره فأخطأ به فذلك العمد المكبر عنه من النعم قال فما يعني بقوله فقد أحل؟ قلت أحسبه يذهب إلى أحل عقوبة الله، قال أفترأه يريد أحل من إحرامه؟ قلت ما أراه ولو أراد أن كان مذهب من أحفظ عنه خلافه ولم يلزم بقوله حجة، قال فما جماع معنى قوله في الصيد؟ قلت إنه لا يكبر العمد الذي لا يخطئه خطأ، ويكفر العمد الذي يخطئه الخطأ (قال) فنصه، قلت يذهب إلى أنه إن عمد قتله ونسي إحرامه ففي هذا خطأ من جهة نسيان الإحرام وإن عمد غيره فأصابه ففي هذا خطأ من جهة الفعل الذي كان به القتل، أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله «ومن قتله منكم متعمدا» لقتله ناسيا لحرمه فذلك الذي يحكم عليه ومن قتله متعمدا لقتله ذكرا لحرمه لم يحكم عليه، قال عطاء: يحكم عليه ويقول عطاء: نأخذ، فإن قال قائل فهل يخالف هذين المذهبين أحد؟ قلت: نعم، قال غيرهم من أهل العلم: يحكم على من قتله عمدا، ولا يحكم على من قتله خطأ بحال.

باب من عاد لقتل الصيد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى: ومن قتل صيدا فحكم عليه ثم عاد لآخر قال يحكم عليه كما عاد أبدا فإن قال قائل ومن أين قتله؟ قلت إذا لزمه أن يحكم عليه بإتلاف الأول لزمه أن يحكم عليه بإتلاف الثاني وكل ما بعده كما يكون عليه لو قتل نفسا دية وأنفسا بعده دية، وفي كل نفس وكما يكون عليه لو أفسد متاعا لأحدهم أفسد متاعا لآخر ثم أفسد متاعا كثيرا مده قيمة ما أفسد في كل حال فإن قال ما قول الله عز وجل «ومن عاد فينتقم الله منه» ففي هذا دلالة على أنه لا يحكم عليه؟ (قال الشافعي) ما يبلغ على أن فيه دلالة على ذلك فإن قال قائل فما معناه؟ قيل الله أعلم بما معناه أما الذي يشبه معناه والله أعلم فإن يجب عليه بالود النعمة وقد تكون النعمة بوجوه، في الدنيا المال وفي الآخرة النار فإن قال فهل تجد ما يدل على ما وصفت في غير هذه الآية أو على ما يشبهه؟ قيل: نعم قال الله تعالى «والذين لا يدعون مع الله الها آخروا لا يقتلون النفس التي حرم الله

(١) مقتطعا من النسخ بقية الإسناد والمتن وكثيرا ما يقع مثل هذا في الأم و«قريب» بضم القاف وقبح الزاء على بناء التصدير، وعبد الملك ابن قريش، هو الأصمعي اللغوي الشهير، حكى عنه أنه قال «سمعني مالك» كذا في الخلاصة كتبه مصححه.

إلا بالحق ولا يزبون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا وجعل الله القتل على
كفار والقتل على لقاتل عمدا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغزو عن القاتل بالدية إن شاء ولي المقتول
وجعل الحد على الزاني (١) فما أوجب الله عليهم النعمة بمضاعفة العذاب في الآخرة إلا أن يتوبوا وجعل الحد على
زاني فلما أوجب الله عليهم الحدود دل هذا على أن النعمة في الآخرة لا تسقط حكم غيرها في الدنيا قال الله تبارك
وتعالى «زانية وزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» فلم يختلف الناس في أنهما كاذبا بدا الحد جلدا فكان الحد
عليهم في الزنا الآخر مثله في الزنا الأول ولو انبغى أن يفرقا كان في الزنا الآخر و«قتل الآخر أولى ولم يطرح» فإن
قال أفرأيت من طرحه على: يعني أنه عمد مأثم فأول ما قتل من الصيد عمدا بأثم به فكيف حكم عليه؟ فقلت حكم الله
تعالى عليه به ولو كان كما تقول كان أولى أن لا يعرض له في عمد المأثم فإذا كان الابتداء على أنه عمد مأثم فالثاني
مثله فإن قال فهل قال هذا: معك أحد غيرك؟ قيل: نعم. فإن قال فاذكره قلت أخبرنا سعيد عن محمد بن جابر عن حماد
عن إبراهيم أنه قال في الحرم يقتل صيد عمد: يحكم عليه كلما قتل فإن قل قائل فما قول الله عز وجل «عفا الله عما سلف
ومن عاد فينتقم منه» قيل الله أعلم بمعنى ما أراد فأما عطاء بن أبي رباح فيذهب إلى «عفا الله عما سلف» في الجاهلية
ومن عاد في الإسلام بعد التحريم لقتل صيد مرة فينتقم الله منه أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء في قول
الله عز وجل «عفا الله عما سلف» قال عفا الله عما كان في الجاهلية قلت وقوله «ومن عاد فينتقم الله منه» قال ومن عاد
في الإسلام فينتقم الله منه وعليه في ذلك الكفارة قال وإن عمد فعليه الكفارة؟ قلت له: هل في العود من حد يعلم؟ قال
لا. قلت: أفترى حقا على الإمام أن يعاقبه فيه؟ قال: لا. ذنب أذنبه فيما بينه وبين الله تعالى ويفتدى
(قال الشافعي) ولا يعاقبه الإمام فيه لأن هذا ذنب جعلت عقوبته فديته إلا أن يزعم أنه يأتي ذلك عمدا مستخفا.

باب أين محل هدى الصيد؟

(قال الشافعي) قال الله تعالى «هديا بالغ السكينة» (قال الشافعي) فلما كان كل ما يزيد به هدى من ملك ابن آدم
هديا كانت الأنعام كلها وكل ما هدى فيه بمكة والله أعلم ولو خفي عن أحد أن هذا هكذا ما انبغى والله أعلم أن يخفي
عليه إذا كان الصيد إذا جرى بشيء من النعم لا يجزى فيه إلا أن يجزى بمكة تعلم أن مكة أعظم أرض الله تعالى حرمة
وأولاه أن تخرجه عن النداء لولا ما عقلنا من حكم الله في أنه لما سكن الحاضر بمكة، فإذا عقلنا هذا عن الله عز وجل
فكان جزاء الصيد طعمه لم يجز والله أعلم إلا بمكة وكما عقلنا عن الله ذكر الشهادة في موضعين من القرآن بالعدل وفي
موضع فلا يذكر عدل وكانت لشهادات وإن افرقت تجمع في أنه يؤخذ بها اكتفينا أنها كلها بالعدل ولم نزع
أن الموضع قلبي يذكر الله عز وجل فيه العدل مغفوع عن العدل فيه، فلو أظمت في كفارة صيد بغير مكة لم يجز عنه
وأعاد الإطعام بمكة أو ب«مضى» فهو من مكة لأنه لحاضر الحرم ومثل هذا كل ماوجب على محرم بوجه من الوجوه من
فدية أذى أو طيب أو ليس أو غيره لا يخالفه في شيء لأن كله من جهة النسل والنسك إلى الحرم ومناقبه لما سكن الحاضر
الحرم (قل) ومن حضر مكة حين يبلغها الهدى من النعم أو الطعام من مسكين كان له أهل بها أو غريب لأهم
إنما أعطوا بخضرمها وإن قل فكان يعطى بعضهم دون بعض أجزأه أن يعطى مساكين الغرباء دون أهل مكة
ومساكين أهل مكة دون مساكين غرباء وأن يخالط بينهم، ولو أثر به أهل مكة لأهم يجمعون الحضور والمقام

(١) قوله: فما أوجب الله عليهم، إلى قوله. فلما أوجب الله عليهم الحدود، هكذا في النسخ، وتأمل، وحرر.

لكن كانه أسرى إلى القلب والله أعلم، فإن قول قائل: فهل قال هذا أحد بذكر قوله؟ قيل أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء «فجزاء مثل ما قتل من النعم» (١) هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين» قال من أجل أنه أصابه في حرم يريد ليبت كفارة ذلك عند البيت، أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن عطاء قال له مرة أخرى يصدق الذي يصيب الصيد بمكة قال الله عز وجل «هديا بالغ الكعبة» قال فيتصدق بمكة (قال الشيخ أبي) يريد عطاء: ما وصفت من الطعام، والنعم كله هدي، والله أعلم.

باب كيف يعدل الصيام

(قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى «أو عدل ذلك صياما» الآية، أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء ما قوله «أو عدل ذلك صياما؟» قال إن أصاب ما عدله شاة فصاعدا أقيمت الشاة طعاما ثم جعل مكان كل مد يوما يصومه (قال الشيخ أبي) وهذا إن شاء الله كما قال عطاء وبه أقول وهكذا بدنة إن وجبت وهكذا مد إن وجب عليه في قيمة شيء من الصيد صام مكانه يوما وإن أصاب من الصيد ما قيمته أكثر من مد وأقل من مدين صام يومين وهكذا كل ما لم يبلغ مدا صام مكانه يوما أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء هذا المعنى (قال الشيخ أبي) فإن قال قائل فمن أين قلت مكان المد صيام يوم وما زاد على مد ثما لا يبلغ مدا آخر صوم يوم؟ قلت قلته معقولا وقياسا. فإن قال: فأين القياس به والمعقول فيه؟ قلت رأيت إذا لم يكن لمن قتل جرادة أن يدعى أن يتصدق بقميها ثمرة أو لقمة لأنها محرمة مجزية لا تعطل بقلة قيمتها ثم جعل فيها قيمتها فإذا بدا له أن يصوم هل يجد من الصوم شيئا يجزئه أبدا أقل من يوم؟ فإن قال: لا، قلت فبذلك عقلنا أن أقل ما يجب من الصوم يوم وعقلنا وقسنا أن الطلاق إذا كان لا يتبعض فأوقع إنسان بعض تطليقة لزمته تطليقة، وعقلنا أن عدة الأمة إذا كانت نصف عدة الحرة فلا تبعض الحصة نصفين فجعلنا عدتها حيتين.

باب الخلاف في عدل الصيام والطعام

أخبرنا الربيع قال (قال الشيخ أبي) رحمه الله قال لي بعض الناس: إذا صام عن جزاء الصيد صام عن كل مد يوما، وإذا أطعم منه في كفارة اليمين أطعم كل مسكين مدين وقال هل رويت في هذا عن أصحابك شيئا يوافق قولنا ويخالف قولك؟ قلت نعم أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن مجاهدًا كان يقول مكان كل مدين يوما فقال: وكيف لم تأخذ بقول مجاهد وأخذت بقول عطاء يطعم المسكين حيث وجب إطعامه مدا إلا في فدية الأذى فإنك قلت يطعمه مدين ولم لم تقل إذ قلت في فدية الأذى يطعمه مدين في كل موضع؟ (قال الشيخ أبي) فقلت له يجمع بين مسألتك جواب واحد إن شاء الله قال فاذكره (قال الشيخ أبي) أصل ما ذهبنا إليه نحن وأنت ومن نسبناه معا إلى الفقه فالفرض عليه في تأدية ما يجب عليه من أن لا يقول إلا من حيث يعدل ويعلم أن أحكام الله جل ثناؤه ثم أحكام رسوله من وجهين يجمعهما معا أنهما تعبد ثم في التعبد وجهان فنه تعبد لأمر أبان الله عز وجل أو رسوله سببه فيه أو في غيره من كتابه أو سنة رسوله فذلك الذي قلنا به وبالقياس فيه هو في مثل معناه ومنه ما هو تعبد لما أراد الله عز شأنه مما علمه وعلمنا حكمه وم عرف فيه ما عرفنا مما أبان لنا في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فأدينا الفرض في القول به والالتزام إليه ولم نعرف في شيء له معنى فتقيس عليه وإنما قسنا على ما عرفنا ولم يكن لنا علم إلا ما علمنا الله جل ثناؤه فقال

(١) سقط هنا من جميع النسخ ومن أصل المسند جملة من لفظ القرآن وهي قوله تعالى «يحكم به ذوا عدل منكم هديا» النح. كتبه مصححه.

هذا كله كما وصفت لم أسمع أحداً من أهل التكشيف قال بغيره ففقي منه على أمر أعرفه فإن أصحابنا يعطون هذه الجملة كما وصفت لا ينادرون منها حرفاً وتختلف أقاويلهم إذا فرعوا عليها فقلت فأنبل متبهم الصواب وازداد عليهم اغفلة قال : إن ذلك للآزم لى وما يبرأ آدمى رأيت من غفلة طويلة ولكن انصب لما قلت مثالا فقلت : أ رأيت إذ حَكَمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة قلنا وقتلتمنا خرسون دبنارا وهو لو كان حيا كانت فيه ألف دينار أو ميتا لم يكن فيه شيء وهو لا يخلو أن يكون ميتا أو حيا فكان مغيب المعنى يحتمل الحياة والموت إذا جئى عليه فهل قسنا عليه ملففاً أو رجلا في بيت يمكن فيهما الموت والحياة وهما مغيبا المعنى ؟ قال : لا ، قلت ولا قسنا عليه شيئا من الدماء ؟ قال : لا قلت ولم ؟ قال لأننا تعبدنا بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم فيه ولم نعرف سبب ما حكم له به قلت فهكذا قلنا في المسح على الخفين لا يقياس عليهما عامة ولا برفع ولا قفازان قال وهكذا قلنا فيه لأن فيه فرض وضوء وخص منه الخفان خاصة فهو تعبد لا قياس عليه قلت وقسنا نحن وأنت إذ قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الحراج بالضم أن الخدمة كالحراج قال : نعم قلت لأننا عرفنا أن الحراج حادث في ملك المشتري وضمنه منه ولم تقع عليه صفقة البيع قال : نعم ، وفي هذا كفاية من جملة ما أردت ودلالة عليه من أن سنة مقيس عليها وأخرى غير مقيس عليها وكذلك القسامة لا يقياس عليها غيرها ولكن أخبرني بالأمر الذي له اخترت أن لكل مسكين مداً إلا في فدية الأذى إذا ترك الصوم فإذا أن يصوم مكان كل مد يوماً فيكون صوم يوم مكان مد فإن ثبت لك المد فصحيح لا أسألك عنه إلا فيما قلت أن صوم اليوم يقوم مقام إطعام مسكين قلت له حكم الله عز وجل على المظاهر إذا عاد لما قال « فتحرير رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً » فكان يقولون أن إسداك المظاهر عن أن يأكل ستين يوماً كإطعام ستين مسكيناً وبهذا المعنى صرت إلى أن إطعام مسكين مكان كل يوم قال فهل من دليل مع هذا ؟ قلت نعم أمر النبي صلى الله عليه وسلم المصيب لأهله نهاراً في شهر رمضان « هل تجد ما نتفق ؟ » قال : لا ، فسأله « هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » فقال لا . فسأله « هل تقدر أن تطعم ستين مسكيناً ؟ » فقال : لا ، فأعطاه عرق عمر فأمره أن يتصدق به على ستين مسكيناً فأدى المؤدى للحديث أن في العرق خمسة عشر صاعاً قال أو عشرين وهو معروف أن العرق يعمل على خمسة عشر صاعاً ليكون الوسق به أربعة فذهبتنا إلى أن إطعام المسكين مد طعام ومكان إطعام المسكين صوم يوم ، قال : أما صوم يوم مكان كل مسكين فكما قلت ، وأما إطعام المسكين مداً فإذا قال أو عشرين صاعاً قلت فهذا مد وثلاث لسكر مسكين قال : فلم لا نقول به ؟ قلت فهل علمت أحداً قط قال إلا مداً أو مدتين ؟ قال : لا ، قلت فلو كان كما قلت أنت كنت أنت قد خالفته ولكنه احتياط من المحدث وهذا كما قلت في العرق خمسة عشر صاعاً وعلى ذلك كانت تعمل فيما أخبرني غير واحد من أهل العلم باليمن أنهم كانوا يجعلونها معايير كالمكاييل على خمسة عشر صاعاً بالتمر قال فقد زعمت أن الكفارة في الطعام وإصابة المرأة تعبد لأمر قد عرفته وعرفناه . معك فأبين أن الكفارة في فدية الأذى وغيرها تعبد لا يقياس عليه قلت أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسكر بن بحجرة في الطعام فرقاً بين ستة مساكين فكان ذلك مدين مدين : قال : بلى قلت وأمره فقال أو صم ثلاثة أيام ؟ قال : بلى قلت وقال « أو انسك شاة » قال : بلى قلت فلو قسنا الطعام على الصوم أما نقول صوم يوم مكان إطعام مسكينين ؟ قال : بلى قلت ولو قسنا الشاة بالصوم كانت شاة عدل صيام ثلاثة أيام ؟ قال : بلى قلت وقد قال الله عز وجل في المتنع « فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم » فجعل البذل من

شاة صوم عشرة أيام قال: نعم. وقالت قال الله عز وجل « فلكفارته إطعام عشرة مساكين » الآية فجعل الرقبة مكان إطعام عشرة مساكين قال: نعم. قلت وارقبة في الظهار و قبل كان ستين يوماً قال: نعم. وقد بان أن صوم ستين يوماً أولى بالقرب من الرقبة من صوم عشرة و بان أن أن صوم يوم أولى إطعام مسكين منه إطعام مسكينين لأن صوم يوم جوع يوم. وإطعام مسكينين إطعام يوم فيوم يوم أولى أن تقاس عليه من يومين بيوم وأوضح من أنه أولى الأمور بالقياس قال فيل فيه من أثر أعلى من قول عطاء^(١) قال: نعم. أخرنا مالاً (قال الشافعي) قال فيل خالفك في هذا غيرك من أهل ناحيتك ؟ فقلت نعم زعم منهم زاعم منقل من أن الكفارات بمد النبي صلى الله عليه وسلم إلا كفارة الظهار فإنها بمد هشام قال^(٢) قال مد هشام مدين فيسكون أراد قولنا مدين وإنما جعل مد هشام عدلاً قلت : لا مد هشام مد وثلاث بمد النبي صلى الله عليه وسلم أو مد ونصف (قال الشافعي) فقال فإني بالسألة عن هذا أقول إذا كان كما وصفت غنى بما لا يعد ولا يبدى كيف جاز لأحد أن يزعم أن الكفارات بمد مختلف ؟ أ رأيت لو قال له إنسان هي بمد أكبر من مد هشام أضعافاً والطعام بمد النبي صلى الله عليه وسلم وما سواه^(٣) بمد محدث الذي هو أكبر من مد هشام ، أو رأيت الكفارات إذ نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم كيف جاز أن تكون بمد رجل لم يخلق أبوه ولعل جده لم يخلق في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وإنما قال الناس هي مدان بمد النبي صلى الله عليه وسلم أو مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم فما أدخل مداً وكبراً ؟ هذا خروج من قول أهل الدنيا في الكفارات (قال الشافعي) وقلت له وزعم بعض أهل ناحيتنا أيضاً أن على غير أهل المدينة من الكفارات أكثر مما على أهل المدينة لأن الطعام فيهم أوسع منه بالمدينة قال فما قلت لمن قال هذا ؟ (قال الشافعي) فقلت له : أ رأيت الذين يقتاتون الثمن والذين يقتاتون الحنظل والذين يقتاتون الحيتان لا يقتاتون غيرها والذين السعر عندهم أعلى منه بالمدينة بكثير كيف يكتفون بغيره في قلوبهم أن يكفروا أف من كفارة أهل المدينة ويكفرون من الدخن وهو نبات يقاته بعض الناس في الجذب؟ وينبغي إذا كان سعر أهل المدينة أرخص من سعر أهل بلد أن يكون من يكفر في زمان غلاء السعر يبدأ أف كفارة من أهل المدينة إن كان إنما زعم أن هذا لغلاء سعر أهل المدينة وقيل له هل رأيت من فرائض الله شيئاً خفف عن أحد أو اختلفوا في صلاة أو زكاة أو حد أو غيره ؟ (قال الشافعي) قلت فما ينبغي أن يعارض بقول من قال هذا (قال الشافعي) وزعم زاعم غير قائل هذا أنه قال اطعام حيث شاء المكفر في الحج والصوم كذلك (قال الشافعي) فقبل له لئن زعمت أن الدم لا يكون إلا بمكة ما ينبغي أن يكون الطعام إلا بمكة كما قلت لأهلها طعامان. قال فما حجتك في الصوم؟ قلت أذن الله للتمتع أن يكون من صومه ثلاث في الحج وسبعة إذا رجع ولم يكن في الصوم منفعة لمساكين الحرم وكان على بدن الرجل فكان عملاً غير وقت فعمله حيث شاء .

باب هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم ؟

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى « ومن قتله منك متعمداً فبغره » مثل ما قلنا من النعم يحكم به ذوا عدل منك هدياً باله الكبدة إلى قوله « صياماً » فكان أحب ماؤراً بأن يفديه وقبله « من » نعم أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً » فاحتمل أن يكون جعله الخيار بأن يقتدى بأى ذلك شاء ولا يكون له أن يخرج من واحد منها وكان

(١) قوله : قلت نعم أخرنا مالاً كذا في جميع نسخ لم يذكر بقية الآخر وكثيراً ما يقع مثل هذا في الأم فاعلم .

(٢) قوله : فلعل مد هشام مدين كذا في النسخ من باب نصب وهي لغة فائلة كثيراً في هذا كتاب وقريها .

(٣) قوله : بمد محدث الذي هو كذا في النسخ ، وانظر ، وحرر عبارة . كتبه مصححه .

هذا أظهر معانيه وأظهرها الأولى بالأية وقد احتمل أن يكون أمر يهدي إن وجده فإن لم يجده فطعام فإن لم يجده فصدقة كما أمر في شئ في شئ وكما أمر في الظهار والنعى الأول أشبههما وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن عجرة بأن يكفر بأى الكفارات شاء في فدية الأذى وجعل الله تعالى إلى المولى أن ينفى أو يطلق وإن احتمل لوجه الآخر فإن قال قائل: فهل قال ما ذهب إليه غيره؟ قيل: نعم أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال « هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما » قال عطاء فإن أصاب إنسان نعمة كان عليه إن كان ذا يسار أن يهدي جزورا أو عدلها طعاما أو عدلها صياما أيتن شاء من أجل قول الله عز وجل « فجزاء » كذا وكذا وكل شيء في القرآن أو أو فليختر منه صاحبه ماشاء قال ابن جريج فقلت لعطاء أرايت إن قدر على الطعام ألا يقدر على عدل الصيد الذى أصاب ؟ قال ترخيص الله عسى أن يكون عنده طعام وليس عنده ثمن الجزور وهى الرخصة (قال الشافعى) إذا جعنا إليه ذلك كان له أن يفعل أية شاء وإن كان قادرا على اليسير معه والاختيار والاحتياط له أن يفدى بضعه فإن لم يجد طعاما وأن لا يحموه إلا بعد الإغواز منها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو ابن دينار عن قول الله عز وجل « ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » له أيتن شاء أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال كل شيء في القرآن أو أو . له أية شاء قال ابن جريج إلا في قوله « إنما جزاء الذين يخاربون الله ورسوله » فليس بتخير فيها (قال الشافعى) وكما قال ابن جريج وعمرو في المحارب وغيره في هذه المسألة أقول قيل للشافعى فهل قال أحد ليس هو بالخيار ؟ فقال : نعم ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن الحسن ابن مسلم قال : من أصاب من الصيد ما يبلغ فيه شاة فذلك الذى قال الله « فجزاء مثل ما قتل من النعم » وأما « أو كفارة طعام مساكين » فذلك الذى لا يبلغ أن يكون فيه هدى « مصفور يقتل فلا يكون فيه هدى قال « أو عدل ذلك صياما » عدل النعامة وعدل المصفور قال ابن جريج فذكرت ذلك لعطاء ، فقال عطاء كل شيء في القرآن أو أو يختار منه صاحبه ماشاء (قال الشافعى) ويقول عطاء في هذا أقول قال الله عز وجل في جزاء « صيد » هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما » وقال جل ثناؤه « فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : لكعب بن عجرة ، أى ذلك فعلت أجزأك (قال الشافعى) ووجدتهما معا فدية من شيء أفيت قد منع المحرم من إفاته الأول الصيد والثانى الشعر (قال الشافعى) فكل ما أفاته المحرم سواءهما لما نهى عن إفاته فعليه جزاؤه وهو بالخيار بين أن يفديه من النعم أو الطعام أو الصوم أى ذلك شاء فعل كان واجداً وغير واجد قال الله عز وجل « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام » الآية (قال الشافعى) فكان التمتع بالعمرة إلى الحج ليس بإفاته شيء جعل الله عز وجل فيه الهدى فما فعل المحرم من فعل يجب عليه فيه الفدية وكان ذلك الفعل ليس بإفاته شيء فعليه أن يفديه من النعم إن بلغ النعم وليس له أن يفديه بغير النعم وهو يجد النعم وذلك مثل طبيب ما تطيب به أو لبس ما لبس له لبسه أو جامع أو نال من امرأته أو ترك من نسكه أو ما في معنى هذا (قال الشافعى) فإن قال فما معنى قول الله عز وجل « فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه » ؟ قلت الله أعلم أما نطاهر فإنه مأذون بخلاق الشعر للمرض والأذى في الرأس وإن لم يمرض فإذا جعلت عليه في موضع الفدية النعم فقلت لا يجوز إلا من النعم ما كانت موجودة فأعوز المفتدى من النعم لحاجة أو انقطاع من النعم فكان يقدر على طعام قوم الذى وجب عليه دراهم ، والدرهم طعاما ، ثم تصدق بالطعام على كل مسكين بعد وإن أعوز من الطعام

سام عن من مذبوها حين قال قائل: فإذا عسته على هذه الشعة فكيف م يقن فيه ماقلت في المنتع؟ قيل له إن شاء الله قسته عليه في أنه فعل لا إفاته وفرقت بينه وبينه أنه يختلف فيكون بدنة على قدر عظم ما أصاب وشاة دون ذلك فلما كان ينتقل فيقل ويكثر بقدر عظم ما أصاب فارق في هذا المعنى عدى الشعة لئلا يكون على أحد إذا وجد أقل ولا أكثر منه وإن زاد عليه كان متطوعا (قال الشافعي) فصرنا بالطعام والصوم إلى المعنى المقبول في القرآن من كفارة المظاهر وقتل والمصيب أهله في شهر رمضان ، ومن هذا ترك البيوتة بـ«حتى» وترك المزدلفة والخروج قبل أن تغيب الشمس من عرفة وترك الجمار وما أشبهه .

الإعواز من هدى الشعة ووقته

(قال الشافعي) قال الله تعالى : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى » إلى قوله « عترة كاملة » (قال الشافعي) فدل الكتاب على أن يصوم في الحج وكان معقولا في الكتاب أنه في الحج الذي وجب به الصوم ومعقولا أنه لا يكون الصوم إلا بعد الدخول في الحج لاقبته في شهر الحج ولا غيره (قال الشافعي) « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج » فإن أهل بالحج في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة كان له أن يصوم حين يدخل في الحج وعليه أن لا يخرج من الحج حتى يصوم إذا لم يجد هديا وأن يكون آخره من الأيام في آخر صباه الثلاث يوم عرفة وذلك أنه يخرج من غد من يوم عرفة من الحج ويكون في يوم لاسوم فيه يوم النحر . وهكذا روى عن عائشة وابن عمر ، أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها في التمتع إذا لم يجد هديا ولم يصم قبل يوم عرفة فليصم أيام منى ، أخبرنا إبراهيم بن ابن شهاب عن ابن شهاب عن سام عن أبيه مثل ذلك (قال الشافعي) وهذا بقول ، وهو منى ماقلنا والله أعلم ويشبه القرآن (قال الشافعي) واختلف عطاء وعمر بن دينار في وجوب صوم التمتع أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا يجب عليه الصوم حتى يوافي عرفة مهلا بالحج ، وقال عمرو بن دينار إذا أهل بالحج وجب عليه الصوم (قال الشافعي) ويقول عمرو بن دينار بقول وهو أشبه بالقرآن ثم أخبر عن عائشة وابن عمر (قال الشافعي) فإذا أهل بالحج ثم مات من ساعته أو بعد قبل أن يصوم فيها قولان أحدهما أن عليه دم الشعة لأنه دين عليه لأنه لم يصم ولا يجوز أن يصام عنه وهذا قول يحتمل ، والقول الثاني لادم عليه ولا صوم لأن الوقت الذي وجب عليه فيه الصوم وقت زال عنه فرض الدم وغلب على الصوم فإن كان بقي مدة يمكنه أن يصوم فيها ففرض تصدق عنه مكان الثلاثة الأيام ثلاثة أمداد حنطة لأن تسبعة لا تجب عليه إلا بعد الرجوع إلى أهله ، ولو رجع إلى أهله ثم مات ولم يصم الثلاثة ولا السبع تصدق عنه في الثلاث وما أمكنه صومه من السبع تركه يوما كان ذلك أو أكثر وهذا قول يصح قياسا ومعقولا والله أعلم (قال الشافعي) في صوم التمتع أيام منى : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم أيام منى ولا نجد سبيل إلى أن يكون انتهى خاصا إذا لم يكن عن النبي صلى الله عليه وسلم دلالة بأن نهيه إنما هو على ما لا يلزم من الصوم وقد يجوز أن يكون من قال يصوم التمتع أيام منى ذهب عليه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها فلا أرى أن يصوم أيام منى وقد كنت أراه وأسأل الله توفيق (قال الشافعي) ووجدت أيام منى خارجا من الحج يحل به إذا طاف بالبيت النساء فلم يحز أن أقول هذا في الحج وهو خارج منه وإن بقي عليه بعض عمله فإن قال قائل : فهل يحتمل اللسان أن يكون في الحج ؟ قيل نعم يحتمله اللسان ما بقي عليه من الحج شيء احتملا مستكرها باطنا لا ظاهرا ، ولو جاز هذا جاز إذا لم يطلب الطواف الذي يحل به من حجه النساء شهرا أو شهرين يصومهن على أنه صامهن في الحج (قال) ولو جاز أن يصوم أيام منى

جاء فيها يوم نحر لأنه منهي عن صومه وصومها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومها مرة كنهية عن صوم يوم النحر مرة ومرارا .

باب الحال التي يكون المرء فيها معوزا بما لزمه من فدية

(قال الشيخان) إذا حج الرجل وقد وجبت عليه بدنة فليس له أن يخرج منها إذا كان قادرا عليها فإن قدر على الهدى لم يطعم وإن لم يقدر على الهدى أطعم ولا يكون الطعام والهدى إلا بتمكة وإن لم يقدر على واحد منهما صام حيث شاء ولو صام في فوره ذلك كان أحب إلى ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في صيام الفتى ما بلغني في ذلك شيء ، وإنى لأحب أن يصنع في فوره ذلك ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال كان مجاهد يقول فدية من صيام أو صدقة أو نسك في حجة ذلك أو عمرته أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن سليمان بن موسى قال في الفتى بلغني أنه فيما بين أن صام الهدى وجبت عليه فيه فدية وبين أن يحرق إن كان حاجا أن ينحر وإن كان معتمرا بأن يطوف (قال الشيخان) وهذا إن شاء الله هكذا فإن قال قائل ما دل على ما وصفت ؟ قيل إن كانت الفدية شيئا وجبت بحج وعمره فأحب إلى أن يقضى في الحج والمعرة وذلك أن إصلاح كل عمل فيه كما يكون إصلاح الصلاة فيها وإن كان هذا يفارق صلاة بأن الفدية غير الحج وإصلاح الصلاة من الصلاة فلاختيار فيه ما وصفت وقد روى أن ابن عباس أمر رجلا يصوم ولا يقضى وقدر له نفقه فكانه لولا أنه رأى الصوم يجزيه في سفره لسأله عن يسره ولقال آخر هذا حتى يصير إلى مالك إن كنت موسرا (قال الشيخان) فانظر إلى حال من وجبت عليه الفدية في حج أو عمره في ذلك الحج أو المعرة فإن كان واجدا للفدية في لا يجزيه إذا كان واجدا غيرها جعلها عليه لا يخرج له منها فإذا جعلها عليه فلم يقدر حتى أعوز كان دينه عليه حتى يؤديه متى قدر عليه ، وأحب إلى أن يصوم احتياطا لا إيجابا ثم إذا وجد أهدي (قال الشيخان) وإذا كان غير قادر تصدق فإن لم يقدر صام فإن صام يوما أو أكثر ثم أيسر في سفره أو بعد فليس عليه أن يهدي وإن فعل فحسن (قال) وإن كان معوزا حين وجبت فلم يتصدق ولم يصم حتى أيسر أهدي ولا بد له لأنه مبتدئ شيئا فلا يتبدى صدقة ولا صوما وهو يجد هديا (قال) وإن رجع إلى بلده وهو معوز في سفره ولم يقدر حتى أيسر ثم أعوز كان عليه هدي لا بد له لأنه لم يخرج من الهدى إلى غيره حتى أيسر فلا بد من هدي وأحب إلى أن يصوم احتياطا لا واجبا وإذا جعلت الهدى عليه دينه فمواء بعث به من بلده أو اشترى له بتمكة فحرقه لا يجزى عنه حتى يذبح بتمكة ويتصدق به وكذلك الطعام ، وأما الصوم فيقضيه حيث شاء إذا أخره عن سفره وهكذا كل واجب عليه من أي وجه كان من دم أو طعام لا يجزيه إلا بتمكة .

فدية النعام

أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء الخراساني أن عمر بن الخطاب وعثمان وعلى بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضي الله تعالى عنهم قالوا في النعامة يقتلها الحرم بدنة من الإبل (قال الشيخان) هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث وهو قول الأكثر ممن لقيت فيقولون إن في النعامة بدنة وبالقياص قلنا في النعامة بدنة لا بهذا فإذا أصاب الحرم نعمة ففيها بدنة أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء (١) فكانت ذات جنين حين سميتها أنها جزء النعامة ثم ولدت ثمات ولدها قبل أن يبلغ عمله أغرمه؟ قال : لا . قلت فابتعتها ودهها ولدها فأهديتها ثمات

(١) قوله : فكانت ذات الخ هكذا في نسخ وعله بحرف من الناسخ وأصل الكلام « فإن كانت الخ » إلا أن يكون بقية حديث فليحذر . كتبه مصححه .

ولدها قبل أن يبلغ محله أغره؟ قال: لا (**فَاللَّشَّاعِي**) وهذا يدل على أن عطاء يرى في عمادة بدنة ويقول: تقول في البدنة والجنين في كل موضع وجبت فيه بدنة فأوجب جنيئنا معها فينحر معها وتقول في كل صيد يصاد ذات جنين فيه مثله ذات جنين .

باب ييض النعامة يصيبه المحرم

أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال: إن أصبت ييض نعامة وأنت لا تدري غرمتها تعظم بذلك حرما لله تعالى (**فَاللَّشَّاعِي**) وهذا تقول لأن بيضة من الصيد جزء منها لأنها تكون صيدا ولا أعلم في هذا مخالفا ممن حفظت عنه ممن لقيت وقول عطاء هذا يدل على أن البيضة تغمم وأن الجاهل يغمم لأن هذا إلتاف قياسا على قول الخطأ وهذا قول (**فَاللَّشَّاعِي**) وفي ييض النعام قيمته^(١) لأنه حيث يصاب من قبل أنه خارج مما له مثل من العم وداخل فيها له قيمة من الطير مثل الجرادة وغيرها قياسا على الجرادة فإن فيها قيمتها قتل للشافعي : فهل تروى فيها شيئا غاليا ؟ قال أما شيء ثبت مثله فلا ، فقلت فما هو ؟ فقال أخبرني الثقة عن أبي الزناد عن الأعرج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « في بيضة النعامة يصيبها المحرم قيمتها » أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن الحصين عن أبي موسى الأشعري أنه قال : في بيضة العمارة يصيبها المحرم صوم يوم أو إطعام مسكين أخبرنا سعيد عن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله قتل للشافعي : أفرأيت إن كان في بيضة العامة فرخ ؟ فقال لا : كل ما أصاب المحرم مما لا مثل له من النعم ولا أثر فيه من الطائر فعليه فيه قيمته بالموضع الذي أصابه فيه وتقومه عليه كما تقوم له لو أصابه وهو لإنسان فتقوم البيضة لا فرخ فيها قيمة بيضة لا فرخ فيها والبيضة فيها فرخ قيمة بيضة فيها فرخ وهو أكثر من قيمة بيضة لا فرخ فيها قلت فإن كانت البيضة فاسدة ؟ قال : تقومها فاسدة إن كانت لها قيمة وتتصدق بقيمتها وإن لم يكن لها قيمة فلا شيء عليك فيها ؟ قلت : للشافعي أفيأكلها المحرم ؟ قال : لا لأنها من الصيد وقد يسكن منها صيد قتل للشافعي فالصيد تمتنع وهو غير تمتنع . (**فَاللَّشَّاعِي**) وقد يكون من الصيد ما يكون مقصودا وصغيرا فيكون غير تمتنع والمحرم يحزبه إذا أصابه قتل : إن ذلك قد كان تمتعا أو يؤول إلى الامتناع قال : وقد تؤول البيضة إلى أن يكون منها فرخ ثم يؤول إلى أن تمتنع .

الخلافا في ييض النعام

فقلت للشافعي : أخالفك أحد في ييض النعامة؟ قال: نعم قلت قال ماذا قال؟ قال قوم إذا كان في النعامة بدنة فتجعل على البدنة وروى هذا عن علي رضي الله عنه من وجه لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله ولذلك تركناه وبأن من وجب عليه شيء لم يحزه بمغيب يكون ولا يكون وإنما يحزبه بقائم قتل للشافعي : فهل خالفك غيره ؟ قال نعم رجل كأنه سمع هذا القول فاحتدى عليه قلت وما قال فيه ؟ قال : عليه عمر قيمة كما يكون في جنين الأمة عشر قيمة الأمة قلت أفرأيت لهذا وجها ؟ قال: لا . البيضة إن كانت جنيئنا كان لم يصنع شيئا من قبل أنها مزيلة لأنها فيحكمها حكم نفسها والجنين لو خرج من أمه ثم قتل إنسان وهو حي كانت فيه قيمة نفسه ولو خرج ميتا فقتله إنسان لم يكن عليه شيء فإن شئت فأجعل البيضة في حال ميت أو حي فقد فرق بينهما وما للبيضة والجنين ؟ إنما حكم

(١) قوله : لأنه كذا في جميع النسخ، ولعل هذه السكامة من زيادة النسخ فإن التعديل هنا ليس له معنى يظهر .

بيضة حكم نفسها فلا يجوز إذا كانت ليست من النعم إلا أن يحكم فيها بقيمتها (قال الشافعي) ولقد قال لي قائل : ما في هذه البيضة شيء لأنها مأكولة غير حيوان والمحرم أكلها ولكن هذا خلاف مذهب أهل العلم .

باب بقر الوحش وحمار الوحش^(١) والتبتل والوعول

قلت للشافعي أرأيت المحرم يصيب بقرة الوحش أو حمار الوحش؟ فقال: في كل واحد منهما بقرة فقلت للشافعي ومن أين أخذت هذا؟ فقال قال الله تبارك وتعالى «لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم» (قال الشافعي) ومثل ما قتل من النعم يدل على أن المثل على منظر البقرة البدن فلم يجوز فيه إلا أن ينظر إلى مثل ما قتل من دواب الصيد فإذا جاوز الشاة رفع إلى الكباش فإذا جاوز الكباش رفع إلى بقرة فإذا جاوز البقرة رفع إلى بدنة ولا يجاوز شيء مما يؤدي من دواب الصيد بدنة وإذا كان أصغر من شاة ثنية أو جذعة خفض إلى أصغر منها فهكذا نقول في دواب الصيد أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال : في بقرة الوحش بقرة وفي حمار الوحش بقرة وفي^(٢) الأروى بقرة أخبرنا سعيد عن إسرائيل عن أبي إسحق الحمداني عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس أنه قال: في بقرة الوحش بقرة وفي الإبل بقرة (قال الشافعي) وبهذا يقول (قال الشافعي) والأروى دون البقرة السنة وفوق الكباش وفيه^(٣) غضب ذكرنا وأثنى أي ذلك شاء فداء به (قال الشافعي) وإن قتل حمار وحش صغيرا أو ثيتلا صغيرا فداء ببقرة صغيرة ويفدى الذكر بالذكر والأثني بالأثني (قال) وإذا أصاب أروى صغيرة خفضناه إلى أصغر منه من البقر حتى يحول فيه مالا يفوته وهكذا ما فدى من دواب الصيد (قال الشافعي) إن كان ما أصيب من الصيد بقرة^(٤) رقبوب فضرها فألقت ما في بطنها حيا ثمات فداها ببقرة وولد بقرة مولود وهكذا هذا في كل ذات حمل من الدواب (قال الشافعي) وإن خرج ميتا ومات أمه فأراد فداها طعاما يقوم الحساب منه ماخضا بثله من النعم ماخضا ويقوم ثمن ذلك المثل من النعم طعاما .

باب الضبيع

أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى في الضبيع كبش (قال الشافعي) وهذا قول من حفظت عنه من مفتينا المسكين (قال الشافعي) في صغار الضبع صغار الشأن وأخبرنا سعيد بن سارة عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضى الله عنهما يقول في الضبيع كبش حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عكرمة مولى ابن عباس قال : أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ضبع صيدا ونقض فيها كبشا (قال الشافعي) وهذا حديث لا يثبت مثله لو انفرد وإنما ذكرناه

(١) التبتل بفتح التاء والثناة الفوقية بينهما مثناة تحتية ، هو الذكر المسن من الوعول . كذا في كتب اللغة كتبه مصححه .

(٢) الأروى بفتح الألف والثالث بينهما ساكن اسم جمع واحده أروية بضم فسكون فكسر وهي الأثني من الوعول . وفي الصباح: أن الأروى تيس الجبل البرى والإبل بضم الهمزة وكسرهما مع فتح الياء المشددة وفتح الهمزة مع كسر الياء : الذكر من الوعول .

(٣) الغضب : بفتح فسكون وله البقرة إذا طلع قرنه وذلك بعد ما يأتى عليه حول . كذا في كتب اللغة .

(٤) رقبوب : هو كذلك في النسخ ولم تقف على هذا اللفظ بمعنى يناسب ما هنا ، فحرره . كتبه مصححه .

لأن مسل بن خالد أخبرنا عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي عمار قال ابن أبي عمار: سألت جابرًا ابن عبد الله عن الضبع أصيد هي؟ قال: نعم. قلت أتؤكل؟ قال: نعم. قلت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم (قال الشيخان في) وفي هذا بيان أنه إنما يفدى ما يؤكل من الصيد دون ما لا يؤكل. أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عليًا بن أبي طالب رضى الله عنه قال: الضبع صيد وفيها كبش إذا أصابها الحرم.

باب في الغزال

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر ابن الخطاب قضى في الغزال بعمر (قال الشيخان في) وبهذا نقول والغزال لا يفوت الغز. أخبرنا سعيد عن إسرائيل ابن يونس عن أبي إسحق عن الضحالك بن مزاحم عن ابن عباس أنه قال: في الظبي تيس أعقر أو شاة مسنة (قال الشيخان في) يفدى الذكران بالإناث والإناث بما أصيب والإناث في هذا كله أحب إلى أن يفدى به إلا أن يكون يعفر عن بدن المقتول يفدى الذكر ويفدى بالذي يلحق بأبدانهما. أخبرنا سعيد بن سالم عن إسرائيل بن يونس عن سماك عن عكرمة أن رجلا بالطائف أصاب طييا وهو محرم فأنى عليا فقال: أهد كبشا أو قال تيسا من غنم. قال سعيد ولا أراه إلا قال تيسا (قال الشيخان في) وبهذا نأخذ لما وصفت قبله مما ثبت فأما هذا فلا يشبه أهل الحديث. أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال: في الغزال شاة.

باب الأرنب

أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب قضى في الأرنب بعناق. أخبرنا سعيد بن سالم عن إسرائيل بن يونس عن أبي إسحق عن ضحالك بن مزاحم عن ابن عباس أنه قال في الأرنب شاة. أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن مجاهدا قال: في الأرنب شاة (قال الشيخان في) الصغيرة والكبيرة من الغنم يقع عليها اسم شاة فإن كان عطاء ومجاهد أرادا صغيرة فكذا نقول ولو كانا أرادا مسنة خالفناهما وقلنا قول عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه، وما روى عن ابن عباس من أن فيها عناقا دون المسنة وكان أشبه بمعنى كتاب الله تعالى وقد روى عن عطاء ما يشبه قولهما أخبرنا سعيد بن سالم عن الربيع بن صبيح عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: في الأرنب عناق أو حمل.

باب في اليربوع

أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى في اليربوع بجفرة. أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أخبرنا سعيد عن الربيع بن صبيح عن عطاء ابن أبي رباح أنه قال: في اليربوع جفرة (قال الشيخان في) وبهذا كله نأخذ.

باب الثعلب

أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول في الثعلب شاة. أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عيش ابن عبد الله بن معبد أنه كان يقول: في الثعلب شاة.

باب الضب

أخبرنا ابن عيينة عن محارق عن طارق بن شهاب قال : خرجنا حججا فأوطأ رجل منا يقال له أربد ضبا ففقر ظهره فقدمنا على عمر فسأله أربد فقال له عمر « احكم فيه يا أربد » فقال: أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال له عمر « إنما أمرتك أن تحكم فيه ولم أدرك أن تركي » فقال أربد : أرى فيه جذبا قد جمع الماء والشجر فقال عمر « فذاك فيه » أخبرنا سعيد بن سالم عن عطاء أنه قال: في الضب شاة (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) إن كان عطاء أراد شاة صغيرة فبذلك نقول ، وإن كان أراد مسنة خالفناه وقتلنا بقول عمر فيه وكان أشبه بالقرآن .

باب الور

أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال : في الور إن كان يؤكل شاة (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) قول عطاء « إن كان يؤكل » يدل على أنه إنما يقضى ما يؤكل (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فإن كانت العرب تأكل الور ففيه جفرة وليس بأكثر من جفرة بدنا ، أخبرنا سعيد أن مجاهدا قال: في الور شاة .

باب أم حبين

أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان بن عفان قضى في أم حبين بحملان من الغنم (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) يعني حملا (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) إن كانت العرب تأكلها فهي كما روى عن عثمان يقضى فيها بولد شاة حمل أو مثله من المعز بما لا يقوته .

باب دواب الصيد التي لم تسم

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله تعالى: كل دابة من الصيد المأكول سميتها ففداؤها على ما ذكرنا وكل دابة من دواب الصيد المأكول لم نسمها ففداؤها قياسا على ما سمينا فداء منها لا يختلف فيما صغر عن الشاة منها أولاد الغنم يرفع في أولاد الغنم بقدر ارتفاع الصيد حتى يكون الصيد مجزيا بمثل بدنه من أولاد الغنم أو أكبر بدنا منه شيئا ، ولا يجزى دابة من الصيد إلا من النعم والنعم الإبل والبقر والغنم (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فإن قال قائل : ما دلت على ما وصفت والعرب تقول للابل الأنعام وللبلقر البقر وللغنم الغنم ؟ قيل هذا كتاب الله تعالى كما وصفت فإذا جمعتها قلت نعمًا كلها وأضفت الأدنى منها إلى الأعلى وهذا معروف عند أهل العلم بها وقد قال الله تعالى « أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم » فلا أعلم مخالفا أنه عن الإبل والبقر^(١) والغنم والضأن وهي الأزواج الثمانية قال الله تعالى « من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل آلذكركم حرام أم الآئين » الآية ، وقال « ومن الإبل اثنين ومن البقر اثنين » فهي بهيمة الأنعام وهي الأزواج الثمانية وهي الأنسية التي منها الضحايا والبدن التي يذبح الحرم ولا يكون ذلك من غيرها من الوحش .

فدية الطائر يصيبه المحرم

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله قال الله تعالى « لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم - إلى قوله - فجزاء مثل ما قتل من النعم » (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وقول الله عز وجل « مثل ما قتل من النعم » يدل على أنه لا يكون المثل من النعم إلا فيها له مثل منه

(١) قوله : والغنم والضأن . كذا في النسخ . ولعل هنا تحريفا من النساخ أو سقطا ، فليحرق . كتبه مصححه .

والمثل لدواب الصيد لأن النعم دواب رواتع في الأرض والدواب من الصيد كهي في الرتوع في الأرض وأنها دواب مواش لا طوارق وأن أبدانها تكون مثل أبدان النعم ومقاربة لها وليس شيء من الطير يوافق خالق الدواب في حال ولا معانيها معانيها ، فإن قال قائل فكيف تغدى الطائر ولا مثل له من النعم ؟ قيل فديته بالاستدلال بالكتاب ثم الآثار ثم القياس والمقول فإن قال فأين الاستدلال بالكتاب ؟ قيل قال الله عز وجل «أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » فدخل الصيد المأكول كله في التحريم ووجدت الله عز وجل أمر فيها له مثل منه أن يفدى بثله ، فلما كان الطائر لا مثل له من النعم وكان محرما ووجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى بقضاء في الزرع بضمانه والمسلمون يقضون فيها كان محرما أن يتلف بقيته فقضيت في الصيد من الطائر بقيته بأنه محرم في الكتاب وقياسا على السنة والإجماع وجعلت تلك القيمة لمن جعل الله له المثل من الصيد الحرم المقضى بجزائه لأنهما محرمان معا لا مال لكما أمر بوضع المبدل منهما فيمن بخضرة الكعبة من المساكين ولا أرى في الطائر إلا قيمته بالآثار والقياس فيما أذكره إن شاء الله تعالى .

فدية الحمام

أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عبد الله بن كثير الداري عن طلحة بن أبي حصية عن نافع بن عبد الحرث قال : قدم عمر بن الخطاب مكة فدخل دار الندوة في يوم الجمعة وأراد أن يستقرب منها الرواح إلى المسجد فألقى رداءه على واقف في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فأطاره فانتبهت حية فقتلته فلما صلى الجمعة دخلت عليه أنا وعثمان بن عفان فقال « احكما على شيء صنعت اليوم ، إنى دخلت هذه الدار وأردت أن أستقرب منها الرواح إلى المسجد فألقيت رداي على هذا الواقف فوقع عليه طير من هذا الحمام فخشيت أن يلطخه بسلحه فأطرتة عنه فوقع على هذا الواقف الآخر فانتبهت حية فقتلته فوجدت في نفسي أنى أطرتة من منزلة كان فيها أمانة إلى موقعة كان فيها حق » فقلت أمان كيف ترى في عذر ثنية عفراء نحكم بها على أمير المؤمنين ؟ قال إنى أرى ذلك فأمر بها عمر ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء ، أن عثمان بن عبيد الله بن حميد قتل ابن له حمامة فجاء ابن عباس فقال له ذلك فقال ابن عباس « اذهب شاة فتصدق بها » قال ابن جريج فقلت لعطاء أمن حمام مكة ؟ قال : نعم (قال الشافعي) نفى قول ابن عباس دلالتان إحداهما أن في حمام مكة شاة والأخرى أنه يتصدق بالقاء على المساكين وإذا قال يتصدق به فلما يعنى كله لا بعضه . أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار عن عطاء ، وأخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء في الحمامة شاة أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قال مجاهد أمر عمر بن الخطاب بحمامة فأطيرت فوقعت على المروة فأخذتها حية ففعل فيها شاة (قال الشافعي) من أصاب من حمام مكة بمكة حمامة ففيها شاة ، اتباعا لهذه الآثار التي ذكرنا عن عمر وعثمان وابن عباس وابن عمر وعاصم بن عمر وعطاء وابن المسيب لقياسا .

في الجراد

أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه أتبل مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أناس معمرين من بيت المقدس بعمره حتى إذا كننا ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي مرت به رجل من جراده فأخذ جرادتين فاهلها ونسى إحرامه ، ثم ذكر إحرامه فألقاهما ، فلما قدما المدينة دخل القوم على عمر

ابن الخطاب ودخلت معهم . فقص كعب قصة الجرادتين على عمر فقال عمر^(١) من بذلك أمرك يا كعب قال : نعم قال إن حمير تحب الجراد قال ما جعلت في نفسك؟ قال درهمين قال : بيع درهمان خير من مائة جرادة اجعل ما جعلت في نفسك (قال الشيخ أبي) في هذا الحديث دلائل منها إحرام معاذ وكعب وغيرهم من بيت المقدس وهو وراء الميقات بكثير وفيه أن كعبا قتل الجرادتين حين أخذهما بلا ذكاة ، وهذا كله قد قص على عمر فلم ينكره وقول عمر درهمان خير من مائة جرادة ، أنك تطوعت بما ليس عليك فافعله متطوعا ، أخبرنا سعيد عن بكر بن عبد الله ابن الأشج قال سمعت أناسم بن محمد يقول كنت جالسا عند عبد الله بن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال : فيها قبضة من طعام وأناخذن بقبضة جرادات ، ولكن ولو ، وهذا يدل على أنه إنما رأى عليه قيمة الجرادة وأمره بالاحتياط وفي الجرادة قيمتها في الموضع الذي يجيبها فيه كان ثمرة أو أقل أو أكثر وهذا مذهب القوم والله أعلم ووجدت مذهب عمر وابن عباس وغيرهم في الجرادة أن فيها قيمتها ووجدت كذلك مذهبهم أن في دواب الصيد مثله من العلم بلا قيمة لأن الضبع لا يسوى كبشا ، وتمرز لا قد يسوى عنزا ولا يسوى عنزا والبريوع لا يسوى جفرة والأرنب لا يسوى عنقا . فلما رأيتهم ذهبوا في دواب الصيد على تقارب الأبدان لا اتقيم لما وصفت ولأنهم حكموا في بلدان مختلفة وأزمان شتى ، ولو حكموا بالقيم لاختلفت أحكامهم لاختلاف البلدان والأزمان ولتفاوتوا فيه قيمته كما قالوا في الجرادة ووجدت مذاهبهم مجتمعة على الفرق بين الحكم في الدواب والطيور لما وصفت من أن في الدواب مثلا من النعم وفي الجرادة من الطائر قيمة وفيها دون الحمام (قال الشيخ أبي) ثم وجدت مذاهبهم تفرق بين الحمام وبين الجرادة لأن العلم يحيط أن ليس يسوى حمام مكة شاة وإذا كان هذا هكذا فإتاما فيه اتباعهم لأننا لا نتوسع في خلافهم ، إلا إلى مثلهم ولم نعلم مثلهم خالفهم ، وافرقت بين حمام مكة وما دونه من صيد الطير يقتله الحرم لا يجوز فيه إلا أن يقال بما تعرف العرب من أن الحمام عندهم أشرف الطائر وأغلاء ثمننا بأنه الذي كانت تؤلف في منازلهم وتراه أعقل الطائر وأجمعه للهداية بحيث يؤلف ، وسرعة الألفة وأصواته التي لها عندهم فضل لاستحسانهم هديرها وأتهم كانوا يستمعون بها لأصواتها وإلفها وهدايتها وفرادها وكانت مع هذا مأكولة ولم يكن شيء من مأكول الطائر ينتفع به عندها إلا لأن يؤكل فيقال كل شيء من الطائر ستمت العرب حمامة فيه شاة وذلك الحمام نفسه واليهام والقاربي والدباسي والفواخت وكل ما أوقعت العرب عليه اسم حمامة (قال الشيخ أبي) وقد كان من العرب من يقول حمام الطائر ناس الطائر أي يعقل عقل الناس وذكرت العرب الحمام في أشعارها .

فقال الهذلي : وذكرني بكائي على تلبيد حمامة أن تجاوب الحماما
وقال لشاعر : أحن إذا حمامة بطن وج تغت فوق مرقبة حنيننا
وقال جرير : إني تذكرني الزبير حمامة تدعو بمدفع رامتين هديلا
قال الريح وقال الشاعر :

وقفت على الرسم الحيل فهاجني بكاء حمامات على الرسم وقع

(١) قوله : من بذلك أمرك يا كعب ، كذا في بعض النسخ وفي بعضها من بذلك لعلك بذلك يا كعب . وحرر لرواية فإن العبارة هنا لا تخلو من تحريف ولا يلتم معها قوله بعد « قال نعم » وقوله قال إن حمير ، في بعض نسخ المسند . قال ابن حصين إن حمير يخ . كتبه مصححه .

(قال الشافعي) مع شعر كثير فالود فيها ، ذهبوا فيه إلى ما وصفت من أن أصواتها غناء وبكاء . معقول عنده وليس ذلك في شيء من الطائر غير ما وقع عليه اسم الحمام (قال الشافعي) فيقال فيها وقع عليه اسم الحمام من الطائر ، فيه شاة لهذا الفرق باتباع الطير عن سميت في حاكم مكة ولا أحسبه يذهب فيه مذهب أشبه بالفقه من هذا المذهب ، ومن ذهب هذا المذهب اتبعني أن يقول ما يقع عليه اسم حمامة مما دونها أو فوقها ففيه قيمته في الموضع الذي يصاب فيه .

الخلاف في حمام مكة

(قال الشافعي) وقد ذهب ذاهب إلى أن في حمام مكة شاة وما سواه من حمام غير حمام مكة وغيره من الطائر قيمته (قال الشافعي) ويدخل على الذي قال في حمام مكة شاة إن كان إنما جعله حرمة الحمام نفسه أن يجعل على من قتل حمام مكة خارجا من الحرم وفي غير إحرام شاة (قال الشافعي) ولا شيء في حمام مكة إذا قتل خارجا من الحرم وقتله غير محرم وإذا كان هذا مذهبا ومذهبه فليس لحمام مكة إلا ما لحام غير مكة وإن كان ذهب إلى أنه جمع أنه في الحرم ومن حمام مكة اتبعني أن يقول هذا في كل صيد غيره قتل في الحرم (قال الشافعي) ومذهبا ومذهبه أن الصيد يقتله الحرم القارن في الحرم كالصيد يقتله الحرم المفرد أو العتمر خارجا من الحرم وما قال من هذا قول إذا كشف لم يكن له وجه ولا يصح أن يقول في حمام الحرم فيه شاة ولا يكون في غير حمام الحرم شاة إذا كان قوله إن حمام الحرم إذا أصيب خارجا منه في غير إحرام فلا شيء فيه أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أنه قال : إن أصاب الحرم حمامة خارجا من الحرم فعليه درهم وإن أصاب من حمام الحرم في الحرم فعليه شاة (قال الشافعي) وهذا وجه من أقول الذي حكيت قبله وليس له وجه يصح من قبل أنه يلزمه أن يجعل في حمام مكة إذا أصيب خارجا من الحرم وفي غير إحرام فدية ولا أحسبه يقول هذا ولا أعلم أحدا يقوله وقد ذهب عطاء في صيد الطير مذهبها يتوجه ومذهبا الذي حكينا أحج منه لما وصفت والله أعلم . أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في كل شيء صيد من الطير الحمامة فصاعدا شاة وفي العقوب والحجلة والقطاة والكروان والكركي وابن الماء ودجاجة الحبش والحرب شاة فقلت لعطاء : أرأيت الحرب فإنه أعظم شيء رأيته قط من صيد الطير أختلف أن يكون فيه شاة ؟ قال : لا . كل شيء من صيد الطير كان حمامة فصاعدا ففيه شاة (قال الشافعي) وإنما تركناه على عطاء لما وصفنا وأنه كان يلزمه إذا جعل في الحمامة شاة لا لفضل الحمامة ومبايلتها ما سواها أن يزيد فيما جاوزها من الطائر عليها لا يستقيم إلا هذا إذا لم يفرق بينهما بما فرقا به بينهما . أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال : في القمري والدبى شاة (قال الشافعي) وعامة الحمام ما وصفت . ما عاب في الماء عابا من الطائر فهو حمام . وما شربه قطرة قطرة كشرب الدجاج فليس بحمام . وهكذا أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء .

بيض الحمام

(قال الشافعي) رحمه الله وفي بيض حمام مكة وغيره من الحمام وغيره مما يبيض من الصيد الذي يؤدي فيه قيمته (قال الشافعي) كما قلنا في بيض النعامة بالحال التي يكرها بها ، فإن كسرهما لا فرخ فيها ففيها قيمة بيضة وإن كسرهما وفيها فرخ ففيها قيمة بيضة فيها فرخ لو كانت لإنسان فكسرهما غيره وإن كسرهما فاسدة فلا شيء .

عليه فيها كما لا يكون عليه شيء فيها لو كسرها لأحد (**قال الشافعي**) وقول عطاء . في يفس الجمام خلاف قولنا فيه أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء : كم في بيضة حمام مكة ؟ (قال) نصف درهم بين البيضتين درهم وإن كسرت بيضة فيها فرخ فيها درهم (**قال الشافعي**) أرى عطاء أراد بقوله هذا القيمة يوم قاله فإن كان أراد هذا فالذي نأخذ به قيمتها في كل ما كسرت . وإن كان أراد بقوله أن يكون قوله هذا حكما فيها ، فلا نأخذ به .

الطير غير الحمام

أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال لم أر (١) الضوع أو الضوع شك الريع فإن كان حماما ففيه شاة (**قال الشافعي**) الضوع طائر دون الحمام وليس يقع عليه اسم الحمام ففيه قيمته وفي كل طائر أصابه الحرم غير حمام ففيه قيمته كان أكبر من الحمام أو أصغر وذلك أن الله تبارك وتعالى قال في الصيد « فجزاء مثل ما قتل » (**قال الشافعي**) فخرج الطائر من أن يكون له مثل وكان معروفا بأنه داخل في التحريم فمثل فيه بالقيمة إذا كان لا مثل له من النعم وفيه أن هذا قياس على قول عمر وابن عباس في الجرادة وقول من واقعهم فيها وفي الطائر دون الحمام وقد قال عطاء في الطائر قولنا إن كان قاله لأنه يؤمذ من الطائر فهو موافق قولنا ، وإن كان قاله تحديدا له خلفناه فيه للقياس على قول عمر وابن عباس وقوله وقول غيره في الجرادة وأحسبه عمد به إلى أن يحدد به ولا يجوز أن يحدد إلا بكتاب أو سنة أو أمر لم يختلف فيه أو قياس ولولا أنه لم يختلف في حمام مكة ما فديناه بشاة لأنه ليس بقياس وبذلك تركنا على عطاء تحديده في الطائر فوق الحمام ودونه وفي يفس الحمام ولم نأخذ ما أخذنا من قوله إلا بأمر وافق كتابا أو سنة أو أثرا لا يخالف له أو قياسا ، فإن قال قائل : ما حد ما قال عطاء فيه؟ (**قال الشافعي**) أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قال لي عطاء في العصافير قولنا بين لي فيه وفسر قال : أما العصفور ففيه نصف درهم : قال عطاء وأرى الهدهد دون الحمامة وفوق العصفور ففيه درهم قال عطاء والسكيت عصفور (**قال الشافعي**) ولما قال من هذا تركنا قوله إذا كان في عصفور نصف درهم عنده ، وفي هدهد درهم لأنه بين الحمامة وبين العصفور فكان ينبغي أن يجعل في الهدهد اقرب من الحمامة أكثر من درهم قال ابن جريج قال عطاء : فأما الوطواط وهو فوق العصفور ودون الهدهد ففيه ثلثا درهم .

باب الجرادة

أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سئل ابن عباس عن صيد الجرادة في الحرم فقال : لا ، ونهى عنه قال أنا قلت له أو رجل من القوم فإن قومك يأخذونه وهم محبتون في المسجد ؟ فقال : لا يعلمون أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله إلا أنه قال : متحنون (**قال الشافعي**) ومسلم أصوبهما وروى الحفاظ عن ابن جريج متحنون أخبرنا سعيد ومسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال : في الجرادة يقتلها وهو لا يعلم ؟ قال إذا بغرمها ، الجرادة صيد ، أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرنا بكير بن عبد الله قال سمعت القاسم بن محمد يقول كنت جالسا عند ابن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم . فقال ابن

(١) قوله : الضوع ، في التماموس : أنه بوزن صرد وعنب فمثل محل شك الريع الاختلاف في وزنه الذي حكاه صاحب التماموس ، كتبه وصححه .

عباس : فيها قبضة من طعام ولناخذن بقضة جرادات ولكن ولو (قال الشيخ ابن) وقوله ولناخذن بقضة جرادات إنما فيها قيمة وقوله «ولو» يقول تحتاط فتخرج أكثر مما عليك بعد أن أعلمت أنك أكثر مما عليك أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه أئبل مع معاذ بن جبل وكعب روى الحديث وهو معاذ (قال الشيخ ابن) قول عمر «درهمان خير من مائة جرادة» يدل على أنه لا يرى في الجراد إلا قيمته وقوله «اجعل ما جعلت في نفسك أنك حمت بتطوع بخير فاعل لا أنه عليك» (قال الشيخ ابن) والدبا جراد صغار في الدابة منه أقل من تمره إن شاء الذي يفديه أو لقمة صغيرة وما فدى به فهو خير منه أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن الدبا أقتله ؟ قال : لا ، ها الله إذاً فإن قتله فاغرم قلت ما أغرم ؟ قال قدر ما تغرم في الجرادة ثم أقدر قدر غرامتها من غرامة الجرادة أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء : قتلت وأنا حرام جرادة أودبا وأنا لا أعلمه أو قتل ذلك بعيري وأنا عليه قال اغرم كل ذلك تعظم بذلك حرمت الله (قال الشيخ ابن) إذا كان الحرام على بعيره أو يقوده أو يسوقه غرم ما أصاب بعيره منه وإن كان بعيره متفلتا لم يغرّم ما أصاب بعيره منه . أخبرنا سعيد عن طلحة بن عمرو عن عطاء أنه قال في جرادة إذا ما أخذها المحرم ، قبضة من طعام .

بيض الجراد

(قال الشيخ ابن) إذا كسر بيض الجراد فذاه وما فدى به كل بيضة منه من طعام فهو خير منها وإن أصاب بيضا كثيراً احتاط حتى يعلم أنه أدى قيمته أو أكثر من قيمته قياساً على بيض كل صيد .

باب العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله

أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في إنسان أخذ حمامة بخلص ما في رجلها فمات ؟ قال ما أرى عليه شيئاً (قال الشيخ ابن) ومن قال هذا القول قاله إذا أخذها ليخلصها من شيء ما كان من في هرا أو سبع أو شق جدار لحقت فيه أو أصابها لدغة فسقاها تريباً أو غيره ليدأوبها وكان أصل أخذها ليطرح ما يضرها عنها أو يفعل بها ما ينفعها لم يضمن وقال : هذا في كل صيد (قال الشيخ ابن) وهذا وجه محتمل ولو قال رجل هو ضامن له وإن كان أراد صلاحاً فقد تلف على يديه كان وجهها محتتملاً والله أعلم . أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء : بيضة حمامة وجدتها على فراشي ؟ فقال : أمطها عن فراشك قال ابن جريج قتلت لعطاء ، وكانت في (١) سهوة أو في مكان في البيت كهيئة ذلك معترلاً قال : فلا تمطها أخبرنا سعيد عن طلحة عن عطاء قال لا تخرج بيضة الحمامة المسكية وفرخها من بيتك (قال الشيخ ابن) وهذا قول وبه آخذ ، فإن أخرجهما فتلقت ضمن وهذا وجه محتمل من أن له أن يزيل عن فراشه إذا لم يكسره فلو فسدت بإزارته بنقل الحمام عنها لم يكن عليه فدية ويحتمل إن فسدت بإزارته أن تكون عليه فدية ، ومن قال هذا قال الحمام لو وقع على فراشه فأزاله عن فراشه فتلقت بإزارته عن فراشه كانت عليه فيه فدية ، كما أزال عمر الحمام عن رداءه فتلقت بإزارته ففداه أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن

(١) السهوة : بالفتح كالصفة بين يدي البيت وقيل هي شبهة بالرف والطاق يوضع فيه الشيء وقيل هي بيت صغير منحدر في الأرض سبكه مرتفع في السماء شبهة بالخرانة الصغيرة يكون فيها الشئ ولها معان غير ذلك ، مذكورة في اللسان فار جمع إليه . كُتِبَ به تصحيحه .

عطاء أنه قال : وإن كان جراد أو دبا وقد أخذ طريقك كلها ولا تجد محيصا عنها ولا مسلكا فقتله فليس عليك غرم (قال الشيخ أبي) يعنى إن وطنته ، فأما أن تقتله بنفسه بغير الطريق فغرمه لابد (قال الشيخ أبي) وقوله هذا يشبه قوله في البيضة تحاط عن الفرائس وقد يحتمل ما وصفت من أن هذا كاه قياس على ما صنع عمر بن الخطاب في إزالته الحمام عن ردهاته فأثقلته حية فقباه .

تلف ريش الطائر

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن مجاهد عن أبيه وعن عطاء قالا من تلف ريش حمامة أو طير من طير الحرم فعليه فداءه بقدر ما تلف (قال الشيخ أبي) وهذا نقول ، بقوه طائر عافيا ومتنوقاشم يعص فيه قدر ما نقصه من قيمته ما كان يطير متمتعاً من أن يؤخذ ولا شيء عليه غير ذلك فإن تلف بعد فلاح احتياط أن يفديه بجميع ما فيه لا بما ذهب منه لأنه لا بدري لله تلف من تلفه وقياس لا شيء عليه إذا طار متمتعاً حتى يعلم أنه مات من تلفه (قال) وإن كان المتوفى من الطائر غير متمتع فحبسه في بيته أو حيث شاء فألقظه وسقاه حتى يطير متمتعاً فدى ما نقص من ريشه ولا شيء عليه غير ذلك (قال الشيخ أبي) وإن أخر فداءه فلم يدر ما يصنع فداء احتياطاً والقياس أن لا يفديه حتى يعلم تلفه (قال الشيخ أبي) وما أصابه في حال تلفه فأثقله ضمن فيه التالف لأنه منعه الامتناع ، وإن طار طيراناً غير متمتع به كان كمن لا يطير في جميع جوانبها حتى يكون طيرانه طيراناً متمتعاً ومن رمى طيراً فجرحه جرحاً متمتعاً معه أو كسره كسراً لا يتمتع معه فالجواب فيه كالجواب في تلف ريش الطائر سواء لا يخالفه ، فإن حبسه حتى يحجر ويصير متمتعاً قوم صحيحاً وكسورائهم غرم فضل ما بين قيمته من قيمة جزائه وإن كان جبر أعرج لا يتمتع فداءه كله لأنه صيره غير متمتع بحال أخبرنا سعيد بن جريح عن ابن جريح عن عطاء أنه قال : إن رمى حرام صيدا فأصابه ثم لم يدر ما فعل الصيد فليغرمه (قال الشيخ أبي) وهذا احتياط وهو أحب إلى أخبرنا سعيد بن ابن جريح أراه عن عطاء قال في حرام أخذ صيدا ثم أرسله فمات بعد ما أرسله يغمه ، قال سعيد بن سالم إذا لم يدر لعله مات من أخذه إياه أو مات من إرساله له ، أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء أنه قال : إن أخذته ابنته فاعت به فلم يدر ما فعل فليصدق (قال الشيخ أبي) الاحتياط أن يحزبه ولا شيء عليه في القياس حتى يعلمه تلف .

الجنادب والكدم

أخبرنا سعيد بن ابن جريح أنه قال لعطاء كيف ترى في قتل (١) الكدم والجنادب أثرهما بمنزلة الجرادة ؟ قال : لا . الجرادة صيد يؤكل وهما لا يؤكلان وليستا بصيد قتلت : أقتلها ؟ فقال : ما أحب فإن قتلتهما فليس عليك شيء (قال الشيخ أبي) إن كانا لا يؤكلان فهما كما قال عطاء سواء ، لا أحب أن يقتلا وإن قتلا فلا شيء فيهما وكل ما لا يؤكل لحمه فلا يفديه المحرم .

قتل القمل

أخبرنا سفيان بن ابن أبي نخيع قال سمعت ميمون بن مهران قال كنت عند ابن عباس فسأله رجل فقال

(١) الكدم : - ضبطه في الحكم بفتحين ، وقال : إنه ضرب من الجنادب . كنه مصححه .

أخذت قملة فألقيتها ثم طلبتها فلم أجدها فقال ابن عباس « تلك سامة لا تسمى » (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) من قتل من الحرمين قملة ظاهرة على جسده أو ألقاها أو قتل قملة حلال فلا فدية عليه والقملة ليست بحديد ولو كانت حديدًا كانت غير مأكولة فلا تقتدى به من الإنسان لا من الصيد وإنما قلنا إذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحها اقتدى بلقمة وكل ما اقتدى به أكثر منها وإنما قلنا يقتدى إذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحها لأنها كالإمالة للأذى فمكرهناه كراهية قطع الظفر ونشعر (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) والصفبان كالقمل فجاء أكره من قتلها وأجيز .

الحرم يقتل الصيد الصغير أو الناقص

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) قال الله تبارك وتعالى « فجزاء مثل ما قتل من لعمه » (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) جاز مثل سمه ما قدر وشبهه، صحيح بالصحيح وناقص بالناقص وتام بالتام (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولا يختص الآية إلا به ولو تطوع فأعطى بالصغير وناقص تاما كبيرا كان أحب إلى ولا يلزمه ذلك . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء : أرأيت لو قتل صيدا فإذا هو أعور أو أعرج أو منقوص فقتله أفرم إن شئت ؟ قال : نعم . قال ابن جريج فقلت له وواف أحب إليك ؟ قال : نعم . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال إن قتل ولد ظبي ففيه ولد شاة مثله أو قتل ولد بقرة وحشى ففيه ولد بقرة أنسى مثله . قال : فإن قتلت ولد طائر ففيه ولد شاة مثله فكل ذلك على ذلك .

ما يتوالد في أيدي الناس من الصيد^(١) وأهل بالقرى

أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء أرأيت كل صيد قد أهل بالقرى فتوالد بها من صيد الطير وغيره أهو بمنزلة الصيد ؟ قال : نعم . ولا تذبحه وأنت محرم ولا ما ولد في القرية ، أولادها بمنزلة أمهاتها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر ولم يسمعه منه أنه كان يرى داجة الطير والظباء بمنزلة صيد (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) بهذا كله تأخذ ولا يجوز فيه إلا هذا ولو جاز إذا تحولت حال الصيد عن الوحش إلى الاستئناس أن يصير حكمه حكم الإنسي جاز له حرم ذبحه وأن يضحى به ويجزى به ما قتل من الصيد وجاز إذا توحش الإنسي من الإبل والبقر والشاة أن يكون صيدا يجزى به المحرم لو ذبحه أو قتله ولا يضحى به ولا يجزى به غيره ، ولكن كل هذا على أصله (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإذا اشترك الوحشى في الولد أو الفرح لم يحز للمحرم قتله فإن قتله فداه كله كاملا . وأى أبوى الولد والفرخ كان أما أو أباً وذلك أن ينزو وحشى أنا أهلية أو حمار أهلى أنا وحشية فتلد أو يعقوب دجاجة أو ذك يعقوبة فتبيض أو تفرخ فيكل هذا إذا قتله المحرم فداه من قبل أن المحرم منه على المحرم يختلط بالحلال له لا يتميز منه وكل حرام اختلط بحلال فلم يتميز منه حرم كاختلاط الحمر بالمأكول وما أشبه هذا وإن أشكل على قاتل شيء من هذا أخطئه وحشى أو لم يخطئه أو ما قتل منه وحشى أو إنسى فداه احتياطاً ولم يجب فداؤه حتى يعلم أن قد قتل وحشياً أو ما خالطه وحشى أو كسر بيض وحشى أو ما خالطه وحشى .

(١) أهد : - من باب علم ، أى استأنس بالقرى .

مختصر الحج المتوسط

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال : ميقات أهل المدينة من ذى الحليفة ومن وراء المدينة من أهل الشام والجزيرة ومصر وغيرها من الحليفة وأهل تهامة اليمن يلم وأهل نجد اليمن وكل نجد قرن وأهل المشرق ، ذات عرق ، ولو أهلوا من العقيق كان أحب إليّ والمواقيت لأهلها ولكل من مر عليها ممن أراد حجاً أو عمرة فلو مر مشرقاً أو مغرباً أو شامياً أو مصرى أو غيره بنى الحليفة كانت ميقاته وهكذا لو مر مدني بميقات غير ميقاته ولم يأت من بلده كان ميقاته ميقات أهل البلد الذي مر به والمواقيت في الحج والعمرة والقران سواء (قال) ومن سلك على غير المواقيت براً أو بحراً أهل إذا حاذى المواقيت ويتأخى حتى يهل من جذر المواقيت أو من ورائه ، ولا بأس أن يهل أحد من وراء المواقيت إلا أنه لا يمر بالميقات إلا محرماً فإن ترك الإحرام حتى يجاوز الميقات رجع إليه فإن لم يرجع إليه أهرق دماً (قال) وإذا كان الميقات قرية أهل من أقصاها مما يلي بلده وهكذا إذا كان الميقات وادياً أو ظهراً أهل من أقصاها مما يلي بلده من الذي هو أبعد من الحرم وأقل ما عليه فيه أن يهل من القرية لا يخرج من بيوتها أو من الوادى أو من الظاهر إلا محرماً ولو أنه أتى على ميقات من المواقيت لا يريد حجاً ولا عمرة فجأوزه لم يحرم ثم بدا له أن يحرم أحرم من الموضع الذي بدا له وذلك ميقاته ومن كان أهله دون الميقات مما يلي الحرم فميقاته من حيث يخرج من أهله لا يكون له أن يجاوز ذلك إلا محرماً فإن جأوزه غير محرم ثم أحرم بعد ما جأوزه رجع حتى يهل من أهله وكان حراماً في رجوعه ذلك ، وإن لم يرجع إليه أهرق دماً .

الطهارة للإحرام

(قال الشافعي) استحب للرجل والمرأة الطاهر والحائض والنفساء غسل للإحرام فإن لم يفعلوا فأهل رجل على غير وضوء أو جنباً فلا إعادة عليه ولا كفارة ، وما كانت الحائض تفعله كان للرجل أن يفعلها جنباً وغير متوضئ .

اللبس للإحرام

(قال الشافعي) يجتمع الرجل والمرأة في اللبس في الإحرام في شيء ويفترقان في غيره فأما ما يجتمعان فيه فلا يلبس واحد منهما ثوباً مصبوغاً بطيب ولا ثوباً فيه طيب ، والطيب الزعفران والورس وغير ذلك من أصناف الطيب وإن أصاب ثوباً من ذلك شيء فغسل حتى يذهب ريحه فلا يرجع له ريح إذا كان الثوب يابساً أو مبلولاً فلا بأس أن يلبسه وإن لم يذهب لونه ولبسان الثياب المصبغة كلها غير طيب مثل الصبغ بالسدر والمدر والسواد والعصفر وإن نقض ، وأحب إلى في هذا كله أن يلبس البياض وأحب إلى أن تكون ثيابهما جديداً أو مغسولة وإن لم تكن جديداً ولا مغسولة فلا يضرهما ويغسلان ثيابهما ويلبسان من الثياب ما لم يخرما فيه ، ثم لا يلبس الرجل عمامة ولا سراويل ولا خفين ولا قيصاً ولا ثوباً محيطاً مما يلبس بالحياطة مثل القباء والدراعة وما أشبهه ولا يلبس من هذا شيئاً من حاجة إليه إلا أنه إذا لم يجد إزاراً لبس سراويل ولم يقطعه وإذا لم يجد نعلين لبس خفين وقطعهما أسفل من الكعبين أخبرنا سفيان قال سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا لم يجد المحرم نعلين لبس خفين وإذا لم يجد إزاراً لبس سراويل » أخبرنا مالك عن نافع عن ابن

عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من لا يجد ثخينين يلبس خفين ويقطعهما أسفل من الكعبين» (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وإذا اضطر المحرم إلى لبس شيء غير السراويل والخفين لبسه واغتذى وهدية صيام ثلاثة أيام أو نكس شاة أو صدقة على ستة مساكين مدين بد النبي صلى الله عليه وسلم وتلبس المرأة الحمار والخفين ولا تقطعهما والسراويل من غير ضرورة والدروع والقميص والقباء وحرمها من لبسها في وجهها فلا تخمر وجهها ولا تخمر رأسها ، فإن خمرت وجهها عامدة اقتدت وإن خر المحرم رأسه عامدا اقتدى وله أن يخمر وجهه وللدرة أن تحافى الثوب عن وجهها تستتر به وتحافى الحمار ثم تسدله على وجهها لا تمس وجهها ويلبس الرجل والمرأة المنطقة للدراهم والذنانير فوق الثياب وتحتها (قال) وإن لبست المرأة والرجل ما ليس لهما أن يلبساه ناسيين أو تطيبا ناسيين لإحرامهما أو جاهلين لما عليهما في ذلك غسل الطيب ونزع الثياب ولا فدية عليهما ، أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه أن أعرايا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه مقطعة وبه أثر صفرة فقال «أحرمت بعمره وعلى ماترى» فقال النبي « ما كنت فاعلا في حجبك » قال أنزع المنطقة وأغسل هذه الصفرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم «فاعمل في عمرتك ما نفعك في حجبك» (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكفارة ولا بأس أن تلبس المرأة المحرمة اتقازين كان سعد بن أبي وقاص يأمر بناته أن يلبسن اتقازين في الإحرام ولا تتبرقع المحرمة (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وإذا مات المحرم لم يقرب طيبا وغسل بماء وسدر ولم يلبس قميصا وخمر وجهه ولم يخمر رأسه يفعل به في الموت كما يفعل هو بنفسه في الحياة أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فخر رجل محرم عن بعيره^(١) فوقص فأت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال «اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه اللذين مات فيهما فإنه يبعث يوم القيامة ملبأ أو ملبيا» قال سفيان وأخبرني إبراهيم بن أبي جرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد فيه « ولا تقربوه طيبا » أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عثان بن عفان فعل بآب له مات محرما شيئا بهذا (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ويستظل المحرم على الحمل والراحلة والأرض بما شاء ما لم يمس رأسه .

الطيب للإحرام

(**فَاللَّيْثَانِيُّ**) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب وهشام بن عروة عن عروة عن عروة عن عائشة وعبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ، وزاد عثان بن عروة عن أبيه قلت بأى شيء؟ قالت بأطيب الطيب أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن عائشة بنت سعد أنها طيبت أبيها للإحرام بالسك والذرة ، أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن ابن زيد ولا أعرف إلا وقد سمعته من الحسن عن أبيه قال رأيت ابن عباس محرما وفي رأسه ولحيته مثل الرب من الغالية (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ولا بأس أن يطيب المحرمان لرجل والمرأة بأقصى غاية الطيب الذي يبقى من غالية ونضوح وغيره لأن الطيب كان في الإحلال وإن بقي في الإحرام شيء فالإحرام شيء أحدث بعده ، وإذا أحرما فليس لهما أن يتطيبا ولا أن يمس طيبا فإن مساه بأيديهما عامدين وكان يبقى أثره وريحه فعليهما الفدية ، وسواء قليل ذلك وكثيره وإن كان يابسا وكان لا يبقى له أثر فإن بقي له ريح فلا فدية ولا بأس أن يجلسا عند العطار ويدخلا بيته ويشتريا

الطيب مالم يمسأ بشيء من أجسادهما وأن يجلسا عند السكبة وهي تجمر وأن يمسأها مالم تكن رطبة فإن مسأها وحرها لا يمان أنهما رطبة فعلق بأيديهما غسلا ذلك ولا شيء عليهما وإن عمدا أن يمسأها رطبة فعلق بأيديهما اقتديا ولا يدهنان ولا يمسأ شيئا من الدهن الذي يكون طيبا وذلك مثل البان المنشوش والزنبق والحريرى والأدهان التي فيها الأبقال وإن مسأ شيئا من هذا عامدين اقتديا وإن شأ الريحان اقتديا وإن شأ من نبات الأرض ما يكون طيبا مما لا يتخذ الناس طيبا فلا فدية وكذلك إن أكل انتفاع أو شماء أو الأترج أو السفرجل أو ما كان طعاما فلا فدية فيه وإن أدخل الزعفران أو الطيب في شيء من الطعام فكان يوجد ريحه أو طعمه أو يصنع اللسان فأكله اقتديا وإن لم يوجد ريحه ولا طعمه ولا يصنع اللسان فلا فدية لأنه قد صار مستهلكا في الطعام وسواء كان نيتا أو نفيجا لافرق بين ذلك ويدهنان جميع أجسادهما بكل ما أكلتا مالم ليس بطيب من زيت وشيرق ومن وزبد^(١) وسقسي ويستعان ذلك إذا اجتنب أن يدهن أراس أو يدهن الرجل اللحية فإن هذين وضع الدهن فإن دهن الرجل أو المرأة الرأس أو الرجل اللحية بأى هذا كان اقتدى وإن احتاجا إلى أن يتداويا بشيء من الطيب تداويا به واقتديا (قال) وكل ما كرهت المحرم أن يمسأه أو يلبسه من طيب أو شيء فيه طيب كرهت له النوم عليه وإن نام عليه فغضيا إليه بجملة اقتدى، وإن نام وبينه ثوب فلا فدية عليه.

التلبة

(قال الشافعي) وإذا أراد الرجل أن يحرم كان بمن حج أو لم يكن فواسع له أن يهل بعمرة وواسع له أن يهل بحج وعمرة وواسع له أن يفرد وأحب إلى أن يفرد لأن الثابت عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة التي صلى الله عليه وسلم أفرد الحج (قال الشافعي) وتكفيه النية في هذا كله من أن يسمى حجا أو عمرة فإن سمى قبل الإحرام أو دمه فلا بأس (قال) وإن لم يحج وهو يريد عمرة فهو عمرة وإن لم يبرد حجا فهو حج وإن لم يبرد حجا ولا عمرة فليس بحج ولا عمرة وإن لم ينو الإحرام ولا ينوي حجا ولا عمرة فله الخيار أن يجعله أيهما شاء وإن لم يفرق نوى أحدهما فنسي فهو قارن لا يخرجه غير ذلك لأنه إن كان معتمرا فقد جاء بالعمرة وزاد حجا وإن كان حاجا فقد جاء بحج وعمرة وإن كان قارنا فقد جاء بالقران وإذا لم يركب ليك اللهم ليك لاشريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك » ولا أحب أن يزيد على هذا في التلبية حرفا إلا أن يرى شيئا يعجب به يقول « ليك إن العيش عيش الآخرة » فإنه لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه زاد في التلبية حرفا غير هذا عند شيء رآه فأعجبه وإذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى رضاه والجنة واستعاذه برحمته من النار فإنه يروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال) ويأتي قائما وقاعدا وراكبا ونازلا وجنباً ومتطهراً وعلى كل حال ويرفع صوته بالتلبية في جميع المساجد مساحد الجماعات وغيرها وفي كل موضع من المواضع ، وليس على المرأة رفع الصوت بالتلبية لتسمع نفسها وكان السلف يستحبون التلبية عند اضطام الرفاق وعند الإشراف ، والمهبوط وخلف الصلوات وفي الأسفار وفي استقبال الليل ونحن نعلمه على كل حال .

(۱) قوله :- وسقيق ، كذا في النسخ ، ومثقف له على ضبط ولا معنى ، فحرره . كتبه صاحبها .

الصلاة عند الإحرام

(**فَاللَّشَّائِبِيُّ**) وإذا أراد رجل أن يتدبى الإحرام أحببت له أن يصلي نافلة ثم يركب راحته فإذا استقلت به قائمة وتوجهت للقبلة سائرة أحرم وإن كان ماشيا فإذا توجه ماشيا أحرم (**فَاللَّشَّائِبِيُّ**) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم «إذا رخصتم متوجهين إلى متى فأهلوا» (**فَاللَّشَّائِبِيُّ**) وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يره يهل حتى تنبث به راحلته (**فَاللَّشَّائِبِيُّ**) فإن أهل قبل ذلك أو أهل في إثر مكتوبة إذا صلى أوفى غير إثر صلاة فلا بأس إن شاء الله تعالى ويلبي الحاج والقارن وهو يطوف بالبيت وعلى الصفا والمروة وفي كل حال وإذا كان إماما فعلى المنبر بمكة وعرفة ويلبي في الموقف بعرفة وبعد ما يدعى وبالزلفة وفي موقف مزدلفة وحين يدفع من مزدلفة إلى أن يرمى الجرة بأول حصاة ثم يقطع التلبية أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أرفده من جمع إلى متى فلم يزل يلبي حتى رمى الجرة، أخبرنا سفيان عن محمد بن أبي حرملة عن كريب عن ابن عباس عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (**فَاللَّشَّائِبِيُّ**) وروى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، ولبي عمر حتى رمى الجرة وميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى رمى الجرة وابن عباس حتى رمى الجرة وعطاء وطاوس ومجاهد (قال) ويلبي المعتمر حتى يفتتح الطواف مستمرا أو غير مستمرا أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال يلبي المعتمر حتى يفتتح الطواف مستمرا أو غير مستمرا (قال) وسواء في التلبية من أحرم من وراء الميقات أو الميقات أو دونه أو السكى أو غيره .

الغسل بعد الإحرام

(**فَاللَّشَّائِبِيُّ**) رحمه الله ولا بأس أن يغتسل المحرم متبردا أو غير متبرد بفرغ الماء على رأسه وإذا مس شعره رفق به ثلاثا ينفثه وكذلك لا بأس أن يستنقع في الماء ويغمس رأسه اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم محرما ، أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال ربما قال لي عمر «تعال أماقلك في الماء أينما أطول نفسا؟» ونحن محرمان أخبرنا سفيان أن ابنا لعمر وابن أخيه تماقلا في الماء بين يديه وهما محرمان فلم ينههما (**فَاللَّشَّائِبِيُّ**) ولا بأس أن يدخل المحرم الحمام أخبرنا الثقة إما سفيان وإما غيره عن أيوب السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس أنه دخل حمام الجحفة وهو محرم (**فَاللَّشَّائِبِيُّ**) أخبرنا ابن أبي نجيح أن الزبير بن العوام أمر بوسخ في ظهره فحك وهو محرم .

غسل المحرم جسده

(**فَاللَّشَّائِبِيُّ**) رحمه الله ولا بأس أن يدلك المحرم جسده بالماء وغيره ويحكى حتى يدمعه إن شاء ولا بأس أن يحك رأسه ولحيته وأحب إذا حكهما أن يحكما يبطون أنامله ثلاثا يقطع الشعر وإن حكهما أو مسحهما فخرج في يديه من شعرهما أو شعر أحدهما شيء أحببت له أن يقتدى احتياطا ولا فدية عليه حتى يعلم أن ذلك خرج من فعله وذلك أنه قد يكون الشعر ساقطا في الرأس واللحية فإذا مسه تبعه والفدية في شعرة مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم من حطة يتصدق به على مسكين وفي اللاتئين مدان على مسكينين وفي ثلاث فصاعدا دم ولا يتجاوز بشيء من الشعر وإن كثر دم .

ما للمحرم أن يفعله

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم (قال الشافعي) فلا بأس أن يحتجم المحرم من ضرورة أو غير ضرورة ولا يخلق الشعر وكذلك يفتح عرق وييط الجرح ويقطع العضو للدواء ولا شيء عليه في شيء من ذلك فلو احتاط إذا قطع عضوا فيه شعر اقتدى كان أحب إلى وليس ذلك عليه بواجب لأنه لم يقطع الشعر إنما قطع العضو الذي له أن يقطعه ويختن المحرم ويلصق عليه الدواء ولا شيء عليه ولو حج أغلف أجزأ عنه وإن داوى شيئا من قرحة أو أصق عليه خرقه أو دواء فلا فدية عليه في شيء من الجسد إلا أن يكون ذلك في الرأس فكأن عليه الفدية .

ما ليس للمحرم أن يفعله

(قال الشافعي) رحمه الله وليس للمحرم أن يقطع شيئا من شعره ولا شيئا من أطفاره وإن انكسر ظفر من أطفاره فبقى متعلقا فلا بأس أن يقطع ما انكسر من الظفر وكان غير متصل ببقية الظفر ولا خير في أن يقطع منه شيء . موصل بالبقية لأنه حينئذ ليس بثابت فيه وإذا أخذ ظفرا من أطفاره أو بعض ظفر أطعم مسكينا وإن أخذ ظفرا ثانيا أطعم مسكينين فإن أخذ ثلاثة في مقام واحد أهرق دما وإن أخذها متفرقة أطعم عن كل ظفر مدا وكذلك الشعر وسواء النسيان والعمد في الأطفار والشعر وقتل الصيد لأنه شيء يذهب فلا يعود ولا بأس على المحرم أن يقطع أطفار الحبل وأن يخلق شعره وليس للنحل أن يقطع أطفار المحرم ولا يخلق شعره فإن فعل - بأمر المحرم فالفدية على المحرم وإن فعله بغير أمر المحرم والمحرم راقد أو مكره اقتدى المحرم ورجع بالفدية على المحل .

باب الصيد للمحرم

(قال الشافعي) رحمه الله وصيد البر ثلاثة أصناف صنف يؤكل وكل ما أكل منه فهو صنفان طائر ودواب مما أصاب من الدواب نظر إلى أقرب الأشياء من المقتول من الصيد شها من النعم والنعم الإبل والبقر والغنم فيجزي به في العامة بدنة وفي بقرة الوحش بقرة وفي حمار الوحش بقرة وفي الثبيل بقرة وفي الغزال عذ وفي الضبع كبش ، وفي الأرنب عناق وفي اليربوع جفرة وفي صغار أولادها صغار أولاد هذه فإذا أصيب من هذا أعور أو مكسور فدى مثله أعور أو مكسورا وأن يفديه به صحيح أحب إلى ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب عناق وفي اليربوع بجفرة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه ابن مسعود أنه قضى في اليربوع بجفرة ، أخبرنا سفيان عن غمار عن طارق أن أربد أوطأ نبا^(١) ففزر ظهره فأتى عمر فسأله فقال عمر ماترى ؛ فقال جدى قد جمع الماء والشجر فقال : عمر فذاك فيه أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى في أم حبين بحملان من الغنم^(٢)

(١) قوله : ففزر بفاء وزاى آخره راء مهجلة أى شقه وفسخه كما في اللسان ، وتقدم في باب الضب بلفظ فقفر بفاف بعد الفاء وهو تحريف والصواب ما هنا لأن صاحب اللسان ذكر الحديث في مادة « ف ز ر » فليعلم .
(٢) قوله : - والحملان ، الحمل ، في الكلام سقط . فإن الحمل مفرد وجمعه حملان . كتبه مصححه .

والجملان الجمال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لو كان مني حكم لحكت في الثعلب بجدي أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في صغار الصيد صغار الغنم وفي الغنم منها الغنم من الغنم ولو فداها بكبائر صحاح من الغنم كان أحب إلى (قال) وإذا ضرب رجل صيدا فجرحه فلا بد من أمات أم عاش ؟ فالنذى يلزمه عندي فيه قيمة ما نقصه الجرح فإن كان ثلثيا قوم صحيحا ونقصا فإن نقصه الغنم فعليه الغنم من ثمن شاة ، وهكذا إن كان بقرة أو نعامة وإن قتله إنسان بعد فعله شاة مجروحة وإن فداها بصحبة كان أحب إلى وأحب إلى إذا جرحه فعاب عنه أن يفديه احتياطا ولو كسره كان هكذا عليه أن يطمعه حتى يبرأ ويتنقح فإن لم يتنقح فعليه فدية تامة ولو أنه ضرب ثلثيا ما خض فمات كان عليه قيمة شاة ما خض يتصدق بها من قبل أني لو قلت له اذبح شاة ما خض كانت شرا من شاة غير ما خض للمساكين فإذا أردت الزيادة لهم لم أزد لهم ما أدخل به النقص عليهم ولكني أزداد لهم في الثمن وأعطيهم طعاما (قال) وإذا قتل الحرم الصيد الذي عليه جزاء جزاء إن شاء بثله فإن لم يرد أن يجزئ به مثله قوم المثل دراهم ثم ادراهم طعاما ثم يتصدق بالطعام وإذا أراد الصيام صام عن كل مد يوما ولا يجزئيه أن يتصدق بالطعام ولا باللحم إلا بمكة أو منى فإن تصدق به بغير مكة أو منى أعاد بمكة أو منى ويجزئ في فوره ذلك قبل أن يحل وبعد ما يحل فإن صدر ولم يجزئ بعث بجزائه حتى يجزئ عنه فإن جزاءه بالصوم صام حيث شاء ، لأنه لا منفعة لمساكين الحرم في صيامه وإذا أصاب الحرم الصيد خطأ أو عمدًا جزاءه وإذا أصاب صيدا جزاءه ثم كلما عاد جرى ما أصاب فإن أصابه ثم أكله فلا زيادة عليه في الأكل وبش ما صنع وإذا أصاب الحرمان أو الجماعة صيدا فعليه كلهم جزاء واحد (قال الشيخ النجاشي) أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قيس عن ابن سيرين أن عمر قضى هو ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك هو عبد الرحمن بن عوف على رجلين أو طليا فقتلاه بشاة وأخبرني الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولى بني مخزوم وكان ثقة أن قوما حرما أصابوا صيدا فقال لهم ابن عمر عليكم جزاء ، فقالوا على كل واحد منا جزاء أم علينا كلنا جزاء واحد ؟ فقال ابن عمر إنه لغرر بكم بل عليكم كلكم جزاء واحد (قال الشيخ النجاشي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء في النفر يشتركون في قتل الصيد قال: عليهم كلهم جزاء واحد (قال) وهذا موافق لكتاب الله عز وجل لأن الله تبارك وتعالى يقول « فجزاء مثل ما قتل من النعم » وهذا مثل ومن قال عليه مثله فقد خالف معنى القرآن .

طائر الصيد

(قال الشيخ النجاشي) لطائر صنفان حمام وغير حمام ، فما كان منه حماما ذكرا أو أنثى ففدية الحمامة منه شاة ابتاعا وأن العرب لم تزل تفرق بين الحمام وغيره من الطائر وتقول الحمام سيد الطائر والحمام كل ما هدر وعب في الماء وهي تسميه أسماء جماعة الحمام وتفرق به بعد أسماء وهي الحمام واليعام والدياسي والقماري والفواخت وغيره مما هدر أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس أنه قضى في حمامة من حمام مكة بشاة (قال الشيخ النجاشي) وقال ذلك عمر وعثمان ونافع بن عبد الحارث وعبد الله بن عمر وعاصم بن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء (قال) وهذا إذا أصيبت بمكة أو أصابها الحرم (قال) وما كان من الطائر ليس بحمام ففدية قيمته في الموضع الذي يصاب فيه قلت أو كثرت (قال الشيخ النجاشي) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن بكير بن عبد الله عن القاسم عن ابن عباس أن رجلا سأله عن محرم أصاب جرادة فقال : يتصدق بقبضة من طعام وقال ابن عباس : ولأخذن بقبضه

جرات^(١) ولكن على ذلك رأى (**قَالَ ابْنُ أَبِي**) وقال عمر في الجرادة تمر (**قَالَ ابْنُ أَبِي**) وكل ما فدى من الصيد فباض مثل النعامة والحمام وغيرها فأصيب بيضه ففيه قيمة في الموضع الذي يصاب فيه كقيعته لو أصيب لإنسان وما أصيب من صيد لإنسان فعلى الحرم قيمته درهم أو دينار لصاحبه وجزاؤه للسكاكين وما أصاب الحرم من الصيد في الحل والحرم قارنا كان أو مفردا أو معتمرا فجزاؤه واحد لا يزاد عليه في تباعد الحرم عليه لأن قليل الحرم وكثيره سواء إذا منع بها الصيد ، وكل ما أصاب الحرم إلى أن يخرج من إحرامه مما عليه فيه الفدية فداء وخروجه من العمرة بالطواف والسعي والحلق أو التقصير وخروجه من الحج خروجان فالأول الزمى والحلاق فلو أصاب صيدا خارجا من الحرم لم يكن عليه جزاؤه لأنه قد خرج من جميع إحرامه إلا النساء وهكذا لوطاف بالبيت أو حلق بعد عرفة وإن لم يرم ويأكل الحرم الصيد ما لم يصد أو يصد له (**قَالَ ابْنُ أَبِي**) أخبرنا ابن أبي يحيى عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لحم الصيد حلال لكم في الإحرام ما لم تصيدوه أو يصد لكم » (**قَالَ ابْنُ أَبِي**) وهكذا رواه سليمان بن بلال (**قَالَ ابْنُ أَبِي**) وأخبرنا الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن رجل من بني سلمة عن جابر ابن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد « حلال لكم في الإحرام ما لم تصيدوه أو يصد لكم » (**قَالَ ابْنُ أَبِي**) ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي (**قَالَ ابْنُ أَبِي**) ولو أن محرما صيد من أجله صيد فذبحه غيره فأكله هو أكل محرما عليه ولم يكن عليه جزاؤه لأن الله تعالى إنما جعل جزاءه بقتله وهو لم يقتله وقد يأكل الميتة وهي محرمة فلا يكون عليه جزاء ولو دل محرما حلالا على صيد أو أعطاه سلاحا أو حملة على دابة لقتله فقتله لم يكن عليه جزاء وكان مسئلا كما أنه لو أمره بقتل مسلم كان القصاص على القاتل لا على الأمر وكان الأمر آثما (قال) ولو صاد حلال صيدا فاشتراه منه محرما أو اتهمه فذبحه كان عليه جزاؤه لأنه قاتل له. والحلال يقتل الصيد في الحرم مثل الحرم يقتله في الحرم والإحرام ويجزئه إذا قتله .

قطع شجر الحرم

(**قَالَ ابْنُ أَبِي**) ومن قطع من شجر الحرم شيئا جزاءه ، حلالا كان أو حرما ، وفي الشجرة الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة ويروى هذا عن ابن الزبير وعطاء (**قَالَ ابْنُ أَبِي**) والحرم أن يقطع الشجر في غير الحرم لأن الشجر ليس بصيد .

ما لا يؤكل من الصيد

(**قَالَ ابْنُ أَبِي**) وما لا يؤكل لحمه من الصيد صنفان صنف عدو فيه ضرر وفيه أنه لا يؤكل فيقتله الحرم وذلك مثل الأسد والذئب والنمر والغراب والجذأة والمقرب والفأرة والكلب العقور ويبدأ هذا الحرم ويقتل صغاره وكباره لأنه صنف مباح وببذائه وإن لم يضره وصنف لا يؤكل ولا ضرر له مثل الغائة والرخة والمحكاء والقطا والخنافس والجعلان ولا أعلم في مثل هذا قضاء فأمره ببذائه وإن قتله فلا فدية عليه لأنه ليس من الصيد

(١) قوله : ولكن على ذلك رأى كذا في النسخ هنا وتقدم هذا الحديث بلفظ ولكن ولو قال الشافعي قوله وليأخذن بقبضه جرات إنما فيها القيسة وقوله ولكن ولو يقول نخطأ فنخرج أكثر مما عليك بعد ما أعلمت أنك أكثر مما عليك اه كتبته مصححه .

أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال : لا يفتدى الحرم من الصيد إلا ما يؤكل لحمه (قال) وهذا موافق معنى القرآن والسنة ويقتل الحرم القردان والحمان والحلج^(١) والسكنة والبراغيث والقملان إلا أنه إذا كان القمل في رأسه لم أحب أن يفل على أنه إمالة أذى وأكره له قتله وآمره أن يتصدق فيه بشيء وكل شيء يتصدق به فهو خير منه من غير أن يكون واجبا ، وإذا ظهر له على جلده طرحه وقتله . وقتله من الحلال (قال ابن جريج) أخبرنا سفيان ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن ميمون بن مهران قال جلست إلى ابن عباس فجلس إليه رجل لم أر رجلا أطول شعرا منه فقال : « أحرمت وعلى هذا الشعر » فقال ابن عباس « اشتمل على مادون الأذنين منه » قال « قبلت امرأة ليست بامرأتى » قال « زنا فولد » قال « رأيت قطة فطرحتها » قال « تلك الضالة لا ينبغي » أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن الحدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقول بعير له في طين بالسقياء وهو محرم (قال ابن جريج) قال ابن عباس : لا بأس أن يقتل الحرم القرد والحلج .

صيد البحر

(قال ابن جريج) قال الله تعالى « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم ولاسيارة » وقال الله عز وجل « وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريبا » (قال ابن جريج) فكل ما كان فيه صيد ، في بئر كان أو ماء مستنقع أو غيره ، فهو بحر وسواء كان في الحل والحرم يصاد ويؤكل لأنه لما لم يمنع بحره شيء ، وليس صيده إلا ما كان يعيش فيه أكثر عيشه ، فأما طائرته فلما يأوى إلى أرض فيه فهو من صيد البر إذا أصيب جزى .

دخول مكة

(قال ابن جريج) رحمه الله تعالى أحب للرجل إذا أراد دخول مكة أن يعتدل في طرفها ثم يمضي إلى البيت ولا يرج فيدا بالطواف وإن ترك التمسك أو عرج لحاجة فلا بأس عليه وإذا رأى البيت قال « اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما وهابة وزدا من شرفه وعظمه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريفا وتعظيما وتكريما وهابة وبر » اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام « فإذا انتهى إلى الطواف اضطلع فأدخل رداءه تحت منكبه الأيمن وردده على منكبه الأيسر حتى يكون منكبه الأيمن مكشوفاً ثم استلم الركن الأسود إن قدر على استلامه وقال عند استلامه « اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابتك ووفاء بعهودك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم » ثم يمضي عن يمينه فيرمل ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر ليس بينهما منى ، ويمضي أربعة فإن كان الزحام^(٢) شيئاً لا يقدر على أن يرمل فكان إذا وقف لم يؤد أحداً وقف حتى ينفرج له ما بين يديه ثم يرمل وإن كان يؤدى أحداً في الوقوف مشى مع الناس بمشيم وكما انفرجت له فرجة رمل راحب إلى لو تطرف حتى يخرج من الناس حاشية ثم يرمل فإن ترك الرمل في طواف رمل في اثنين وإن تركه في اثنين رمل في واحد وإن تركه في الثلاثة لم يقضى ، إذا ذهب موضعه لم يقضه فيما بقي ولا فدية عليه ولا إعادة وسواء تركه ناسياً أو عامداً إلا أنه مسمى في تركه عامداً وهكذا

(١) السكنة : كذا في النسخ وبدون نقط في بعضها ولم نعره على ضبط فجره ، وقوله : والقملان ، هو بكسر القاف جمع قال بالضم ، لغة في القمل ، كغراب وغربان .

(٢) شيئاً : كذا في النسخ ، ولعلها محرفة عن « شديداً » فانظر . كتبه مصححه .

الاضطباع والاستلام إن تركه فلا فدية ولا إعادة عليه (قال) وأحب إلى أن يستلم فيها قدر عليه ولا يستلم من الأركان إلا الحجر واليمنى يستلم اليماني يده ثم بقاها ولا يقبله ويستلم الحجر بيده ويقبلها ويقبله إن أمكنه التقليل ولم يخف على عينه ولا وجهه أن يجرح وأحب كلما حاذى به أن يكبر وأن يقول في رمله « اللهم اجعله حجا مبرورا وذنبنا مغفورا وسعيًا مشكورًا » ويقول في الأطواف الأربعة « اللهم اغفر وارحم واعف عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم اللهم ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » فإذا فرغ من طوافه صلى خلف المقام ركعتين فقرأ في الأولى بـ « قل يا أيها الكافرون » وفي الأخرى بـ « قل هو الله أحد » وكل واحدة منهما بعد أم القرآن ثم يعود إلى الركن فيستلمه وحيثما صلى أجزاء وما قرأ مع أم القرآن أجزاءه وإن ترك استلام الركن اليماني فلا شيء عليه ولا يجزئ الطواف بالبيت ولا الصلاة إلا طاهرا ولا يجزئ من الطواف بالبيت أقل من سبع تام فإن خرج قبل سبع فسعى بين الصفا والمروة أثنى سعيه حتى يكون سعيه بعد سبع كامل على طهارة وإن قطع عليه الطواف للصلاة بئى من حيث قطع عليه وإن انتقض وضوؤه أو رجع فتوضأ ثم رجع فبئى من حيث قطع (١) وهكذا إن انتقض وضوؤه وإن تطاول ذلك استأنف الطواف وإن شك في طوافه فلم يدر حسا طاف أو أربعة ؛ بئى على اليقين وألغى الشك حتى يستيقن أن قد طاف سبعا تاما أو أكثر .

الخروج إلى الصفا

(قال الشافعي) وأحب إلى أن يخرج إلى الصفا من باب الصفا ويظهر فوقة في موضع يرى منه البيت ثم يستقبل البيت فيكبر ويقول « الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر على ما هدانا والمحمد لله على ما هدانا وأولانا وإلا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون » ثم يدعو ويلبي ثم يعود فيقول مثل هذا القول حتى يقوله ثلاثا ويدعو فيها بين كل تكبيرتين بما بدا له في دين أو دنيا ثم ينزل يمشي حتى إذا كان دون الميل الأخضر المعلق في ركن المسجد بنحو من ستة أذرع سعى سعيًا شديدا حتى يحاذي الميلين الأخضرين اللذين بفناء المسجد ودار العباس ثم يمشي حتى يرق على المروة حتى يبدو له البيت إن بدا له ثم يصنع عليهما ما صنع على الصفا حتى يكمل سبعا يبدأ بالصفا ويختم بالمروة وأقل ما عليه في ذلك أن يستوفي ما بينهما مشيا أو سعيًا وإن لم يظهر عليهما ولا على واحد منهما ولم يكبر ولم يدع ولم يسع في السعي فقد ترك فضلا ولا إعادة ولا فدية عليه وأحب إلى أن يكون طاهرا في السعي بينهما وإن كان غير طاهر جنبًا أو على غير وضوء لم يضره لأن الحائض تفعله وإن أقيمت الصلاة وهو يسعى بين الصفا والمروة دخل فصلى ثم رجع فبئى من حيث قطع وإن رجع أو انتقض وضوؤه انتصرف فتوضأ ثم رجع فبئى والسعي بين الصفا والمروة واجب لا يجزئ غيره ولو تركه رجل حتى جاء بلده فكان معتبرا كان حراما من كل شيء حتى يرجع وإن كان حاجا قد رمى الجرة وحلق كان حراما من النساء حتى يرجع ولا يجزئ بين الصفا والمروة إلا سبع كامل فلو صدر ولم يكمله سبعا فإن كان إنما ترك من الساج ذراعا قليل كهيئته لو لم يطف ورجع حتى يبتدىء طوافا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل العابد عن عمر بن عبد الرحمن بن محيصة عن عطاء بن أبي رباح عن صفية بنت شيبة قالت أخبرتني (٢) بنت أبي

(١) قوله : وهكذا إن انتقض وضوؤه كذا في النسخ وهو مكرر مع قوله قبله « وإن انتقض وضوؤه » فانظر

(٢) بنت أبي نجرادة ، في القاموس : اسمها حبيبة ، ونجرادة بضم فسكون ففتح .

نحزأة إحدى نساء بني عبد الدار قالت : دخلت مع نسوة من قريش دار ابن أبي الحسين فنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعى بين الصفا والمروة فرأيته يسعى وإن مئزره ليدور من شدة السعي حتى إنني لأقول إنني لا أرى ركبتيه وسمعه يقول « اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي » (**فَاللَّشَّائِي**) أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي نجیح عن أبيه قال أخبرني من رأى عثمان بن عفان رضي الله عنه يقوم في حوض في أسف صفا ولا يظهر عليه (**فَاللَّشَّائِي**) وليس على النساء رمل بالبيت ولا بين الصفا والمروة ويمتن على هينهن وأحب انشهوة بالجمال أن تطوف وتسعى ليلا وإن طافت بالنهاز سدت ثوبها على وجهها أو طافت في ستر ويطوف الرجل والمرأة بالبيت وبين الصفا والمروة ماشين ولا بأس أن يطوفا محمولين من علة وإن طافا محمولين من غير علة فلا إعادة عليهما ولا فدية ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن (١) عبيد الله بن عبد الله بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمحجنه (**فَاللَّشَّائِي**) أخبرنا سفيان عن ابن طائوس عن أبيه أن نبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجرُوا بِالْإِفاضة وأفاض في نسائه ليلا وطاف بالبيت يستلم الركن بمحجنه أظنه قال : ويقبل طرف المحجن .

الرجل يطوف بالرجل يحمله

(**فَاللَّشَّائِي**) وإذا كان رجل محرما فطاف بمحرم صبي أو كبير يحمله يتوى بذلك أن يقضى عن الكبير والصغير طوافه وعن نفسه فالطواف طواف المحمول لا طواف الحامل وعليه الإعادة وعليه أن يطوف لأنه كمن لم يطوف .

ما يفعل المراء بعد الصفا والمروة

(**فَاللَّشَّائِي**) إذا كان الرجل متمرا فإن كان معه هدى أحببت له إذا فرغ من الصفا والمروة أن يحمره قبل أن يخلق أو يقصر وينحره عند المروة حيثما نحره من مكة أجزأه وإن خلق أو قصر قبل أن ينحره فلا فدية عليه وينحر الهدى وسواء كان الهدى واجبا أو تطوعا وإن كان قارنا أو حاجا أمسك عن الحلق فلم يخلق حتى يرمى الجمرة يوم النحر ثم يخلق أو يقصر والحلق أحب إلى وإن كان الرجل أصلع ولا شعر على رأسه أو محلوقا أمر موسى على رأسه وأحب إلى لو أخذ من لحية وشاربيه حتى يضع من شعره شيئا لله وإن لم يفعل فلا شيء عليه لأن التسلك إنما هو في الرأس لا في اللحية وليس على النساء خلق لشعر ويؤخذ من شعورهن قدر أتملة وجم بالأخذ وإن أخذ أقل من ذلك أو من ناحية من نواحي الرأس ما كان ثلاث شعرات فصاعدا أجزأه عنهن وعن الرجال وكذا أخذوا بحديدة أو غيرها أو شفا أو قرضا ، أجزأ إذا وقع عليه اسم أخذ ، وكان شيء موضوعا منه لله عز وجل يقع عليه اسم جماع شعر وذلك ثلاث شعرات فصاعدا .

ما يفعل الحاج والقارن

(**فَاللَّشَّائِي**) وأحب للحاج والقارن أن يكثر لطواف بالبيت وإذا كان يوم التروية أحببت أن يخرجوا إلى «مى» ثم يقفوا بها حتى يصلوا الظهر والعصر والغروب والمساء وأصبح ثم يغدوا إذا طأمت الشمس على ثبير

(١) عبيد الله بن عبد الله بن عباس ، كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها « عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس » وانظر . كتيبه . صححه .

وذلك أول بزوغها ثم يتضيا حتى يأتيا عرفة فيشهدا الصلاة مع الإمام وبجمعا بجمعه بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس وأحب للإمام مثل ما أحببت لهما ولا يجهر يومئذ بالقراءة لأنها ليست بجمعة وبأثر المسجد إذا زالت الشمس فيجلس على المنبر فيخطب الخطبة الأولى فإذا جلس أخذ المؤذن في الأذان وأخذ هو في الكلام وخفف الكلام الآخر حتى ينزل بقدر فراغ المؤذن من الأذان فيقيم المؤذن فيصلي الظهر ثم يقيم المؤذن إذا سلم الإمام من الظهر فيصلي العصر ثم يركب فيروح إلى الموقف عند موقف الإمام عند الصخرات ثم يستقبل القبلة فيدعو حتى الليل ويضع ذلك الناس وحيتما وقف الناس من عرفة أجزأهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « هذا الموقف وكل عرفة موقف » ويلج في الموقف ويقف قائما وراكبا ولا فضل عندى للقيام على الركوب إن كانت معه دابة إلا أن يعلم أنه يقوى فلا يضعف فلا بأس أن ينزل فيقوم ولو نزل فجلس لم يكن عليه شيء وحيتما وقف من سهل أو جبل فسواء وأقل ما يكفيه في عرفة حتى يكون به مدركا للحج أن يدخلها وإن لم يقف ولم يدع فيها بين الزوال إلى طلوع الفجر من ليلة النحر فمن لم يدرك هذا فقد فاتته الحج . وأحب إلى لو تفرغ يومئذ للدعاء ولو اتجر أو تشاغل عن الدعاء لم يفسد عليه حجه ولم يكن عليه فيه فدية، ولو خرج من عرفة بعد الزوال وقبل مغيب الشمس كان عليه أن يرجع فيما بينه وبين طلوع الفجر فإن فعل فلا فدية عليه وإن لم يفعل فعليه الفدية والفدية أن يهرق دما، وإن خرج منها ليلا بعد ما تنيب الشمس ولم يكن وقف قبل ذلك نهارا فلا فدية عليه وعرفة ما جاوز وادي عرنة الذي فيه المسجد وليس المسجد ولا وادي عرنة من عرفة إلى الجبال القابلة على عرفة، كلها مما يلي حواطئ ابن عامر وطريق الحصن فإذا جاوزت ذلك فليس من عرفة وإن ترك الرجل المرور بد « في » في البداية فلا شيء عليه وكذلك إن مر بها وترك المنزل ولا يدفع من عرفة حتى تغيب الشمس ويبين معيها .

باب ما يفعل من دفع من عرفة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إذا دفع من عرفة أن يسير على هينته راكبا كان أو ماشيا وإن سار أسرع من هينته ولم يؤذ أحدا لم أكرهه وأكرهه أن يؤذى فإن أدى فلا فدية عليه وأحب أن يسلك بين المأزمين وإن سلك طريق ضب فلا بأس عليه ولا يصلح المغرب والعشاء حتى يأتي المزدلفة فيصلبهما فيجمع بينهما بإقامتين ليس معهما أذان وإن أدركه نصف الليل قبل أن يأتي المزدلفة صلاهما دون المزدلفة والمزدلفة من حين يقضى من مأزمية عرفة وليس المأزمان من المزدلفة إلى أن يأتي قرن محسر وقرن محسر ماعن ميمتك وشمالك من تلك المواطن قوايل والظواهر والشعاب والشجار كلها من المزدلفة ومزدلفة منزل فإذا خرج منه رجل بعد نصف الليل فلا فدية عليه وإن خرج قبل نصف الليل فلم يعد إلى المزدلفة اقتدى والفدية شاة يذبحها ويتصدق بها وأحب أن يقيم حتى يصلح الصبح في أول وقتها ثم يقف على قرح حتى يسفر وقبل تطلع الشمس ثم يدفع وحيتما وقف من مزدلفة أو نزل أجزأه وإن استأخر من مزدلفة إلى أن تطلع الشمس أو بعد ذلك كرهت ذلك له ولا فدية عليه وإن ترك المزدلفة فلم ينزلها ولم يدخلها فيما بين نصف الليل الأول إلى صلاة الصبح اقتدى وإن دخلها في ساعة من هذا الوقت فلا فدية عليه ثم يسير من المزدلفة على هينته كما وصفت السير من عرفة وأحب أن يحرك في بطن محسر قدر رمية حجر فإن لم يفعل فلا شيء عليه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه وأخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن عذرة وزاد أحدهما على الآخر واجتمعا في المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس ويقولون : أشرق شيركنا ثم »

أخبر الله تعالى هذه وقدم هذه . يعني قدم المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وأخر عرفة إلى أن تغيب الشمس

(قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر وأخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد ابن المنكدر وعن سعيد بن عبد الرحمن بن ربیع عن أبي الحويرث قال رأيت أبا بكر الصديق واقفا على قرح وهو يقول «أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا» ثم دفع فرأيت فخذها مما يحرش بعيره بمجنحة (قال الشافعي) أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى أو سفيان أو هما عن هشام ابن عروة عن أبيه أن عمر كان يحرك في بطن عمر ويقول :

إليك تعدو قلقا وضينها * مخالفنا دين النصارى دينها

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول كنت فيمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم من ضعة أهله ، يمشي من المزدلفة إلى هـ .

دخول منى

(قال الشافعي) أحب أن لا يرى أحد حتى تطلع الشمس ولا بأس عليه أن يرى قبل طلوع الشمس وقبل الفجر إذا رمى بعد نصف الليل أخبرنا داود بن عبد الرحمن وعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه قال دار رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر إلى أم سلمة فأمرها أن تعجل الإفاضة من جمع حتى ترمى الجرة وتوافق صلاة الصبح بمكة وكان يومها فأحب أن توافيه أخبرنا الثقة عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وهذا لا يكون إلا وقد رمت الجرة قبل الفجر بساعة ولا يرمى يوم النحر إلا الجرة العقبى وحدها ويرميها راكبا وكذلك يرميها يوم النفر راكبا ويمشي في اليومين الآخرين أحب إلى ، وإن ركب فلا شيء عليه أخبرنا سعيد ابن سالم قال أخبرني أيمن بن نابل قال أخبرني قدامة بن عبد الله ابن عمار السكلابي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمى جرة العقبى على ناقته الصبياء ليس ضرب ولا طرد وليس قيل إليك إليك (قال الشافعي) وأحب إلى أن يأخذ حصى الجرة يوم النحر من مزدلفة ومن حينئذ يأخذ أجزأه وكذلك في أيام منى كلها من حيث يأخذ أجزأه إلا أنى أكرهه من ثلاثة مواضع من المسجد ثلاث يخرج حصى المسجد منه وأكرهه من الحشر لتجاسته ومن كل موضع نجس وأكرهه من الجرة لأنه حصى غير منقبول وأنه قد رمى به مرة وإن رماها بهذا كله أجزأه (قال) ولا يجرى الرمي إلا بالحجارة وكل ما كان يقع عليه اسم حجر من مرو أو مرمر أو حجر برام أو كذبان أو صوان أجزأه وكل ما لا يقع عليه اسم حجر لا يجرى به مثل الآجر والطين المجموع مطبوخا كان أو نيتا والمالح والقوارير وغير ذلك مما لا يقع عليه اسم الحجارة ، فمن رمى بهذا أعاد وكان كمن لم يرم ومن رمى الجمار من فوقها أو تحتها أو بخذاتها من أى وجه لم يكن عليه شيء ولا يرمى الجمار في شيء من أيام منى غير يوم النحر إلا بعد الزوال ومن رماها قبل الزوال أعاد ولا يرمى منها شيء ، بأقل من سبع حصيات فإن رماها بست ست أو كان ، مع حصى إحدى وعشرون فرمى الجمار ولم يدر أى جرة رمى بست عاد فرمى الأولى بواحدة حتى يكون على يقين من أنه قد أكل رماها بسبع ثم رمى الاثنتين بسبع سبع وإن رمى بحصاة فأصاب إنسانا أو مملأته استنت حتى أصابت ، وضع الحصى من الجرة أجزأت عنه وإن وقعت ففضها الإنسان أو البعير فأصاب ، وقف الحصى لم تجز عنه ولو رمى إنسان بحصتين أو ثلاث أو أكثر في مرة لم يكن إلا كحصاة واحدة وعليه أن يرمى سبع مرات وأقل ما عليه في الرمي أن يرمى حتى يوقع حصاه في موضع الحصى وإن رمى بحصاة فغابت عنه فلم يدر أين وقت أعادها ولم تجز عنه حتى يعلم أنها قد وقعت في موضع الحصى ويرمى الجمرتين الأولى والوسطى يعاوها علوا ومن حيث رماها أجزأه ويرمى جرة العقبى من بطن الوادي ومن حيث رماها أجزأه وإذا رمى الجرة الأولى تقدم عنها فجعلها في قناه في الموضع الذي لا يناله ما تطاير من الحصى ثم وقف فسكر

وذكر الله ودعا بقدر سورة البقرة ويصنع مثل ذلك عند الجرة الوسطى إلا أنه يترك الوسطى يمين لأشها على أكمة لا يمكنه غير ذلك ويقف في بطن السيل منقطعا عن أن يناله الحصى ولا يصنع ذلك عند جرة العقبة ويصنع في أيام منى كلها وإن ترك ذلك فلا إعادة عليه ولا فدية ولا بأس إذا رمى الرعاء الجرة يوم النحر أن يصدروا ويدعوا البيت بـ «حى» ويبيتوا في إبلهم^(١) ويقبضوا ويدعوا الرمي الغد من بعد يوم النحر ثم يأتوا بعد الغد من يوم النحر وذلك يوم النفر الأول. فيبتدئوا فيه رماء اليوم الماضي الذى أعياه في الإبل حتى إذا أكملوا الرمي أعادوا على الجرة الأولى فاستأنفوا رمى يومهم ذلك فإن أرادوا الصدر فقد قضوا ما عليهم من الرمي وإن رجعوا إلى الإبل أو أقاموا حتى لا يريدون الصدر رموا الغد وهو يوم النفر الآخر (قال) ومن نسي رمى جرة من الجمار نهارا رماها ليلا ولا فدية عليه وكذلك لو نسي رمى الجمار حتى يرمى في آخر أيام منى وسواء رمى جرة العقبة إذا نسيه أو رمى الثلاث إذا رمى ذلك في أيام الرمي فلا شيء عليه وإن مضت أيام الرمي وقد بقيت عليه ثلاث حصيات لم يرم بهن أو أكثر من جميع الرمي فليدهم وإن بقيت عليه حصاة فعليه مد وإن بقيت حصاتان فمدان وإن بقيت عليه ثلاث فدم وإذا تدارك عليه رميان ابتداء الرمي الأول حتى يكمله ثم عاد فابتداء الآخر ولا يجزيه أن يرمى في مقام واحد بأربع عشرة حصاة فإن آخر ذلك إلى آخر أيام منى فلم بكل جميع ما عليه من الرمي إلى أن تيب الشمس افتدى كما وصفت الفدية في ثلاث حصيات فصاعدا دم ولا رمى إذا غابت الشمس (قال) وكذلك لو نفر يوم النفر الأول ثم ذكر أنه قد بقي عليه الرمي أهراق دما ولو احتاط فرمى ما أكره ذلك ولا شيء عليه لأنه قد قطع الحج وله القطع ويرمى عن المريض الذى لا يستطيع الرمي وقد قيل يرمى المريض في يد الذى يرمى عنه ويكبر فإن فعل فلا بأس وإن لم يفعل فلا شيء عليه فإن صح في أيام منى فرمى ما رمى عنه أحببت ذلك له فإن لم يفعل فلا شيء عليه ويرمى عن الصبي الذى لا يستطيع الرمي فإن كان يعقل أن يرمى إذا أمر رمى عن نفسه وإذا رمى الرجل عن نفسه ورمى عن غيره أكمل لرمي عن نفسه ثم عاد فرمى عن غيره كما يفعل إذا تدارك عليه رميان وأحب إذا رمى أن يرفع يديه حتى يرى يياض منكبيه ويكبر مع كل حصاة وإن ترك ذلك فلا فدية عليه (قال) وإذا كان الحصى نجسا أحببت غسله وكذلك إن شككت في نجاسته ثلاثا ينجس اليد أو الإزار وإن لم يفعل ورمى به أجزأه ويرمى الجمار بقدر حصى الخذف لا يجاوز ذلك أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى لجمار بمثل حصى الخذف أخبرنا سفيان عن حميد ابن قيس عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التميمي عن رجل من قومه من بني تميم يقال له معاذ أو ابن معاذ رأى النبي صلى الله عليه وسلم ينزل الناس منى منازلهم وهو يقول: لرموا أرموا بمثل حصى الخذف (قال الشيخ تقي)^(٢) والخذف ما خذف به الرجل وقدرك ذلك أصغر من الأكمة طولا وعرضا وإن رمى بأصغر من ذلك أو أكبر كرهت ذلك وليس عليه إعادة.

(١) ويقبضوا. كذا في النسخ، وكذلك قوله بعد «أعيوه» ولعل هنا تحريفا، من النسخ، والأصل «ويبيتوا» بالعين المهملة وبعدها مثناة فوقية وكذلك اعتموا، فانظر، وحرر.

(٢) قوله: والخذف ما خذف الخ كذا في الأصل، وانظر. كتبه مصححه.

ما يكون بمنى غير الرمي

(**قال الشافعي**) وأحب للرجل إذا رمى الجمرة فكان معه هدي أن يبدأ فيحرمه أو يذبحه ثم يخلق أو يقصر ثم يأكل من لحمه هديه ثم يفيض فإن ذبح قبل أن يرمي أو حلق قبل أن يذبح أو قدم نسكاً قبل ذلك مما يعمر يوم النحر فلا حرج ولا فدية (**قال الشافعي**) أخبرنا مسلم عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمر قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنى للناس يسألونهم فجاء رجل فقال يا رسول الله ما أشعر فقلت قبل أن أذبح فقال «اذبح ولا حرج» فجاءه رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فحرت قبل أن أرمي قال «ارم ولا حرج» قال فما أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فده ولا أخر إلا قال العمل ولا حرج (**قال الشافعي**) ولو أفاض قبل أن يرمي فطاف كان عليه أن يرمي ولم يكن عليه إعادة الطواف ولو أخر الإفاضة حتى تمضي أيامه منى أو بعد ذلك لم يكن عليه فدية ولا وقت لعمل في الطواف (**قال الشافعي**) ولا يبيت أحد من الحاج إلا بمنى وما بين العقبة وليست العقبة من منى إلى بطن عسرة وليس بطن عسرة من منى وسواء سهل ذلك وجبله فيما أقبل على منى فأمّا ما أدبر من الجبال فليس من منى ولا رخصة لأحد في ترك المبيت عن منى إلا رعاء الإبل وأهل السقاية سقاية العباس بن عبد المطلب دون السقيات ولا رخصة فيها لأحد من أهل السقيات إلا أن ولي القيام عليها منهم وسواء من استعملوا عليها من غيرهم أو هم (**قال الشافعي**) أخبرنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لأهل السقاية من أهل بيته أن يبيتوا بمكة ليلي منى (**قال الشافعي**) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء مثله وزاد عطاء من أجل سقائهم (**قال الشافعي**) ومن بات عن منى غير من سميت تصدق في ليلة بدرهم وفي ليلتين بدرهمين وفي ثلاث بدم (قال) ولا بأس إذا كان الرجل أكثر ليلة بمنى أن يخرج من أول ليلة أو آخره عن منى (**قال الشافعي**) ولو أن رجلاً لم يفيض فأفاض فغسله الطواف حتى يكون ليلة أكثره بمكة لم يكن عليه فدية من قبل أنه كان لازماً له من عمل الحج وأنه كان له أن يعمل في ذلك الوقت ولو كان عمله إنما هو تطوع اقتدى وكذلك لو كان إنما هو لزيارة أحد أو حديثه ، ومن غابت له الشمس يوم النفر الأول بمنى ولم يخرج منها نافرًا فعليه أن يبيت تلك الليلة ويرمي من غد ولكنه لو خرج منها قبل أن تغيب الشمس نافرًا ثم عاد إليها مازا أو زائراً لم يكن عليه شيء إن بات ولم يكن عليه لو بات أن يرمي من الغد .

طواف من لم يفيض ومن أفاض

(**قال الشافعي**) ومن قدم طوافه للحج قبل عرفة بالبيت وبين الصفا والمروة فلا يخل حتى يطوف بالبيت سبعاً وليس عليه أن يعود للصفا والمروة وسواء كان قارناً أو مفرداً ومن أخر الطواف حتى يرجع من منى فلا بد أن يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وسواء كان قارناً أو مفرداً ، وقارن والمفرد سواء في ركب أو رهما إلا أن على القارن دماً وليس ذلك على المفرد ولأن القارن قد قضى حجة الإسلام وعمرته وعلى المفرد إعادة عمرته فأما ما أسألت عن عليهما فيه الفدية فهما فيه سواء وسواء الرجل والمرأة في هذا كله إلا أن المرأة تخالف الرجال في شيء واحد فيكون على الرجل أن يودع البيت وإن طاف بعد منى ، ولا يكون على المرأة وداع البيت إذا طافت بعد منى إن كانت حائضاً وإن كانت طاهراً فهي مثل الرجل لم يكن لها أن تنفر حتى تودع البيت وإذا كانت تطوف بالبيت بعد منى لم يكن لها أن تنفر حتى تطوف وليس على كرمها ولا على رفعتها أن يختسبوا عليها وحسن لو فعلوا (قال) وإذا نفر الرجل

قبل أن يودع البيت فإن كان قريباً والقريب دون ما تقصر فيه الصلاة - أمرته بالرجوع وإن بلغ ما تقصر فيه الصلاة بعث بدم يهراق عنه بمكة فلو أنه عمد ذلك كان سيئاً ولم يكن ذلك مفسداً لحجه وأجزأه من ذلك دم يهريقه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سليمان الأحول عن طائوس عن ابن عباس قال: أمر الناس أن يكون آخر عيدهم بالبيت إلا أنه رخص للدرأة الحائض (قال) ولو طاف رجل بالبيت الطواف الواجب عليه ثم نسي الركعتين^(١) الواجبة حتى يسعى بين الصفا والمروة لم يكن عليه إعادة، وهكذا تقول في كل عمل يصلح في كل موضع والصلاة في كل موضع وكان عليه أن يصلي ركعتي الطواف حيث ذكرهما من حل أو حرم.

الهدى

(قال الشافعي) الهدى من الإبل والبقر والغنم، وسواء البخت والعرباء من الإبل والبقر والجواميس والشاءان والمعز، ومن نذر هدنيا فسمى شيئاً لزمه الشيء الذي سمي صغيراً كان أو كبيراً ومن لم يسم شيئاً أو لزمه هدى ليس بجزاء من صيد فيكون عدله فلا يجزيه من الإبل ولا البقر ولا المعز إلا نفي فصاعداً ويجزيه الذكر والأنثى ويجزي من الشاء وحده الجذع والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم لا محل للهدى دونه إلا أن يسمى الرجل موضعاً من الأرض فينجز فيه هدنيا أو يحصر رجل بعدو فينجز حيث أحصر ولا هدى إلا في الحرم لا في غير ذلك (قال) والاختيار في الهدى أن يتركه صاحبه مستقبل القبلة ثم يقلده نعالين ثم يشعره في الشق الأيمن. والإشارة في الهدى أن يضرب بحديدة في سنام الجعير أو سنام البقر حتى يدمى والبقر والإبل في ذلك سواء ولا يشعر الغنم ويقلد الرقاع وخرب القرب ثم يحرم صاحب الهدى مكانه وإن ترك التقليد والإشارة فلا شيء عليه وإن قلده وأشعر وهو لا يريد الإحرام فلا يكون محرماً (قال) وإذا ساق الهدى فليس له أن يركبه إلا من ضرورة وإذا اضطُر إليه ركه ركوباً غير قاذح له وله أن يحمل الرجل المعوي والمضطور على هديه وإذا كان الهدى أثنى فتجتب فلن تبعها فصليها ساقه وإن لم تبعها حملها عليها وليس له أن يشرب من لبنها إلا بعد رى فصليها وكذلك ليس له أن يسقي أحداً وله أن يعمل فصليها وإن حمل عليها من غير ضرورة فأعجنها غرم قيعه ما نقصها وكذلك إن شرب من لبنها ما ينبتك فصليها غرم قيعه اللبن الذي شرب، وإن قلدها وأشعرها ووجهها إلى البيت أو وجهها بكلام فقال هذه هدى، فليس له أن يرجع فيها ولا يندمها بخير ولا بشر منها كانت زأكية أو غير زأكية وكذلك لو مات لم يكن لورثته أن يرثوها وإنما أنظر في الهدى إلى يوم يوجب، فإن كان وافيًا ثم أصابه بعد ذلك عور أو عرج أو ما لا يكون به وافيًا على الابتداء لم يضره إذا باع المنسك، وإن كان يوم وجب ليس يوافي ثم صح حتى يصير وافيًا قبل أن ينجز لم ينجز عنه ولم يكن له أن يخسه ولا عليه أن يبدله إلا أن يتطوع بإبداله مع نحره أو يكون أصله واجباً فلا يجزيه عنه فيه إلا وافي، والهدى هديان هدى أصله تطوع فذلك إذا ساقه فعطب فأدرك ذكاته فنعره أحببت له أن يغرس قلادته في دمه ثم يضرب بها صفعته ثم يخلى بين الناس وبينه يأكلونه، فإن لم يحضره أحد تركه بتلك الحال وإن عطب فلم يدرك ذكاته فلا بدل عليه في واحدة من الخالين فإن أدرك ذكاته فترك أن يذكبه أو ذكاه فأكله أو أطعمه أغنياء أو باعه فعليه بدله وإن أطعم بعضه أغنياء وعنه مساكين أو أكل بعضه وخلى بين الناس وبين ما بقي منه غرم قيعه ما أكل وما أطعم الأغنياء فيصدق به على مساكين الحرم لا يجزيه غير ذلك، وهدى واجب فذلك إذا عطب دون الحرم منع به صاحبه، وإن شاء من بيع وهبة وإسكاف عليه بدله بكل حال ولو تصدق به في موضعه على مساكين كان عليه بدله لأنه قد خرج من

(١) قوله: الواجبة، كذا في جميع النسخ وهي وصف للصلاة المستفادة من الركعتين كما هو ظاهر. كنهه

أن يكون هدیا حين عطف قبل أن يبلغ محله . وإذا ساق الممنوع الهدى . مع أو القارن لمتعه أو قرانه فلو تركه حتى ينحصر يوم النحر كان أحب إلى وإن قدم فحصره في الحرم أجزأ عنه من قبل أن على الناس فرضين فرض في الأبدان فلا يكون إلا بعد الوقت وفرض في الأموال فيكون قبل الوقت إذا كان شيئاً مما فيه الفرض وهكذا إن ساقه مفرداً متطوعاً به والاختيار إذا ساقه معتصراً أن ينحصر بعد ما يطوف بالبيت ويسمى بين الصفا والمروة قبل أن يحلق في المروة وحيث نحره من فجاج مكة أجزأه والاختيار في الحج أن ينحصر^(١) . يعنى بعد أن يرمى حجرة العقبة وقبل أن يحلق وحيث نحره من مئى أو مكة إذا أعطاه مساكين الحرم أجزأه ولو أن رجلاً كان علمياً هديان واجبان فأخطأ كل واحد منهما بهدى صاحبه فذبحه ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدى نفسه ورجع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة ما بين الهديين حين ومنحورين وأجزأ عنهما وتصدق بكل واحد منهما هدى واحداً منهما لم يدركاه حتى^(٢) . فات تصدقه . ضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة الهدى حياً وكان على كل واحد منهما البدل ولا أحب أن يبدل واحد منهما إلا بجمع ثمن هديه وإن لم يجد ثمن هديه هدياً زاد حتى يبدله هدياً ولو أن رجلاً نحر هديه فمعه المساكين دفعه إليهم أو نحره بناحية ولم يخل بين المساكين وبينه حتى يتبين كان عليه أن يبدله ونحر يوم النحر وأيام منى كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها فإذا غابت الشمس فلا نحر إلا أن من كان عليه هدى واجب نحره وأعطاه مساكين الحرم قضاء ، وبذبح في الليل والنهار وإنما أكره ذبح الليل لئلا يخطئ رجل في الذبح أو لا يوجد مساكين حاضرون فأما إذا أصاب الذبح ووجد مساكين حاضرين فسواء وفى أى الحرم ذبحه ثم أبلغه مساكين الحرم أجزأه . وإن كان ذبحه إياه في غير موضع ناس . وينحر الإبل قياماً غير . مقولة فإن أحب عقل إحدى قوائمها وإن نحرها بركة أو مضطجعة أجزأت عنه وينحر الإبل وبذبح البقر والغنم وإن نحر البقر والغنم أو ذبح الإبل كرهت له ذلك وأجزأت عنه ومن أطاق الذبح من امرأة أو رجل أجزأ أن يذبح النسيكة . وهكذا من حلت ذكاته إلا أنى أكره أن يذبح النسيكة يهودى أو نصرانى فإن فعل فلا إعادة على صاحبه . وأحب إلى أن يذبح النسيكة صاحبها أو يحضر الذبح فإنه يرجى عند سفوح الدم المغفرة (فَاللَّشْتِإِنِ) وإذا سمى الله على النسيكة أجزأ عنه وإن قال اللهم تقبل دنى أو تقبل عن فلان الذى أمره بذبحه فلا بأس . وأحب أن يأكل من كبذ ذبيحته قبل أن يفيض أو لحماً . وإن لم يفعل فلا بأس وإنما أمره أن يأكل من انتطوع والهدى هديان واجب وتطوع فكل ما كان أصله واجباً على إنسان ليس له حبسه فلا يأكل منه شيئاً وذلك مثل هدى الفساد والطيب وجزاء الصيد والذبور والتمعة . وإن أكل من الهدى الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه وكل ما كان أصله تطوعاً مثل الفحاييا والهدايا تطوعاً أكل منه وأطعم وأهدى وأدخر وتصدق وأحب إلى أن لا يأكل ولا يخبس إلا ثلثاً ويهدى ثلثاً ويتصدق بثلث . وإن لم يقلد هديه ولم يشمره قارناً كان أو غيره أجزأه أن يشتري هدياً من «منى» أو مكة ثم يذبحه مكانه لأنه ليس على الهدى عمل إنما العمل على آدميين والتسك لهم وإنما هذا مال من أموالهم يشربون به إلى الله عز وجل ولا بأس أن يشترك السبعة المتمتعون في بدنة أو بقرة وكذلك لو كانوا سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة أو محصرين ويخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها (فَاللَّشْتِإِنِ) أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر قال: نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة وبقرة عن سبعة .

(١) قوله : يعنى ، كذا في جميع النسخ ولعل هذه العناية وما بعدها من عبارة الربيع . فانظر .

(٢) فات تصدقه ، كذا في بعض النسخ ، وفى بعضها « مات فصدقه » وانظر ، وحرر . كنبه مصححه .

ما يفسد الحج

(قال الشافعي) إذا أهل الرجل بعمره ثم أصاب أهله فيما بين أن يهل إلى أن يكمل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة فهو مفسد وإذا أهل الرجل بحج أو بعمرة ثم أصاب أهله فيما بينه وبين أن يرمى جمرة العقبة بسبع حصيات ويطوف بالبيت وإن لم يرم جمرة العقبة بعد عرفة فهو مفسد والذي يفسد الحج الذي يوجب الحد من أن يغيب الحشفة لا يفسد الحج شيء غير ذلك من عبث ولا تلذذ وإن جاء الماء الدافق فلا شيء وما فعله الحاج مما نهى عنه من صيد أو غيره وإذا أفسد رجل الحج مضى في حجه كما كان يمضي فيه لو لم يفسده فإذا كان قابل حج وأهدى بدنة تجزى عنهما معا وكذلك لو كانت امرأته حلالا وهو حرام أجزأت عنه بدنة وكذلك لو كانت هي حراما وكان هو حلالا كانت عليه بدنة ويحجها من قابل من قبل أنه الفاعل وأن الآثار إنما جاءت ببذمة واحدة تجزى عن كليهما ولو وطئ مرارا كان واحدا من قبل أنه قد أفسده مرة ولو وطئ نساء كان واحدا من قبل أنه أفسده مرة إلا أنهن إن كن محرمات فقد أفسد عليهن، وعليه أن يحجهن كلهن ثم ينحر عن كل واحدة منهن بدنة لأن إحرام كل واحدة منهن غير إحرام الأخرى وما تلذذ به من امرأته دون ما وصفت من شيء من أمر الدنيا نشأة تجزیه فيه وإذا لم يجد المفسد بدنة ذبح بقرة وإن لم يجد بقرة ذبح سبعا من الغنم وإذا كان معسرا عن هذا كله قومت البدنة له دراهم بمكة والدراهم طعاما ثم أطعم وإن كان معسرا عن الطعام صام عن كل مديوموا وهكذا كل ما وجب عليه فأعسر به مما يأت فيه نفسه نص خبر صنع فيه هكذا وما جاء فيه نص خبر فهو على ما جاء فيه ولا يكون الطعام ولا الهدى إلا بمكة ومنى ويكون الصوم حيث شاء لأنه لا منفعة لأهل الحرم في صيامه .

الإحصار

(قال الشافعي) الإحصار الذي ذكره الله تبارك وتعالى فقال : « فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى » نزلت يوم الحديبية وأحصر النبي صلى الله عليه وسلم بعدو : ونحر عليه الصلاة والسلام في الحل ، وقد قيل : نحر في الحرم وإنما ذهبنا إلى أنه نحر في الحل ، وبعضها في الحرم . لأن الله عز وجل يقول « وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوثا أن يبيع محله » والحرام كله محله عند أهل العلم ، فحيثما أحصر الرجل ، قريبا كان أو بعيدا ، بعدو حائل ، مسلم أو كافر ، وقد أحرم ، ذبح شاة وحل ، ولا قضاء عليه ، إلا أن يكون حجه حجة الإسلام فيحجها ، وهكذا سلطان إن حبسه في سجن أو غيره ، وهكذا العبد يحرم بغير إذن سيده ، وكذلك المرأة تحرم بغير إذن زوجها ، لأن لها أن يجلسها وليس هذا للوالد على الولد ، ولا للولي على المولى عليه . ولو تأتى الذي أحصر رجاء أن يغلى ، كان أحب إلى ، فإذا رأى أنه لا يغلى حل ، وإذا حل ثم خلى ، فأحب إلى لو جدد إحراما ، وإن لم يفعل فلا شيء عليه ، لأنني إذا أدنت له أن يغلى بغير قضاء ، لم أجعل عليه العودة ، وإذا لم يجد شاة يذبحها للفقراء ، فلو صام عدل الشاة قبل أن يغلى ، كان أحب إلى ، وإن لم يفعل وحل ، رجوت أن لا يكون عليه شيء . ومتى أصابه أذى وهو يرجو أن يغلى ، نكاه عنه واغتدى في موضعه كما يقتدى المحصر إذا خلى عنه في غير الحرم ، وكان مخالفا لما سواه إن قدر على الحرم ، ذلك لا يجزیه إلا أن يبلغ هديه الحرم .

الإحصار بالمرض وغيره

(قال الشافعي) رحمه الله : أخبرنا سفيان عن ابن طائوس عن أبيه عن ابن عباس وعنه ، عن ابن عباس أنه قال : « لا حصر إلا حصر العدو » وزاد أحدهما « ذهب الحصر الآن » (قال الشافعي) : والذي يذهب إلى أن الحصر الذي ذكره الله عز وجل يحل منه صاحبه حصر العدو ، فمن حبس بنطاً عدداً أو مرض ، فلا يحل من إحرامه ، وإن احتاج إلى دواء ، عليه فيه فدية أو تسعة أذى فعله وافضى ، ويفتدى في الحرم بأن يفعله ويبيعته يهدي إلى الحرم : ففي أطاق المضي مضى فعله من إحرامه بالطواف والسعي ، فإن كان معتبراً فلا وقت عليه ، ويحل ويرجع وإن كان حاجاً فأدرك الحج ، فذاك ، وإن لم يدرك ، طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ، وعليه حج قابل وما استيسر من الهدى ، وهكذا من أخطأ العدد (قال الشافعي) : ومن لم يدخل عرفة إلا دعى عليه ، لم يعقل ساعة ولا طرفة عين وهو عرفة ، فقد فاتته الحج ، وإن طيف به وهو لا يعقل فلم يطف ، وإن أحرم وهو لا يعقل فلم يحرم ، وإذا عقل بعرفة ساعة ، أو عقل بعد الإحرام ساعة وهو محرم ، لم أعمى عليه فيما بين ذلك ، لم يضره . إلا أنه إن لم يعقل حتى تجاوز الوقت ، فعليه دم ترك الوقت ، ولا يحزى عنه في الطواف ولا في الصلاة إلا أن يكون عاقلاً في هذا كله ، لأن هذا عمل لا يجزئه ، قليلة من كثيره ، وعرفة يجزئه قليلها من كثيرها ، وكذلك الإحرام .

مختصر الحج الصغير

أخبرنا ربيع بن سليمان قال : (قال الشافعي) من سلك على المدينة أهل من ذى الخليفة ، ومن سلك على الساحل ، أهل من الجعفة ، ومن سلك بحرا أو غير الساحل ، أهل إذا حاذى الجعفة ، ولا بأس أن يهل من دون ذلك إلى بلده ، وإن جاوز رجوع إلى ميقاته ، وإن لم يرجع أهرأق دما ، وهي شاة يتصدق بها على المساكين (قال) : وأحب للرجل والمرأة إذا كانت حائضا أو نفثا أن يتسلا للإحرام ويأخذ من شعرهما وأظفارهما قبله ، فإن لم يفعلا وتوضأ أجزأهما (قال) : وأحب أن يهلا خلف الصلاة ، مكتوبة أو نافلة ، وإن لم يفعلا وأهلا على غير وضوء ، فلا بأس عليهما (قال) : وأحب للرجل أن يلبس ثوبين أبيضين جديدين أو غسيلين . والمرأة أن تلبس ثيابا كذلك . ولا بأس عليهما فيما لبسا . ما لم يكن مصبوغا بزعفران أو ورس أو طيب . ويلبس الرجل الإزار والرداء ، أو ثوبا نظيفا يطرحه كما يطرح الرداء ، إلا أن لا يجد إزارا فيلبس سراويل ، وأن لا يجد ثعابين فيلبس خفين ويقطعهما أسفل من السكبين . ولا يلبس ثوبا مخطئا ولا عمامة . إلا أن يطرح ذلك على كتفيه أو ظهره طرحا . وله أن يغطي وجهه ولا يغطي رأسه ، وتلبس المرأة السراويل والخفين والقمص والحمار ، وكل ما كانت تلبسه غير محرمة إلا ثوبا فيه طيب ، ولا تخمر وجهها . وتخمر رأسها إلا أن تريد أن تستر وجهها . فتجافي الحمار . ثم تسدل الثوب على وجهها متجافيا ويستظل الحرم والمحرم في القبة^(١) والسكنية وغيرها ويبدلان ثيابهما التي أحرمها فيها ويلبسان غيرها (قال) وإذا مات المحرم غسل بماء وسدر ولم يقرب طيبا وكفن في ثوبيه ولم يقمص وخمر وجهه ولم يخمر رأسه (قال) وإذا ماتت المحرمة غسلت بماء وسدر وقصت وأزرت وشد

(١) قوله : والسكنية هكذا في جميع النسخ . ولم نجد لهذا اللفظ في كتب اللغة إلا المعنى المشهور ، وهو المتعب ، وهو غير مناسب لهذا المقام . فحرر . كتبه مصححه .

رأسها بالحجر وكشف عن وجهها (قال) ولا تلبس الحرمة قمازين ولا برقعاً (قال) ولا بأس أن ينظف المحرم والحرمة بالغالية والنضوح والحجر وما تبقى رأتخته بعد الإحرام إن كان الطيب قبل الإحرام وكذلك يتطيبان إذا رميا جرة العقبة (قال) وإذا أخذنا من شعورهما قبل الإحرام فإذا أهلا فإن شاءا قرنا وإن شاءا أفردا الحج وإن شاءا تمتعا بالعمرة إلى الحج والتمتع أحب إلى (قال) وإذا تمتعا أو قرنا أجزأهما أن يذبحا شاءا فإن لم يذبحا صاماً ثلاثة أيام فليأين أن يهلا بالحج إلى يوم عرفة فإن لم يصوماها لم يصوما أيام منى وصاماً ثلاثة بعد منى بمكة أو في سفرهما وسبعة بعد ذلك وأختار لهما التمتع ، وأيهما أراد أن يعمرهما به كفتهما النية وإن سباه فلا بأس .

التلبية

إييك اللهم إييك ، ليك لا شريك لك ليك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك « فإذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى رضاه والجنة واستعاذه من سخطه والنار ويكثر من التلبية ويحجر بها الرجل صوته ما لم يندحه وتخاف بها المرأة وأستحبها خلف الصلوات ومع الفجر ومع مغيب الشمس وعند اضطرام الرفاق والمهبط والإصعاد وفي كل حال أحبها ولا بأس أن يلبى على وضوء وعلى غير وضوء ، وتلى المرأة حائضاً ولا بأس أن يغتسل الرجل ويدلك جسده من الوسخ ولا يدللك رأسه لئلا يقطع شعره وأحب له الغسل لدخول مكة فإذا دخلها أحببت له أن لا يخرج حتى يطوف بالبيت (قال) وأحب له إذا رأى البيت أن يقول « اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتعظيماً وتسكيراً وبرا » وأن يستلم الركن وتعظيماً وتسكيراً وزد من شرفه وعظمه ممن حجه أو اعتمره تشريقاً وتعظيماً وتسكيراً وبرا » وأن يستلم الركن الأسود وبضبط ثوبه وهو أن يدخل رداءه من تحت منكبه الأيمن حتى يبرز منكبه ثم يهرول ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر ويمشي أربعة ويستلم الركن الباقى والحجر ولا يستلم غيرهما فإن كان الزحام كثيراً مضى وكبر ولم يستلم (قال) وأحب أن يكون أكثر كلامه في الطواف « ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » فإذا فرغ صلى خلف المقام أو حيناً تيسر ركعتين قرأ فيهما بأم القرآن « قل يا أيها الكافرون » و« قل هو الله أحد » وما قرأ به مع أم القرآن أجزأه ثم يصعد على الصفا صعوداً لا يتوارى عنه البيت ثم يكبر ثلاثاً « ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله تخلص له الدين ولو كره الكافرون » ثم يدعو في أمر الدين والدنيا ويعيد هذا الكلام بين أضفاف كلامه حتى يقول ثلاث مرات ثم يهبط عن الصفا ، فإذا كان دون الميل الأخضر الذي في ركن المسجد بنحو من ستة أذرع عدا حتى يخاضى الملبين المتقابلين بفناء المسجد ودار العباس ثم يظهر على المروة جهده حتى يبدو له البيت إن بدا له ثم يصنع عليها مثل ما صنع على الصفا ومادعا به عليها أجزأه حتى يكمل الطواف بينهما سبعة . يبدأ بالصفا ويختم بالمروة . وإن كان متمتعاً أخذ من شعره وأقام حلالاً فإذا أراد التوجه إلى منى توجه يوم التروية قبل الظهر قطاف بالبيت سبعة للدواع ثم أهل بالحج متوجهاً من المسجد ثم أتى منى فقبل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم غدا منها إلى عرفة فترل حيث شاء وأختار له أن يشهد الظهر والعصر مع الإمام ويقف قريباً منه ويدعو ويختم فإذا غابت الشمس دفع وسار على هيئته حتى يأتي المزدلفة فيصلى بها المغرب والعشاء والصبح ثم يدعو فيقف ثم يدعو ويدفع قبل أن تطلع الشمس إذا أسفر إسفاراً بيناً يأخذ حصى جرة واحدة سبع حصيات فيرمي جرة العقبة وحدها بهن ، ويرمى من بطن المسيل ، ومن حيث رمى أجزأه ، ثم قدح له ما حرم عليه الحج إلا النساء ولبى

حتى يرمى جمرة العقبة بأول حصاة ثم يقطع التلبية فإذا طاف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة سبعا فقد حل له النساء وإن كان قارنا أو مفردا فعليه أن يقيم عمره ما يحاله ويصنع ما وصفت غير أنه إذا كان قارنا أو مفردا أجزأه أن طاف قبل منى وبين الصفا والمروة أن يطوف بالبيت سبعا واحدا بعد عرفة تحل له النساء ولا يعود إلى الصفا والمروة وإن لم يطف قبل منى فعليه بعد عرفة أن يطوف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة سبعا وأحب له أن يغتسل لرمى الجمار والوقوف بعرفة والمزدلفة وإن لم يفعل وفعل عمل الحج كله على غير وضوء أجزأه ، لأن الحائض تتعبد إلا الصلاة والطواف بالبيت لأنه لا يفعله إلا طاهرا فإذا كان بعد يوم النحر فذبح شاة وجبت عليه تصدق بخلدها ولحمها ولم يجبس منها شيئا وإن كانت نافلة تصدق منها وأكل وجبس ويذبح في أيام منى كلها ليلا ونهارا والنهار أحب إلى من الليل ويرمى الجمار أيام منى كلها وهي ثلاث كل واحدة منهن بسبع حصيات ولا يرميها حتى تتول الشمس في شيء من أيام منى كلها بعد يوم النحر وأحب إذا رمى أن يكبر مع كل حصاة ويتقدم عن الجمرة الدنيا حيث يرى الناس يقفون فيدعو ويطلب قدر قراءة سورة البقرة ويفعل ذلك عند الجمرة الوسطى ولا يفعله عند جمرة العقبة وإن أخطأ فرمى بحصتين في مرة واحدة فهي حصاة واحدة حتى يرمى سبع مرات ويأخذ حصي الجمار من حيث شاء إلا من موضع نجس أو مسجد أو من الجمار فإني أكره له أن يأخذ من هذه المواضع ويرمى بمثل حصي الخذف وهو أصغر من الأنامل ولا بأس أن يظهر الحصى قبل أن يحمله وإن تعجل في يومين بعد يوم النحر فذلك له وإن غابت الشمس من اليوم الثاني أقام حتى يرمى الجمار من يوم الثالث بعد الروال وإن تابع عليه ريمان بأن ينسى أو ينسب فعليه أن يرمى فإذا فرغ من عاد فرمى رميا ثانيا ولا يرمى بأربع عشرة في موقف واحد فإذا صدر وأراد الرحيل عن مكة طاف بالبيت سبعا يودع به البيت يكون آخر كل عمل يعمل فيه فإن خرج ولم يطف بعث بشاة تذبح عنه والرجل والمرأة في هذا سواء إلا الحائض فإنها تصدر بغير وداع إذا طافت الطواف الذي عليها وأحب له إذا ودع البيت أن يقف في الملتزم وهو بين الركن والباب فيقول : اللهم إن البيت بيتك والعبد عبدك وابن عبدك وابن أمتك حملتني على ما سخرت لي من خلقك حتى سرتني في بلادك وباغتني بتعمتك حتى أغتنتي على قضاء مناسكك فإن كنت رضية عني فازدد عني رضا وإلا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري هذا أو أن انصرفي إن أذنت لي غير مستبدل بك ولا يبيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبي بالعافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن متعالي وارزقي طاعتك ما أحيتني » وما زاد إن شاء الله تعالى أجزأه .

كتاب الضحايا

أخبرنا الربيع قال : (قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى الضحايا سنة لأحب تركها ومن ضحى فأقل ما يجزيه الشيء من النحر والإبل والبق ولا يجزي جنع إلا من الضأن وحدها ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ أهل البيت أن يضعوا إلا عن كل إنسان بشاة أو عن كل سبعة بجزور ولكنها لما كانت غير فرض كان الرجل إذا ضحى في بيته كانت قد وقعت ثم اسم ضحية ولم تعطل وكان من ترك ذلك من أهله لم يترك فرضا (قال) ووقت الضحايا انصراف الإمام من الصلاة فإذا أبطأ الإمام أو كان الأضحية يبذل لإمام به ، فقددر ما نحل الصلاة ثم يقضى صلاته ركعتين (١) وليس على الإمام إن أبطأ بالصلاة عن وقتها لأن الوقت إنما هو وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ما أحدث بعده

(١) وليس على الإمام الخ هكذا في النسخ ، ولعل لفظ « على » محرف عن « عمل » فتأمل . كتيبه . صححه .

وإن كان سي صلى الله عليه وسلم أمر الذي أمره بإعادة ضحيته بضائة جذعة في تجزى ، وإن كان أمره بجذعة غير أضأن فقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « تجزيك ولا تجزى أحدا بعدك » وأما سوى ما ذكرت فلا يعد ضحايا حتى يجتمع السن والوقت وما بعده من أيام « منى » خاصة فإذا مضت أيام « منى » فلا ضحية وما ذبح يومئذ فهو ذبيحة غير الضحية وإنما أمرنا بالضحية في أيام « منى » وزعمنا أنها لا تقوت لأننا حفظنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « هذه أيام نسك ورمي فيها كلها الجمار » ورأينا المسلمين إذ نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أيام « منى » نهوا عنها ونهوا عن العمرة فيها من كان حاجا لأنه في بقية من حجه فإن ذهب ذاهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما ضحى في يوم النحر فذلك أفضل الأضحية وإن كان يجزى فيها بعده لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « هذه أيام نسك » فلما قال المسلمون ما وصفنا لزمه أن يزعم أن اليوم الثالث كاليتين وإنما كرهنا أن يضحي بالليل على نحو ما كرهنا من الحداد بالليل لأن الليل سكن والنهار ينتشر فيه لطلب المعاش فأحببنا أن يحضر من يحتاج إلى لحوم الضحايا لأن ذلك أجزل عن المتصدق وأشبه أن لا يجد المتصدق في مكارم الأخلاق بدا من أن يتصدق على من حضره لأحياء ممن حضره من المساكين وغيرهم مع أن الذي يلي الضحايا يليها بالنهار أخف عليه وأحرى أن لا يحسب نفسه بأذى ولا يفسد من الضحية شيئا وأهل الأمصار في ذلك مثل أهل « منى » فإذا غابت الشمس من آخر أيام التشريق ، ثم ضحى أحد ، فلا ضحية له .

باب ما تجزى عنه البدنة من العدد في الضحايا

(قال الشيخ النجاشي) رحمه الله أقول بحديث مالك عن أبي الزبير عن جابر أنهم نحرروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشيخ النجاشي) وكانوا محصرين قال الله تبارك وتعالى « فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى » (١) فلما قال « فما استيسر من الهدى » شاة فأجزأت البدنة عن سبعة محصورين وتمتعين وعن سبعة وحيت عليهم من قران أو جزاء صيد أو غير ذلك إذا كانت على كل واحد منهم شاة لأن هذا في معنى الشاة ولو أخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها أجزأت عنهم وإذا ملكوها بغير بيع أجزأت عنهم (٢) وإذا ملكوها بضمن وسواء في ذلك كانوا أهل بيت أو غيرهم لأن أهل الحديبية كانوا من قبائل شتى وشعوب متفرقة ولا تجزى عن أكثر من سبعة وإذا كانوا أقل من سبعة أجزأت عنهم وهم متطوعون بالفصل كما تجزى الجزور ممن لزمته شاة ويكون متطوعا بفضلها عن الشاة وإذا لم توجد البدنة كان عدلها سبعة من الغنم قياسا على هذا الحديث ، وكذلك البقرة ، وإذا زعم أنه قد سعى الله تعالى عند الذبح فهو أمين وللناس أن يأكلوها وهو أمين على أكثر من هذا الإيمان والصلاة (قال الشيخ النجاشي) وكل ذبيح كان واجبا على مسلم فلا أحب له أن يولى ذبحه النصراني ولا أحرم ذلك عليه إن ذبحه لأنه إذا حل له لحمه فذبيحته أيسر وكل ذبيح ليس بواجب فلا بأس أن يذبحه النصراني والمرأة

(١) قوله : فلما قال الخ هكذا في النسخ وانظر ، وحرر . اه .

(٢) قوله : وإذا ملكوها بضمن ، كذا في النسخ ، وانظر أين الجواب ، ولعل هذه الجملة مزيدة من النسخ كسبه مصححه .

والصبي وإن استقبل الذابح اقبله فهو أحب إلى وإن أخطأ أو نسي فلا شيء عليه إن شاء الله وإذا كانت الضحية إنثاء هو دم يتقرب به إلى الله تعالى فيخير الدماء أحب إلى، وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله عز وجل «ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب» استئمان الهدى واستحسانه وسند رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الرقاب أفضل: قال «أغلاها نمتا وأنفسها عند أهلها» (قال الشافعي) واعتقله شطر إلى أن يعلم أن كل ما تقرب به إلى الله عز وجل إذا كان نفيسا كما عظمت رزقته على التقرب به إلى الله تبارك وتعالى كان أعظم لأجره .

الضحايا الثانية

(قال الشافعي) رحمه الله : الضحايا الجذع من الضأن والثني من المعز والإبل وبقرة ولا يكون شيء دون هذا ضحية . والضحية تطوع سنة فكل ما كان من تطوع فهو هكذا وكل ما كان من جزاء صيد صغير أو كبير إذا كان مثل الصيد أجزاء لأنه بدل والبدل مثل ما أصيب وهذا مكتوب بحججه في كتاب الحج (قال الشافعي) وقت الأضحية قدر ما يدخل الإمام في الصلاة حين تحل الصلاة وذلك إذا برزت الشمس فعلى ركعتين ثم يخطب خطبتين خفيفتين فإذا مضى من النهار قدر هذا الوقت حل الأضحية وليس الوقت في عمل الرجال الذين يتولون الصلاة فيقدمونها قبل وقتها أو يؤخرونها بعد وقتها ، أرأيت لو صلى رجل تلك الصلاة بعد أصبح وخطب وانصرف مع الشمس أو قبلها أو آخر ذلك إلى الضحية الأعلى هل كان يجوز أن يضحي في الوقت الأول أو يحرم أن يضحي قبل الوقت الآخر لا وقت في شيء، وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وقته ، فأما تأخر الفعل وتقدمه عن فعله فلا وقت فيه (قال الشافعي) وأهل البوادي وأهل القرى الذين لهم أئمة في هذا سواء ولا وقت إلا بقدر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فأما صلاة من بعده فليس فيها وقت لأن منهم من يؤخرها ومنهم من يقدمها (قال الشافعي) وليس في قرن نقص فيضحي بالجلحاء وإذا ضحى بالجلحاء فهي أبعد من القرن من مكسورة القرن وسواء كان قرنها يدهى أو صحيحا لأنه لا خوف عليها في دم قرناتها فتكون به مريضة فلا تجزى من جهة المرض ولا يجوز فيها إلا هذا وإن كان قرنها مكسورا كسرا قليلا أو كثيرا يدهى أو لا يدهى فهو يجزى (قال الشافعي) ومن شاء من الأئمة أن يضحي في مصلاة ضحى ومن شاء ضحى في منزله وإذا صلى الإمام فقد علم من معه أن الضحية قد حلت فليسوا يزدادون علما بأن يضحي ولا يضيق عليهم أن يضحوا ، أرأيت لو لم يضح على حال أو آخر الضحية إلى بعض النهار أو إلى الغد أو بعده (قال الشافعي) ولا تجزى المريضة أي مرض ما كان بينا في الضحية وإذا أوجب الرجل الشاة ضحية وإيجابها أن يقول هذه ضحية ليس شراؤها والثنية أن يضحي بها إيجابا فإذا أوجبها لم يكن له أن يبدلها بغير ولا شر منها ولو أبدلها فذبح التي أبدل كان عليه أن يعود فيذبح الأولى ولم يكن له إسقاطها وممن لم يوجبها فله الانتفاع من أن يضحي بها أبدلها أو يبدلها كما يشترى العبد ينوي أن يعقده والمال ينوي أن يتصدق به فلا يكون عليه أن يعق هذا ولا يتصدق بهذا ولو فعل كان خيرا له (قال) ولا تجزى الجرباء والجرب قليله وكثيره مرض بين مفسد للحم ونافس للشم (قال الشافعي) وإذا باع الرجل الضحية قد أوجبها فالبيع مفسوخ فإن فاتت فعليه أن يشتري بجميع ثمنها أضحية فيضحي بها فإن بلغ ثمنها أضعنتين اشتراها لأن ثمنها بدل منها ولا يكون له أن يملك منه شيئا وإن بلغ أضحية وزاد شيئا لا يبلغ ثمانية ضحى بالضحية وأسلك الفضل مسلك الضحية (قال الشافعي) وأحب إلى لو تصدق به وإن نقص عن ضحية فعليه أن يزيد حتى يوفي ضحية ، لا يجزىه غير ذلك لأنه مستهلك الضحية فأول ما يلزمه ضحية مثلها (قال الشافعي) ضحايا سنة

لا يجب تركها فمن ضحى فأقوله بكفيه جذع الضأن أو ثى المعز أو ثى المعز أو ثى الإبل والبقر والإبل أحب إلى أن يضحي بها من البقر والبقر أحب إلى أن يضحي بها من الغنم وكل ما غلا من الغنم كان أحب إلى مما رخص وكل ما طاب لحمه كان أحب إلى مما خبث لحمه (قال) والضأن أحب إلى من المعز والغنم أحب إلى من السود وسواء في الضحايا أهل منى وأهل الأمصار ، فإذا كانت الضحايا إنما هو دم يتقرب به إلى الله تعالى فخير الدماء أحب إلى ، وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله تعالى « ذلك ومن يعظم شعائر الله » استبان الهدى واستحسانه وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أى الرقاب أفضل؟ فقال « أغلاها ثمننا وأتمسها عند أهلها » والعقد مضطر إلى أن يعلم أن كل ما تقرب به إلى الله تعالى إذا كان نفيسا كلما عظمت رزقته على المتقرب به إلى الله تعالى كان أعظم لأجره وقد قال الله تعالى في المتنتع « فما استيسر من الهدى » وقال ابن عباس ما استيسر من الهدى شاة وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه الذين تمتعوا بالعمرة إلى الحج أن يذبحوا شاة وكان ذلك أقل ما يجزئهم لأنه إذا أجزأ أدنى الدم فأعلام خير منه ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ أهل البيت أن يضحوا إلا عن كل إنسان بشاة أو عن كل سبعة بجزور ولكنهم لما كانت غير فرض كان الرجل إذا ضحى في بيته فقد وقع اسم ضحية عليه ولم تعطل ، وكان من ترك ذلك من أهله لم يترك فرضا ، ولا يلزم الرجل أن يضحي عن امرأة ولا ولد ولا نفسه وقد بلغنا أن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما كانا لا يضحيان كراهية أن يقتدى بهما ليظن من رأيهما أنها واجبة وعن ابن عباس أنه جلس مع أصحابه ثم أرسل بدرهمين فقال اشتروا بهما لحما ثم قال « هذه أضحية ابن عباس » وقد كان قنما يمر به يوم إلا يمر فيه أو ذبح بمكة وإنما أراد بذلك مثل الذى روى عن أبي بكر وعمر ولا يعود أقول في الضحايا هذا أن تكون واجبة ، فهي على كل أحد صغير أو كبير لا تجزى غير شاة عن كل أحد ، فأما ما سوى هذا من القول فلا يجوز (قال الشافعى) فإذا أوجب الضحية فولدت ذبيح ولدها معها كما يوجب البدنة فتنتج فيذبح ولدها معها وإذا لم يوجبها فقد كان له فيها إمساكها ، وولدها بمنزلة إن شاء أمسكه وإن شاء ذبحه ، ومن زعم أنه ليس له أن يبدل الضحية بمثله ولا دونها مما يجزى فقد جعلها في هذا الموضع واجبة فيلزمه أن يقول في هذا الموضع مثل ما قلنا ويلزم أن يقول ولا له أن يبدلها بما هو خير منها لأنه هكذا يقول في كل ما أوجب ولا تعدو الضحية إذا اشترت أن يكون حكمها حكم واجب الهدى فلا يجوز أن تبدل بألف مثله أو حكمها حكم ماله يصنع به ما شاء فلا بأس أن يبدلها بما شاء مما يجوز ضحية وإن كان دونها ويعبسها (قال الشافعى) وإذا أوجب الضحية لم يجز صوفها وما لم يوجبها فله أن يجز صوفها ، والضحية نسك من النسك مأذون في أكله وإطعامه وإدخاره فهذا كله جائز في جميع الضحية جلدها ولحمها وأكره بيع شيء منه والمبادلة به بيع (قال الشافعى) فإن قال قائل ومن أين كرهت أن تباع وأنت لا تسكره أن تؤكل وتدخر؟ قيل له لما كان نسكا فكان الله حكم في البدن التي هي نسك فقال عز وجل « فسكوا منها وأطعموا » وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكل الضحايا والإطعام كما ما أذن الله فيه ورسوله صلى الله عليه وسلم مأذونا فيه فكان أصل ما أخرج الله عز وجل معقولا أن لا يعود إلى ماله من شيء إلا ما أذن الله فيه أو رسوله صلى الله عليه وسلم فاقصرتنا على ما أذن الله عز وجل فيه ثم رسوله ومنعنا البيع على أصل النسك أنه ممنوع من البيع فإن قال : أفتجد ما يشبه هذا؟ قيل نعم الجليش يدخلون بلاد عدو فيكون الغلول محرما عليهم ويكون ما أصابوا من العدو بينهم وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصابوا في التأكل لمن أكله فأخرجناه من التأكل إذا كان مأكولا وزعمنا أنه إذا كان مبيعا إنه

غلول وإن على بائعه رد منه ولم أعلم بين الناس في هذا اختلافاً أن من باع من ضريحه جلدًا أو غيره أعاد عنه أوقية ما باع منه إن كانت القيمة أكثر من الثمن فيما يجوز أن تجعل فيه الضحية والصدقة به أحب إلى كما الصدقة بلعم الضحية أحب إلى ولبن الضحية كلبن البدنة إذا أوجبت الضحية لا يشرب منه صاحبه إلا الفضل عن ولدها وما لا ينهك لها ولو تصدق به كان أحب إلى ، فإذا لم يوجب صنع ماشاء (قال الشافعي) ولا تجزى العوراء وأقل البياض في السواد على الناظر كان أو على غيره يقع به اسم العورة البين ولا تجزى العرجاء وأقل العرج بين أنه عرج إذا كان من نفس الحلقة أو عرج خارج ثابت فذلك العرج البين (قال) ومن اشترى ضحية فأوجها أو أهدي هديا ما كان فأوجبه وهوتام ثم عرض له نقص وبلغ المنسك أجراً عنه إنما أنظر في هذا كله إلى يوم يوجهه فيخرج من ماله إلى ما جعله له فإذا كان تاماً وبلغ ما جعله له أجراً عنه بهامه عند الإيجاب وبلوغه أمده وما اشترى من هذا فلم يوجهه إلا بعد ما نقص فكان لا يجزى ثم أوجهه ذبحه وذبحه عنه لأنه أوجهه وهو غير مجزى ، فما كان من ذلك لازماً له فله أن يأتي بتمام وما كان تطوعاً فليس عليه بدله (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل الضحية فأوجها أو لم يوجها فماتت أو ضلت أو سرق فلا بدل عليه وليست بأكثر من هدى تطوع يوجهه صاحبه فيموت فلا يكون عليه بدل إنما تكون الأبدال في الواجب وليكنه إن وجدها بعد ما أوجها ذبحها وإن مضت أيام النحر كلها كما يضع في البدن من الهدى تفضل وإن لم يكن أوجها فوجدتها لم يكن عله ذبحها ولو ذبحها كان أحب إلى (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل الضحية فلم يوجها حتى أصابها مالا تجوز معه بخسرة التبيع قبل أن يذبحها أو قبل ذلك لم تكن ضحية ولو أوجها سالمة ثم أصابها ذلك وبلغت أيام الأضحية ضحى بها وأجزأت عنه إنما أنظر إلى الضحية في الحال التي أوجها فيها وليس فيها أصابها بعد ذبحها شيء يسأل عنه أحد إنما هي حينئذ ذكية مذبوحة لا عين لها قائمة إلا وقد فارقتها الروح لا يضرها ما كسرهما ولا ما أصابها وإلى الكسر تصير (قال الشافعي) وإذا زعمنا أن العرجاء والعوراء لا تجوز في الضحية كانت إذا كانت عوراء أو لا يد لها ولا رجل داخلية في هذا المعنى وفي أكثر منه وليس في اقترن نقص وإذا خلقت لها أذن ما كانت أجزأت وإن خلقت لا أذن لها لم تجز ، وكذلك لو جدعت لم تجز لأن هذا نقص من المأكول منها (قال الشافعي) فإذا أوجب الرجل ضحية أو هدياً فذبحها عنه في وقتها بغير إذنه فأدركها قبل أن يستهلك لحمها أجزأتها معها لأنها ذكاتان ومذبوحتان في وقت وكان له أن يرجع على الذي تعدى بما بين قيمتهما قاعدتين ومذبوحتين ثم يجعله في سبيل الهدى وفي سبيل الضحية ، لا يجزى غير ذلك وإن ذبح له شاة وقد اشتراها ولم يوجها في وقتها وأدركها فشاء أن تكون ضحية لم تجز عنه ورجع عليه بما بين قيمتها قائمة ومذبوحة وإن شاء أن يحبس لحمها حبسه لأنه لم يكن أوجها فإن مات لحمها في هذا كله يرجع على الذابح بقيمتها حية وكان عليه أن يبتاع بما أخذه من قيمة الواجب منها ضحية أو هدياً وإن نقص عن ثمنها زاده من عنده حتى يوفى أقل ما يلزمه فإن زاد جملته كله في سبيل الضحية والهدى حتى لا يكون حبس مما أخذ منها شيئاً والجواب في هذا كله كالجواب في حاجين لو نحر كل واحد منهما هدى صاحبه ومضعين لو ذبح كل واحد منهما أضعة صاحبه ، ضمن كل واحد منهما هديه لصاحبه ، ما بين قيمة ما ذبح حياً ومذبوحاً ، وأجزأ عن كل واحد منهما هديه أو ضحية إذا لم تقف وإن استهلك كل واحد منهما هدى صاحبه أو ضحية ضمن كل واحد منهما قيمة ما استهلك حياً وكان على كل واحد منهما البدل في كل واجب (قال الشافعي) والحاج المسكين^(١) والمستوى والمسافر والقيم والتذكر والأثني

(١) المنتوى : أى الانتقال المتعول من بلد إلى بلد . كما في كتب اللغة .

من يجد صحة سواء كلهم ، لا يفرق بينهم إن وجبت^(١) على كل واحد منهم وجبت عليهم كلهم وإن سقطت عن واحد منهم سقطت عنهم كلهم ولو كانت واجبة على بعضهم دون بعض كان الحاج أولي أن تكون عليه واجبة لأنها نسك وعليه نسك وغيره لا نسك عليه ولكنه لا يجوز أن يوجب على الناس إلا بحجة ولا يفرق بينهم إلا بثبوتها ولست أحب لعبد ولا أجزله ولا مدبر ولا مكاتب ولا أم ولد أن يضحوا لأنهم لا أموال لهم وإنما أموالهم للمكاتبهم وكذلك لا أحب للسكاتب ولا أجزله أن يضحي لأن ملكه على ماله ليس بتمام لأنه يعجز فيرجع ماله إلى مولاه وينفع من الهبة والعق لأن ملكه لم يتم على ماله (قال الشافعي) ولا يضحي عما في البطن (قال الشافعي) والأضحية جائزة يوم النحر وأيام منى كلها لأنها أيام النسك وإن ضحى في الليل من أيام منى أجزأ عنه وإنما أكره له أن يضحي في الليل وينحر الهدى لعنيين ، أحدهما خوف الخطأ في الذبيح والنحر أو على نفسه أو من يقاربه أو خطأ النحر والثاني أن المساكين لا يحضرونه في الليل حضورهم إياه في النهار فأما لغير هذا فلا أكرهه فإن قال قائل ما الحجة في أن أيام منى أيام أضحي كلها ؟ قيل كما كانت الحجة بأن يومين بعد يوم النحر^(٢) يومي ضحية فإن قال قائل فكيف ذلك ؟ قيل نحر النبي صلى الله عليه وسلم وضحي في يوم النحر فلما لم يحظر على الناس أن يضحوا بعد يوم النحر بيوم أو يومين لم نجد اليوم الثالث مفارقاً لليومين قبله لأنه ينسك فيه ويرمى بكابنيسك ويرمى فيها فإن قل فبذل في هذا من خبر ؟ قيل : نعم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه دلالة سنة^(٣) .

كتاب الصيد والذبائح

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال : السكب العلم الذي إذا أشلى استثنى وإذا أخذ حبس ولم يأكل فإذا فعل هذا مرة بعد مرة كان معلماً يأكل صاحبه ما حبس عليه وإن قتل ما لم يأكل فإذا أكل فقد قيل يخرج به هذا من أن يكون معلماً وامتنع صاحبه من أن يأكل من الصيد الذي أكل منه السكب لأن السكب أمسكه على نفسه وإن أكل منه صاحب السكب أكل من صيد غير معلّم ويحتمل القياس أن يأكل وإن أكل منه السكب من قبل أنه إذا صار معلماً سارقتله ذكاة فأكل ما لم يحرم أكله ما كان ذكياً كما لو كان مذبحاً فأكل منه كلب لم يحرم وطرح ماحول ما أكل وهذا قول ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وبعض أصحابنا وإنما تركنا هذا للأثر الذي ذكره الشافعي عن عدي بن حاتم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « فإذا أكل فلا تأكل » (قال الشافعي) وإذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجوز تركه لشيء وإذا قلنا هذا في العلم من السكالب

(١) قوله : على كل واحد ، كذا في النسخ ولعل لفظة « كل » من زيادة النساخ .

(٢) يومى ضحية كذا في النسخ بنصب « يومى » وهو جائز على اللغة الأُسدية . كتبه مصححه .

(٣) في نسخة البلقيني هنا زيادة نصها « باب في العقيقة » وهي آخر تراجم الأم ، وفيها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال : أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال سمعت محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي يقول تستحب العقيقة ولو بعصفور قال مالك ليس عليه العمل وقد أمكن في محمد بن إبراهيم مثل ما أمكن في القاسم من أن يقول قتل إنما أعنى أنه تستحب العقيقة ولو بعصفور علماء المدينة مجمعون وسلفهم ثم لم تره أنت ولا أصحابك بمعنى يلزم ولا يكون حجة لمن أخذ به ولا حجة السك في تركه إلا أن تقول هذا كلام مغلق لا ندري من هذا الذي أتى به تستحب العقيقة ولو بعصفور ؟ .

فأخذ العلم فحبس بلا أكل فذلك يحل وإن قتله يقوم مقام الذكاة فإن حبس وأكل فدلل موضع ترك فيه إن ينوب معلما فصار كره. على الابتداء لا يحل أكله كما كان لا يحل على الابتداء وهذا وجه احتماله قياسا ويصح فيه وفيه أن متاولا لو ذهب فقال إن الكلب إذا كان نجسا فأكل من شيء رطب قد يمكن أن يجري بعضه في بعض نجسه ولكن لا يجوز أن يقول حتى يكون آكل والحياة فيه والدم بالروح يدور فيه فأما إذا كان بعد الموت فلا يدور فيه دم وإنما ينحس حينئذ موضع ما أكل منه وما قاربه قال الربيع وفيه قول آخر ولو نجسه كله كان له أن يغسله ويغسله كما يغسل الثوب ويعصر فيطهر ويغسل الجلد فيطهر فذهب نجاسته وكذلك ذهب نجاسة اللحم نجا كله .

باب صيد كل ما صيد به من وحش أو طير

(قال الشافعي) وتعليم الفهد وكل دابة علمت كنعائم الكلب لافرق بينهما غير أن الكلب أنجسها ولا نجاسة في حي إلا الكلب والخنزير وتعليم الطائر كله واحد البازي والصقر والشاهين والعقاب وغيرها وهو أن يجمع أن يدعى فيجيب ويستثلي فيطير وأخذ فيحبس فإذا فعلت هذا مرة بعد مرة فهي معلمة يؤكل ما أخذت وقتلت فإن أكلت فالقياس فيها كره في الكلب ، زعم بعض المشركين أنه يؤكل ما قتلت وإن أكلت وزعم أنه إذا أكل الكلب لا يؤكل وزعم أن الفرق بينهما عده أن الكلب يضرب والبازي لا يضرب فإذا زعم أنها تفرق في هذا فكيف زعم أن البازي لا يؤكل صيده حتى يكون يدعى فيجيب ويستثلي فيطير وأنه لو طار من نفسه أقتل لا يؤكل إذا لم يكن معلما ؟ أفأريت إذا استعجز في معلمين يفرق بينهما فلو فرق بينهما رجل حيث جمع بينهما أو جمع بينهما حيث فرق بينهما هل كانت الحجة عليه إلا كهي عليه .

باب تسمية الله عز وجل عند إرسال ما يصطاد به

(قال الشافعي) وإذا أرسل الرجل المسلم كلبه أو طائره المعلمين أحببت له أن يسمى فإن لم يسم تاسيا أقتل أكل لأنهما إذا كان قنابهما كالذكاة فهو لو نسي التسمية في الذبيحة أكل لأن المسلم يذبح على اسم الله عز وجل وإن نسي وكذلك ما أصبت بشيء من سلاحك الذي يتور في الصيد .

باب إرسال المسلم والمجوسى الكلب

(قال الشافعي) وإذا أرسل المسلم والمجوسى كلبا واحدا أو كلبين متفرقين أو طائرين أو سبعين فأسابا لصيد ثم لم تدرك ذكاته فلا يؤكل فهو كذبيحة مسلم ومجوسى لافرق بينهما فإذا دبح في الذبيحة. لا يحل لم يحل . وكذلك لو أسابته كلب غير معلم وسواء أفض السهم أو البكلب العلم مقاتله أو لم ينفذها إذا أسابته على قتله غيره فلا يصح لأن مقاتله قد نفذ فيها إلا أن يكون قد بلغ منه ما يبلغ الذبيحة التام بالذبح مما لا يعيش بعده طرفه عين ونمسا تكون حركته كحركة الذبوح كخشاشة روح الحياة (١) التي يتنام خروجه فإن خرج إلى هذا فلا يضرمه ما أسابته لأنه قد أسابه وهو ميت .

(١) قوله : التي لم يتنام خروجه ، كذا في النسخ بتأنيث الموصول وتذكير ضمير « حرو » وحرر

باب إرسال السيد فيتواري عنك ثم نجد الصيد مقتولا

(قال الشيخ الفقيه) وإن رضى رجل اصيد أو أرسل عليه بعض السمات فتواري عنه ووجده قتلا فالخير عن ابن عباس والقياس أن لا يأكله من قبل أنه قد يمكن أن يكون قتله غير ما أرسل عليه من دواب الأرض وقد سئل ابن عباس فقال له قال: «إني أرى فأصمى وأتمى» فقال له ابن عباس «كل ما أصعبت ودع ما أتميت» (قال الشيخ الفقيه) ما أصعبت ما قتله السكاب وأنت تراه وما أتميت ما غاب عنك ومقتله فإن كان قد بلغ وهو يراه مثل ما وصفت من الذبيح ثم تردى فتواري أكله فأما إنفاذ المقاتل فقد يعيش بعد ما ينفذ عض المقاتل ولا يجوز فيه عندي إلا هذا إلا أن يكون جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء، فأني أتوجه فيسقط كل شيء، خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم معه رأى ولا قياس فإن الله عز وجل قطع العذر بقوله صلى الله عليه وسلم (قال الشيخ الفقيه) وإذا أصابت الرمية الصيد والرامي لا يراه فذبخته أو باغت به ماشئا لم يأكله ووجد به أنرا من غيرها أو لم يجده لأنه قد يقتله مالا أثر له فيه وإذا أدرك الرجل الصيد ولم يبلغ سلاحه منه أو علمه منه ما يبلغ الذبيح من أن لا يبقى فيه حياة فأمكنه أن يذبحه فليذبحه فلا يأكله وإمكانه أن يكون ما يذكي به حاضرا وأتى عليه مدة يمكنه فيها أن يذبحه فلا يذبحه لأن الذكاة ذكائنا إحداهما ما قدر عليه فذلك لا يذكي إلا بالتحريك والذبيح والأخرى ما لم يقدر عليه فيذكي بما يقدر عليه فإذا لم يبلغ ذكائه وقدر عليه فلا يجزى فيه إلا الذبيح أو النحر فإن أغفل السكين وقدر على الذبيح فرجع له فمات لم يأكله إنما يأكله إذا لم يقدر من حين يصيده على ذكائه ولو أجزنا له أكله بالرجوع بالذكاة أجزنا له إن تعذر عليه ما يذكيه به يوما فمات قبل أن يجده أن يأكله وإذا أدركه ومعه ما يذكيه به فلم يتمكنك مذبحه ولم تقطر فيه حتى مات فسكه وإن أمكنك مذبحه فلم تقطر وأدنت السكين فمات قبل أن تضعها على حلقه فسكاه وإن حلقه وضعها على حلقه ولم تمرها حتى مات ولم تتوان فسكاه لأنه يتمكن في شيء من هذا ذكائه وإن أمرتها فسكأت ومات فلا تأكله لأنه قد يكون قد مات خفا والذكاة التي إذا بانها الذابح أو الرامي أو أحد أجزأت من الذبيح أن يجتمع قطع الحلقوم والرى لاشيء دون ذلك ونظامها الودجين ولو قطع الودجان ولم يقطع الحلقوم والرى لم تمكن ذكاة من قبل أن الودجين قد يقطعان من الإنسان ويغيا وأما الذكاة فيما لا حياة فيه إذا قطع فهو الحلقوم والرى، لأنهما أظهر منهما فإذا أتى عليهما حتى استوصلا فلا يكون إلا بعد إبانة الحلقوم والرى، وإذا أرسل الرجل كلبه أو سبه وسعى الله تبارك وتعالى وهو يرى صيدا فأصاب غيره فلا بأس بأكله من قبل أنه قد رأى صيدا ونواه وإن أصاب غيره وإن أرسلهما ولا يرى صيدا ونوى فلا يأكل ولا تعمل نية إلا مع عين تراه وهكذا لو روى صيدا مجتمعا ونوى أنه أصاب أكل ما أصاب منه ولو كان لا يجوز أن يأكل إذا رمى إلا ما روى عنه كان علم بحيث أن رجلا لو أرسله سمعا على مائة طير أو كلبا على مائة طير لم يقتلها كلها وإذا نواها كلها فأصاب واحدا فلو أحد المصاب غيره نوى به نية وكان يلزم من قبل لا يأكل الصيد إلا أن يرى به نية أن لا يأكل من هذه شيئا لأن علم بحيث أنه لا يقتلها كلها فإذا أحاط العلم بهذا فأنى نوى غير عينه والله أعلم وكله أصاب كلب غير معلوم أو حجرا وبندقية أو شيء غير سلاح لم يؤكل إلا أن تدرك ذكائه فيكون بأكله بالذكاة كما تؤكل الموقودة والمتردية والنطحة إذا ذكيت (قال الشيخ الفقيه) وأكثر ما تكون كلاب صيد في غير أيديهم إلا أيديهم إنهم يتبعهم وإذا استقلى الرجل كلبه

على الصيد قريبا كان منه أو بعيدا فانزجر واستشلى باستشلائه فأخذ الصيد أكل وإن قتله . وكان كإرساله إياه من يده وإن كان السكاب قد توجه للصيد قبل استشلاء صاحبه فمضى في سنه فأخذه فلا يأكله إلا بإذراك ذكاته إلا أن يكون زجره فيقف أو ينخرج ثم يسأله فيتحرك باستشلائه الآخر فيكون قد ترك الأثر الأول واستشلى باستشلاء مستأنف فأكمل ما أصاب كما يأكله لو أرسله فيقف على الابتداء وإن كان في سنه فاستشلاء فلم يحدث عرجة ولا وقيفا وازداد في سنه استشلاء فلا يأكل وسواء في ذلك استشلاء صاحبه أو غير صاحبه ممن تجوز ذكاته (قال الشيخ أبي) وصيد الصبي أسهل من ذبيحته فلا بأس بصيده لأن فعله الكلام والذكاة غيره فلا بأس بذبيحته إذا أطاق الذبح وأتى منه على ما يكون ذكاة وكذلك المرأة وكل من تجوز ذكاته من نصراني ويهودي (قال الشيخ أبي) وإذا رمى الرجل الصيد أو طعنه أو ضربه أو أرسل إليه كلبه فقطعه قطعتين أو قطع رأسه أو قطع بطنه وصلبه وإن لم يكن من النصف أكل الطرفين معا وهذه ذكاته وكل ما كان ذكاة لبعضه كان ذكاة لكل عضو فيه ولكنه لو قطع منه يدا أو رجلا أو إربا أو شيئا يمكن لو لم يزد على ذلك أن يعيش بعده ساعة أو مدة أكثر منها بعد أن يكون محتعنا ثم قتله بعد برمية أكل ما كان باقيا فيه من أعضائه ولم يأكل العضو الذي بان منه وفيه الحياة التي يبقى بعدها لأنه عضو مقطوع من حي ولا يؤكل مقاطع من حي أدركت ذكاته أو لم تدرك ولو كان موته من القطع الأول أكلها معا وقال بعض الناس إذا ضربه فقطعه نصفين أكل وإن قطعه بأقل من النصف فكان الأقل مما يلي العجز أكل الذي يلي الرأس ولم يأكل الذي يلي العجز (قال الشيخ أبي) وإذا كانت الضربة التي مات منها ذكاة لبعضه كانت ذكاة لأكبره ولم يصلح أن يؤكل بينهما واحد دون صاحبه (قال الشيخ أبي) وكل ما كان يعيش في الماء من حوت أو غيره فأخذه ذكاته لا ذكاة عليه ولو ذكاه لم يحرم ولو كان من شيء تطول حياته فذبحه لأن يستعجل موته ما كرهه وسواء من أخذه من مجوسي أو وثني لا ذكاة له لأنه ذكي في نفسه فلا يبالي من أخذه وسواء ما كان منه يموت حين يخرج من الماء وما كان يعيش إذا كان منسوباً إلى الماء وفيه أكثر عيشه وإذا كان هكذا فسواء مالظ البحر وطفا من بيته وما أخرج منه وقد خالفنا بعض المنزقين فزعم أنه لا بأس بما لفظ البحر ميتا وما أخذه الإنسان ميتا قبل أن يظفر فإذا طفا فلا خير فيه ولا أدرى أى وجه لكرهية الطافي والسنة تدل على أكل مالظ البحر ميتا بضع عشرة ليلة وهو يقول ذلك والقياس أنه كاه سواء ولكنه بائنا أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم « سمى جابرا أو غيره » كره الطافي فأنبعنا فيه الأثر (قال الشيخ أبي) قلنا لو كنت تتبع الآثار أو السنن حين تفرق بين المجتمع منها بالاتباع لمحمدك ولستك تركها ثابتة لاختلاف لما عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتأخذ ما زعمت برواية عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه كره الطافي وقد أكل أبو أيوب سمكا طافيا وهو رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومعه زعمت القياس وزعمنا السنة وأنت تزعم أنه لو لم تكن سنة يقال الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قولاه القياس وعدد منهم قولاً يخالف كان علينا وعليك اتباع القول الذي يوافق القياس وقد تركته في هذا ومعه السنة والقياس . وذكر أبو أيوب عن محمد بن سيرين أن أبا أيوب أكل سمكا طافيا .

باب ما مأكله الناس من الصيد

(قال الشيخ أبي) كل ما كان له أصل في الوحش وكان في أيدي الناس منه شيء قد لمسه رجل فعليه دم فإن تلف في يده فعليه قيمته وذلك مثل الظباء والأرؤى وما شبهه والقارى والذبابى والحجل وما أشبهها

وكل ماصار إلى رجل من هذا بأن صاده أو صيده له أو صار إليه بوجه من الوجوه فلم يعرف له صاحباً فلا بأس عليه فيه لأن أصله مباح ولا يجرم عليه حتى يعدل أن غيره قد ملكه فإن أخذه فاستلمه له أو بقي في يديه فادعاه مدع فالودع أن يصدقه ويرده عليه أو قيمته والحكم أن ليس عليه تصديقه إلا بينة يقر بها عليه وكل ما كان في أيدي الناس مما لا أصل له في الوحش مثل الحمام غير حمام مكة فهو كالشاة والبيعر فليس لأحد أخذه بوجه من الوجوه لأنه لا يكون إلا مملوكاً وكذلك لو أصابه في الجبل أو غيره قد فرخ فيه لم يكن له أخذه من قبل أن أفرأه المالك أمهاته كما لو أصاب الجر الأهلية مباحة لم يكن له أخذها لأنها لا تكون إلا للمالك وهذا عندنا كما وصفت فإن كان بلفظه شيء من هذا معروفاً أنه لغير مالك فهو كما وصفت من الحجل والقطا (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإذا كان لرجلين برجان فتحول بعض حمام هذا إلى برج هذا فلازم له أن يرده كما يرد منوال الإبل إذا أوت إلى إبله فإن لم يعرفها إلا بإدعاء صاحبها لها كان الوزع أن يصدقه فيما ادعى ما لم يعرفه ادعى ماليس له والحكم أن لا يجبر على تصديقه إلا بينة يقر بها ولا تحب له حبس شيء يشك فيه ونرى له إعطاءه ماعرف وتأخى ما لم يعرف واستحلال صاحبه فيما جهل ، والجواب في الحمام مثله في الإبل والبقر والريق (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فإذا ملك الرجل الصيد ساعة ثم أغفل منه فأخذه غيره كان عليه رده إليه كان ذلك من ساعة انقلت منه فأخذه أو بعد مائة سنة لافرق بين ذلك ، ولا يجوز غير هذا أو يكون حين زایل يده لا يملكه فلو أخذه من ساعته لم يرد إليه (١) فأما يرده إذا اغفل قريباً ولا يرده إذا انقلت بعيداً فليس هذا مما عذر أحد بجهالة وإذا أصاب الرجل الصيد مقلداً أو مقلطاً أو دوسوماً أو به علامة لا يحدتها إلا اللاس فقد علم أنه مملوك لغيره فلا يحل له إلا بما تحل به ضالة الغنم وذلك أن ضالة الغنم لا تغني عن نفسها قد تحل بالأرض المملوكة وغيرها من أخذها إذا جاء صاحبها والوحش كله في معنى الإبل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يأتي ربها» فقلنا كل ما كان متمتعاً بنفسه بغير رأي كما يعيش البيعر فلا سبيل إليه والوحش كله في هذا انتهى فكذلك البقرة والأنسية وبقرة الوحش والظباء والطيور كله (قال) وما يدل عليه الكتاب ثم السنة ثم الآثار ثم اقياس أنه لا يجوز الحرم من الصيد شيئاً لا يؤكل لحمه ويجزى ما كان لحمه مأكولاً منه والباقي والصوائد كلها لا تؤكل لحومها كما لا تؤكل لحوم الغراب فإن قتل الحرم بازا لإنسان معلماً ضمن له قيمته في الحال التي يقتله بها معلماً كما يقتل له العبد الحجاز أو الصباغ أو السكاك فيضمن له قيمته في حاله التي قتله فيها ويقتل له البيعر النجيب والبرذون (٢) الماشي فيضمن له قيمته في الحال التي قتله فيها ولا فدية في الإحرام عليه لأنه لو قتله وليس لأحد لم يكن عليه فيه فدية ولو قتل له طيياً كانت عليه شاة تصدق بها على مساكين الحرم وقيمتها بالغة ما بلغت لصاحبه كانت أقل من شاة أو أكثر (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب فلا يحل بيع كلب ضار ولا غيره وهكذا قال بعض أصحابنا وقال فإن قتله فغايه قيمته وقيمته يبيع وذلك مردود لأنه ثمن الحرم والحرم لا يكون إلا مردوداً أعلم بذلك من ساعته أو بعد مائة سنة كما يكون الحرم والخنزير وما لا يحل ثمنه بحال مردوداً وليس فيه إلا هذا أو ما قاله الشريكون بأن ثمنه يجوز كما يجوز ثمن الشاة فأما أن يزعم أن أصله محرم يرد إن قرب ولا يرد إن بعد فهذا لا يجوز لأحد ولا يعذر به ولو جاز هذا لأحد بلا خبر يلزم جاز

(١) قوله : فأما يرده الخ هكذا في النسخ . وانظر . كتبه . مصححه .

(٢) قوله : الماشي ، هكذا في النسخ . وانظر . كتبه . مصححه .

عليه أن يرد الثمن إذا بعد ولا يبرده إذا قرب فإن قال استحسننت في هذا؟ قيل له ونحن نستحسن ما استحببت ونستحب ما استحسننت ولا يحرم بيع حي من دابة ولا طير ولا نجاسة في واحد منهما إلا الكلب والخنزير فإنهما نجسان حين وميتين ولا يحل لهما ثمن بحال (قال الشيخ أبي) ومن قتل كلب ذرع أو كلب ماشية أو صيد أو كلب الحرس لم يكن عليه قيمته من قبل أن الحبر إذا كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنبي عن ثمنه وهو حي لم يحل أن يكون له ثمن حيًا ولا ميتًا وأنا إذا أغرمت ثمنه فقد جعلت له ثمنًا حيًا وذلك ما نبى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو جاز أن يكون له ثمن في إحدى حالتيه كان ثمنه في الحياة مبيعاً حين يقبضه المشتري للصيد والماشية والزرع أجوز منه حين يكون لا منفعة فيه (قال الشيخ أبي) وإذا كان لك على نصراني حق من أي وجه ما كان ثم قضاكه من ثمن خمر أو خنزير تعلمه لم يحل لك أن تأخذه وسواء في ذلك حلاله وحرامه فيما قضاكه أو وهب لك أو أعطاك كما لو كان لك على مسلم حق فأعطاك من مال غصبه أو ربا أو بيع لم يحل لك أخذه وإذا غاب عنك ماله من النصراني والمسلم فكان ما أعطاك من ذلك أو أعطاك أو وهب لك أو قضاكه يحتمل أن يكون من حلال وحرام وسعك أن تأخذه على أنه حلال حتى تعلم أنه حرام والورع أن تتزهد عنه ولا يعدو ما أعطاك نصراني من ثمن خمر أو خنزير بحق لك أو تطوع منه عليك أن يكون حلالاً لك لأنه حلال له إذا كان يستحله من أصل دينه أو يكون حراماً عليك باختلاف حكمك وحكمه ولا فرق بين ما أعطاك من ذلك تطوعاً أو بحق لزمه وأما أن يكون حلالاً فعلال الله تعالى لجميع خلقه وحرامه عليهم واحد وكذلك هو في الحجر والخنزير وثمرتهما محرمان على النصراني كغيره على المسلم فإن قال قائل فلم لا تقول إن ثمن الحجر والخنزير حلال لأهل الكتاب وأنت لاتعنيهم من الأخذ والتبائع به؟ قيل قد أعلمنا الله عز وجل أنهم لا يؤمنون به ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله إلى قوله « وه صاغرون » (قال الشيخ أبي) فكيف يجوز لأحد عقل عن الله عز وجل أن يزعم أنها لهم حلال وقد أخبرنا الله تعالى أنهم لا يحرمون ما حرم الله ورسوله؟ فإن قل قائل فأت تقرهم عليها؟ قلت نعم وعلى الشرك بالله لأن الله عز وجل أذن لنا أن نقرهم على الشرك به واستعلاهم شرهما وتركهم دين الحق بأن تأخذ منهم الجزية قوة لأهل دينه وحجة الله تعالى عليهم قائمة لا يخرج لهم منها ولا عذر لهم فيها حتى يؤمنوا بالله ورسوله ويحرموا ما حرم الله ورسوله وكل ما ساءده حلال في غير حرم مما يكون بمكة من حمامها وغيره فلا بأس به لأنه ليس في الصيد كله ولا في شيء منه حرمة يمنع بها نفسه إنما يمنع بحرمة من غيره . من بلد أو إحرام محرم أو بحرمة لغيره من أن يكون مملوكه مالكاً فأما بنفسه فليس بمنوع .

باب ذبائح أهل الكتاب

(قال الشيخ أبي) رحمه الله : أحل الله طعام أهل الكتاب وكان طعامهم عند بعض من حفظت عنه من أهل التفسير ذبائحهم وكانت الآثار تدل على إحلال ذبائحهم فإن كانت ذبائحهم يسمنونها لله تعالى فهي حلال وإن كان لهم ذبح آخر يسمنون عليه غير اسم الله تعالى مثل اسم المسيح أو يذبحونه باسم دون الله تعالى لم يحل هذا من ذبائحهم ولا أثبت أن ذبائحهم هكذا فإن قال قائل وكيف زعمت أن ذبائحهم صفان وقد أصبحت ساطقة؟ قيل قد يربح شيء مطلقاً وإنما يبراد بعضه دون بعض فإذا زعم زاعم أن المسلم إن نسي اسم الله تعالى أكلت ذبيحته وإن تركه استحبها لم تؤكل ذبيحته وهو لا يدعه للشرك كان من يدعه على الشرك أولى أن ترك ذبيحته . قد أحل الله عز وجل لحم الخنزير

البدن مطلقاً فقال « فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها » ووجدنا بعض المسلمين يذهب إلى أن لا يؤكل من البدنة التي هي نذر ولا جزء صيد ولا فدية فما احتملت هذه الآية ذهبنا إليه وتركنا الجلة ، لا أنها خلاف للقرآن ولكنها محتملة ومعقول أن من وجب عليه شيء في الله لم يكن له أن يأخذ منه شيئاً لأننا إذا جعلنا له أن يأخذ منه شيئاً فلم نجعل عليه الكل إنما جعلنا عليه البعض الذي أعطى فهكذا ذبائح أهل الكتاب بالدلالة على شبيه ما قلنا .

ذبائح نصارى العرب

(قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الفلجبة مولى عمر أو ابن سعد الفلجبة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال « ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحمل لنا ذبائحهم وما أنا بباركهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم » (قال الشافعي) أخبرنا الثقفى عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي رضى الله عنه أنه قال « لا تأكلوا ذبائح نصارى بنى تغلب فإنهم لم يتمسكوا من دينهم إلا بشرب الخمر » (قال الشافعي) كأنهما ذهبا إلى أنهم لا يضبطون موضع الدين فيقولون كيف الذبائح وذهبوا إلى أن أهل الكتاب هم الذين أوتوه لامن دان به بعد نزول القرآن وبهذا يقول لا تحمل ذبائح نصارى العرب بهذا المعنى والله أعلم . وقد روى عكرمة عن ابن عباس أنه أحل ذبائحهم وتأول « ومن يتولهم منكم فإنه منهم » وهو لو ثبت عن ابن عباس كان المذهب إلى قول عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما أولى ومعه المعقول فأما « من يتولهم منكم فإنه منهم » فغناها على غير حكمهم وهكذا القول في صيدهم من أكلت ذبيحته أكل صيده ومن لم تحمل ذبيحته لم يحمل صيده إلا بأن تدرك ذكاته .

ذبح نصارى العرب

(قال الشافعي) رحمه الله لاخير في ذبائح نصارى العرب فإن قال قائل فما الحجة في ترك ذبائحهم ؟ فما يجمعهم من الشرك وأنهم ليسوا الذين أوتوا الكتاب فإن قال فقد نأخذ منهم الجزية قلنا ومن الجوس ولا تأكل ذبائحهم ، ومعنى الذبائح معنى غير معنى الجزية فإن قال فهل من حجة من أثر يفرع إليه ؟ فنعلم ثم ذكر حديثاً أن عمر بن الخطاب قال « ما نصارى العرب بأهل كتاب ولا تحمل لنا ذبائحهم » ذكره إبراهيم بن أبي عجي ثم لم أكتبه فإن قال فحديث ثور عن ابن عباس رضى الله عنهما قيل ثور ، روى عن عكرمة عن ابن عباس ولم يدرك ثور ابن عباس فإن قال قائل ما دل على الذى رواه عكرمة ؟ فحدثنا إبراهيم عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس بهذا الحديث قال وما أفرى الأوداج^(١) غير مبرد ذكى به غير الظفر والسن فإنه لا تحمل الذكاة بهما لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الذكاة بهما .

المسلم يصيد بكلب الجوسى

(قال الشافعي) رحمه الله في المسلم يصيد بكلب الجوسى العلم يؤكل من قبل أن الصيد قد جمع المعنيين اللذين يحملهما الصيد وهما أن الصائد المرسل هو الذى تجوز ذكاته وأنه قد ذكى بما تجوز به الذكاة وقد اجتمع الأمران اللذان يحمل بهما الصيد وسواء تعليم الجوسى وتعليم المسلم لأنه ليس فى الكلب معنى إلا أن يتأدب بالإسك على من أرسله فإذا تأدب به فالحكم حكم المرسل لاحكام الكلب وكذلك كلب المسلم يرسله الجوسى فيقتل لا يحمل أكله ، لأن الحكم حكم المرسل وإنما الكلب أداة من الأدوات .

(١) قوله : غير مبرد بالثاء الثالثة والراء المكسورة الشددة وعبرة اللسان المترد الذى يقتل بغير ذكاة ، وقيل التثريد أن يذبح نذيجة بشئ لا ينهر الدم ولا يسيله فهذا المترد اه . كتبه مصححه .

ذكاة الجراد والحيتان

(قال الشافعي) إن ذوات الأرواح التي يحل أكلها صنفان صنف لا يحل إلا بأن يذكره من تحل ذكاته والصيد والرمي ذكاة مالا يقدر عليه ، وصنف يحل بلا ذكاة ميتة ومقتوله إن شاء (١) وبغير الذكاة وهو الحوت والجراد وإذا كان كل واحد منهما يحل بلا ذكاة حل ميتا فأى حال وجدتهما ميتا أكل لافرق بينهما فمن فرق بينهما فالحوت كان أولى أن لا يحل ميتا لأن ذكاته أمكن من ذكاة الجراد فهو يحل ميتا والجرادة تحل ميتة ولا يجوز الفرق بينهما فإن فرق بينهما فارق فليدل من سن له ذكاة الجراد أو أحل له بعضه ميتا وحرم عليه بعضه ميتا؟ ما رأيت الميت يحل من شيء إلا الجراد والحوت (قال الشافعي) أخبرنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أحلت لنا ميتتان ودمان . أما الميتتان الحوت والجراد ، والدمان أحسبه قال - السكبد والطحال » . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حاتم بن إسماعيل والدراوردي أو أحدهما عن جعفر عن أبيه رضى الله عنهما قال : التون والجراد ذكي . .

ما يكره من الذبيحة

(قال الشافعي) رحمه الله : إذا عرفت في الشاة الحياة تتحرك بعد الذكاة أو قبلها أكلت وليس يتحرك بعد الذكاة ما مات قبلها إنما يتحرك بعدها ما كان فيه الروح قبلها (قال) وكل ما عرفت فيه الحياة ثم ذبحت بعده ، أكلت .

ذكاة ما في بطن الذبيحة

(قال الشافعي) في ذبح الجنين إنما ذبيحته تنظيف وإن لم يفعل فلا شيء عليه ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة الشاة ، تربط ثم ترمى بالنبل .

ذباح من اشترك في نسبه من أهل الممل وغيرهم

(قال الشافعي) في اتلام أحد أبويه نصراني والآخر مجوسى يذبح أو يعيد لاتؤكل ذبيحته ولا صيده لأنه من أبويه وليس هذا كالسلم يكون ابنه الصغير على دينه ولا كالكاملة يكون ابنها على دينها من قبل أن حظ الإسلام إذا شرك حظ الكفر فيعزم لم يدين كان حظ الإسلام أولى به ، وليس حظ النصرانية بأولى من حظ المجوسية ولا حظ المجوسية بأولى من حظ النصرانية كلاهما كفر بالله ولو ارتد نصراني إلى مجوسية أو مجوسى إلى نصرانية لم نستببه ولم نقتله لأنه خرج من كفر إلى كفر ومن خرج من دين الإسلام إلى غيره قتلناه إن لم يتب فإذا بلغ هذا المولود فدان دين أهل الكتاب فهو منهم أكلت ذبيحته فإن ذهب رجل يقيس الإسلام بالكفر ألحق الولد بالنصرانية فزعم أن النصرانية تعمل ما يجعل الإسلام دخل عليه أن يفرق بين من يرتد من نصرانية إلى مجوسية ودخل لغيره عليه أن يقول ولد الأمة من الحر عبد حكمه حكم أمه ، وولد الحرة من العبد حر حكمه حكم أمه

(١) قوله : - وبغير الركاة ، كذا في النسخ ، وانظره مع قوله : - قبله يحل بلا ذكاة .

فجعل حكم الولد المسلم حكم الأم دون الأب^(١) فإن قال قائل المرتد عن الإسلام يقتل ، والإسلام غير الشرك ولا يؤكل صيد لم يصدده مسلم ولا كتابي يقر على دينه ولا أعلم من الناس أحداً - مجوسياً ولا وثلياً - أشر ذبيحة منه من قبل أنه يجوز للعالم أن يأخذ الجزية من المجوسى ويقره على دينه ويجوز له بعد القدرة على الحرب أن يدعه بلا قتل ولا يجوز له هذا في المرتد فبعل دمه بما يحل به دم المحارب ولا يحل فيه تركه كما يحل في المحارب لعظم ذنبه بخروجه من دين الله الذى ارتضى .

الذكاة وما أبيع وأكله وما لم يبيع

(قال الشافعى) الذكاة وجهان : وجه فيما قدر عليه الذبح والنحر وفيما لم يقدر عليه ما ناله الإنسان بسلح يده أو رميه بيده فهى عمل يده أو ما أحل الله عز وجل من الجوارح ذوات الأرواح المملات التى تأخذ بفعل الإنسان كما يصيب السهم بفعله فأما الحفرة فإنها ليست واحداً من ذا - كان فيها سلاح يقتل أو لم يكن - ولو أن رجلاً نصب سيفاً أو رمحاً ثم اضطر صيداً إليه فأصابه فذكاه لم يحل أكله لأنها ذكاة بغير قتل أحد وكذلك لو مرت شاة أو صيد فاحتكت بسيف فأتى على مذبجها لم يحل أكلها لأنها قاتلة نفسها لا قاتلها غيرها ممن له الذبح والصيد وإذا صاد رجل حيتاناً وجراداً فأحب إلى لو سمي الله تعالى ولو ترك ذلك لم نحره إذا أحلته ميتة فالتسمية إنما هى من سنة الذكاة فإذا سقطت الذكاة حلت بترك التسمية والذكاة ذكاتان ، فأما ما قدر على قتله من أنسى أو وحشى فلا ذكاة إلا فى اللبلة والخلق وأما ما هرب منه من أنسى أو وحشى فما ناله به من السلاح فهو ذكاته إذا قتله ، ومثله البعير وغيره يتردى فى البئر فلا يقدر على مذبجه ولا منحره فيضرب بالسكين على أى آراه قدر عليه ويسمى وتكون تلك ذكاة له (قال) ولو حدد المعراض حتى يعور موران السلاح فلا بأس بأكله .

الصيد فى الصيد

(قال الشافعى) وإذا وجد الحوت فى بطن حوت أو طائر أو سبع فلا بأس بأكل الحوت ولو وجد فى ميتة محرمة لأنه مباح ميتة ولو كنت أحرمة لأن حكمه حكم ما فى بطنها لم يحل ما كان منه فى بطن سبع لأن السبع لا يؤكل ولا فى بطن طائر إلا إن أدرك ذكاته ثم ما كان لى أن أجعل ذكاته بذكاة الطائر لأنه ليس بمخلوق من الطائر إنما تكون ذكاة الجنين فى البطن ذكاة أمه لأنه مخلوق منها وحكمه حكمها ما لم يزالها فى الأممين والدواب فأما ما ازدرد طائر فلو ازدرد عصفوراً ما كان حلالاً بأن يذكر المزدرد وكان على من وجد أنه يطرحه فذلك ما أصبنا فى بطن طائر سوى الجراد والحوت فلا يؤكل لما كان أو طائراً لأنه شئ من غيره وإنما تقع ذكاته على ماهو منه لاعلى ما هرب من غيره فذلك الحوت لو ازدرد شاة ، أكلنا الحوت وألقينا الشاة لأن الشاة غير الحوت .

إرسال الرجل الجارح

(**فَاللَّشَّائِنِيُّ**) رحمه الله : وإذا أرسل الرجل الجارح طائرا كن أو دابة على الصيد فضى ثم صرعه فرأى الصيد أو لم يره فإن كان إنما رجع عن سنامه وأخذ طريقا إلى غيرها فهذا طاب غير راجع فإن قتل الصيد أكله ، وإذا رجع إلى صاحبه رأى الصيد أو لم يره ثم عاد بعد رجوعه فقتله لم يؤكل . من قبل أن الإرسال الأول قد انقضى وهذا إحداث طلب بعد إرسال فإن ذره صاحبه برجوعه فأنزجر أو في وقفة وقفها فاستقبل أو في طريق غير طريق الصيد فعاد في جريه فقتله أكل وكان ذلك كإرساله إياه من يده (**فَاللَّشَّائِنِيُّ**) وإذا رمى الصيد فأثبتته إثباتا لا يقدر معه على أن يمتنع من أن يؤخذ أو كان مريضا أو مكسورا أو صغيرا لا يستطيع الامتناع من أن يؤخذ فرمى فقتل لم يحل أكله ولا يحل هذا إلا بالذكاة والذكاة وجبان ما كان من وحشى أو أنسى فما قدر عليه بغير الرمي والسلاح لم يحل إلا بذكاة ، وإن لم يقدر عليه إلا برمي أو بسلاح فهو ذكاة له .

باب في الذكاة والرمي

(**فَاللَّشَّائِنِيُّ**) رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه عن عباية بن رفاعه عن جده رافع بن خديج قال قلنا يارسول الله « إنا لاقو المدو غدا وليس معنا مدى أنكى بالباط ؟ » ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ما أضر الدم وذكر عليه اسم الله فكلوه إلا ما كان من سن أو ظفر فإن السن عظم من الإنسان والظفر مدى الحبش » (**فَاللَّشَّائِنِيُّ**) فإن كان رجل رمى صيدا فبسكره أو قطع جناحه أو بلغ به الحال التي لا يقدر الصيد أن يمتنع فيها من أن يكون مأخوذا فرماه أحد فقتله كان حراما وكان على الرامي قيمته بالخال التي رماه بها مكسورا أو مقطوعا لأنه مستهلك الصيد قد صار لغيره ، ولو رماه فأصابه ثم أدرك ذكاته فذكى كان للرامي الأول وكان على الرامي الثاني ما قصته الرمية في الحال التي أصابه فيها ولو رماه الأول فأصابه وكان ممتمعا بطيران إن كان طائرا أو بعد ، وإن كان دابة ، ثم رماه الثاني فأثبتته حتى لا يستطيع أن يمتنع كان للثاني ولو رماه الأول في هذه الحال فقتله ضمن قيمته لثاني لأنه قد صار له دونه ، ولو رماه ما فضى ممتمعا ثم رماه ثالث فصيره غير ممتمع كان للثالث دون الأولين . ولو رماه الأولان بعد رمية الثالث فقتلاه ضمنه ، ولو رماه ما أو أحدهما قبل الآخر فأخطأته إحدى الرمييتين وأصابته الأخرى كان الذي أصابته رميته ضائعا ولو أصابته ما أو أحدها قبل الأخرى كانت الرميان مستويتين أو مختلفتين إلا أنهما قد جرحتا فأقتلت إحداها مقاتله ولم تنفذه الأخرى كانا جميعا قاتلين له وكان الصيد بينهما كما يجرح الرجلان الرجل أحدهما الجرح الخفيف والآخر الجرح الثقيل أو عدد الجراح الكثيرة فيسكونان جميعا قاتلين فإن كانت إحدى الرمييتين أنت منه على ما لا يش منه طرفه عين مثل أن تقطع حلقوه أو ريشه أو رأسه أو تقطعه بالثنين فإن كانت هي التي وقت أولا ثم وقت الرمية الأخرى آخرها فإنما رمى الآخر ميتا فلا ضمان عليه إلا أن يكون أفسد بالرمية جادا أو لحما يفض من قدر ما أفسد من الجلد أو اللحم ويكون الصيد للرامي الذي ذكاه ولو كانت الرمية التي لم تبلغ ذكاته أولا والرمية التي بلغت ذكاته آخرها كان للرامي الآخر لأنه الذي ذكاه ولم يكن على الرامي الأول شيء لأنه لم يكن عليه عد ما صار له ولا على الذي ذكاه شيء لأنه إنما رمى صيدا ممتمعا له رمية ولو كان رماه فبلغ أن لا يمتنع مثله وتحامل فيدخل دار

رجل فأخذه الرجل فذكاه كان للأول لأنه الذى بلغ به أن يكون غير متمتع وكان على صاحب الدار ما نقصته الذكاة إن كانت نقصته شيئا ولو أخذه صاحب الدار ولم يذكه كان عليه رده إلى صاحبه ولو مات في يده قبل أن يرده كان ضامنا له من قبل أنه تعد بأخذه ومنع من صاحبه ذكاته ولو كانت الرمية لم تبلغ به أن يكون غير متمتع وكان فيه ما يتعامل طائرا أو عايدا فدخل دار رجل فأخذه كان لصاحب الدار (قال الشافعي) ولو رماه الأول ورماه الثانى فلم يدر أبلغ به الأول أن يكون متمتعا أو غير متمتع، جعلناه بينهما نصفين كما نجعل القاتلين معا وهو على الذكاة حتى يعلم أنه قد صار إلى حال لا يقدر فيها على الامتناع ويكون مقدورا على ذكاته (قال) وإذا رمى الرجل طائرا يطير فأصابه أى إصابة ما كانت أو في أى موضع ما كان إذا جرحته فأدمته أو بلغت أكثر من ذلك فسقط إلى الأرض ووجدناه ميتا لم ندر أمات في الهواء أو بعد ما صار إلى الأرض أكل من قبل أنه مما أحل من الصيد وأنه لا يوصل إلى أن يكون مأخوذاً إلا بالوقوع ولو حرّمنا هذا خوفاً أن تكون الأرض قتله حرّمنا صيد الطير كله إلا ما أخذ منه ذكى وكذلك لو وقع على جبل أو غيره فلم يتحرك عنه حتى أخذ ولكنه لو وقع على جبل فتردى عن موضعه الذى وقع عليه قليلاً أو كثيراً كان مفرداً لا يؤكل إلا أن يذكى حتى يحيط العلم أنه مات قبل أن يتردى أو تجد الرمية قد قطعت رأسه أو ذبحه أو قطعت به اثنين فيعلم حينئذ أنه لم يقع إلا ذكياً فإن وقع على موضع مفردى فمر بحجارة حداد أو شوك أو شيء يمكن أن يكون قطع رأسه أو نصفه أو أنى على ذلك لم يؤكل حتى يحيط العلم أنه لم يترد إلا بعد ما مات وإذا رمى الرجل بسهم صيدا فأصاب غيره أو أصابه فأقتله وقتل غيره فسواء وبأكل كل ما أصاب إذا قصد بالرمية قصد صيد يراه فقد جمع الرمية التي تكون بها الذكاة وإن نوى صيدا وإذا رمى الرجل الصيد بحجر أو بندقة فخرقت أو لم تخرق فلا يأكله إلا أن يدرك ذكاته لأن الغالب منها أنها غير ذكاة وواقدة وأنها قتلت بالثقل دون الخرق وأنها ليست من معاني السلاح الذى يكون ذكاة ولو رمى به عراض فأصاب بصفحه فقتل كان موقوداً لا يؤكل ولو أصاب بصله وحده ونصله بمحدد فخرق أكل من قبل أنه سهم إنما يقتل بالخرق لا بالثقل ولو رمى بعصا أو نود كان موقوداً لا يؤكل ولو خسق كل واحد منهما فإن كان الخاسق منهما محدداً بمور مور السلاح بعجلة السلاح أكل وإن كان لا بمور إلا مستكرها نظرت فإن كان العود أو عصا خفيفين كخفة السهم أكلت لأتهما إذا خفا قتلا بالمور وإن أبطلتا، وإن كانا أثقل من ذلك بشيء متبين لم يؤكل من قبل أن الأغلب على أن اقتل بالثقل فيكون موقوداً .

الذكاة

(قال الشافعي) رحمه الله أحب الذكاة بالحديد وأن يكون ما ذكى به من الحديد موحياً أخف على المذكى وأحب أن يكون المذكى بالغاً مسلماً فيها ومن ذكى من امرأة أو صبي من المسلمين جازت ذكاته وكذلك من ذكى من صبيان أهل الكتاب ونسائهم وكذلك كل ما ذكى به من شيء أنهر الدم ورمى الأوداج والمذبح ولم يترد جازت به الذكاة إلا الظفر والسن فإن انتهى جاء فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن ذكى بظفره أو سنه وهما ثابتان فيه أو زائلان عنه أو بظفر سبع أو سنه أو ماقوع عليه اسم الظفر من أظفار الطير أو غيره لم يجز الأكل به لص السنة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمر بن مسعود عن مسروق (قال الشافعي) كمال الذكاة بأربع الحلقوم والرى، والودجين وأقل ما يكفي من الذكاة اثنتان الحلقوم والرى .

وإنما أحببنا أن يؤى بالذكاة على الودجين من قبل أنه إذا أوى على الودجين فقد استوظف قطع الحلقوم والمرى، حتى أبانهما وفهما موضع الذكاة لا في الودجين لأن الودجين عرقان قد يسيلان من الإنسان ثم يحيا والمرى هو الموضع الذى يدخل فيه طعام كل خلق يأكل من بشر أو بهيمة والحلقوم موضع النفس وإذا بانا فلا حياة تحاوز طرفة عين فلو قطع الحلقوم والودجين دون المرى، لم تكن ذكاة لأن الحياة قد تكون بعد هذا مدة وإن قصرت وكذلك لو قطع المرى والودجين دون الحلقوم لم تكن ذكاة من قبل أن الحياة قد تكون بعد هذا مدة وإن قصرت فلا تكون الزكاة إلا ما يكون بعده حياة طرفة عين وهذا لا يكون إلا في اجتماع قطع الحلقوم والمرى دون غيرها .

باب موضع الذكاة في المقدور على ذكاته وحكم غير المقدور عليه

(قال الشافعي) الذكاة ذكأتان فذكاة ما قدر عليه من وحشى أو أنسى الذبيح أو النحر وموضعهما اللبة والنحر والحلق لا موضع غيره لأن هذا موضع الحلقوم والمرى. والودجين فذلك الذكاة فيه بما جاءت السنة والآثار وما لم يقدر عليه فذكاته ذكاة الصيد أنسيا كان أو وحشيا فإن قال قائل بأى شئ قست هذا؟ قيل قسته بالسنة والآثار وقد كتبت ذلك في غير هذا الموضع لأن السنة أنه أمر في الأنسى بالذبيح والنحر إذا قدر على ذلك منه وفي الوحشى بالرمى والصيد بالجوارح فلما قدر على الوحشى فلم يجد إلا بما يحل به الأنسى كان معقولا عن الله تعالى أنه إنما أراد به الصيد في الحال التي لا يقدر عليها أن يكون فيها مذكى بالذبيح والنحر وكذلك لما أمر بالذبيح والنحر في الأنسى فامتنع امتناع الوحشى كان معقولا أنه يذكى بما يذكى به الوحشى المتمتع فإن قال قائل لا أجد هذا في الأنسى قيل ولا تجد في الوحشى الذبيح فإذا أحلته إلى الذبيح والأسل الذى في الصيد غير الذبيح حين صار مقدورا عليه فكذلك فأحل الأنسى حين صار إلى الامتناع إلى ذكاة الوحشى فإن قلت لا أحيل الأنسى وإن امتنع إلى ذكاة الوحشى جاز عليك لتفرك أن يقول لا أحيل الوحشى إذا قدر عليه إلى ذكاة الأنسى وأثبت على كل واحد منهما ذكاته في أى حال ما كان ولا أحيلهما عن حالهما بل هذا لأصاحب الصيد أولى لأنى لا أعلم في الصيد خبرا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا وأعلم في الأنسى يمتنع خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم يثبت بأنه رأى ذكاته كذكاة الوحشى كيف يجوز لأحد أن يفرق بين المجتمع؟ ثم إذا فرق أبطأ اثبات من جهة الخبر ويثبت غيره من غير جهة الخبر؟ (قال) وإذا رمى الرجل بسيف أو سكين صيدا فأصابه بحد السيف أو حد السكين فارق فيه فهو كالسهم يصيده بنصه وإن أصابه بصفح السيف أو بمقبضه أو وقفاه إن كان ذا قفا أو بنصاب السكين أو وقفاه أو صفحه فانحرف الحد عليه حتى يثور فلا يأكله إلا أن يدرك ذكاته وهذا كالسهم يرمى به والحشبة والخنجر فلا يؤكل لأنه لا يندى أيمن قتله (قال) وإن رمى صيدا بعينه بسيف أو سهم ولا يندى أن يأكله فله أن يأكله كما يذبح الشاة لا يندى أن يأكلها فيجوز له أكلها ولو رمى رجل شخصا يراه يحسبه خشبة أو حجرا أو شجرا أو شيئا فأصاب صيدا فقتله كان أحب إلى أن يشتره عن أكله ولو أكله ما رأته محرما عليه وذلك أن رجلا لو أخطأ بشاة فذبحها لا يريد ذكاتها أو أخذها بالليل فعز حلقها حتى أتى على ذكاتها وهو يراها خشبة لينة أو غيرها ما بلغ علمى أن يكون ذا محرما عليه ولودخل عليها بالتحريم عليه إذا أتى على ما يكون ذكاة إذا لم ينو الذكاة دخل علينا أن يزعم أن رجلا لو أخذ شاة ليقتلها لا ليذكيها فذبحها وسمى لم يكن له أكلها ودخل علينا أن لو رمى ما لا يؤكل من الطائر والدواب فأصاب صيدا يؤكل لم يأكله من قبل أنه قصد بالرمية قصد غير الذكاة ولانية المأكول ودخل علينا أن لو أراد ذبح شاة فأخطأ

بغيرها فبدخه لم يكن له أكله ولو أضجع شاتين لذببح إحداهما ولا يذببح الأخرى فسمى وأمر السكين فذببحها
حل له أكل التي نوى ذبحها وذبح له أكل التي لم ينو ذبحها ودخل علينا أكثر من هذا وأولى أن يدخل مما
أدخله بعض أهل الكلام وذلك أن يذببح الرجل شاة غيره فيدركها الرجل المالك لها فزعم أنه لا يحل أكلها
لواحد منهما من قبل أن ذابحها عاص لا يحل له أكلها ومالكها غير ذابح لها ولا أمر بذببحها وهذا قول لا يستقيم
يخالف الآثار ولا أعلم في الأمر بالذببح ولا في اتية عمل غير الذكاة ولقد دخل على قائل هذا القول منه ماتفاش
حتى زعم أن رجلا لو غصب سوطا من رجل فضرب به أخته حد أثرا ولو كان غاصب السلطان فضرب به الحد لم
يكن واحد من هذين محدودا وكان عليهما أن يقام عليهما الحد بسوط غير منصوب فإذا كان هذا عند أهل العلم
على غير ما قال فالبية أولى أن لا تكون في الذبائح والمجد تعمل شيئا والله أعلم (قال الشيخان في) وما طلبته
للكلاب أو بزة فأعني فمات ولم تله فلا يؤكل لأنه ميتة وإنما تكون الذكاة فيها نالت لأنها بما نالت تقوم مقام
الذكاة ولو أن رجلا طلب شاة لذببحها فأعني حتى ماتت لم يأكلها وما أصيب من الصيد بأي سلاح ما كان ولم
يمر فيه فلا يؤكل حتى يبلغ أن يمر فدمي أو يجاوز الإدماء فيخرق أو يهتك وما ناله الكلاب والقطر والجوارح
كلها فقتله ولم تدمه معين أحدهما أن لا يؤكل حتى يخرق شيئا لأن الجارح ما خرق وقد قال الله تبارك
وتعالى «الجوارح» والمعنى الثاني أن فعلها كله ذكاة فأبى فعلها قتل ح وقد يكون هذا جائزا فيكون فعلها غير فعل
السلاح لأن فعل السلاح فعل الآدمي وأدنى ذكاة الآدمي ما خرق حتى يدمي وفعلها ما عمد القتل لأعلى أن في اقتل
فعلين أحدهما ذكاة والآخر غير ذكاة وقد تسمى جوارح لأنها تجرح فيكون اسمها لارما وأكل ما أمسكن مطافا
فيكون ما أمسكن حلالا بالإطلاق ويكون الجرح إن جرحها هو اسم موضوع عليها لأنها إن لم تجرح لم يؤكل
ما قتلت وإذا أحرز الرجل الصيد فربطه وأقام عنده أو لم يرق فانقلت منه فصاده غيره من ساعته أو بعد دهر طويل
فسواء ذلك كله وهو لصاحبه الذي أحرزه لأنه قد ملكه ملكا صحيحا كما يملك شاة ألا ترى أن رجلا لو قتله في
يديه ضمن له قيمته كما يضمن له قيمة شاة فإذا كان هذا هكذا فقد ملكه ملكا الشاة ألا ترى أن حمار الأنسي
لو استوحش فأخذه رجل كان المالك الأول وسنة الإسلام أن من ملك من آدميين شيئا لم يخرج من ملكه إلا بأن
يخرجه هو ولو كان هرب الوحشي من يديه يخرجه من ملكه كان هرب الأنسي يخرجه من ملكه ويسأل من خالف
هذا القول إذا هرب خرج من ملكه بهرب نفسه يملك نفسه فلا يجوز لأحد غيره أن يملكه فإن قال لا وكيف
يملك البهايم أنفسهم؟ قيل وهكذا لا يملكها غير من ملكها على من ملكها إلا بإخراجه إياها من يده ويسأل ما فرق
بين أن يخرج من يده فصور متمتا فإن أخذه غيره كان للأول وإذا تقارب ذلك وإن تباعد كان للآخر أن رأيت إن قال
قائل إذا تباعد كان للأول وإذا تقارب كان للآخر ما الحجة عليه؟ هل هي إلا أن يقال لا يجوز إلا أن يكون للأول بكل
حال وإذا انقلت كان لمن أخذه من ساعته؟ وهكذا كحل وحشي في الأرض من طائر أو غيره والحوت وكل ممنوع من
الصيد (قال الشيخان في) وإذا ضرب الرجل الصيد أو رماه فأبان يده أو رجله فمات من تلك الضربة فسواء ذلك
ولو أبان نصفه فأكل النصفين وأيد ورجل وجميع البدن لأن تلك الضربة إذا وقعت موقع الذكاة كانت ذكاة على
ما بان وبقي كالوضربة أو ذبحه فأبان رأسه كانت الذكاة على الرأس وجميع البدن ولا تعدو الضربة أو الرمية أن تكون
ذكاة وذكاة لا تكون على بعض لبدن دون بعض أو لا تكون ذكاة فلا يؤكل منه شيء. ولكيه لو أبان
منه عضوا ثم أدرك ذكاته فذكه لم يأكل كل العضو الذي أبان لأن الضربة الأولى صارت غير ذكاة وكانت الذكاة

في الذبيح ولا يقع إلا على البدن وما ثبت فيه منه ولم يزاله وما زاله كان بمنزلة الميتة ألا ترى أنه لو ضرب منه عدوا ثم أدرك ذكاته فتركها لم يأكل منه شيئاً لأن ذكاته قد أهلكته فصار الضربة لأولى غير الذكاة ؟ .

باب فيه مسائل مما سبق

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : وكل ما كان مأكولاً من طائر أو دابة فأن يذبح أحب إلى وذلك سنة ودلالة الكتاب فيه والبرق داخل في ذلك لقوله عز وجل « إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » وحاكيته فقال « فذبحوها وما كادوا يفعلون » إلا الإبل فقط فإنها تنحر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بدنه . فوضع النحر في الاختيار في السنة في اللبنة . وموضع الذبيح في الاختيار في السنة أسفل من اللحين وذكاة في جميع ما ينحر وذبيح ما بين اللبنة والخلق فأن يذبح من ذلك أجزاء فيه ما يجزئه إذا وضع ذبيح في موضعه وإن نحر ما يذبح أو ذبيح ما ينحر كرهته له ولم أحرمه عليه وذلك أن النحر والذبيح ذكاة كله غير أني أحب أن يضع كل شيء من ذلك موضعه لا يمدوه إلى غيره قال ابن عباس « الذكاة في اللبنة والخلق إن قدر » وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وزاد عمر ولا تعجلوا أن تنحر (قال الشافعي) والذكاة ذكاة فأن يذبح على ذكاته مما يحل أكله فذكاته في اللبنة والخلق لا يحل بغيرهما أنسياً كان أو وحشياً وما لم يقدر عليه فذكاته أن ينال بالسلاح حيث قدر عليه أنسياً كان أو وحشياً فإن تردى بعير في نهر أو برّ فلم يقدر على منعه ولا مذبحه حيث يذكي فطعن فيه بسكين أو شيء يجوز الذكاة به فأنهر الدم منه ثم مات أكل وهكذا ذكاة مالا يقدر عليه قد تردى بعير في برّ فطعن في شاكلته فسل عنه ابن عمر فأمر بأكله وأخذ منه عشيراً بدرهمين ، وسئل ابن السيب عن المزدي ينال بئس من السلاح فلا يقدر على مذبحه فقال : حينئذ نالت منه بالسلاح فكفه ، وهذا قول أكثر المفتين (قال الشافعي) وأحب في الذبيحة أن توجه إلى القبلة إذا أمكن ذلك وإن لم يفعل الذابح فقد ترك ما استحب له ولا يجزئها ذلك (قال الشافعي) نهى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه عن النزع وأن تعجل الأنفس أن ترزق والنزع أن يذبح الشاة ثم يكسر فقاها من موضع الذبيح لنخعه ولسكان السكر فيه أو تضرب ليعجل قطع حركتها فأكره هذا وأن يسلخها أو يقطع شيئاً منها ونفسها فتضطرب أو يمسه بضرب أو غيره حتى تبرد ولا يبق فيها حركة فإن فعل شيئاً مما كرهت له بعد الإتيان على الذكاة كان مسيئاً ولم يجزئها ذلك لأنها ذكية (قال الشافعي) ولو ذبح رجل ذبيحة فسبقت يده فأبان رأسها ، أكلها وذلك أنه أتى بالذكاة قبل قطع الرأس ولو ذبحها من فقاها أو أحد صفحتي عنقه ثم لم يعلم حتى مات ثم يأكلها حتى يعلم فإن علم أنها حييت بعد قطع العنق أو أحد صفحتي العنق حتى وصل باليد إلى الحلقوم والمرى فقطعها وهي حية أكل وكان مسيئاً بالجرح الأول كما لو جرحها ثم ذكاه كان مسيئاً وكانت حلالاً ولا يضره بعد قطع الحلقوم والمرى . معاً أقطع ما بقي من رأسها أو لم يقطعها ، إنما أنظر إلى الحلقوم والمرى ، فإذا وصل إلى قطعها وفيها الحياة كانت ذكية وإذا لم يصل إلى ذلك وفيها الحياة كانت ميتة وإذا غاب ذلك عني وقد ابتدأ من غير جهتها جعلت الحكم على الذي ابتدأ منه إذا لم أستيقن بحياة بعد (قال الشافعي) والتسمية على الذبيحة باسم الله فإذا زاد على ذلك شيئاً من ذكر الله عز وجل فزيادة خير ولا أكره مع تسميته على الذبيحة أن يقول صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل يحب له أن يكثر الصلاة عليه فضلى الله عليه في كل الحالات لأن ذكر الله عز وجل والصلاة عليه إيمان بالله تعالى وعبادة له يؤجر عليها إن شاء الله تعالى من قالها ، وقد ذكر عبد الرحمن بن عوف أنه كان مع نبي صلى الله عليه وسلم

فقدمه النبي صلى الله عليه وسلم قال فاتبعه فوجده عبد الرحمن ساجدا فأتوقف ينتظره فأطال ثم رفع فقال عبد الرحمن لقد خشيت أن يكون الله عز ذكره قد قبض روحك في سجودك فقال « يا عبد الرحمن إني لما كنت حيث رأيت لقيت جبريل فأخبرني عن الله عز وجل أنه قال « من صلى عليك صليت عليه » فسجدت لله شكرا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نسي الصلاة على خطيئ به طريق الجنة » (قال الربيع) قال مالك لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة وإن ذا لعجب والشافعي يقول يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة (قال الشافعي) ولنا نعم مسلما ولا تخاف عليه أن تكون صلاته عليه صلى الله عليه وسلم إلا الإيمان بالله ولقد خشيت أن يكون الشيطان أدخل على بعض أهل الجباله النهي عن ذكر اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبيحة ليسعهم الصلاة عليه في حال لم يعرض في قلوب أهل الغفلة وما يصلي عليه أحد إلا إيمانا بالله تعالى وإعظاما له وتقربا إليه صلى الله عليه وسلم وتقربا بالصلاة عليه منه زلفي والذكر على الذبائح كلها سواء وما كان منها نسكا فهو كذلك فإن أحب أن يقول « اللهم تقبل مني » قاله وإن قال « اللهم منك وإليك تقبل مني » وإن ضحى بها عن أحد فقال « تقبل من فلان » فلا بأس هذا دعاء له لا يكره في حال وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت مثله أنه ضحى بكبشين فقال في أحدهما بعد ذكر اسم الله عز وجل « اللهم عن محمد وعن آل محمد » وفي الآخر « اللهم عن محمد وعن أمة محمد » (قال الربيع) رأيت الشافعي إذا حضر الجزار ليذبح الضحية حضره حتى يذبح .

باب الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه

(قال الشافعي) رحمه الله وذبح كل من أطاق الذبح من امرأة حائض وصبي من المسلمين أحب إلى من ذبح اليهود والنصراني وكل حلال الذبيحة ، غير أني أحب للمرأة أن يتولى ذبح نسكه فإنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لامرأة من أهله ، فاطمة أو غيرها « احضري ذبح نسيكتك فإنه يغفر لك عند أول قطرة منها » . (قال الشافعي) وإن ذبح النسيكة غير ماليتها أجزأت لأن النبي صلى الله عليه وسلم نحر بعض هديه ونحر بعضه غيره وأهدى هديا فإتاما نحره من أهده معه غير أني أكره أن يذبح شيئا من النساءك بمسك لأن يكون ما تقرب به إلى الله على أيدي المسلمين فإن ذبحها مشرك تحل ذبيحته أجزأت مع كراهتي لما وصفت ونساء أهل الكتاب إذا أطقن الذبح كرجاله وما ذبح اليهود والنصارى لأنفسهم مما يحل للمسلمين أكله من الصيد أو بهيمة الأنعام وكانوا يحرمون منه شحيا أو حوايا أو ما اختلط بعظم أو غيره إن كانوا يحرمونه فلا بأس على المسلمين في أكله لأن الله عز وجل إذا أحل طعامهم فكان ذلك عند أهل التفسير ذبائحهم فكل ما ذبحوا لنا ففيه شيء مما يحرمون فلو كان يحرم علينا إذا ذبحوه لأنفسهم من أصل دينهم بتحريمهم لحرم علينا إذا ذبحوه لنا ولو كان يحرم علينا بأنه ليس من طعامهم وإنما أحل لنا طعامهم وكان ذلك على ما يستحلون كانوا قد يستحلون محرما علينا يعذونه لهم طعاما ، فكان يلزمنا لو ذهبنا هذا المذهب أن نأكله لأنه من طعامهم الحلال لهم عندهم ولكن ليس هذا معنى الآية معناها ما وصفتنا والله أعلم (قال الشافعي) وقد أنزل الله عز ذكره على نبيه صلى الله عليه وسلم لما أحل فيه فهو حلال إلى يوم القيامة كان ذلك محرما قبله أو لم يكن محرما وما حرم فيه فهو حرام إلى يوم القيامة كان ذلك حراما قبله أو لم يكن ونسخ به ما خالفه من كل دين أدركه أو كان قبله وافترض على الخلق اتباعه غير أنه أذن جل ثناؤه بأن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب وهم صاغرون غير عاذر لهم بتركهم الإيمان ولا محرم عليهم شيئا أحله في كتابه ولا حل لهم شيئا حرمه

في كتابه وسواء ذبائح أهل الكتاب حريين كانوا أو مستأنين أو ذمة (فَاللَّشْتَانِي) ولا أكره ذبيحة الأخرس المسلم ولا المجنون في حال إفاقته وأكره ذبيحة السكران والمجنون المتعوب في حال جنونه ولا أقول إنها حرام فإن قال قائل فلم زعمت أن الصلاة لا تجزى عن هذين لو صليا وأن ذكائهما تجزى ؟ قيل له إن شاء الله لاختلاف الصلاة والذكاة ، الصلاة أعمال لا تجزى إلا من عقلها ولا تجزى إلا بطهارة وفي وقت وأول وآخر ، ومما لا يعقل ذلك والذكاة إنما أريد أن يؤتى عليها فإذا أتيا عليها لم أستطع أن أجعلهما فيها أسوأ حالا من مشرك ومشركة حائض أو صغيرة لاتعقل أو من لا تجب عليه الحدود ، وكل هؤلاء تجزى ذكائهم ، فقلت بهذا المعنى : إنه إنما أريد الإتيان على الذكاة .

كتاب الأطعمة وليس في التراجم وترجم فيه مايحل ويحرم^(١)

(فَاللَّشْتَانِي) رحمه الله تعالى أصل مايحل أكله من البهائم والدواب والطيور شيثان ، ثم يتفرقان فيكون منها شيء محرم نصا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشيء محرم في جملة كتاب الله عز وجل خارج من الطيبات ومن بهيمة الأنعام فإن الله عز وجل يقول «أحلّت لكم بهيمة الأنعام» ويقول «أحل لكم الطيبات» فإن ذهب ذاهب إلى أن الله عز وجل يقول «قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه» فأهل التفسير أو من سمعت منه ، منهم يقول في قول الله عز وجل «قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً» يعني مما كنتم تأكلون فإن العرب كانت تحرم أشياء على أنها من الحباث وتحل أشياء على أنها من الطيبات فأحلّت لهم الطيبات عندهم إلا ما استثنى منها وحرمت عليهم الحباث عندهم قال الله عز وجل «ويحرم عليهم الحباث» (فَاللَّشْتَانِي) فإن قال قائل ما دل على ما وصفت ؟ قيل لا يجوز في تفسير الآي إلا ما وصفت من أن تكون الحباث معروفة عند من خوطب بها والطيبات كذلك إما في لسانها وإما في خبر يلزمها ولو ذهب ذاهب إلى أن يقول كل ما حرم حرام بعينه وما لم ينص بتحريم فهو حلال أحل أكل العذرة والدود وشرب البول لأن هذا لم ينص فيكون محرماً ولكنه داخل في معنى الحباث التي حرّموا فعزمت عليهم بتحريمهم وكان هذا في شر من حال الميتة والدم المحرمين لأنهما نجسان ينجان مامسا وقد كانت الميتة قبل الموت غير نجسة فالبول والعذرة اللذان لم يكونا قط إلا نجسين أولى أن يحرم أن يؤكلا أو يشربا وإذا كان هذا هكذا ففيه كفاية مع أن ثم دلالة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل العرب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور دل هذا على تحريم أكل ما أمر بقتله في الإحرام ولما كان هذا من الطائر والدواب كما وصفت دل هذا على أن أنظر إلى كل ما كانت العرب تأكله فيكون حلالا وإلى ما لم تكن العرب تأكله فيكون حراما فم تكن العرب تأكل كلبا ولا ذنبا ولا أسدا ولا نمرا وتأكل الضبع فالضبع حلال ويجزئها المحرم بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها صيد وتؤكل ، ولم تكن تأكل الفأر ولا العقارب ولا الحيات ولا الحما ولا الغربان فبجاء السنة موافقة للقرآن بتحريم ما حرّموا وإحلال ما أحلوا وإباحة أن يقتل في الإحرام ما كان غير حلال أن يؤكل ثم هذا أصله . فلا يجوز أن يؤكل الرخم ولا البغاث ولا الصقور ولا الصوائد من الطائر كله مثل الشواهي والبراة والبواشق ولا تؤكل الخنافس ولا الجمالان ولا العظاء ولا الأفاعي ولا العنكبوت ولا الزناير ولا كل ما كانت العرب لا تأكله ، ويؤكل الضب والأرنب والوبر وحمار الوحش وكل ما أكلته العرب أوفداه

(١) هكذا ترجم السراج الباقي في نسخته التي جربنا على ترتيبها ، فليعلم . كتبه . مصححه .

الحرم في سنة أو أثر ، وتؤكل الضبع والعلب (**قَالَ الرَّبُّ لِمُوسَى**) أخبرنا مسلم وعبد الحميد وعبد الله بن الحرث عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي عمير قال سألت جابر بن عبد الله عن الضبع : أصيده ؟ فقال : نعم . قلت أتؤكل ؟ قال : نعم ، قلت : أصعبته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم (**قَالَ الرَّبُّ لِمُوسَى**) وما يباع لحم الضباع بمكة إلا بين الصفا والمروة وكل ذى ناب من السباع لا يكون إلا ما عدا على الناس وذلك لا يكون إلا في ثلاثة أصناف من السباع الأسد والذئب والنور فأما الضبع فلا يعدو على الناس وكذلك العلب ويؤكل الربوع والتفند (**قَالَ الرَّبُّ لِمُوسَى**) والدواب والطيور على أصولها ، فما كان منها أصله وحشا واستأنس فهو فيما يحل منه ويحرم كالوحش وذلك مثل حمار الوحش والظبي يستأنسان والحمار يستأنس فلا يكون للمحرم قتله فإن قتله فعليه جزاؤه ويحل أن يذبح حمار الوحش المستأنس فيؤكل وما كان لا أصل له في الوحش ، مثل الدجاج ، والحمر الأهلية ، والإبل ، والغنم ، والبقر . فتوحشت فقتلها المحرم ، لم يحزها ، ويفرم قيمتها لمالك ، إن كان لها ، لأنها صيرنا هذه الأشياء كلها على أصولها ، فإن قال قائل : في الوحش بقر وطباء مثل البقر والغنم ؟ قيل : نعم ، تخاف غير خلق الأهلية ، شها لها معروفة منها . ولو أننا زعمنا أن حمار الوحش إذا تأهل لا يحل أكله ، دخل علينا أن لو قتله محرم لم يحزها . كما لو قتل حمرا أهليا لم يحزها ، ودخل علينا في الحمار الأهلي أن لو توحش كان حلالا ، وكل ما توحش من الأهلي ، في حكم الوحش ، وما استأنس من الوحش ، في حكم الأنسي . فأما الإبل التي أكثر عافيا العذرة اليابسة ، فكل ما صنع هذا من الدواب التي تؤكل ، فهي جلالة . وأرواح العذرة توجد في عرقها وجورها ، لأن لحومها تغتنى بها فقتلها . وما كان من الإبل وغيرها ، أكثر علفه من غير هذا ، وكان ينال هذا قليلا ، فلا يبين في عرقه ولا جوره ، لأن اغتذاءه من غيره ، فليس بحلال منهى عنه . والجلالة منهى عن لحومها حتى تغلف علفا غيره ما يصير به إلى أن يوجد عرقها وجورها مقلبا عما كانت تكون عليه فيعلم أن اغتذاءه قد انقلب ، فانقلب عرقها وجورها فيؤكل إذا كانت هكذا . ولا نجد شيئا نستطيع أن نجده فيها كلها أبين من هذا ، وقد جاء في بعض الآثار : أن البعير بعاف أربعين ليلة ، والشاة عددا أقل من هذا ، والدجاجة سبعة . وكلهم فيما يرى إنما أراد المعنى الذي وصفت ، من تغييرها من الطباع المكروهة ، إلى الطباع غير المكروهة . حتى هي في فطرة الدواب .

باب ذبائح بني إسرائيل

أخبرنا الربيع قال : (**قَالَ الرَّبُّ لِمُوسَى**) : قال الله تبارك وتعالى « كل الطعام كان حلالا لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه » الآية وقال عز ذكره « فظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم » (**قَالَ الرَّبُّ لِمُوسَى**) : يعني والله تعالى أعلم - طيبات كانت أحلت لهم . وقال عز وجل « وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر » إلى قوله « لصادقون » (**قَالَ الرَّبُّ لِمُوسَى**) : الحوايا ، ما حوى الطعام والشراب في البطن ، فلم يزل ما حرم الله تعالى على بني إسرائيل - اليهود خاصة ، وغيرهم عامة - محرما من حين حرمه حتى بعث الله جل جلاله محمدا صلى الله عليه وسلم ، بفرض الإيمان به ، وأمر باتباع رسوله صلى الله عليه وسلم . وطاعة أمره ، وأعلم خلقه أن طاعته طاعته ، وأن دينه الإسلام الذي نسخ به كل دين كان قبله . وجعل من أدركه وعلم دينه فلم يتبعه كافرا به فقال « إن الدين عند الله الإسلام » فكان هذا في القرآن . وأزل عز وجل في أهل الكتاب من المشركين « قل يا أهل

الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم» إلى قوله «مسلمون» وأمرنا بقتلهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون إن لم يسلموا ، وأنزل فيه «الذين يدعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل» إلى قوله «والأغلال التي كانت عليهم» فقبل - والله أعلم - أوزارهم وما منعوا بما أخذوا قبل ماشرع من دين محمد صلى الله عليه وسلم ، فلم يبق خلق يعقل - منذ بعث الله تعالى محمدا صلى الله عليه وسلم كتابي ولا وثي ولا حتى ذو روح ، من جن ولا إنس - بلفته دعوة محمد صلى الله عليه وسلم إلا قامت عليه حجة الله عز وجل باتباع دينه ، وكان مؤمنا باتباعه وكافرا بترك اتباعه ، ولزم كل امرئ منهم آمن به أو كفر ، تحريم ما حرم الله عز وجل على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، كان مباحا قبله في شيء من المال وأحل الله عز وجل طعام أهل الكتاب ، وقد وصف ذبايحهم ، ولم يستثن منها شيئا ، فلا يجوز أن تحرم منها ذبيحة كتابي وفي الذبيحة حرام على كل مسلم ، مما كان حرم على أهل الكتاب قبل محمد صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز أن يبقى من شحم البقر والغنم . وكذلك لو ذبحها كتابي لنفسه وأباحها لمسلم لم يحرم على مسلم من شحم بقرة ولا غنم منها شيء ، ولا يجوز أن يكون شيء حلالا من جهة الزكاة لأحد ، حراما على غيره ، لأن الله عز وجل أباح ما ذكر عاما لا خاصا . فإن قل قائل : هل يحرم على أهل الكتاب ما حرم عليهم قبل محمد صلى الله عليه وسلم من هذه الذبائح وغيرها إذا لم يتبعوا محمدا صلى الله عليه وسلم ؟ فقد قيل ذلك كله محرم عليهم حتى يؤمنوا ، ولا ينبغي أن يكون محرما عليهم . وقد نسخ ما خالف دين محمد صلى الله عليه وسلم بدينه ، كما لا يجوز ، إن كانت الحمر حلالا لهم إلا أن تكون محرمة عليهم ، إذ حرمت على لسان محمد صلى الله عليه وسلم ، وإن لم يدخلوا في دينه .

ما حرم المشركون على أنفسهم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : حرم المشركون على أنفسهم من أموالهم أشياء أبان الله عز وجل أنها ليست حراما بتحريمهم . وقد ذكرت بعض ما ذكر الله تعالى منها ، وذلك مثل البحيرة والسائبة والوصيلة والحام . كانوا يتركونها في الإبل والغنم كالعتى ، فيحرمون ألبانها ولحومها وملسكها ، وقد فسرت في غير هذا الموضع ، فقال تبارك وتعالى « ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام » وقال « قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم وحرموا ما رزقهم الله إقتراء على الله قد ضلوا وما كانوا مهتدين » وقال الله عز وجل وهو يذكر ما حرموا « وقالوا هذه أنعام وحرت حجر ، لا يطعمها إلا من نشاء بزعمهم » إلى قوله « حكيم عليهم » وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا » الآية وقال « ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين » الآية والآيتين بعدها فأعلمهم جل ثناؤه ، أنه لا يحرم عليهم ما حرموا . ويقال : نزلت فيهم « قل هم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا فإن شهدوا فلا تشهد معهم » فرد إليهم ما أخرجوا من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام وأعلمهم أنه لم يحرم عليهم ما حرموا بتحريمهم وقال « أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم » يعني والله أعلم من الميتة . ويقال : أنزل في ذلك « قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طعام يطعمه » إلى قوله « فسقا أهل لغير الله به » وهذا يشبه ما قيل يعني « قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما » أي من بهيمة الأنعام إلا ميتة أو دما مسفوحا منها وهي حية أو ذبيحة كافر . وذكر تحريم الخنزير مع ما قد قيل : ما كنتم تأكلون إلا كذا . وقال « فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا » إلى قوله « وما أهل لغير الله به » وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها .

ما حرم بدلالة النص

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى « ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الجبائث » فيقال يحل لهم الطيبات عندهم ، ويحرم عليهم الجبائث عندهم . قال الله عز وجل « لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم » وكان الصيد ما امتنع بالتوحش كله ، وكانت الآية محتملة أن يحرم على المحرم ما وقع عليه اسم صيد ، وهو يخرجى بعض الصيد دون بعض . فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن من الصيد شيئاً ليس على المحرم جزاؤه كل ما يباح للمحرم قتله . ولم يكن في الصيد شيء يتفرق إلا بأحد معنيين ، إما بأن يكون الله عز وجل أراد أن يغدى لصيد المباح أكله ولا يغدى لمال يباح أكله ، وهذا أولى معنييه به والله أعلم لأنهم كانوا يصيدون ليأكلوا ، لا ليقنلوا ، وهو يشبه دلالة كتاب الله عز وجل قال الله تعالى « لياؤنكم الله بشيء من صيد تنالهم أيديكم ورماحكم » وقال عز وجل « لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم » وقال « أحل لكم صيد البحر وطعامه ماعدا لكم وللبيارة ، وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً » فذكر جل ثناؤه إباحتها صيد البحر للمحرم وما نالها ، يعنى طعامها ، والله أعلم . ثم حرم صيد البر فأشبهه أن يكون إنما حرم عليه بالإحرام ما كان أكله مباحاً له قبل الإحرام ، ثم أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم للمحرم أن يقتل الغراب ، والحدأة ، والفأرة ، والكلب العقور ، والأسد ، والذئب الذى يعدو على الناس ، فكانت محرمة الأكل على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ، فكان ما أيسح قتله معها ، يشبه أن يكون يحرم الأكل لإباحتها معها ، وأنه لا يضر ضررها . وأباح رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الضبع ، وهو أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفأرة أضغاثاً ، والوجه الثانى أن يقتل المحرم ما ضر ، ولا يقتل ما لا يضر ، ويقضى إن قتله ، وليس هذا معناه ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل أكل لحم الضبع ، وأن السلف والامة عندهم فدوها . وهى أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفأرة . وكل ما لم تكن العرب تأكله من غير ضرورة ، وكانت تدعه على التقديره محرم وذلك مثل الحسائر . ولغات . والعقبات . والبراة . والرخم . والفأرة . واللحاة . والخنافس . والجملان . والعظاء . والمعقارب . والحيات . والذئب . والذئبان . وما أشبه هذا . وكل ما كانت تأكله لم ينزل تحريمه . ولم يكن فى معنى مانص تحريمه . أو يكون على تحريمه دلالة . فهو حلال . كاليربوع . والضبع . والنعلب . والضنب (١) وما كانت لا تأكله . ولم ينزل تحريمه مثل البول . والخرق . والدود . وما فى هذا المعنى . وعلم هذا موجود عندها إلى اليوم . وكل ما قلت : حلال . حل عنه . ويحل بالذكاة . وكل ما قلت حرام . حرم عنه ولم يحل بالذكاة ولا يجوز أكل الترياق النعمول بلحوم الحيات . إلا أن يجوز فى حال ضرورة . وحيث تجوز الميتة . ولا تجوز ميتة بحال .

الطعام والشراب (٢)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » وقال « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما

(١) قوله : وما كانت لا تأكله يخ هكذا فى النسخ . وانظر أين الخبر .

(٢) كتب هنا فى نسخة سراج البلقينى ما نصه وترجم فى أوائل المثلث الثالث عقب ترجمة الاستحقاق تقريناً لطعام وشراب ، وذكر بعده تراجم تتعلق بما نحن فيه فذكر ذلك على ما هو عليه اهـ ، كتبه مصححه .

بأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً» وقال عز وجل «وأتوا النساء صدقاتهن نحلة» فيبين الله عز وجل في كتابه أن مال المرأة ممنوع من زوجها الواجب الحق عليها إلا بطيب نفسها وأباحه بطيب نفسها لأنها مالكة لما لها . ممنوع بمسكها ، مباح بطيب نفسها كما قضى الله عز وجل في كتابه ، وهذا بين أن كل من كان مالكا فله ممنوع به محرم إلا بطيب نفسه بإباحته . فيكون مباحاً بإباحة مالكه له ، لا فرق بين المرأة والرجل ، وبين أن سلطان المرأة على مالها ، كسلطان الرجل على مالها إذا بلغت الحنفى وحملت ان رشد وقول الله عز وجل «إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً» يدل - والله أعلم - إذا لم يستثن فيه إلا بطيب أنفس اليتامى ، على أن طيب نفس اليتيم لا يحل أكل ماله ، واليتيم واليتيمة في ذلك واحد ، والمحجور عليه عندنا كذلك لأنه غير مسلط على ماله والله أعلم لأن الناس في أموالهم واحد من اثنين ، محلى بينه وبين ماله ، فما حل له فأحله لغيره ، حل ، أو ممنوع من ماله ، فما أباح منه لم يحجز لمن أباحه له لأنه غير مسلط على إباحته له . فإن قال قائل : فهل للحجر في القرآن أصل يدل عليه ؟ قيل : نعم ، إن شاء الله . قال الله عز وجل : «فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو ، فليملل وليه بامل» الآية (أخبرنا الربيع) قال : أخبرنا الشافعي ، قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يحل من أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه أحب أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسر فيقتل متاعه ؟» وقد روى حديث لا يثبت مثله «إذا دخل أحدكم الحائط فليأكل ولا يتخذ» خبئة (وما لا يثبت لاحقة فيه . ولبن الماشية أولى أن يكون مباحاً . فإن لم يثبت هكذا من غير الحائط ، لأن ذلك اللبن يستخاف في كل يوم ، والذي يعرف الناس أنهم يبدلون منه ويوجبون من بدله ما لا يبدلون من الثمر ، ولو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قلنا به ، ولم نخالفه .

جاء ما يحل من الطعام والشراب ويحرم

(قال الشافعي) رحمه الله : أصل المأكول والشروب إذا لم يكن مالا من الآدميين ، أو أحله مالكه من الآدميين ، حلال إلا ما حرم الله عز وجل في كتابه ، أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم . فإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل في كتاب الله عز وجل ، أن يحرم ويحرم ما لم يختلف المسلمون في تحريمه ، وكان في معنى كتاب أو سنة أو إجماع . فإن قال قائل : فما الحجة في أن كل ما كان مباح الأصل محرم بمالكه حتى يأذن فيه مالكه ؟ فالجبة فيه أن الله عز وجل قال «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم» وقال تبارك وتعالى «وأتوا اليتامى أموالهم» الآية . وقال «وأتوا النساء صدقاتهن نحلة» إلى قوله «هنيئاً مريئاً» مع آتى كثيرة في كتاب الله عز وجل . حظر فيها أموال الناس إلا بطيب أنفسهم ، إلا بما فوض في كتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وجاءت به حجة (قال) أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا يحل من أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه ، أحب أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسر ؟» فأبان الله في كتابه أن ما كان ملكاً لآدمي لم يحل بخال إلا بإذنه . وأبانه

(١) الجبة : بضم الحاء المعجمة وسكون الموحدة مأخوذة من حفتك ، كذا في اللسان ، وقوله : «فإن لم يثبت» هكذا الخ كذا في النسخ ، وانظر أين الجواب ؛ وحرر العبارة . كتبه : صحبه .

رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل الحلال حلالاً بوجه ، حراماً بوجه آخر ، وأبانه السنة ، فإذا منع الله عز وجل مال المرأة إلا بطيب نفسها ، واسم المال يقع على التقليل والكثير ، ففي ذلك معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اللبن الذي تخف مؤنته على السك ، ويستخلف في اليوم مرة أو مرتين ، فحرم الأقل إلا بإذن مالك كان الأكثر مثل الأقل أو أعظم تحريماً بقدر عظمه ، على ما هو أضمر منه من مال المسلم . ومثل هذا ما فرض الله عز وجل من الموارث بعد موت مالك المال ، فلما لم يكن لقريب أن يرث المال الذي قد صار ماله غير مالك إلا بما ملك ، كان لأن يأخذ مال حتى يغير طيب نفسه ، أو ميت بغير ما جعل الله له ، أبعده (قال الشيخ ابن) فالأموال محرمة بمالكها ، ممنوعة إلا بما فرض الله عز وجل في كتابه ، وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، وبسنة رسوله ، فلزم خلقه بفرضه ، طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فإنه يجمع معنيين مما لله عز وجل ، طاعة بما أوجب في أموال الأحرار المسلمين ، طابت أنفسهم بذلك أو لم تطب ، من الزكاة وما ألزمهم بإحداثهم وإحداث غيرهم ممن سن رسول الله صلى الله عليه وسلم على من سن منهم أخذه من أموالهم ، والمعنى الثاني يبين أن ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلازم بفرض الله عز وجل فذلك مثل الدية على قاتل الخطأ ، فيكون على عاقلة الدية وإن لم تطب بها أنفسهم ، وغير ذلك مما هو موضوع في مواضع من الزكاة والديات ، ولولا الاستغناء بعلم العامة بما وصفتنا في هذا لأوضحنا من تفسيره أكثر مما كتبنا إن شاء الله تعالى ، فمن مر لرجل بزرع أو ثمر أو ماشية أو غير ذلك من ماله ، لم يكن له أخذه منه إلا بإذنه ، لأن هذا مما لم يأت فيه كتاب ولا سنة ثابتة بإباحته ، فهو ممنوع بماله إلا بإذنه ، والله أعلم ، وقد قيل من مر بمحاطة ، فله أن يأكل ، ولا يتخذ خبئة ، وروى فيه حديث ، لو كان يثبت مثله عندنا ، لم نخافه . والكتاب والحديث الثابت ، أنه لا يجوز أكل مال أحد إلا بإذنه . ولو اضطر رجل فخاف الموت ثم مر بطعام لرجل ، لم أر بأساً أن يأكل منه ، ما يرد من جوعه ، ويغرم له ثمنه ، ولم أر لرجل أن ينمنه في تلك الحال ، فضلاً من طعام عنده ، وخفت أن يضيق ذلك عليه ، ويكون أعان على قتله ، إذا خاف عليه بالنفع اقتل .

جماع ما يحل ويحرم أكله وشربه مما يملك الناس

(قال الشيخ ابن) رحمه الله : أصل ما يملك الناس مما يكون مأكولاً ومشروباً ، شيان . أحدهما ، ما فيه روح ، وذلك الذي فيه محرم وحلال ، ومنه ما لا روح فيه ، وذلك كله حلال ، إذا كان بحاله التي خلقه الله بها وكان الآدميون لم يحدثوا فيه صنعة خلطوه بمحرم ، أو اتخذوه مسكراً ، فإن هذا محرم ، وما كان منه سماً يقتل رأيته محرماً . لأن الله عز وجل ، حرم قتل النفس على الآدميين ، ثم قتلهم أنفسهم خاصة ، وما كان فيه خبيثاً قدراً فقد تركته العرب تحريماً له بقدره . ويدخل في ذلك ، ما كان نجساً . وما عرفه الناس سماً يقتل ، خفت أن لا يكون لأحد رخصة في شربه ، لدواء ولا غيره ، وأكره قليله وكثيره ، خلطه غيره أو لم يخلطه . وأخاف منه على شاربه وساقيه ، أن يكون قاتلاً لنفسه ومن سقاه . وقد قيل : يحرم الكثير البحت منه . وبحل القليل الذي الأغلب منه أنه ينفع ولا يبلغ أن يكون قاتلاً ، وقد سمعت ابن ماجة

من قليل ، قد برأ منه غيره ، فلا أحبه . ولا أرحس فيه بحال ، وقد يقاس بكثير السم ، ولا يمنع هذا أن يكون بحرم شره .

تفريع ما يحل ويحرم

(قال الشيخ ابن) رحمه الله قال الله تعالى « أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم » فاحتمل قول الله تبارك وتعالى « أحلت لكم بهيمة الأنعام » إحلالها دون ما سواها ، واحتمل إحلالها غير حطر ما سواها . واحتمل قول الله تبارك وتعالى « وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه » وقوله عز وجل « قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به » وقوله « فكلوا مما ذكر اسم الله عليه » وما أشبه هؤلاء الآيات ، أن يكون أباح كل ما أكل لم ينزل تحريمه في كتابه نصا ، واحتمل كل ما كحل من ذوات الأرواح لم ينزل تحريمه بينه نصا أو تحريمه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، فيحرم بنص الكتاب وتحليل الكتاب بأمر الله عز وجل بالانتهاء إلى أمر نبيه صلى الله عليه وسلم فيكون إنما حرم بالكتاب في الوجهين . فلما احتمل أمر هذه المعاني ، كان أولاها بنا ، الاستدلال على ما يحل ويحرم بكتاب الله ثم سنة ترب عن كتاب الله أو أمر أجمع المسلمون عليه ، فإنه لا يمكن في اجتماعهم أن يجهلوا الله حراما ولا حلالا إنما يمكن في بعضهم ، وأما في عامتهم ، فقد وضعنا هذا مواضعه على التصنيف .

ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب

(قال الشيخ ابن) رحمه الله : أصل التحريم ، نص كتاب أو سنة ، أو جملة كتاب أو سنة أو إجماع قال الله تبارك وتعالى « الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عنده في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث » وقال عز وجل « يسألونك ماذا أحل لهم » الآية . وإنما تكون الطيبات والخبائث عند الأكابر كانوا لها ، وهم العرب الذين سألوا عن هذا ، ونزلت فيهم الأحكام ، وكانوا يكرهون من خبيث الماء كل ما لا يكرهها غيرهم (قال الشيخ ابن) وسمعت بعض أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل « قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه » الآية : يعني مما كنتم تأكلون . في الآية التي ذكرت في هذا الكتاب وما في معناه ، ما يدل على ما وصفت . فإن قال قائل : ما يدل على ما وصفت ؟ قيل : أرأيت لو زعمنا أن الأشياء مباحة إلا ما جاء فيه نص ، خبر في كتاب أو سنة ، أما زعمنا أن أكل الدود والذباب والحطاط والنجاسة والخناس واللحكاء والعفلاء والجعلان وخشاش الأرض والرخم والعقبان والبغاث والغراب والحدا والفأر ، وما في مثل حالها ، حلال . فإن قال قائل : فما دل على تحريمها ؟ قيل : قال الله عز وجل « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » فكان شيطان حلالين ، فأثبت تحليل أحدهما ؛ وهو صيد البحر وطعامه (١) ؛ وطعامه ماله ، وكل ما فيه متاع لهم يستمتعون بأكله ، وحرم عليهم صيد البر أن يستمتعوا بأكله في

(١) قوله : وطعامه ماله . كذا في نسخة ، وفي أخرى « وطعامه يأكله » وانظر ، وحرر كتيبه .

كتابيه سنة نبيه صلى الله عليه وسلم . والله عز وجل لا يحرم عليهم من صيد البر في الإحرام إلا ما كان حلالاً لهم قبل الإحرام ، والله أعلم . فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المحرم بقتل الخراف والحداة والعقرب والغارة والسكب العقور وقتل الحيات ، دل ذلك على أن لحوم هذه محرمة ، لأنه لو كان داخلًا في جملة ما حرم الله قتله من الصيد في الإحرام ، لم يحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله ، ودل على معنى آخر ، أن العرب كانت لا تأكل مما أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الإحرام شيئاً (قال) فكل ما سئلت عنه ، مما ليس فيه نص بتحريم ولا تحليل من ذوات الأرواح فانظر هل كانت العرب تأكله ، فإن كانت تأكله ولم يكن فيه نص بتحريم ، فأحلّه ، فإنه داخل في جملة الحلال والطيبات عندهم ، لأنهم كانوا يحلون ما يستطيعون . وما لم تكن تأكله ، تحريمًا له باستقذاره فحرمه لأنه داخل في معنى الجائزات ، خارج من معنى ما أحلّ لهم ، مما كانوا يأكلون ، ودخل في معنى الجائزات التي حرموا على أنفسهم ، فأثبت عليهم تحريمها (قال الشافعي) ولست أحفظ عن أحد سألته من أهل العلم عن ذهب مذهب السكينة خلافاً . وجملة هذا لأن التحريم قد يكون مما حرمت العرب على أنفسها مما ليس داخلًا في معنى الطيبات ، وإن كنت لا أحفظ هذا التفسير ، ولكن هذه الجملة . وفي تتبع من حفظت عنه من أهل العلم حجة ، ولولا الاختصار لأوضحته بأكثر من هذا وسيمر في تفريق الأبواب إيضاح له إن شاء الله تعالى .

تحريم أكل كل ذي ناب من السباع

قال الربيع أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري ، ومالك عن ابن شهاب عن أبي إدريس عن أن ثعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع . أخبرنا مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أكل كل ذي ناب من السباع حرام » (قال الشافعي) وبهذا نقول (قال الربيع) قال الشافعي رحمه الله : إنما يحرم كل ذي ناب يعدو بنابه .

الخلافاً والموافقة في أكل كل ذي ناب من السباع وتفسيره

(قال الشافعي) رحمه الله قال لي بعض من يوافقنا في تحريم كل ذي ناب من السباع ما للكل ذي ناب من السباع لآخره دون ما خرج من هذه الصفة ؟ قلت له أعلم يحيط إن شاء الله تعالى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قصد قصد أن يحرم من السباع موصوفاً . فإنما قصد قصد تحريم بعض السباع دون بعض السباع ، كما لو قلت قد أوصيت لكل شاب بمكة أو لكل شيخ بمكة . أو لكل حسان الوجه بمكة . كنت قد قصدت بالوصية قصد صفة دون صفة . وأخرجت من الوصية من لا تصف أن له وصيتك . قال : أجل . ولولا أنه خص تحريم السباع . لكان أجمع وأقرب . ولكنه خص بعضاً دون بعض بالتحريم (قال الشافعي) فقلت له : هذه الميزة الأولى من علم تحريم كل ذي ناب . فسل عن الثانية . قال : هل منها شيء . مخلوق له ناب وشيء مخلوق لا ناب له ؟ قلت : ما علمته . قال : فإن لا تسكن تختلف . فتسكون الأنياب لبعضها دون بعض . فكيف تقول فيها ؟ قلت : لا معنى في خلق الأنياب في تحليل ولا تحريم . لأن لا أجد إذا كانت في خلق الأنياب سواء شيئاً أنفيه خارجاً من التحريم . ولا بد من إخراج بعضها من التحريم إذا كان في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إخراجها .

قال : أجل ، هذا كما وصفت . ولكن ما أردت بهذا ؟ قلت : أردت أن يذهب غلطك إلى أن تحريم وتعليق في خلق الأنثى . قال : ففيم ؟ قلت : في معناه دون خلقه . فسل عن الثاب الذي هو غاية علم كل ذي ناب . قال : فاذكره أنت ، قلت : كل ما كان يعدو منها على الناس بقوة ومكابرة في نفسه بناه . دون مالا يعدو . قال : ومنها مالا يعدو على ناس بمكابرة دون غيره منها ؟ قلت : نعم . قال : فاذكر ما يعدو . قلت : يعدو الأسد والنمر والذئب . قال : فاذكر مالا يعدو مكابرة على الناس . قلت الضبع والنمل وما أشبهه . قال : فلا معنى له غير ما وصفت ؟ قلت : وهذا المعنى الثاني . وإن كانت كلها مخلوق له ناب (قال الشيخ أبي) وقت له . سأزيدك في تبينه . قال : ما أحتاج بعد ما وصفت إلى زيادة . ولعلنا يمكن إضاح شيء ، يمكن هذا . قلت : أوضحه لأنك وغيرك ممن لم يفهم منه ما فهمت أو أفهمه فذهب إلى غيره . قال : فاذكره (١) .

أكل الضبع

(قال الشيخ أبي) رحمه الله : أخبرنا سفيان وسلم عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد الله بن عمر (٢) (قال الشيخ أبي) ولحوم الضباع تباع عندنا بمكة بين الصفا والمروة . لأحفظ عن أحد من أصحابنا خلافا في إحلالها وفي مسألة ابن أبي عمير جابرا ، أميد هي ؟ قال : نعم وسأله أن يؤكل ؟ قال : نعم ، وسأله : أجمعت من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، فهذا دليل على أن الصيد الذي نهى الله تعالى المحرم عن قتله ، ما كان يحل أكله من الصيد ، وأنهم إنما يقتلون الصيد ليأكلوه ، لا عشا يقتله ، ومثل ذلك الدليل في حديث علي رضي الله عنه ، ولذلك أشباه في القرآن ، منها قول الله عز وجل « فاكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم بآياته مؤمنين » أنه إنما يعني مما أحل الله أكله ، لأنه لو ذبح ما حرم الله عليه وذكر اسم الله عليه ، لم يحل الذبيحة ذكر اسم الله عليه . وفي حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضبع دليل على ما قلنا ، من أن كل ذي ناب من السباع ، ماعدا على الناس مكابرة . وإذا حل أكل الضبع ، وهي سبع . لكننا لا تعدو مكابرة على الناس ، وهي أضرعلى مواشيهم من جميع السباع . فأحلت أنها لا تعدو على الناس خاصة مكابرة . وفيه دلالة على إحلال ما كانت العرب تأكل مما لم ينص فيه خبر وتحريم ما كانت تحرمه مما يعدو ، من قبل أنها لم تزل إلى اليوم تأكل الضبع ، ولم تزل تدع أكل الأسد والنمر والذئب تحريما بالتقذر ، فوافقت السنة فيما أحلوا وحرّموا مع الكتاب ، ما وصفت ، والله أعلم وفيه دلالة على أن المحرم إنما يجري ما أحل أكله من الصيد دون ما لم يحل أكله . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل السكاب المعفور في الإحرام ، وهو ماعدا على الناس ، وهو لا يأمر بقتل مالا يحل قتله ، ويضمن صاحبه بقتله شيئا . فدل ذلك على أن الصيد الذي حرم الله قتله في الإحرام ، ما يؤكل لحمه ، ودل على ذلك حديث جابر بن عبد الله ، وعلى ما وصفت . ولا بأس بأكل كل سبع لا يعدو على الناس من دواب الأرض . مثل الثعلب وغيره قياسا على الضبع . وما سوى السبع من دواب الأرض كلها تؤكل من معينين ، ما كان سباعا لا يعدو . فعلا أن يؤكل . وما كان غير سبع ، فما كانت العرب تأكله غير ضرورة فلا بأس بأكله ، لأنه داخل في معنى الآية ، خارج من

(١) قوله : قل فاذكره ، كذا في جميع النسخ التي يدينا ، لم يذكر بعد ذلك شيء مما طلب منه ذكره ، وعلته المذكور في غير الأم من كتب الإمام رحمه الله .

(٢) كذا في النسخ ، لم يذكر من الحديث ، وكثيرا ما يقع في الأم مثل هذا . ككتبه صحيحه .

الجباث عند العرب . وما كانت تدعه على معنى تحريمه ، فإنه خبيث اللحم ، فلا يؤكل بحال وكل ما أمر بأكله فذاه المحرم إذا قتله . ومثل الضبع ما خلا كل ذى ناب من السباع من دواب الأرض وغيرها ، فلا بأس أن يؤكل منه ما كانت العرب تأكله ، وقد فسرتة قبل هذا .

ما يحل من الطائر ويحرم

(قال الشافعي) رحمه الله : والأصل فيما يحل ويحرم من الطائر وجها . أحدهما : أن ما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم للحرمة بقتله ، منه ما لا يؤكل ، لأنه خارج من معنى الصيد الذي يحرم على المحرم قتله ليأكله . ولعلم يكاد يحيط أنه إنما حرم على المحرم الصيد الذي كان حلالا له قبل الإحرام ، فإذا أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل بعض الصيد ، دل على أنه محرم أن يأكله ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل قتل ما أحل الله عز وجل » فالحدأة والغراب مما أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله للحرمة . فما كان في مثل معناهما من الطائر ، فهو داخل في أن لا يجوز أكل لحمه ، كما لا يجوز أكل لحهما ، لأنه في معنهما ، ولأنهما أيضا مما لم تكن تأكل العرب ، وذلك مثل ماضر من ذوات الأرواح من سبع وطائر ، وذلك مثل العقاب والنسر والبازي والصقر والشاهين والبواشي ، وما أشبهها . مما يأخذ حمام الناس وغيره من طائره ، فكل ما كان في هذا المعنى من الطائر فلا يجوز أكله للوجنين اللذين وصفت من أنه في معنى الحدأة والغراب ، ودخل في معنى ما لا تأكل العرب . وكل ما كان لا يبلغ أن يتناول للناس شيئا من أموالهم من الطائر ، فلم تكن العرب تحرمه إقذاره ، فسكه مباح أن يؤكل ، فعلى هذا ، هذا الباب كله بقياسه . فإن قال قائل : نراك فرقت بين ما خرج من أن يكون ذا ناب من السباع ، مثل الضبع والثعلب ، فأحللت أكلها ، وهي تضر بأموال الناس أكثر من ضرر ما حرمت من الطائر . قلت إني وإن حرمته فليس للضرر فقط حرمة ، ولا لخروج الثعلب والضبع من الضرر اجتبتها ، إنما اجتبتها بالسنة ، وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم إذ نهى عن كل ذى ناب من السباع ، ففيه دلالة على أنه أباح ما كان غير ذى ناب من السباع ، وأنه أحل الضبع نعم ، وأن العرب لم تزل تأكلها ، والثعلب . وترك الذئب والنمر والأسد فلا تأكله وأن العرب لم تزل تترك أكل النسر والبازي والصقر والشاهين والغراب والحدأة وهي ضرار ، وترك ما لا يضر من الطائر فلم أجزأ أكله ، وذلك من الرحمة والعامة ، وهما لا يضران ، وأكلهما لا يجوز ، لأنهما من الجباث وخارجان من الطيبات . وقد قلت مثل هذا في الدود ، فلم أجزأ أكل اللعكاء ولا العطاء ولا الحنافس ، وليست بضارة ولكن العرب كانت تدع أكلها . فكان خارجا من معنى الطيبات ، داخل في معنى الجباث عندها .

أكل الضب

(قال الشافعي) رحمه الله : ولا بأس بأكل الضب ، صغيرا أو كبيرا ، فإن قال قائل : قدر رتبتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الضب فقال « لست آكله ولا يحرمه » قيل له إن شاء الله فهو لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضب شيئا غير هذا . وتحليله أكله بين يديه ثابت . فإن قال قائل : فأين ذلك ؟ قيل : لما قال : « لست آكله ولا يحرمه » دل على أن تركه أكله لا من جهة تحريمه ، وإذا لم يكن من جهة تحريمه ، فإنه ترك مباحا عافه وبشبهته . ولو عاف خيرا أو لمأ أو تمرا أو غير ذلك كان ذلك شيئا من الطيبات . لا محرما لما عاف فقال لي بعض الناس : أ رأيت إن قال هذا القول غير رسول الله صلى الله عليه وسلم أيجعل معنى غير المعنى الذي

رُحِمَتْ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ه : فَرَعِمَتْ أَنَّهُ بَيْنَ لَا يَحْتَمِلُ مَعْنَى غَيْرِهِ : قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : وَإِذَا قُلْتُ مِنْ دُونِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ مَعْصُومًا ، قُلْتُ لَهُ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَخْرُجْهُ مِنَ التَّحْلِيلِ فَلَا يَحُوزُ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ تَحْلِيلٍ وَلَا تَحْرِيمٍ فَيَجِيبُ فِيهِ إِلَّا أَهْلَهُ أَوْ حَرَمَهُ . وَلَيْسَ هَكَذَا أَحَدٌ بَعْدَهُ مِمَّنْ يَعْلَمُ وَيَجْهَلُ ، وَيَقِفُ وَيَجِيبُ ، ثُمَّ لَا يَقُومُ جَوَابُهُ مَقَامَ جَوَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : ثُمَّ انْفَعَى الَّذِي قُلْتُ قَدْ بَيَّنَّ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِهِ ؟ قُلْتُ : قَرَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضُبُّ فَاغْتَمَعَ مِنْ أَكْلِهَا ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا ، وَلَكِنْ أَعَافَاهَا لَمْ تَسْكَنْ بَيْلِدَ قَوْمِي » فَاجْتَرَاهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَأَكَلَهَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْظُرُ ، وَإِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَيْسَتْ حَرَامًا فِيهِ حَلَالٌ ، وَإِذَا أَقْرَبَ خَالِدًا بِأَكْلِهَا ، فَلَا يَدْعُهُ بِأَكْلِ كُلِّ حَرَامٍ ، وَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّ تَرْكَهُ إِيَّاهَا أَنَّهُ عَادِيهَا ، لَا حَرَمَهَا .

أَكْلُ لُحُومِ الْخَيْلِ

أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لُحُومَ الْخَيْلِ ، وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الْحِمَى . أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ فَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ : نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكَلْنَاهُ ، أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ أَبِي أُمِيَّةٍ قَالَ : أَكَلْتُ فَرَسًا عَلَى عَهْدِ ابْنِ الْأَظْبَرِ فَوُجِدَتْهُ حُلَاوًا (قَالُوا لَيْتَ إِيَّاهُ) كُلُّ مَا لَزِمَهُ اسْمُ الْخَيْلِ مِنَ الْعَرَابِ وَالْقَارِيفِ وَالْبَرَادِينِ ، فَأَكَلَهَا حَلَالٌ .

أَكْلُ لُحُومِ الْحِمَى الْأَهْلِيَّةِ

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ، ابْنَيْ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، نَهَى عَامَ خَيْبَرَ عَنْ نِكَاحِ الْمُنْتَمَةِ ، وَعَنْ لُحُومِ الْحِمَى الْأَهْلِيَّةِ (قَالُوا لَيْتَ إِيَّاهُ) سَمِعْتُ سَفْيَانَ يَحْدُثُ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَالْحَسَنُ ابْنَا مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ . وَكَانَ الْحَسَنُ أَرْضَاؤَهُمَا ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالُوا لَيْتَ إِيَّاهُ) فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَتَانِ ، إِحْدَاهُمَا ، تَحْرِيمُ أَكْلِ لُحُومِ الْحِمَى الْأَهْلِيَّةِ وَالْأُخْرَى ، إِبَاحَةُ لُحُومِ حِمَى الْوَحْشِ ، لِأَنَّهُ لَا صَنْفَ مِنَ الْحِمَى إِلَّا الْأَهْلِيَّ وَالْوَحْشِيَّ ، فَإِذَا قَصِدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّحْرِيمِ قَصْدَ الْأَهْلِيِّ ، ثُمَّ وَصَفَهُ ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَخْرَجَ الْوَحْشِيَّ مِنَ التَّحْرِيمِ وَهَذَا مِثْلُ نَهْيِهِ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ . فَقَصِدَ بِالنَّهْيِ . قَصِدَ عَيْنَ دُونَ عَيْنٍ . فَعَرَفَ مَا نَهَى عَنْهُ . وَحَلَّ مَا خَرَجَ مِنْ تِلْكَ الْصَفَةِ سِوَاهُ . مَعَ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِبَاحَةُ أَكْلِ حِمَى الْوَحْشِ . أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَقْسِمَ حِمَارًا وَحْشِيًّا قَتَلَهُ أَبُو قَتَادَةَ بَيْنَ الرِّفْقَةِ وَحَدِيثِ طَلْحَةَ أَنَّهُمْ أَكَلُوا مَعَهُ لَحْمَ حِمَارٍ وَحْشِيٍّ (قَالُوا لَيْتَ إِيَّاهُ) وَخَلَقَ الْحِمَى الْأَهْلِيَّةَ بَيَانُ خَلْقِ الْحِمَى الْوَحْشِيَّةِ مَبَازِينَةُ يَعْرِفُهَا أَهْلُ الْخَبَرَةِ بِهَا . فَلَوْ تَوَحَّشَ أَهْلِيٌّ لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ . وَكَانَ عَلَى الْأَصْلِ فِي التَّحْرِيمِ . وَلَوْ اسْتَأْهَلَ وَحْشِيٌّ لَمْ يَحْرَمْ أَكْلُهُ وَكَانَ عَلَى الْأَصْلِ فِي التَّحْلِيلِ . وَلَا يَذْبُحُهُ الْحَرَمُ وَإِنْ اسْتَأْهَلَ . وَلَوْ نَزَا حِمَارٌ أَهْلِيٌّ عَلَى فَرَسٍ أَوْ فَرَسٍ عَلَى أَتَانٍ أَهْلِيٍّ ، لَمْ يَحِلَّ أَكْلُ مَا تَجَمَّعَ بَيْنَهُمَا . لَسْتُ أَنْظُرَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَبِيهِمَا النَّازِي . لِأَنَّ الْوَلَدَ مِمَّنْهُمَا . فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَكُونَ لِحِمَايَا - مَعًا - حَلَالًا . وَكُلُّ مَا عَرِفَ فِيهِ حِمَارٌ أَهْلِيٌّ مِنْ قَبْلِ أَبٍ أَوْ أُمٍّ . لَمْ يَحْرَمْ أَكْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَبَدًا . وَلَا أَكْلُ نَسْلِهِ . وَلَوْ نَزَا حِمَارٌ وَحْشِيٌّ عَلَى فَرَسٍ . أَوْ فَرَسٍ عَلَى أَتَانٍ وَحْشِيٍّ حَلَّ أَكْلُهُ أَوَّلَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُمَا مَبْلُحَانِ مَعًا . وَهَكَذَا لَوْ أَنَّ غَرَابًا أَوْ ذَكَرَ حَدِيٍّ أَوْ بَغَانًا تَجَمَّعَ جَارِيٌّ . أَوْ ذَكَرَ جَبَارِيٍّ أَوْ طَائِرٌ يَحِلُّ لَحْمُهُ . تَجَمَّعَ

غراباً أو حداً أو صقراً أو سمراناً^(١) فباضت وأفرخت . لم يحل أكل فراخها من ذلك التعظيم ، لاختلاط المحرم والحلال فيه . ألا ترى أن خمرأ لو اختلطت بلبن . أو ديك خنزير بسمين . أو محرماً بخلل فصار لا يزيل أحدهما من الآخر حرم أن يكون مأكولاً . ولو أن صيداً أصيب أو بيض صيد . فأشككت خلخته . فلم يدر لعل أحد أبويه بما لا يحل أكله والآخر يحل أكله . كان الاحتياط . الكف عن أكله . والقياس أن ينظر إلى خلخته فأيهما كان أولى بخلخته . جعل حكمه حكمه . إن كان الذي يحل أكله أولى بخلخته أكله . وإن كان الذي يحرم أكله أولى بخلخته لم يأكله . وذلك مثل أن ينزو حمار أنسى أناناً وحشية^(٢) أو أناناً أنسية . ولو نزا حمار وحشي فرساً أو فرساً أناناً وحشياً لم يكن بأكله بأس . لأن كليهما مما يحل أكله . وإذا توحش واصطيد ، أكل بما يؤكل به الصيد . وهكذا القول في صغار أولاده وفراخه وبيضه ، لا يختلف . وما قتل المحرم من صيد يؤكل لحمه . ففاده وكذلك يفدى ما أصاب من بيضه . وما قتل من صيد لا يؤكل لحمه . أو أصاب من بيضه لم يفده . ولو أن ذنباً نزا على ضرع فجاءت بولد فإنها تأتي بولد يشبهها محضاً ولا الذنب محضاً يقال له السبع ، فلا يحل أكله لما وصفت من اختلاط المحرم والحلال ، وأنها لا يتميزان فيه .

ما يحل بالضرورة

(قال الشيخ أبي) قال الله عز وجل فيما حرم ولم يحل بالذكاة « وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه » وقال « إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير » إلى قوله « غفور رحيم » وقال في ذكر ما حرم « فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم » (قال الشيخ أبي) فيحل ما حرم من ميتة ودم ولحم خنزير وكل ما حرم مما لا يغير العقل من الحجر للضطر . والمضطر ، الرجل يكون بالوضع ، لا طعام فيه معه ولا شيء يسد فورة جوعه ، من لبن وما أشبهه ، وبياعه الجوع ما يخاف منه الموت أو المرض ، وإن لم يخف الموت أو يضعفه ويضره أو يعتل أو يكون ما شيا يضعف عن بلوغ حيث يريد ، أو ركباً يضعف عن ركوب دابته ، أو ما في هذا المعنى من الضرر البين ، فأى هذا ناله فله أن يأكل من المحرم . وكذلك يشرب من المحرم غير المسكر ، مثل الماء تقع فيه الميتة وما أشبهه . وأحب إلى أن يكون أكله إن أكل وشاربه إن شرب أو جمعهما فعلى ما يقطع عنه الخوف ويبلغ به بعض القوة ولا يبين أن يحرم عليه أن يشبع ويروى ، وإن أجزأه دونه ، لأن التحريم قد زال عنه بالضرورة . وإذا بلغ الشعب والرئ فليس له مجاوزته ، لأن مجاوزته حينئذ إلى الضرر أقرب منها إلى النفع . ومن بلغ إلى الشعب فقد خرج في بلوغه من حد الضرورة وكذلك الرئ ولا بأس أن يتروّد معه من الميتة ما اضطر إليه ، فإذا وجد النفع عنه طرحة . ولو تروّد معه ميتة فلق مضطراً أراد شراءها منه . لم يحل له ثمنها ، إنما حل له منها منع الضرر البين على بدنه لا ثمنها . ولو اضطر ، ووجد طعاماً ، لم يؤذن له به ، لم يكن له أكل الطعام . وكان له أكل الميتة ، ولو اضطر ، ومعه ما يشتري به ما يحل . فإن باعه بثمنه في موضعه أو بثمن ما يتغابن الناس بثمنه ، لم يكن له أكل الميتة . وإن لم يبعه إلا بما لا يتغابن

(١) قوله : أو سمران ، هكذا في النسخ ، بغير نقط . وحرره . كتبه مصححه .

(٢) قوله : أو أناناً أنسية ، كذا في النسخ ، ولعل في السلام سقطاً من الناسخ والأصل « أو حمار وحشي أناناً أنسية » كتبه مصححه .

الناس بمثله ، كان له أكل الميتة . والاختيار أن يغالى به ويدع أكل الميتة . وليس له . بحال . أن يكابر رجلا على طعامه وشربه وهو يجد ما ينه عنه من شراب فيه ميتة أو ميتة ، وإن اضطر فلم يجد ميتة ولا شرابا فيه ميتة ، ومع رجل شيء ، كان له أن يكابر . وعلى الرجل أن يعطيه . وإذا كابر ، أعطاه ثمنه وأفيا ، فإن كان إذا أخذ شيئا خاف مالك المال على نفسه ، لم يكن له مكابرة . وإن اضطر وهو محرم إلى صيد أو ميتة ، أكل الميتة وترك الصيد ، فإن أكل الصيد فدها ، إن كان هو الذى قتله . وإن اضطر فوجد من بطعمه أو يسقيه ، فليس له أن يتنعم من أن يأكل أو يشرب . وإذا وجد فقد ذهبت عنه الضرورة إلا في حال واحدة ، أن يخاف إن أطعمه أو سقاه ، أن يسمه فيه فيقتله ، فله ترك طعامه وشربه بهذه الحال . وإن كان مريضا فوجد مع رجل طعاما أو شرابا ، يعلمه يضره ويزيد في مرضه ، كان له تركه ، وأكل الميتة وشرب الماء الذى فيه الميتة ، وقد قيل : إن من الضرورة وجها ثانيا ، أن يمرض الرجل المرض يقول له أهل العلم به ، أو يكون هو من أهل العلم به : قلما يبرأ من كان به مثل هذا إلا أن يأكل كذا ، أو يشرب كذا ، أو يقال له : إن أعجل ما يبرئك أكل كذا أو شرب كذا ، فيكون له أكل ذلك وشربه ، ما لم يكن خيرا إذا بلغ ذلك منها أسكرته ، أو شيئا يذهب العقل من المحرمات أو غيرها فإن إذهاب العقل محرم . ومن قال هذا ، قال : أمر النبي صلى الله عليه وسلم الأعراب أن يشربوا ألبان الإبل وأبوالها وقد يذهب الوباء بغير ألبانها وأبوالها ، إلا أنه أقرب ما هنالك أن يذهب عن الأعراب لإصلاح أبدانهم ، والأبوال كلها عذرة ، لأنها نجسة . وليس له أن يشرب خمرا ، لأنها تعطش وتجميع . ولا لدواء لأنها تذهب بالعقل . وذهب عنهم منع الفرائض ، وتؤدى إلى إتيان المحارم . وكذلك ما أذهب العقل غيرها . ومن خرج مسافرا فاصابته ضرورة بجوع أو عطش ، ولم يكن سفره في معصية الله عز وجل ، حل له ما حرم عليه بما نصف إن شاء الله تعالى . ومن خرج عاصيا لم يحل له شيء مما حرم الله عز وجل عليه بحال ، لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل ما حرم بالضرورة ، على شرط أن يكون الخطر غير باغ ولا عاد ولا متعانف لأنهم . ولو خرج عاصيا ثم تاب فأصابته الضرورة بعد التوبة رجوت أن يسمه أكل المحرم وشربه . ولو خرج غير عاص ، ثم نوى المعصية ، ثم أصابته الضرورة ونيت المعصية ، خشيت أن لا يسمه المحرم . لأنى أنظر إلى نيته في حال الضرورة ، لاقى حال تقديتها ولا تأخرت عنها (١) .

(١) في نسخة البلقيني هنا ما نضه وترجم في اختلاف الحديث (أكل الضب) وفيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال : « لست يأكله ولا يحرمه » (قال الشافعى) رحمه الله أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن ابن عباس (قال الشافعى) أشك ، قال مالك عن ابن عباس عن خالد بن الوليد ، أو ابن عباس وخالد بن الوليد أنهما دخلا مع النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة ، فأنى بضب مخوذ فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة « أخبرى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل » فقالت : « هو ضب يارسول الله » فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فقالت : أحرام هو ؟ قال : لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذنى أعافه » قال خالد فأجزرته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر (قال الشافعى) وحديث ابن عباس يوافق حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنع من أكل الضب لأنه عاف لا لأنه حرم =

كتاب النذور^(١)

باب النذور التي كفارتها كفارة أيمان

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله تعالى : ومن قال « على نذر » ولم يسم شيئاً فلا نذر ولا كفارة ، لأن النذر معناه معنى على أن أبر وليس معناه معنى أتى أمنت ولا حلفت ، فلم أفعل وإذا نوى بالنذر شيئاً من طاعة الله ، فهو ما نوى (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فلما نقول فيمن قال « على نذر ، إن كنت فلانا ، أو على نذر أن أكلم فلانا ، يريد هجرته ، أن عليه كفارة يمين . وأنه إن قال « على نذره أن أهجره ، يريد بذلك نذر هجرته نفسها ، لا يعني قوله إن أهجره أو لم أهجره . فإنه لا كفارة عليه ، وليكافه ، لأنه نذر في معصية (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ومن حلف أن لا يكلم فلانا أو لا يصل فلانا ، فهذا الذي يقال له الحنث في اليمين خير لك من البر فكفر واحنث ، لأنك تعصى الله عز وجل في هجرته ، وترك الفضل في موضع صلته . وهذا في معنى الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم « فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » وهكذا كل معصية حلف عليها أمرناه أن يترك المعصية ويحث وبأنى الطاعة . وإذا حلف على بر ، أمرناه أن يأتي البر ولا يحنث ، مثل قوله « والله لأصومن اليوم ، والله لأصلين كذا وكذا ركعة نافلة » فنقول له : بر يمينك وأطع ربك ، فإن لم يفعل ، حنث وكفر . وأصل ما نذهب إليه ، أن النذر ليس بيمين ، وأن من نذر أن يطيع الله عز وجل أطاعه ، ومن نذر أن يعصى الله لم يعصه ، ولم يكفر .

من جعل شيئاً من ماله صدقة أو في سبيل الله

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله وإذا حلف الرجل في كل شيء ، سوى العتق والطلاق من قوله : مالى هذا في سبيل الله أو دارى هذه في سبيل الله أو غير ذلك مما يملك صدقة أو في سبيل الله إذا كان على معنى الأيمان فالذى يذهب إليه عطاء ، أنه يحوزه من ذلك كفارة يمين ومن قال هذا القول قاله في كل ما حنث فيه سوى عتق أو طلاق وهو مذهب عائشة رضى الله عنها ، والقياس ومذهب عدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم ، وقال غيره : يتصدق بجميع ما يملك إلا أنه قال : ويحبس قدر ما يقوته ، فإذا أيسر تصدق بالذى حبس . وذهب غيره إلى أنه يتصدق بثلث ماله وذهب غيره إلى أنه يتصدق بركاة ماله ، وسواء قال صدقة أو قال في سبيل الله إذا كانت على معنى الأيمان (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ومن حلف بصدقة ماله فحنث فإن كان أراد يميناً فكفارة يمين ، وإن أراد بذلك تبرراً ، مثل أن يقول : لله على أن أتصدق بمالى كله ، تصدق به كله . لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من نذر أن يطيع الله عز وجل فليطعه » .

== وقد امتنع من أكل البقول ذوات الريح لأن جبريل يكله ولعله عافها لا تحرم لها (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وقول ابن عمر : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لست بأكله » يعني نفسه وقد بين ابن عباس أنه لأنه عانه . وقال ابن عمر : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ولا محرمة » (قال) فبما معنى ابن عباس بينا وإن كان معنى ابن عباس أبين منه (قال) لست أحرمه وليس حراماً ولست آكله نفسى (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وأكل الضب حلال وإذا أصابه الحرم فدها لأنه صيد يؤكل .

(١) هذا الكتاب وما بعده من التراجم المتعلقة بالنذر مقدمة هنا في نسخة البلقيني وموضعا في نسخة الريح مع الأيمان بعد أبواب النكاح والعتق في آخر الكتاب وقد جربنا على ترتيب نسخة البلقيني في الأجزاء التي تيسرت لنا ، منها فإذا تعدت لم نحر على ترتيب ، لأن نسخة الريح غير مرتبة التراجم ، كتبه ، مصححه .

باب نذر التبرر وليس في التراجع وفيها من نذر أن يمشی إلى بيت الله عز وجل

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله : ومن نذر تبررا أن يمشی إلى بيت الله الحرام لزمه أن يمشی إن قدر على المشي وإن لم يقدر ركب وأهراق دما احتياطاً لأنه لم يأت بما نذر كما لا يقاس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه إذا لم يطق شيئاً سقط عنه كما لا يطق اقيام في الصلاة فيسقط عنه ويصلى قاعدا ولا يطق القعود فيصلى مضطجعا . وإنما فرقنا بين الحج والعمرة واصلاة أن الناس أصلحوا أمر الحج بالصيام والصدقة والنسك ولم يصلحوا أمر الصلاة إلا بالصلاة (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولا يمشی أحد إلى بيت الله إلا حاجا أو معتمرا إلا بذلة منه (**قَالَ الرَّبِيعُ**) وللشافعي قول آخر أنه إذا حلف أن يمشی إلى بيت الله الحرام فحنت فكفارة يمين تجزئته من ذلك إن أراد بذلك اليمين (**قَالَ الرَّبِيعُ**) وسمعت الشافعي أفتى بذلك رجلا فقال : هذا قولك أبا عبد الله؟ فقال هذا قول من هو خير مني قال: من هو؟ قال: عطاء ابن أبي رباح (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ومن حلف بالمشي إلى بيت الله فيها قولان أحدهما معقول بمعنى قول عطاء أن كل من حلف بشيء من النسك صوم أو حج أو عمرة فكفارته كفارة يمين إذا حنت ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم ومذهبه أن أعمال البر لله لا تكون إلا بفرض يؤديه من فروض الله عز وجل عليه أو تبررا يريد الله به فاما ما علا علو الأيمان فلا يكون تبررا وإنما يعمل التبرر لغير الملو وقد قال غير عطاء : عليه المشي كما يكون عليه إذا نذره متبررا (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) والتبرر أن يقول : لله على إن شئني الله فلانا أو قدم فلان من سفره أو قضى عني ديننا أو كان كذا أن أحج له نذرا فهو التبرر . فاما إذا قال : إن لم أفضك حقتك فعلت المشي إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لامعاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب إلى أن من نذر نذرا في معصية الله لم يكن عليه قضاءه ولا كفارة فهذا يوافق السنة وذلك أن يقول : لله على إن شئاني أو شئ فلانا أن أنحر ابني أو أن أتس كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله فمن قال هذا فلا شيء عليه فيه وفي السائبة . وإنما أبطل الله عز وجل النذر في البعيرة والسائبة لأنها معصية ولم يذكر في ذلك كفارة وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية الله عز وجل أن لا يفي ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن اقسام بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصيه » (**أَخْبَرَنَا**) سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهبلي عن عمران بن حصين قال كانت بنو عقيل حلفاء لثقيف في الجاهلية وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من المسلمين ثم إن المسلمين أسروا رجلا من بني عقيل ومعه ناقة له وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا وكذا مرة . وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية لم تمتع من كلاً ترتع فيه ولم تمتع من حوض تصرع منه (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد فيم أخذتني وأخذت سابقة الحاج ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم « بجزيرة حلفائك ثقيف » (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وحبس حيث يمر به النبي صلى الله عليه وسلم فمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فقال له يا محمد إنني مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لو قتلها وأنت تملك أمرك كنت قد أفطحت كل الفلاح » قال ثم مر به النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال : يا محمد إنني جامع فأطعمني وطمأن فاسقني فقال النبي صلى الله عليه وسلم « تلك حاجتك » ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بدا له ففادى به الرجلين اللذين أسرت ثقيف وأمسك الناقة ثم إنه أغار على المدينة عدو فأخذوا سرح النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا الناقة فيها قال وقد كانت عندهم امرأة من المسلمين قد أسروها وكانوا يرمحون النعم عشاء فجاءت المرأة ذات ليلة إلى النعم فبعلت لا تنجي ، إلى غير الإلراغا حتى انتهت إليها فلم ترغ فاستوت عليها فنجت فلما قدمت المدينة قال الناس الأعضاء العضاء فقالت المرأة : إنني نذرت إن الله أنجاني عليها أن أنحرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « بشها جزيتها لاوفاء لنذر في معصية الله ولا فيها ليلتك ابن آدم » أخبرنا

عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن عمران بن حصين (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فَأَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاقَتَهُ وَلَمْ يَأْمُرْهَا أَنْ تَحْرِمَ مِثْلَهَا أَوْ تَحْرِمَهَا وَلَا تَكْتَفِرَ (قَالَ) وَكَذَلِكَ يَقُولُ إِنْ مِنْ نَذْرٍ تَبَرَّأَ أَنْ يَنْحَرَ مَالٌ غَيْرُهُ فَهَذَا نَذْرٌ فَمَا لَا يَمْلِكُ فَالْنَذْرُ سَاقِطٌ عَنْهُ وَبِذَلِكَ يَقُولُ قِيَاسًا عَلَى مَنْ نَذَرَ مَالًا يُطِيقُ أَنْ يَعْمَلَ بِحَالٍ سَقَطَ النَّذْرُ عَنْهُ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَعْمَلَ فَيُؤْكَلَ لَا يَمْلِكُ تَمَّا سِوَاهُ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَيُوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْهَلْبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيهَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» وَكَانَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ التَّفْسِيرُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ أُمَّرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ نَذَرَتْ وَهَرَبَتْ عَلَى نَاقَةٍ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ لَنَنْحَرُهَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْقَوْلُ وَأَخَذَ نَاقَتَهُ وَلَمْ يَأْمُرْهَا بِأَنْ تَحْرِمَ مِثْلَهَا وَلَا تَكْتَفِرَ فَكَذَلِكَ يَقُولُ إِنْ مِنْ نَذْرٍ تَبَرَّأَ أَنْ يَنْحَرَ مَالٌ غَيْرُهُ فَهَذَا نَذْرٌ فَمَا لَا يَمْلِكُ وَالنَّذْرُ سَاقِطٌ عَنْهُ وَكَذَلِكَ يَقُولُ قِيَاسًا عَلَى مَنْ نَذَرَ مَالًا يُطِيقُ أَنْ يَعْمَلَ بِحَالٍ سَقَطَ النَّذْرُ عَنْهُ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَعْمَلَ فَيُؤْكَلَ لَا يَمْلِكُ تَمَّا سِوَاهُ (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وَإِذَا نَذَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَحْجَّ مَشَايَا مَشَى حَتَّى يَخِلَّ لَهُ النِّسَاءُ ثُمَّ يَرْكَبَ بَعْدَ، وَذَلِكَ كَالْحَجِّ هَذَا، وَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَمِرَ مَشَايَا مَشَى حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَيَحْلِقَ أَوْ يَقْصِرَ وَذَلِكَ كَالْعُمْرَةِ هَذَا (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَحْجَّ مَشَايَا مَشَى فَغَاتَهُ الْحَجَّ خُطَفَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مَشَايَا حَلَّ وَعَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ مَشَايَا كَمَا يَكُونُ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ إِذَا فَاتَهُ هَذَا الْحَجَّ أَلَا تَرَى أَنَّ حُكْمَهُ لَوْ كَانَ مَطْطُوعًا بِالْحَجِّ أَوْ نَاذِرًا لَهُ أَوْ كَانَ عَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامَ وَعَمَرَتُهُ أَلَا يَجْزِي هَذَا الْحَجَّ مِنْ حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ ؟ فَإِذَا كَانَ حُكْمُهُ أَنْ يَسْقُطَ وَلَا يَجْزِي مِنْ حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ فَكَيْفَ لَا يَسْقُطُ الْمَشَى الَّذِي إِنَّمَا هُوَ هَيْئَةٌ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ؟ (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وَإِذَا نَذَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَحْجَّ أَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَمِرَ وَلَمْ يَحْجَّ وَلَمْ يَعْتَمِرْ فَإِنْ كَانَ نَذَرَ ذَلِكَ مَشَايَا فَلَا يَمْسَى لِأَنَّهُمَا جَمْعًا حُجَّةُ الْإِسْلَامَ وَعَمَرَتُهُ فَإِنْ مَشَى فَلِنَّمَا مَشَى حُجَّةُ الْإِسْلَامَ وَعَمَرَتُهُ وَعَلَيْهِ أَنْ يَحْجَّ وَيَعْتَمِرَ مَشَايَا مِنْ تَقْلَانِ أَوَّلَ مَا يَعْمَلُ الرَّجُلُ مِنْ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ إِذَا لَمْ يَعْتَمِرْ وَيَحْجَّ فَلِنَّمَا هُوَ حُجَّةُ الْإِسْلَامَ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ حُجَّةَ الْإِسْلَامَ وَنَوَى بِهِ نَذْرًا أَوْ حُجًّا عَنْ غَيْرِهِ أَوْ طُوعًا فَهُوَ كَالْحُجَّةِ الْإِسْلَامَ وَعَمَرَتُهُ وَعَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ لِنَذْرِهِ فَيُؤْفِقُهُ كَمَا نَذَرَ مَشَايَا أَوْ غَيْرَ مَشَى (قَالَ الرَّبِيعُ) هَذَا إِذَا كَانَ الْمَشَى لَا يَضُرُّ بَيْنَ مَشَى فَإِذَا كَانَ مُضَارًّا بِهِ فَيَرْكَبُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عَلَى مِثْلِ مَا أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا إِسْرَائِيلَ أَنْ يَتِمَّ صُورَهُ وَيَتَجَنَّبَ عَنِ الشَّمْسِ فَأَمَرَهُ بِالَّذِي فِيهِ الْبَرُّ وَلَا يَضُرُّ بِهِ وَنَهَاهُ عَنْ تَعَذُّبِ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لَهُ فِي تَعَذُّبِهِ وَكَذَلِكَ الَّذِي يَمْسَى إِذَا كَانَ الْمَشَى تَعَذُّبًا لَهُ يَضُرُّ بِهِ تَرْكُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ : إِنْ شَفَى اللَّهُ فَلَانَا فَلَهُ عَلَى أَنْ أَشَى لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَشَى حَتَّى يَكُونَ نَوَى شَيْئًا يَكُونُ مِثْلَهُ بَرًّا ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَلَأَشَى عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَشَى إِلَى غَيْرِ مَوَاضِعَ الْبَرِّ (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وَلَوْ نَذَرَ فَقَالَ عَلَى الْمَشَى إِلَى إِفْرِيقَةٍ أَوْ أَمْرَاقٍ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْبُلْدَانِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ اللَّهُ طَاعَةً وَالْمَشَى إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْبُلْدَانِ وَإِنَّمَا يَكُونُ أَشَى إِلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَرْتَحِي فِيهَا الْبَرُّ وَذَلِكَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ وَأَحَبُّ إِلَى لَوْ نَذَرَ أَنْ يَمْسَى إِلَى مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَنْ يَمْسَى إِلَى مَسْجِدِ بَيْتِ الْقُدْسِ أَنْ يَمْسَى لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «لَا تَشْتَدُّ الرِّجَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي هَذَا وَمَسْجِدِ بَيْتِ الْقُدْسِ» وَلَا يَبِينُ لِي أَنْ أَوْجِبَ الْمَشَى إِلَى مَسْجِدِ أَثْنَيْ صَلَاتِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسْجِدِ بَيْتِ الْقُدْسِ كَمَا يَبِينُ لِي أَنْ أَوْجِبَ الْمَشَى إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ. وَذَلِكَ أَنَّ الْبَرَّ بِأَيَّتَانِ بَيْتِ اللَّهِ فَرَضَ الْبَرُّ بِأَيَّتَانِ هَذَيْنِ نَافِلَتَيْنِ وَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَمْسَى إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَا نِيَّةَ لَهُ فَالْأَخْتِيَارُ أَنْ يَمْسَى إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِلَّا بِأَنْ يَنْوِيهِ ذَنْ الْمَسَاجِدِ بَيْتِ اللَّهِ وَهُوَ إِذَا نَذَرَ أَنْ يَمْسَى إِلَى مَسْجِدٍ مَعْرِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَمْسَى إِلَيْهِ وَلَوْ نَذَرَ بِرَأْمَرِنَاهُ بِالْوَفَاءِ بِهِ وَمَنْ خَجِرَ عَلَيْهِ . وَلَيْسَ هَذَا كَمَا يُوْخَذُ لِلْأَدَمِيِّينَ مِنَ الْآدَمِيِّينَ هَذَا عَمَلٌ فِيهِ بَيْنُهُ وَبَيْنَ اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ عَلَى نَفْسِهِ بَيْنَهُ وَإِذَا نَذَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَنْحَرَ بِمَكَّةَ لَمْ يَجْزِهِ إِلَّا أَنْ يَنْحَرَ بِمَكَّةَ وَكَذَلِكَ أَنْ يَنْحَرُ بِمَكَّةَ بِرَأْمَرِنَاهُ وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَنْحَرَ بِغَيْرِهِ لَيَتَصَدَّقُ لَمْ يَجْزِهِ أَنْ يَنْحَرُ إِلَّا حَيْثُ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ . وَإِنَّمَا أَوْجِبْتُهُ وَلَيْسَ فِي النَّحْرِ بِغَيْرِهَا بِرَأْمَرِنَاهُ لِأَنَّهُ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى مَسَاكِينَ ذَلِكَ الْبَلَدِ ، فَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى مَسَاكِينَ بَلَدٍ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَيْهِمْ .

وفي ترجمة الهدى المذكورة في تراجم مختصر الحج المتوسط

نصوص تتعاق بالهدى المنذور^(١)

فمنها قول الشافعي رحمه الله: الهدى من الإبل وبقر والغنم وسواء البخت والعرب من الإبل والبقر والجماليس والضأن والغنم. ومن نذر هديا فسمي شيئا نذره الشيء الذي سمى، صغيرا كان أو كبيرا. ومن لم يسم شيئا نذره هدى ليس بخزاء من صيد، فيكون عدله. فلا يجوز من الإبل ولا بقر ولا غنم، إلا تسمى فصاعدا ويجزئه الذكر والأُنثى. ويجزى من الضأن وحده الجذع: والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم، لا يحل لأهله دونه، إلا أن يسمى الرجل موضعا من الأرض، فينحر فيه هديا، أو يحصر رجل بعدو، فينحر حيث أحصر، ولا هدى إلا في الحرم لا في غير ذلك. وذكر هنا نقلا عن الإسماعيل، وقد سبق في باب الهدى آخر الحج، وهو تعاق بالمنذور والتطوع (قال) وإذا ساق الهدى، فليس له أن يركبه إلا من ضرورة. وإذا اضطل إليه، ركه ركوبا غير فاحش له، وله أن يحمل الرجل المعوي والاضطر على هديه. وإذا كان الهدى أنثى فتنتج، فإن تعاقها فصليا ساقه وإن لم يتبعه حملا عليها، وليس له أن يشرب من لبنها إلا بعد رى فصليها، وكذلك ليس له أن يسقي أحدا. وله أن يحمل فصليها. وإن حمل عليها من غير ضرورة فأعجبها، غرم قيمة ما قصها. وكذلك إن شرب من لبنها ما منك فصليها، غرم قيمة اللبن الذي شرب. وإن قلدها وأشعرها ووجهها إلى البيت، أو وجهها بكلام فقل «هذه هدى» فليس له أن يرجع فيها، ولا يبدلها بخير ولا بشر منها، كانت زائكة أو غير زائكة، وكذلك لو مات لم يكن لورثته أن يرثوها. وإنما أنظر في الهدى إلى يوم وجب، فإن كان وافيًا، ثم أصابه بعد ذلك عور أو عرج، أو ملا يكون به وافيًا على الابتداء، لم يضره إن بلغ المنسك. وإن كان يوم وجب ليس بواف ثم صبح حتى يصير وافيًا قبل ينحر لم يجز عنه. ولم يكن له أن يجسه ولا عليه أن يبدله إلا أن يتطوع بإبداله مع نحره، أو يكون أصله واجبا، فلا يجزى عنه فيه إلا وافي (قال) والهدى هديان، هدى أصله تطوع، فذكر في عطيه وإطاعه ما سبق في باب الهدى (قال) وهدى واجب فذلك إذا عطب دون الحرم صنع به صاحبه ماشاء من بيع وهبة وإسالة وعليه بدله بكل حال ولو تصدق به في موضعه على مساكين، كان عليه بدله لأنه قد خرج من أن يكون هديا حين عطب قبل أن يبلغ محله. وذكر هنا دم تمتع واقران وغير ذلك مما ذكرناه في باب الهدى (قال) ولو أن رجلا كان عليه هديان واجبان، فأخطأ كل واحد منهما بهدى صاحبه فذبحه ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدى نفسه، ورجع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة ما بين يديين حين ومنحورين وأجرأ عنهما وتصدقا بكل ما ضمن كل واحد منهما لصاحبه ولو لم يدركاه حتى فات بصدقة ضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة الهدى حياء، وكان على كل واحد منهما البدل ولا أحب أن يبدل واحد منهما إلا بجمع ثمن هديه، وإن لم يجد ثمن هديه هديا زاد حتى يبدله هديا، ولو أن رجلا نحر هديا فتح المساكين ذاته إليهم أو نحره بناحية ولم يحل بين المساكين وبينه حتى ينتن كان عليه أن يبدله. ونحر يوم النحر وأيام «مى» كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها فإذا غابت الشمس فلا يجوز إلا أن من كان عليه هدى واجب نحره وأعطاه مساكين الحرم قضاء. وذبح في الليل والنهار وإنما أكره ذبح الليل لثلا خطيء رجل في الذبح أولا بوجود مساكين حاضرون فأما إذا أصاب الذبح فوجد مساكين حاضرين فسواء وفي أى الحرم ذبحه ثم أتاه مساكين الحرم أجزاءه وإن كان ذبحه إياه في غير موضع ناس وينحر الإبل قيا ما غير مقررة وإن أحب عقل إحدى قوائمها. وإن نحرها باركة أو مطاة أجزأت عنه. وينحر الإبل وذبح القر و غنم، وإن نحر بقرو غنم أو ذبح

(١) كذا وقعت الترجمة في ترتيب نسخة البلقيني.

الإبل كرهت له ذلك وأجرات عنه . ومن أطاق يذبح من امرأة أو رجل أجزاً أن يذبح نسيكة وهكذا من حلت ذكاه
إلا أن أكره أن يذبح النسيكة يهودى أو نصرانى ، فإن فعل فلا إعادة على صاحبه . وأحب إلى أن يذبح نسيكة
صاحبه أو يحضر التذبح فإنه يرجى عند سفوح الدم الغفرة (قال الشافعى) وإذا سعى الله عز وجل على النسيكة
أجزاً عنه وإن قال : « اللهم تقرب عني أو تقبل عن فلان » أدى أمره بذبحه فلا بأس ثم ذكر لأكل من هدى تطوع ،
وقد ذكرناه في باب الهدى (قال) وهدى هديان واجب وتطوع . فكل ما كان أصله واجبا على الإنسان ليس له
حبسه فلا يأكل منه شيئا وذلك مثل هدى فساد والطيب وجزاء الصيد والنذور والنفقة فان أكل من الهدى
الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه ، ثم ذكر ما يتعلق بالتطوع وقد تقدم (قال) وإن لم يقد هديه ولم يشمره ، فأما
كان أو غيره ، أجزأه أن يشتري هديا من « دى » أو من « مكة » ثم يذبحه بمكانه لأنه ليس على الهدى عمل . إن
العمل على آدميين ونسك الله ، وإنما هذا من أموالهم يتقربون به إلى الله عز وجل (قال الشافعى) وإذا مال
الرجل : غلامى حر إلا أن يبدو لى فى ساعى هذه أو فى يومى هذا أو أشاء أو يشاء فلان أن لا يكون حرا أو أمراته
طالق إلا أن أشاء أن لا تكون طالقا فى يومى هذا ، أو يشاء فلان فشاء أو شاء الذى استثنى بشيئه ، لم يكن بعد
حرا ولا المرأة طالقا (قال) وإذا قل الرجل : أنا أهدي هذه الشاة نذرا أو أمشى نذرا فعليه أن يهديها ، وعليه أن
يعنى إلا أن يكون أراد : إنى سأحدث نذرا أو إنى سأعديها ، فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله لغير إيجاب . فإذا نذر
الرجل أن يأتى موضعا من الحرم ماشيا أو راكبا ، فعليه أن يأتى الحرم حاجا أو معتمرا . ولو نذر أن يأتى عرفة
أو مرا أو موضعا قريبا من الحرم ليس بحرم ، لم يكن عليه شيء لأن هذا نذر فى غير طاعة . وإذا نذر الرجل حججا
ولم يسم وقتا فعليه حج ، يحرم به فى أشهر الحج متى شاء . وإذا قال : على نذر حج إن شاء فلان ، فليس عليه شيء
ولو شاء فلان . إنما نذر ما أريد الله عز وجل به ، ليس على معانى معنو ولا مشيئة غير ناذر . وإذا نذر لرجل
أن يهدى شيئا من النعم ، لم يجزه إلا أن يهدى . وإذا نذر أن يهدى متاعا لم يجزه ، إلا أن يهدى أو يتصدق به على
مساكين الحرم ، فإن كانت نيته فى هذه أن يعلقه على البيت أو يحمل فى طيب لبيت ، جعله حيث نوى ، ولو نذر
أن يهدى مالا يحمل ، مثل الأرضين والدور ، باع ذلك فأهدى ثمنه . وبلى الذى نذر صدقة بذلك وتعلقه على
البيت وتطليه به ، أو يوكل به نقه بلى ذلك به . وإذا نذر أن يهدى بدنة ، لم يجزه منها إلا شيء من الإبل ، أو ثنية
وسواء فى ذلك الذكر والأنثى والحصى ، وأكثرها ثمننا أحبها إلى ، وإن لم يجز بدنة أهدي بقرة ثنية فصاعدا . وإذا
لم يجز بقرة ، أهدي سبعا من نعم ثنيا فصاعدا ، إن كن معزى ، أو جذعا فصاعدا ، إن كن ضائنا . وإن كانت نيته
على بدنة من الإبل دون بقرة ، فلا يجزه أن يهدى مكانها إلا بقيمتها . وإذا نذر رجل هديا ولم يسم الهدى ولم يبنو
شيئا ، فأحب إلى أن يهدى شاة . وما أهدي من مد حظلة أو ناقية أجزأه ، لأن كل هذا هدى . ولو أهدي (١)
بما كان أحب إلى . لأن كل هذا هدى . ألا ترى إلى قول الله عز وجل « ومن قله منكم متعمد فجزا ، مثل ماقتل
من نعم خكم به ذوا عدل منكم هديا » فقد يقتل الصيد وهو صغير أعرج وأمضى . وإنما يجزه بماله . أو لا ترى
أنه يقتل الجرادة والعصفور ، وهما من نعيم فيجزى الجرادة بتمرة والعصفور بقيمته : وعلمه قبضة ، وقد سمي الله
عز وجل هذا كله هديا . وإذا مال الرجل : شاة هذه هدى إلى الحرم ، أو بقرة من الحرم ، أهدي . وإذا نذر
الرجل بدنة لم تجزه إلا بقرة . إن سعى موضعا من لأرض ينحرها فيه أجزأته . وإذا نذر الرجل عدد صوم صامه
إن شاء متفرقا ، وإن شاء متصفا . (ح) وإذا صام أشهر ، فصام منها بالأهلة ص . عددا ما بين الثلاثين
إلى ثمانمائة وعشرين وثلاثين . فإن صام بأعداد ، صام عن كل شهر ثلاثين يوما . وإذا نذر صيام سنة منها ،

صامها كلها إلا رمضان ، فإنه يصوم لرمضان ويوم فطر ويوم النحر وأيام التشریق ولا قضاء عليه . كما لو قصد بندر أن يصوم هذه الأيام ، لم يكن عليه نذر ولا قضاء ، فإن نذر سنة بغير عيها ، قضى هذه الأيام كلها حتى يوفى صوم سنة كاملة ، وإن حل منه وبينه مرض أو خطأ عدد أو نسيان أو توان ، قضاه إذا زعمت أنه مهمل بالجمع فيعصر بعدو فلا يكون عليه قضاء ، كان من نذر حجا بعينه مثله ، وما زعمت أنه إذا أحصر فإن عليه قضاء أمرته أن يقضيه إن نذره فأحصر . وهكذا إن نذر أن يصوم سنة بعينها فرض ، قضاه إلا الأيام التي ليس له أن يصومها . فإن قال قائل فلما تأمر المحصر إن أحصر بالهدي ولا تأمر به هذا ؟ قلت : تأمر به للخروج من الإحرام ، وهذا لم يحرم فأمره بالهدي (قل) وإذا أكل صائم أو شرب في رمضان أو نذر أو صوم كفارة أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع سبيا ، فصومه ثم ولا قضاء عليه . وإذا تسعر بعد فطر وهو لا يعلم ، أو أظطر قبل الليل وهو لا يعلم ، فليس بصائم في ذلك يوم . وعليه مثله . فإن كان صومه مبتاعا فعليه أن يستأنفه . وإذا قال : لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ، فليس عليه صوم صبيحة ذلك اليوم لأنه قدم في الليل ولم يقدم في نهار ، وأحب إلى لو صامه . ولو قدم أرجل ثم ، وقد أظطر ندى نذر الصوم ، فعليه أن يقضيه لأنه نذر ، والنذر لا يجزيه إلا أن ينوي صيامه قبل فطر ، وهذا حتم . وقد يختص قياس أن لا يكون عليه قضاءه من قبل أنه لا يصلح له أن يكون فيه صائما عن نذره . وإن قلنا لا يختص أن جائزا أن يصوم ، وليس هو كيوم فطر ، وإنما كان عليه صومه بعد مقدم فلان قلنا : عليه قضاءه ، وهذا صحيح في الفرياس من الأول . ولو أصبح فيه صائما ، من نذر غير هذا أو قضاء رمضان أحبت أن يعود لصومه نذره وقضاه ويعود لصومه يقدم فلان . ولو أن فلانا قدم يوم فطر أو يوم النحر أو التشریق - يمكن عليه صوم ذلك اليوم ولا عليه قضاءه . لأنه ليس في صوم ذلك يوم طاعة فلا يقضى مالا طاعة فيه . ولو قال : لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا ، فقدم فلان يوم الاثنين فإن عليه قضاء اليوم ندى قدم فيه وصوم الاثنين كذا استقبله . فإن تركه فيما يستقبل قضاءه ، إلا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أضحي أو أيام التشریق فلا يصوم ولا يقضيه . وكذلك إن كان في رمضان لم يقضه وصامه في رمضان . كما لو أن رجلا نذر أن يصوم رمضان صام رمضان بالفريضة ولم يصمه بالنذر ولم يقضه . وكذلك لو نذر أن يصوم يوم الفطر أو الأضحي أو أيام التشریق . ولو كانت المسألة بخلافه وقدم فلان يوم الاثنين وقد وجب عليه صوم شهرين ، شتايعين ، صامهما . وقضى كل اثنين منهما ولا يشبه هذا شهر رمضان لأن هذا شيء أدخله على نفسه بعد ما أوجب عليه صوم يوم الاثنين ، وصوم رمضان شيء أوجبه الله لشيء أدخله على نفسه . ولو كانت المسألة بخلافه وكان غادر امرأة فشكل الرجل وتقضى كل ما أمر عليها من حيفضا . وإذا قست امرأة : لله على أن أصوم كلما حضت أو أيام حضي ، فليس عليها صوم ولا قضاء ، لأنها لا تكون صائمة وهي حائض . وإذا نذر الرجل صلاة أو صوما ولم يؤد عددا ، أقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان ، ومن الصوم يوم لأن هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم لا للوتر (قل رب) وأنه قول تحر يجزيه ركعة واحدة وذلك أنه مروى عن عمر : أنه تنف بركعة . وثن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر بركعة بعد عشر ركعت ، وإن عثمان أوتر بركعة (قل لربيع) فلما كانت ركعة صلاة ونذر أن يؤدي صلاة ولم يؤد عددا فعلى ركعة . كانت ركعة صلاة بما ذكرنا (قل لربيع) وإذا قال لله على عتق رقبة فأى رقبة اشتق أجزاءه .

فهرست

الجزء الثاني من كتاب الأم

ص		ص	
٢٦	باب أن لا زكاة في الخيل	٣	(كتاب الزكاة)
٢٧	» من تجب عليه الصدقة	٤	باب العدد الذي إذا بلغته الإبل كان فيها صدقة
٢٧	» الزكاة في أموال اليتامى	٤	» كيف فرض الصدقة
٢٨	» زكاة مال اليتيم الثاني	٦	» عيب الإبل ونقصها
٣٠	» العدد الذي إذا بلغه النمر وجبت فيه الصدقة	٧	» إذا لم توجد السن
٣١	» كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب	٨	» الشاة تؤخذ في الإبل
٣٣	» صدقة الغراس	٨	» صدقة البقر
٣٤	» صدقة الزرع	٩	» تفريع صدقة البقر
٣٥	» تفريع زكاة الحنطة	٩	» صدقة غنم
٣٥	» صدقة الحبوب غير الحنطة	٩	» السن التي تؤخذ في الغنم
٣٦	» الوقت الذي تؤخذ فيه الصدقة مما أخرجت الأرض	١٠	» الغنم إذا اختلفت
٣٧	» الزرع في أوقات	١١	» الزيادة في الماشية
٣٧	» قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض	١١	» النقص في الماشية
٣٨	» الصدقة في الرعفران والورس	١٢	» الفضل في الماشية
٣٨	» أن لا زكاة في العسل	١٣	» صدقة الخلطاء
٣٩	» صدقة الورق	١٣	» الرجل إذا مات وقد وجبت في ماله زكاة
٤٠	» زكاة الذهب	١٦	» ما يعده مال رب الماشية
٤٠	» زكاة الحلي	١٦	» السن التي تؤخذ من الغنم
٤٢	» مالا زكاة فيه من الحلي	١٧	» الوقت الذي تجب فيه الصدقة
٤٢	» زكاة المعادن	١٩	» الغنم تختلط بغيرها
٤٣	» زكاة الركاز	١٩	» افترق الماشية
٤٥	» ما وجد من الركاز	٢٠	» أين تؤخذ الماشية
٤٦	» زكاة التجارة	٢٠	» كيف تعد الماشية
٤٩	» زكاة مال اقراض	٢٠	» تعجيل الصدقة
٥٠	» الدين مع الصدقة	٢٢	» النية في إخراج الزكاة
٥١	» زكاة الدين	٢٣	» ما يسقط الصدقة عن الماشية
٥٢	» الذي يدفع زكاته فذلك قبل أن يدفعها إلى أهلها	٢٤	» المبادلة بالماشية
		٢٥	» الرجل يصدق امرأة
		٢٥	» رهن الماشية
		٢٦	» الدين في الماشية

ص

- باب ضيق السهمان عن بعض أهل بادون بعض ٧٧
 « قسم المال على ما يوجد ٧٧
 « جماع قسم المال من الوالى ورب المال ٧٧
 « فضل السهمان عن جماعة أهلها ٧٨
 « تدارك الصدقتين ٧٨
 « جبران الصدقة ٧٨
 « فضل سهمان على أهل صدقة ٧٩
 « ميسر الصدقة ٧٩
 « العلة فى القسم ٨٠
 « العلة فى اجتماع أهل الصدقة ٨١
 قسم الصدقات اثنى ٨٢
 كيف تقريع قسم الصدقات ٨٦
 رد الفضل على أهل السهمان ٨٧
 ضيق السهمان وما ينبغى فيه عند التقسم ٨٨
 الاختلاف ٨٩
 (كتاب الصيام الصغير) ٩٤
 وقعها غلط فى هامشة كتبناها وهو ٩٤
 « كتابا صغيرا للصيام » والصواب كتابا كبيرا للصيام فليعلم
 باب الدخول فى الصيام والخلاف فيه ٩٥
 « صوم رمضان ٩٦
 « ما يفطر الصائم والسجور والخلاف فيه ٩٦
 « الجماع فى رمضان والخلاف فيه ٩٨
 « صيام التطوع ١٠٣
 « أحكام من أفطر فى رمضان ١٠٣
 وفى اختلاف الحديث الرجل يموت ولم يجع أو كان عليه نذر يجع ١٠٤
 (كتاب الاعتكاف) ١٠٥
 من أصبح جنباً فى شهر رمضان ١٠٦
 حجة الصائم ١٠١
 (كتاب الحج) باب فرض الحج على ١٠٩
 من وجب عليه الحج ١٠٩
 باب تقريع حج الصبي والمملوك ١١
 الإذن لتعبد ١١٢

ص

- باب المال يحول عليه أحوال فى يدى صاحبه ٤٣
 « البيع فى المال الذى فيه الزكاة ٥٣
 « ميراث قوم المال ٥٥
 « ترك تعدى على الناس فى صدقة ٥٦
 « غلول الصدقة ٥٧
 « ما يغل للناس أن يعطوا من أموالهم ٥٨
 « الهدية للوالى بسبب الولاية ٥٨
 « ابتياع صدقة ٥٩
 « ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة إن . . يأخذها منه ٥٩
 « كيف تعد الصدقة وكيف توسم ٦٠
 « الفضل فى الصدقة ٦٠
 « صدقة التافلة على الشريك ٦١
 « اختلاف زكاة مالا يملك ٦١
 « زكاة الفطر ٦٢
 « زكاة الفطر اثنى ٦٥
 « مكيلة زكاة الفطر ٦٦
 « مكيلة زكاة الفطر ثانى ٦٨
 « ضبعة زكاة الفطر قبل قسمها ٦٨
 « ضبعة زكاة فطر قبل قسمها ثانى ٦٩
 « الرجل يختلف قوله ٦٩
 « الرجل يختلف قوله ثانى ٧٠
 « من أعسر بزكاة فطر ٧٠
 « جماع فرض الزكاة ٧٠
 (كتاب قسم الصدقات) ٧١
 جماع بيان أهل الصدقات ٧١
 « من طلب من أهل السهمان ٧٣
 « علم قاسم الصدقة بعينها أعطى غير ما علم ٧٣
 « جماع تقريع السهمان ٧٤
 « جماع بيان قسم السهمان ٧٥
 « اتساع سهمان حتى تفضل عن بعض أهلها ٧٦
 « اتساع السهمان عن بعض وعجزها ٧٦
 عن بعض

ص	ص
باب ليس المنطقة والسيف المحرم ١٥	باب كيف الاستطاعة إلى الحج ١١٣
« طيب للأحرام ١٥١ »	« الخلاف في الحج عن الميت ١١٥ »
« لبس المحرم وطيه جاهلا ١٥٢ »	« الحال التي يجب فيها الحج ١١٦ »
« الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة ١٥٤ »	« الاستسلاف للحج ١١٦ »
« هل يسمى الحج أو عمرة عند الإهلال ١٥٥ »	« حج المرأة وعبء ١١٧ »
« كيفية التلبية ١٥٥ »	« الخلاف في هذا الباب ١١٧ »
« رفع الصوت بالتلبية ١٥٦ »	باب المدة التي يلزم فيها الحج ولا يلزم ١٢٠
« أين يستحب لزوم التلبية ١٥٦ »	« الاستطاعة بنفسه وغيره ١٢١ »
« الخلاف في رفع الصوت بالتلبية ١٥٧ »	« الحال التي يجوز أن يحج فيها الرجل ١٢١ »
« في المساجد	عن غيره
« تلبية في كل حال ١٥٧ »	« من ليس له أن يحج عن غيره ١٢٣ »
« ما يستحب من أقول في أثر التلبية ١٥٧ »	« الإجازة على الحج ١٢٤ »
« الإستهناء في الحج ١٥٨ »	« من أين نفقة من مات ولم يحج ١٢٥ »
« الإحصار بالعدو ١٥٨ »	« الحج بغير نية ١٢٦ »
« الإحصار بغير حبس العدو ١٦٣ »	« الوصية بالحج ١٢٨ »
« الإحصار بالررض ١٦٣ »	« ما يؤدي عن الرجل البالغ الحج ١٣٠ »
« فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض ١٦٦ »	« الرجل يذبح الحج أو عمرة ١٣٠ »
« ولا غلبة على العقول	« حج الصبي يبلغ والنمساك يعتق ١٣٠ »
« هدى الذي يفوته الحج ١٦٩ »	« والذمي يسلّم
« غسل لدخول مكة ١٩ »	« الخلاف في هذا الباب ١٣١ »
« قول عند رؤية نية ٦٩ »	« هل تجب العمرة وجوب الحج ١٣٢ »
« ما جاء في تعجيل الطواف بالبيت حين ١٦٩ »	« الوقت الذي يجوز فيه عمرة ٣٤ »
« يدخل مكة	« من أهل بحرين أو عمرتين ١٣٦ »
« من أين يبدأ بالطواف ١٧٠ »	« الخلاف في أهل بحرين أو عمرتين ١٣٧ »
« ما يقال عند استلام الركن ١٧٠ »	« في المواقف
« ما ينتج به الطواف وما يستلزم من الأركان ٧٠ »	باب تفرع المواقف
« ركنان اللذان يليان الحجر ١٧١ »	« دخول مكة لتغير إرادة حج ولا عمرة ١٤٠ »
« استيجاب الاستلام في الوتر ١٧١ »	« ميقات العمرة مع الحج ١٤٢ »
« الاستلام في أرحام ١٧١ »	« الفصل للاهلال ١٤٥ »
« أقول في الطواف ١٧٢ »	« فصل بعد الإحرام ١٤٥ »
« باب إتمام التكامل في الطواف ١٧٣ »	« دخول المحرم الحمام ١٤٦ »
« الاستراحة في الطواف ١٧٣ »	« الموضع الذي يستحب فيه غسل ١٤٦ »
« طواف راكبا ١٧٣ »	« ما يلبس المحرم من الثياب ١٤٧ »
« باب الركوب من أهلة في طواف ١٧٤ »	« ما تلبس المرأة من الثياب ١٤٧ »

ص	ص
١٩٣	ب لاضطباع
١٩٣	« في الطواف ركب، ريشا أو صديا ١٧٥ »
١٩٣	و ركب على مذبة
١٩٤	« ريس على النساء سمى ١٧٦ »
١٩٤	« لا يمشى شرط ولا دور ٧٦ »
١٩٤	« كان الطواف ١٧٦ »
١٩٤	« مجاء في موضع الطواف ١٧ »
١٩٤	« في حج لصبي ١٧٧ »
١٩٤	« في طواف متى يحرمه ومتى لا يحرمه ١٧٧ »
٩٥	« الخلاف في طواف على غير طمرة ١٧٨ »
١٩٥	« كمال عمر طواف ١٧٨ »
١٩٧	« شك في طواف ١٧٩ »
١٩٧	« طواف في ثوب النجس والراف ١٧٩ »
١٩٨	و الحدث و بناء على العواف
١٩٨	« المتواف بعد عرفة ١٧٩ »
١٩٨	« ترك حائض لوداع ١٨٠ »
١٩٩	« تحريم الصيد ١٨١ »
باب ملل فيما أخذ من الصيد لغيره قوله ١٩٩	« أسس داخل المحرم قتله من الوحش ١٨٢ »
تصف ريش الطائر الجباد و الكدم ٢٠٠	و يحرم عليه
قتل اقل	« قتل الصيد خطأ ١٨٢ »
المحرم يقتل الصيد صغير أو الناقص ٢٠١	« من عاد لقتل الصيد ١٨٣ »
ما يتولد في أيدي ناس من الصيد الخ ٢٠١	« أين يحس هدى الصيد ١٨٤ »
مختصر الحج المشوط ٢٠٢	« كيف يعد الصيام ١٨٥ »
الطهارة للإحرام ٢٢	« الخلاف في عدم الصيام والطعام ١٨٥ »
اللباس للإحرام ٢٢	« هل لبس ثوب الصديق فيه غير المع ١٨٧ »
التنظيف للإحرام ٢٠٣	الإعواز من هدى النعمة ووقته ١٨٩
الطهارة ٢٠٤	باب الحبال التي يكون الرء فيها عزابا الزده ١٩٠
الصلاة عند الإحرام ٢٠٥	من فدية
العمل بعد الإحرام ٢٠٥	فدية نعام ١٩٠
غسل المحرم جسده ٢٠٥	« ريش تغابة بصدية المحرم ١٩١ »
ما له يحرم أن يفعله ٢٠٦	« الخلاف في ريش دم ١٩١ »
ما ليس له يحرم أن يفعله ٢٠٦	باب بقر الوحش و حمار الوحش و شيتل ١٩٢
باب صيد المحرم ٢٠٦	و نوع
طائر صيد - (قطع شجر الحرم ٢٠٨	« خضيع ١٩٢ »
ملا يؤكل من نصيد ٢٠٨	

٢٢٣	ذبائح من اشترك في نسبه من أهل	٢٠٩	صيد البحر
	الملل وغيرهم	٢٠٩	دخول مكة
٢٢٤	الذكاة وما أبيع أكله وما لم يبيع	٢١٠	الخروج إلى الصفا
٢٢٤	الصيد في الصيد	٢١١	الرجل يطوف بالرجل يحمله
٢٣٥	إرسال الرجل الجارح	٢١١	ما يقع الرء بعد الصفا والروة
٢٣٥	باب في الذكاة والرعى	٢١١	ما يفعل الحاج وقارن
٢٣٦	الذكاة	٢١٢	باب ما يفعل من دفع من عرفة
٢٣٦	باب موضع ذكاة في القدر على ذكاته الخ	٢١٣	دخول منى
٢٣٩	« فيه مسائل مما سبق	٢١٥	ما يكون بحق غير الرعى
٢٤٠	« الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه	٢١٥	طواف من لم يقض ومن أفاض
٢٤١	« كتاب الأطعمة وليس في التراجم الخ	٢١٦	الهدى
٢٤٢	« ذبائح بني إسرائيل	٢١٨	ما يقصد الحج
٢٤٣	ما حرم للمسكرين على أنفسهم	٢١٨	الإحصار
٢٤٤	ما حرم بدلالة النص	٢١٩	الإحصار بالمرض وغيره
٢٤٤	الطعام والشراب	٢٠٩	مختصر الحج الصغير
٢٤٥	جماع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم	٢٢٠	اتباعية
٢٤٦	جماع ما يحل ويحرم أكله وشربه الخ	٢٢١	(كتاب الضحايا)
٢٤٧	تفريع ما يحل ويحرم	٢٢٢	باب ما يحزى عنه البدنة من العدد في الضحايا
٢٤٧	ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب	٢٢٢	الضحايا ثانياً
٢٤٨	تحريم أكل كل ذي ناب من السباع	٢٢٦	(كتاب الصيد والذبائح)
٢٤٨	الخلاف والموافقة في أكل كل ذي ناب من السباع وتفسيره	٢٢٧	باب صيد كل ما صيد به من وحش أو طير
٢٤٩	أكل الضبيع	٢٢٧	« تسمية الله عز وجل عند إرسال ما يضطاد به
٢٥٠	ما يحل من الطائر ويحرم	٢٢٧	باب إرسال المسلم والمجوسى النكلب
٢٥٠	أكل الفرب	٢٢٨	« « الصيد فينوارى عنك الخ
٢٥١	أكل لحوم الخيل	٢٢٩	« ما ملكه الناس من الصيد
٢٥١	أكل لحوم الحمر الأهلية	٢٣١	« ذبائح أهل الكتاب
٢٥٢	ما يحل بالضرورة	٢٣٢	ذبائح نصارى العرب
٢٥٤	(كتاب الذر)	٢٣٢	ذبائح نصارى العرب
٢٥٤	باب التذوق التي كفارتها كفارة أيمان	٢٣٢	المسلم يعيد بكلمة الجوىسى
٢٥٤	من حمل شيئاً من ماله صدقة أو في سبيل الله	٢٣٣	ذكاة الجراد والحيات
٢٥٥	باب نذر التبرع وليس في التراجم وفيها من نذر	٢٣٣	ما يكره من الذبيحة
٢٥٧	نصوص تتعلق بالهدى التذوق	٢٣٣	ذكاة ما في بطن الذبيحة